

عزمي بشارة

# الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

## دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



# الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

# الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



المهترسة نبي أئشاء النشر - إءءاء المرءر العربى للأبءاء وءراءة الساساء  
بشارءء ءزمى

الأئقال الءىءقراطى وائسكالىاءء: ءراءة نظرىة وئطىقىة مقارئة/ ءزمى بشارء.

624 ءى. 24 سم. - (سلسلة ءراءاء الأءول الءىءقراطى)

بشءل ءلى بلىو ءرافىة (ءى. 561-582) وءهرس ءام.

ISBN 978-614-445-351-3

1. الءىءقراطىة - فلسفة. 2. الءىءقراطىة - نظرىاء. 3. الإصلاءاء الساسىة.
  4. الءولة - نظرىاء. 5. الأءماء الساسىة، ءلم. 6. الأواء - البلاءان العربىة - ءارىء - الأقرن 21.
  7. الءىءقراطىة - البلاءان العربىة - الأقرن 21. 8. العءالة الأءماءىة. 9. الءرىة. أ. العءواء.
- ب. السلسلة.

321.B

العءواء بالإنءلىزىة

**Problems of Democratization:  
A Comparative Theoretical and Applied Study**

*by Azmi Bishara*

الأراء الوارءة فى هءا الكءاب لا ءءىر بالظرىورة ءن  
اءباءاء ىءءاءا المرءر العربى للأبءاء وءراءة الساساء

الناشر

المرءر العربى للأبءاء وءراءة الساساء  
Aarb Center for Research & Policy Studies



ءارء الطرف - منطفة 20

واءى البءاء - ص. ب: 10277 - الظءابن، فطر

ءاءف: 00974 40356884

ءاءة البءراء فواء شهاب ءارء سللم ئءلا بئاءة الصبى 174

ص. ب: 11 4955 رباءر الصلء بءراء 107 2180 لىءان

ءاءف: 00961 19918378 فاكسى: 00961 19918399

البءاء الإءكءرىى: [beirut@office@dohainstitute.org](mailto:beirut@office@dohainstitute.org)

المرقق الإءكءرىى: [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

© ءقوق الطبع والنشر مءءرطفة للممرءر

الطبعة الأولى

بىراء، ءمرز/ بولوى 2020

## المحتويات

9	قائمة الجداول والأشكال
13	تمهيد
15	مقدمة

### القسم الأول

#### جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

35	الفصل الأول: التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية
35	أولاً: مقاربات تحديثية تأسيسية مبسطة
47	ثانياً: مقارنة التحديث والديمقراطية
69	ثالثاً: المؤشرات الكمية والسجال بشأنها

#### الفصل الثاني: نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال

85	إلى الديمقراطية
----	-----------------

#### الفصل الثالث: عناصر الانتقال عند التحديثين

105	وفكرة التدرج إلى الديمقراطية
-----	------------------------------

#### الفصل الرابع: البرجوازية ونشوء الديمقراطية

129	أولاً: الديمقراطيات التاريخية ورسملة العلاقات الزراعية:
144	نموذج مور

159 .....ثانيًا: هل هي تبعية المسار؟

162 .....ثالثًا: هل هي حتمية طبقية؟

165 .....الفصل الخامس: في نقد مقاربات التحديث

165 .....أولًا: هتنتغتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أيديولوجيا تبريرية

179 .....ثانيًا: لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال

190 .....ثالثًا: نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية

## القسم الثاني

### دراسات الانتقال الديمقراطي

209 .....الفصل السادس: الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها

222 .....تصنيفات

222 .....1. المقاربات البنوية والوظيفية

223 .....2. المقاربات المؤسسية

231 .....3. المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي

4. دراسات الانتقال التي تسمى أيضًا

241 .....مقاربة الخيارات الاستراتيجية

243 .....الفصل السابع: دراسات الانتقال: الخيارات الاستراتيجية

أولًا: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح

243 .....من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية

ثانيًا: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثير دراسات الانتقال بالصراع بين

271 .....اليسار واليمين

280 .....ثالثًا: تلخيص منظري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد

289 .....الفصل الثامن: أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال

309	الفصل التاسع: نقد «براداييم الانتقال» والرد عليه
325	الفصل العاشر: الإجماع على الدولة: الأمة والقوميات الإثنية
352	هل هو «وجه الديمقراطية المظلم»؟

### القسم الثالث

#### العامل الخارجي وقضية الثقافة

363	الفصل الحادي عشر: العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي
368	أولاً: إعادة الاعتبار للعامل الخارجي
381	ثانياً: تحولات أميركية
387	ثالثاً: عربياً
398	رابعاً: تصدير الأوتوقراطية
407	الفصل الثاني عشر: عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

### القسم الرابع

#### استنتاجات نظرية من تجارب عربية

	الفصل الثالث عشر: الفصل والوصل بين الإصلاح والنورة والثورات
441	الإصلاحية
464	نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة
479	الفصل الرابع عشر: عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية
	الفصل الخامس عشر: الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن
509	تشيلي ومصر
529	الفصل السادس عشر: التعلم من الفرق: تجربتا مصر وتونس
551	خلاصة
561	المراجع
583	فهرس عام

## قائمة الجداول والأشكال

### الجداول

- (1-1): توسع حق الاقتراع في الديمقراطية التي نشأت  
قبل الحرب العالمية الثانية ..... 66
- (2-1): الثلاثون دولة الأولى في العالم في معدل دخل الفرد عام 2017، مضافاً إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس ..... 71
- (3-1): ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التعليم الأعلى في العالم وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مضافاً إليها مؤشرات مثل معدل دخل الفرد، ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس ..... 73
- (4-1): مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس ..... 75
- (1-11): التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) ..... 385



- (1-13): أسعار النفط الخام المحلية (بالدولار/ برميل) في الفترة 1979-1990  
467 ..... (تم تعديل التضخم بأسعار 2019)
- (1-14): هيكل الضرائب ونسبتها من الموازنة في مصر ..... 483
- (2-14): هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر ..... 484
- (3-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017 (معدل عام/  
484 ..... صندوق النقد العربي)
- (4-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة  
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)  
486 ..... (معدل عام/ البنك الدولي)
- (5-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة  
488 ..... (معدل عام/ البنك الدولي)
- (6-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة  
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)  
490 ..... (معدل عام/ البنك الدولي)
- (7-14): هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة  
492 ..... (معدل عام/ البنك الدولي)
- (1-16): عدد الفقراء الحاليين عند خطوط الفقر الوطنية  
530 ..... (النسبة إلى مجمل عدد السكان)
- (2-16): الفرق بين حجم الطبقة الوسطى في مصر وتونس ..... 530
- (3-16): نسبة الطبقة الوسطى في مصر وتونس بجمع الخمس الثاني والثالث  
531 ..... والرابع بحسب سلم الدخل

## الأشكال

- (1-11): التمويل الأميري لتعزيز الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب  
أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية  
الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) ..... 386

- (1-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017  
 485 ..... (معدل عام/ صندوق النقد العربي)
- (1-16): معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018) ..... 532
- (2-16): نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس  
 533 ..... (1971-2016)
- (3-16): نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس  
 533 ..... (1971-2016)
- (4-16): نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017) ... 534
- (5-16): مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس  
 534 ..... في الفترة 1990-2018

## تمهيد

هذا الكتاب هو بحث في نظرية والتطبيق يساوي دراسات الانتقال إلى الديمقراطية ويقدمه وتطبيقاتها وصولاً إلى تمادح العربية. وبذلك، فهو يقوم بعمله سرّ واسعاً للأدبيات، مجرداً بأن يجد بعض القراء فيها إسهاماً إلى الهدف من السر التحسيني للأدبيات هو تأسيس البحث على قاعدة صلبة، وتزويده بأحاديث من بين القراء بمادة تحليلية ويسبق معرفة واضحة في موضوع مصري لا توجد عنه دراسات واضحة وشاملة باللغة العربية.

يأمل الكاتب أن يقدم الكتاب إضافة نظرية إلى دراسات الانتقال، كما يأمل أن يساهم في تعميق فهم الديمقراطيين في الدول العربية وتداول أهمية عمومية لمهمتهم والكتاب سأل جهد بحثي نظري وتطبيقي إلى كتاب نظري، لكنه ليس بصريح في سياق سجن أكاديمي بحث، بل يأتي في سياق رؤية الكاتب لاهتمام المجتمعات والمواضيع في البلدان العربية، والتحديات المترتبة على التطوع إلى العداوة والحرية، ويظهر ذلك جلياً في الباب الرابع والأبواب النظرية في الكتاب بما فيها تلك التي تتصمم سرّاً مفصلاً للأدبيات لا يخرج من التطرق المقارن إلى حالات عربية، ويمكن أن يشمل القارئ غير المعني بدراسات الانتقال ولعمري بالتمادح العربية التي يتطرق إليها البحث واستنتاجاته النظرية منها، مباشرة إلى الباب الرابع والآخر من الكتاب.

أثمر مشروع الكاتب البحثي بشأن المسألة الديمقراطية (مدخل مع مشروعنا الثاني بشأن الدين والعلمانية)، الذي بدأه في كتاب المجتمع المدني

وتلاه كذب في المسألة العربية، مروراً بسلسلة الكتب عن ثواب الحرية، وصولاً إلى هذا الكتاب، دراسات أخرى مثل مقالة في الحرية وفي الإحالة عن سؤال ما الشعبية؟ وبأمل أن تصدر عنه دراسات أخرى متعلقة بالظرفه وقصص الإسلام والديمقراطية

أخيراً، شكر لمساعدتي إمرء سديدة بي اوقت عملي المكثف والمواصل في بحث عن امفالات وكتب ونحيتني بها صور عمين تقريباً، وجهدي في إعداد لسات واحداول الكمة الكثرة في هذا كتاب، كما أشكر لباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذين قرأوا النص وعنفو عليه (عبد مفتاح ماضي وحيدر سعيد وحماد بوث ومحمد المصري)، وديرا بصار وصوفية حائنه وحطاب معهد ندوحة سدر سات اعليا لدين شاركوبي جمع المعلومات عن حايه مصر فب في السدس العربية، والعمين في مكة المركز ومعهد الندوحة وفي مشروع لمؤشر عربي، مساعدتهم القيمة

أخيراً، أن الأول لأشكر بعدي صغيره (رب وعمر ووحدا) بحملهم اعنك في المواصل في المكتب مساعد طوبية بعد لعمل وهي بهاب الأسوع والعطل، وسط حية الذي يتطبه البحث والتأمل، إضافة إلى المسؤوب المبرنية على لعمل

## مقدمة

يكتسب موضوع الاشتغال إلى الديمقراطية راهية في ضوء حضورها بوصفها نظام حكم يمكن أن تتطوع إليه المجتمعات التي نرح نحت ببر الاستبداد والطغيان، وهو سيد الوحيد مصروح عالمًا من مختلف أنواع الأنظمة سلطوية

يطلق هذا الكتاب من وجود ثلاثة مكونات ضرورية سديمقراطية المعاصرة، هي

أولاً، امشاركة السباسة القائمة على مساواة بين المواطنين في القيمة، ووعترهم قدريين على انمير بين الخير وشر، ومن حقهم بمشاركة في تقرير مصيرهم، والتأثر في القرارات العمومية التي تمس حياتهم، بشكل عام، المتمثلة أساسًا بالانتخابات الدورية سريجه بلسلطة التشريعية (في النظام الرئاسي)، أو التشريعية و التنفيذية (في النظام الرئاسي)، من دور حترال هذه المشاركة في الانتخابات

ثانيًا، حكم القانون، ووضع حدود بلسطة لمنع التعسف في استخدامهما. وهذا يعني تحديد السلطات التشريعية والتنفيذية 1 بالمدة عبر انتخابات دورية 2 بالصلاحيات من خلال نوريجه بين مؤسسات مختلفة، بحيث يتحقق ثور وثورغ من ارقدة المتبادلة بينها بأدوات متعددة

ثالثًا، ضمان الحقوق السباسة والحريات امدنية التي يحتمها المكون الثاني وبحمية، ومن دونها يصح حكم الأول غير ممكن، أو بمارس شكليًا وحسب

من ناحية الإنسان الفرد، يجمع حكومات الأول والثالث في تشكيل النموطة الديمقراطية في كيان غير مسحب مُجمع عليه، أو مجمع على العيش المشترك في حله لأسباب محدده تاريخيه وثقافيه وعبريه، وقد رعى بأطر هذه مسئوليات الثلاثة، لا وهو لدولة النموطة المعاصرة هي عضويه في كيان دولة تشمل حقوق وواجبات تطورت عبر تاريخ بالصلب ومسبوبات وعبريه، وأصبحت ملازمة للمواطن سواء اكتسب مواطنة بدولة أم بتجنيس ومع أنها قائمة في الدول غير الديمقراطية المعاصرة، إلا أن حماية الحقوق والواجبات التي تشمل عليها المواطنة وصيروره بصوره، مشهود وممارسة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الديمقراطية، ولا سيما المكوّن الثاني والثالث المذكورين أعلاه

كتب روبرت دن (1915-2014) أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل هي نظام حقوق أيضاً<sup>1</sup> ويمكن على المستوى المحلي أن تُشقق الحقوق؛ لو حدث من بصورت - «حقوق مدنيه» وضرورات عيش في جماعة، أو غيرها ويمكن أن يربط أصلها بالإنسان الفرد أو بالانتماء إلى جماعة لكن شئوا الحقوق وتطورها هو عمدة اجتماعية سياسية وصيرورة تاريخية، ووجودها في المجتمع السياسي المتعثر، وليس على المستوى النظري المحدود، يعني وجودها بوصفها مكوناً أساسياً في نظام سياسي يعتمدها، وحكم قانون ينظم الحقوق والواجبات في دولة ذات حيز إداري وحلف النظام الحقوق الذي يتطور ويعد إنتاج منه من خلال نظام الديمقراطية صيرورة التاريخيه التي أوصفت إليه من ورائه

(1) صرح مارشال ميجر فكره نظري حقوق النموطة غير متماذج و سيم منابه بعبارة «فيما هي تعاقب رسمي» - بشأن الحقوق المدنيه في المرحله السبعه (القرن التاسع عشر، ثم سياسيه في مرحله توسع حقوق المدنيه (القرن التاسع عشر)، و «حقوق المدنيه» لأجتماعه في القرن العشرين ولا سيما في أن مارشال قارن أساساً بالموذج البريطاني H. Marshall. *Class, Citizenship and Social Development* (Garden City: Doubleday, 1965), pp. 78-84

2 - خاتمة طويلة العهد - اجتماعيه ونوعه - كما أن بعض مسئوليات مدنيه نظريه الديمقراطية: إذ يسمح حيز «القيم» الموضوع هذا الكتاب هو لانتقال الديمقراطية وهي وليس نظريه الديمقراطية، لكن لا يمكنه يجب تناول بعض جوانب نظريه الديمقراطية

(2) Robert Dahl. *On Democracy*. New Haven: Yale University Press, 1998, p. 48

إن فيه المواطن الرئيسية مشاركة سياسية هي لاستحداث الدورة التي نحدد هذه الحكم، وتفتح تداول السلطة سلميًا، وتفر من يمثل نفس أو يوت منهم في الحكم وكفي تُحرى لحداد سياسة دورية في توقع يجب أن تكون يجب سياسية بعد، كما في تكون قدرة على البوت على السبحة وسبب في حاجة إلى نظرات انعقد لأحد في كي يدرك أن الديمقراطية ليست حبة طبيعية، إنما هي نظام حكم في مجتمع متمدد ووفق د كوارب روسو، (1924 1996)، فإن الديمقراطية، خلاف لما توهمه السلطات لاستعمار المفاخرة للدولة المستعمرة، لا تقوم بواسطة بصوص ونوبة مصوغه حديثا ووجود مستشارين أحزاب<sup>3</sup>، فهذا لا يكفي ويجب أن نوافر يجب محبة قدرة على تداول السلطة في مذهب، ووفق دال «فإن التعامل مع ذلك الفرع الأكثر صعوبة ويعقد، من فلول الحكم وهو من الحكومة الديمقراطية»<sup>4</sup>

ليست الديمقراطية نظام حكم مثالي، ولا هي نظام طبيعي الذي يجب أن يكون قائمًا، أو يُفترض أن تصل إليه جميع الدول إذ تُركت تتطور وحدها من دون تدخل خارجي. على الأقل مد عرضها عملية التحديث، ولا الديمقراطية هم قوى التحرر في موضحه قوى شر، ويتهدد أن الديمقراطية هي البديل الواقعي الرهن الوحيد من السلطوية، والمطروح عالمي في هذا العصر، لا يعني أن يحاحه حتمي، ولا يبرر تجاهل أزمات الأنظمة الديمقراطية وإحداقتها في الدول التي انتقلت إليها حديثًا، وحتى في حالات التي يمر بها هذه الأنظمة عرقتها واستقر ره.

إن ما يجعلنا نتحدث عن راهبة الديمقراطية هو، في رأيي، ليس انتعاج الحكم بوصفه هدفًا قائم بذاته كما يبدو الأمر في المعارك والسحالات السياسية، بل لأنها تتضمن حوارًا مباشرًا عن مسألة حماية المواطنين من تعسف

Dankwart A. Pastow, *A World of Nations Problems of Political Modernization* 3 (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 227

Robert A. Dahl, *A Preface to Democratic Theory* (Chicago: University of Chicago Press, 2006-1956), p. 19.

كتب د. ديك في سيدو بقرينه (سيد الأمير في عبد الله من فلول الحكم

السلطة، وهو ما تصو إليه لمجتمعات التي تنوق إلى التحلّص من النظام السلطوي، وبإزاء نظام حكم يحترم الكرامة الإنسانية وترجمها في مأسسة حقوق المواضع السياسية والمدنية وحرياته وصماها وهذه ليست مسألة براغماتية، بل هي هدف وعيدة

عند ما ارتبط هذا بهدف وهذه العيدة، أي تحديد تعسف السلطة وحماية المواطن (حمده، حريته، ملكيته) من استبداده بتطور الديمقراطية ولا تعني الدولة والدمقرطة الأمر ذاته، لكن ثمة علاقة تاريخية وطيدة بينهما فمن ناحية أولى، من دور حركات فردية وجماعية، ومن دور تحديد سمات الدولة، تُصمخ الديمقراطية عبارة عن استناد ممثلي لأغلبية الذين يستحقون حينهم في انتخابات برهنة في غياب الحركات من ناحية ثانية، فإن من دور يكشف المؤسسات الديمقراطية والمساءلة، وتعرض سمات سمات لاحتمال التغيير دوراً من خلال انتخابات برهنة، تسهل سلاسل الحقوق والحريات، وحتى الارتداد عنها، وهو تفصيلات الحكومة<sup>14</sup> لقد أصبح بديهية في عصرنا ديمقراطية بالضرورة، والديمقراطية البرالية ولدت، فحين نستخدم في عصرنا مصطلح استبداد الديمقراطية، فإننا نعني به نظاماً ديمقراطياً برالياً وهذا لا يمنع بقده من منطلق ما يُسمّى الديمقراطية المشاركة التي تُعده ناقصاً مشككاً بمواظباته الباعثه بين انتخابات وأخرى، ونعده أيضاً من منظور ديمقراطية الاجتماعية الذي يعتبره إحرثاً وشككاً من دور عدم اجتماعية، حيث على الحقوق السياسية أنها تبقى نظرية ومجردة في غياب العدالة الاجتماعية وهذا لم تصح الديمقراطية الليبرالية على هذين سقامين وغيرهما يشأ احتمال تحولها إلى حكم ساحة لسياسة، كما يمكن أن يشأ محاصر لشعبوية في أي جزء من يعني تشييد في اندية هو أن مصطلح ديمقراطية في عصرنا، حتى ذلك الذي يريد النقد أن نصاف إليه سمات المشككة الاجتماعية، يفترض أن يتضمن الليبرالية السياسية التي تتضمن دورها تحديد سمات نظام الحكم في مقاس

(in German) J. J. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* (Comparative Constitutionalism about certain Democracies vol. 4) (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986) p. 8



المجتمع وحرده، كما تتضمن اسراع عن حقوق والحريات المدنية فمن  
دونها تتحول مصطلحات الديمقراطية الاجتماعية والمشاركة، أو اشتراكية،  
إلى مجرد خطاب نموي لا يضمنه غير ديمقراطية في الحقيقة

النظام الديمقراطي هو المصروح، عربياً أيضاً، بدلاً من الأنظمة  
السلطوية الحديثة وقد تضمنت إليه الشعوب خلال الثورات المتواصلة  
في الشرق العربي منذ عام 2011، وصولاً إلى الثورات في الجزائر  
والسودان والحرارة الخوي في ليبيا والحقاق<sup>6</sup> هي عام 2019  
والديمقراطية هي هدف التعبير المقصود، كما يجري خلال الحراك إعادة  
إساح الهوية الوطنية والتعبير عن لتو إليها ورفض أنظمة المحاصصة  
الاحتشائية والدليل أساس على ذلك عددٌ متزايدٌ تحقيق الديمقراطية فشلاً  
لثورات، لهذا السبب يروح الاعتقاد أن الانتداب الديمقراطي في تونس  
هو «لحاج الوحيدي» لثورت عام 2010 2011 فقد قرب رأي  
العام العربي «كوب» قوى إسلامية متطرفة معادية للديمقراطية موحدة  
الشعوب لشعبية وطرح بدائل سلطوية لها، في بعض الحالات، وصفه  
فشلاً أيضاً، عندما عُدَّ عوده لسلطنة بعد عشر لانتداب الديمقراطية  
في بعض البلدان والحرارة الأهلية في بعضها الآخر كثرة وبهذا صبح  
الموصل إلى عدم ديمقراطية منتخب يُقيد فيه صلاحيات بحكم وتُصار  
يُعدُّ نجاحاً في المنطقة العربية

لقد ارتبط صعود الديمقراطية بـ «التقدم الاجتماعي» لكن فصيلة  
الديمقراطية هي مع تعسف السلطة برسم حدود لها وتخصيص آجالها وإشراك  
المواطنين في تقرير مصيرهم وحماية حقوق وحرريات والديمقراطية هي  
اليسل المحرّب للاستبداد وفي أول لمتحررة من الاستعمار بعد الحرب  
العالمية الثانية، شأب تحارب بيرونية ذات ديمقراطية محدودة وسدائية لكن  
ما ست أن انقطع تصور هذا السريحي الصبغ، وشدت بها أنظمة سلطوية

6 لا يعطي الكتاب هدف بحد ذاته لأنه أعد ونُشر في تونس عام 2019 لكن نكتب واحد  
في م حبه البر حبه بعد التحرير أنه لا بد من نظام في بينها بملاحقات ورسائل

وحققت هذه الأخيرة نجاحاً أكبر في عملية التحديث في اندية، تكفي  
محصنة عن كوارث حقيقية؛ ليس على مستوى الاقتصاد وحده، بل على  
مستوى الخدمة المشوّهة في المحمل أيضاً

كان عالم قد شهد خلال فترة لحرس بحرين الأولى و تشيه حرّ في  
الديمقراطية، إلى درجة لهنّ بأفويّ النريحي، ويمثل ذلك صعود الأنظمة  
التي تقوم على ديكتاتوريات معدة للديمقراطية وأقصد على نحو خاص  
العربيين الحكيين لديمقراطية الفاشية والشيوعية كما شهد العالم الثالث بعد  
تفكك الاتحاد السوفياتي، من منتصف القرن العشرين حتى عهدنا هذا،  
منظمة استبدادية، وانحصر هذا المد في نهاية ذلك عقد ومنذ ذلك الحين  
من عادت الأنظمة الاستبدادية في القرنين الحادي والعشرين (استثناءات معدودة)  
تتّرى عنها الفاشية أو الشيوعية، فضلاً عن أن يقوم هذا استبداد فعلياً على  
إحدى هاتين الفكرتين الشموليتين: شرعية لأنظمة استبدادية التي ما زالت  
قائمة ويعيد إباحة نفسها بحج سياسي، يقوم غالباً على مصادر محلية أو سرّ  
ديني أو ثقافي و«حشية» مصوغه صوغاً استبدادياً، أو بصورة نظام ريعي نوعي على  
الصرف من دون حماية ضرائب، أو اعساراً لحدود على الاستقرار، خوف من  
التغيير و«موصي»؛ بتحريف من عدم البقيس تكاثر في الديمقراطية وهي  
تستخدم أنظمة برافه متصورة، و«ردع» درجات مختلفة من القمع، و«حشك»  
وسائل مدغية يدي إمكانها من تشويه الخصوم، وسائر محاولات مستميتة  
لمقاومة تأثير عولمة وسائل الاتصال و«مدنية» مصادر المعرفة، إضافة إلى الدعم  
الحارحي الذي يصل، في بعض الحالات، إلى حد حمايتها من التغيير

تستند الأنظمة العربية استبدادية إلى مروج متفاوت الدرجة من هذه  
«شرعيات» وأدوات برقية والقمع، مع شدة من عدم 20 1 على إثارة  
المرغ من خطر موصي، وذلك بالإشارة إلى ما وقع في سورية واليمن وليبيا  
من اقتتال أهلي بعد تغيير (أو محاولة تغيير) نظام استبدادي الحاكم، ومن  
معاودة الملايين من المصالح والمشردين، فضلاً عن «متمنى» وانعشة التي يعني  
موصي ب«راع» وانعدام الأمن واستحالة تغيير الاقتصاد ومعيشة الناس اليومية

لقد شنت حملة كبرى قذفت الأنظمة وصعقائها من أحهره أمني ورجال أعمال  
مستعربين ومثقفين وعلماء مرتطبين بالأنظمة سخرُوا أيضًا وسائل توصيل  
الاجتماعي في خدمة تحميل محاولة التعبير، أو حتى مجرد رغبة في  
نفس الأنظمة بالحكم، مسؤولية عصف الأنظمة المصداق أي إنهم قاموا بتحميل  
المرططين متصعين أنى حياء كريمة ومسؤولية عن لمعداة الإنسانية وغيرها  
من النتائج بوحيدة رفض الأنظمة الإصلاح واستعدادها لاستخدام أقصى  
القمع في مواجهة مطالب الانتصاات والثورات شعبية

الحقيقة أن دور التي وقعت فيها الحرب الأهلية والنوصى م  
تمر بمرحلة ديمقرطية حتى تكون الديمقراطية سبب النوصى ويتحمل  
مسؤولية تدهور هذه الدور إلى الحروب الأهلية رفض الأنظمة أي منتقد  
مدرج لسلطة بالإصلاح من أعين، أو حتى حواء من حرجوا إلى شوارع  
بالحوار اسلمي والنصومه، وسخمتها أيضًا عدم لهم معارصت في بعض  
الحالات لدى بعض مركب المجتمعات العربية هي لشرف، وبحققت  
بحل الاجتماعى والسيسى في ظل أنظمة لاستبداد، وهشاشة سة الدولة  
في بعض لحالات، فضلًا عن بعض بحارب الانتقال إلى الديمقراطية في  
العالم، وحدود دور التعبئة أشعبه فيه، كما تتحملها حركات دينية سباسبه  
متطرفة حاربت استعمال ضعف الدولة في مرحلة الثورات تعرض نفسها على  
المجتمعات بالقوة

حات لانتقال بدمقرطى وحملت في إثرتورات عام 2011 بتدعيم  
تؤاد إلى احترام هي أو فوصى هم مصر وتونس ففي مصر، وقع انقلاب  
عسكري دموي ضد سجرة الديمقراطية النويقة وفي تونس لا يزال النظم  
الديمقرطى بعض على الرغم من بصعوبات لاقتصادية والعرب التي تعتبر  
الحياة السياسية في هذا بلد لكر حياء أفضل على نحو لا يقدر بأي نظام  
سعودى عربى لخدمة حقوق المواطن المدنية والسياسية وحرياته وكرامته  
إب أفصية بضم الديمقراطية لا تقتصر على لظرفية، فهذه لأفصية سست  
مسألة وعصية، وثمة أساس تحريبي تفصيل انعدام الديمقراطية على السلطوي

والمساخرة لمعداة شعب اسوري واسيني ويمشي ردع اشعوب عن مطلب الديمقراطية لا تُدين إلا الأنظمة السببوية في تلك الدول، فديمقراطية سم تحرّب فيها أصلاً، ومن تتحمل مسؤولية عما جرى فيها قبل اشوراب وبعده هو، النظام السببوي في المقام الأول، وممارسته وعقبة القائمين عنه

أما الأساس النظري والأخلاقي تفصيل ديمقراطية فما من نظام عربي وثم يدعي دحضه وعادلاً ما ندعي لأظمة العربية ويطعون باسمها أن المحتمات العربية غير حاضرة بديمقراطية، أو أن الديمقراطية عبر ملائمة لها، وهم، بعد معنى، لا يدعونها أو يكرّون أنفسهم وثمة وفرة من تصريحات الكاترينين شأن هذا موضوع قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مثلاً «هذه دول مستفزة بها أكثر من مثني عدم على سبيل المثال بريطانيا وأمريكا، هذه دول سبق وظروف أخرى مختلفة جداً عن ظروف نحن استدعي بتجربته، أو انجده موجوده هناك، ويريد فرضها على واقع وبالتالي نحن لا نضمهم هم بل نضم أنفسنا [ ] كما يجب أن نرعي المستوى الثقافي والعسكري والاقتصادي في هذه الدول وكذلك لاختلاف الدين بين وبينهم [ ] من أجل الكلام عن ممارسات ديمقراطية ترصنا لا يجب أن استدعي بمادح الديمقراطية المتقدمة ونقول إنه يريد هذا على الأقل نحن نسمى ونسعى إلى هذه المادح ولكن نرعى بالسائح التي بسجتها واقع»<sup>١٩</sup> وهذه دل رئيس المحررات المصرية، في عهد حسني مبارك، عمر سبيح «نعم أؤيد الديمقراطية لكن الناس يؤمنون بها السؤال هو متى؟ عندما يكون عندنا ثقافة ديمقراطية أولاً»<sup>٢٠</sup> وسنين في هذا لكتاب أن

(ر) لاحظ سجده لاختلاف الدين أُلجأ في تنزيه رفض هذا الديمقراطية بمجتمعات ما بدأ معنى انزعج من خدمته على يد عدد من حركات (الإسلام) وحسبها الدولة هذه الحكم نفسه نحو استخدام الدين في خدمة سياساته وسيرويه من شاء، ولاشك لأخرى على ذلك أكثر من أن تستقر في ملاحظته وحده في هذا الهامس

١٩ ٢٥ ٢٠١٩ «السيسي مع ٥٠٠ بحرية صحوة المصرية»<sup>٢١</sup> هذه كثرًا سي سي سي،

٨ ٩ ٢٠١٤، مرقد في ٢٤ ٢ ٢٠٢٠، في <https://bit.ly/2vz1t33>

٩ «Egypt's vice President Omar Suleiman: the Islamic Current has Pushed these People

2:6:2011» ABC News, 6/2/2019 accessed on 12/2/2019 at <https://bit.ly/2f0L6n1>

المطلوب لانتقال ديمقراطي ليس بوافر ثقافة ديمقراطية عند الناس عمومًا، بل عند ساحت المؤثرة في المجتمع بصفة عامة، وعلى أسس السياسية تحديدًا.

حيث عدت لأوتوقراطية إلى التصدي علنًا للانقلاب الديمقراطي، كما في روسيا، يُلاحظ أن ما يدان هو غير أنه بوصفها تفصيلًا فوريًا، غربًا مفضلًا لثقافة استعصام لأهية محلية، وليس الديمقراطية وهذه تصبغة فلا-سمير بوبين والأيدوبوجي لأوراسيه في روسيا وايمين في أو. و الشرفيه المعروفه لتصدير أيضًا<sup>10</sup> أم صفة ديمقراطية فتدعى انتميت بها، مثلما تمسكت بها في الماضي أنظمة الحرب الباردة، أو الحرب الواحد و نصف، في أوروبا الشرقية وسكنت حسب الديمقراطية شعبية، وهي النسبية التي تعد إسحق في كثير من نظم استظوية في العالم الثالث، ومنها العالم العربي.

إن حاله لوحيدة التي بشرت لانتقال من بين الحالات المتأسوية الثلاث (سورية و مصر و ليبيا) هي الحالة الليبية لكن لم يبق فيها نظام ديمقراطي حتى تحقق، و أدى لجمع بين تدخل الحارحي والتفريخ المتواصل لفصائل

10 في مقابلة مع صحيفة فينشيال تايمز عشره فقه العشرين في مدينة موسكو، هاجم بوبين ما يسمى بالثورة السورية وأعني فشلها، لأن بعض عناصر الثورة السورية، ما عاد ممكنًا الحفاظ عليها، ولا سيما مع تدهور قضيه بعد حربين و عماد سياسة العربيين بعد و ه النظر في مصالح سائر ولا منفذ منها سياسة الخوف التي انتهجتها بمشاوره لألمانية أنجلا ميكر و صف ه بالخطأ فادح، ومددوا عن وزير رئيس لأب كي دونالد ترامب بعد حداث عار على الحدود المكسيكية الأميركية بحماية بلاده من «التهديدات» من قبل حربي و متحد ب ه على الرغم من أنه يشير إلى أنه لا ينبغي مع سياسته هذه ككده ب ه و ه ياقول «يجب تقديم شيء ما، إنه على الأقل يبحث عن حركه و بة عنيه، غير بوبين ب ه بكرة انبير به أصبحت بنيه، و بعه مع مصالح لعاليه بعض من سكانها، كما أن نعيم تحميدية حثت في العرب، وأنه يجب على الذين أن يقوم بدار مهم في الثقافة والتماسك الوطني وأراد أنه يجب أن يكون هناك بعض أنواع (سياسة) لأساسية والقسم لا خلاف، أن نعيم التمسك به هي أكثر استقرار وأشد أهمية من الفكرة بتر ب ه بي، في أنه صارت

غير موجود، نُظر (Journal Barber & Henry Fox, «Vladimir Putin: The Fair Interview» *Financial Times*, 27/6/2019 accessed on 24/2/2020, at <https://on.ft.com/2nml7k>

11 انتميل الحكم في انيم إلى حكومة وحيدة، و بوشم بعننيه حوار ذات معنى تحت رعاية الأمم المتحدة بوصفها إلى وثائق مهمة، لكن لم تجر أي انتخابات ديمقراطية، وادعت الحرب الأهلية بعد الحوار مباشرة

مسدده محيياً إلى قبل نبت نحره في انهد وما لث صراع مسح أن  
أحب اسرعد عديه والجهويه، ما بين أن كبر الدولة برمته كس هس صلاً  
وأسهمت في تقويض بيته طبيعة نظام الاستبداد الذي ثل شعب عديه، والذي  
كس قد هدم حلال أربعة عقود متتسة من حكم دكتنود، عريب الأطوار، كشر  
البروت، ما كس هتف في مرحلة ما عا الاستقلال من مؤسسات قسنة

سرر التحرة، مؤسسة وفش نحره المصرية في الانتقار إلى نديمقراطية،  
والمنفعة بينهما، العوده إلى ال. سب اني ظهر في عدر «علم السياسة  
المقد.» (وهو فرع من علوم سياسة)، وهو ما أصبح يُعرف بالعلم  
الانتقار. ويردتها نقدً (أفضل لاحق استخدام تسمية دراسات الانتقار  
إلى نديمقراطية، واحتصار دراسات الانتقار) أما نحره ندية وديمية  
والسورية فسطب أسساً درسه معشقة دعوات و بصعوبات سي حال دون  
أن تصح انتقالاً إلى النديمقراطية، ما شير مسنة طسة لأظمة سطوبة التي  
سدت في نك المدن وعلاقتها سبه محنعات فيها، ومسألة الدولة شكل  
عدم، وطبيعة ثورات التي شت وعحره عن طرح نديل ندي معظم

بعد أن بدا الانقلاب العسكري في مصر، عام 2013، كانه افتح  
مرحلة مراحعات بعد سد «الأوهام» في شأن النديمقراطية، تعجرت في عام  
2019 تنافست شعبه ثورية في اسودان و نحر نر ولسن والعراق، نصاب  
كلها نديمقراطية، وترهد الفساد نعبائها (وبالحب لسياسة صالعة في  
محصصات حدثبه في حانتي سدس والعراق)، وبدأ اسودان فعلاً عديه انتقار  
رسميه مُتفق عديه، يصعب التمسؤ نتائجها حدياً شبحه عدم وصروح نيات  
الجيش وهو طرف في الاتقار، ومدى سرام أقوى المسيطرة عديه ومنتفدة فيه  
الانتقار، إلى عدم ديمقراطي، وسب تأثير دون إقليمية متحرفة من النديمقراطية  
ومدهصة بها، ولأن لانتقار على مرحلة الانعديه قصي قوى سياسية مهمه  
أد. لحرائر التي سكت من نحب سهوط صحدي إبان ثورة فقد أطلعت  
عملية انتقال سلمي من دون حوار وطني أو توافق من نهوى لساسيه رأشت  
العدم اسابق، ولأسيم عموده الفهري الجيش، أنه قادر على نحمّل انتحار

تدافعية، وهو يقوم بخنوع الانتقاد بحصص الإصلاحات ولم يصبح بعد مصير  
استدلال بين العمية شورية والعملة الانتقائية، ومن دونه تكون عناصر استمرار  
النظام القديم في الجديد هي الأقوى

في المنقلب من أهمية دراسات الانتفاخ عربياً قبل ثورات عام 2010  
2011 حيث يرى أندرسون هذا الاهتمام برائد لهذه المسألة في منطق  
«شرق الأوسط وشمس أفريقيا»، كما تسمى، على الرغم من غيابها في واقع  
الدور العربي، وخصوصاً في حارة الشرق الأوسط فمطلب هذا الاهتمام  
في رأيها، كان خارجياً حيث أنه في الترم عدد كبير من الدخيلين عربيين  
الديمقراطية الأميركية، ويصف إلى ذلك رغبتهم في تقديم تصانح لسياسات  
الخارجية الأميركية ووفقاً أندرسون، كانت العلوم السياسية الأميركية مد  
ولادها مُصمَّمة بدراسة الديمقراطية وشؤونها، وحافظت على هذه التصانح  
الوراثية في شخصيتها، فهي عبر معية دراسة الأنظمة السلطوية وشبكات  
القرار والأنظمة الملكية والشبكات الربوية والجماعات الدينية، وهذه كلها  
تقع خارج نطاق ما يهم علوم السياسية الأميركية، مع أنها هي المقصد الرئيسية  
في شرق الأوسط حيث تعيش مؤسسات ديمقراطية بدنية الحير  
إلى دراسة المؤسسات الديمقراطية في تخصص علوم السياسية وبرعته  
التاريخية إلى المؤسسية (Institutionalism)، وإلى دراسة التحول الديمقراطي  
في سياق السياسة الخارجية الأميركية (وهو هي الحقيقة محال لادعائها أن  
اهتمام السياسة الخارجية الأميركية بالديمقراطية متأخر سياسياً)، في حين أن  
الشرق الأوسط في بداية لقرن الحادي والعشرين لم يكن مهتماً بمناقش هي  
شأن النظام البرقسي أو الرسمي<sup>3</sup>، ولا حتى بالانتقاد من النظام السلطوي  
إلى الديمقراطية، بل كان مهتماً بقضايا الأمة وتشكل الهويات والعلاقات

3. Anderson, «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East», *Annual Review of Political Science* vol. 9 no. 2006, pp. 205-207 accessed on 25.2.2020 at <http://bu.y2wz5D>.

3 (الحقيقة أن موضوع الديمقراطية مطروح عربياً منذ مدة طويلة، ويرى من منظور فيه دراسات  
في الانتفاخ القديم هي

القضية و لائيه وصمود السمكيات ودينامية لاقتصاد الريعي وشوء فصادات  
وماربه عبر رسمه ودور جيش في سياسة وشوء يثبات خاصية بالجرهات  
والتمرد<sup>(4)</sup>

لحقيقه انه إذا كانت العلوم السياسيه قد أهتمت هذه لموضوعات، فرب  
تخصصات تاريخ ودراسات شرق الأوسط، وعدم الاجتماع و لأثرويونوحيه،  
زكريات - إحداه إلى موضوع الإسلام - على لموضوعات المذكوره وحده  
ويسعي سطر يسي العلوم الاجتماعيه بوصفها محالاً واحداً في نظري ومع  
ذلك، بحسب هذا نجد توتر مائة ومهيد بين دراسات المناطق Arab Studies  
وأحدتها التي تمثلها أدرسون هاه من جهة، ودراسات الأنك التي قد تفرص  
أحداتها القائمة من استقرار تحارب أخرى ومن دون تخصص في الإقليم، من  
جهة أخرى

ربما غير كل من أدرسون ولدين اتفقو معها في بداية القرن الحادي  
اراهم بعد عام 2011 وعلى الرغم من فشل الانتفاذديمقراطي في بعض  
الدول العربيه، وعدم بدء وه أصلاً في دول أخرى، فإن دراسة أصبحت  
موضوعاً شائعاً على أحدى العلوم الاجتماعيه المتخصصة في اسناد العربيه،  
بها فيها العلوم سياسيه التي لا أرى إمكانية فصلها عن علم الاجتماع وتاريخ  
والاقتصاد والدراسات ثقافيه وغيرها علم دراسة محرمات بمنطقة كما لا  
أرى أن في إمكانية فصل دراسة الانتفاذديمقراطي عن موضوعات، مثل  
سواء الأمة وشرعية الدولة ودور الجيش ودور نقية وقرابة وتشكل انهيض،  
وعبره ولا تفرص أن تربط دراسات الانتفاذإداره تظهر هذه الشؤون

( 4 )

ibid. p 267

( 5 ) من هذا المنطلق كتب المؤلف في كتاب المجتمع المدني فصلاً عنوانه "الأمة، القومية  
و المجتمع المدني"، وكتب لاحقاً في الطائفة والنصنيف ودور الجيش في السياسه وفصلانهاوي وحيه  
لانظمة دستوريه انعريه ومسائله سواء لأمة هي ذات في المسألة العربيه ويروى موقف هذا بكتاب أنه  
يربط بعلامه باسمه مع عدايات كيه هي المسألة العربيه الذي خالض فيه علامه عيب بديسرطيه بالمسألة  
بمويه والدولة الريعيه ونبيل وعبه، وكتابه الطائفة، الطائفيه، الطوائف المنحيلة، وكتاب الجيش  
والسياسة ويعبر كتابه هذا عن الانتقال استمرار بمسروع نفسه وتطويراً لأفكاره، بما في ذلك دراسات



شأن حل لغوم لاجتماعية في عرب، إن لم تكن كنها، في دراسة الانتقالات (Transitions، و تحولات Transformations) والانتقالات و تحولات الكبرى هي في دفع إلى التفكير في ما يمر منضومة اجتماعية اقتصادية سياسية من أخرى، وهي خصوصية النظام بخاص في تلك المنطقة وسيه مدحيه التي يختلف فيها عتد قبه وما بعده، وعلاقه السية القائمة بصيرورة عتفه منها، وما سمي في مرحلة ما «قويين» لتعير ولتطور بالمرح (Evolution) و أو بصرة (Saturation) ومن صمها شورة من الإقصاعية إلى برأسمبية، ومن المجتمع بفسدي إلى المجتمع عداثي هكذا شأت أصلاً لغوم الاجتماعيه في عرب

تكمس الإثنية في ناهي إلى اسكان العربيه وغيره من بدار الغم اشلت في مصصحاتها ومفاهيمها في برديها حاهره لتعير والتطيق، سما هي مسمة من بوع العربي تحديد، مثل الإقطاع و برأسمبية، والتقييد والحدنه في التي تصفها هذه المصصحات به نكر قائمة في مجتمعات أخرى و لإقطاع العربي الذي اسسح منه مصصح الإقطاع سم نكر قائم في مشرق عني هـ نحو، لا في بوط منكيه الأرض، ولا في عوط علاقه الإقطاعي بالأنوار، لملاحين العامين في لأرض، أو بالوسطه المركزية، وتطبيقه عني الغم العربي عصل وهذه إحدى مشكلات تطبيق نظريه

= في الثورات العربيه والاستة كتاب ثورة مصر كما يرى أن نظريات لغوم لاجتماعيه في عرب بؤايد مر د مدار عاصم لا و به و لأمركيه، وأن هذا ه يقوم به بوقوف عتد در منه قسم حر دحواب مصره، ثكب و ثاصم و ثطور خلال ه منه نظري عومي بشارة، المصصع المدي در منه بعبدة، ط 6 الدوحة بيروت بمربر العربي بالأبحاث و د منه السياسات، 20 2 (1996)، عومي ب. في المسألة العربيه مقدمه لبس ديمراطي عومي. ط 4 الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث و د منه السياسات، 2018 (2001)]، عومي بشارة، ثورة مصر من جمهوريه بوليو إلى ثورة باير. ح (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث و د منه السياسات 2016، عومي بشارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ح 2 (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودرسه السياسات 2015، عومي بشارة، الحيس والسياسة، شكانيات نظرية وبماذج عربية (الدوحة/ بيروت المركز العربي للأبحاث ودرسه السياسات 2017، عومي بشارة الطائفة، الطائفة، الطوائف المسيحيه (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)

مربحون مور، مثلاً، هي الأصوب الاجتماعية المستقر طية واستكثورية، لتي  
ستطرق إليها بنوع، وتشكيلات كارب ماركس لأجتماعية الاقصادية لتي  
توزنها الماركسية السوفيتية إلى مراحل في التاريخ الشرقي عمومًا (عمودية،  
إقطاع، رأسمالية) وُسقطت على المشرق أما حترعها بمطأ استوى للإنتاج فم  
يحل أي مشكلة، في رأي، بل رادها تعقيدًا؛ إذ تعامل بعض الباحثين مع ذلك  
اسم بوصفه جزءًا ثابت يورث للاستبداد من حيل إلى حربينواراة بصيرت  
الثقافية، الجوهريه لتي حترعت للمشرق من رواب نظر أخرى غير الماركسية

كي يكون مصصح، برأسه به مبدًا في فهم طفت اقتصاديه جديدة  
حارج أوروبا و بولاند المتحدة الأميركية، أخصب به إصافات (مثل  
رأسمالية وطيه متحة وتبعه وكومر دورية، ورأسمالية محاسب، ورأسمالية  
دولة...) إذ تحصف عمدة شوء اقتصاد السوق و صناعة والرأسمالية  
في العرب عن شوء الرأسمالية في المشرق تتعامل مع رأسمالية متطورة  
قائمة حارجهم ومع ذلك تُستخدم مصطلحات لعلوم لأجتماعية العربية في  
وصف هذه الظواهر في المشرق، لأبها مهمة ويحولها لاستخدام من  
مصطلحات حاهرة مستوردة إلى مفاهيم تحسنة تفسيرية تحلل ظواهر قائمة  
وحوال و صافات مقترحة فيها بموجب تعريف مصصح

لا ينبغي هذا، بل، يوحي الاستداده انصوى من مذهب علوم الاجتماع  
وتحويها، التعريف في العرب، ولتحدي هو تقديم إسهم نظري يتعامل بقد  
مع هذه المفاهيم من خلال دراسة اوانع في مذهب أخرى وفي رأي، يمكن  
أن نقس حدر في حالة دراسات الانتداب الديمقراطي، لأبها تعترف بوصوح  
بمحبيها فهي، بحس الخط، أشد توصفًا هي تعميماتها (المشتقة من  
احبار الأوروبية والأمريكية نلاتيه)، وأبها ادعاء من السردوب الكرى  
المعروفة في العلوم الاجتماع العربية، والتي تعرضت لبقيد مستبص في  
العرب نفسه ويمكن التعامل مع دراسات الانتداب بالاستداده من التجربة وليس  
لتطبيق تعميمات طرية فم يصح بتعمم من هذه الدراسات هو في الواقع  
مقولات نكد تكون سببها

يستفيد هذا الكتاب من دراسات الانتقد الديمقراطي ونظرياته المستفاد  
عالم من جنوب أوروبا، وأميركي اللاتينية، من دون أن يهتم دراسات تحديث  
وضرراته، أو بصفة خصوصية أدب لوجية، بل يستفيد منها أيضاً وهو معرض  
جميعاً لسمه و يخلص المطربين في جزء كبير من هذا الكتاب ثم يمتحنها في  
أرواح عربي محاولاً اتوصل إلى فهم تحارب الإصلاح و ثورة فيه، ومقدرة  
تحارب الانتقد

في سياق ملاحظة وجود استثناء عربي في ما يتعلق بالانتقد الديمقراطي  
(سبق أن خصصت كتاب في المسألة العربية بتفسير الاستثنائية لي أسميه  
المسألة العربية، بعد ملي وجود استثنائية إسلامية، محذراً لا تفصيل العلاقة بين  
المسألة العربية، أي إشكالية العلاقة من الأمة و فوضه و الدولة و المواطنة،  
وهي إشكالية غير محبولة مند بشوء الدولة، والعم من تتي نصيح عوثق مدعة  
مبحور الديمقراطية في صدها. وهي 1 لاقتصاد ربعي القائم في دور  
قبلة، لكن تأثيره يمتد إلى معظم الدول العربية عبر التأثير السببي المباشر،  
وعر تصدير ما أسميته الثقافة ربعية أيضاً 2 الثقافة سياسية يصب  
3 تكريس الانقسام النفسي والقطعي سياسياً حتى بعد روا أن أسسه الاجتماعية  
الاقتصادية، الثقافة 4 العمل الحارحي و الإقليمي والعوامل الجغرافية  
ومعها مع حالة التشطي عربي 5 وأخيراً أصبحت مسألة دور حيوش  
العربية الحاسم في بعض المعامل والمفتقدت ° ، وستكون هذه العم من  
حصره في محرى هذا عرض، ولا سيما عند اسمير بين تحرة الانتقد  
اسميه والمصريه) بل أن هذا الكتاب هو دراسة أشمل وأعمق للانتقد  
الديمقراطي من تفصيل سي ساوله في كني الأخرى مثل كتاب في المسألة  
العربية و المجتمع المدني دراسة نقدية، فهو يسول بالحيل نقدي دراسات  
الانتقد الديمقراطي مد نظريات التحديث حتى ما يسمى «علم الانتقد» وما  
بعده، محاولاً لإسهام نظري طلاق من النقد النظري والتحرره العربية في  
الوقت ذاته

مثير هذا كتاب بوصف تحوّل الانتداب الديمقراطي إلى الديمقراطية  
 الليبرالية في ديمقراطيات سريجة في العرب لي مرت بالمرحلة  
 الليبرالية قبل تعمم حق الاقتراع، من حالات الانتداب من السيطرة مباشرة  
 إلى ديمقراطية أشدّية لاحية عمومية حق الاقتراع قبل ترسيخ الحقوق  
 والحريات ويرى أن تعقيد الانتداب إلى الديمقراطية في الدول سامية، بما  
 فيها دول العرب، يحتمل أن هذا الفرق كبير، وهو ما يدفع المؤلف إلى  
 وضع إصفاة إلى شرط لإجماع على الدولة بوصفها كياناً وطنياً مسلماً  
 به وبحري العمسة الديمقراطية في صياغة، وهي تطبق منه دراسات  
 الانتقال وبعد مرحلة نظريات التحديث ودراسات الانتداب توصفها في هذا  
 الكتاب إلى ما عثره إصفاة نظرية ساحية شروط المعصومة بعد أن تقى  
 البحث في هذا الكتاب مع نظري الانتداب على أن شروط نظرية تحديث  
 تتعلق بموضوع «استدامة الديمقراطية» لا بشؤونها، وبعد أن سبق معهم على  
 ضرورة توفر شروط الإجماع على الدولة، وصار إلى 1 إمكانية أن تشق  
 النحلة الحاكمة سبب ثورات ويسبب إصلاحات من أعلى 2 ضرورة  
 توفر حد أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى نخب المعارضة والسلطة في ما  
 يتعلق بالتوافق على الإجراءات على الأقل والالتزام بها، وضرورة اتفاق  
 على مبادئ المواطنة (الحقوق السياسية والحريات المدنية والواجبات)  
 في مرحلته الثالثة المتعلقة ببناء المؤسسات وهذا يعني أهمية توافق بعض  
 مكونات ثقافة سياسية مساندة للديمقراطية لدى النخب السياسية الفاعلة  
 3 من الضروري ألا يعارض الجيش عملية الانتقال إلى الديمقراطية، إما أن  
 يحد نفسه وإما أن يدعمها، فهي لا تتحقق إذا وقف صدها 4 كما قلت  
 أهمية الدولة جيوسراتيجية قل وزن الدور اسالب لدعوامل الخارجية الدولية  
 والإقليمية 5 لا يمكن حكم الدولة بأكثرية ضئيلة في مرحلة الانتقال،  
 ولا سيما إذا كان حصار الدولة معارض الانتقال الديمقراطي ولا بد من وحدة  
 قوى التغيير على الرعية في إنجاح الانتقال ورفع فوق التناقص على السلطة  
 بينها في هذه المرحلة 6 من الضروري الاهتمام بالسمية الاقتصادية وبشر  
 التعميم (وبالسمية البشرية عمومًا) في مرحلة ترسيخ الديمقراطية ومن الخطأ

تجاهل كل ما جاء في نظرية التحديث بسبب إهمالها الحيارات السياسية  
للمشاعلين وتركزها على العوامل السيوية والوظيفية

حصر الكتاب نفسه بتأثير العوامل الاجتماعية، ودوية والإقليمية  
التي أهميتها دراسات الانتقال، ويتضمن هذا القسم (الثالث) فصلاً عن  
الثقافة السياسية وتأثيرها، ينتقد فيه المعاريات التي تفرّد دوراً للثقافات معينة  
في شوء ديمقراطية ويعتبر أخرى غير مؤثّرة بها وتري دراسة أن من  
غير الممكن أن تنشأ ثقافة ديمقراطية ونسود شعباً في ظل الاستبداد، وأن  
ثقافة يجب تتحمل مسؤولية رئيسه خلال عملية الانتقال وقد فمت هي  
البحرنة الأخيرة من صدور كتاب بحرف جزء الأكبر من قصص مجتمع  
بالمقشبات دائرة حول الثقافة السياسية في أسلاد حسنة وعلاقتها  
بالإسلام، لأن مكانه في كتاب آخر أعمل عليه محصص بهد عرض، أملاً  
أن أتمكن من إبعده

في القسم الرابع المعحصص بتحارب العربية، يدر من الكتاب ظاهرة عدم  
حول الإصلاحات من أعلى في لسان عربية إلى نقد ديمقراطي رأي  
مثل تحقيق الإصلاحات بالضغط من أسفل، وفلاز دماء بماددة من القائمين  
عليها، أو لانهاق بين المعتدلين من نظام والمعارضه على التوصل إلى مشاق،  
منادواً بدهره من خارج نطاق توقعات دراسات الانتقال وهي صاهره ما أسميه  
«الثورات الإصلاحية»، على عرانة لمصطلح لأن تعوّز أن تفصل الأبحاث في  
العلوم الاجتماعية بين ثورة وإصلاح، وأعني بها حركات شعبية وسعة لا  
يمكن فهمها بوسطة ثورية الثورة لإصلاح، فهي تحرخ في اسديها احتجاجاً  
على الظروف الاجتماعية والممارسات لأمية داعية إلى الإصلاح، كتب لا  
تلبث أن طرح محمل مسألة الحكم مضيئة بتعبيره، ما يؤهلها لأن تعدّ ثورات  
وليس مجرد حركات احتجاج مطلية واسعة؛ فهي بطالب بوسطة نظام أو  
تعبيره، من دون أن نطرح بديلاً جاهراً بها بطالب عملياً بانتقال ديمقراطي،  
وهذا يتطلب مسار صلاح وتفاوض ومساومات تأتي ثورات من أدنى مست  
نظام بحكمه، ما الإصلاحات فتأتي عدلت من أعلى وهي إحداه أم ثورات

العربية فهي حركات شعبية واسعة من أدنى، لكنها لا تقب نظام الحكم من  
نظام بتغييره وهذا أسمي ثورات إصلاحية — بحرك النظام على البدء في  
عملية تغيير بدءا بمصدره الحاكم لتعبي ثم يشغل لبحث إلى تناول عو من  
بحر هذه الضرورة أو فشل

---

(17) وصلت إلى هذا الاستنتاج في كتابي عن الثورات العربية، وضعته على نحو واضح في  
جزء الثاني من كتاب ثورة مصر يُنظر بشفرة، ثورة مصر من الثورة إلى الانفلات، ج 2، ص 23-26

## القسم الأول

جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

## الفصل الأول

### التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية

في مقارنة التحديث، وفي الشروط البنيوية للديمقراطية مثل النمدين والنمية الاقتصادية ومعدل دخل الفرد وسبب التعليم، وفي الحفظ بين شروط ديمومة الديمقراطية وشروط مشئها، وبين تدرج نشوء الديمقراطية من أنظمة ليبرالية حصرية وشوئها في عصرنا دفعة واحدة بعد سقوط أنظمة سلطوية في تأثير التحديث المتفاوت بين الثورة العلمية والصناعية وفرصه من الأعلى بواسطة الاستعمار أو الدولة، وفي نقد أولي لمقارنة لتحديث وتعييه عصر الإرادة السياسية، وفي التعامل مع مقاربات التحديث بوصفها أيديولوجيا تبريرية للاستبداد خارج أوروبا والولايات المتحدة

#### أولاً، مقاربات تحديثية تأسيسية مبسطة

تُعتبر دراسات الانتقار من انظام استظوي إلى ديمقراطية عمومًا نقداً لحديث نظريات التحديث، ولا سيما تحديد الأخيرة شروطاً بنيوية للديمقراطية وخلافًا لما هو رائج، لا شئق هذه الشروط من تدرج الديمقراطية في العرب، بل من ظروف ديمومتها وحفظ عليها، وتقوم على التمييز بين المجتمع التقني ولحديث، ندي عتت ما يسهل ذلك تمييز إلى عدم السياسة الأمريكي، مع أنه في الحقيقة يقوم على عدم الاحتماع عمومًا مع كل مركز وليمير دوركهاسم وماكس فيبر وفردريك توير وخورج ريمر فعلم الاجتماع شأ عمومًا في سبب تفسير الانتقال الأوروبي إلى حديثه وشروطه الاجتماعية



والتفكير والاقتصاديه وأثره في المجتمع واسدوله لب، فإن علم الاجتماع  
الكلاسيكي برغمته هو نظريات في التحديث والحداثة

التحديث مصطلح شامل غير معياري، دلالاته لانتشار من اقتصاد كفاءة  
إلى الاقتصاد لساكني السلعي، ومن اسعي سد حاجات الأساسية، إلى توفير  
الحاجات المادية و المعنوية وربدها وموحيها باستمرار، ومثل دلالاته أيضًا  
الثروة عمنة وانتصاع و ثوره الإداريه، وإعلاء مكانة العمل واعتباره معيار  
الحكم في مجالات مترية، وانتشار التسعير، كما تمتد إلى شؤء مدوية الوطنية  
وأجهزتها المؤسسية التي لا تقوم سوى فرضتها على مشروعات مودوشة، والانتشار  
من العائنة الممتدة إلى لعائنة لواء، والتحولات الثقافية المؤدية إلى إعلاء  
أهمية النجاح والإنجاز والمخاطرة، والتعبير في مفهوم الفرد والهوية تتصور  
أطر أسماء غير محمية وحواش كثيرة أخرى والتحديث أشمل من مصطلحات  
مثل التصنيع وعمنة وإسقاطة والعنف، فهي جميعها عناصر متفاعلة يمكن  
فصل بعضها عن بعض نظريًا، لكن يصعب فصلها دارجيًا وفي الواقع ومع أن  
التحديث مصطلح غير معياري، فإن عند جمع حواش أصبحوا المذكورة  
«تقدم» قدس على مجتمع التقلدي يتم عدت عن حكم معياري؟ وتقدم  
يستعي السلف مصطلحًا مبدئيًا له وعاد ما يُتهم التحديثيون بجهل حواش  
مثل تدور فرد، والاعتزاز، والأزمات والأعراض والأمراض النفسية التي  
ترافق الحداثة، وشمولية سلطة الدولة وفدراتها القمعية غير مسووفة، وهندسة  
الاجتماع، وعدم مع العلم و معرفة بوصفهم أداس، ليس - «السلطة»  
على الطبيعة فحسب، بل منحكم في بشر، وتنبؤ لشئ، وفرص التحديث  
بمسار بوسطه لدوله نصت نكن هذه لحواش عدلحي حتى سوسيولوجيون  
حديثيون كلاسكيون، أمثال ماركس وفير ودوركايم وهذا لم يمنع مدحتي  
بوصفها مكون من مكونات الحداثة عمومًا، وليس بوصفها الحركات «المظلمة»  
فحسب من التحديث

كتب ألفين سو أن الحكومة الأميركية شجعت مؤسسه الأكاديمية في  
بالاده على تخصيص ويب وجهه لبحث قصير عام اشلت بعد استقلال

دول عديدة عن الاسعـد شـعـيـع الـاسـتـقـرـر والسـمـة في ثـلـث الـعـدـاد وحـشـية  
 حـمـارة هـذه الـمـدـون مـصـنـعة الـسـوفـيـت<sup>1</sup> وهـذه حـلـفـه شـيء در مـدـت اتـحـديـث  
 في عـنـم الـاـحـمـد ع الـسـاسـي والـعـنـوم الـسـياسـية في لـصـف شـي من ثـقـر  
 اـعـشـريـن و بـحـسـب عـنـريـس اـنـمـولـد، كـنـت در اسـتـات اتـحـديـث صـنـعـه بـمـيـه  
 حـي مـتـصـف سـيـيـب<sup>2</sup> لـمـد شـجـع مـحـسـ عـنـوم الـاـحـمـد عـة في وـلـاـب  
 الـمـتـحـدة هـذه سـحـوث، و مـوـر لـحـة الـعـنـوم الـسـياسـيـه مـقـدـرة بـقـيـد مـسـمـة  
 در اسـتـات تُشـر في د بـشـر جـمـعة بـر سـتـون عـن الـإـعـلام و اسـيـر و قـراطـية و التـعـيـم  
 و الـثـقـافـة سـياسـية و لأـحـر اسـ سـياسـة، و لأـر مـة في تـحـدـث بـعـن ثـاـث<sup>3</sup>  
 و بـشـرت مـحـة *Economic Development and Cultural Change* تـثـج سـحـوث  
 الـتـحـدـث و در اسـتـات

الـتـحـدـث عـنـد دسـب بـر بـر، ر ئـد نـظـم هـذه المـقـارـنة عـنـي المـنـطـقة العـرـبة  
 و اسـيـر و تـر كـيـه، هـو الـمـبـدأ الـمـوـجـد في در اسـة شـر قـي الأـوسـط جـنـوع، و هـم  
 اسـتـحـدـمـت في المـصـي مـصـطـلـحـات مـثـل «لأـوربة» شـان بـأثـيـرات الـاـنـدسـات  
 الـمـصـنـعة في شـر قـي الأـوسـط و اسـتـحـدـمـت مـصـطـلـحـات «لأـمـركة» في حـيـه<sup>4</sup>  
 لـوصـف شـاطـر بـحـمـعـت اتـشـيـريـه الـأـمـيـركـة و أـحـيـا، اسـتـحـم مـصـطـلـح  
 «لـعـرـبة» في مـقـابـل الشـاطـر الـسـوفـيـي في المـنـطـقة غـيـر أن بـر بـر رأـي أن «شـر قـي

Allen & So social Change and Development, Modernization, Dependency and World (1)  
 System theories Sage Library of Social Research, no 78 Newbury Park, CA/London/New Delhi:  
 Sage Publications, 1990), pp 7-8

Gutierrez, Amond «The Development of Political Development» in: Myron Weiner & (2)  
 Samuel P Huntington eds Understanding Political Development: An Analytical study (Boston: Little  
 Brown, 1987), p 4-7

Luciani & P, ed. *Communism and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963) Joseph A Patombara, *Bureaucracy and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963) James S Coleman, *Liberalism and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965) Luciani & P, ed. & Sidney Verba, *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964) Joseph A Patombara & Myron Weiner eds. *Political Parties and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966) Leonard Binder ed. *Order and Sequence in Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971)

4 يعني مـصـطـلـح مـثـل عـن الـاسـتـخـد مـثـل الـاـلـحـقـة الـيـه حـب و بـعـنـي بـا بـب بـعـد  
 لـمـسـهـلـا كـيـه لـأـمـيـركـيـه و عـبـا مـر مـر بـعـن مـثـل الـمـوسـيـقـي و سـيـمـه لـأـمـيـركـيـه و غـيـر هـ

أو سفسس» يربطون رمة الحديثة، لكنهم يرفضون أن تُكتب عنها «ضلع في أميركا» أو أي إقيم آخر ولهذا فصل تسمية الحديث

رأي ثور أن مرتكبات عممة التحديث وتعاقبها رسمي هي صيرورة عممة؛ إذ حرت في العرب وسوف تجري في أماكن أخرى، وهي تبدأ بالمدن الذي يريد من سنة بعيم يدي معرض السيسى وسائل لاتصل وقد توفى ذلك عدائاً مع ارتفاع دخل الفرد وانتمكة سياسية ويكرّر النموذج لأساس في جميع المجتمعات التي تمر بعممة تحديث بعض سطر عن لحسن واسون والعقيدة، وهي عمها عممة التعبير لاجتماعي مصالح في عرب؛ وبدت سوف يفيد من يسميهم الشرق أوسطيون<sup>١٤</sup> من دراسة لتجربة العربية<sup>١٥</sup> وهو نحاهل الدرو الحوهرى بين عممة الحديث تاريخية<sup>١٦</sup> الأصصة<sup>١٧</sup>، إذا صبح سعبير، أكتب ديك سندر ح أو نظره أو كسهم (وهو الأرحح) وعممة اسحدث سى حرب بوحود مراكز اقتصادية متطورة مهيمة وسعمار و/أو معرض نموذج دولة التي تقوم بداره معرضه من أعنى

يحدون الشرق أوسطيون، وفق تعبيره، حفيو ما تحصى في لعرب عرب قرون في فترة وحيرة، على نحو يؤدي إلى تعقيد عممة اسحدث، وتصبح الإثنية الحركية أحد عوائقه، ولا ستم مع اسشار القوم سطرقة ساساً وحرف لأحاب عد أصبح انعاء للاسعمار بعى رفض كل ما ظهر وكأنه وصانة عربية<sup>١٨</sup> بهم يربطون المؤسسات الحديثة، نكن يسس لأندو وحبب اسحدثه، اسقطه الحديثه من دوا أهدها، ولثروة اسحدثه لكن يسس الحكمة الحديثه، وبصائع الحديثه وكن يسس البرعات و سبون الحديثه<sup>١٩</sup> والعصر الأهم في احداثه وفق سوبر هو شوء «شخصية النممة» (Mubna Personality) أي الإسباب الصادر على النقل واحيار عممه ومكب سكه وه أساس المدن وشرط لتحديث ويمثل أهم صفه لها، بحسب رأيه، أر المنطكب

Daniel Lerner *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (London: 1967) The Free Press 1958), p. 45

Ibid. p. 46

(6)

Ibid. p. 47

(7)

الأساس كي يستطيع نرد العرش في أمدته، قدرة الإنسان على أن يتصور نفسه في مكان الآخر. أو ما يسميه «التقمص العاطفي» (Empathy) ويمتد ليرى بين التمدد والقدرة على السهل وبين نهجرات لسانه بسبب المحادثة والحروب وغيرها<sup>8</sup> وهذا في الحقيقة تمييز صعب، لأنه ليس جميع من وفد إلى المذهب كان يمارس حرية عقل لحدته، ولا سبب لدى الكثير منهم كان الهرب من الخوف أو طرد أو غيره، وكان لحديثه هو لاكتشافات جغرافية والثورة العلمية والصناعية

إن حماية عرب الحديث بفرصة الإنسان في العمل وانتعاش هي التي تحولت إلى محرك الاجتماعي (Social Mobility) رسيحة عقل وبعيد في المذهب بساً مؤسسات تُحسّر بين أفراد لا يعرفون بعضهم، وكذلك لمؤسسات التعليمية الرخصة سهم و بلازمة لتأسيس اقتصاد حديث الإنسان في هذا المجتمع هو ما يمكن أن يكون عليه وليس أصله وفصله، ومن ثم فإن الأمر مرتبط بالكفاءة وتنشع مؤسسات مجتمع على أحداث عقلانية هي حارات نورد، وتوقع ما يمكن سمينه المكافأة و عذاب على سلوكه كما أنه يحصل ما يمكن تسميته توسيع هوية نورد خارج نطاق ما كان معروف من الجماعة لمحبة أو بعائنه ويصبح توسيع حدود الهوية الذي يجمع بين نورد وأفراد لا يعرفهم ممكناً بسلط صفات من نورد على الآخرين، واستبدال صفات الآخرين بي يعبرف يعادية، ويعتد صفاته شبيهه بي هذه هي عميات «التقمص العاطفي» وأحدى الفرضيات الرئيسة هي نوردية التحديث هذه هي أنّ ما يميّز النمط أو السلوك الشخصي في المجتمع الحديث هو القدرة بعاله على التقمص العاطفي هذه هي القاعدة النفسية لأساس التي تقوم عليها تحول الإنسان إلى نورد في السوق، ومستمع إلى أفراديو، ونائب في المستقبل<sup>9</sup>

حاول بربر، في بحثه كمي وحقابلات التي أجراها أن يرتك مصفوفة تتضمن معومات عن لمدى وسنه العقيم وخصوب واستعرض الإعلام

Ibid. pp. 47-48

(8)

Ibid. p. 50

(9)

وعزف الصدى بسية ادين يسكون في مدن عدد سكانها أكثر من خمسين ألف نسمة، ويكتفي في البداية بتعلم بوضعه عدده على الفرء التي يعرّض الإنسان مصحفه، يصله إلى الاستماع إلى الراديو وزيادة دور استيعابه وجمعها في مؤشر وحد المجتمع هذه العناصر في فكرة المشكك في معيار الإنسان في المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي حيث يعيش لأفراد في وحدته<sup>(10)</sup>

نظور المجتمع المشكك في مرحل ثلاث انجدين، وهو يأتي أولاً، ويظهر خلاله مراب المرحلتين التاليتين، وهذا النعم ونمو وسائل الاتصال مع نمو مصاعه وتوحد علاقته متبدلة بين المرحل ثلاث هذه النعم ضروري لوسائل الاتصال، لكن وسائل الاتصال غير ممكنة من دون أن يصل المجتمع إلى مستوى صناعي معين كدر فيها على إساح هذه الوسائل وكل مرحلة تميل إلى إساح المرحلة السابقة لا علاقة بها بالاختلافات الثقافية والعقائدية بين المجتمعات وعلم تأخر ملايين البشر في إحدى هذه المرحل يجب لنظر على كتب إلى هذه المرحل ثلاث، ويرر لا يعبر الثقافة أو العقيدة عصباً في منطق التحديث، لأن تحديث مصحف بعض المنظر عن العنصر الثقافية والدين<sup>(11)</sup> فمفارقة التحديث لكلاسيكية مع ترتله ندين بعينه أو ثقافة بعينها، وإن تعاملت مع انقاليد الفئمة عموم في العرب وشرق بوضعه عوائق تكسحها عملية التحديث

المشاركة السياسية عند ليبرر هي ساحة حيره لعملية تحديث، والحكم الديمقراطي يأتي متأخراً تاريخاً تتويجاً لشوء مؤسسات المجتمع المشكك، وقد فحص 45 دولة في العانم حصلت نمو مستقر ومستوى عدياً من حداثة هي هذه الدول، يتعلم المدني هو عامل درئ صحف أيق ومشارك اقتصاد وسياساً بتصويت ويموت هذه الدول

Ibid. p 57

(10)

Ibid. p 60

(11)

Ibid. p 6

(12)

سوسع مطرد عممة التحديث، بحيث أُنشئت المدن الصوحي، وبحوث الصوحي إلى مناطق مدنية،<sup>٦٣</sup> رداد ستة عشر شكراً مطرد وبالمحصن استوعبت مؤسساتها عملية التحديث المستمرة من دور تعبيرات ثورية كبرى، ومن دور عطف<sup>٦٤</sup> إلى تصحيم عدد سكان المدن في الشرق الأوسط (هي خمسينيات القرن العشرين) لا يعني تمدين، لأن مدينة لا يسوعهم؛ نهالك مجموعة من السكان طافية على سطح المدينة من دور نيوب على الشوارع؛ لا يحضرون المدارس، ولا يحضرون على أحور، ولا يشترون بضع، أي لا يحركون الاقتصاد، ويعتد هؤلاء لائحين داخلين ريفيين وفي هذه الحالات، لا يعكس التمدن في شعبه، أي لا يسه التمدن تريد على التعليم واهتم بمرر بالإشارة إلى أن توزيع أجهزة الراديو محدد ممكن الحكومة من بصال الرواد عند يس ما يقصده بالحدث، بل صور فئات اجتماعية واسعة قدره على قضاها وإن فرص رموز أحداثه من أعلى، ومن ضمن ذلك عمدة التصويت التي لا تنمو من مؤسسات من أدنى، مثل لامتدات صحح. ليس الشعب من دور مدعمن، ليس هو مقصود بالمجتمع المشارك<sup>٦٥</sup>

محض أحد أهم باحثي الانتقاد في الديمقراطية الذين نقضوا نظرية التحديث، آدم شيفورسكي<sup>٦٦</sup>، نظرية التحديث بتوليات مشاة لم ذكر مدافع التحديث عنده يتألف من صيرورب تمايز ويخصص إلى الاجتماعية يصل إلى دروتها في فصل البنى السياسية عن سى تقليدية المجتمع وعن السى لاقتصاده وتتألف منسسه أسسه من مزيج اتصنيع، وتمدن، واسعي، والاتصالات، والحراك الاجتماعي والظفي، وشيء الاتحادات السبسية<sup>٦٧</sup>

( ٣ ) ibid. p. 64

( ٤ ) ibid., p. 68

( ٥ ) وهو بالدمج مع التحديث بلان اليمعوطيه و لاشقال بديعراحي

Adam Przeworski & Fernando Limongi. «Modernization Theories and Luck», *World Politics*, vol. 49 no. 2 (January 1997), p. 58, accessed on 25.2.2020, at <http://bit.ly/2Gphoak>

يعتق لانتقاد من مرحلة إلى أخرى من تحديث تأثير المؤسسات في انشخصيته و«سبوت» أي بشيء شخصيه لحديثه أو الانتقالية (بمعنى الانتقالية إلى تحديث) بقدره على التخصيص لعاطفي الآخر، وإن كان من خارج نسبة انتقالية التي يتمي إليها الفرد فكيف يمكن قياس «انتقاص العاطفي»؟ لقد حاول بيرز نفسه عبر استمارة من الأسئلة موجهة للمجيب نقله بأن يضع نفسه في مكان الآخر، مثل كيف ستتصرف و كنت رئيس تحرير؟ ومماذا تفعل؟ كانت رئيساً؟ أم أن المعلمين بمدنيين المشاركين القادرين على التخصيص لعاطفي بحتفون حديث عن أولئك الذين لا يمتلكون هذه الصفات. فهم لا يرفضون الإجابة عن أسئلة تتعلق بأشأن عمومي، وبندهم آراء حول القصص العامة وهذا مثير من سميرات احداثة أما لسخص انتقادي يرى أن القصص العامة ليست من شأنه<sup>2</sup> لكن حديث بعد أكثر من نصف قرن من بحث بيرز هو انشأ الاسعداد لاتحاد الجوفف في كل شيء من دور المعلومات إلا أنه حتى تشكل رأي، وديك مع تدفق المعلومات وعرايتها على نحو يصعب قرر لشئعة من الواقعة، والتحقيق من الكذب، وهذا من مصادر الشغوية هي السبسة المعاصرة

تسمير المجموعات الحديثة من تقنيته، بحسب تالكو بارسونز، متعبات معطيه هي عبارة عن «نموذج مشابه»، أولها العلاقات المتحايمة عاطفياً في مقدس لعلاقات عاطفية، ولا سيما في عممية العيين والشعس حيث تُحدث الحداثة انهويه وغيرها من علاقات عاطفية في عممية إدرة اشركات الحديثة ومؤسسات الدولة وغيرها ثانياً سوحها احدثه مقدس الجماعته؛ بمعنى أن الاعتبارات انهويه هي ما يحكم سبوت الفرد و ترمه (أفكاره، مصالحه، رؤاه إلخ) ثالثاً العلاقات الجرية في مقدس الكونية؛ بمعنى أن علاقة لا تقوم على المعرفة الشخصيه، بل على تعقدات ومصالح رابعاً يعتمد تقويم المؤسسات بفرد على الكفاءة والتحصين وليس على

الأصل واستمرلة الاجتماعية وأخيرًا، خامسها سبيل عمل بالتحصيل وليس  
بالشغل على محلات مختلفة<sup>١٨</sup>

بحسب مقارنه ماريون حاي (أي حوبور، في المجتمع الحديث  
شترك في أمور كثيرة، والمجتمعات غير الحديثة تختلف عنها إلى درجة أن  
ماضي المجتمعات الحديثة شبه حاصر المجتمعات غير الحديثة حاليًا، أي أن  
يكثر قبل القرن الثالث عشر ماضي من المشترك مع بعض المجتمعات غير  
الحديثة أكثر مما يجمعها بكثير الحديثة<sup>١٩</sup>، وحين تبدأ عملية التحديث  
فيها يخترق المجتمع وتغير الأنماط الأصيلة منه، وهي تتغير  
دائمًا في اتجاه المجتمع الحديث<sup>٢٠</sup> أي أن هذا توجه واحدًا عملية  
التحديث في النهاية وقد أثر هذا الصور بمفردات التحديث في موقفها من  
تطور الديمقراطية؛ إذ اعتبرت أن التحديث يقود دول العالم الثالث بالضرورة  
إلى نموذج العربي وهي نصف مفهوم لآنية التي تجمع مغربي التحديث  
كما اردت تحديث المجتمعات أصح أكثر تشابهًا<sup>٢١</sup>

بحسب سوليفان جيمس كولمان بوصفه نموذجًا سياسيًا «التيوس»  
الحديثة، وهو المساواة السياسية التحديث هي تصنع إلى خفض المساواة  
وأهم مكوناتها تطوع الأفراد إلى المواطنة التي تعني المساواة القانونية،  
والعدالة الاجتماعية، ومساواة الفرص بحيث تكون الكفاءة معيار التوظيف  
والمشاركة الشعبية في النظام السياسي هي لمكونات الرابع لمفهوم المساواة في  
الحداثة ويرى كولمان أن ميراثي حداثة هما «السمير بالوظائف والأدوار  
والمؤسسات والتطوع إلى المساواة

18 Robert Parsons, *The Social System*, New York: The Free Press of Glencoe, 1964, p. 67

19 So, p. 74 Marion Levy Jr. «Social Pattern» Structures and Problems of 19th Century Modernization, in: Wilbert Moore & Robert M. Cook, eds. *Readings on Social Change* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967) pp. 189-208

20 Ibid. p. 190

21 So, p. 33, Levy Jr. p. 207



هذه مصدوره تؤدي إلى زيادة فاعلية النظام لسياسي الذي تشوبه أيضا  
 أزمات يقضي حيا إلى زيادة دعاية النظم. والأزمات التي يندد بها كولمان  
 هي، إلى حد بعيد، تلك التي ما رأت دراسات الديموقراطية في العالم الثالث  
 يواجهها 1 أزمة هوية القومية خلال لانقار من الولاء لمجموعة لأوية إلى  
 الأمة 2 أزمة اشترعة السياسة بدون حديثة 3 مشكله اتبعين أو التبع  
 General 4، المعيقة بصعوبة مشار تأثير بحكومة المركزية في قطاعات  
 المجتمع كافة 4 أزمة المشركه حين لا يكون هناك مؤسسات مشاركة تؤثر  
 مطالب الجمهور المتصاعدة من مائة 5 أزمة دمج فئات سباسبه متصاعدة  
 6 أزمة التوزيع سي شأ حين تعجز الدولة عن لتسعة لاقتصادنة وتوزيع ما  
 يكفي من المدافع والخدمات لإرضاء بضعات الجمهور 2

من صفات التحديث بموجب هذه المفردات أن التحديث هو أولاً  
 عملية سبفيه لأنها تأتي على شكل رزم أو عديده (Clusters) تشمل تعبيرات هي  
 كافة صاحي السلوك الاجتماعي، بما في ذلك التصنيع، ولتمدين، والشمسية  
 (Mobilization)، ولتمايز، ولعممة، والمشاركة، والمركزة (Centralization) ثانياً إلى  
 عممة تحويينيه بمعنى أنه حين يتنحو مجتمع بحدائة يجب أن يعبر همه إلى  
 قيم حدائة فمدرسة التحديث تعبر لحدائة ولتقيد مصصحين مناديين ثالثاً  
 التحديث عملية كبتة؛ فحين يأت التحديث مجارب معين تبعه مجالات أخرى 4

من نتائج هذه كنه في هذا الكتاب، ولا يقص في بقدر له، إد بوم ذلك  
 دراسة أخرى، بل ما يهتم هو صفة نظرية الحدث لمباشرة بحث موضوع  
 الانتداب لديمقراطي ولست بورد تعريفه من راييه نظر مطري الديمقرطيه  
 التحديشير

So pp. 1-12 James S. Coleman «Modernization: Political Aspects» in David L. Sills (ed.) (1973) *International Encyclopedia of the Social Science*, vol. 41 New York: Macmillan, 1968 pp. 495-4102  
 No p. 19 E. H. K. Hermans, «Changing Patterns in Research on the Third World» *Annuaire* (1976) *Review of Sociology*, vol. 4 (August 1978), pp. 249-257 accessed on 27.1.2026 at [http://bibliography.univ-lille.fr/WoRQ/Samuel\\_P\\_Huntington,\\_The\\_Change\\_to\\_Change\\_Modernization,\\_Development\\_and\\_Politics,in\\_Civilization\\_black\\_matter\\_Comparative\\_Modernization,\\_A\\_Reader\\_\(New\\_York:\\_Free\\_Press\\_1976\),\\_pp.\\_25-61](http://bibliography.univ-lille.fr/WoRQ/Samuel_P_Huntington,_The_Change_to_Change_Modernization,_Development_and_Politics,in_Civilization_black_matter_Comparative_Modernization,_A_Reader_(New_York:_Free_Press_1976),_pp._25-61)

التحدث كما براه روسو هو توسع حيث يسيطر على الصيغة عبر التعود بين بشر، وهو يعبر لإنسان والمجتمع، وتأثيره الأعمق هو في العصر الشرقي لإنسان الحديث يبحث عن معرفة تجريبية لا سحرية وحميقة بالنسبة إليه ليست وحتّ مطلقاً وإنما آخر ما توصلت إليه المعرفة قد يدفعه انقصون إلى البحث عن التنوع و لأمر هريه، لكنه عمود لا يبحث عن التعبير من أجل التعبير إنه يؤمن بإمكانية تغيير الإنسان مصره. والربح بالنسبة إلى الإنسان الحديث لا يدور في دو بر وإنما يمكن توحيه نحو الأفضل، ومن هه فكره لنقدم الحداثة ثوير ثلاث علاقات رئيسة علاقة (إنسان - إنسان، والصيغة، ونهية البشر<sup>14</sup>

كما أن التمايز بين بروهراضة مدونه و سحب سياسي حرة من عمية التحديث التي تسبق شوء نظام ديمرطي في الديمقراطية، بحكم تعريفه، تتغير السلطات السياسية (مستوى سياسي) مع بدء جهر البيروقراطي الأساسي في مدونه وهه التمايز بين لدولة بوصفها مؤسسة وبحكام هو مدير سبق على الديمقراطية؛ إذ يمكن تغيير الحكه والانتخابات، لأن مؤسسة الدولة تبقى خلال ذلك ذاته فهي غير مرسته بشعوص الحكام ولا شك في أنها تربط شوء جهر بيروقراطي وجهر قمع بحكم السبب شرعي، لكنها لا تترك حتى شخوص البيروقراطس أنفسهم وبقص النظام استيطوي منطق الدولة الحديثة حين تتهم من يعارضه بعدم الوطنيّة أي أنه ضد مدونه، مطاماً هي ذلك بيه وبين الدولة أن التمييز في الوعي والتمايز في السى بين كيب الدولة والنظام لحكام (مؤسسة وأهراً) هو من أهم مسحات التحديث، وهو شرط شوء الديمرطنة وسعود إلى هه موضوع تحت عنوان شرعية الدولة والإجماع عيه.

بكن عمية التحديث تسح حداثة ونقيضه فيد عسراً أن الحداثة هي الترح "مودحي مطي" لعملية التحديث بحكم تعريفه، وعمية يفترض أن

Janwar, A. Russia: a World of Nations Problems of Political Modernization (24 Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 3

تعني تحكيم عقل في قصص عدم (الطبيعة و المجتمع)، و عصمة ربح السحر عن معرفة العلم و حصصه قرار لسي، والبرقرطة اشياء انجهر الإدري (عقلاني)، و فردية تعني شئ أو تونوم (ستفلاية) لإنسان فرد لأحلافة والاعتراف بغيره نفسه، ما يترتب عنه الاعتراف بحقه في المشاركة في شأن العمومي لأنه عصر في مجتمع، ولأن لقرارات العمومية يؤثر في مصيره الشخصي وقد شددت في مدانة عقرة على الحديث عن «مودح»، لأن سياسة حديثة يشوبها كثير من اللاعقلانية، ولأن لأسطورة تجعل فيها عموم، فثمة صيرورات تحدث نتيج، بفعل مع مجتمع القائم بدائس حديثة للحداثة تعريفها المذكور، ومنه مثلاً شئ جماعات هوية وعصبات بدالة من جماعات التقدمية المتصاعدة، وحيث تدبر الأفراد بدلاً من الفردية في محل عصوية في الجماعة الأهلية، وحلول استيركية لحدده بدلاً من الأنظمة منكمية لأنوية، وأيديولوجيات شمولية ديوية بدلاً من الديتات تضطلع بوظائف أدبي بدية، واستعداد ثقافته لاستهلاكه لجمهور بدلاً من أوتونوم الفرد، وغيرها

يتخصص فرسيس فوكوياما، في تقديمه كتاب صامويل هنتغتون النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، نظرية الحديث بقوله إن منطوقها يعشرون «لجواب لإيجابية» هي حداثة مثل انظر الاقتصادي، و تعبر في لعلاقات الاجتماعية، وإشتر تعميم، ولتحولات معيارية نحو قيم مثل لإحد والعلاية والعدمية وتطور المؤسسات الديمقراطية، وحدة مرانطة<sup>49</sup>

رأى روستو أن مصطلح الحداثة يمكن تعريفه بشكل موجب، فأ المجتمع انتقيدى فهو مصطلح يُطلق على كل ما بهي Residual Concept ٩ مجتمعات انتقيدية متنوعة، ومن خطأ عسرها واحد في مقابل لحداثة، فما بجمع سها هو أنها ليست حديثة<sup>50</sup> كما لا يحور المسعة في فصل بين الحديث

Francis Fukuyama, *After the End of Man: A History of the Idea of Progress* (New York: 1994) Society with a new foreword by Francis Fukuyama. New Haven, CT: Yale University Press, 2016. [1968], p. xii.

والقيدي، فهي المجتمعات التقليدية أيضاً محاولات للسيطرة على الطبيعة، وعلى مستوى العلم التجريبي ويمكن انقوب إن تربية حيوانات و زراعة المحبوب و إشعال النار واحترار نعمة كد ثورات ربما لا تقل عن انشورات الصناعية المعاصرة من حيث اثرها في الترويج الإنساني<sup>(27)</sup> والمجتمعات التقليدية ذات الثقافة «سحرية» كد قدرة على بناء أكثر القلاع والقصور تحصيناً لكن يفارق أن التحديث لمعاصر شمل هي أثره جميع ماضي الحياة، كما ارتبط بانشور العلميه والصناعيه وتحول لاقتصاد علاهات التبعيه الشخصيه إلى علاقات التعاقد

لا يتسع المجال هنا للتطرق إلى جميع المعاشات داخل مدونة الحديث و خراجها لصحة معممات الواردة فيها، ولدور تفاسد معوق أو المسهل لتحديث والتي وصلت طوب الصف شي من القرن العشرين ولا محار، أبداً، بالتطرق إلى همية لتفاعل بين صيرورة تحديث وطبيعة المجتمعات الناجمة، ولا بالإحالة عن السؤال في شأن الفرق بين لتحديث المتدرج الأصيل الذي تداخلت فيه هذه صيرورات، والتحديث المفروض على مجتمع المدفوع بقوة من مؤسسات الدولة أو من خراج لدولة، والذي يلامس على نحو غير متكافئ حوب محددة دول غيرهما، ودخول ذلك ما يعتبره ليرر وغيره عناصر مترابطة بأي معاً فهي لا تأتي بصيرورة معاً، وقد نحافظ تهاديد على نفسها وتعتبر (ربما تشوه) وتراكم مع عوامل حديثة كما أن لتحديث مفروض من اعلى أو بالتدخل مع دول أكثر تطوراً قد يحدث قطعب ووظائف اجتماعية، ويرتأ أخرى، على نحو يحو كليات اجتماعية هجينة

## ثانياً: مقارنة التحديث والديمقراطية

بدأ انتقاد مقارنة التحديث من علم الاجتماع إلى علم السياسة مقارب وإلى النظريات المركبة السياسية، من مطلق نقد مفهومات نظرية المؤسسية

التفيدة التي كانت سائدة، بعد أن قصّر سمعح المؤسسي عن فهم صعود  
 صوهر مثل شيوعية وبارية والفاشية على أنقاض المؤسسات الديمقراطية  
 التي أونها بلث حقبة حل هنامها، بوصفها صوهر النظام الديمقراطي  
 وكنت القصية الأساسية لى أشعت بطرة يحدث شروط ضرورة  
 لتفعيل المؤسسات الديمقراطية شكل دحع بما يكفي تثبيت الاستقرار في  
 الدولة في أثناء تعير المحسبات

اشتبأ المؤسسيه من عدم الثورات الإنكيرية والبرسيه والأميركية، ولا  
 سيمد من تحاييلها اندسوريه و برسمانية وعلى الرغم من أحداثها الكثيرة، فإن  
 أهمية مؤسسية مثبت في تعاملها مع الديمقراطية على أنها بيدل من انظم  
 اساسية لأخرى كفه، واستدت إلى شكل سلطة قارة جنرير والمحاسبة،  
 وتداول السلطة سلمنا، وتشرك المحكومين في حدم<sup>28</sup>

رأى المؤسسيون أن الديمقراطية، على الرغم من ثواقفها، أكنت أنظمتها  
 اسيسية برحابة أم راسية، سلطة (وحدوية *Unitary*) أم اتحادية، هي تجسيد  
 لقوعد عامة زاده تُثبت مصها، مع أنها لا تمثل مفهومًا شاملًا بلحققة وهذا  
 يعني أن الديمقراطية يجب أن تحقق في النهاية درجة من الفاعلية وهدف تأثير  
 المؤسسي، أكاب بيئة حيدة للديمقراطية أم لا، وسواء أكانت الديمقراطية  
 عربية أم محبية، هو عومة الديمقراطية وبأسسها حيث لا توجد، وإصلاحها  
 بحيث تكون، وظيقت وأحلاقت، قدرة على إقامة مصها<sup>29</sup> وأهم ما يجب  
 مأسسه هو لصادئ التي تشر علاقة تبادلية بين المحكومين والحكام،  
 وتوفر تدولاً سلمياً مسصه، وبصمب محاسبة المنحسين، وتوسط بين الحاجة  
 إلى صخاعة وطلب العدة ولهذا، أصبح مؤسسيون يسهون كثير صخارب  
 التي فشلت، كما في حابة شطب بضم ساري هنري دسور جمهوريه فيمار  
 (1919-1933) وفشل الحره ديمقراطية<sup>30</sup> وشأت العلوم اسيسية

David E. Apter, "Constitutionalism Reconsidered," *International Social Science Journal*, (28  
 vol. 4, no. 3 August 99), p. 469, accessed at 24/2/2020 at <http://bit.ly/2y-lp9auc>

*Ibid.*, pp. 463-464

(29)

*Ibid.*, p. 464

(30)

الأميركة في نهاية القرن العشرين وكنت دراسة انضمام الديمقراطية ادي تهمة مباشرة ثم استيوغنة وشروط استقراره وتصوره، من أهم محاور هذا العلم في حضم الحرب نادرة، أو ما سُمي بصراع بين «الشرق» و«الغرب»<sup>31</sup>

بوي باحث مؤسسي قديم، هو دفعه أكثر أن نقد المؤسسة تركو في البداية على التعبير المؤسسي وانواقية وإعادة بناء لائتماءات لمحتلفة بحيث برؤد القومب الديمقراطية بشرعية، وبحيث يصح «شرعية ديمقراطية»<sup>32</sup> وب أكثر إبحار ت نظرية تصور التحديث ديمومه في رأي أكثر هو دراسة الحاء، وذلك على رغم من لإطار التحليلي، وليس سسه ومن نقد المؤسسة شأب في أنه مؤسسة حديثة تجمع انضمة إلى المعطيات الحراكمة والمقاربات العنرة مفوميات ومنه تفرعت حوث دراسات لا تقدر<sup>2</sup>، وتحديداً من نقد تحديث المؤسسة ونقد على المؤسسة مع هذا النقد، كما أن بعض باحثي الانقاد إلى الديمقراطية تطبق في بحوثهم من نقد مقاربي تحديث والسعة هي لوقت داته، كما سيب لاحقاً

تعتبر دراسة سمور هارتس ليسيب المبحوثة المكرة الأكثر أهمية في محاسن العلوم السياسية لربط نظرية التحديث بدراسات الديمقراطية بحيث تتحور شكلانية المؤسسة المعتمدة التي شُعبت بالنسبة المؤسسة هذه ربط بين نمو الاقتصاد والنمو والشرق التعليم وغيرها من مكونات عممة التحديث من جهة، وديمومه النظام الديمقراطي من جهة أخرى، وذلك باعتماد معادلات كمية بين ادوار في معدل دخل الفرد ومعدلات نمو ومستوى التعليم وغيرها، وتحليل معطيات بناء على نموذج نظري خلاص من الدراسات العنرة للنسب من الاعتماد على تفسيرات سبويه كما أن لمقاربات التحديث التي تعتمد دراسات تاريخية معادله طوبئة مبدى تُظهر فوارق سبويه أيضاً، وربما تصب في لاتحاد نفسه كنها، كما يبدى سابقاً، تقع في معاطة إسقاط الفوارق بين آخر حل المبحوثة في تاريخ العرب على الفوارق بين ادوار التي

ibid., pp. 47-472

(31)

ibid. p. 472

(32)

تحرري المشاركة بينها هي المرحلة الرسمية ذاتها، فسقطت إمكانية بين ماضي العرب وحاضره على فهم المشرق بين اسدا في العرب والشرق في الحاضر

كان معتق ليسيت البحث في الشروط السيوية له يمومة الديمقراطية، إذ اعتقد أنه لمرح من مقاربه ديمقراطية عملياً البحث أن يكون قادري على الإشارة إلى مجموعه شروط وحدت فعلاً في عدد من سلسل، والفول إلى الديمقراطية نشأت من هذه الشروط واستقرت ونسحت بسبب مؤسسات وفيه داعمه، وبسبب صيرورات صلبة دالة أيضاً، بحيث تميز هذه شروط عالية الدول الديمقراطية من عالية دول غير الديمقراطية<sup>33</sup> من الواضح أن الدراسة انتمت بمنظمات استقرار انظم ديمقراطي ورسوخه، لكنها خلطت بين البداية بين شروط لدرجيه شئوا طهره في قيد بحث وشروط إعادة إنشائها وربما كان هذا خلط بين ستساح الديمقراطية من شروطها نظرياً من جهة، وشروط نشوئها لدرجيه من جهة أخرى، غير واضح لداته نكر انكتب تمسك لاحقاً بهذا الخلط على نحو واضح يؤكد أن منظمات ترسيخ الديمقراطية هي الشروط المسبقة المطلوبة لنشوئها أيضاً، ودلت في مقالة لاحقة يعود فيها إلى دراسته المبكرة هذه، كما يرى

تدرب دراسة ليسيت هذه، وهي من عام 1959، أيضاً علاقة رسوخ النظام الديمقراطي بطبيعة نشأته وهذا الربط الحاطي، أكان عبده أم عد غيره، هو في رأينا المشأ النظري لدراسات الانتقال (وإن كان البعض بموضع بداية دراسات الانتقال في عام 1970 مع نشر مقالة روسو)<sup>34</sup> والمقارنة التحديشية التي تختلف معها هي مشأ دراسات الانتقال، حتى لو لم يعترف بهذا المشأ منطوي الانتقال الديمقراطي المنأخرون ويظهر ذلك بوضوح أيضاً في المقترات المقشقة سابقاً من يرر عن شئوا المجتمع المشارك

Seymour Martin Lipset «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 53 no. 1 (March 1959), p. 69 accessed on 5/2/2020 at <http://bit.ly/2M101ap>

Janikwart A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» (34) *Comparative Politics*, vol. 2 no. 4 (April 1970), pp. 337-363, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2nxFe14>

استحوذت بحوث استقرار ديمقراطية على العلوم سياسية في الولايات المتحدة بعد الانتصار على النازية بسبب حرب باردة وما سمي بالاحترق الشيوعية<sup>35</sup> ولصراع الطبقي في لدول ديمقراطية ذاتها، ولانقطاب الأبدولوجي الأساسي العائمي وعلى مستوى كل بلد، ونوسع بهوة بين اشخاص واحزاب، وصيرورة إدارة الاستعمار، وغيرها، وهذا شذذت الدراسات بدية على راسح بعدم ديمقراطي في العرب، مع اشخاص شرح سميره من لأظمة الشيوعية، ما على في حبه البحث في لديمقراطية ذاتها نظرياً وبطلياً<sup>36</sup> وهذا سبب مختلف عن موضوع الانتفا من ناحية الداعين والسيوت و صيرورة ذاتها، وريما الفهم أيضاً وحتى حين يقوم الداعين أنفسهم بالمهمتين، أي الانتفا إلى الديمقراطية وعدة إتجاهات بمعنى ترسيخها أو نوصدها، فإنهم سبوا جهول فصيح مختلف، ويحرون حسابات مختلفة ويتصرفون على بحري مختلف<sup>37</sup>

نموضع يست صمم بعيد الذي يعتبر الديمقراطية ترتيباً مؤسسياً لنظام انتخابي ينظم بداول السلطة سميّاً فهي عبده نظام سياسي يقدم فرضاً منظمة دستورياً ومنظمة رمزياً لتعبير الحكام، وهي آلية اجتماعية سياسية لحل إشكالية صنع القرار بوجود مجموعات مصالح متصارعة وتمكن هذه الآلية أكثر قطع ممكن من اسكان من تأثير في هذه القرارات، وذلك تتمكسهم من الاحتيار بين مندسبين على مختلف السياسية وكتب يستت أن هذا التعريف مأخوذ إلى حيد بعيد، من أعمال حورف شومبير وعاكس فير<sup>38</sup> ولا شك في أن الأخير ربط الديمقراطية بالحدث الصناعي و عمني والعقصة الإدارية وشراء أجهزة بيروقراطية ربما تنحرف إلى أخهره تحكّم في ندوة لولا خصوصها بمسوى

(35) في هذه المرحلة، صارت أنفأ أسباب في نظرية تنظيم صة

(36) عر هذا الموضوع يُنظر Philippe A. Schmitter «Is it Safe for Transatlantists & Convolutions to Travel to the Middle East and North Africa?», Stanford University, 1996, p. 5 accessed on 15/2/2020 at <https://go.aws-tavd8ti>.

Joseph A. Schumpeter Capitalism, Socialism and Democracy (London/New York 1947) Routledge 1996 [1942] pp. 232-302 esp. p. 269; Max Weber Essays in Sociology L. L. Gerth & Wright Mills trans. eds intro. New York: Oxford University Press, 1946, p. 226



السياسي المنتخب بفسبٍ وهذا الانتخاب سافسي سياسي مؤهين سدير  
الشأن العام للإشراف على سير وقراءته هو وقايه من خطر استبداد السيرة وطبة  
أيضاً<sup>38</sup>

هكذا، تختصر أهمية صاحب على لأصحاب، واستعلاء، فرصة تغيير  
الحكم دورياً، واستبدالهم بحرين من بين سحب مستخدمه وشعبه لتوسع  
حق الاصرع، تنشأ لأحزاب والعددته الحزبية التي تغير صورة المجلس  
العمومي وهو أيضاً توجه شومير في تحديده الاحترالي للديمقراطية باعتبارها  
آلية لصنع القرار، وإطاراً ينظم التنافس الدوري بين سحب سياسية على نيل ثقة  
الناخبين للوصول إلى الحكم. ويترتب على تعريف مسببت لاخترتي مجموعة  
شروط أولاً، قواعد وحريات سياسية يحددها الجمع ملائمة، ومجموعة أفكار  
ومعتقدات شرعي لنظام للديمقراطي ونمؤسسبات من أحزاب وصحافة حرة  
وعيره ثانياً، قيادات سياسية تحتل مصاصب رسمية، وقيادات سياسية أخرى  
تتصرف بوصفها معارضة شرعية، وتحتار بوصفهم إلى سلطة<sup>39</sup> لا حديد  
في هذا التعريف وهو، مثل شومير، لا يفرز مكاناً للتحريات في من تعريف،  
لكنه يصعبها ضمن شروط إجراء استحداث بريده رئيس عند قراءة شومير  
أن تعريفه يس على هذه البرحه من الاحتراب، فهو يصف إليه شروطاً لازمة  
لتحقيق هذا النظم. فما حدده شومير من تعريف الاحترالي عاد إليه في عروجه  
شروط نجاح الديمقراطية، وهي

أولاً<sup>40</sup> بر كفاءة السياسيين وللمرشحين لمتحسين للبرلمان مهمة جداً  
نجاح الحكومة الديمقراطية وصاحب ذلك، اقترح شومير تكوين النقابات  
السياسية ونهيتها

Max Weber, *Weber Political Writings*, Peter Lassman & Ronald Speirs eds (1987), Cambridge: Cambridge University Press, 194), pp. 103-104

Aspect, «Some Social Requisites of Democracy» p. 7 (1997)

(40) برود لا، س، بر، في المصاحف 290-295 في كذا - شومير في النسخة

(الكتابة المذكورة في)

ثانياً لا امتناع عن توسيع المجالات خاصة بقرار سياسي  
والديمقراطية لا تقتضي حصر كل شيء لسلطات السياسي وهذا يتحدد  
بمحددات اساسية مهم بالحفاظ على مؤسسات مثل القضاء والجيش، وغيره  
خارج الصراع السياسي. وما زالت حدود المجال السياسي موضوع صراع  
طويل عريض

ثالثاً كفاءة البيروقراطية، وسجدة لا تكفي، بل يجب أن تكون  
البيروقراطية قادرة على تطوير مبادئ خاصة بها، يكفي نواحيه السياسيين  
المنحيين الذين يحتلون منصب مفيد، بحيث يصح البيروقراطية سلطة في  
الدولة (سلطة رابعة أو خامسة، المهم أنها سلطة) ولا يسهل شومير لمخاطر  
أخرى حدود الديمقراطية إذ لم يرق هذه الاستقلالية البيروقراطية ويحدد،  
والتي يجب أن تكون، في أي، استقلالية مهمة فحسب، أن تراقب بحيث  
لا تتحول إلى استقلالية سياسية، أو إلى سلطة، وبحيث لا تنسى دورها أو  
أدبها بوحدها تركز أحداث على السياسيين المنتخبين، أو ترفض لا يصح  
سياساتهم فعرفنا ما سمي بدولة العمدة التي أعاقبت تحول الديمقراطية  
في بعض البلدان العربية، وتألفت من البيروقراطية الأمنية والعسكرية على نحو  
محصور، هو السلطة وضع أجهزة بيروقراطية أحداثها السياسية خاصة به  
والسعي إلى تطهيرها

رابعاً «الانضام الديمقراطي» Democratic Self-Contro، ويمكن اختصار  
هذا شرط في ولاء جميع الأطراف (الحسين والمنحيين وحكومتهم) غير  
المشروط بنهج الديمقراطية ووضع شومير أمثلة واضحة لأشكال هذا  
الولاء من قبيل «الحزب أن يكون انحياز وأعضاء مجلس النواب بمستوى  
فكري وحلالي عادل بحصصه في وجه عروض المحاذير والمهاوير» [ ١ ]  
ويجب على السياسيين في البرلمان، خصوصاً، أن يقدموا رعتهم في ربح  
الحكومة وإدلائها كذا أنكمهم ذلك [ ٢ ] ويجب أن يحترم أصحاب خارج  
المرجع تقسيم العمل بينهم وبين السياسيين الذين يتحورهم<sup>٤</sup> وهذا يعني

أن على الشخص السياسي أن يسياسه مهمة السياسيين، وأن مركز الحكومة يقوم بعملها بين انتخابات وأخرى، ما يعني عملياً أن الديمقراطية يحويه تحت الجمهور عن السياسة ولا تحت الضغط والاحتجاج وغيرهما بين أحداث وأخرى وهذا تحديد مكرر يدفع إلى الاشتباه بالديمقراطية شوميتز بوصفها حكماً من السياسيين تتداول السلطة فيما بينها

حامس التسامح مع الاختلاف في الرأي، و «إسماعسة الفعل» على الصيغة  
تتطلب قدرًا كبيرًا من التسامح مع الاختلاف في الرأي»<sup>٤٤</sup>

يتعلق بحرف لأكبر من هذه الشروحات التي فصلها شومستر، بما يمكنني تسميته ثقافة سياسية لساحة السياسية ونيروقرائطه ويكتسب عنصر أهدافه استبصارية لساحة سياسية أهميه مصيريه، كما سترى عند تحليل بعض تحارب الانتفاذ الديموقراطي ليس تعريف شومستر إذ على تلك الدرجة من الاحتراف، أنني يبدو عليها حين يورد مقتصرًا عنده زوده بسبب

قبل تأسيس تعريف شومبيير على نحو غير تقديري<sup>43</sup>، قد لم يخصص اهتمامه على نظريته، بل على البحث في شرطي ديمقراطية المستقرة، وهما نمو الاقتصادي وشرعية عدم الحكم إلا شرط الحفاظ على الديمقراطية في العالم بحيث هو منظور لاقتصادي بدي يشمل التصنيع بما هو تعبير سيوي لتحيزات الاحتمالية، واتساع عمقت تمديد واتساع معدلات التعظيم والنمو المستمر في ثروته المجتمع أو الدخل القومي وحصة الفرد منه، وهي عنده أيضًا من عوامل نجاحه في النظام في مجتمعه وبعد بحث إسقاطات النمو الاقتصادي (المؤلف من التصنيع والثروة والنمدين والتعظيم) على استقرار الديمقراطية، سنقل إلى دراسة حواشٍ شرعية أي هي أي مرحلة تقوم بمؤسسات التي يسهل الأعليه بساحته من الناس<sup>44</sup> أم مرحلة اشترعية

b1d p 294

[42]

(43) على هذا الأساس، يحاول أغنييه التمسح (أحياناً التي نطمح في مختصر مسألة سيتم).

يؤمنون بطيعة علي بن مؤلفه الذي لم يزل من مؤلفي كتابه لا ينفك عن يد مؤلفه حتى مات الجاهل بالحكمه والعلمه  
والأحرار والنصحاء

فتعني بقدره لظام سياسي على أن يؤكد اعتقاداً بأن مؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن يحافظ على هذا الاعتقاد ويطلب ذلك، في رأيي، جدير فكره شرعية المؤسسات المسجلة آنحاً ديمقراطياً في أوساط واسعة من المواطنين، ولأهم من ذلك هو عند لظام عبر المشتق من نزوحات حرة وريفة، أي المهروص بالهوة، غير شرعي وفقاً لسميت، تعتمد دوحه شرعية الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، إلى حد بعيد، على طرائق معسجه بقصبي الكبري المحتسب عسجه تريحياً في مجتمع ما، وحل تلك بقصياً<sup>44</sup> وسحت درسه في انشراط كمواصفات سيوة تحافظ على الظام ديمقراطي بقائم، على لرعه من الحفظ اندي أشرب إيه وهو ما مسوقت عسجه في ثاب انكباب

ببرعة إبلاء السور الاقتصادي والثروة أهميه قصوى في صعود الديمقراطية، مسشره بين الساحتين سحدينيين، وهي لا تتوقف على السحت الكمة المقارنة وحبس عقد ذهب إرسب علسر 1925 1995) إلى أن أوروبا، مد لعصور اوسطى، انقسمت مرس من معسكرين ساسس موه في رد لإصلاح لمصد على حركة الإصلاح الديني وفرصه عقسدة مركية عبر متسامحة في نصف أوروبا، ومرة أخرى في حالة المار كسبه بعد ذلك بفروب ثلاثة هي السحه الأولى، شق أوروبا حطاً بين الشمال والحبوب، وفي شابة بين لشرق والعرب، وفي السحتين، كانت مسألة الثروة هي العامل المقرر؛ ف«ما ساد في السهية هو الثروة ويسر الحقيقة»، والسك في السب الأفقر من هذا لا تقسم تفت هي السهية إلى أن تُهل مؤسسات السد في انقسم لأعلى على أمل السشاركة في نصف من ثروة<sup>45</sup>

يتن بسسب، من حلال إحصاءات مسسجه اسند فيها إلى مجموعة سحت سُرب هي ذلك عصر في السرة 1948 1957 هي دورباب سوسبولوحة وسيكولوجية مسسجة، أن ثمة علاقة موحه بين نقيه ديمقراطية ومسوى التسسم ومصد سخم الديمقراطية مواقف ساس من أعرف ديمقراطية مسسجه

Inset, «Some Social Requisites of Democracy» p 86

(44)

James Gaidner «Civil Society in Historical Context» *International Social Science* (43  
*Journal* vol 4, no 3, August 1990 p 496 accessed on 25.2.2020 at <http://huiv2/Hip9ac>

مثل تعدد الأحزاب، والسماح مع حصرية، وموقف من الأقليات. إن التعبير المستقل المؤثر في مواقف هذا الشأن هو المستوى التعليمي الذي يشمل درجة انتشار التعليم وغيره من المعاصر<sup>46</sup> وبعبارة ذلك أن انتشار التعليم الديمقراطي متغير تابع لمستوى التعليم

إذا كان انتشار التعليم لا يصل إلى درجة اعتباره شرطاً كافياً للديمقراطية، فإن الأداة التي توفر مدته تشير إلى أنه يكاد يكون شرطاً ضرورياً لها. في مجتمع الحديث ومع ذلك في أميركا لانيبية دولة واحدة من الدول الديمقراطية في تلك الفترة برزت نسبة الأمية فيها على 90 في المئة، وعند تأسيس إسرائيل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة<sup>47</sup> وأخرى مقارنه بين مصر وتركيا، حيث كانت مصر تفوق تركيا في درجة المعدل لكنها خلت عنها إلى درجة كبيرة في معدلات التعليم، ووضح أنه بعدم تفسير لنظام تركيا عنها على سبيل الديمقراطية<sup>48</sup> وهذا تفسير ممكن مواقف قائمة، وليس قانوناً يمكن من التنبؤ فماداً بشأن روسيا والصين وتقدمهما على الهند في مجال التعليم؟ لكنني أتفق معه على أن مؤشر لتعليم، من بين مؤشرات التحديث، هو الأقرب إلى مؤشر الديمقراطية كما سوف نرى في الجداول لاحقاً

يشمل مفهوم بيسيت النمو الاقتصادي أربعة مركبات 1 الثروة، وهي الأساس، ونفاس بمعدل دخل عمود، أي حصة الفرد من ناتج لومومي 2 انتصيع الذي يفس نسبة من يعمل في زراعة ونسبة استهلاك الطاقة للفرد 3 التمدين الذي يفس بحساب نسبة الذين يعيشون في المدن 4 التعليم الذي يفس نسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعة هذه هي مبادئ بيسيت للنمو الاقتصادي واستخدام معطيات الأمم المتحدة، ومهم كإن المؤشر الذي يستخدم لقياس النمو الاقتصادي، فإننا نأخذ أعلى في الدول

Capset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 79

(46)

وهو لا يتوقف عند حصص التعليم وفيما

ibid. p. 80

(47)

ibid. p. 8

(48)

الديمقراطية من الدول الديمقراطية<sup>50</sup> هذه عناصر الأربعة مداحه عبد ليبر الذي يقتبس منه بسست، وقد يكون ذلك دافعاً عن أنها مراحل في صيرورة نفسها التي تبدأ بالمدى عبد ليبر<sup>51</sup>

بزي منظور التحديث دور النمو (الثروة، والأمن الاقتصادي، واستعم) أهمية كبرى في توسع الطبقات الوسطى وتحفيز حدة الصراع الصفي وبناء الطبقات الوسطى هم لأكثر استعداداً للتطوع في لأحزاب استبدادية ولا تحركات، ولأكثر فدية بموارد سلطة الدولة وصفتها، وتشكيل الرأي العام بوسائل لأبصار الجماهيرية، وتدريب فيه النموطين على المهارات السياسية ورفع مستوى توقعاتهم السياسية كلما كثرت الطبقة الوسطى اعتدت المرح السياسي في بلد وفل تنظرف وبحسب بيسيم، كلما كان التصنيع أسرع أدى إلى الصرع مع المجتمع من قبل صمدعي، وعند ذلك يصبح الطبقات العامة أشد نظرف<sup>52</sup> أي إن التحديث في حد ذاته لا يؤدي إلى تجاوزها غير في حيه خطر اشتيوعية في العالم الثالث دراسة إلى الولايات المتحدة

مثلاً بعض شعوم والنمو الاقتصادي حجة الطبقة الوسطى ومكانها، يتولد منها بحثن بطروف الاحتماعه وانتماعه لثبات من الطبقات الدنيا، بحيث يصبح لديها ما تحسرو، وذلك حلاك توقعات ماركس كما تُسهم في تنوع انتماءات لثبات المتحمدة، بما فيها طبقات العامة، وسبح علاقب من حلال شبكات عبدة للمجتمع بحيث لا يبقى لانتماء أحادي، ولا الولاء محصور في فيه بعينها (Segregation) أكدت طبقية أم إثنية ويحفظ تعدد انتماءات المرء إلى مؤسسات وجماعات من حدة الاستقطاب، ويسهم في توريظ المرء في محور العمومي<sup>53</sup> ومن الواضح أن ما يهم لسييت هو نفسه مقبولة لاستقطاب الصفي الماركسيه، تتعدد انتماءات المرء وارتباطاته التي

50, p. 49: Seymour Martin Lipset *Political Man: The Social Basis of Politics* (49 (New York: Doubleday, 1960), pp. 45-46.

Lipset, *Political Man*, pp. 59-60; Lerner, p. 60. (50

Lipset, *Political Man*, p. 54. (51

شدد هيجورد لاحقاً على هذه الفكرة، لكنها ليست من باب أهداه

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 83 (52)

تحدوا. طبقة وحقبة أن هذا لا يطبق بالضرورة على مجتمعات تقوم فيها  
الحزب لسياسة استخدام سياسات الهزبة؛ إذ قد يساهم التحسين في جودة الحياة  
هوياته وولاءات مستقطبة صائفة أو إنشاء مجتمعات في الدول المنقسمة بين  
مجتمعات إثنية أو طائفية قد يكون أكثر عرضة لسياسات الهزبة

مع ارتفاع سطح انعمومي تقتصر الصحة في الاستهلاك، وتوسع الطبقة  
الوسطى، وينحسر المستوى الصحي نفسه كبير من سكان، ويحصل الأثنية  
ويوجد عدد من ينمي التعليم الشبوي والإعدادي هذا يحصل في مجتمع عديمي  
أو إسلامي، شتراكي أو رأسمالي، أفريقي أو آسيوي أو أوروبي الاستياء الوحيد  
بحسب بنسب وآخرين هو دور الطبقة لعدة حيث لا يؤدي ارتفاع دخل الفرد  
إلى هذا، النتائج بالضرورة<sup>54</sup> وهذا ما عدا صحيحاً إذ ارتفاع مستوى التعليم  
ووسعت بصفه بوسطى وظهور وسائل اتصالها لاجتماعية وخصوصاً في  
المجتمعات، وتحسنت الخدمات الصحية بحيث ارتفاع معدل العمر المرفوع في  
بذلك الدول أيضاً، ولكن من دون علاقة بالديمقراطية

ثمة علاقة إحصائية وصحة من انتشار التعليم والحزبية لسياسة؛ إذ من ارتفاع  
سواء لتدريس ومستوياته صحافة إلى معدل دخل الفرد قد يكون له تأثير كبير في  
سبوك حين الحشوف ومضالته سياسي<sup>55</sup> وقد قدم أليكس إنكلز وديفيد سميت  
بأحرار مقدمات مع عينة من ستة آلاف شخص في ست دول نامية، وبوضلاً في  
شيخة مفده أن الدول والمجتمعات المركزية لا يوجد فيها مميزات شخص نسج  
سبوكه وقبمه أكثر من درجة التعليم ومع زيادة درجة التعليم تزداد سبوكات  
حيثية تجعل مواطن يشعر بأن يده ما تقوية بشأن سياسات حكومته<sup>56</sup>

Sevanur Mani, Ipsel Kwang-Ryung Song & John Charles Torres, «A Comparative  
Analysis of the Social Requirements of Democracy», *International Social Science Journal*, vol. 46, no. 1  
May 1993, p. 166

(54) يمكن استثناء دول الريفية إذ تترجم فيها المطالب السياسية حالة في مطالب معقدة  
بالمصالح ومشاركة أكثر في الشؤون

(55) يُنظر Ipsel Kwang-Ryung Song & John Charles Torres, p. 67; Alex Inkeles & David H. Smith, *Becoming  
Modern. Individual Change in Six Developing Countries* (Cambridge, Mass. Harvard University Press,  
1974), pp. 33, 4

بعد دراسات انكمبه العنبره لتفاوتات علاقة إيجابية بين شروط التحليل، ولا سيما نمو، والديمقراطية ونهضة، فإن نتائجها عمومًا متشابهة بشأن المستقل في نفس، فإن الدراسات التاريخية مفيدة، سي تشدد على الصروف النوعية في العرب والتعقب لتاريخي انعمي لتطور الديمقراطية الأولى فيه في ظروف الرأسمالية المبكرة، متشائمة بشأن البدان الأخرى ويرى دنرشن رويشماير وأخرون أنه لا بد من قول الاستباح الأول الذي على انزعج من أنه لا يعبر عنه، فإن أي بحث يجب أن يأخذ في الحسبان أن انتشار بين نمو وديمقراطية قائم، لكن العلاقة عسرة عن صندوق أسود، ولا يمكن اكتشاف ما في د حبه من دون دراسات تحريرية مؤسسه نظرياً<sup>١٤</sup>

أي يسبب أن جميع تص، مد أرسكو حتى لمرحلة المعاصرة، على أن الديمقراطية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وب أهم المسورة أنسر على إعلنة<sup>١٥</sup> Sustaining، ديمقراطية هو هو أرمصو، يقتصر ألا يعني مدونة هو، والها، وأن تكون نسبة الفقراء محدودة حتى يتمكن المواطنون من المشاركة على نحو معور في السياسة، وأن يطورو نوعاً من الانصاف وألا يبحروا إلى دعوات الديمقراطية التي تعرض بها الناس في ديمقراطيات صحيح أن أرسطو كتب أن الثروة المحرطة إلى جانب الفقر مصدر في غياب صفات وسطى يجرأ إله إلى لديماعو حياء وإله إلى الأرمصو، كالمحصنة وسطى يتولد عمومًا من الديمقراطية التي يسميها ديمقراطية جرحمة، أو من الأرمصو، كالمحرطة أم همنه الطبقات بوسطى فلا نسج طعيان، من الوصح يحي أن فصل اجتماعات سياسية يؤمنها مواصو، الطبقة لوسطى، وأن تدك الدول التي توجد فيها طبقة وسطى أكبر وأقوى من الطبقات الأخرى هي لأفضل دة، لأنها [ ] تمنع أي من لأصراف الفصوى من السيطرة. إن حظ تلك مدور عظم حيث يمكنه لثروة معدنه ودي لمرطس ما يكسبهم، حيث نمك هه نكثير وسمه لا نمك شيء، قد نشأ ديمقراطية متطورة أو أرمصو كالمحصنة، والطعن بشأن من

Dieter Rueschmeyer, Evelyn Huber Stephens & John A. Stephens, *Capitalism (16 Development and Democracy* Chicago, University of Chicago Press 1992 pp 4

(5) أفضل هذه الترجمة هي هه اسبق على كتاب مثل المحافظة و تنمية



كلا التصرفين، ف من الديمقراطية وف من لأوسع كـ، كـه لا نشأ من الدستور لنظام الوسطي، وف يقترب منه<sup>68</sup> و مقصود بديمقراطية الجامعة هي التي ندهور إنيها الحكومة الدستورية في حبه حكم أعليه من الفقراء المعترضين لدعاية ديموقريين بصور مساواة محدودة من دون غير للأهية والكفاءة، و مدعوة إلى حرية من دون صواب، واتي تسهي عادة إلى انخوض وانطعيا و ربما كـ حكم بصفه الوسطى بدسوزي عند رصو هو لأقرب إلى فهم بيرانيه أم حكم الأعليه من الفقراء (تعريفه هو ديمقرطية) فيؤسس لمفهوم لديمقرطيه ايراديكالية كـه تصور لأحد كـه يحذر أن يدكر أن لمشكلة عند أرستو سم تكـ كـفة إقامة حكومة ديمقرطية، بل كـه بقدر بها البقاء من دون الأبرلاق إلى ديموقريين واجب انخوضي<sup>69</sup>

يتصور دـ عمومًا مع استنتاجات بسبب معتمدًا، إحصائيًا، على بحث بروس رست، وعلى بسبب نفسه أيضًا، ولا سيما في فصل<sup>70</sup> لديمقرطية والنمية الاقتصادية» في كـه الإنسان السياسي<sup>71</sup> وبحسب المعطيات، لا شك، هي رأي، هي أن البسبب الكافية و مستوى الاقتصادي الاجتماعي يسيران مع وقد وجد رسميت أن بسبب الأنظمة متعددة لنافسية من بين الدول الأكثر تطورًا من بسبب الاقتصادية، التي بسببها مجموعات الثورة بصناعة ومجموعات الاستهلاك جماعهيري، أعني كثيرًا من بسببها بسبب لأهمية الأقل تطورًا من هاتين بسبب حيث تسطر لأنظمة انسلطوية وراصد بسبب جتيعرين هو على درجه عديه من الأهمية لإحصائية<sup>72</sup> وهذا يعني بـ فرض نظام سعدي<sup>73</sup> (Proarchy) يدكر بأنها تسمية دال النظام ديمقراطي

Aristotle «Politics» in The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford (1981) Translation, Jonathan Barnes (ed.), Benjamin Jowett (trans.), vol. 2 Princeton, N. Princeton University Press, 1984), Book IV, Part X, pp. 1205b-1205c

Ibid., Book VI, Part V, p. 1205c

(59)

Robert A. Dahl, *Pluralism, Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 6-13; Bruce M. Russett, *Orders in World Politics* (New York: Macmillan, 1967), 11; Hermann M. Lipset, «Consensus, Disconsensus and Democracy», in Lipset, *Political Man*, pp. 45-76

Dahl, *Pluralism*, pp. 64-65

(61)

(62) المقصود بعدد مكر التوجه السود وبورج بصاد، هـ التي يعني بقاء بسبب كـه بسبب

بـ بسبب المقصود حكم الأعليه أو حكم الأكثره بحدية،

الليبرالي بقائم فعلا في الواقع وليس الأمثلة ديمقراطية ليبرالية) تعتمد بالتأكيد على درجة التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع<sup>63</sup>. وثمة عتبة عدا لا تتأثر درجة التعددية شامسة بعدها، بمعنى أن ثمة مستوى معب من التطور الاجتماعي الاقتصادي لا تتأثر بعده ديمقراطية ديموقراطية في معدلات مدخول والنمو وثمة عتبة مد، قدر فب معدل دخل الفرد ما بين 100 و 200 دولار أميركي تفري (تعبه الدولار عام 957)، لا توجد تحتها أي فرص شوء مثل هذا الصدم، و بما توجد فرص لأبسط حري من لسان السياسي<sup>64</sup>

بموجب مقدرة نظرية التحديث، لم تكن ديمقراطية ناشئة بالانتقال المباشر دونه واحدة من سلطوية في سبب ممكنة من دور النمو الاقتصادي والتضخم الذي عرفته مدونة في عهد فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco 1939-1975)، إلى درجة أن أحد الباحثين توقع أن تصبح إسبانيا ديمقراطية عندما يتجاوز معدل دخل الفرد ألفي دولار سنوياً<sup>65</sup> وفي عام 1970، كانت إسبانيا المدونة دلو حيدة عبر ديمقراطية من بين سبع عشرة دولة صاعبة تشع قتصاد السوق، وأصبحت لاحقاً الدولة صاعبة سبعة في العالم مع وصول نظمه اوسطى إلى 50 في المئة من عدد سكانها، وبعد سنة اعاديين في لمرارعة إلى خمس سكان فقط وكما فب ماركس روسكن امع وفاة فرانكو في عام 1975. كانت إسبانيا قد أصبحت دولة حديثة من جميع النواحي إلا من لباحية السياسية<sup>66</sup> أي أن الديمقراطية فيها كانت نحصيل حاصل ورأى الباحثون تحديثو التوجهات أن ما كرس إسبانيا دولة عبر ديمقراطية طوب هذه نصرة هو عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي، مثل سابع لحرب لأهلية فيها نني وضعها ضمن الدول استظوية، مثلاً؛ صعت نتائج حرب لعلمة شابة

Jatu. Polyarchy p. 65

(63)

Ibid., p. 68.

(64)

Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly* vol. 99, no. 2 Summer 1984) p. 200 accessed on 26/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/265685>

ipse: Sening & Torres p. 58 Michael Roskin. «Spain: From Democracy Again» *Political Science Quarterly* vol. 93, no. 4 Winter 1978, 979 pp 629-646. accessed on 25/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/265685>

دول شرق أوروبا ضمن التصنيف نفسه<sup>٥٦</sup> وبدت بعد تحديثون محور إسبانيا إلى ديمقراطية تطوريا طوعيا من دول سطر هي العوامل الأساسية المنعقدة بخيار التقدم في لسطه ولمعرفة بعد وفه فركو وكأل سياسة هي كات في الماضي مجرد معوي لأصلاح ديمقراطية مكنمة الشروط، لكنها لم تصبح عاملا في الانتقد المأخر إليها. ودا كانت هذه هي الحرب، فمادا بشأن السرمع لى أصحاب ديمقراطية في المرحلة داه من دول هذا النمو الاقتصادي واتصيح؟ ترى دراسات لا تتعد لبقده مسوبة التحديثات من غير ممكن فهم هذه التحولات من دول فهم حالات النهوى اسباسة وفدر بها على المساومة وإدنها اسباسة يصف أنى ذلك عوامل لم يشه إليها في الدبة فماد نظرية التحديث من منظري الانتقد وهي. عامل لإقيم الديمقراطية في البيئة الأوروبية لاسين، ولحاضر الاقتصادي المتمثل بإمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعامل استشراف الحبش السرمعالي في حرب استعمارية في أفريقيا في انقلاب 25 سبتمبر أبريل 1974 الذي أصبح له كتنورية

العرب أن دراسات الانتقد الباقه معارية تحديث تتحد من أسباب مودخ للانتقد لمبائير من سبطويه إلى ديمقراطية بالتوفى بين المعتدين من لحج الساسية، ولا أرى ناقص من تفسيرين في هذه حالة، إر بكس أحدهم لآخر، وأقصد توافر الشروط السوية والفرات اسباسة الصحيحة لكن التفسيرات المذكورة بشأن إسبانيا لا تنطبق على حالات مثل دول أمريكا اللاتينية التي قادت غيرمو أودويل (1936-2011)، أحد أهم منظري ما يسمى «علم الانتقد»، إلى التفكير في أوية القرارات السياسية الاستراتيجية للحج والإصلاح من أعلى، وكان قبل ذلك قد طور مقوشه عن سبطوية البروفطيه في مقال نظرية تحديث<sup>٥٧</sup> وهي بين فيها أن النمو الاقتصادي، ولا سيما بانبع سياسات إحلال المؤاد، أي استبدال الإصلاح لمحجى بها، أدى إلى نشوء أشكال جديدة من السلطوية

٥٦. بلزها بداهه اتصلافا من نظرية التبعية انماهه نتجديت، لكن ليس من دول انجوى من مؤسسه في بحيل انكائويه البروفطيه

تدل الدراسات المقارنة كمية على أن ثمة علاقة إيجابية بين الديمقراطية والحقوق السياسية والمدنية ومعدل دخل الفرد ونسبة التعليم. لكن تتشكك أيضاً حقائق مجموعة توقعات، من نوع أن سبب التعليم وضعف في الدول سامية في البلاد التي يس فيها ديمقراطية، وحققت، أيضاً، نسبة وفيت الرضع في صل أنظمة حديثة غير ديمقراطية. ويمكن شكر عدم الاقتراض على درجه عديده من الاحتمال أن ارتفاع معدلات نمو ومسوى معيشة نمو صين أكثر ملاءمة للإمداد الحقوق وحرية امدسه وممارستها، مع نأكد أن عكس ليس دائماً صحيحاً. فقد شأب دكتوريات تحديثه نمو به في دول عديده في القرن العشرين تقوم على تخطيط له وله وتعتنيها ليموارد وفيدة عمليه التمية عبر لقطاع اعدام أي قطاع مدوله وثبت أنها في مرحلة تعميم التعليم وإرساء اسي التحتية وصحة عامة قد يكون أكثر مداعة من ديمقراطيات في بلدان غير المتطورة. لكن مدعتها تتوقف عند حد معين، كما سري، لأن سلطوية السروقراطية تصب بالحجود، ولأن درجات معية من تطور قوى الإتح تنصب المدفوعة الحرة والإبداع، إضافة إلى تعيّر تعريف التمية لتشمل اشميه بشرية

في إمكان الأنظمة السلطوية البيروقراطية، وفق أودوين، وهي عمومًا تصطب بين لعسكر وبيروقراطية له وبه وساسة محافظين في أمرك الانسة، أن تفرص برامج تنظيمية وتحلد الاستهلاك وتجمع انقذات وتوفر لاستقر سياسي الانلام لحلب الاستثمارات الأحببه وإدارة استثمارات طوية امدى وهي تمنح امدون ايامية لأفصسه بلارمة تصبغ سريع سسضوة، إذ، وليس الديمقراطية، هي التي عالة ما توافق مستويات لتحديث العالیه<sup>٩٠</sup> وهذا ليس صحيحاً دائماً فثمة وجه آخر لها هو حجّو لاستند لمقيم إلى لمعوق الأكبر سمية لكن هذه امر صية لأتية من بصرية نقدية تشبه ما قد مفكرًا محافظًا مثل صامويل هنتغتون إلى سريز دعم الأنظمة السلطوية في «اسداد المتحلفة» ومطقه في ذلك أن انظم استصوي قدر على اشميه لاقتصاديه وتحديث بلاد وإذا صحت نظرية

(Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* Studies in 169) South American Politics (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California 973 p 8

استحدثت في هذا شرط نسبي لديمقراطيته، ما يعني من هذا المنظور، أن دعم النظام نسلطوي التحديثي في دول دالة تسع شروط الديمقراطية

في ردّ منكر على تطوير ليست لشروط الديمقراطية، كتب روستو أنه وكتب شروط التحديث معطيات، رامية مساهمة لها شأب الديمقراطية هي الولايات المتحدة في عام 1820، وفي فرنسا في عام 1870، وفي السويد في عام 1890. ولا كانت بحيث، في متحدر شروط التحديث مثل التمييز ومعد دخل الفرد، ولا تشتر انعدام، وعدد أجهزة الجهات ودور السيم، كل ألف حصة إبح<sup>70</sup>

رد استحدثشون بدورهم لاحقاً على دعاء روستو ولخص رد في أن الديمقراطية منكره تمنع مؤسسات مساهمة من شوء منظومة الاتصالات العامة، وفعل المشاركة شعبية في الانتخابات بني حديث توزيع أكبر بلحيات الاجتماعية، إن أحد أهم مؤامات الكيان السياسي مستقر هو بلاؤم انوفعت شعبية مع مستوى لتطور لاقتصادي لائم في المجتمع والبول لأهل بطوراً نوم بني نوفعت تحاور شروطها السيوية سب قدرتها على ملاحظه الدول لأكثر ثراء و عندها على هذه الدول ريم كد هذا صحيح، لكنه شيت لصحة العهد، فهو مجرد تفسير بنحوي عن لشروط اسبويه متعلقة بالمو في حده ديمقراطيات اشرية

أند هينغتون ما اعتره البقطة الرئيسة في دراسة ليسيب (1959) التي أطلق حوا ١٠ أكديمت مستعص، وتنحص في ثوت وجود تناسب طردي بين النمو الاقتصادي واسعةدية السياسية اسبامية<sup>71</sup> كما صاع ذلك كوما ألب في الخلاصة سي كنها في كتاب ألمود وكوماد سياسة المحتمات البامية<sup>72</sup>، مع أنه انتقد حمية علاقة فيد كد هذه صحيح صحيحة، حسب

Rustow «Transitions to Democracy», p. 352 ١٦٥

apsel, Seong & nra, p. 165 ١٦

Huntington, «Will More Countries Become Democratic?», p. 38 (72

James S. Coleman, «Conclusion», in Gabriel A. Almond & James S. Coleman eds ١٦٦

*The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N. Princeton University Press, 1960) p. 118

أ. مصفي سمر الاقتصادي في الدول الشيوعية في العاشر الثالث إلى تسير  
شؤون الديمقراطية وهذا في رية مساح يحتاج إلى تدقيق، فقد بين باحثون  
أ. دول شمس. غرب أوروبا أصبحت ديمقراطية (في غرب أسبع عشر) حين  
كان معدل دخل الفرد فيها بين 300 إلى 500 دولار بأسعار عام 1960 وفي  
عام 1981. كان ثلث الدول سبعة قد وصل إلى مثل هذا الدخل، لكن أغلب  
هذه الدول لم يصبح ديمقراطية<sup>4</sup>

تجانب هذه المقاربات التي أجراها باحثون مثل روسو وهسغون وغيرهما  
الصواب مثل مقاربة التحديث ذاتها، لأن الديمقراطية الحديثة انطلقت في أوروبا  
بداية بوصفها أنظمة ليبرالية وضعت قواعد قانونية ومؤسسية للتعديدية وحمت حرية  
التعبير والاختيار ولم تشمل المشاركة السياسية الانتخابية فيها جميع السكان،  
من اقتصر على الطبقات المالك، بحجة أن الأحرار والنساء وغيرهم لم يكونوا  
مستقلين أو أصحاب قرار. وعندما توسعت لمشاركة كانت المؤسسات والقواعد  
قد برسخت وقبل ذلك كان معدل دخل الفرد بين الفئات المشاركة، ومستوى  
تعليمه وغيره، أعلى كثيرًا من معدل دخل الفرد ومستوى التعليم بين السكان عمومًا،  
إضافة إلى صغر جهاز الحكم ومؤسساته، وضعف قوى الأمن والجيش، وعجزه  
عن فرض مسطرته ولذلك لا تقاس الأمر على معدل دخل الفرد في الدولة في تلك  
المرحلة، ولا على المستوى العام للتعليم فهذه مقاييس تنطبق على السكان جميعًا،  
في حين أن تلك الديمقراطية حين نشأت كانت محصورة في قطاع من السكان،  
مؤلف من أصحاب الثروة والطبقات الوسطى المتقدمة وهذا فارق جوهري بين  
مشعها التاريخي في أوروبا والولايات المتحدة، والديمقراطية المشودة في دول  
العاشر الثالث لقد تطورت الديمقراطية في الغرب من حيث المشاركة تدريجيًا  
بإضافة قطاعات من الجمهور؛ المعدل، ثم شكل متأخر النساء إلخ، كما ازدادت  
قوة للدولة بالتدريج مع توسع حقوق المواطن في لوقت ذاته

فما بعداد جدول (1) لإصها. تدرج شمولية الديمقراطية عبر توسع  
حق الاقتراع

## الجدول (1 1)

توسيع حق الاقتراع في الديمقراطيات التي نشأت قبل الحرب العالمية لثانية

الدولة	مع حق الاقتراع المشروط للمرء	مع حق الاقتراع للمرء بمجرد البلوغ	مع حق الاقتراع للمرء بمجرد البلوغ	مع حق الاقتراع للمرء بمجرد البلوغ	مع حق الاقتراع للمرء بمجرد البلوغ
أستراليا	1892	1916	1947	1912	
ألمانيا	1815	1871	1919	1867	
أيرلندا	1922	1922	1922	1872	
أيسلندا	1848	1919	1946	186	
أوروغواي	1918	1918	1932	1918	
أيسلندا	1820	1820	1919	1822	
بلجيكا	1894	1918	1948	1894	
تشيلي	1834	1874	1914	1958	
الدانمارك	1848	1918	1918	1901	
نرويج	1898	1909	1919	1866	
سويسرا	1848	1866	1917	1872	
فرنسا	192	1848	1944	1913	
فنلندا	1809	1916	1906	1907	
كندا	1858	1920	1920	1874	1860
كوريا الجنوبية	1948	1948	1948	1948	
كولومبيا	1821	1936	1957	1854	
لوكسمبورغ	1841	1919	1919	1899	
المجر	1848	1918	1918	1920	
المملكة المتحدة	190	1918	1928	1894	
سريلانكا	1894	1898	1919	1884	
سويسرا	1848	1907	1918	1896	
نيوزيلندا	1852	1879	1893	1870	1897
نرويج	1950	1950	1950	1950	

مصدر





استمرت عملية الديمقراطية في دول وسط في مجملها نحو قرن كامل، وإن أي مفارقة بين مشأ الديمقراطية السريالية وإستاتها دفعة واحدة في أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث في عصرها هي مفارقة غير تاريخية ولا أساس لها معنى (إطلاق، سواء تعلق الأمر باسم اقتصادي أم بما يسمى الديمقراطية السياسية عمومًا، تطوّرت الديمقراطية في الماضي من توسع حق الاقتراع في نظام بيرسي تانسي قائم، لكن لمره لاخره في صور فيها نظام ديمقراطي في مسار كهذا كانت بعد انحراف لعمية لأولى مباشرة ومن ذلك مايجب نشأ الديمقراطية بالانتقال مباشر من أنظمة سيطونه<sup>٢٤</sup> وهذا هو تحدي دراسات الانتقال في دول العالم ثالث أيضًا

أشار كارب دي شفايتز إلى خطأ توقعات بأن تسير الدول النامية في مسار الدول منطوية الذي اتخذه هي الفرون المعاصره، وأنه لا يمكن تجاهل عاصره أصبحت فاسمه مثل تطور سريع اندي تقوده لدولة مركزية في مفس تطور. نضياء في ظل همنه أفكار لسياسه على الاقتصاد في ثقرن ساسع عشر، ومن ثكن شعوب في بداية التطور الرأسمالي معاة كما هي حال اشعوب في اعالم المعاصره، ومن توحد دول مضطرة محصورة بنظر إليها ساس بوصفها مثلاً، وعموم من عدسة أخرى و التطور الديمقراطية في ثقرن التاسع عشر كتب شرح اجماع عوامل وحروف تاريخيه فريده لا يمكن ثكن رده بطريق الأميركي الأوروبي نحو الديمقراطية معنق ويحب تصميم أدوات أخرى ساء دول ديمقراطية جديدة<sup>٢٥</sup> ولا أدري إذا كانت مهمه تصميم أدوات جديدة نفس النموذج الديمقراطية القائم وتطويره وتعديده، ولا نساغ بأن طرق التاريخيه الفريده إليه لا تعني أنها سوحيدة الممكنة، بل تعني مرادفها أنها لا تتكرر، وأر مهمه ساء الديمقراطية أن تكون سهله، تتصلب توافقاً بين الدعين السياسيين لأشد تأثير على أنها سديل سرح من السيطويه وحل الأمش للصرعات والإداره لسوع

<sup>24</sup> Jan. Poljanec p. 47

(24)

<sup>25</sup> Kuesenmeyer Stephens & Stephens p. 20. Karl de Swennen. *Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities* (New York: Free Press, 1964), pp. 10.

في أي حال، فإن عموم الناس هي الدول المستوربة لا تُحرّون مقدرات تاريخية، كما أن قدرته أوصاعهم بالديمقراطيات في الحاضر لا تؤدي إلى استباحات عميقة، بل إلى تميّز مسوغة قمتا إن عوامة وسائل الاتصال وبتضع إلى النموذج العربي المتكامل بولأداب حاجات جديدة، منها حقوق إلى لحقوق المدنية والسياسية و بحريات و شمع حداثة النظام الديمقراطي في الدول المتطورة نحو دول العالم عبر المتطورة، و شأ لا حداث إلى النظام من دول العدة على تحقيق عناصر أسهمت كثير في حداثه، وعلى رأسها مستوى المعيشة المرتفع

### ثالثاً. المؤشرات الكمية والسجل بشأنها

لا شك في وجود عدد إحصائي كبير في ما تعلق بمقولات نظري التحديث من أمثال ليرر وبيست<sup>٦٧</sup> التي تعيد أنه كما كان مستوى معيشة أمة من الأمم أعلى، كان هناك احتمال أكبر في أن «تتحافظ» على الديمقراطية، وأن أنفق مع هذه الفكرة «المؤشر المعمد» هو معدل دخل الفرد من اسابع المحلي (إجمالي (معدلة إلى لعليم)، فهو سميحير المعشر انهيمس Dominant explanatory variable حتى سى الدول غير مصدبة<sup>٦٨</sup>، وذلك بإضافة تعديلات ضرورية متعلقة بـ شء الدولة السريع ذات معدل الدخل المرتفع بحدود حيث يكون أثره معاكساً، لأن الدولة تحتوي المجتمع عبر توزيع الربوع

في إطار الأدبيات الكثيرة الصادرة مؤخرًا عن أزمة الديمقراطية، يتبين بعض الباحثين أن لدول الديمقراطية ما عدا النموذج الواحد الصحيح والحد، وأن شئ «خمسة عشرة دولة في العالم ذات معدل الدخل الأعلى للفرد تتألف من دول غير ديمقراطية، وأن الدول المستوربة أصبحت تضم فصل الحاميات في العالم، بما في ذلك الصين وروسيا وسعودية<sup>٦٩</sup> لكن عندما هب بإعداد

emier p. 63. Lipset *Political Man*, p. 31.

(٦٧)

ipset, Reong & Torres p. 156.

(٦٨)

Yascha Mounk & Roberto Stefan Foa « The End of the Democratic Century » *Autoraev* = 179.

Global Ascendance » *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 5, May/June 2018, pp. 4-9, accessed on 29.2.2020 at <https://doi.org/10.2391/2018.5.4>.

حدود، حاصل بعد الكتب محصن الدول الثلاثين ذات معدل دخل الفرد الأعلى هي معالم، بين أن شمالي منها فقط صُنفت على أنها دولة حرة حرة، أو «غير حرة» بحسب تصنيف فريدوم هاوس، وأن سبعاً من هذه الدول شمالية (استثناء سغافورة التي تشهد تحولات في اتحاد تعددية مصطنعة) يعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط؛ أي إنها دول ريعية وشبه ريعية وهذه دول لا يترفق فيها اسمو مع الديمقراطية حسب وصفه الدولة هي توزيع العوائد وحده الصرائف، وقدرة العدة على توصف في جهارها البيروفرطي وخدماني ومن من أفضل ثلاثين دولة في عالم في لعيم، بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن سبعاً وعشرين دولة منها ديمقراطية (استثناء جورجيا التي تشهد تحولات أيضاً) وبمسبة إلى مصر، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي القومي بحل المرتبة ثامنة في العالم، فإن ترسها بحسب نصيب الفرد من دخل لقومي الإجمالي ما زال محمضاً، والأمر ذاته بطبقة على مستوى التعليم ومؤشرات التنمية البشرية

تبين الجدول (1 2) و(1 3) و(1 4) أن معدل الدخل هو مؤشر معقول على رسوخ ديمقراطية، ولا سيما إذا استثنين الدول اربعية التي يشكل معدل دخل فيها مؤشراً سلباً لأنه يدل على عدالة الدولة لمجتمع واعتماد الأخير عليها، ومن ثم راجع لأحد الديمقراطيات تماماً لكن حين ترتب الدول بموجب مستوى اسعيم وبشاره بخرح دول ريعية من القائمة، ولا تدخل ضمنها دول سطوية، وستدخل دول سلطوية قبله مستملاً ذات إحصيات في محدد التعليم إلى قائمة الدول الثلاثين الأولى في مستوى تعليم؛ إذ يرتبط ذلك بحفظ الدولة ومدى إنفاقها على لعيم (كما في حالة الصين التي ما زالت مع ذلك خارج قائمة الدول المتقدمة تعليمياً وخارج قائمة الدول الائمة اطي، وكنت روسب التي تحتل المكانة للاثين من حيث مستوى التعليم وما زالت خارج قائمة الدول الثلاثين الأولى من حيث معدل الدخل) وتبقى عديدة الدولة لساحقة في قائمتين هي دول الديمقراطية إن الجدول اسبق قبل إعدادها ضمن هذا البحث تؤكد أن نظرية تحديث تصح عند الحديث عن الدول لأكثر تطوراً من ناحية اقتصادية واجتماعية، فهي دول

ديمقراطية + تحريات من حاضنه دول غير ديمقراطية من ناحية اقتصاديه  
و لنصنعه سن في مكانه

## الجدول (1 2)

الثلاثون دولة الأولى في العام في معدل دخل الفرد<sup>80</sup> في عام 2017  
مضافاً إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم  
ومؤشر السمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها  
على مقياس هيرندوم هاريس<sup>81</sup>

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقاً لتعديل القوة الشرائية (بأسعار الخياره لدولار الدولي	مصادر الموارد النفطيه نسبة من إجمالي إنتاج المحلي	التربيع عالمياً بحسب مؤشر التعليم البشري	التربيع عالمياً بحسب مؤشر السمه البشريه	مؤشرات هيرندوم هاريس <sup>81</sup>		
					مستوى الحقوق السياسيه	مستوى الحرية المدني	مستوى مصفى السد
قطر <sup>*</sup>	128,060	6 32	84	37	6	5	(NF)
سعودية <sup>*</sup>	90 5,0	0	31	9	4	4	Pl
بروندي <sup>*</sup>	83,760	6 93	23	39	6	5	(NF)
نكوبه <sup>*</sup>	83,3,0	44 03	116	56	5	5	(PF)
(مات بروندي بمعدله <sup>*</sup>	74 4 0	14 55	64	34	6		NF
لوكسمبورغ	72 640	0	44	2	1	1	P)
سويسرا	65 910	0	14	2	1	1	P)
سويسرا	63,530	3 84	6	1	1		P)
إيرلندا	62,440	0 00	4	4	1		P)

بع

80) المقصود به نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (GNI).

81) حصر انحداري سياسي، انحداري تعليمي على مقياس من 1 إلى 7 بحيث يعني الرقم 1  
الحقوق والحرية في أفضل مستوى بها، في حين ان الرقم 7 يعني انها في اثنى مستوى بها. أما  
بالنسبة إلى تصنيفات البلدان فهي (F) أ، ليد 0 حرة و (PF) شبه حرة 1 و (NF) غير حرة 1



من الواضح أن مؤشر التنمية أكثر دقة من معدل دخل، فثمة سبب واضح بين ترتيب العاني في مستوى تنمية و ترتيب في مستوى الحقوق والحريات؛ إذ الدول الثلاث الأولى في مستوى لعيم تكاد تكون كد ديمقراطية بمعاييس مؤشر حريات و حقوق اسيسية وتحصيف الدول اثلاث (أخيرة و هو مؤشر تنعيع عني مستوى الحقوق والحريات أيضًا

### الجدول (1-3)

ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التنمية الأعلى في العام

وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (NDP)

مضافاً إليها مؤشرات مثل معدل دخل الفرد ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها عني مقياس فريدوم هاوس

مسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقاً لتعادل القوة الشرائية للأسعار الحرة (دولار أمريكي)	إيرادات موارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر التنمية	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر الحرية الشرية	مؤشرات فريدوم هاوس
					مستوى الحقوق السياسية مستوى الحريات البدنية تصنيف
أ. ب	51,760	0 01	1	5	1
نمور	49,780	0 17	2	3	1
د نمور	51,560	0 19	3	11	1
م. نمور	62,440	0 00	4	4	1
نمور نمور	39,560	0 12	5	16	1
م. نمور	63,530	2 84	6	1	1
نمور نمور نمور	43,160	0 19	7	14	1
نمور نمور	53,640	0	8	6	1

بع

1		1	10	9	0 02	92,640	هوسد
1F	1	1	15	10	0	45,230	فند
1F	1	1	7	1	0	50,840	ميوه
1		2	3	2	0 05	60,220	آلات و تجهيزات
1F		1	12	3	0 25	45,250	گند
1F		1	2	4	0	65 910	سويچر
1		1	17	5	0	42 960	بديجيك
1F		1	27	5	0 0	35,110	جمهوريه انيشتي
1F		1	25	7	0 00	53,910	سدوليت
1F	1	1	55	8	0 04	31,130	سويچر
1F	1	1	22	3	0 00	38,060	سويچر
1F	1	1	30	20	0 12	31,000	استور
1F	2	1	33	21	0 04	28,120	بوسد
1F	2	2	41	2	0	22,400	لائيپ
1F	2	2	22	23	0 00	38,260	كوپا حجبويه
1F		1	23	24	0 04	52,660	مختار
1		1	19	25	0 00	45 470	مينا
1F	3	3	70	26	0 05	2,120	سويچر
1F	2	1	24	28	0 0	43,220	فريسا
1F	2	2	31	29	0 01	22,820	مونا
1F	6	6	53	29	0 60	18,140	مينا و سويچر
1F	4	4	9	31	0	90,520	سويچر
1F	6	7	49	31	7 1	24 890	مينا

\* دون شه جزه او هر جزه

المصدر المرجع نفسه

على الرغم من كثرة الحديث مؤخرًا عن إنجازات الصين، ودخول بعض جامعاتها قائمة الأعف جامعة الأولى في العالم، وفيه ما زالت متخلفة تعليميًا وتحتل المرتبة 107 عالميًا في مؤشر التعلم

#### الجدول (1 4)

مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وقت لتعاين القوة الشرائية (بالأسعار المعيارية لدولار الدولي)	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس		تصنيف البلد
				مسوى الحقوق اساسه	مسوى الحريات المبدية	
الصين	16,760	107	86	7	6	(NF)

المصدر المراجع نفسه

عد شيغورسكي إلى ملاحظة بسيت عن أن أغلبية اسوب المتصوره ديمقراطية، وأغلبية الدول الفقيرة دكتاتورية، ويتن في دراسته مع فريادو ليمونجي في عام 1997 أن هذا النمط الإحصائي المشترك ليس سببًا عن احتمال شوء ديمقراطية في دول الأكثر تطورًا، وإنما بدس على رط آخر يفيد به إذا بدأت الديمقراطية، بعض سطر عن أسباب شوتها، فسكون أكثر ديمومة في حالة النمو الاقتصادي<sup>82</sup> ووفق شيغورسكي، قد تسقط الديمقراطية في أي بلد بلغ معدل دخل الفرد فيه 6,055 دولارًا أمريكيًا، بأسعار منتصف التسعينيات، وخلال الارتفاع الحديث سقطت 70 ديمقراطية في دول أفقر بمقاييس هذا السلم وصمدت 35 ديمقراطية طوال 100 عام في دول متصورة إلى ديمقراطيات في دول المتصورة تصمد في الحروب

Adam Przeworski, «Capitalism, Development and Democracy», *Brazilian Journal of Political Economy* vol. 24, no. 4 October-December 2004, p. 438, accessed on 26/2/2020 at: <http://bit.ly/2o3upQx>, Lipset, *Political Man* Przeworski & Limongi, pp. 55-181



والاقتصادات، وينجو من العاصمات والأزمات الاقتصادية وسياسية<sup>83</sup>، ويرى شيفورسكي أن الديمقراطية ليست وحدها التي تضمن في ظروف النمو الاقتصادي، فحتى الدكتاتوريات في حال شأنتها في الدول المتطورة تسرع إلى الصمود عبر أصول في مثل هذه ظروف<sup>84</sup>؛ أي إن نمو الاقتصاد في حين يرحم في مؤسسات دولة قوية راجعة ومستوى معيشة مرتفع سبباً يسهم في صمود أي نظام ولا يستقر النظام في الدول الفقيرة غير المتطورة في عصرنا، الديمقراطي أكاد أن يصوّف وكتب شيفورسكي في موضع آخر أن استظويه في كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا عززت النمو بالفعل، لكن بعد التحول الديمقراطي فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يقلل من احتمال العودة إلى استظويه<sup>85</sup>.

بحدس ولفسوف يمكن ترجيح أن النظام الديمقراطي الوليد وأجش أكثر حاجة إلى النمو الاقتصادي من حاجة النظام الاستظوي كي يستمر، فهو أقل قدره على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية وتراجع النمو وقد ينهار نظام استظوي مأروم اقتصاداً، لكن هذا لا يعني بالضرورة التحول إلى الديمقراطية ويسو صحيحاً بوهنة لأولى أن لا زدهر اقتصادي قد يدم النظام الاستظوي والنظام الديمقراطي، والأزمات الاقتصادية تعرض شرعية نظامنا بحظر، لأن شرعية النظام تعزّزها رضا الناس لكن يزداد أن لا زدهر اقتصادي في العصر الحديث يعني تدمير بين قطعتين الاقتصادي والسياسي، وارتفاع مستوى المعيشة، وشيء طقة وسطى وسعة، وتطور حاجات لدى الناس تتجاوز كفاية حاجاتهم لمادة بما فيها كفاية مستوى المعيشة، وفي مقمها الحاجة إلى أن نُحترم كرامتهم الإنسانية وحريتهم، كما تشأ الرعية هي المشاركة في تقرير مصير حياتهم ولا سيما إذا انتظمت واجباتهم تجاه الدولة مثل دفع الضرائب

Przeworski, «Capitalism», p. 492 Przeworski & Sprague, p. 165 (83)

Przeworski «Capitalism», p. 494 (84)

Adam Przeworski «Self-Enforcing Democracy» in Barry R. Weingast & Donald A. (85)  
William eds., *The Oxford handbook of Political Economy* (New York: Oxford University Press  
2006), pp. 312-328

في أي حال، قد نديم نمو لاقتصادي النظام استعصوي ويساهم في استقراره إذا كان قادرًا على تعديل نفسه واستجواب مع تغير طبيعة المجتمع واحتياجات الناس الجديدة. والبدليل هو اضططرره إلى مدرسة رقابة أو ثق على مجتمع + استخدام جمع أشد ثم إلى الأداء الاقتصادي ساح لا يقصي الاحتجاج السياسي بصدق، ومثل ذلك احتياجات الطبقة الوسطى في كويت. في عام 1987 كما أن الأنظمة استعصوية قد تشق في زمن الأداء لاقتصادي الحيد لكن، بشكل عام، نحظى القيادات المستعصية بدعم أكبر وتعرض لاحتجاج أقل في حالة الأداء لاقتصادي الحيد<sup>١٤</sup> وسندرك بملاحظة مهمة هي أن نمو لاقتصادي أكثر دامة مستعصيمديمقراطي منه لنظام الاستعصوي، لأن النمو في حالة لنظام الاستعصوي قد يسهم في ساح نقائص نظام

في النظام الديمقرطي يؤدي توقف النمو وتدهور مستوى معيشة الناس إلى أزمة في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، يتجاوزها البعض إذا كان راسخًا من حيث مصادر الشرعية وقواعد اللعبة الديمقراطية وعلاوة على ذلك تأثير أزمات نظام الديمقراطية مسألة مدى تمثيل نماء سياسات للشعب، ومدى رضا المحكومين ومشاركتهم في تقرير مصيرهم ويروح اعتقاد واسع أن النظام الديمقرطي ليس بري في العرب يمر بمزق كهذا اليوم في أثناء كتابة هذا الكتاب وسبق أن كتب كتاب مانهيم وغيره عن «أزمة الديمقراطية» في الماضي، ما يؤكد أن الأمر دور في تاريخها في العرب وأجاب بالحاجة إلى أن تكون عملية الديمقراطية اني نوافق عممة لتحديث صيوره مستمرة، وما أسماه ديمقراطية حصرية للمجتمع الحديث، ومشاركة الناس السياسية<sup>١٥</sup> ولحققة أن العملية تحري في عدة اتجاهات مشاركة، وروية للمشاركة، وتشق العلاقات السياسية، وفصل الناحية السياسية عن محكومين وعودة إلى مطلب المشاركة التي قد تتحد أشكالًا

Stephen Jaggard & Peter R. Kaufman «The Political Economy of Democracy: 186 transition», *Comparative Politics* transitions to Democracy 4 Special issue in Memory of Jankwart A. Kasow, vol 29 no 1 April 1997 p 268 accessed on 26/2/2020 at <http://bu.y2i.ku749>

Reinhard Bendix «Reaction and Modernity Reconsidered», *Comparative Studies in Society and History* vol 9 no 1 April 1967 pp 292-346, accessed on 3/7/2019 at <http://bu.y2i.ku749> p 346 Karl Mannheim *Man and Society in an Age of Reconstruction* Ludwig Shatz (trans) (London, Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1940).

شعبوية مثل سياسات لهوية وغيرها وهي سياسة تُقرص تركيبة خدمية، وقد حافظ النظام على تماسكه في ما يجرح من الأرمه أكثر نظوراً مما كان

أما الديمقراطية الناشئة حديثاً فهذه تراجع النموذجين، فيعزل عمدة ترميزها تراجع شعبي وانحسار فواعدها لاجتماعية وتؤدي المصالح الاجتماعية في ظروف تراجع النمو إلى حراك خنثي بشر الانطباع بوجود حاد من عدم الاستقرار أو القوصي، ويحجم عنه توقي الاستقرار الذي يعني في هذه ظروف «النظام القوي» تراجع معدلات النمو، مما يترتب عليها من تراجع فرص العمل و شعبي و تدهور لاقتصادي بعد محاولات، يتزامن مع ارتفاع التوقعات من النظام الناشئ بعد ثوره أو إصلاح عميق، ومع زيادة حرية تعبير و تجميع أيضاً للنظام الديمقراطي الواسع تحت طمع حرية التعبير أو سجنه دعوة ضد حرك شعبي، مع أن ولادته تتميز بتراجع اقتصادي أو بصعوبة حل المشكلات الاقتصادية المراكمة بما يؤدي إلى مزيد الاحتجاج في ظروف من الحرية وقد فشل نظام ديمقراطي حديث نشأة في تحقيق معدلات نمو يمكنه من القيام بمهام تنمية ونسب حاجات الناس، و تراجع أدائه لاقتصادي في مرحلة الانتعاش، فبالرغم من جمهوريته وسماته الاجتماعية التي تسعه لا تتعلو بحيرات الشعب بخاصة وثقافتها السياسية فقط، بل بمستوى التعليم في الدولة أيضاً وخصائص مستوى التعليم قد يؤثر، في رأيي، إلى درجة تمسك أقل بالنظام الديمقراطي الجديد، وإني رايه احتمال تعرض الجمهور لديمقراطية المؤسسه لعوده الحكم الاستطوي

يؤدي لنظام السلطوي مداعبه أكبر في مرحلة تدهور لاقتصادي، مما يذهب بنمو ديمقراطي ولید، لأنه قادر على التعويض عن تناقص شرعية مدعيه ونجيش قاعدته الاجتماعية واستحجام بعنف يصبح هذا الكلام شرط بقاء النظام نفسه مدياً فقد تؤدي الأزمة إلى اشتداد في الساحة الحاكمة في النظام الاستطوي يطلو ديمامكية تؤدي إلى نهارة أو تعبيره

يرى شيخو، سكي وليمونجي أن بصره الحديث قد تصحح سياسة إلى «دول قديمة» (والمنصوص به أسلوب غير مستخدم حديث بعد الاستعمار)

أبني بعرضه لتصوره يحدث وفق ما تصفه نظريته وحتى بدكتاتوريات  
المديمة سقطت في سيطرة في شرق أوروبا، نتيجة لعمليات تدريجية ذات  
منطق تحديثي أن الدول الحديثة، فكانت أعينها فقيرة رطبت فقيرة بعد  
الاستقلال، ولا توجد علاقة إيجابية من النمو وديمقراطية فيها<sup>88</sup> ومن هنا،  
فإن مشروع دراسات الانتعاش الديمقراطي ساعد لمقاربة تحديث برقص أن  
تطرح هذه الدول تحصيل ثمة نمو نظرية التحديث كي تحقق ديمقراطية، ويطلق  
من حقيقة أن الديمقراطية ليست عملية موضوعية نابعة من النمو الاقتصادي،  
بل تعتمد على إرادة الفاعلين السياسيين ومن الخطأ البحث عن شروط مسبقة  
لديمقراطية وإنما يجب النظر إلى الديمقراطية من ناحية قدرته على إشراك  
توافقات بين النخب السياسية وقد يحول إلهيار النظام السلطوي سيادة الفاعل  
استراتيجي بين النخب السياسية هذا ما يحدد هل تنشأ ديمقراطية أم لا  
ويمكن أن تحصل اتوافقات استدمية في ميادين اجتماعية مختلفة، ومن  
الصعب تحديد الشروط الاجتماعية مثل هذه التوافقات<sup>89</sup>

لكن ليست خلاف دراسات لانتهال استدمية التي عرفها الأكاديمية  
العربية لاحقاً لم يناقش عوامل استدمية لداحية وعلاقات المضطربة  
السياسية الداخلية مثل صراعات القوى السياسية وموقف النخب وغيرها،  
بل هم يسيرون الاجتماعية والاقتصادية بدعم ديمقراطي قائم بين أنه  
أشهر إلى ما يعبره ديمقراطية غير واضحة أو ساذجة لأنها يمكن أن تصمد  
في ما هو ما طورت شروطاً لموازية للديمقراطية مثل نشر التعليم وراحة  
تأسيس التحديث صوغه مستقبه<sup>90</sup> وثمة بدور و صيغة هذا لدراسات الانتعاش  
في مقاربة نظرية التحديث ذاتها لهذه المسألة؛ لحزن البيئة الملائمة بتسريع  
ديمقراطية وسنة مرهوب سمسات ددة المرحلة الانتقالية في التركيز على  
تطوير الشروط الملائمة في ظل الإمكانيات المتاحة وقد كذا لا يستطيع أن

Przeworski & Limongi, p. 76

(88)

erry Lynn Kar: «Dilemmas of Democratization in Latin America.» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 19 accessed on 26/2/2020, at <http://bu.y2P5GF3>

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy.» p. 71

(89)

يدعي أن النمو الاقتصادي بشجع على نحو ألي أو ميكانيكي تسي العبدية  
للسبانية، فعبد أن يعتد بأن النمو الاقتصادي يربط احتمالات تأسيسه انجهد  
الديمقراطية وشرعها. كما أن المشاركة السياسية في ظروف اقتصادية صعبة  
وتراجع معدلات التحصيل قد تمتد إلى تهديد لعمدة الديمقراطية هذا مع أن  
نمو الاقتصادي هو عنصر في الديمقراطية فحسب، ولهذا فيه عنصر مهم لعمدة

بعد موجة الانقلابات في أمريكا اللاتينية وغيرها، ورحب بيسيت مع بحثين  
آخرين من المدرسة نفسها في مجال دراسات الانتفاذ القدة لأفكاره وأفكار غيره  
من التحديثيين، ليثبت دعوية در مدته القديمة وبعد فرضياته محولاً شروط ترسيخ  
الديمقراطية إلى متغيرات مسقة للانتفاذ حتى في لدون المستعملة المستعملة  
سابقاً، مع إضافة متغيرات عديدة من فخص شروط الديمقراطية نسي آخره مع  
ثلاثة بحثين آخرين فشمول على معصيات من مستعمرات سابقة فحسب.

شملت مسسمة الفرضيات التي جرى اختبارها في هذا التحليل أولاً،  
الفرصة الأساسية بتطور الاقتصادي تأثير إيجابي في مستوى الديمقراطية،  
وهي فرضيته منذ عام 1959 ثانياً، عدم بملزلة من المستعمرات الإكبريه  
والفرصة السابقة سير أب الحكم اريضي السابق مساعد على الديمقراطية  
في مقابل تأثير سبي ماضي الكولونيالي عرسي ثالثاً، أن وحدة النظم  
السياسي ر مدى قسبته (Regime Coerciveness) تأثير سبي في احتمالات  
الديمقراطية، وهو عامل مهم بلا شك رابعاً، البعثة السياسية تقل من  
احتمالات الديمقراطية<sup>9</sup> خامساً، يساعد لإدماج متر بد لدون الدية في  
النظمه عامه مع شر التقدم الاقتصادي والتكويحي والثقافي، التمية  
للسبانية وبسهم فيها<sup>10</sup> وبحسب نتائج ومعصيات من بحث كيبث أ توبن  
و وبرت حاكمات<sup>11</sup> عن فترة مسسات نقر امدحي، وبحسب معصيات كُتبت

(91) هذا موقف مسعود الذي يمكن القو به حصص كثر بملأ بما عتد محاط بحدث،

وهو كتاب النظم السياسي في مجتمعات متغيرة

ipsel, Scarp & nnes, p 159

(92)

Kenneth A. Boulton & Robert W. Jackman «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960's» Research in Political Sociology no 1 (1985), pp 27-48

المقدّم عن السبعينيات وثمانينيات، يشير أن التطور الاقتصادي هو عامل  
 السؤ الأساس بشأن الديمقراطية. كما فُطبت جميع لمغيرات الأخرى كما  
 ببت هم معطيات السبعينات أن المستعمرات البريطانية السابقة أكثر حملاً  
 أن تصبح ديمقراطية من دول استعمرتها قوى أخرى لكن هذه العلاقة تصبح  
 فجأة غير مهمة في الفترة 1980 1985<sup>24</sup> ومستطوف إلى هذه الشروط  
 جميعها، وبين مدى أهميتها خلال مكتب بكر في ذلك لا بد من ملاحظة أن  
 البعض ربما تأثروا، عي أو غير عي، بمرعة الاستعمار الاستيطاني (ولايات  
 المتحدة، كندا، نيوزيلندا، أستراليا، إسرائيل، جنوب أفريقيا) إلى تشكيل مجتمع  
 المستوطن على أساس لمشاركة السدسة الحضرية وبرسح بتعدده، فه  
 فالتقت عنه إلى «فصائل» الاستعمار البريطاني في توريث ديمقراطية

إن ربط نظام ديمقراطي المعاصر بمرجه التطور الاقتصادي لاجتماعي  
 إحصائياً لا يكفي بفسير شوء ديمقراطية، كما أن هذا الربط يتجاهل حالات  
 مهمة لا يعلق عليها، فضلاً عن أن سببه علاقة غير واضحة جداً سبب وما  
 انسجه في هذه المعادلة؟ قد تكون العلاقة مصادلة والعاقب مترجي (أهم  
 المسو؟ وأيهما اللاحق؟) في الديمقراطية المسكرة غير واضح إن وجود علاقة  
 في حد ذاته لا يكشف كثير عن — و لتجه، ويمكن استخلاص الأسباب  
 و انسح من المعطيات التاريخية هذه بمساعدة نظرية (التفسيرية) و حده

بهد، بخصوص، يشير ذات في ملاحظة هامش في كتابه *Potvarchy* إلى  
 ورفه فذمه، روستو يعوب<sup>25</sup> الديمقراطية والإجماع و سوب جديدة في مؤتمر  
 بروكسل في عام 1967<sup>26</sup> والتي يجادل فيها في أن المجتمع ما قبل الصناعي  
 حيم يكون بيئة غير ملائمة للديمقراطية في المجتمع الحديث، وإن ذلك لا يعود  
 إلى كونه غير صناعي بل إلى تراكم وجود كمية وفرة وطبقة وسطى  
 ضعيفة وثقافة سياسية سطوية وهذه الصفات ترتبط في عصر من عيات الصناعة

ipset, Seong & Torres, pp 59- 60

(194)

Bankwart A. Rislow « Democracy, consensus and the New States » paper presented at 19<sup>th</sup>  
 the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels September  
 1967

والمديّة، لكنها لم تكن دائماً صدى ملائمة لجميع ما في الصّاعقي<sup>٩٥</sup> وهو، في أي حال، يستتبع أن ما يوجد من احتمالات تطور نظم سياسي-تدافعي تعددي هو وضع اجتماعي اقتصادي أيساعد في محو الأمية وفي رفع نسبة التعميم ويوفر شبكات الاتصالات ب. ينتج نظاماً اجتماعياً متعدّياً ح يجمع حبة متعزّقة من الامساوة<sup>٩٦</sup>، وهو ما يوافي في ميرك الشمسية قبل التصنيع. وذلك لأسباب عديدة متعقّبة طبيعة مجتمع المهاجرين والتعددية وتوسع الفرص وحسوبة الأرض وتطور الممكّن للصحة المحيية و ب و ولربما كم دال أيضاً لا بنظر في اعداء بين حصر لنظام الديمقراطية في بدايته التاريخية المشاركة في حبة اقتصادية اجتماعية من يدك. النص فحسب، في مقدس شرط تطوّر للمشاركة الشمسية عبر تعبئة حتى لاقتراح في أي ديمقراطية ناشئة في عصرنا حتى في الدول الفقيرة وغير الصاعدة

أما هتعتون المتفق مع ليست على شروط الديمقراطية، والذي يرى في المقابل أن التحديث قد يقود إلى عدم الاستقرار وعرضي في مجموعات التي يهر فيها النسي الجديدة، ومن ثم إلى الاستبداد، فيصل إلى نتائج مشابهة لاستنتاجات يسميت<sup>٩٧</sup> ويستتبع أن الفقر<sup>٩٨</sup>، من حيث المساء، هو بعقبة لرئيس أمام تصور الديمقراطية، وأن تطور الديمقراطية يعتمد على تطور الاقتصادي، وأن عوائق أمام التنمية الاقتصادية هي نفسها عوائق أمام سيمرطيه<sup>٩٩</sup> ويعتبر إلى ذلك عملاً حراً يصحّ هناك عوامل مفرّج هم التنمية الاقتصادية والقادة سبسة التنمية الاقتصادية لجعل الديمقراطية ممكنة، أما القيادة السياسية فحسبها وقفاً وهكذا، مع نهاية الحرب بارده، ينقي هسعون افحة<sup>١٠٠</sup> مع مطري الانقاف حتى تحرح الديمقراطية إلى خير السعيد

Dah Polyarchy p. 74

(٩٦)

End

(٩٧)

(٩٨) وهو غير ما يستتبعه في كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، وقد سبق أن تطرّف

إليه بـ «مبدأ لا حدة»

Samuel P. Huntington, «Democracy's Third Wave», *Journal of Democracy*, vol. 12 no. 2 (1991, Spring 1991), p. 7, accessed on 26/2/2020 at: [http://bit.ly/2Meshu\\_m](http://bit.ly/2Meshu_m)

يجب أن تتوفر حسب سيامية تؤمن بالحد الأدنى من الديمقراطية بعبارة أفل  
 الانظمة سوء<sup>٩٥</sup> ، وهذا ما لا يتطرق إليه ليست إلا بشكل مقحم؛ إذ يهي  
 دراسته بملاحظة متفائلة سيّ تقو. إب فريدة مجموعة عوامل التي أدت إلى  
 شوء ديمقراطية هي العرب هي الفرق تسع عشر لا تعي أن الديمقراطية عبر  
 ممكنه خارج أو. وباء هذا بدمقراطية سياسيه وُجدت وموجوده حاليّ في ظروف  
 متنوعة، أم الحفاظ عليها ممكن بشروط محدده، ويذكر بأن زيادة الناس في  
 يديها بوجه حدوث وسيي مؤسسات ، فلا يكرر دور قوى السياسية  
 وإرادتها، لكنه يكرر على ما يعبره شروطاً ضرورية

إب اندون غير لأو وبه ذات الاحتمالات الأفضل في الحفاظ على نظام  
 ديمقراطي بحسب سست هي إسرائيل وسان ولسان وعلين وتركيا فهي  
 تشبه أوروبا في جانب واحد أو أكثر، من مستوى دعم عال في جميع  
 (ما عدا تركيا)، وطبقة وسطى واسعة (وهذا لا يصح في حالة الصين على  
 الإصلاقي)، والحفاظ على شرعية لسياسية سارحية بوجود قوى غير سارية  
 هي الحكم<sup>٩٦</sup> وهو يتجاهل جهد سي لا تشبه أوروبا ومن النواصح أن  
 دكتور يه فريدمان ماركوس Ferdinand Marcos (1965-1986) ، مطبقة التي  
 دمت فترة طويلة سياسياً بدأت في الخمسين، بعد أن شر ببست مقه أم، البسة  
 إلى إسرائيل، فبست مثل كثير من غيره من مصّري الديمق طبه، لا يتعامل مع  
 طابعها الاستبدادي الإحلالي، وقد تحوت حميه إلى دولة فصل عصري مع  
 من تبقى من عرب فلسطين على أرضهم بعد التهجير بعد أدات محمعات  
 المستوطنين الأوروبيين نفسها ديمقراطي، أكان مجتمع المستوطنين يشكل  
 أكثرية أم أقلية في محيطه يدي يقصيه من ديمقراطيته، أو يتخيه بعد زيادة عبيته  
 وتحولته أهيه وهذا لا يتطرق إليه الأكاديمي لأمركي، ويتجاهله كثير من  
 الباحثين

ibid. pp. 33-34

، 100

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 103

، 101

ibid. p. 101

(102،



لا معنى لشروط الضرورية من دون إرادة الفاعلين السياسيين، فهي ضرورية وعبر كافية، ويطلق ذلك على إرادة الفاعلين السياسيين التي تكتفي بها دراسات الانتقال اللاحقة لوجودها ليست كافية، وحتى إذا كانت «ضرورية وكافية» هي مرحلة الانتقال فيها غير كافية سواء الديمقراطية وترسيخها كما سري

تتشتر مقاربة حديثة تمثل ضرورة توافر شروط اجتماعية اقتصادية للديمقراطية عربياً، إذ يتبنى كثيرون نظرية التحديث بشأن احتمالات نشوء الديمقراطية عربياً، مشدداً يتبنى بفكره فكري عربي واسع مهوله بفصل اشقة السببية اسئلة أو عدم ملائمتها للديمقراطية، ويجمع البعض بين الأمرين ويتم تبرير ذلك بأن تحوّل الديمقراطية في عالم عربي هي معوقات قروب عدة كي تكتمل مفوماتها، نشأت أن هذا المتطلبات مسعة اقتصادية واجتماعية، بمعنى أن تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية تقتضي وجود سي معين ودرجة محددة من تطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي<sup>103</sup> ولا حول حصره لمشكلات الديمقراطية والديمقراطية، وفق وجهة النظر هذه، تظهر نتائج إذا ما اكتملت مفوماتها لأهلية ونصيب نظام ما من نظم الحكم برحائياً أكاد أو رئاساً، أو غيرهما من النظم، من هو صاحب ظهور الديمقراطية وممارستها كما أن الديمقراطية لا تُقرص بقرار من سلطة، أو بمعية شعبية مورية<sup>104</sup> بمعنى أنه إضافة إلى افتراض شروط اجتماعية اقتصادية، يجري انتقل من أهمية الفعل السياسي للنظم وممارستها الديمقراطية تظهر نتائج إذا اكتملت شروطها وهذا تسيط حتى بمقدرة السيولة التحديثية، وتبرير عدم الفعل السياسي، وهي مقاربات الانتقار التي تدب تحدث عن الديمقراطية بوصفها نموذجاً حراً (أو بمادح حرة)، بحيث أصبح الانتقار إليها بعد سوية بين السحب السياسية أقرب إلى تبيها، وليس يتجه من جديد من شروط مسمة لتطور تدريجاً هي كل مرة

<sup>103</sup> محمد فريد حجاب، «أزمة الديمقراطية العربية وبحياتها هي أعدام الثالث»، في علي حبيب الكرمي [د ح و] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سبعة كد مسجل عربي ص 9، ط 9، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص 96

(104) محمد حبيب، ص 50 51

## الفصل الثاني

### نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية

في مفهوم الشرعية وفي الربط بين شرعية النظام الديمقراطي وطريقة الانتقال إليه وفي لقاء التحديث ودراسات الانتقال على تفصيل الانتقال التدريجي وقبول التسويات وهي أن التدرج لا يعني السلبية بالضرورة وفي أرباط الشرعية الديمقراطية بمسألة الهوية الوضعية ورمورها، وبالقدرة على حل القضايا الرئيسة التي تهم المجتمع في إطار الدولة، والحاجة في الإدارة وخدمات الدولة وفي أن شروخ الأيديولوجية الكرى تتناقض مع التعددية الديمقراطية لأنها تمضي إلى لغة حصيلتها صفر وفي أفصلة مفهوم الشرعية على مفهوم الهيمنة

يحتج أي نظام سياسي إلى شرعية أي لفظة على موبد مقبويه لدى اساس، واعتقاد بضرورة الحفاظ عليه قناعة أو تعوذاً وتحدج الديمقراطية الشرعية أكثر من غيرها، إذ لا يمكن تعويض عدب الشرعية بالضعف ولو موقفاً وعدم لرص عن حكم السبب الحكمة وسياسات فدا بمضي إلى عزل حكم بالاحتجاب مع الحفاظ على النظام الديمقراطي نفسه، إذ يمكن تغيير حكم مع الحفاظ على النظام وهذا من عناصر شرعية النظام الديمقراطي

عدد ماكس فسر ثلاثة أنواع من شرعية حكم هي 1 تمهيدية الدائمة على احترام البنى تهديدية والأعراف المتواترة استبدادية 2 تكريمه المعتمدة

عنى سحر الشخصيه وحاديثها (لدى ارفعاء ولأبياء) 3 تقابلية المعنوية  
 عنى عقلانية هي دارة بمحركات في أحداثه واخر م انفسه وفي حاله  
 الديمقراطية، فـ القانون المقصود هو الذي تسه هبة مسحة، ومن ثم فهي هبة  
 شرعية أيضا بموجب قانون أو دستور ويميز مفهوم لشرعية بقري هذا  
 بده أكثر من مفهوم الهيمه الذي بشر في أوسط حركيين احدد نسب  
 هذا التصف حديثاً، وإمكانه صافه بصفت أخرى، هي حين يقتصر مفهوم  
 الهيمه على ثقافته بوصفه أيديولوجيا صفيه ويمكن من البدايه ملاحظه فيه  
 استخدامية له في تفسير بعض ما يجري في حالات لتحديث لمأخر، عواف  
 فهدن نوع لأول من لشرعية، وهو تقنيدي، من دور أن يشأ الثالث منها،  
 وهو انطوي عقلاني، وكثير عند فـ ثاني أو كبرمي من دور صعود  
 الثالث فعند تكون البدائل هي ما يعوصي، وما أنظمه فحجية سنطوية  
 استدعي سقائيد وتداول بعده إتاحتها بوسائل حدثه أو سسبل عيبات أخرى  
 بالكارم ما الشخصيه، وإم لاستعداد أنشمل

بعد لا يتفهم من النظام السعوي إلى الديمقراطية، لا تتأسس شرعية  
 الديمقراطية سرعة تُعني عن مصادر شرعية أخرى مباشرة يجب أن يرافق  
 في منه الشرعية العقلانية الديمقراطية الدائمة على الحقوق والدمنور وغيرهم  
 رميات وظنية بالنظام الديمقراطي الحديث بحدوه في ثقافة الشعبية، ونمو  
 اقتصادي حكن من تحسين ظروف حياة الناس، لأن توقعاتهم تصعد بسرعة،  
 خصوصاً إذا حصل الانقاص بعد أزمات اقتصادية اجتماعية يصعب السلطوي  
 وإذا لم تمكن الثورة هي ضل النظام الديمقراطي الجديد من حصة حاجتهم  
 وتوقعاتهم، فلا يستطيع هذا النظام أن يؤسس شرعيته في اشرع<sup>12</sup> واعتقد ان  
 هذه نقطة مهمة جداً في تحديد مصير الديمقراطية (تحديداً بعد ثورة) فإذا لم

Max Weber, *The Religion Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation*, David (Owen & Tracy R. Strong, eds. Rodney Livingstone (trans. Schabert & Hacker Publishing Company, 2004), p. 34

(2) سبوا، بطريرك أني هذا المشروع، أي ثورة الوجدات شعبية من النظام الجديد يُعني  
 عزمي ببناء ثورة مصر من الثورة إلى انقلاب ج 2 (بدوحه بيروت) مركز العربي للأبحاث  
 ودراسه السياسه، 2016) ص 17

نرسح «بوصية دستورية»<sup>3</sup> أي تطوير فرع من الولاء بوصي لدستور<sup>4</sup>، في غياب نمو اقتصادي، مسخر من الديمقراطية لويده سيده، لأن الأمور التي لم تكن متاح للشعب مناقشتها وبداء رأي فيها في ظل نظام السابق، يصبح لاحتجاج عليها متاح قانونيًا في ظل النظام ديمقراطي أي إن ريدده لوفدت وحيات لامل تأتي مدت في مرحلة أصبح بإمكان جمهور أن يحتج ويتظاهر فيها، في ظل ديمقراطية ريدده تحب القمع؛ وهكذا، تهر مرحلة الديمقراطية من الديمقراطية ذاتها فهي امر حل المسكوك بكون المس بالشرعية حصنة سهلًا عبر لاحتجاج المستمر فل أن توطد مؤسسات لوطية دستورية

اعبر ليسيب، كما يت، أن درجة شرعية معلقة بقدرة النظام سياسي على أن يولد شعاع لدى الناس بأن المؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن للأمر علاقة بالحدوة والكفاءة أيضًا. ولأسما داء النظام لاقصادي وقدرته على حل مشكلات اكبرى ومعالجة شروح الاجتماعية ولاحقًا أكد ليسيب على عصر آخر في تشكل شرعية، وهو بوصول إلى تسويات مع اقوى مقدمة بحيث تحافظ على لاستمراره كما في حاة تحول لأنظمة ملكية إلى دستورية مع الحفاظ عليها<sup>4</sup>

في أثناء مق به موضوع الشرعية تحديدًا، وخذت منست نفسه بمرق من معادته متطلبات ديمومه ديمقراطية إلى لانتقل إلى الديمقراطية، وذلك على نحو معكوس أي أنه ربط بين احتمالات ترسيخها وطريقه الانتداب

3) بنو أدولف شيرر هو هذا المفهوم نظروف ألمانيا بعد الحرب، ولأبجار الموطي ديموطي غير هومي يكون فيها (لأخلص لأعراف نديموطية وأندوطية هومي ذاتية وهام به عن هذا منس بطوربه (أحقًا يُنظر Jan-Werner Müller «On the Origins of Constitutional Patriotism», *Contemporary Political Theory* vol. 5, no. 3 (2006), pp. 278-296, accessed on 27/2/2020 at <http://bit.ly/2ZarpDp3x>

نجر نستخدم المفهوم هذا بنحسب دلالة إلى شعور لوطي حاة دستو ديمقراطي أحر حاة عدية شامة وسعد وحر لا بعريره التصحاب

Seymour Martin Lipset «The Social Requisites of Democracy: Revisited» 1993 Presidential Address, *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1, February 1994, p. 8, accessed on 27/2/2020 at <http://bit.ly/2PRu3b2>

إليها، فعدد درجة شرعية ديمقراطية لقائمة إلى طريقة هي شدة فيها، أي بعد الانتباه إليها فشرعية لنظام الديمقراطية بوليد مرتبطة إلى حد بعيد بتقبل طبقات القديمة ذات الامتيازات للنظام الجديد، وهذا بدوره يتماشى مع السرح في ضوء ديمقراطية ونموير بحويصات وصدمات بها كي سارل عن لحكم أو عن جزء من مبرراتها<sup>(5)</sup> إن الأنظمة الديمقراطية الأكثر شرعية وستقرار هي التي تحوّلت من أنظمة ملكية إلى ملكات دستورية وحفظت على نوع من الاستمرارية، كما احتفظت فيها الطبقات القديمة بمكانة م، خلافاً لسوء الي حرى فيها تحوّل حاد أكان بالعنف أو من دونه، وبهيت طبقات القديمة فيها معارضة نظام الديمقراطية<sup>(6)</sup>، وهو ما حصل في الثورة الفرنسية وطل النظام بعدها يتعرض لهرت، بما في ذلك عودت إلى الملكية، ونظام إمبراطوريات كما كان المجتمع الفرنسي من أكثر المجتمعات في أنظمة الديمقراطية انحرافاً حيث من بينهم الاحتلال النازي مثل حكومة فشي في فرنسا (1940 - 1944)؛ إذ تعاون مع الحكومة العميلة قطاعات و به من مجتمع الفرنسي وبصح ذلك على مطالب هي من النظام الفاشي وباحتصار، كما الديمقراطية لأقل استقراراً من بين ديمقراطيات البريحية هي تلك التي قامت بعد قطع كامل مع الماضي، وعادت بثورة

الحقيقة أن دراسات الانتقال العهد بصرية لتحديث تت هذه بقدرة لتاريخ ديمقراطية، وهي تؤكد على تصالح الطبقات القديمة مع لنظام الجديد الذي تضمن سلامها وبعض مبرراتها، ويحرددها بها بديحية، واستضافة مع مقدرة دال يض في تأكيد على لتوسع التديجي بديرية لخصرية بتوسيع حق الاقتراع عد تست در سات الانتفا ما يشبهها، من دون إشارة إليها، في ممارسها للانتقال الديمقراطي، وذلك برفع لانتفا في أسبابها إلى مستوى

Sevin, Martin (1994) «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development (5) and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 83 no. 1 (March 1989), p. 87 accessed on 25/2/2020 at <http://bu.oyabf101up>

Ibid. pp. 8-88

(6)

اسمودح شفق في حقه نظام سبب لإصلاح، شامهم بين معددين Soft-  
 100% من النظام والمعارضة، ومساومات وصعدت مسدلة حل أمة الطام  
 القديم بالانتفا إلى لديمقراطية، وإحدى «المنعطف من الطرفين»، النظام  
 والمعارضة، على القول بها أو تهميشهم ومحاصرتهم

ربما سبق أرسطو الحديث إلى تفصيل يشرح في حجة الديمقراطية  
 فعل ذلك في سبق تصفه أنواع أو يعرفك وديمقراطية، فكتب أن الحكومة  
 قد تكون شعبية ميل لأحلاق والعقول من دون أن يكون الدستور ديمقراطيًا  
 وأحيانًا يكون بدسور ديمقراطي لكن لأحلاق والعقول أو سحرية ثم يصيب  
 إلى هذا سائر «حدث دائمًا بعد ثوره وسعي النجدة من تعجل انتخابات  
 وإشر الأكفء يادى الأمر بالتعديلات المقدمة غير ذات الدل» مع لقاء رعمه  
 الثورة سادة لدولة<sup>2</sup>

يد، صبح أن الطبقات القديمة نظام معارضة لديمقراطية في حالة الانتقال  
 الحد الذي يستشيه، وأر هذا الاستثناء يؤثر في شرعية نظام الجديد، فإن  
 العكس صحيح أيضًا وحسب، تعبت الطبقات القديمة استعانة في رفضها  
 إشراك قطاعات جديدة من سكان في حكم، كما في حجة الاعتراض  
 المستمر على حق الاقتراع بصفة العامة بشأنه مصاح بين فئات واسعة من  
 السكان و لأندوبو حبات التي تعتبرها هذه الطبقات منطرفة فمثلاً، حين تأخر  
 حق التصويت العامة في روسيا وغيرها من الدول الألمانية حتى المصعب  
 الديمقراطي مع طبقات لاجتماعية نشرة لا شتر كي الذي لم يكن في حبه  
 ديمقراطي سرب، وقد احتج الأمر إلى وقت كي يصبح البدر لا شتر كي  
 ديمقراطي بالمعنى الأخير لي المتفاني للملكية الخاصة وحمة الحريات الفردية

Aristotle «Politics» in The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation  
 Jonathan Barnes ed Benjamin Jowett (trans.), vol. 2 Princeton, NJ: Princeton University Press 1984,  
 book IV, Part V, p. 205

محدث في الأساس في هذه الحالة - حجة حمد نظامي السيد في الميراث يُظهر منظوراً  
 السيمية - حجة على الإغريقية جون بارنمى ساهيغير، يعرّف حمد نظامي السيد (بده حجة بيوت  
 مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 (2) ص 8 88<sup>2</sup>

وتحسد عود لدولة تكن لاستقطاب طل قائمًا في المجتمع الأنكبي وأثر في الديمقراطية الويدة بعد الحرب العالمية الأولى

ينطبق هذ الأمر إلى حدٍ بعد على حاة لدول العربية، فحيث أبت القثات الحكامة ككر قدر من مقدومة لإصلاح و تعبیر بشأب. دت فعل متصرفة عبر ديمقراطية، إصدفة إلى أن الانقلابات انحددة ضد اسطعم المنكبي، كما في حاشي مصر 1952 و عراق (الأكثر حدة ودموية) 1958، أسحت عمومًا أنظمة استبدادية، وإن كب حين صعوده أكثر حدثة من الأصمة كمكنة لتقييدية (وهي نبت المرحبه كان ارهاد على دور الدولة السحديتي لحصري يستقى توحهاً تقديمًا) وقد رفع الانقلاب المصدي شعرت ديمقراطية في السدية قبل أزمة 1953 درس 1953 في مجلس قيده اشورة، بيد أنه فست أن بارل عنها بعد نبت لأرمة مصلحة احك. لسطة وحن الأحراب ولا شت سدي في أن ثمة علاقه س شوء انيارات اندييه المتطرفة في انعام العربي وتصرف الاستند وشدّه أي أفق شتير، ورصد فثات وسعة من اسس مظاهر السحديت والعنمة من أعلى بعمية قمع المجتمع<sup>8</sup>

يعبر ليست قدره الأمم على تطوير ثقافة سياسية ديونة مشركة بجميع الأحراب والهوى السياسية من أهم امتحانات شرعية اسطعم الديمقراطية<sup>9</sup> والمعصود هو ما أضفى عليه أيضًا (السيدة امديه)

تطورت ديمقراطيات تدريجه، لتدريج، واحتاح ترسيخ مؤسستها وفيهها إلى وقت لكن تدريج سم يعني اسسمية باضرورة وحلافا سدسديشيل الذي حعدوا اسريج سائق سديمقراطيات سيرة في مريطيا و سولابا المتحدية بمودحيهم المقضس، فإن لتطور في مريطيا سم يكن سدمًا وفي

(8) نجل هذ إلى مريضى مر ذمار العدير والعلمانية في سياتى قاريحي بالأنماط السيرة سائر بدرجه كيه بالأنماط العنمة التي م بها مجتمع من المجتمعات بما في ذلك موقف من الديمقراطية، يُنظر عممي سارما الدين والعلمانية في سياتى قاريحي، ج 1 الدين والدين (اليدحة يبره س المركز حربي بالأحداث، د 20 مقصده انجرة الأرب، ص 8

(9) Ipsat. «Some Social Requisites of Democracy», p 89

أبولابات صحيفة أنشأ، برفاق تأسيس النظم وبولاء برموره (بندسور، والآباء مؤسسون، وبقدر به) مع ثوره وطنيه عبقة ضد الإنكبر أما بشية رموز له يانه انوصيه (حطوب بيكونز، وريدره أنصوحه أشهداء، والأبشبه الوطنيه) فقد شأت في حصم لحرب لأهبيه بدمويه الدلعه الحب، وبعدها منتشرة، في سياق صوغ ذاكرتها سم شأ الثقافة السياسية الأميركية، والبدلة ائمهيه الديمقراطية<sup>10</sup>، معبر عن ذلك ما يهمنها أن يسييت يعلق أهميه على ربط الديمقراطية بهوية وطنية امشتركة، من دور أن يستخدم هذه المصطلحات

في مقارنته مع. انت محتفه وادت إلى الديمقراطية بمرسه أو بشاربه أو اشيعوية، سم يقدم ب. بعتوب مور حسب الديمقراطية بوصفه مس. سمي. بل قدمه من دور تحمين ب. وقع الحب والمعانه في عميه رسميه العلاقات الر. عيه في الريف بواسطه تسييج الأرض وطرود غلاحين والحرب لأهيه هي إنك. ا. وغير ذلك من تحولات لاجتماعه التي لا تحو من لعب وما يمتكي بعض باحثين من لحكم على التحور في حرب باعتباره عب. في مقبل نحور بوصوف باسمي هي مرتبط هو إهاب الثورة السوربتية في برصانيه، واستعتم على الحرب لأهيه فيها، وإبرار غلب الثورة بصرسيه، مع أن مجتمع الإنكبري مز. متحوون مبكر لا يصل عب. إلى اندراج ت. يحيي في شكل الديمقراطية لأوى يعني أن لشركه سدسة توسعت رويدا رويدا، وانسحب معها شمويه الموطنة وعمقها بداحي وحرى ذلك من خلال بصلاب وصبب إلى حد التحور لأهيه أحيان لكن ما مير النظم

(10) يُنظر تعيين الكاتب روبرت ويل شأ. بداية ائمهيه الأميركية في ممانه ائمهيه مدسه في أمير. وكنه العهد الذي حُث به في عرمني ش. الدين والعنانية في سباق تاريخي، ح. 2، مع 2 العلمانه ونظريات العننة النوحه بروب. ب. ك. العربي بالحب و. اسم السدس، 120 9، ص 370 380، 103، 96، no 1، Robert A. Bellah, ed. v. Religion in America: A Dialectic, vol. 96, no. 1, 380-370 (Winter 1967) pp. 2, accessed on 27/2/2020 at <http://bit.ly/2Mtlx06>. Robert A. Bellah, *The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial* (New York: Seabury Press, 1975). Harrington Moore Jr. *Three Origins of Democracy: Lord and Peasants* (1966) in *The Making of the Modern World with a new Foreword by Edward Friedman & James C. Scott* (Boston, MA: Beacon Press, 1993) p. 4.



الديمقراطي الأنجح هو قدره على تعديل نفسه وبماح توليفة جديدة في كل  
موقف، توسيع امثراكه، وريده، اسحقوق وانحريك، ووضع حدود للسقط،  
و تعديل الحدود بين المجالين لحاص والعلم

حين أصيبت الاقتصادات الرأسمالية المتصورة في أوروبا والولايات  
المتحدة بأزمة عميقة بين أو حو عشرينات القور لعشرين وثلاثينات، اهرب  
الديمقراطية في تلك الدور التي حقق فيها النظم أقل قدر من الشرعية، مثل  
ألمانيا والنمسا وإسبانيا، فنهزت ديمقراطيات فيها، وبحس فرنسا بصعوبة  
من مصير مشابه أما الدور التي حدثت موافع مرتفعة على سلم الشرعية،  
وحيث تطورت ديمقراطياتها بشكل متدرج، بحس تقدير يسبت، عمر  
سويات كبرى من لصقات، مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا،  
فهم نهز الديمقراطية فيها وبعد أن يتأ أن سدرج نه يعني التسوية، نه  
إلى أن التسليم بمكرة سدرج ذاتها لا يكفي بتفسير الشرعية الديمقراطية في  
هذه الدول، بل نمة أسباب، صافية متعلقة بعمق التاريخي لشوء النظم  
وتراميه مع شوء الهوية القومية التي ناس مرتبطة بهذا صم ورموزه فحين  
يرسط شوء النظم الديمقراطي لشوء القومية الحديثة من خلال انصراع مع  
دول أخرى، أو من خلال تدخل مع الهوية الوطية بشعب وثقافته، فإن  
الديمقراطية ترسح حتى لو عرصت لهراب، وبعد، بماح نفسها بعد الأزمات  
لقد شأب هوية القومية الفرنسية مع جمهورية ومفهوم نموطة والنظم  
الديمقراطي (أأرميه العبيته معروفة هي فرنسا)، وكذلك الهوية الإنكليزية  
ثم البريكانية التي تطبق مع لاسماء إلى دولة و سميكية دستورية، وحيث  
يعني السافريتها وبين هويات وطنية محبة أخرى أأمة بحل يما سوفق واما  
بالانحصار أم في ألمانيا وإيطاليا فم نر من شوء القومية مع ديمقراطية،  
من إلى لقوميه شأت فيها، ولم يكن تعدديه وانحريك داخل جماعة  
مرتطة بالاسماء القومي إلى أأمة، أو حوصي إلى الدولة واحبات هذه  
الدول أأما عده بما فيها عدم صمود الديمقراطية في لأأما، وانهيها  
مرة على أقل قس أن تشأ الوطنية دستورية، أو انولاء دستور ديمقراطي  
بوصفه أحد مكونات الثقافة لسانة

لا شك في أن سرعة في الأداء وتوفير الأمن والخدمات واحسوى  
 المعيشي المعقول ساهم في تدعيم لشرعية وحين نصيب نصيب لاقصدي  
 والسبسي بهرات كبيرة تصبح مدى قوة لشرعية أو هشاشتها<sup>12</sup> ولدت أثر  
 بسيت في عام 1960، في كتبه الإنسان السياسي، إلى أن من الضروري أن  
 يقدر أساس الديمقراطية مدنها، لا بمجرد داعيتها في المحيين لاقصدي  
 والاحتماغي، بل لأجل ميرانها السياسية أيضًا، وحينها تصبح الديمقراطية  
 مستقرة بالفعل<sup>13</sup> وكي تضمن الديمقراطية في الأزمات لا يحفل أن تعتمد  
 الشرعية على حسن الأداء بل يحمته الأرمه، بل يفترض أن تكون ثقافة  
 أوساط واسعة من الناس، أو على الأقل ثقافة المحب السياسية الرئسية، قد  
 تشرت في المشترك السياسية وحمية الحقوق والحريات

إن بعد الانتداب الذي فضته لاحقاً أهمية متحصين في دراسات  
 الانتفال، وتوقعت له مستقلاً لاحقاً هو الذي اشتمل على مسؤوليات  
 وتسويات، وغالباً ما توصلت إلى ميثاق تحيد تأثير حشدين من الطرفين  
 وقد تشدد على الانتداب بتدويع واحور إلى اسباح أن التحولات  
 الثورية ودرجات العيا من تحشيد الجماهير تشكل خطراً على عمية الانتفال  
 الديمقراطي وأعتقد أن مطري الانتفال استعدو في هذا النصيب من دراسات  
 عصر الحشيين، ولا سيما في ما يتعلق بالدرج والسوداء، على الرغم من  
 أنهم يهتمون ذكر هذا قسم من أفكار يسيب، وأقصد بحره الذي ناقش فيه  
 مسأله الشرعية ويرصها بدرج الانتداب الديمقراطي، ويركز على بعد لحرء  
 المعين بشرط النمو لاقصدي وروسو الذي يؤكد أن أفكار يسيب لا  
 تتعلق بالانتفال إلى الديمقراطية بل بسس ترسيخها، لأن عواا مقدته «Some  
 Social Requisites»، ويس «Prerequisites»، يتجاهل مسأله شرعية عده

12) ipset, «Some Social Requisites of Democracy», pp. 89-91

(12)

13) Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1963), pp. 68-9

14) Bankwart, A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» (14

*Comparative Politics* vol. 2, no. 1 April 1970), p. 342, accessed on 22/2/2020 at <http://bu.y2asFe14>

سحق الديمقراطية عند تأسيسها، ومكبدة وحده في صراع،  
 ما يجعل لتأثير متوقعة أيضًا على أسلوب حل صراعات والفصايا الرئيسة  
 التي تحدث شروحات كبرى في تدريج أمية من لأمة. لكن يمكن أن يستجيب بيسر  
 أن الوحدة في من الصراع (أو الصراع داخل الوحدة) تفرض وجود انكسار  
 السياسي ندي يُقسم به الفرقاء المتصارعون، و ندي يشكل إطار التعددية  
 السادسة وسبقها ويمكن استنتاج هذا الشرط من التحديث قبل أن يجعله  
 روستو المرحل المسمى بـ «نفس» بل واحد، لما أسماه الوحدة المهددة  
 للانتقال الديمقراطية

تطرح هذه الوحدة التي سح التعددية السياسية في دحها سحب  
 على اشروح عميقة الكبرى التي قد تقسم الشعب، أي تُشكل خطرًا على  
 الوحدة السياسية، و بعيد هذه الشروح بالنسوبات على الأقل وهذا لا  
 يعني غياب الاستقطاب السياسي، فهو مطلوب، بل هو شرط توصل إلى  
 الديمقراطية بوصفها نسوية وبأحسن لتوصل إلى حل شروح ولعصايا  
 الرئيسة التي تسجل محتملًا ما، وضرب النظر عن تدعيمها المتواصل وتركها  
 عرضة للاستخدام السياسي، يؤدي كله إلى استقطاب الناس ليس بموجب  
 الموقف من الفصايا المنفردة و بتفصيلات التي تهمهم، بل بموجب رؤية عامة  
 أو أيديولوجيات (أو عصبية هوياتية لم يتسبب ليست بها، بحيث يحتاج  
 الانقسام جميع الفصايا ويتدخل في جميع المجالات، على نحو يؤدي إلى  
 استقطاب يعد كل طرف فيه فور الآخر في المداخلة الديمقراطية تهديدًا وجوديًا  
 له<sup>٩</sup>، لأنه قد يستغل اسقطه لأصناف تمامًا عن سياسة وغيرها، أو يفرح  
 عنده رؤيته شاملة معالِم هي حاشه الصراع لأيديولوجي وقد يدفعه لحوف  
 من ذلك إلى عدم محاولات بدعم أنظمة سطوية بقصي على أي فرصة بوصول  
 الصفوف الآخر إلى الحكم. فستتفاد الوسطى والبرجوازية في ألبان حافت  
 انصاف شيوخ إلى درجة انخاف مع لدرين، ولا هذا انخاف ما  
 يجعل ماريون إلى الوصول إلى الحكم ودلت كيفية الكاثوليكية في إسبانيا

إلى الحديث مع الدكتوريه صد لاشراكيين في رسم حرب الأهلية كان كل طرف واثق بأنه في حق وصور بطرف الآخر إلى السلطة سيقتضيه عن السببية، وسيفرض عليه نمط حياه كمالاً، ويخطط عليه مبادئه طريقه حياه وهذه هي حيا الصراع انطوئ بين الملكيين و كاثوليك والعنه بين في فرنسا اسدي اربععت وتيرة في ربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأقصى إلى قيم الجمهورية الفرنسية ثالثة، وبدي ح يتوصل إلى حياه سيجج عهده لأميركة والبريطانية و لإسكندنافية التي تمكن لطرفين من ممرسة عهدهما في النظم الديمقر طي نفسه، بل بمحص عن عهدية إقصائية متصرفة

هذه هي أيضًا حيا الكثير من الصفات بوسطى و لأفكات لدية وجرء من اعتماديين في البلد بعرة بالنظر إلى استعدادهم بدعم لاستبداد، إذا كان نصح لإسلاميين من الحكم وفرض نمط حياه محدد عليهم، وذلك بوجود شرح عميق لا يقتصر الاختلاف فيه على فصاي عيشه، بل يتعلق برؤى شموليه للمجتمع و لدولة تنس نمط حياه اساس، من فهم عبر لمهتمين باسبابه لهم حري تداول أفكار كثيرة في العالم العربي عن خوف الناس من أن ينفس الإسلاميون الديمقراطية والانتخابات طاهرًا كي يتمكنوا من الوصول إلى السلطة، ثم يُعتقدوا بعد ذلك بأنها لنصح غيرهم من الوصول إلى الحكم مثلما فعلت الأنظمة الشمولية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وهذا غير صحيح، في رأيي، لأن عموم معارضي مشاركة الإسلاميين لا يحشون اصناع الإسلاميين عن إحراء انتخابات بريهة بعد وصولهم إلى الحكم تحديدًا، وإلا لما كان لعديد منهم يفضل الدكتاتورية التي نصح أي انتخابات أصلاً على حكم إسلاميين متحيزين إن العامل الرئيس يعود في نظري إلى خشيتهم من تدخل نظم حكم إسلامي في محالهم الخاص، وفرض نمط حياه شمولي عليهم، فصلاً عن فرضه في المجال العمومي، وهذا لا تقدم عليه الأنظمة السلطوية عالتاً بل مشككة وثبات واسعة مع الإسلاميين في العالم العربي هي معبر عن شرح حميدي ثقافي وليس عن خلاف سياسي، لأنه نصح بوجهات شمولية تتناول طابع الدولة و المجتمع وحتى نمط الحياه الخاص، وهو الأمر الذي يفرض أن تسوده أي عملية إصلاح أو مراجعه تقوم بها الحركات الإسلامية حيا مثلاً فرض فإسب نفسه بحروب

الخاصة والعامّة<sup>6</sup>، نبي فرص نظام انشيز الرابي في السودان بعد الانقلاب على انصار البرادي، والتي أصبحت من أهم رموز الاستبداد المشهور بها لدى أوساط واسعة من الشعب السوداني، كما تس من مشاركة بساء بقوة في ثورته ضد نظام مسند وفشل ومعروف دويّ وبدخل في خصوصيات بس وقصبة بس من فقتهم على لعمل الديمقراطية ودحور الرما، ولا عقيدتهم وسعد حياتهم من دامت تخصصهم هم، بل مسألة فرص نصو. انهم لكلية وسعد حياتهم على انصار باستخدم لدوة وأدوتها هذه هي القصبة وقد درجت حركات دسية سياسية، حتى وهي في المعارضة، على مطاله لأصمة الاستبدادية في انصار العربي وفي بعض سماء المسلمة، بفرص مثل هذه الأمور على مجتمع (تحت شعار تطبيق الشريعة)، وانفس لحقوق الأقباط وبغير سياسيين محايين بأقلونهم السببة، الأمر الذي جعل بس تساءل عما سفعده تلك الحركات إذا وصبت إلى احكم وتتطلب مثل هذه المراجعة مقارنة الديمقراطية ليس بوصفها مسألة انتخابات ومشاركة سياسية فحسب، والحرية ليس بوصفها شرطاً لتوفير انتخابات نزيهة وكفى، (كما فعل ثير وشومير وليست ممن عرفوا الديمقراطية احترامياً)، بل باعتبار الحريات المدنية مساوية لحقوق السياسية في من تعريف الديمقراطية، وليست مجرد شرط للانتخابات النزيهة ولمشاركة السياسة

تؤكد هذا أن مسألة الشروح لاجتماعية والثقافية لا تقتصر على الصراع بين الأيديولوجيات الشموسية، ولا على تعدديه لإثنية والطائفية هي دولة ما إن ما يؤثر في الديمقراطية ليس هذا في حد ذاته، بل تحويها جميعاً وهي سياسات هوية، أكد الطريق إلى ذلك يمر بمرس نطائفه أم لإثنية، أو عصر اسطيم أو بحرب سياسي على تمثيل ما يدعي أنه مصالحها، أم عبر تحوس هوعد لأحزاب الأيديولوجية وعفائية إلى هويات ثقافية وأماط حية

6. قصد هو بين مثل المادة 152 من القانون الجنائي لعام 199، وهوائين الضام العام انزالني في المحاكمات وهذه عواير نوصف الدولة أني حدد أن بس بسبب نوع انجاس لم يكتب سلاب سجيده (إسلامية التومية في السودان بالانقلاب على نظام برادي في عام 989، بل خا، و لا حدد من بسد حياء معي على السودانيي من ذو أني سلفطاب شديد ضد عدد سحابهم التعددية بجاية والدينية وإثنية في بشار به هذا الشعب

وتطيف الأحزاب السياسية والأيديولوجيات وكما حصل في مصرح بين الأحزاب بعمامة والدينية، تحول الأحزاب مسممون وهو عدهم لاجتماعية إلى «جماعة» فعلاً، أي إلى مجتمع عضوي قائم بذاته، يسهل تنظيمه وحشدته، ويتمركز حوله، فسهل على عدم استغنى أيضاً عن بنية المجتمع عند احداه الصراع وهذا ما تحولت إليه في الماضي بعض قواد الأحزاب الشيوعية والقومية المتطرفة أيضاً وما زال كثيرون يدركون كيف تحولت قواعد الحرب السوري القومي الاحتماغي إلى ما يشبه نظريات والأحويات المعققة العرة إذا ليست بالتعددية لديه أو الثقافية في حد ذاتها، بل في تحويل أي تعددية إثنية أكانت أم حزبية إلى سياسات هوية تحول الانقسام في كل قضية مهما كانت صغيرة إلى «نحن» و«هم»

دفع موضوع لشروح الإثنية والعدمية العديد من الباحثين إلى التساؤل بشأن ما هو شرط أساس لاجتماع الانتفاضة الديمقراطية، وهو بوحدة بوطيته، وأن من الضروري معالجة قصص شروح رئيسة في العالم العربي قبل الديمقراطية تشي توافقية، وأتبع بالمرورية، أو وضع صدمات حاصه بالأحداث، لأن الديمقراطية تؤدي إلى تضارب هذه شروح الحقيقة للإثنية أو لعدمية و«ب العملية الديمقراطية لا يمكنها حسم هذه الأمور ذات طابع بمصري»، إنها تتهيا ظروف الديمقراطية بعد حسمها أو إدارتها عدم إمكانية حسمها، ومن ثم الوفاق بشأنها و«كما أثبتت تحارب الانتفاضات العديدة، فإن لظمنة المتنازعة هي أهم شروط الانتفاضة نجاح [ ]»، وجماع ذلك أن تسعير الهوى المهمة بحالة من الأسرحاء والأمن على مصداقية جمعها لا تحشى ريادة يعود بمصير المهمشة وهذا هو ما نتحدثه لهذا الحدث في الأوصاع لسهولة العربية»<sup>2</sup> وسعود إلى هذا الموضوع لي أجراء محققين دراسات

1 عبد نوحب لأفسي، «العدديات بظفر الانتفاضة نحو المجهول»، جلاب في مآلات ثواب العرب وفي طرقات الانتفاضة الديمقراطية، في أطوار التاريخ الانتفاضي مآل الثورات العربية بوجه بروت حركو العربي بالحدث، رداً به بيبند 2005، ص 203، ويصر أيضاً عن رخص من منظور دكر دكر بين لأنه الديمقراطية وجرالم لريادة في سوا المتعددة لإثبات وعدها رحة الديمقراطية وسعود إلى فرضياته لاحقاً، Nils-Christian Bommert, Manuel Vogt & Lars Erik Cederman «The Arab Spring and the Forgotten Demos» Center of

الاستقل وحول سي بصرحي بعضها" وفي رأيي، يعمق الأمر قدره انقيادات شعبية سي نفوذ البصل من حل الديمقراطية؛ يس على صرح برامج ديمقراطية موصية مساوية تحرم اسوع في اوقت دته، بل قدرته على إثبات صدقيتها من خلال الناسق من خطتها بداحي وحضنها الموصح في الجمهور، وفي تركية قيدها ومرداد أهمية هذه جهات وصعوتها في اوقت دته حيث يقوم النظام بالتحشيد ضد المعارضة على أسس الهوية طائفة أو الإثنية

يتوصل بسبب إلى بعض المفولات انصاحه بتعميم ذات الرعم الكوي بقوه "في سداد التي تحيط فيها مجموعة شروح تاريخية وتشكل أسس لسياسات أديولوجية تقوم على رؤية شمولية بعدم تكون الديمقراطية غير مستقرة وضعيفة"، فلا مكان لمعهم سدمح وسعدية في لأديولوجيات اشعرية<sup>9</sup> وصر نقلاً عن سعمود موماس من أحزاب تكامية Integrative وأحزاب تمثيلية Representative، وفي رأيه، تفوي لأحيه ديمقراطية أم الأحزاب اسكامية فتصعها" لأب تقدم لأتدعي سطر حياة مكاملًا يكاد يكون ثقافة عرقية في تحول لأحزاب وفواعده الاجتماعية في ما شبه انقوى الدسة سي لا تقدم برامحاً سياسياً محسب، من سطر حياة محصاً عن بقية المجتمع كذلك، فعمق اواصل بين بعثات المحتمنة في المجتمع بالحوالة دور تكوي هويات وسماءات محسمة للأفرد، كما تعين الاستقل من أي سي آخر في الاشتداد، وتعمده بقصة أو مدمة أو حتى حياة (وكفر أو رده في حالة الحركات الدينية المتطرفة)

Comparative and International Studies (CIS) [U. Zurich Working Paper no 62 February 2012 = accessed on 28/3.2020 at <https://bit.ly/3ae85uX>

(18) صبر أن نروب هذا الموضوع بتفصيل أكبر، يُنظر عومي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبر ديمقراطي عومي، ص 4 (الدوحة بروك المركز العربي للأبحاث ودسه السياسات، 2018) عومي بشارة الطائفة الطائفية، الطوائف المتخيمة (الدوحة بروك المركز العربي للأبحاث ودسه السياسات، 2018)

ipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 94

( 9

ibid. p. 94 Sigmund Neumann, Die Deutschen Parteien. Wesen und Wandel nach dem 20. Kriege 2<sup>te</sup> ed (Berlin Junker und Dünhaupt, 1932)

لأسباب ذاتها، يفضل تأسيس نظام الحرس، لأن كل حزب في هذه الحدة بحقوق ذات حتمية متنوعة، ويحترش شروط كثيرة أحياناً كما يؤيد بمط الانتحاب بمطفي لإقليمي الذي يجمع النسبة إلى تمثيل الأقسام، لأن نمش الأقليم يحاور أقسام كثيرة هي داخل الأقليم، ويؤيد عساربه لنسب نمسه، شرط ألا تكون فدرالية على أساس هويات أو جماعات بل على أساس ماضى ويعبر هذه الأمور عوامل ميسرة ويست شروطاً لديمقراطية، بل آيت لنحيف أثر الانقسامات في استقرار الديمقراطية

يتفق ذلك مع هذا التخصيص فتم صرحت لا يمكن انظام اسفسي من إد ربه سببه، وهناك مشكلات يصعب عيه معالحتها، ولا سيما حالات لرع التي تشعر بها قسم كبير من السكك أن مط حباته وفيه اعب تصيراً بأيدي مجموعه أخرى من السكك هذا تشأأ أزمة في انصاء الديمقراطية ومهم كانت اسائح فإن اسحل النرجي يظهر أن هذه لأزمة تسهي إلى حزب أهلة، وقد تقود إلى نظام سبوني بل أي خلاف يستطص السكك إلى مجموعات معاديه هو شرح بضع لأهمية والسداد التي يعي مثل هذه لشروح الاحتماعيه هي أول وسبة لشوء نظام ديمقراطي ويدحص ذلك محاولات التفيل من أهمية هذه الشروح أو احتر بها إلى حالات صقعه كأها شروح وهمية غير قائمة بالفعل؛ فحدها لا يؤدي إلى رويه بل إلى ربه حدها وهو يذهب أبعد من ذلك فيعددية اشافية، من منظور، نُخذ السامح والثقة المتددة المطلوبة في نظام تافسي تعددي، وسنة النظام لتافسي التعددي الطبيعية هي المجتمعات المتجانسة<sup>(22)</sup>، وهو موقف برالي كلاميكي واسمرفه أن اليمين الشعوي راح يتس هذا الموقف بعد أن تجاوزته اليسرية ذاتها وفي رأي، تعيش الديمقراطية ليرالية مع تعدد نهويات وانغافات، وسجح في ذلك باسم نُحصع حقوق المواص بها،

(22) في مناقشه مسأله خدرانه في العرف في كتابي في المسأله العربيه ميرب مر الفدرائيه

إد ربه إلى تقسيم المظلو على أساس إدري، والفدرالية على أساس هوياته منه وطائفيه وعمره

و عدره شاعه جديد بوحده الدوله شاعه في المسأله العربيه ص 259 262

Rober. A. Dahl. *Polarchy Participation and Opposition* (New Haven. CT Yale (22

University Press. 97 p. pp. 105-108



بن تقيّمها على أساس حقوق المواطنين، حتى لو كانت حقوق الجماعة سابقة على حقوق الفرد تاريخيًا هي هذه السداد التي قامت الدولة فهي تاريخيًا من خلال توافقت بين جماعات إن تأخير الحقوق الجماعية ضد حقوق المواطنين الفردية هو من التحديثات التي توجه الديمقراطية الليبرالية معاصرة

سبق أن تطوّقت إلى اختلاف بين موقف جون ستيوارت مل (1806-1853) ونظرية الليبرالية الكلاسيكية في شأن السماح للأقليات في الدولة وقبولهم المواطنين كمواطنين الحقوق، وموقف مصرية (أكثر محافظة) التي منها المفكر الإنكليزي الكاثوليكي المحافظ انور أكور (1834-1902)، مدافعه عن تعددية جماعات، وعن الوحدة في الاعتراف بوجود تعدد جماعات في الدولة؛ إذ رأى أكور أن هذا الاعتراف هو أحد الضمانات الأساسية لحدوث سلطة الدولة كدولة، نقاش من استوائتحتس لمنع تعسف السلطة والاستبداد وعند أكور أن المجتمع متعدد جماعات أكثر بقية للاستبداد، من دون أن يعني ذلك أنه عدم ديمقراطي، لأنه يوجد مجتمعات أهلية وسلطة من الفرد والحكومة المركزية وغيرها وثمة خطأ في فهم الاختلاف من أكور، ومن لا ينقسمان بشأن جدال عدم ديمقراطي، بما بشأن لإجابة عن السؤال الثاني من الأكثر بقاءً سلطات الحكومة، النظام الليبرالي في مجتمع مجانس لا يعترف بغير المواطن الفرد (بعض أسطر عن حصرة هذه المواطنة في حية وإقصائها لعمان وفساء)، ثم النظام القائم على تعدد الجماعات المتعددة على دالة شؤونها من مدخل ممكن من الحكومة المركزية<sup>٩٢</sup>

تصبح ظروف التوازن وتخصفه في المجتمع العربي عند ذال أنسب لتفسير اللاحق لدى كاتب السهراب الذي يقتسه في كتابه عن هولندا<sup>٩٤</sup>

(23) بطر عزمي بشارة، المجتمع المدني قديمه، ح 6 الموجه برت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2002، ص 261-262. Richard Wollheim، John Stuart Mill: Three Essays، (London، New York: Oxford University Press، 1975) p. 83 John Emerich Ewald، Mill and Millar، *Essays on Freedom and Power*، London، Barnes and Hudson، 1956، pp. 66-75

Arno Lyphart، *The Politics of Accommodation. Pluralism and Democracy in the Netherlands* (Berkeley: CA: University of California Press، 1968)

يمكن، في حالة المجتمعات متعددة الثقافات، الحفاظ على الديمقراطية إذا لم تكن مجموعة سكانية بأكمها مستثناة من الحكومة، وبشكل عام إذا خُتِنَ بعض الناس أو اثني أو ديني أو الإقليمي في الصراع بين الحكومة والمعارضة<sup>2</sup> وهذا يعني أن د. ب. يكتب بمرص متعددة الثقافية والإثنية بوصفها عائقاً سيوفاً في مقدس تجسس بوصفه شرطاً سيوفاً مباشرة للديمقراطية، بل يؤكد دورها على الأساسي أيضاً في التعامل مع هذا العائق، ووضع برامج بحوث ممكنة وهو ما قدم به لبيدوت، وكذلك أفراد مسان وحول أبرز صيغ در سات الانتقار، كما يرى

لا شك، في رأيي، في أهمية مفهوم الشرعية، أكان ذلك لاستقرار لائحة سياسية أم للانتقال إلى الديمقراطية، ولا أقترح الاستعانة عن مفهوم الشريعة ذلك ولهذا أجد هذا الفصل نقاشاً مكنه ربه لأبوي عن أن مفهوم الهيمنة (Hegemony) عند أيتوليو غرامشي أكثر سمولاً وأقل قانونية من لشرعية لدى فسر وهي رأيي، لا يعني مفهوم هيمنة عن مفهوم الشريعة في الديمقراطية، لأن الأخير يجمع القانونية بوصفها تعبيراً مؤسسياً صامداً ومبرماً إلى مقبولة لاجتماعية لطام لا تقل لأغلبية بل منه أما هيمنة فتسقط وفق غرامشي من خلال علاقات قائمة بين جميع مستويات المجتمع، وحقه سائدة ذات رؤية بعبارة (World View) أو (Weltanschauung)، وهذا يجعل في المجتمع هي جميع مدحي بحيد بحيث تتقبل الجماهير هذا الوعي السائد ليصبح جزءاً من «فكرتها السياسية» والتفاعل المؤدي إلى ذلك بين سنة فوقية وأسيه تحتية يتجلى في حلوى كنه اجتماعية سياسية سماها غرامشي «كنه تاريخية»<sup>3</sup> ولا أعتقد أن مصطلح الهيمنة كفي بضح شمولاً يعني عن مفهوم شرعية نظام كما أن شموله مصطلح هيمنة وتحويه إلى «القدرة» تعطي فقدان التميز ذاته، معاربه بالتميز عديم بين الشرعيات المختلفة بديمقراطية وغير الديمقراطية

Dah. Polvarchy pp 14, 5

(25)

Nazih N. Ayubi. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (2004 London/New York: Routledge, 2004), pp 6-8; Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, Quarta Moore & Geoffrey Nowell Smith eds & trans. New York: Lawrence and Wishart, 1971, pp 86-188, 38

إن أفكار غرامشي التي طوّرها لوي بير أوسير (Louis Pierre Althusser 1918-1990)، وسكوس بولانتزاس (Nicos Poulantzas 1936-1979)، هي تحة لاستقلال بدائي سوسي ندوة عند بولانتزاس، وتطوير مفهوم الأجهزة لأيديولوجية ندوة عند أوسير، ليست جديدة على الفكر الديمقراطي، بل على الفكر الماركسي والحديد فيها، ألا وهو رص الهيمية بالصفة، يُبصر وعيني التحسنة

تكمّل المشككة في أن تصور عسكري في رص صراع الأيديولوجي يدو كأه بحري في تيار ب معنقة متعاسة فهذا التصور دخل الفكر الماركسي بظهر كآه اكتشاف كبير، لكن نجد أن أفكار استعلاية ندوة عند رص مؤسسات وقضاء صراع ب الحب، وليس مجرد أده قمع يد طبقة ضد طبقة أخرى، نظرت في الفكر الديمقراطي قبل غرامشي فلا يوجد اكتشاف كبير في هذه المفاهيم التي تدو حديده لأنها جديدة في الماركسية، لكنها ليست جديدة في رص الفكر السوسي بشكر عدم وكما أسست، لا أرى أفصية لفكرة الهيمية على فكرة شرعية بضم حكم بمصادر شرعية مختلفة، بل عكس مفهوم الهيمية، على حديده في الماركسية، هو محاولة لإيقاد تقسمها بمجموعات إلى بية تحتية وأخرى فوقية بتحويل تبعه أشبه بالأوى، على تصاع ب الأثنين سح حالة الهيمية ب حل لأسهل لأمة نظرية بعمد على أوبة طرف على صرف آخر في معادتها هو الالتفات إلى الحديث عن التصاع وبأثير المتداد، كما ب ب أي شيء وأي شيء ولا بعي مفهوم الهيمية عن بحاجة إلى فهم مصادر الشرعية هـ فصلاً عن فقدان أي معنى عند غرامشي إذا لم يربط بفكر طبقة، وهو ما جعل من الصعب إيقاد المفهوم فأعسية من يستخدمونه بعبود ذلك من دور طبقة لأنهم يدركون صعب فكرة هيمية ثفوه طبقة بعبود وعدم وصوحها بكنهم ببت بجزدون المفهوم من مسب وجوده الأصلي، وأحيراً، إذا كانت الماركسية هي فكر الطبقة العاملة فهي لم بيمس على أوساط الطبقة العاملة حتى حين أصبحت أيديولوجي رسمية لدول، كما أنها لم تتحول إلى

هوية (إلا في أوساط مثقفين يساريين)، خلافاً لأيديولوجيات دبة وقومية تهيم على مستوى الهوية

من عدد من السهل بحديث معنى فكر طيفه أو ثقافته، ومعنى هيمته، هذا دائماً سبباً بأن الصلة الاقتصادية بين ربات محددة بخطوط بني وضعها مركزاً ساحبه موقعها من مكانة وسائل الإنتاج، ولا سيما أن ما يمتزج بفكر الصلة العامة بين مهمتها حتى في صفوفها، وأصبحت مسألة هيمنة صناعة في أوساط واسعة من الجمهور مرتبطة بعدة أي فكر على محاطة قصص هوية وطنية وقومية ودينية، وحتى صقيفة، بدأت هوية صقيفة وقد بدأت بالفعل هوية طيفه بعمق في ندون الصناعة في القرن التاسع عشر، واستمر مدته قصيرة في القرن العشرين

كتب عيسر أن رسالة ماركسية شُنت على العنوان الخطأ؛ فهي في عنوانها، وهو بصفه عامة، لأن الفقراء تنمو قومه في العرب أو يدين في الشرق بوصفها أيديولوجيات تعبوية (لا تتفق معه على هذا التقسيم بين الشرق و الغرب)، لأنها انحوت على عناصر عطفه وروحيه غير موفرة في الوعي النقابي في حلة أوروبا، بدأت أيديولوجيا القومية مع البحور من الريف إلى المدينة في القرن التاسع عشر ولحقها غسها في نشوء الأيديولوجيا الإسلامية السياسية خلال عملية نمدين وانتقال ذات واسعة من سكان من الريف إلى المدينة، ونحوي اشريعة الديمقراطية (الأصعب، في رأيي، هو على مستوى الهوية والصط؛ أي ما يمكن عدّه أسماء ديمقراطية عبر هوية وطنية قد ساهم لهوية الوطنية والقومية في تصنيبه، وقد تناقصة إذ لم تحج عمية ساء الأمة في أحد الهوية القومية في بحسب، أكد ذلك في أمة قومية، أو في أمة متعددة القوميات وهذه مكره أشد أهميه شرعية انضمام ديمقراطي من هيمنة ثقافة صفة ولا شك في أن شرعية ديمقراطية (هيمته إن شئت) ونجاعة نظام الديمقراطية في شؤون الاجتماعية والاقتصادية، تساهم في تصنيب هذا الالتزام أو بولاء نظام ديمقراطي

## الفصل الثالث

### عناصر الانتقال عند التحديثيين وفكرة التدرج إلى الديمقراطية

هي أفضلية الانتقال من الليبرالية واشاعسية الحصرية إلى الديمقراطية وهي تناقص تركيز مصادر القوة مع النظام الديمقراطي، وهي صعوبة الانتقال المباشر من نظام سطوي إلى ديمقراطي في توصيف دال لشروط الأنظمة الديمقراطية القائمة ومكوناتها، وهي أنها ليست شروط مشونها، وهي توصيف اليكسيس دو توكفيل لمجتمع أميركي ررعي في القرن التاسع عشر تتميز بتوزيع مصادر القوة والموذ وتبني المعتقدات الديمقراطية وفي علاقة احتمالات الديمقراطية بهوية المستعمر، وفي إدخال المقارنة التحديثية عنصر الثقافة السياسية

سبب في هذا الفصل أن بعض أفكار دراسات الانتقال الديمقراطي مش التدرج، ولافتاح سياسي، وإطلاق انحرابات مثل تعميم حق الاقتراع العام، وثقافة الشعب السياسية، ورد في تنفيذ مطري التحديث شكر تعاقب رمي صويل المدى، من دون التحمي عن الشروط الاجتماعية - الاقتصادية.

ليست الشروط اللازمة للأنظمة التعددية سعر دال راحة، كما أن إنجاحها ليس سهلاً وقد بحث دال في الشروط التي تريد من فرص مشوء النظام التعددي، وأفرد لشروطها ' فصولاً في كتابه عن التعددية السعسية،

أو الديمقراطية الواقعية « نظام سولي كي » (Pi Yanuky) وهي سعة شروط

1. تعاقب الديمقراطي من الطريق الأفضل إلى نظام ديمقراطي مستقر هو التقدم في محار حقوق وحرية وحصر النفوس وحشركة السياسية وتوسيعها بالتدريج، أي الانتعاش من السلسلة السلبية المحدودة بتوسع المشاركة تدريجياً، ما يضمن عملية تسنئة ديمقراطية تدريجية 2. درجة مركزية في النظام الاجتماعي لاقتصادي يُحدث تركيز الاقتصاد في سبي دولة تفوقاً حاداً في مصادر قوة سياسية ويظهر على لتدسية عملياً وهدية الأولى عنه أن استعداد الحكومة للسماع مع معارضة يزداد مع تراجع قدرتها على استخدام العقوبات الاقتصادية الاجتماعية أو بعض نفع المعارضة 2 وتتركز الاقتصاد يزداد من قدره دولة على استخدام مثل هذه العقوبات لقد اعمر اقتصاد اسوق شرطاً بديمقراطية ولاحقاً عدل دان رؤيته لاقتصاد اسوق مع إدراكه توسع الفجوة الاقتصادية وشيء الاحتكارات وتأثيرها هام هي المشاركة السياسية ولا سيما هي توجب اللامساواة الاقتصادية التي تمضي لا محالة إلى تفاوت بين لأفراد في الموارد السياسية، أي تؤدي إلى فجوة بينهم في القدرة على تأثير سياسي 3، مع أن المساواة بين مواطنين، بوصفهم مواطنين، هو المبدأ الأول ديمقراطية الذي يقوم عليه حقهم في المشاركة 3. درجة تطور الاجتماعي الاقتصادي والمجتمعات الحديثة الصناعية المتصورة أكثر ملاءمة بشيء بديمقراطية بسبب زيادة سبب التعليم والشفافية وطريق اسوق غير المتصورة صعبة استعدادة مستطوية إلى التعددية التأسيسية يمر عبر تطوير هذا الجانب 4. انعدام المساواة لاستعداد قدر من

= كتاب كذا عبارة عن ثم من ونحيل هذه الشروط التي يكتبها بعد ذلك في البداية، وشرحها في عدة أبنائه هو تحبشي ٥ ورد في فصول الكتاب المعنفة بكل شرط

End p 49

12

٥. في 5. في الصادر في عام 938، حصص دار أصلاً قصير جداً فيه مصدر برأسه على الديمقراطية بعد الفصل الذي يربط بينها وبين فضاء سول. معتر أن برأسه ذو جهتي ٥. في ٥. ينمو بديمقراطية، وأن لا ما حصر من دور الدولة بسبب سطوة مصادر لاقتصادي، فهو بين وغيره فحسب و ٥. يجب نفعها لأصغر على لأصغر وأصغر لعدم نجاة السياسية والبيئية والفجوة في مدحون وغيره 7. Rober Dahl On Democracy New haven (Yale University Press 1998, pp 79

79

الديمقراطية على اسكيف مع محوون عطفه كغيره؛ إذ يصرر اسكيفر النظام الديمقراطي من إحداث ثبات اجتماعية واسعة<sup>5</sup> شروح ثقافية التحسن الثقافي أكثر ملاءمة للديمقراطية إلا إذا وجدت في نخب الشروح الثقافية عن عملية سفس سياسي<sup>6</sup> فكر انشطيين لسياسيين هذه عوامل جميعها يجب أن تمر عبر قاعين سياسيين وأفكارهم ومعتقداتهم<sup>4</sup>، ما يعني إدراج وعي مدعيين سياسيين و زدتهم بوصفهم عوامل مهمة<sup>7</sup> سيطرة الخارجية قد تلعب السيطرة الخارجية تأثير جميع لعناصر لسانه القاعة في ظروف غياب سيادة الدولة<sup>8</sup>

وفق دال، يصعب أن نحول دونه لم تتوافر فيها مؤسسات بلعنده انسانية والتنافس انساني، ولا يوجد فيها بعد تسامح نحو معارضة السلبية، إلى ديمقراطية ذمة خلال تصح سواب وبادر ما نحول بلدان ذات التاريخ لطول من التسامح والسياسة لاسفية ومشاركة بوسعة في دول سيطرة بذلك، فمن عبر الواقعي ترفأ تحولات در ماتكبة في عدد الدول ديمقراطية التعدادية خلال جيل أو جيلين (كتب هذا في عام 1971) وقد تحول بعض الأنظمة السطوة إلى أنظمة محدطة شبه سطوة، وبعض الأنظمة شبه السطوة أو السطوة إلى شبه ديمقراطية، وقد تصح بعض الأنظمة شبه ديمقراطية ديمقراطيات<sup>9</sup> لكن بعد عشر كة بأعوام يليه بدأ انتهل دول سيطرة مثل النور (1974)، أترنغر (1974) وإسب (1975) إلى دول ديمقراطية من دول أن تمر بمرحلة شبه ديمقراطية وهو ما يؤكد إحدى فرصيات هذا كتاب نتي سنو أن ذكرتها، وهي أن ما ينطق على تاريخ شؤون الديمقراطية لاوسى لا ينطق على شؤونها في مرحلة المعاصرة

إن استباح دال شأن الانتقال الديمقراطي سبرحي انطلاقاً من

Dahl, *Polarchy* p. 124

(4)

ibid. p. 189.

(5)

بعد هذه الشروح مكرره في كة الديمقراطية وقاده، بصر Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 264.

Dahl, *Polarchy* p. 208

(6)

المرحلة السيرالية هو وصف تحديدي يصير وره بشوء الديمقراطية سارحية هذه حفاش لكن حفاش صبه لا يعني حتمات تاريخيه، وتعلقات اسبه في ت بتعلق بتعير لأنظمه حتمالية، والتشح عر محتومة ليس بأصروره أن ت الديمقراطية المراحل التاريخيه الفريدة الي مؤت في كمتز وهو ما والولايات المتحدة وفرنسا، واتي اتحدث هك أيف مسارات مخنعة، ولكن متاسه تأثير أصبح الديمقراطية السريالية نموذج قنمًا وحنًا مريه وسببته وإشكاليته ونس مود العدم بمسارات مخنعة لاختراعه، بن مسارات مخنعة تقيّن مرن يصيح مخنعة مه

بدلت عنق حوربي دي نلما لعدم من دراسات الانتشار أهمية على مسألة «صناعة ديمقراطية» (Manufacturing Democracy) مشدّد على أربعة عناصر 1 نوعيه بموجب أي المؤسسات والقوانين والإجراءات المحددة من بين الأحزاب الديمقراطية المطروحة، وهذه مسألة مؤسسية 2 نمط عمليه صنع اقرار يدي أدى إلى حذر المؤسسات 3 صيغة سياسيين وقانونيين ابحر عيس اندين تحدوا، المرات وصنعوا، لائلايات والتجعات 4 استوفيت، أي تعاقب لمهمات في عمسة لا تقبل الديمقراطية وفي لعدم للمعاصر، ما عدها النظام لمشودسة معودة قائمه على معيير أو قيم أو غيرها، إما أصبح حقيقة واقعة بها تبيع وحرر ف ر حراء وقوانين مخترعة، وشهد بحري على أساس مباح عيته نجحت هي أماكن أخرى<sup>(8)</sup> لذلك، هالأدق هو الحديث عن سي الديمقراطية وليس عن شونها فلا يمكن تكرار شوء الديمقراطية سارحية في عرب، مثل تحديد لأستقر صه سمات نظام حكمي تسريجًا، وتراجع دور الملاحين، ورسمه لعلاقات في اريف، وشوء بر حوزية رأسمالية مبدرة، وتجانس ديني وإثني، وتصميم مُكّر، وطبقه عاملة جرى احتواؤها قبل أن تشب ثوره (كما في بريطانيا) أو بعد ثوره في نهاية القرن الثامن عشر وانتصافات عمالية

(Joseph M. Palmieri, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 4

ibid. pp. 8-9

(8)

ibid. pp. 4-5

(9)



في نهاية القرن التاسع عشر (كما في فرنسا)، ومبدأ دستورية تدفعية بشأن  
توسيع حق الاقتراع، بتدريج إيج و\* نظريات المراجعة يجب هي ذات الظروف  
الضرورية المصنوعة<sup>10</sup> والتنازع غير المتوقعة أو لتصادفية في مرحلة ما يمكن  
صداقتها أو ينسب فيها عن قصد في مرحلة أخرى.

يعني ذلك شاقاً، ويذكر أن العصر ثورة الديمقراطية، كما سمى  
روبرت روزيل باسم (1909-2002)، أي ثلث الأخير من القرن الثامن  
عشر، انتهى من دور ديمقراطيات ما بعد في الولايات المتحدة وليس من  
المناعة يقول ما يسمى ثورة لأمة كثة شرع صيرورت ديمقراطية محمية  
كذلك قائمة في المستعمرات في ميرك لشمالية وربما سرعتها مدهمت  
الحركات ثورية في القرن الثامن عشر في حلول عصر شروط الديمقراطية،  
ولا سيما هي مسألة حرية المعاهدات بشرها فيم لحرية ونسبها، لكنها  
فشلت في مهمتها رئيسه وهي تحقيق جمهوريات نمشية مستقرة على أساس  
حق لاقتراح العام<sup>11</sup> بدر، ما حصل في التاريخ أن أسقط بضم سلطوي بقوة  
معارضة انداحية، ثم حث في محنة ديمقراطية ففكرة الحكومات على  
مقدمة القوة مدهوة تصعب لانداحي الدكتاتوريات ونم مجدد دي ناه  
ديمقراطية ولدت مباشرة من انتصبة مسدحة قدمت بها قوى ديمقراطية ضد  
الدكتاتورية إلا وحدة في كوستاريكا بعد ثورة 1948 لكن ليس لديه مثل  
آخر معروف، لا تُشئ لانتصبات المسدحة أو ثورات على نظام ما طام  
ديمقراطية، ولا انتصبات ديمقراطية بحري بتدريج وليس بها ثورة

مع ذلك، لا يصح استقراء تدفص بين الثورة وديمقراطية، بل يصح  
الاستنتاج أن ثورة لا تؤدي إلى الديمقراطية إلا بدتها بصلاحيات

<sup>10</sup> Ibid, p. 17

( 0

Robert Koski Palmer The Age of the Democratic Revolution: A Political History of ( )  
Europe and America. 760-1800. 2 vols. (Princeton Princeton University Press, 1959, 1964)

Dahl, *Polityarchy*, p. 209

(12,

De Palma, pp. 37-38

( 3,

تدرجية<sup>4</sup>، حتى لو جاء هذه الإصلاحات بعد ردود وثورات مصادرة ومن ناحية أخرى، أصبح الآن ثورات الديمقراطية (فرنسا) ذات أعظم أثرًا في محيطها في نشر أفكار الديمقراطية وتصلح شعوبها، من التحول التدريجي البطيء (بريطانيا)

في عرصه ما يسميه التعاقب التاريخي (Historical Sequence) الذي يعثره عصرًا مهمًا في شوء الديمقراطية صعبةً وسرًا، درس دال عمليًا لانتقالات السابقة إلى الديمقراطية، واستقرأ منها ثلاث طرائق لتغيير

أولًا، إن أسئلة السامية سبق مشاركة ويتم بحصول كبريين أ في هذه الحالة يقوم نظام سلطوي معلو بزيادة فرص الشفافية العمومي (مع بعض الحريات، ويتحول إلى نظام سلطوي تافسي ب يتحول النصف السلطوي التافسي إلى نظام تعددي بدرجة لمشاركة السياسية بخصومات أكبر وهذا هو الصريق الوثيق والامن<sup>5</sup>، فتشاح في بداية حرية نفس محصورة في ذات محددة من المجتمع، ثم بحري عملية تعويد على مدى ديمقراطية وحين تتاح المشاركة تكون تدريجية كد هذا مسار معظم الانتقالات التدريجية إلى الديمقراطية التدريجية والمستقرة، وقد استخلص هذا التعميم نصري من الانتقالات التدريجية إلى الديمقراطية معرفية والرسحة في الولايات المتحدة وشمال غرب أوروبا

سحب، عرض لذلك أيضًا في بعض بلدان ميرك لا تبسب التي حصلت على استقلالها مكرًا مقدرة بول أخرى في لعدم ثبات في هذه الدول التي توسعت فيها الديمقراطية تدريجيًا تحت مظلة لحة، جاء الشافس الديمقراطي أقل استعصاءًا من دول أخرى في بداية ذلك مع تحط بهذه الفرصة

4) سبوت بطون في ترجمه مكره في كتابي المسالك العربية في الشؤون الأوروبية من الديمقراطية إلى الديمقراطية (إصلاحات تدريجية من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي إلى ثورة بمعنى تغيير النظام وعدم في ذلك في كتاب الثورة والديمقراطية للثورة بعد ثورات العربية في عام 2011، وكذلك في الكتب الثلاثة عن تونس، مصر وسورية وموس

وحاء لمعطىات ان تعني حين سحابت سحب بصعظ فثاب واسعة من أحل  
المشاركة في العملية السياسية، وفسحت المجال لنشوء مؤسسات مستقلة  
تُعز عن مصادح شعبية. لكن تبعه الشعبية تحورت قدرة أي مؤسسات على  
احتوائها، وأصبحت أوساط من السحب القديمة بالمرع، ووقع رند كبير ورط  
الدول في عهد مر عدم الاستمرار و لانقلابات العسكرية بمعاقبة ومزالمت  
هذه العودة بقى بصلاب، تأثيرات سسية أو إحصائية، على الانقاف الديمقراطي  
في نوع من سعية المس. <sup>6</sup>

بما أنه ما عاد ممكناً في عصرنا أن نبدأ عملية الديمقراطية بحصر المشاركة  
السياسية في مجموعة صغيرة تتوسع باستمرار، وبما أنه صار من غير الممكن  
أيضاً قول التعاقب التاريخي الأمر في الطريق إلى نظام ديمقراطي، فإن تطبيق  
دروس هذا التعاقب يكون بترتيب الأولويات بعد ثورة أو خلال عملية إصلاح،  
ودلك بضمن تطبيق الإصلاحات في مجالات الحقوق والحريات قبل حواء  
الانتخابات النافسية، التي ما عاد ممكناً أن يتسع نطاقها بالتدريب للاحية  
القطاعات السكانية المصاح لها ذلك، بل يجب أن تشمل جميع لمواطنين  
وبكلمات أخرى، تحديد كيف تُحكّم البلاد للاحية طبيعة النظام قبل تحديد من  
الذي سوف يحكم

ثانياً، لحالات التي سبق فيها بمشاركة الشعبية السرية أو حين يصح  
العدم التسطي أكثر استعانت بمشاركة اشعية ب هذه السبورية تتبع  
المشاركة وتريد فرض انتافس وهي هذه الحالة، تحديق محاطر حمة تحبوة  
توسيع حق الاقتراع من دور ترسيخ الحقوق والحريات وتعبود مجتمع على  
ممارستها، جنرامها في السدية، فيستخدم الصراع بين قوى سسية و حتماعية  
قبل أن يوسع سماع سياسي، وحيث لا التزام بالحقوق والحريات هس أو  
مفقود، ما يهدد بالعودة إلى السلطوية في أي وقت وهي بعض هذه الحالات

artu Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz (introduction) Politics, Society and Democracy in Latin America & in artu Diamond et al. eds Democracy in Developing Countries Latin America, 2<sup>nd</sup> ed. Boulder CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 14

Dahl, Polyanarchy p. 34

(١٠٠)

تحرى الاتحاد صلاً لِمَحْ شريعة لِنظام دكنوري بِاستخدام هذ الطريق الذي لا يؤدي غالباً إلى ديمقراطيات، بل يَمَحْ شريعة لأنظمة سلطوية باتحادات أو استثناءات

ثالثاً، الطريق القصير المَحْصر نظام سلطوي معنق ينحور مباشرة إلى نظام تعددي يَمَحْ حق الاقتراح لعدم وِيسيح الأسس السياسي في الوقت ذاته<sup>8</sup> والمقصود هذ إزاحة النظام السلطوي بالقوة بعد ثورة أو انقلاب عسكري أو اختلال أحسي بِسمح بالاحتداث وقد حصص حولات مباشرة مَحْجة مَحْجة هي اليابان ويطيب وألمانيا، وذلك بِاحلال هذه اسدان بكن دال بأحد في الحصول مرور ألماب ويطيب بمراحل ديمقراطية سابقة أمكن لاستبداد بها لإرساء الديمقراطية أني عرصها سيطر الاحلال في تقايد وطنية أم في البان فقد أفنى لأميركيون على الإمبراطور للحفظ على استمراريه تَمَحْ الانتشار شرعية: ريس حنف وقع لانتقد تنادي المصح الكامل مع تاريخ وهم من أساس استقرار الديمقراطية بيدانية مفروضة من الخارج؛ إذ بُدست جهود شستها في لتفاند ايدانية، ويحدد عا ط ستر تاريخية يمكن لسه عيبها

الطريق لاون هو يدي اتحدته بيطيب و بسوند في التحول الحصول امدى إلى الديمقراطية والثاني هو الطريق الذي اُحدته ألماب من لإمبرطورية إلى جمهورية فيمار و الطريق لثث هو يدي اُحدته فرنسا في اقتراده 789 جمهورية فيمار 1792، أي مرحلة الثورة<sup>9</sup> بِمعظم حركات ديمقراطية في عالم لبوم ليسب ثورية، وأعبية الحركات ثورية التي تطيح أنظمة سيطرة بثورة يسب ديمقراطية<sup>10</sup>

ثمة حالات بدحت فيها اشوره الوطنية بالخطاب الديمقراطية، أو أسست الحركة لوطية إلى ديمقراطية بعد لاستقلال مباشرة في هذه الحالة قد تصحح

<sup>8</sup> Ibid

( 8 )

<sup>9</sup> Ibid pp. 7-8

(19) شريعة نيبديه بمصطلحات ماكس ثير، يُعظم

<sup>10</sup> Ibid pp. 4-6

(20)

<sup>11</sup> Ibid pp. 2-21

(21)

هذه التي مكّنت من مكوث الهوية الوطنية وبحسب دال الحارث لأمركية والسياسية والإيرانية واليهودية و (إسرائيل) أمثلة على بداخل الديمقراطية بالاستقلال الوطني، ما منح الانتقال إلى الديمقراطية (الثوري) في هذه الحالات) شرعية عميقة، أي إن أي يوتوحي الديمقراطية عبرت بالأيدولوجيا الوطنية وأصبحت عنصرًا فيها<sup>42</sup>، وتحقيقه أنه قد سلمت حدًا سحريًا من البعد لكونها في تأسيس الديمقراطية الإسرائيلية وقدمت على أساس هي الآخر الأخير، من الانتفاضة ثم يكن ثوري ولا حديث وكب الإمبراطور قد أرسوا حرة كبرى من مؤسسات الحكم الذي التي استعادت منها الحركة الصهيونية في بناء الدولة، كما وفروا عنصر حقوق وحدثت إن بدايتهم على فلسطين (1920-1947) غير أن سياسات قمعية كانت السائدة في حالة الفلسطينيين مع تكرار الانتفاضات ضد الاستيطان الصهيوني و تم نصف الدولة الصهيونية في سنوات الأولى عديم دولة شيئًا سوى والفوضى الإنسانية البريطانية التي كانت قائمه ولم تكن بقادة صهيونية برعمايته مشككة عنه مع شرعية مؤسسات الأساس الرئاسي، ففصلها بكتب صهيونية أصلاً من السيطرة فلسطين وإقامة مؤسساتها، فت عبيد وأصبحت إنها تعريف اليهودية الدولة، وتسي الصهيونية عقيدة رسمية

حاول بعض الحركات الاستقلالية تحريه أن يسي بضم على المؤسسات الانتدابية البريطانية و بمرسمة أيضا، لكن الأمر لم يجر طويلاً، لأنها لم تحظ بشريعة لأساس متعددة، منها عجزها عن حل معضلات مسألة الرعاية، والهوية الوطنية داخل الحدود المتعسفة التي رسمها الاستعمار، ومحاولة الاحتلال الصهيوني بفلسطين، وعبرها وهو ما سهل على سحب الإرادة الكلية الجديدة من ريف و طغيات الرأسمالية في مدينة صاعدة بواسطة الأحرار والحركات ذات الأيدولوجيات الراديكالية أن تصور هذه المؤسسات والحب التي ست عبيد مؤسسات وحدة بعد الاستقلال بوصفها من محلات الاستعمار

إن الصريق لأسوأ نحو لعدم الديمقراطية، وفق داب، هو الانتقال الذي يحرى وسط معارضة حرة كبير من المواطنين، كما في حالة شوء النظام التعددي من حرب أهلية، أو ثورة هُرم فيها جزء كبير من السكك الذين طوا موطنين في الدولة تحت حكم البصاء الحديد<sup>23</sup> وتكررت هذه النقطة بأشكال مختلفة في دراسات لانتها وغيره، وهي تتفق عدم توافق الديمقراطية مع وجود شروح عميقة دعية ومستتة بشأن النظام الديمقراطي نفسه، وقصص أخرى أكست معلمة بالأيديولوجي أم بالهوية

وهي كنة الديمقراطية ونقادها (1989) الذي صاء بعد ثمانية عشر عاماً من صدور كتابه عن نظام الموبيركي، حزب دال اشروط انسةة إلى شروط ربحية عميت، مصيفاً إليها شرطين جديين فهو رأى أن المحاولات برامية إلى تفسير بقاء الديمقراطية، أو عديها، أو فشلها اعتمدت حتى ستينات عرب اعشرين على تحارب عدد محدود من الدول ودلعب هذه المحاولات في التعميمات مستتة من فشل الديمقراطية في إيطاليا وألماني في لعق ربع من لقرون الماضي على ماضي أخرى، متفقاً بذلك بحرية التحديث التي اعتمدت في تعديراتها عمومًا على بيانات عن معد دخل برب، ودرجة الإسام بالمرأة والكنانة، وعدد جهانب سنة إلى عدد السكك، إضافة إلى أسرة المستشفيات، وأهملت ظروف أخرى تعتبر حاسمة من ناحية الصرية في رأي داب، كدسوحيات وبعنفات والشفقة السياسية<sup>24</sup>

فما ظروف التي تُعسر مؤقتة نمو نظام سولدركي ودعمه واستقراره من منظور الجديد؟ لا بد من ترفر شرطين كي تُحكم دولة شكل ديمقراطي، وهما أولاً، السيطرة بمنية على جيش وشرطة؛ ثانياً، أن يكون للمديون أنفسهم ببن بيطرون على الجيش وشرطة حصعين لعمدة ديمقراطية يفسر شرط ثاني الديمقراطية بالديمقراطية، أما الشرط لأول فهم لبعية

<sup>23</sup> Ibid. pp. 46-47

<sup>24</sup> Dab. *Democracy and its Critics* pp. 239-242

<sup>25</sup> Ibid. p. 245

وبما يحذر منه دال هـ هو صرح بحيث بعد أن أصبح مؤسسة مستقلة، يقيم دور سياسي، والخاصة إلى احتواء قدرة القمع المركزي التي تطورت في عصر التحديث وعلى عكس من تطورات هـ شعوب، أصبحت جوش المهمة، يعتبر من المؤسسة العسكرية بمحترفة حصراً، إذ تشأ بوجوده وحدة اجتماعية وسبكونوعية بين عسكريين والمدنيين، ويصبح الجيش طاماً اجتماعياً مفضلاً، وظهرت عواقب ذلك في سربيل في عام 1964، وعلى عام 1965، والأرجح على نحو متكرر منذ عام 1955 حتى عام 1983<sup>26</sup> ولمهية العسكرية وجهان إحداهما وجه البعد عن السياسة ووجه لثرف على المدنيين و سياسيين لذي قد يؤدي إلى الشعور بوضعية عليهم

بعد أن وضع دل شرط السيطرة على جهاز الجمع المركزي، اعتبر أن الديمقراطية الواقعة قائمة (النظام الوبركي) مفترية راجحاً سوف بعض الحصائص المتداخلة وراح بعدده كانه بصف إحدى الدول الديمقراطية المتطورة القائمة من دور مد أي جهد تحسبي مسرعى على سب من مدخل والثبة لثرف، ومو مطرد بلدحل، ومستوى على من وحدة الحصرية، وعدد فبل نسباً من احكام راعين، وتوقع في وظائف، ومستوى ثقافي مرتفع، وانتشر تعمم، وعمبه إنتاج مستقلة نسباً توجهها اسوقا وطنيه و بدونه، ومستويات معيشة مرتفعة شكل عدم مع مؤشرات حدة شأ معد الأعمار ووفد الأطلال واستهلاك المواد الاستهلاكية وغيرها ليس في متناول الحوث الموسعة بالسرر هي شأن شروط الديمقراطية ما هو أكثر ثوراً من العلاقة بصادية بين أي واحد من هذه المتغيرات المجتمعية ومؤشرات الديمقراطية أو الوبركية<sup>27</sup> وتحدث التلاذ بحدثة، وفق وصف دال، النظام الديمقراطي لأنه يشتمل قوى والمواد وسلطة، ويورعها بين عدد كبير من الأعداد والمجموعات<sup>28</sup>

ibid. p. 10

(26)

ibid. p. 14

(2)

ibid. pp. 25-22

(28)

لكن، بسبب السرايا التي يقترح بها نظام ديمقراطي محدود شرطاً لا ضرورياً ولا كافياً لشوئته ويشير د. بي. أ. عنية سكان الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر كانوا رهابيين ورهابيين 94 في المئة منهم يعيشون في مناطق ريفية وفي عام 1830، أي عشية زيارة سكسيس دو بوكفيل Alexis de Tocqueville (1805-1859)، كانت نسبة 97 في المئة<sup>129</sup> وعمر مؤرخون معدل دخل الفرد حين كتب بوكفيل كتابه الديمقراطية في أمريكا ما بين 350 إلى 400 دولار أميركي في عام 1830 لكن سياسته السوفسية كانت قد تأسست في الولايات المتحدة قبل حينه إليها بمدة طويلة ويمكن القول إن التعددية السوفسية المقصودة على أي حال كانت موجودة في عام 800 تقريباً، حين كان معدل دخل الفرد أقل من ذلك<sup>130</sup> وما أصبح في الولايات المتحدة يصبح بدرجات مختلفة في نيويورك وكندا وبروينا واسويد وحتى في بريطانيا إلى حد ما، حيث كانت هناك سياسة سوفسية في القرن التاسع عشر مع أن هذه الدول كانت على درجة منخفضة من التطور<sup>131</sup>

به أن المجتمع الرأعي في الولايات المتحدة منلك سمتين حاسمتين بحسب بوكفيل وزع مصدر القوة وثنى المعتقدات الديمقراطية وحالات التطوير التحديثي القائم الذي يربط بين الديمقراطية والرجوعية ربطاً محكمًا، غنم توماس جفرسون (Thomas Jefferson) (1743-1826) وجون تايلر (John Tyler) (1790-1862) وغيرهما من المطربين وبمادة الجمهوريين<sup>132</sup> أن المجتمع الرأعي المكون من عائلة مستقلة للمزارعين هو أمر ضروري لوجود جمهورية ديمقراطية، وقد رأوا في هؤلاء عماد النظام الجمهوري الديمقراطي لكن، في حين كانت هذه المجتمعات الزراعية

129 كتب بوكفيل كتابه الديمقراطية في أمريكا بعد حينه إلى الولايات المتحدة في عام 1830، ويشير في مقدمته، وقد صدر مجلد لأول في عام 1835، الثاني في عام 1840

130 ibid., p. 76.

131 Data. Polarchy pp. 69-70

132 ibid., p. 7

133 بين المقصود الحزب الجمهوري بالجميع، بل يمكن الجمهوري.



مجموعات حرة، فإن البلدان الزراعية هي عصبها لا تنأى عن مجموعها الزراعية حرة.<sup>34</sup>

بعد عهد أرسطو تقدير قريب من ذلك هو أن مجموع ديمقراطي هو مجموع المزارعين مستقلين لأسباب شبيهة بالأسباب التي يتيها الآباء المؤسسون لمولايات المتحدة فهم مستقرون ولا يدخلون كثير في حياة الآخرين، وليس لديهم وقت كثير للسياسة، لذلك فهم لا يستخدمون السلطة بمرور، ولا يبحثون عن مكاسب مادية فيها «من أجل ذلك شأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من زراعة ومن تربية الأعداء وبما أنها ليست عبثة فهي تعمل بلا انقطاع، ولا تستطيع أن تتجمع إلا نادراً [ ] وأن يعمل امرء حزين من أن يحكم ويتأمر» حيث لا تأتي مراوغة السلطة بمدفع حبيبه «لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشريف»<sup>35</sup> وهي مسألة الزراعة وملاصفتهم لديمقراطية، يذكر أرسطو أن إقامة أعينهم خارج المدينة هي الأرباب صنع سلطة اسخار من الاجتماع في جمعية من ذويهم<sup>36</sup> وأعتقد أن المقصد منه هو نقيل ما سمي له الأمر أو ممارسة السلطة بإفراط، ورث إدارة اسلاد ليدون و لعرف، والاجتماع يكون للث في لاستثناءات وحسب وربما كان هذا عصباً يبرالي ميكرأ عند أرسطو

بؤكد ذلك على أهمية معتقدات باشطين السبسيين، أو ما يمكن عنده اسحنة السياسية، ولانتقال ما يكون يدعى دائماً للحنة سياسية ووعده

Jah. Democracy and its Critics pp 253-254

34

Aristotle «Politics» in The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation 35

Jonathan Barnes (ed. Benjamin Jowett trans. Vol 2 Princeton N. Princeton University Press. 1984) Book VI Part IV p 2093

سخدمها في حمة حمد ظفي السيد لأنها نقلت من لوكليوي الذي سخدمه مدافه بظف  
سصوص من السياسة، ترجمه عن الإعرابيه جون د. رمي سانبيرز بعرب أحمد ظفي السيد  
الدوحة بيروت مركز العربي لأبحاث درامه السياسات، (2016)، ص 439 وكتب سصوص  
به خير يكون الحكم من الرع ومو سطي لثمة فإنه ليس لديهم من الفرع بلا اجتماع باسم  
ويعكون حكمه سناون، ويكون جماعهم يد في لاسم سنايطر لدر جمع نفسه ص 388

Aristotle Book VI Part IV p 2094

363

وتؤكد شرعية انضمام الديمقراطية بصفة أي بلد أعنية ليس بأنه نظام شرعي<sup>(37)</sup> وهو لا يمكن من تفسير عدم استقراره في بعض حالات، كما في الأجناس مثلاً، إلا بـ «ضعف برامج ناشطين السياسيين انضادي الديمقراطية»<sup>(38)</sup> وأخيراً، لا يمكن أن نعزو ديمقراطية تحت السيطرة لأحية وهو بعد لبنان وإيطاليا وألمانيا ولبنان حالات غير فائدة لتعميم، فيس باصروية أن يرعى نظام أولبركي بصفة أولبركي في بلد آخر وباهتمام من مولف الحزب لسياسه ونفوذها يصمم عمل إلى مطّري الانتفا والسياسة إلى اشروط الخمس، وهو التجانس الشفهي، أعتمد أنه يجب أن يقتصر على غياب لصراحت الشفوية، أو تحيده عن عمدة ندوس اساسي على السلطة فتمه دون ديمقراطية عبر منجسته ثقافي (سويسرا، بلجيكا، كندا، الهند) وربما كانت كوري هي الأكثر نجسًا، ولكن كوري الشمسية لا يحكمها حالة نظام ديمقراطي، وهذه هي حال اليمن وأندونيسيا في حاصي، وبولندا ومصر وهذه هي وغيرها ليس التحانس الثقافي شرطاً للديمقراطية، وليست التعددية الثقافية شرطاً لها أيضًا

إن حالة الانتفا الديمقراطية امورية بالسياسة إلى ذلك هي سي توفر فيها شروط السعة المذكورة سابقًا، بعد دكتورية لا تحصى شعبية في مثل هذه لحده يمكن أن يجري بشفافية سريع لكن بر من توفر هذه الشروط في دوله واحدة دون حصيًا أن الحالات غير الوعده فهي لا يتوافر فيها عدد من الشروط سعة، وهي لأعنية مثيرة للتشؤم وهذه حال معظم الدول التي تحتاج إلى مساعدة اقتصادية أميركية، من منظور دال، الذي يعصب أن ميرى رعبه في تحويل دول إلى ديمقراطيات عبر تقديم المساعدات لها، وهذا غير صحيح أصلاً وفي رأي دال، فإن اسهام الدعم في نشوء الديمقراطية غير مرجح<sup>(39)</sup> فالسياسة إلى تعبير اسمودج بأنه حل عسكري المباشر فقد نجح في حاصي في إيطاليا وألمانيا واليابان كما نجح

Dahl, *Democracy and its Critics* p. 261.

( ١٠ )

Ibid. p. 262

(38)

Dahl, *Polyarchy* p. 210

( ٩ )

الاستعمار في الماضي في حق أنظمة ديمقراطية في الهند والصين وجمهورية  
بورنيو، لكن معظم دول التي استعانت بعد الاستعمار لم تنشأ هيئات  
حكم ديمقراطية، أو لم تصمم هيئات بعد أن ختمت الكولونيالية من بؤر  
لم يكن تدخل سيوكولونيالي في شؤون دول ملائكة أيضاً أو مؤيداً لشؤون  
الديمقراطيات

في الحدث عن متغيرات بوعده في تفسير ديمومة التغيير، اقترح بوسيان  
بديلاً لنظرية دافيدشورود سبعة لأكثر ديمومة هيئات نظم والأقل ملائمة  
ويمكن جمع هذه العناصر كما يقول، مع النموذج الديناميكي بدياً اقترحه  
روسو في مقادير في عام 1970، في شرح ضرورية الانتقال إلى الديمقراطية  
ويتمحور نموذج روسو الذي يتخذ نظرية التحديث من داخلها، والذي يستغرق  
إليه لاحقاً، في أن شؤون الديمقراطية ليس حتمياً ولا مرتبطاً بشروط بيئية  
مستقرة، بل يرتبط بدولة مستقرة يشهد صراعاً بتمدد حبه إلا إذا قلب القوى  
الرئيسية، التي ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية، بتسوية تتمحور بالتوافق على  
القبول بإجراءات ديمقراطية لا يحسم فيها طرف كل شيء، ولا يربح الآخر كل  
شيء، ثم تتلوه عملية تعويد على الديمقراطية

اقترح بدياً إضافة عوامل مثل الثقافة السياسية سائدة ولتعزيز تاريخية  
وبدلاً من ذلك، روسو، من أمة لعدم سطوتها، فتحة أيضاً فروق في جودة  
الفعل عليها بين المجتمعات، ساحة القبلية لإجراء تسويات، وفقاً بثقافة  
السياسة السائدة ومدى توافقها مع منظمات ديمقراطية<sup>40</sup>  
وأكد بدياً أيضاً في مقالة المراجعة التي نشرها في عام 1994 على مركزه  
الثقافة السياسية، ووجد أحد أسباب لارتداد عن الديمقراطية في كثير من  
الدول حديثاً، من بين الدول التي أصبحت ديمقراطية في الفترة 1975-  
1997 طب 4 دول من 17 دولة فقط ديمقراطية في عشرينيات القرن  
الماضي ولائياته ومن بين 2 دولة ديمقراطية كانت دعة في عام 1958

Lachar & Pyle «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), pp. 7-19, accessed on 3/2020, at <http://bit.ly/2we9d8F>

أصبح ثمة سبباً حتى مصنف تسعيت وأثير أيضاً إلى أحداث كانون الأول/ديسمبر 1993 في روسيا حين دلت حركة فاشئة 24 في المئة من الأصوات، مما دال شيوعيون 15 في المئة ويعود ذلك، في رأيه، إلى عدم توفر الفرصة لتطور ثقافته الخاصة للديمقراطية عند حصول تحول حاد عن النظام السبعوي<sup>41</sup> ويبدو بسبب في هذه المرحلة (النصف الأول من التسعيت) متسا في فكرة التور بين الإسلام وديمقراطية ثقافية، وموقف بعض المستشرقين من العلاقة بين الإسلام وديمقراطية، وأ «حرية سياسية عربية عن الإسلام»<sup>42</sup> لكن لم يحظر في داله السؤال «ثقافي» أيضاً أنيس الحرية عربية عن التور اليهودية وخصوص الديانة المسيحية؟<sup>43</sup>

توصل بيسيت بشكل متأخر إلى نتيجة مفادها أن المراتب التاريخية العشرة لندول أظهرت، عند بحث المعير بصفة عامة والمرتبة بالديمقراطية، أن عوامل ثقافية أشد أهمية من الاقتصادية<sup>44</sup> وعدد إلى معكزين محافظ مثل جورج كسار (1904-2005)، وبرنارد لويس (1916-2018) ليكرر أن ديمقراطية تحدث في أوروبا وحيدة في شمال غرب أوروبا، وكسار

Seymour Martin Lipset «The Social Requisites of Democracy Revisited» 1991 (41) Presidential Address «American Sociological Review» vol. 59 no. 1 (February 1994) p. 1 accessed on 13/2/2020 at <http://bit.ly/2PKu3bz>

Ibid., p. 6 Panayiotis Vekris, *Islam and the State* (London: Croom Helm, 1989), (42) p. 3 & Robin Wright «Islam and Democracy» *Foreign Affairs* vol. 71 no. 3 1992, p. 3 accessed on 17/2/2020 at <https://www.2wllhdt.com/Gallery/CivilSocietyinHistoricalContext>, «International Social Science Journal» vol. 43 no. 1 August 1991, p. 106 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2yHp9ao> Ali Karaneigi, «Democracy in Muslim lands: Turkey in comparative Perspective» *International Social Science Journal*, vol. 44 no. 2 1991, p. 145 Bernard Lewis «Islam and Liberal Democracy» *The Atlantic* vol. 27 no. 2 1993 pp. 46-48, accessed on 13/2/2020 at <http://bit.ly/2Nwond7>

(43) مأخوذ أن أحضر كتاباً كاملاً ضمن هذا الملف لمناقشة عمق السؤال عن الإسلام وديمقراطية

Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited» p. 5 Seymour Martin Lipset, (44) Kyung-Ryong Seong & John Charles Torres «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy» *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2 (May 1993), pp. 168-70

Samuel P Huntington, *The New Wave: Democratization in the late Twentieth Century* vol. 4 (Norman OK: University of Oklahoma 1991) pp. 298



ويُشبَّح غارو بين دول أميركا اللاتينية التي حرصت للمستعمر نفسه أن من غير الممكن تفسير احتمالات الديمقراطية بمسألة الإرث الاستعماري فطبيعة البلد نفسه أثرت في نتائج تداعل الإرث الاستعماري معها، وأحداث وقعت في القرن التاسع عشر نفسه تُفسَّر كثيرًا من التطورات اللاحقة أيضًا فهي دولة مثل تشيلي شُكِّت مؤسسات ديمقراطية مقدَّمة أو محدودة هي قطعة مع إرث الاستعماري ثقافة ومؤسَّسات وليس بالباء عليه كما هي الولايات المتحدة وكندا. وبعض الدول استعادت من عثرتها وصعب موردها نسبيًا من جعل المستعمر لها هي تأسيس إدارات دنية ودمر الصراع بحيث مع المستعمر المؤسسات في دول أخرى بعض هذه المؤسسات قدَّمت حماية بالحد الأدنى للسكان الأصليين ضد أصحاب لأرض والأويعاد، كما انحصرت كلها تحت حلال حكم الاستقلال<sup>47</sup> يجب رؤية الأمر من رؤية بقاء الدول في دول رُسمت حدودها بشكل مصطنع، ما تُدَّكر بعممة إقامة الدول وبرع الاستعمار في أفريقيا في مرحلة صاخره<sup>48</sup>، مع انقار أنه في زمن استقلال دول أميركا الجنوبية، في القرن التاسع عشر، لم يكن ثمة صدمات محدود، ولم تتوفر وسائل الاتصال والمصنوعات الدوية وصدمات سببه عاصمة حاشيًا

الحقيقة أن التحريش العربيين اللاتين بعد ثورات 2011 تشبَّح عكس ما ذهب إليه لينين في شأن هوية المستعمر فتونس التي ربح فيها الانتقال بسبب كانت مستعمرة فرنسية أم مصر التي فشل الانتقال فيها عرفت السيطرة الاستعمارية ابريصية عليها تحت اسم الحماية وربما يدفع ذلك إلى أن تعدَّ منومه هذه بحيث تصح على الحالات التي حزن فيها سوء الديمقراطية أو الانتقال إليها تدريجيًا، أو مباشرة بعد الاستقلال، وليس بالثورة بعد عقود من الاستقلال وعديًا، ثم ندب هذه الديمقراطية الهشة المذكورة التي سمَّى عربًا بالمرحلة البيروالية طويلًا بعد الاستقلال والحقيقة أن هذه المرحلة في ساء وسوريه بصاحبها الاستعماري الفرنسي ثم تحتلف

Evamoni, Huellyn & Lina, p. 9

47

Ibid. p. 8

48

كثير عن المرحلة البيروقراطية في مصر وعموماً، تثبت لتجارب أن مثل هذه التعميمات المستفراة من تجارب تاريخية تتعرض باستمرار بنقص، على نحو يدفع إلى تعديلها بموجب التطورات المتلاحقة، ويسبب زعمها الوصول إلى تعميمات نظرية

حيثما حاولت بسبب صداقة عصر أخرى إلى نظرية تحديث من خارج العوالم الاقتصادية والعلوم، فإنه وقع في خطأ ثقافي — ذهني رائج منذ أن وجد قسراً التطور الرأسمالي بالروست مع بسبب اختلافات العمل فيها كما ادعى لست أن بيروقراطية أكثر ملائمة للديمقراطية، لأهمية عصر استقلالية الفرد الأخلاقية، في حين يوجد علاقه متشابه بين الدين والعلوم في مذاهب الأربع الأخرى الكاثوليكية و الأرثوذكسية المسيحية و الإسلام و الكونفوشية<sup>49</sup> وهي رأيي المخالف رأي فيبر لأصلي، إن سلوك البشر لا تحدده بخصائص المذاهب وعقائد المذاهب، بل أنماط ممارستها بدين أي تشابه من المذاهب محضه، والتي تساهم في توريثها عموماً من عدة، منها السيرة الاجتماعية ولأعراف الموروثة وخصيصة نظم الحكم السائد، و عقيدة أخلاق والمذهب والنتيجة أنه قد يوجد في الإسلام ما يشبه نمط الدين الكافي لدى أوساط معينة في صفوف معينة، والسؤال يدور هل حول الشروط الاجتماعية الاقتصادية التي تجعل هذه الاجتماعية تمارس نمط الدين هذا مثل ذلك تأثير، ولا علاقة مباشرة لهذا كله بخصائص مقدسه، أما علاقه الدين بالديمقراطية فلا تتوقف على نوع الدين أو المذهب، بل تتوقف على نوع العلمانية التي مرت بها البلاد، وأنماط الدين الجديدة التي نحتت عن تعديل العلمانية والتحديث مع أنماط الدين والثقافة السيرة السائدة، ومسوى التطور الاجتماعي في زمن علمية معين تُفرص العلمانية من أعلى قبل أن تمر المجتمعات بحد أدنى من العلمانية المعرفية، أي التعامل مع الظواهر الطبيعية الاجتماعية والسياسية والاحساس الإنساني، ليس بتفسيرات عينية بل بموجب قوانينها، أو بالاعتماد على أخصائيين (يستون علماء أو خبراء) من جهة، وعلى العلمانية السياسية التي ترعى بشيء مطلق

الدولة وإحضار المؤسسة الدينية له وصولاً إلى خصخصة القرار الديني من جهة أخرى، تتخذ أنماط التدين أشكالاً رافضة للعلم، وتصبح سهولة الانقياد لأيدولوجيات رافضة للتحديث عمومًا، بعض النظر عن هوية الدين نفسه وإذا تضررت فئات واسعة من عمدة العلمة التحديث، وما زالت الثقافة الدينية هي السائدة، فمن الممكن أن تنشأ أنماط تدّين رافضة للتحديث عند هذه الفئات

كتب ليسيت مر حيه بعد أن نشر بعض مضري الانتحال سائح مشروعههم في شأن الانتقاد إلى ديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أمريكا اللاتينية في عام 1986، المتمثلة بأن الانتقاد من عدم سلطوي إلى ديمقراطية يصرح حذرات ستر يحية على مدعين لسايسيين الذين يحدد سوكهم ما إذا كانت سيشأ ديمقراطية أم لا وهم يتفق مع أي منافسه هذه الموضوع باستقلال عن شروط الديمقراطية التي أصبح يسميها شروط مسبقه لديمقراطية Democratic Prerequisites وليس مجرد متطلبات الديمقراطية Democratic requisites، وكأه قصيد أن يرتد صميم، بالرفض على تفسير روسو مقالته الأولى التي ذهب فيها إلى سميير بين المتطلبات وشروط مسبقه واتفق مع هراسيسكو وهورب الذي كتب أن «العمل الإحرائي ديمقراطية السياسة بالحد الأدنى يعني صميم وجود شروط اجتماعية واحد لأدنى»<sup>50</sup>، بمعنى أنه حتى الديمقراطية الإحرائية تتطلب ظروف اجتماعية مؤاتية من نوع المتطلبات لسيوية التي سبق أن تعرض إليها فلا يمكن الاستعانة عن الجاعة والتنمية الاقتصادية لاكتساب الشرعية في الديمقراطيات الناشئة في البلدان الفقيرة وهه بشأن نسوب كبير عن العيوب لسيوية بالارمه لتحقيق النمو، والتي قد تكلف ثمن باهظ في مستوى حياة الناس، ومدى توفر إعدادة انهكته لمطوبه بتممة مع استحوذ الديمقراطي<sup>51</sup>

Ibid. p. 16. Terry Lynn Karl & Philippe C. Schmitter «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe» *International Social Science Journal*, no. 43, no. 2, 90 pp. 270-27. Francisco C. Weffort «New Democracies, Which Democracies?» The Woodrow Wilson Center Latin American Program, *Working Paper* no. 198, 1992, p. 18.

Lipsel, «The Social Requisites of Democracy Revisited», p. 7.



الشروط الاقتصادية لأحماة والثقافية ضرورة بموجب هذه المقاربة، لكن سائح العبيية نعمد على السبقات، وعلى قنرات القاعين السبميين ارئيسيين كالفدة والرعماء وتكبيكتهم، ومن ضمن ذلك طريقه الاتحادات ومدى تلافؤهم مع شروح الإثبه ولسبه لديموعريه لمدوله<sup>٥٢</sup> ويهي لبيسيت بحمله و حدة تفرزه من مطري الانتفاا لديمقري، وهي أن « حتمنا نحاح بديمقراطية أو فشها مستمر بالاعتماد، بدرجه كبيرة، على حيارات القاء و جماعات وسنوكهم وقرا رايهم»<sup>٥٣</sup>

عموماً، فإن عدد انعوامل لأحماة وثقافية واسياسية الكير حد لا يمكن من إنتاج معدله عامة تتيح لتسؤ شوء الديمقراطية هداا وهتتعتون، مثلاً، كد متشائم حدًا هي شأن اوى تصور الديمقراطية على المستوى العالمى<sup>٥٤</sup> قبل صعود ميخائيل غورباتشوف (1985-1991) وبدء الإصلاحات لي الاتحاد السوفياني لكن، مع انطلاق هذه الإصلاحات تحت عنواني « لبريسترويكا» (إعادة بناء) و«الغلاسنوست» (اعلاية) نعبر كن شيء

بذلك لا تمكن النظريات الاجتماعية الباحثين دائماً من وضع قاعدة يمكن التسؤ بموجبها، ولا يحور الاستعمال في تحديد الاستثناءات في غياب تلك القاعدة ولهذا لا يصح الحديث عن استثناء عربي مثلاً في الانتقال إلى الديمقراطية لأنه لا توجد قاعدة أصلاً

حتى بعد موحه السفر طيه في جنوب أوروبا وبعض دول أميرك اللاتينية، مع سظم الشيوعي السوفياني مستقراً، بل في توسع، حتى عام 1983<sup>٥٥</sup> ثم

<sup>٥٢</sup> Ibid.

<sup>٥٣</sup> Ibid., p. 8.

<sup>٥٤</sup> Ibid. pp. 7, 8. Jahn, *Poharchy*, p. 208. Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2, Summer 1984, pp. 93-116, accessed on 13/2020, at <http://bit.ly/2HT2BFg>.

<sup>٥٥</sup> Marc F. Plattner «The Democratic Moment», in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2<sup>nd</sup> ed., Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins Univ. Press, 1996, p. 7.

بد كأل استمقاطية دحبت في طور الأيمه في سعييات العرب حاصي مع  
تقديم لأظمة شيوعية في شرق سيب، وفشل بدير يات ما بعد الكومونالية  
في اسور مستقنه ان تراجعت حتى الهند إلى عدم شبه سطوي في ظل  
إحراجات اطوائئ تي اتحدثها أديرا عدي (1966-1977 و 1980-  
1984) في عام 1975 وكتب داس، تريث مويستها، الابلومسي الأميركي  
المعروف، في تلك الفترة، في عام 1975، أن الديمهر طبة اليسراليه بموجب  
الמודح الأميركي ميل إلى أن يكون في وضع الملكة في غرب لاسع عشر،  
أي بها نقد شكل من شكل الحكومة صمد في مكان فريده ف وهذا،  
وفد يعمل جيد في ظروف معيه، كنه يس دا علاقه بالمستقل بها عدم  
حيث كد ويسر العالم إلى حيث يجهه<sup>16</sup> وأصبح و صبح في استمسيات أن  
تقوم مويستها سم بكن له أسس، حين اشترت بديمهر طبة، وسين أن بدائل  
الديمهر طبة في دور لعدم شت مثل لاشتر كنه الأثريقه والسير و بر طبة  
السنوية في أميرك الالاسه حوئت إلى مادم و شبه اقتصاديًا<sup>17</sup> وبعد ذاب  
حاء الحور الكبير في أوروبا الشرقية

أعدت التحولات في أوروبا شرقية بعض التوهج إلى نظريه التحديث،  
لا على مستوى لدور الاشتراكية ذاتها التي حققت درجه عابه من الحديث،  
بل على المستوى العالمي أيضًا. فوق پاي، ترفق تمدد الديمهر طبة مع  
الفترة الكبرى في نمو لاقتصاد عالمي الي تجاوزت توقعات الاقتصاديين  
اليوكلاسيكيين و لماركسيين<sup>18</sup> إذ تمتع الحاره العاميه 13 في المئة سنويًا  
حلال خمس وعشرين سنة من عام 1965 في حين كان نموها قبل ذت 3  
في المئة سنويًا فقط كما تعاضمت بحولات اسكيه بسسه سنويه بلغت نحو

أربع ادي حاره كتاب بعد وها ومع كنه<sup>19</sup> فده مر المدخل العسكري لولايات  
محمده في غرب كد يمكن بعد حصار المدخل العسكري للسوفاني في أفغانستان والرد الأميركي  
عنه

Arif Pinar Mervizade - The American Experiment in the Middle East, p. 4 (Fall 1980)  
1975, p. 6

Mattner, p. 37

(57)

28 هي مئة في مئة داتها" <sup>٤٨</sup> ويشرح بي بي بتوسع سوق لاتصالات العممية المعاصرة التي تنحدر بمسارات بصعب قياسها درجات التحديث التي كانت تفحص سابقاً باستخدام معيار كمية من نوع ما عمده ليرس في عام 1958، وذلك حين عندهم عدد مدي يتنشر أجهزة راديو في المزارب <sup>٤٩</sup>

<sup>٤٨</sup> Ibid. p. 7

(48)

<sup>٤٩</sup> Ibid. p. 8

(49)

## الفصل الرابع

### البرجوازية ونشوء الديمقراطية

في أن دور البرجوازية التاريخي لا يعني وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية والرأسمالية، وفي أن الرأسمالية ربما تؤدي إلى الاستبداد، ولكن لا توجد في الواقع ديمقراطية حديثة من دون اقتصاديات حرة، وفي دور البرجوازية الليبرالي وفي رهان ماركس على توسيع حق الاقتراع للأسباب نفسها المتمثلة بتمسك بعض الليبراليين بحصريته، وفي تبين خطأ رهان الشيوعيين الأوائل على الديمقراطية للتوصل إلى دكتاتورية البروليتاريا، وفي أن التسوية الطبقية في ظل النظام الرأسمالي رافقت الجمع بين الديمقراطية والليبرالية، وفي الديمقراطية وتوزيع مصادر القوة والتأثير. في نموذج ماريتون مور الذي تؤدي سموجه الثورات الفلاحية إلى دكتاتوريات، وفي دور ملاك الأرض ومجالس الطبقات القديمة ودور الإقطاع وفي فقدان مجالس الطبقات في السلطنة العثمانية ودور البيروقراطية الإصلاحية، وفي أن الحلفية التاريخية للديمقراطية هي رسملة علاقات الإنتاج الزراعي، وفي أن البرجوازية ليست فئة سياسية واحدة

دار نقاش تاريخي طويل حول دور البرجوازية في نشوء الديمقراطية رسمته الماركسية في صيغته الثورة الديمقراطية البرجوازية، وتحديثها عن امشأ التاريخي للديمقراطيات الأولى في انعصر تحديث، وفي حقيقة تاريخية أن مطلب المشاركة السياسية وحريات صدى نظام لاميرات والصفت الاجتماعية التي عثر عليها النظام لإقصائي قد مرر بعد صعود البرجوازية في الدول الأوروبية وبرعها مع الصفات القديمة صاحبه الامتيازات، أكان هؤلاء

من الإكبر ومن أم من الأرستقراطية أما نعيم حق الاقتراع، وتوسيع حقوق المرأة مساواة المرأة بالرجل وغيرها، فقد تحقق ذلك من خلال صراعات مبرّرة تاريخ القرن التاسع عشر لأوروبي مع قطاعات من أنظمة الرجوعية خاصتها لصفة عامة ضد الرجوعية التي تحولت إلى أرستقراطية سياسية، ثم خاصتها لحركات لسانته ضد نظام الاحتداعي القديم وهذا صحيح أيضًا، لكن الرجوعية نفسها المحتفظة ومثقفها وتياراتها الفكرية هي التي شغلت طريق ووجدت هذه الحدية من اتوقعات والحدود عند فئات شعبية أخرى، وروحت مفاهيم مثل الحرية ومساواة استخدمت في الصراع ضد الرجوعية نفسها حين أصبح الأحرار عائقًا أمام تحقيق المبادئ التي روج لها مفكروها وليس بالضرورة أن تكرر قصة نمشًا هذه بعد أن أصبحت الأنظمة الديمقراطية لعبية مثثة أمام يريحيينها وسينينها، وكذلك الرجوع إلى تفهيمها أو التهور منها، والترويج لها أو التحريض عليها

حين انتشرت فكرة الديمقراطية في أماكن أخرى من العالم. لم تكن الرجوعية المتحدة حامل أفكاره الحصري فهي من الناحية لذلك التي وصلت إليها لأفكار ديمقراطية ومبادئ لمطبقه عبر الإعلام وعبره حملت من المثقفين وطبقة وسطى فكرة الديمقراطية وهي المبدأ العربية ودون لعدم الثالث منهم مثقفو الرجوعية التي لم تدخل في صراع مع نظام حكم سابق، في شر ثقافة تويرية ديمقراطية مكررة وقامت الرجوعية بدور في تركة الدولة بعد الاستعمار، وحرب محاولات للاستثمار في صناعة ولكنها ظلت طبقة ضعيفة قياسًا بالنظريات الأخرى، كما اعتمدت في معظمها على قطاعات محدودة والاسير د والتصدير سي تكيّف بسهولة مع نظام محكم

تصرفت الرجوعية في مرحلة التأميمات حتى كادت بقرص كقره جماعة في بعض الدول، ثم صعدت من جديد في مرحلة دول نامية تقوم بدور ديمقراطي؛ إذ ظلت مرتبطة بالنظام القائم ميكيا أكد أم جمهورية وهي ظل الاستبداد المعاصر عاكسًا ما تساهم الرجوعية بخدمه مستطوي المستفيدة منه ما دام النظام قويًا، وقد عادي التطور الديمقراطي والمشاركة

اشعبية، وحتى منح الحريات وعمومًا بفصل التمييز بين قطاعات الرخاوية المحتدنة، مثل طفت وسطى و شفقس و لرأسمة الصاعنة و التحريرة والمدسة وغيره، بموجب درجة ضررها من عصم السصوي، وتقدها لديمقراطية وتحرفها على طرح مسألة عصم لحكم.

شأ انديمرطية وفق شهورسكي في صل الرأسمة، كم شأ الدكتاتوريت الحدبة في طدها، وهي تتلاءم وتعايش معهم ولدت في اسحت في علافة بين برأسمة وديمقراطية يحتح إلى تحصيل لمعيرات النريحية لجائرة المحددة بمعيرات نريحية جائره لا تحصع لحتميات Historica Contingences، ولا يمكن استندعها من مناسي أوية مسقة

اعتمدت أعليه الأصمة الحكمة في تاريح إما على سيطرتها المباشرة على مصدر ثروه، أو على تحصيل الأرستقراطية لإقصاعه وأمراء حروب والولة وغيرهم الفئص بواسطة حاة صرث، أي تلفوء ولس نأيت الاقتصاد ذاتها، و «لتعاهد الحر» بين رأس المال و حمل أم في الطم الرأسمة، فقد انصبت سلطة مدوة عن الأمرين؛ عن ملكية مصدر ثروه من جهة، وعن وسطاء الدين يفومون بحدة انصراث لدولة من جهة أخرى وهذا هو لأسس لأول لاحتمالية حنص لاقصود لرأسمالي الطم انديمرطي أكثر من احميته في الأصمة لاقصودة لأخرى، لأن رأس المال لا يستحود على فئص بقمة مستخدم مباشر لفقوء ومن ثم، فيه في محار الاقتصاد مدية محل سادر سعادي مع العمل بمأحور محل استحصام الإكره في عمل براعي عند صاٹ الأرض ما قبل رسمية علاقت في الربح، وكذلك في حبة فئص القيمة

Adam Przeworski «Capitalism, Development, and Democracy» *Journal of U Political Economy* vol. 24, no. 4 (October-December 2004), p. 488, accessed on 28.3.2020, at <http://bu.y2u.upQx>

هد يضاري شومبير كما سبق أن بيأ وكذت أي دهمهم به هو هانس كيلس، يض Hans Kelsen, *Foundations of Democracy»* *Kluwer* vol. 66, no. 1 Part 2 Foundations of Democracy October 1954, p. 68, accessed on 11.02.2020, at <http://bu.y2u.upQx> Joseph A. Schumpeter *Capitalism, Socialism and Democracy* (London/New York: Routledge, 1996), 942.

سوف أن هي مور فكره قلازم لرأسمالية والديمقراطية عند معالجه الحرب الأهلية في ولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ ين عدم تعارضها مع العبودية أيضًا. فمع نكن عبودية زمارع في جنوب ولايات المتحدة بيداً على تطور رأسمالية صناعية، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إن العبودية شجعت على نمو صناعي في أميركا، لكنها كانت عقبة بالطلع في طريق تطور ديمقراطية<sup>2</sup> ويسود اعتقاد أن لنظام رأسمالي القم على تعاقب البحر يُفترض تنافسه مع العبودية، لكن هذا كما يبدو، ليس قنونا؛ ففقط في أواخر عبيد في جنوب ولايات المتحدة كان مد ثلاثين لقرن التاسع عشر عملاً أساسياً في نمو رأسمالية الأميركية والإيكولوجية<sup>3</sup>. ويمكن أن صلب إلهام أيضًا رأسمالية عرسية أثره بتصميم بعض وهذا يعني أن الشمال والجنوب لم يثقتلا لهذا السبب وهي رأي مور أن الصراع بين الشمال والجنوب في ولايات المتحدة، لو حرب نسويته يومئذ لثم ذلك على حساب التطور الديمقراطي، وهذا صحيح لكن مشكلة مور تكمن في أنه حاول تفسير كل شيء بالاقصاد ولم يُمر مسألة الدولة الحديثة الأهمية اللازمة. فقد تعلق الصراع على إخضاع الولايات الجنوبية أيضًا، وأساساً هي رأي، يحرص سيادة الدولة وعدم قبولها تعدد الأنظمة القانونية الذي يمس السيادة

حتى حين غير المدونة يمكنها أن نلاحظ وجود دول رأسمالية عديدة لا تتمتع بديمقراطية براني في عصرها وليس في القرن التاسع عشر وحده. ولديك فالأدق هو القول إنه توجد دول رأسمالية غير ديمقراطية، لكن لا توجد أمثلة عليه بدور ديمقراطية برانية لا تعتمد اقتصاد سوق ومن الممكن أن تُنزل الأصحة سيطرة اقتصادية من دول برالية سباسبه أو ديمقراطية كما جرى هي حين بعد مرحلة طويلة من التحديث المفود مركزاً، وهي العاصم

R. H. T. Moore Jr. *Source Origin. of Dictatorship and Democracy* (New York: Pantheon, 1922) *the Making of the Modern World, with a new foreword by Edward E. Schattschneider & James M. Scott* (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]), p. 112

ibid. p. 114

(3)

العربي في تونس قبل ثورة ١٩٥٦ وفي مصر، وبسبب هي سورة ودر تحرة شر الأسد على تطلعه إلى تقيد مباح كهذه هي الإصلاحاته الاقتصادية هي عقد الأول من هذا القرن وسميت انتاريج مد صحه تشجيص د في أر لأظمة السبوية تي يتفل إلى قتصاد السوق في دور لأقل تحديث (الول الدمه) مررع معني هذا دور دمرها لكن سوف بين لاحقاً أن الدول سمية المصحة على قتصاد السوق كانت أسير استقلالاً إلى استمقراطية من دور التي حاوت تطبيق نظم تسلطي شموي، ما في ديث بحكم قصة النظم على السياسة والأمن و لاقتصاد ومجالات أخرى أيضاً

من الصعب أن نشأ ديمقراطية في دولة تحتكر الاقتصاد واحتكر الدولة للاقتصاد يفود إلى نظام سياسي يسخر الاقتصاد في خدمته ودوره كهذه تمنع نشوء قوى اجتماعية مستقلة عن النظام الحاكم، وتريد حملات الفساد فيها، كما نشأ فيها شركات تنميه الشخصية الشبيهة بالقطاع حيث عتد الولاء أشد أهمية من الكفاءة، كما نشأ حملات الاسرور وعود الأقارب والمحسوب Nephewism في هذه الاحال لا يصح سافس الديمقراطي معه حصلها مصر، فيربح مدثر كل شيء ويحصر غريمه كل شيء، لكن هذا يحصل في حال وجود سببه سياسي تحتكر لاقتصاداً ويحاصر في الاتحاد مثلاً يحصر أيضاً سيطرة على مورد الاقتصاديه في اسلاده من يربح فوزه يربح هذه السبوره وهذا في حد ذاته يصعب انذار في عمديه تدول لسلطة كما أن اسحو من نظام سبوي إلى آخر يحدد شكل سيطره على الدولة كأنها عيمة لاحتية المصانع التي تهرها

أدى البحث بين نظرية التحديث ودراسات الانتقال في شأن لشروط الاحتماعية الاقتصادية للديمقراطية إلى تطرفين من لروم الشروط ويكر رؤيها لكن العامل الحاسم، في رأي، ليس التحديث، بل نمط التحديث

Robert Dahl, *On Democracy*, New Haven, CT: Yale University Press, 1998, p. 78. 43

Sevanur Martin, *Aspects of the Social Requisites of Democracy Revisited*, 1994 Presidential Address, *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1, February 1994, p. 1, accessed on 3.2020 at <http://br.ly/2PRu3bz>



ودور الدولة فيه وفي الاقتصاد، وليس الرأسمالية بل كيفية نشوء الرأسمالية وطبيعة نشاطها أهو صناعي وتحري أم محدد وسيط تحاري مع الصناعات في الحارج؟ وحجم القطاعات المتضررة منه (أصحاب الأرض والملاحون والحرفيون والجماعات الأهلية والمؤسسة الدينية مثلاً)، ومدى استمرارية هذه القوى لاجتماعية المتضررة والتعبيرات السياسية عنها

نشأت برأسمالية في شمال غرب أوروبا وبعض ديممات سوق نفسها، وبعض الثروة في وسائل الإنتاج ونحوه. وسائل النقل عبر سكة حديد والاكتشافات علمية وغيرها، وذلك في ظل دول أحصعتها الملكية بمصطفه لحكم مركزي، وببشرت بدء بيرو وفراصيتها وطبقتها السياسية وحاصت الصنفه الوسطى صراعات مع الطبقات الأرستقراطية والنظام القديم ضد الاعتبارات السياسية والاجتماعية بين الطبقات من جهة، وفي سبيل تحرير قوة العمل من جهة أخرى أما في الولايات المتحدة، فإن أساس الديمقراطية كان اجتماع النواحي متطور لبطقة الوسطى ومنتقلين في امدد، والإدارة الدائمة لبلديات صغيرة، والاستقطب الزراعي والممكنات خاصة لكبيره الممتدة والمتنشرة

لم تعد برأسمالية، في رأيي، عملية التطور نحو سرلية في الولايات المتحدة، بل بالعكس، فقد ستتعدت استفده كبرى من سلسلة قائمة في دولة عبر صناعية في تطور هي الديناميكي السريع وفي أنماط وروسيه، لا يفهم تطور الرأسمالية أو الصنعة عمومًا من دور الدولة وهي الدول الدمية، لا يتوقع من برأسمالية الدائمة أن تقف ضد بسطه دكتاتورية التي ترتبط بها ديممات، وسي تمثلها ماسراحيص ولماقصت ولوكالات وحمية الإنتاج وتوفر انقطع ماسر مسنور داتها وغيرها لكن قد تنصرف فدت منها من مدخل دولة بمو حيل ونشوء رأسمان صاحب خطوه مقرب من مائده النظام في مدخل آخر لا يحظى بهذه إمكانية لكن الرأسمالية نفسها تتكيف مع نظام الديمقراطية إذا وقع لانتقال إليه، بعد أن تحاول هي تكشف الديمقراطية نفسها معها بالحرف مع قوى وكيالات سياسية وعناصر داخل

بيروقراطية لدولة لا يصح إذاً تعميم نظرية تسبب هي لرأسمالية ودور  
الرئيس في نشوء ديمقراطيات وكأنها نظرية عديمة

نسب أن سदन اسي نشأب ههها رأسمالية سبعة لعملياب سرة الاقتصاد  
بعدة بضم سطوي، لم نكر الرأسمالية هه حامة لأفكر الديمقراطية، ولم  
تادر هي لاحتجاج الاجتماعي اسي عدا ما اجتماع مع لاحتجاج اسياسي،  
من فعت دك هوى الاجتماعي لمتضرورة من سرة الاقتصادية وشهد دك  
في تونس ومصر وسورية، حيث شأ رأسمالية محاسبيا قرعة من بضم  
وانتقصت الهوى الاجتماعي المتضرورة من سبسات بضم بقمعة والسرة  
الاقتصادية معاً، واني تعني الفقير وبطالة وتعدوب النمية الجهوية، ما في  
دلت قوى من داخل قواعد حرب العث نفسه في سورية مثلاً وثمة بحوث  
نبوت استعمار هذه الهوى لاقتصاديه الاجتماعي العربية من مفاصل السلطة  
والمستفيدة من السرة الاقتصادية بكيف مع التغير مؤسسي واستغلال  
المؤسسات الجديدة عبر ائتلافات سياسية حتى بعد ثورات الديمقراطية  
لمواصلة بقودها الاقتصادي السياسي<sup>6</sup>

كما أن بحره الانتقال في دول أوروبا الشرقية في مرحلة ما عرف بلدان  
الديمقراطية لاشتراكية تطرح تساؤلات عن حتميه دور رأسماليه، أو حتى  
المرجورية عمومًا، في عملية الانتقال ديمقراطي، فم يوجد في هذه الدول  
مرجورية سامعي لاقتصادي حكيمه، أي طعه رأسماليه وهه هي حد دته  
بحدف ما استبه إيه تاريخيًا، لمتمش بأن الديمقراطية نشأ في ظل الرأسمالية  
فمش هذه الصقة م نكر موجودة في أوروبا الشرقية، إلا إذا كان المقصود  
هو المرجورية بالمعنى الواسع، وطعه وسطى وليس رأسمالية ولم تُرصه  
خصوصية صقية تذكر بقوى الي أسهم في هه لانقار في أوروبا الشرقية؛  
إذ إن الهئات الشعبه م تقتصر على طيفه معينة في بلاد أعنية قواها العامة

Abubakar I. Liana «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia» *Contemporary* 6  
Southeast Asia vol. 33 no. 2 (August 2011), pp. 307-32 accessed on 18-12-20 at <http://bit.ly/2WbXFTO>  
by PpgMGhr Ivan A. Laksmiana «The Curious Case of Indonesia's Democracy» *Foreign Policy*  
12 2009 accessed on 1/1/2020 at <http://bit.ly/2WbXFTO>

موضعة لدى قطاع الدولة لكن بصعب تصور ساء ديمقراطية في أي من هذه دور على أساس حكر بحكومة مصادر بقوة ومن صممها لاقتصاد وقد حوت الديمقراطية فتصدد لدولة إلى اقتصاد سوق، أي إن ترسبح الديمقراطية بطلب انتهاك إلى اقتصاد سوق، وليس بعكس

شرح ماركس تتوسع العلاقة بين تحرير علاج من قيود نظام الإقطاع، والتعويض شخصية بالإقصاء، وعلاقة ذلك بشيء سوق العمل التي يقوم فيها الإنتاج على التعاقد حراً بين العامل وصاحب العمل ولاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على عمل لماحور يتطلب بساً حراً (بمعنى أي لا يمكنه أحد، ولا حاكم هو شيئ غير قوة عمده أي إنه حر من الملكية) قادراً على التعاقد كما أن عمية حصة قيمة حائصة من العمل لا تتم ملكية ملاك الأراضي بقوة عمل العلاج عبر البحر، مرتبط بالأرض ومالكها، ولا يفرص رسوم والإتاوات وحمايتها بقوة كما هي المجتمع «تفلسفي» بل تُجنى سمك من دور أليات قسراً من خلال عمية لإنتاج دانه، لأن العامل يتنفي أحراً على وقت عمده يقف عن قيمة لبصاعة التي ينتجها في وقت عمده المستثمر فيها وبدأ دور البحر في مرحورية موضوعياً في صراعها مع علاقات ملكية القديمة، ودتت في فكر بعض مثقفي المرحورية وسياسيينها في المدن وكان ماركس في شبه متحمس للإبحار في ميدان الحريات، ودافع عن حرية الصحافة، وترأس في مدينة كولن تحرير صحيفة الراين الديمقراطية الراديكالية التي مؤلها برجوريون لكنه كان مهتماً بأن الرأسمالية ومصالح المرحورية تساقص في نهاية مع الديمقراطية، ورأسماليون بحشون حق لاقرار العام وهي الفصل الثالث من البيان الشيوعي دفع عن الحرية والمساواة التي حقتهما الثورة الفرنسية خلافاً للاشتراكيين الألمان الذين استحقوا بهذه الإبحارات، وكان يقولهم من الرأسمالية رومست يتضمن حبساً إلى حسمية المجتمع لتقيدي الذي خصمه رأس المال وفي الفصل الرابع من هذا النص

7. دور ماركس أهمية لإصلاح الانتحالي الذي يتحول عنده في النهاية ضد وجود الدولة

وصد المجتمع برجوري في عهد فلسفه النحو عبد جبريل Karl Marx zur Kritik der deutschen Reichsphilosophie in Marx Engels Werke von (Berlin Dietz Verlag 1988 p 327

أهمهم عشر توصيين أساسيين والشرطين الكبيرين ندين ناصبوا من أحل حق الاقتراع للعمل من أقرب الحركات إلى الشيوعيين، كما أنه دعم توسيع حق الاقتراع سبهي نوصح لدي يقرر منه المصوتون من يتحبون من صفوف الطبقة الحاكمة كي لا يسيء تمثيل الشعب في البرلمان<sup>(8)</sup>

رأى ماركس وفريدريش إنجر أن «المهمة الأولى رفع الطبقة العاملة إلى طبقة حاكمة هي الفوز بالديمقراطية»<sup>(9)</sup> ومن نوصح أنهم كب يعصب تعميم حق الاقتراع ويسهل تخمين هل كب شيوعيون نكث بمرحلة سيحصول، لو حُثروا، بين نضم ديمقراطي والسطوة، حتى لو كب نضاد سطوة يحكمه حزب شيوعي؟ فالشيوعية لم تكن حرباً في نظرهم أصلاً. لكن ماركس الذي دعم نضاد والديمقراطية في عمله سياسي ووقف إلى حزب تحرير نعبه في أميركا، رأى أن مطلب المساواة يلائم المرحلة التحويلية التي تكون المساواة فيها مصطلحاً حقراً قصائماً يقوم على استعباد طبقي والاستغلال، فيعبر ناس كآتهم منسبون مع أنهم ليسوا كذلك فمساواة الحقوق من غير مساوئين اجتماعاً نكرس حالة لأمساواة في المبدأ، لم يشه ما كب إلى الحصر الكامل في إهمال المساواة بحقوقه الذي يحصر فيه المجتمع المساواة الاجتماعية وحقوقية معاً في غياب الحقوق السياسية والحريات، كما يرى أن المساواة حقوقية سياسية هي نوبة حمل من أجل نضمن ما نسمى الحقوق الاجتماعية في منظومتها أم مساواة في شيوعية فتكون بحسب اختلاف الأشخاص وحتلات حاجاتهم، وبالمرحلة الفاصلة بين المجتمع الرأسمالي والمرحلة لشيوعية هي مرحلة دكتورية بروتاري

(8) في نسخة الحكومة باريس في عام 1871 كتب ماركس أن ما مير ثوار باريس هو ما قدمه من كب حذر الدولة بدمه دكتورية اليوبيل هذا لا يكون تغيير نظام بحكم بعض السلطة من جزء من السلطة بحكمه إلى جزء من كل بحكم نصاب ندي سبهي الحاجة إلى ندمه وهذه هي الديمقراطية نوصفها بحكم الأغنية التي تنهي حاجه إلى الدولة. Karl Marx, *Barrikaden in Frankreich*, in: Marx Engels Werke vol. 7 (Berlin: Dietz Verlag, 1972), p. 54

Karl Marx & Friedrich Engels, *Manifest der Kommunistischen Partei* in: Marx Engels 19 Werke vol. 4 (Berlin: Dietz Verlag, 1972) p. 490

التي عدّها حكم لأعليه في صحيفه" ، ومن ثم يمكن دكتاتورية سروييسر  
بـديمقراطية، أي إنه تصور إمكانية وصول إلى الدكتاتورية بالديمقراطية، ثم  
يرماركس الديمقراطية هدفًا، بل حدد هدفه بالوصول إلى نظام الشيوعي الذي  
سحلّ فيه الدولة وثمة مرحلته بتفاهيه بشكل يعاد فيه دكتاتورية لأغلبية سي  
تدعي ملكية الخاصة إذا وصلت إلى الحكم.

من مظهرات مساهمة وعادى مذكورة، فإن ماركس، في تحييه سائح  
مع حق الاقتراع هذه الذي كنت الحركات العمالية تطلب به، التقى  
ليبراليين مضو تعيده، أو تقييد لتمثيل على الأقل، لأسباب منعه بحكم  
من لا يمكن وقد لا يحرمون الملكية الخاصة والحريات الفردية ومن  
هؤلاء البرانسيس رئيس الأمريكي الرابع جيمس ماديسون (James Madison  
1809 1817) الذي عُرف بأبي الدستور، والمفكر الإسكتلندي جيمس  
ماكنتوش (James Mackintosh 1765 1832) سيرايلي البريطاني الذي  
وفا مع الثورة الفرنسية ورث على تفادات إدموند بيرك (Edmund Burke  
1729 1797) له، وترجع عن أفكاره هذه في زمن حكم حقيقة أهم  
ماكنتوش بتوسيع حق الاقتراع يشمل جميع الطبقات، بما في ذلك من فئة  
البرجوازية ومنه ومدى تمثله وإحساس أعضائه بمعبدة اساس، وخطوات القفزة  
دتها التي يرفع مستوى أفردتها وتكبيرهم في المصلحة العامة بمنحهم حق  
التصويت لكنه دعا إلى تقييد عدد ممثلي الشعب بعدد محدود يكفي لأ  
يعتر عن طيفه بأكملها، ولا فسوف يتحول البرلمان إلى مكان للديمقراطيين  
المعبرين عن المظلومية أداتٍ من دون أن يشعروا بها بالضرورة لقد توقع  
في عام 1818 أنه في حالة حصول شعب على حق الاقتراع لعدم فسوف  
يشأ صراع مع الملكية الخاصة ، لكنه اقترح تعدي على ذلك بالحداد

Kar Marx, *Kritik des Gothaer Programms*, in: Marx-Engels-Werke, vol. 19, Berlin: Dietz (1960  
Verlag, 1987), p. 19-21-28.

James Mackintosh «On the Right of Parliamentary Suffrage» in: *The Works of the Right Honourable Mr James Mackintosh*, vol. 1, London: Longman, Brown, Green and Longmans, 1854, pp. 214-218.

Adam Przeworski, «Self-enforcing Democracy» The New York University, Department 1-2.

غير مباشرة توجد أحسن وسيطة وأكثر مسؤولية من انحصيين لأفراد كما أن الاقتصادي الشهير ديفيد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823)، أستاذ ماركس الفعلي في الاقتصاد، كان مستعداً لقبول توسيع حق الاقتراع ضمن أوغث الدين لديهم مصححة في الحفاظ على حقوق الملكية الخاصة

سكن مفكرين سويسريين آخرين هم يتفقو مع تقييد حق الاقتراع، ومنهم جيمس ميل (James M. I) (1773-1846) الذي دعم حق الاقتراع بعدم هي القرن التاسع عشر<sup>14</sup>، وكذلك غيره من سويسريين كان من مفتشاً أن خدمة مصالح الأمة ترتبط بمثل المتحيين مثلها كقوة، وأن السياسي مهم كان حكيمًا ومحضاً فإنه هي الهدية بحكم مصححة انقطة اسي فوصته<sup>15</sup> ومن المطلق نفسه كان مستعداً لاستثناء النساء من حق الاقتراع، باعتد أن روح المرأة<sup>16</sup> و... كما يمكنه أن يمشي معاً لحياء<sup>17</sup>، خلافاً رأي به حول استيرارت الذي دافع عن حقوق المرأة سياسة لأنها ليست قاصرة

هي انهذه سوف يصطر برأسماءه، وهو ماركس إلى أن تحتد... هو استمرار سيظهر في الاقتصادية وفي اديمقراطية سياسيه وسوف تُقصر سصرتها لاقصادية، ونسج سلطنة سياسية دكتاتور كي يحفظ على سطنته الاقتصادية كما في حنة نابليون الثالث (Napoleon III) (1852-1870) الذي

of Politics, 28/6/2005, p. 2 accessed on 3/2/20 at <http://bit.ly/340kaze>. Stefan Gluck, *Donato = Wunch & John D. on The North Science of Politics: A Study in Nineteenth Century Intellectual History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 98

(14) تكهون الكسرات حقا جيمس ميل عن حكومه Essay on Government اسي أكد فيها غير حق الاقتراع، لكنه بالغ في حديره... العصة الوسطى، الكثيره الحجم وقد تعريه نماسع... ناحية عد بها وحكمتها وحكمتها... هي ذلك عد بها على سطر مصالح لامة، والتأثير حرب هي حبيب لادى الى درسه ذهب كثير من سويسريين في الاعتماد بأن نسكر البير في بن انسا به... بقمه هم مدح بن توسيع حق الاقتراع كي يسمر النصاب لامة، في مقبل خوس اعكده... بحينه كان هي انصاف لا يعود، لأنى ميل هذه السجدة ونز صاعدي بعه عامصه يجب بضم عام مع ثمة مكفيل...<sup>1</sup>... Joseph Hamburger, *James M. I on Universal Suffrage and the Middle Class*, *The Journal of Politics* vol. 24 no. 1 (February 1962), pp. 67-72 accessed on 23/2/2020 at <http://bit.ly/2VZG3kI>

(ibid. p. 72

(14،

ibid. p. 175

(15)

حلل ماركس دوره ورطيمه تاريخية في كتابه لثامن عشر من برومير لويس بونابرت: فقد حسب بونابرتية ديسة إنه مستغل علاقة الطبقة الرأسمالية بسلطة السياسية فيما أن أغلبية الساحل سكون من البروير، فسوف يرفض أسسها حتى الديمقراطية السياسية، وسيرم صفت مع دكتوريين يتدار بهم عن السلطة السياسية بقاء تدارهم عن «سلطة الاقتصادية» وتولي مهمة حماية مصالح الطبقة الرأسمالية<sup>١٠</sup> ولم يتوقع ماركس أن تتحول الرأسمالية إلى الديمقراطية مع حق الاقتراع العام، وأن تتحول لشويعه إلى الدكتاتورية

كان ماركس ديمقراطياً راديكالياً أكثر مما كان شركياً رومانياً، لأنه انطو من اشتديد على بعد سياسي في بصر لطبقة عامه ودفعه في اتجاه تسلم الحكم والوصول إلى دكتوريه البروير، أي دكتوريه لأغلبه لكن بمعنى لا يشه ما يظن عليه ديمقراطية رديكسه في عصره التي تؤكد على المشاركة الشعبية أكثر مما تشدد على البرالية، بل بمعنى قريب من أمثولة جان جاك روسو، في ما سمّه في هذا فلسفة الحق عبد هبعل بـ «الديمقراطية الحقيقية» التي حص إلى حد تصديق بين لدولة و شعب في حكم الشعب بانه والاستخدام بين الحرية الفردية و مصلحة العامة، بحيث لا يعود ثمة حاجة إلى الدولة في الأوتوبيا الشيوعية والديمقراطية التي تقتصر على حق الاقتراع لا يعني عمده غير تحول الأفراد إلى مجموع حسابي من الأفراد، ولا يعني التحول إلى شعب يحكم ذاته

في أي حال، وخلاف الاعتقاد رائج بين عديد من محدثي الزمن الحاضر، لم تكن العلاقة بين لرحورية والديمقراطية مبروغة منها في فكر التحديثين في الماضي، شتر كيبن أكنوا أم بيرانيين، فقد كان توسيع حق

Mark Cowling & James Munin eds, *Marx: Eighteenth Brumaire – Post Modern* (6 interpretations), (London: Pluto Press, 2002).

(١٠) عرني بشارة المجتمع المدني دراسة بعدة ط ٦ (الدوحة: بروب المذكر العربي

للأبحاث ودرسه السياسية، 2012 [١99١] ص ٤٠، يُنظر أيضًا Arthur Rosenberg, *Imperialismus und Sozialismus. Zur politischen Geschichte der letzten ٥0 Jahre* Frankfurt am Main, europäische Verlagsanstalt 1962.

الأقصر واحتراب دائم موضع خلاف بين مثقفي سرخواريه أم سرخواريه بوصفها طبقه فتنصديه، فقدّمت تطلّعات في هذا الشأن بما يتلاءم مع مصيحتها في احتواء البحر - الشعبي المطبوع بتحت دفع ثمن أكبر وثبت أن برأسمالية والنظام الديمقراطي الليبرالي المحدود كان قادرين على منع انتعاش توسع حق التصويت وحرابات، مع تكييف نظام سياسي نفسه بموجبهما أي أن احتواءه هذا، مصب أدى إلى تعبّره ونظوره وتحقيق هوئله أكبر ومع تطور التصني والعملي وتطور أساليب لإدراكه وشكك لمتبادر بين العمل السياسي والإداري، ما عاد يسعى تحقيق لأرباح معارض مع الاعتراف بحقوق اجتماعيه أيضاً، وليس بحقوق سياسية فحسب

تاريخياً، حصل ما لم يتوقعه ماركس؛ إذ توسّعت الطبقة الوسطى وصعرت الطبقة العاملة بالسرّيع، وارتفع مستوى معيشتها وأصبح أكثر استعداداً لقبول تسويات مع سرخواريه بعد أن أصبحت سرخواريه أكثر استعداداً لاستبعاد خصايها المعصية في إصدار النظام الرأسمالي، ومن خلال النقابات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي دحنت ببرلمان وبين أن الأكثر قد ه على عقد اتسويات منطقية بين سرخواريه والعمال هو النظام الديمقراطي الذي سبّم إدارة المحوطة طبقه عبر البرلمان والنقابات وغيرها من المؤسسات، وذلك بالاعتراف بحقوق اجتماعيه من جهة، وفرض اصريات تصاعديه من جهة أخرى ولم يؤدّ تطور لاقتصاد الصناعي ومجموعه إلى زيادة الاستقصاء بين طبقه لا تملك شئ وطبقة تملك كل شيء، بل سنأت، يتيحها للتطور العلمي والإداري، فئة الخبراء والعلميين والمديرين وطبقات الوسطى المنتهية بقطاعات إنتاجية وخدمية، وفئات وسعة من المثقفين وعلماء والأدباء والصحافيين بحرسين تتطور مؤسسات الدولة ومؤسسات تعليمية والثقافية والإعلامية، وزيادة حجم الجمهور المستهدف لإنتاجهم والتدريج، نزحت المحوطة الطبقة؛ لا من حيث مستويات دخل والرواتب بالضرورة، بل من حيث إزدياد حجم قطاعات السكانية المحصورة من الانتعاش الحسدية المباشرة مثل طعام والمأوى والطبقة، ومهتمة بالنشأ العام، أو بمناقشة بمط حبيب على الأقل، مع وجود هوامش فقيره يعيش إما على معونات الدولة في



حالة دولة لروء أو تبقى بها فرصة لأصحاب رؤس، وأخرى صاحبة مورد قوي في الاقتصاد ومؤسسة الدولة وما ست أن شأن المجتمع الاستهلاكي الذي قل فيه اهتمام أوساط واسعة بالشأن العام، وتحول الاهتمام السياسة عند قطاعات واسعة إلى استهلاك سياسي عبر قنوات الإعلام لتحري ومصانته محصيه وشأن صراع بين التداول العقلائي هي شأن العام وشعبوية وسجريمه والإثارة وغيرها

شأن داخل النظام برأسمالي صراع آخر يعنى دور الدولة في الاقتصاد وسياسات الضرائب والخدمات التي تقدمها الدولة وعلاقة صنع القرار السياسي برأس المال، وكذلك علاقة صنع رأي العام برأس المال كما نش صراع بين الإدرة والملكيه في اشركات الكبرى التي لا يشركه إلاو اءالكين المساهمين في عمية صنع القرار فيها، مع أن سياسات هذه لشركات تتعوى بأموالهم، والأهم من ذلك أنها ذات أثر في المجتمع ككل، وهذه قضية متعلقة بالديمقراطية بالتأكد

عادت مسألة المساواة تطرح مع الديمقراطية في الوقت نفسه فمبدأ أرسطو، كما يتلأ، ظهرت فكرة أن الانعدام المتصرف للمساواة بينهم في إنشاء أنظمة مستوربه، وأن الأنظمة غير السلطوبه الأكثر بروزاً إلى مساوئه شتمل على فئات وسعى تعرض مواقفها ومصالحها مع الفجوات والفوارق العميرة المستورفة في تمرلة ودخل والثروة

نشأت علاقة تبادلية بين تقبض محجوب على محل وحكمه الاجتماعي وبين الديمقراطية وتؤثر درجة الصوت الصفي في مجتمع ما ومن هناك لبرابي مثل ذلك، هي فرض التفاضل الأساسي فمثلاً، يعني التفاوت المتطرف في توزيع الثروة وحمله والمعرفة والنفوة السياسية انعدام المساواة في توزيع مصادر القوة السياسية، ما يترشح غياب المشاركة في السلطة، ومن ثم وجود نظام استبدادي " ونمة علاقة ليس بين المجتمع الصناعي في حد ذاته وتوزيع

مصادر القوة، بل بين هذا سورع ودرحة تطور المجتمع فكيف كان المجتمع أكثر تطوراً، ارتفعت نسبة سورع مصادر القوة السياسية ومع أن هذه التصيرة لا تُنح مسدوداً، إلا أنها تُفتح فرصاً أكبر بيئية سياسية<sup>9</sup>

العلاقة تبادلية، إذ يساهم تقيص التصورات نظمي في توسع الديمقراطية، سيما تساهم الديمقراطية في تقيد حدة التصورات ونسب أن بين دأب من حلال مرقتة منه في شمل عرب الولايات المتحدة، أن تطور الديمقراطية نفس من تصاوب في الاستحواد على مصادر التأثير وهي تعمسه بتوزيع مصادر التأثير في الأنظمة السياسية، تُدر إلى أن الإنسان السياسي يمكنه أن يستخدم مصادره بكسب نفوذ ويمكنه بعد ذلك استخدام نفوذه للحصول على مزيد من مصادر<sup>10</sup> ويشر إلى أن عدم الديمقراطية يمنع الأفراد فرصاً استثنائية لكسب مصادر التأثير ولذلك أهمية قصوى في فهم تأثير الأفراد وجماعات في نظام سياسي على مر العهود، كما هي الحال في دراسته بتغيير في النظام السياسي في مدينة نيويورك ووصف دال هذا التغيير الذي جرى خلال فترة صويله توف على أكثر من حرب نفوذ، بأنه الثورة سلمية متممة شهدت خلالها مؤسسات لاجتماعية واقتصادية والسياسية تحولات عديدة ويفسر أسباب هذا التغيير بالاستناد إلى ثلاث فرص أساسية: أولاً، أن العديد من المدن الأميركية شهدت تحولاتاً من نظم تجمعت فيه مصادر التأثير لدى مجموعة معينة من الأفراد إلى نظم توزعت فيه هذه المصادر على نطاق واسع ثانياً، أن هذا التوزيع يستند إلى السيرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي تلك السيرة ثالثاً، أنه يعني الاشتغال من تركيز مصادر القوة إلى تفرقها

Ibid p 86

( 9 )

Robert A. Dahl *The Good and the Beautiful: Power in an American City* (New Haven 1957)

C. Yale University Press, 96 p. 2

(21) يجب هنا ملاحظة أن لاوس من عام 1853 في الشعب النرويجي - يوش بلانز

Goodrich من الحرب المدنية نيويورك، وهو صديق حميم لـ جيمس هاميلتون و كان صحافياً وعضواً بارزاً في الكونغرس ويحدث من خلاله سيرة ريكسكي من قبله في دس عشر

في حين أنجب جون ميرفي (John W. Murphy) من تحريك الديمقراطية على عمدة نيويورك في عام 1919

وهو كاثوليكي حفيد المهاجر الإيرلندي، وكان مسؤولاً سياسياً في أحياء لانكستر العمالية

وتورّعها، وليس من عدم المساواة إلى المساواة وساء عليه، نصف التعبير في النظام سيدي بها بأنه تحول من عدم تراكمي عدم مساواة في خياره موارد التأثير السياسي Cumulative Inequalities، إلى عدم تورّع فيه هذه الموارد على نحو غير متكافئ Dispersed Inequalities، إنها لامتساواة مشتتة، فهي لا تتراكم ولا سركر في قتات محدده ويشير إلى أن هذا النظام الجديد قد تميّز بسبب خصائص 1- عدد من مصادر التأثير أصبحت متاحة لمختلف المواطنين 2- لكنها، مع بعض الاستثناءات، تورّع على نحو غير متساو 3- قد سحج بعض في التأثير باستخدامه أحد هذه المصادر، وقد بحث في غيرها 4- كما لا يوجد مصدر تأثير معين يهيمن على المصادر الأخرى 5- تكون مصادر النفوذ تأثير في قضية أو محار أو قرار بعينها 6- عمث، لا يوجد أي فرد أو مجموعة فراد تغفر تمامًا إلى مصادر التأثير والنفوذ 7- وسبق أن يسب أن تفاؤل دال هذا تعدد والتدرج مع زيادة تركيز مصادر القوة والنفوذ في يدول الرأسمالية المنظورة، وإدراك ضروره لتعدي توسع لصحوة الصنفية والصحوة في الدحور ومصادر تأثير سيدي وعدم الارتكاب إلى ديامسكة النظام الدنة

ستقل لأن إلى تحليل إحدى مقدمات الكلاسيكية لشوء الديمقراطية والديمقراطية ودور مرجورية ونقدها، مع موضوع بحث هو الانتفاخ الدمج طي في عصبها هذا وليس شوء ديمقراطيات تاريخية، لكن لا بد من التصرف إلى هذا الموضوع في سياق بحث التحديث ودور مرجورية

## أولاً. الديمقراطية التاريخية ورسملة العلاقات الزراعية نموذج مور

م مير بحث ديمقراطية مور ليس العردة إلى الأصوات الاجتماعية (النظرية) للأظمة الأساسية فحسب، بل تشديده على وجود مسارات تحديث مختلفة ذات إسقاطات متشابهة معديده على طبيعة نظم سياسية وهو ما لم تمت

إليه اضطراب سيولة الوطنية سي بدأت تسود العنوم الاجتماعية في ذلك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية، و لي ظلّ عنصر درحة التطور التي معها الولايات المتحدة و بريطانيا منهي التحديث و مستعدّة ذويّة في نظرتها إلى مسار التطور البشري. كما مر بحث مور بتحديد على دور ملاك الأرض و ملاحين في تحديد مسار تحديث علاج مور دور برجوارنه في شؤء الديمقراطية تاريخياً، و تحديداً رسميّة العلاقات الزراعية، أي برجوة ملاك لأرض و حرّ المسألة ملاحية و مهم في هذه معادته أنه لم يفسر أن الرأسمالية هي الموضوع، بل دور ملاك الأرض و علاقتهم برأسمالية و دور ملاحين، فهذا ما يحدد وجهة المسار إلى الديمقراطية أو الدكتاتورية

نضق مور من ظهور لأظمة الديمقراطية و شيوعية و سارية، محدولا فهم شؤء كل منها عبر تتبع التاريخ لاقصادي لمجتمعاتها و علاقه بيئة الاقتصادية نوع السلطة (و التحديث هو عن تاريخ طويل (Longue durée) من ذوب تسميته أو استير به مهيّجاً) فقد تداعل تحديث مع طبيعة السى الاجتماعية سي كات قائمه قبل التحديث، يفسر طبيعة نظام الحكم سدي شأ، و كأت آدم تطبيق سقدرة نعية السار (Path Dependency)، ولكن على المدى بعيد

لأساس و منطق حدد مور هو السى الاجتماعية العقلية، و ليس الثقافة أو الدين فمعنود عدم حكم يعرّض حكم إلى محاسبة، أو يحدد سلطانها، غير مرتبط بوجود ثقافي ناجم عن نوع دين، بل هو مرتبط بمسار التطور الاجتماعي و طبيعة الصراعات السياسية مترفقه معه<sup>(20)</sup> وقد عدت ثيدا سكوكمون مؤلف مور عمل اماركسي المفضل و حيد عن صيروزات

(20) خلافه تاريخه جنبه فيه قدمه شمولي يز يشار إلى فيه تمييز بين خصائص تطورات فيها ألتاب محاسبة الحكم و أخرى لم تطور فيها مؤسسات و ألتاب كهذه، على مشأ دين و سدير في تاريخ مجتمعه في عصر محوري (Axial Age)، انظر Shmuel Noah Eisenstadt «Axiological Foundations and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Forces» *The British Journal of Sociology* vol. 32 no 2 (June 1981) pp 35-8

المحدث<sup>٢٥</sup>، وامتدحته على اختياره التركيز على محور من أسسوية الاحتياطة والاقتصادية، وليس على محواسب الشفافية والأفكار، حالاً سرعة التي سادت في الخمسينيات في مرحه تأليفه الكتاب<sup>٢٦</sup>.

بموجب هذا المردج التفسيري، فإن شرط لوصول إلى مسار الديمقراطية تاريخي هو تطور العلاقات الرأسمالية في أمريكا مبكراً، بمعنى حل لمسألة الزراعة في بداية عملية التحديث، وشيخاً مصدحة مشاركة بين رأس المال وبنسبة لأرستقراطية ولم تحل هذه العملية التدرجية من العنف، لكن لعنف مبكر هذا جهض حملات إصلاح ثورات فلاحيين مأخرة فمن هذه ثورات المأخرة أدب إلى الشيوعية هي محس وروسين، كما أن تحالف المبكر بين رأس المال وملأ الأرض وفر على المجتمع الثورة لتحديثه من الأعلى التي تعود علماً إلى انشائية، والتي قد تحقق نجاحات اقتصادية ومحدث هو دائماً عن ديمقراطية الإنكليزية سرلماسة التي نشأت تدريجاً عبر تحديد الصفات العليا سيطرت المدن، واتسع فيها حق لافتراع بالتدريج أيقف

بين مور أن يصنع كان من بداية عملية قسرية، لا يمكن صيرورة من ذي، ولم يشأ بفعل هو بين أسواق وحدها وعموماً، في مختلف أنحاء العالم تمت بحه حديثه وفرصته من أعلى<sup>٢٧</sup> كما أن احتياط على هامة نفوذ واحتياطة ثم بكر عمليه سمعه فالس يرهبون «ويصربون»، ويخرج بهم في السجون ومعسكرات الاعتقال، ويحدثون بالكلام المعسول، ويرشون، وتُجعل منهم أبطالاً، ويشجعون على قراءة الصحف، ويُعدّمون، ويُرسّن لهم علم لاحتجاج في بعض الأحيان<sup>٢٨</sup> وينتهي مؤ أن السرعة التدرجية في لاقتصاد ظهرت بداية في الطبقة البرجوازية، وسنخل ملاحظه أن مُلاك الأراضي «المسيحيين»، أي الذين

Theodor Skocpol «A critical Review of Harrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy» *Politics & Society*, vol. 4, no. 3, fall 1971, p.

ibid., p. 34. (25)

Moore, p. 506. (26)

ibid., p. 486. (27)

فرصوا ملكيت الأرض الخاصة الواسعة على حساب الأرض المشاع وفرصوا  
 العمل المجور في الزراعة، وفروا خاصة بتلك المبادئ التي عثرت هدامة في  
 حبه<sup>28</sup> وهي الهندية، وعلى الرغم من أن بحرب الأهلية لاكتبرية سي دامت من  
 1642 إلى 1651 بين أنصار الملك تشارلز الثاني وأنصار البرلمان والتي انتهت  
 بنصر البرلمان، لم تكن ثورة برحورية، فإنها وددت في الهندية إلى تقنية البرلمان  
 وفهم تحالف بين الديمقراطية البرمائية و برأسمالية تصاعديه والزراعية، والتي  
 عثت ما يفرغت من لعتلات نفسها المالكة للأرض<sup>29</sup> وأصبح البرلمان الذي  
 هوته بحرب الأهلية وانتظورت اللاحقه ودر على هذه الإصلاح لسمي  
 الذي فتح مجال بشكل أوسع مما نسوق لحزبه وانتظور الرأسمالي<sup>30</sup> كانت  
 بدايه الديمقراطية الاكبريه في تحديد سيطرة الملك عبر تقوية البرلمان وتحالف  
 بين الأرستقراطية والبرحورية هذه هي بدايات لتريخية، بها بداية برالية  
 للديمقراطية

أعدت المواجهة بين ساح لبريطاني والثوره الفرنسيه والردة لرجعة  
 التي صاحبتها عمسه لإصلاح المستمر ومسوخه البرلمان، كان يرتدب  
 عدت إلى عميه الإصلاح تدريجي في اقرون تسع عشر ولم يخل مسار  
 التطور التدريجي من انصرع بين طيفه ثلاث الأرض والرأسماليين المحدثين  
 عن الأسواق و مواد الحزم، والذين دفعوا الدولة نحو لتوسع لاستعماري في  
 اقرون الثامن عشر وتوسع التحارر عاصمة، في حين كانت الطبقة الأرستقراطية  
 مترددة تحشى الصراخ سي تعرضه لحرب

ثم نحتج البرحورية اسريطانية إلى دعم كبير من الدولة، فهي بصوت  
 بالتدريج، وتوحدت الأسواق واستقلت كيانات عمده عن الدولة في اقرون  
 التاسع عشر، خلافا لحالة البرحورية الألمانية التي احتاجت إلى دعم  
 بروسب وظيفتها الأرستقراطية من ملاك لا اصلي لتحقيق وحدة الألمانية

(28) ibid. pp. 8-9

(29) ibid. p. 9

(30) ibid. p. 29

وزارة الخواجر المحركة أمام اسحارة وشهد القتل سبع عشر صدام مع احركات عدديه، ومع احركة ديممرا حيه يُصَدَّ التي شُيِّب الحركة «شارتية»، أي الميثاقية، التي طست بحق لاقتراح عدم سري وتقسيم بلاد إلى دوائر اتحادية متساوية وإلغاء الصرية المثروصة على من يرشح نفسه للاتحادات. وظلت امواجيه سمته إلى أن قبل ثلث وعشرون من ممثافين رميًا بالرصاخص لي أحد الاضطرابات<sup>31</sup> وكنت قوة الجيش اسريطي معتمدة في الأساس على قوة اسحرية ذات مصدره المحدودة على جمع في اسحق<sup>32</sup> وهذه ملاحظه مهمه، فقد كنت صيغه قوى الجمع، ومدى قدرتها أو استعدادها للتصدي بقوى الإصلاح وبعير، أو حتى اسمرد في الجمع، ذلك عملاً مهمًا في تحديد مسار تطور وسوء يحتفظ هذا العمل بأهميته عند مقاربة اعور من حادثة واجعاقه بحور. يقرطي في عصره. لكن مورم يول المسألة العسكرية وكيئية تشكيل الحيوش لحدثة مع مركز سيطرة الدولة، وطريقة تمويهها، لأهميه مكفهة في تقسيم شوء اسديف طيه والكتاتورية وكان هذا داعيًا بقده<sup>33</sup>

يبن برن داوسح أن تأسيس جيش نظامي وصريقة بمورم عملاء حاسمات بين لحدط على طام منكي ذي صوبط إقطاعيه طبقه (أو دسوريه إقطاعيه كما يسميها) و تأسيس حكم أوتوقراطي، أو حتى دمار الدولة ورواها فقد أدت هزيمة الطمات الأرستقراطية المتعددة على يد بروس إبي توحيد ألماني في طر نظام عسكري بيروقراطي<sup>34</sup> وقدم

bid. pp. 33-34

(31)

bid. p. 32

(32)

Brian M. Downing, *The Military Revolution and Political Change: Origins of* (33) *Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

حتى هو يجد التمسك بعنقه مكملًا بحقه غير منهجه نفسه ١١ ص ١٢٠ في الكتاب بكتابات على

علاءه بحمي شطرايف «Barrington Moore's Social Origins and Beyond: Historical Social Analysis since the 1960s» in Theda Skocpol et al. (eds.), *Democracy, Revolution, and History* (Ithaca & London: Cornell University Press, 1993), p. 12-14.

Brian M. Downing, «War and the State in Early Modern Europe», in Skocpol et al. (eds.), pp. 26-27.

صادح على صرح بين الملك و طقت القدمة في عمدة فرص جديدة  
وحاية المصائب تتسبح وطريقة جسم صرح في إنكتر، وفرب و اسويد  
والأصلي واطئة ويوس، وكان حطاط على «اندستوية الإقتصادية»،  
أي تحدد سلطة حكم المركزي، حاسماً بشأن الانتقال التدريجي إلى  
الديمقراطية لاحقاً

إن ما عده مور عاصر تطور إنكسرا نحو الديمقراطية هي عوامل  
موروثة هي رية من «المدني اعسف» [ ] و برمان القوي و مستقل نسبي،  
والمصالح بحرية و لصاعة شاعيتها، لاقتصادية، وعبث مشككة هلاحيين  
حضره<sup>35</sup> أما عوامل أخرى فهي أسماوية صناعية مربعة انتظرو في غرب  
اتاسع عشر، و اسيدت انطقات لعب عناصر جديدة ضمن صفوفها، و تدفد  
معها سمناً على التأييد الشعبي في الوقت ذاته، وحبب هريمه في الصرح  
الاحي بتقريب تارالاب في الوقت لملائم و احقيقة أأ جزء، من انطقات  
الأرستقراطية انتقل نفسه إلى الرأسمالية، وهي الوقت ذاته قبل برحو ريوس هي  
صفوف الأرستقراطية

تكمن فائدة المصدر ايريطي في هذه العوامل في أن ما عده مركز  
وغير مركز نموذجاً كلاسيكياً يتصور الرأسمالي كان في حقيقة نموذج  
استثنائياً وفريداً، أما في فرنسا فتم تتغل طقة ممالك الأراضي إلى العلاقات  
الرأسمالية كما صت مرحوا نه الصبعية ملتفة حول الملك وفتح سبع  
والخدمات لأرستقراطية معدشة على الائتمادات المبروصة على الفلاحين<sup>36</sup>  
وكانت الملكة مصطفة في فرب هي لراض بين طبقة برأسمالية اباشة في  
المدن ومالك الأراضي وحلا ليريطي سي فئض فيها اتحاد ممالك الأراضي  
والرجو ريين سلطت الملك، عتمدت ابرحو ربة المرسية على دعم الملك،  
وعنى سهلاك المصير و لأرستقراطية بسلاح و سبع سي سحبه و كانت  
بحة ابيرو فراطبة المنكحه من كد، هو طفس هي، محررة الرئيس بتحديث

Moore, p. 39

(35،

'bid. p. 40

(36،



ويعتبر منطقة البحر حواره فقد كان هدف هذه النجدة زيادة موارد القصر من خلال جعل الاقتصاد أكثر نجاحاً<sup>33</sup>، وكان هدف القصر بحكم سطرته على البلاد تطوير القدرات القتالية بحيث

يذكر ذلك بدوايع البيروقراطية العثمانية التي قادت «تصميمات» القرن التاسع عشر، مع الفرق الكبير بين الإمراضورية العثمانية وفرنسا في 1 وحوود نهائية إقطاعية أستيروطية في فرنسا وعبورها في سيطرة 2 مركزة السلطة التي أنتجتها الملكية المطلقة الفرنسية خلا صراع طويل مدته القرون السادس عشر وطوال القرن السابع عشر، على عكس النظام لإمبراطوري النمساوي الذي لم يسكن من فرص سيطرة المركزية على جميع أنحاء لإمبراطورية على الرغم من عدم وجود نظام إقطاعي 3 الصواب رسمي الكبير بين مرحلتين للإصلاح في الحسين فقد أثبت تصميمات عثمانية ماهرة بعد تطور الرأسمالية الصناعية والتجارية الأوروبية، فحدثت إصلاحات تنظيمية والعسكرية بعد صعود دول ذات مظامع استعمارية وحيوش حديثة، وقدرات تكنولوجية وحرب استصدار وكان محرك الإصلاح هو البيروقراطية في الحسين. وكان منصوص للإصلاح في رأيي، هو ذاته، لكن في مرحلة تاريخية مختلفة تماماً؛ إذ جاء التحديث في الإمبراطورية العثمانية متأخر

لم يشأ في سيطرة في أي مرحلة لإقطاع رسمي يقوم على ملكية خاصة على غرار الأوروبي، وبوسع بحث أدنى من الاستقلالية التي تضع حدوداً للسلطة المركزية رغم تدخل أي تمرد قام به أحد لولاه أو مشايخ من حده الضعيف في سياق تحديث سلطة سلطان، خلافاً للإقطاع وطقب Estates المنظمة في برجمات الملكية، بل في سياق الاستقلال عن المركز وتوسيع النفوذ على منطقته، أي لاعتبار والتعريف والسلطة العثمانية لم تعرف مجالس الطغمة (برلمانات الملكية أو الأرستقراطية) التي وازت سلطة الملك، ولا الصراع بين الملك والإقطاع على القرار السياسي والنفوذ

العسكري، بل كانت محكومة سلطة مركزية مطقة تصارع لسط نفوذها على أركانها ونقيضها هو العوضى وانعدام الأمان (عارات الدو وعصابات الحدود المسرحين ومردات الأقاليم على أنواعها) وطموحات الولاة الشخصية والبرعة الانفصالية لبعضهم، ولا سيما في القرن الأخير من تاريخ السلطة وهذا موضوع جوهري تدور حوله عدد من البحوث في السياق العربي والإسلامي، مثل يري أندرسون،<sup>88</sup> وآخرين، متأثرين، في رأيي، سوبو وحلاصة ربي أندرسون أنه بسبب غياب ملكية خاصة بالأرض في الدولة الإسلامية، سمحت الشريعة، ثم تطور في دول الإسلام في ظل الدولة العثمانية طمة سلاء أو أرسمرطيه، أو إقطاع بشكل قوة سياسية جماعية في مجلس السلطان وكانت مكانه لأعيان أو سلاء المحليين مرتبطة بالدولة وكانت الدولة في رأي أندرسون تربت المدينة وسوق القنات البحرية الأمر الذي سمح في مجال مرور طمة برحورية<sup>89</sup> وهذا يعني أنه سم نشأ مجلس أرسمرطية تحدد سلطة ملك على نمط مجلس لطقات الفرنسي أو البرلمان الإنكليزي، إضافة إلى ذلك سم تشمل علاقات الرعية في الريف، ولم نشأ برحورية صناعية في المدن وكان محرك التحديث متأخر هو بروقرعية الدولة

بدأ تطور الليبرالية الإنكليزية في رأيي معادب سلطة الملك في فرض الصراخ لحوص الحروب وغيرها وكان تحديد سلطات هو طمة الصراع المتواصل في فرنسا من لولمان وملك<sup>90</sup>، والذي بلغ درونه في اجتماع مجلس لطقات عشية ثوره وحتى أكثر اضطراب السياسية المبكرة تشديداً على سيادة الملك مصدقه ومركزيتها ومودجه أعمال المنسوف سياسي مرسي حد بوب (Jean Bodin)، (1530-1596)،

Henry Anderson, *Images of the Absolutist State* (London: Duckworth, N.Y. Varior, 1979), (38) pp 36-377

(199) كما سعى منه روبرت بارنر مطولاً وعلى نحو مشوق في فصل بعنوان عودة لأرسمرطيه

Robert Rowel Palmer, *The Age of the Democratic Revolution* في *The Aristocratic Resurgence: A Political History of Europe and America, 1600-1810*, 2 vols. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979-964) pp 326-346

لم نتكبر من تجاهل حاجة لملك إلى مواظمة انصرفت لأستقر حصة على  
رأيه انصرفت<sup>40</sup>

في النهاية، أرى إصلاح لإمراضورية لعثمانية بالتزامن مع انصرفت  
والجروب في تفكيكها ولا شك في أن تحدث تركب مستفقه اللاحقه كدونه  
قومية نصف ثم إصلاح استلمت ما في العدم لعربي قسم شأ عن انهار  
الإمراضورية دوله قومية بوجه السوق لاقتصادية وناعم صعود رأس المال  
العربي، بل شأت بحدان عربيه محتفه تحت الوصاية الامبريويه وبعد ذلك  
استفقت دول من دور حل المسألة القومية أم لإفصح في لمناطق لعربية من  
الدولة العثمانية مشأ متأخر، مع إصلاح قوانين ملكية الأرض وتسجيل لأراضي  
وشوء طبقه لأعيان الذين يملكون لأرض ويفضون في المنسب في انملاء  
العائس<sup>41</sup> وهؤلاء قامو بدور في ورثة الدوله العثمانية بعد حلها، وشكلوا  
مع لطيفت الوسطى حسيده بحبه دول العربية في ظل الوصاية الاستعماريه  
وحدث بعد لاستقلال مشرة، لكنهم لم يقومو بدور داعم لديمقراطيه، بل  
شكرو عائق أمام تحدث وحل لمسألة البراريه بقدر تحسوا مع لأطمة  
الملكية القديسيه، وشكل أساقهم المتعمدون، لم فهم متعمدون في العرب  
أحراراً لير نه هته في بعض الحالات أما في جمهوريات بقا لاسلالت  
العسكرية الرديكيه بتصفية طقة لأعيان اقتصادي وسياسي، وكذلك مابع انتفاة  
السياسة الليبرالية بعد بقاء هذه الطقة المتعمدون، والعاء لعدم اسرلي التأثير  
بالتعليم العربي الذي صم إلى بتيار اليساري معلمين من طبقت أخرى وغيره  
وحسب بضرية واحدة مشككه براريه عبر لإصلاحات البراريه، ما شكها من  
تشكيل قاعدة اجتماعية فلاحية واسعة فترة طويلة

40 يُنظر مناقشة سيمر هومر المطولة في: Stephen Holmes *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy* (Chicago University: Chicago Press, 1995) pp. 106-09

41 كتب سار جيساري في العراق وسورية مع تركب ممكنه لا حتى، جرى نشر كتاب  
سبعه من لا حتى بعرية وبعنه تشيخ واعاد تحرير وفي مصر، وضع محمد علي لاسر  
طبعة ملأه الا من وهو لمال مريم ملأه المتعمدون لأرضيون مصري وسبعه يُنظر  
(Charles 1899). *An Economic History of the Middle East and North Africa* London: Methuen. 982 p 4

واحتج جميع الأنظمة الملكية معجده على الررعة، في فرنسا وروسيا والهند والصين، مشكلة تمويل جهاز البيروقراطي يصحح الذي لا يكفي لتمويله عائدات من الزراعة، وكنت جميعها، بما في ذلك فرنسا، تعتمد حيلة بيع المناصب بحيث يُتاح المجال بموصف في ذلك منصب بعد أن دفع ثمنًا له باسترداد المال بواسطة الخسائر<sup>42</sup> وهو ما عرفه العرب العثماني ولا سيما الولايات الشامية عثماني بصورة مبررة، بواسطة استئصال الأرض غير نظام الالتزام الذي ابتعث منه شريحة المسترمين، بلث الشريحة التي مثلت الأساس الذي شكلت عنه فئة الأعداء، علاوة على بيع منصب الولاية أو المنصورية، وحوالي كبير للتمرمين الذي يمتلك جهاز بيروقراطي وعسكري لجديفة لأعشار بررعة، والتشديد بها للإبقاء بقيمة منسج الذي جهاز بتحصينه مقابل حصول على منصب ولاية، وتمويل نفقات جهاز الجنائي ونحوه الالتزام فعليًا إلى نوع من منصب والتي مثل حبة لولاية بخرام، ولهد ارتباط منصب الولاية والمنصورية بما عُرف عثمانيا بمفهوم «مفحة»، وهو سعي إوالي وحتصرف بمرء حريته الخاصة بالأمور المسترفة من علاحين لتعويض ما دفعه ثمنًا لحصوله على المنصب

استجبت لبرحوارية الفرنسية المال شراء المناصب لأغراض التوسع، لكن المناصب الملكية أفسدت برحوارية ودمحتها ضمن فئة بلاط ونبلاء والمدعين عن نظام الأمر<sup>43</sup> ويمكن اعتبار الثورة الفرنسية، إلى حد بعيد، رد على الإصلاحات التي قدم بها بلاط وعمشوا البرحوارية ولتسوق الحرية ممثلة بمرمر الأشهر لروبير حيث تورعو Anne Robert Jacques Turgot (1727-1781) الذي قدم بهذه الإصلاحات وتوفي من سنوات قبله من اندلاع ثورة فرنسية، وكان لها تأثير واضح في كتاب آدم سميث (1723-1790) ثروة الأمم (1776)<sup>44</sup> وهكذا يستعرض مؤسسه ثورة أذربايجان اقتصاد السوق وتمنئده في ظل إدارة تورعو والإصلاحات التي تتيح

Moore pp. 47-48

(42)

Ibid. p. 60

(43)

Ibid. pp. 74-75, 81-82

(44)

تمدد سلطته المباشرة على حساب العلاقات التقليدية إلى انتفاضة فلاحيه بسبب  
 غلاء الأسعار انبجحة عن حرة الحبوب وسبب ذلك، فإن اغبار الثورة الفرنسية  
 بسبب حرة ثوره برحورية ورأسمالية هو من باب استميط الخطي اناجم عن  
 سرديّة ماركسية فقد كان دافع تريف هو معارضة العلاقات الرأسمالية، وبعث من  
 اضطربه بالارتداد إلى نظام المحافظ الذي يتضمن تعاضد في الريف فأرست  
 من سبب 1787 فيودالمفروضة على تحرة الحبوب وفي العام الذي تلاه، كان  
 الشتاء قاسياً وتلاه جفاف، فاجتمعت الكوارث الطبيعية مع عظمة أسبسيه عدم  
 1789، ما أدى إلى انتفاضات فلاحين في مناطق عديدة من فرنسا لكن العناصر  
 الراديكالية استعنت الثورة في لندن وحوّلت النظم إلى ثورة عارمة مارس على  
 الأرستقراطية والملك أم البرجوازية الصناعية واتحادية فهمت لاحقاً مع عوده  
 الملكية، ويس في ظل الثورة ولا شك في أن بعض النبلاء الليبراليين تصامو،  
 في بداية، مع الثورة التي قادها لتحسيس من الطبقات الوسطى

عدم اجتماعت الجمعية الوطنية، وهي برلمان الأرستقراطية والإكليروس،  
 وأده سلاء في تأكيد دورهم وحدث ثورة مع سلطنة الملك، لم تتمكن من  
 استعده المبادرة بنحة تطويقها بعمال لاحتجاجات والاضطرابات واضطرت  
 الجمعية إلى سنّ قوانين نصفي عملياً امتيازات لإفطاع النبسيه والفيوسيه وفي  
 عدم ذلك تطور أنرأسمسيه، لكن هذا لا يعني أنها كانت ثورة شعبية

في حضم الثورة وبعده مباشرة، تطوّرت ديمايه بحشود شعبيه  
 وكأن حضم أي فضيه يفرص أن يحري في اشوارع، ومن ضمن ذلك مشكله  
 الأسعار وغلاء الحبوب وهو فكر القادة الراديكاليين في حينه، فوجدوا  
 مسؤولية الدولة حمط لأسس والقبول إلى صمد ألا يحوج قسم كبير من  
 المواظين، بحث بعنو هذا الوجه على لاسرام بحده يمكنه الحاصه ففي  
 حضم ديمايه الراديكاليه ثوره الفرنسيه، ظهرت برعات ديمقراطية بسبب  
 دور أكبر بلولة لتحقيق بروده. في الوقت الذي دعمت فيه ميثيق الجمعيه  
 الوطنية وقواسم الحقوق الفرديه وقصاص السوق حرة لقد تطورت  
 السراسيه الفرنسيه متأخرًا

سواء على ذلك يمكن القول، في رأيي، بـ بداية الديمقراطية البريطانية كانت لبرانية، ومزّت لاحقًا بعملية ديمقراطية تدريجية، في حين أن بداية الجمهورية الفرنسية كانت ديمقراطية، وتنعىها لاحقًا عملية لبرلة تدريجية. ومن هنا كانت الديمقراطية البريطانية الليبرالية تحرر دور الروابط الجمعية، بينما قامت الجمهورية الفرنسية الثورية منذ البداية بحطيم الروابط الجمعية بوصفها روابط قيودالية تقسم الجمهورية وتحرّي الصالح العام والإرادة العامة. وهذا وحدهما التشكيران الجمهوريين. ولعل هذا ما يفسر دهشة توكفيل حين أ. أميركي ووحيد الجمعيات والكائنات يقوم بدوره في كل مكان، بينما حاربت الجمهورية الفرنسية المؤسسات و هبّشت والتجمعات مرسطة بها. وبهذا ليس مصادفه أن يتأخر إقرار الجمهورية الثالثة قانون الجمعيات في فرنسا نحو أكثر من مئة عام بعد قيام ثورته الفرنسية في تعديل سرالي متأخر للجمهوريين اسولتية الفرنسية

ذات سياسة العاصم ان ديكسه الممثلة بالعاقبة إلى صدام من فقراء المدن والفلاحين كانت هذه السياسة صالحة للتحشد في بحروب ضد أعداء الجمهورية. وسواء، بكنه، لم تكن صالحة في حفظ توازن مجتمع مستقره داخليًا. والسمة إلى العنف الثورة الفرنسية هي مقبل الانتفاخ التدريجي في بريطانيا، يصبح الفوب إلى الانتفاخ في بريطانيا قد شنه أيضًا بعض العنف، كما لا يمكن فهم انتفاخ الثورة الفرنسية إلى العنف من دون الثورة لمصادفة والسحق الحارحي إلى مجمل من لا قوا حتفهم تبعة لسمع الثوري في موحه العاقبة بلغ نحو 35 ألفًا إلى 40 ألف شخص<sup>45</sup>

حسنت الطغنة البرجوازية الفرنسية الصراع بمصحتها في لهنة سواء بضم رأسمالي وديمقراطي بعد عودة الملكية وسلسلة من نهزب، ولا سيما دحر لأستقرعية الفرنسيه وإنهاء تأثيره السياسي بعد ثورة 1830 وهي مرحلة عودة الملكية، شهدت سرحوازية لفرنسية بطورًا نوعيًا عززته انتفاخات اعدمة وبع سكث الحديد والوحر و توسع الاستعماري عدي مثل احتلال

البحرائر (1830) محطه اتصاله لأساسيه أم ندول الي كسب فيها لطقه  
البحرورية أصعب من - تُشكّل مدلاً، فقد كسب النتيجة هي مدئية أو  
الشروعيه فعرصت مدول التي واصلت فيها طقه مكي الأرض بشهها بمرام  
الأمر فترة طوية إلى ثورات فلاحين وتحديث فكري من أعين

على سبل الشخص، بطوب في ربط السطه الديمقراطية مداسرع  
البريد بوصفه ممثلاً مدفعي الصرث سلطت من المدك، ولا سيم في من  
الحروب الأهلية في العرب الثامن عشر، ودث في ساق سعي لستحكم في قرر  
الحرب وصرف الميريات كما رفع موضوع غير مث كين في لرماد  
مطلب مشهم فيه أم في فرنسا فدفع لآرام المدك في العرب ثامن عشر  
المدك إلى الشاور مع ممثلي اصدا (FISHLEY)<sup>16</sup>، وعصب لانتفاضة شعبية  
في المحال - «نطقه ثائته» الوسطي) أن تمثل في محسن وأن تحتطف  
المادة وتقت مصالح اسخوريه مع الأرضتقرطيه الرضدية بعد رسمه  
العلاقات في برن، في حين حافظ السخوريه الروسيه والإفصاع على  
اتحاد مع المدك ما أدى إلى ثورة فلاحين بضم إليها عامه المدك وكان  
يمكن أن يؤدي إلى نظام دكتوري شموي بولا عودة السخوريه إلى سيطرة  
في ظل عودة لملكية وتكررت في رأي «الحياة» سرجورية بلديمقراطيه مرت  
عدة في اصدام مع الطبقات الشعبية، وتصلب الأمر حولات عدة حتى ترسبح  
نظام ديمقراطي بيرالي في فرنسا

في المحمل، كسب لظهور لحيا في فرنسا ماضيه لديمقراطيه وليبريه،  
ولم يشأ مسار مصالحة سريجي معها خلافاً لبرطاني وفي فرنسا أوج لاستند  
الملكي تعبد الرأسماليه في برن، وتكيف ملأ لا يص مع هذه اسيسه، ما  
راد من لصعد على فلاحين أي - تحديث في فرنسا كان مستكراً ومن أعين  
من خلال انقصر الملكي، فحصل اندماج بين السلاء والسخوريه من خلال  
الملكية وليس صدها، كما أسلم مدلاً من شرجر ملك الأرض، أصبحت  
الطقه السخوريه استقرطيه وبولا انجبر مدني فتحتة ثوره الفلاحين وفقراء

الحدث مع مثقفي طبعة انوسطي الحديد، لأذى هذا التحالف بين نوع آخر من التحديث في غرب أسسه بما حصل في ألمانيا و بروسيا

بأسسة إلى الباب والنايات، فشبه بينهما يكمن في قدرة شريحة من ملائكة الأرمني المتحالفين مع بيروفر طبه ندوة على تشجيع الصداقة مع هذه العلاقات الإقتصادية والتراتيب البيروقراطي وهذا ما يميزهما من غرب وانكسرا وانولابات متحدة حيث جرى تصنيع مكرّر موزره بطور الديمقراطية كما احتضنت لبادر وألمانيا على وجه الخصوص المتشكك تكون دوتش بفضة عتس، من كذا بيروفر طيس رر عتس<sup>4</sup> وهذا مبر مهم، فبدول الأوروبية العرقية اسمت من الإقطاع إلى الحداثة والتصنيع من أدنى كما في بريطانيا، أر من أعلى، كما في حاشي الباب والبادر أما راسب والصين فكانت إمراً صوريين، وهكذا كل منهما الأساسي بيروقراطي وليس للإقطاع فيه شأن أساسي رئيس

أخير، يصيف موريس هذا العامل الرئيس عامل غياب ثورة الفلاحين في اليابان، وجمع لاقتصادات ملاحة الفقيه والمحدودة التي نشأت في بعض المناطق كردة فعل على قتلهم علاقات لرأسمالية الركب في عام 1889 أعس عن الدستور، حميد بي ضمن حق التصويت مسحة وحده، إذ حصل على حق الاقتراع 460 ألف من أصل 50 مليون نسمة في تلك الفترة<sup>5</sup> وتوسع بعد ذلك حق الاقتراع تدريجاً، لكن لم يُسمح هذا الحق إلا لذكور في عام 1928 واحتضنت عشرة لسانة عن نظيرتها الألمانية والإيطالية، فهي لم نشأ من أدنى ظهور قيادات شعبية مستثمر في انكسار بمتصورة من الرأسمالية ولم يقع في يباب قطع وصح وصرح مع دستورانية دستورانية وصل لإجماع على الإمبراطور هيت وكاب في لإمكار استخدام شفاهه التفسدية ورموز استبدادية بولاء وطاعة مع استخدام استثنائي للإرهاب. لكن الشبهة من أعباء والباب ظل قائماً في أن دحور العالم الصناعي جاء متأخر، والتحديث من أعين، واستخدم الفمع في داخل و توسع متأخر في الحاح

ibid. p 253

(47)

Moore pp 254 257-258

(48)



لبناء النظام الرأسمالي وفي الحديث، كان الأساس الاجتماعي لنظام رأسماني هو الائتلاف بين الطبقة التجارية الصناعية الحديثة و طبقات حاكمه تفسيدي في سرب بقمع و أو انغلاحيين والعناصر صناعيين وفي تحليل أنصاء أنتجت محبة المرحورية الصغيرة وانغلاحيين برعة وحكمة متشددة يمسسه<sup>49</sup>

أم في انصين فلا استظويه البيروغراطيه الرابعه بر سحه في الإمبراطويه ولا لرأسمالية ناشئة يمكن من حل لمسألة ايرراعية وصعد انشيوعيو عميد سبب عمه غلاحيين وكنت ثورتهم ثروه فلاحين في الحقيقة وحين وصلوا إلى السلطة أقامو نظامًا تحديثي من أعين، من دون تقطع مع انثقافة لوصية الجمعية المبهضة لفردييه السوالبه فقد كنت لشيوعية انصيه نجسداً حر بثقافته المحبويه ومن هكس مزر ديموسيه، إصافه إلى قدرتها على انكسب مع شروط لتطور الصناعي في نهاية القرن العشرين، بالانتقال إلى رأسمالية تحت إشراف لدولة

ثم ثلاثة شل لوصية إلى عاب لحدث وفي مو<sup>50</sup> سسل الأول يجمع بين برأسمالية والديمقراطية بعد ثورات مثل ثورة البريكتية والثورة المرسية والحرب الأهلية الأميركية أم السسل الثاني فهو الرأسمالي التحديث من أعين في عذاب موجه ثوريه، و يدي أوصى إلى عاشيه واسسل الثالث هو لشيوعي كما في روسي والصين، حيث قدم نظام تحديثي بعد ثورة فلاحين أم لهد فم مزر دي من هذه العنصر، لا بثورة لبرحوارية، ولا بثورة من أعين، ولا حتى ثورة فلاحين، وقد دخلت التصنيع مأسحة حداء في منتصف سبببات قرن العشرين ولا يجد مور تفسيراً للديمقراطية هي لهد ضمن نظريه التحديث، وبدلت يتحدث عنها كأنها مجرد سبه سبببه فزليه لحيبة فوسفين ومثقفين شكوا ستمرر مؤسسب لاستعمار البريصاني، ويعبر مصرير الديمقراطية الهنديه غير واضح

ibid. pp. 304-305

(49)

ibid. pp. 419-420

(50)

نصمت النظم الإقطاعي ميزة خاصة هي وجود أشخاص وجماعات ذوي  
حصانة، وحق مقاومة السلطة المتعدية على امتيازاتهم كما أنه نصمت عناصر  
من العقد الاجتماعي، خصوصاً بين الأرستقراطية والملك ويمكن نصيف  
إلى ذلك ما لم يُجره مور اهتماماً وهو نقاليد الموططة التي نشأت في المدن  
المستفدة في العصور الوسطى

في العصور الحديثة، كان شرط الديمقراطية الحاسم هو نشوء حوار بين  
الملك والسلا وإذ غياب مثل هذا المكوث في الهند المغولية والصين وروسيا  
والسلطنة العثمانية هو فارق رئيس. لكن مسألة استقلالية طبقة السلا غير كافية،  
وبما السؤال هو كيف طُبقت هذه الاستقلالية؟ فهي طبقة لبلاء للحصول  
على الحرية في غياب البرجوارية لا يعصي إلى الديمقراطية، بل إلى تحلص  
مجموعة من الأمراء من التزاماتهم تجاه الملك، ما يؤدي في النهاية إلى توحيد  
الدولة من أعلى بواسطة إمارة قوية، مثل روسيا في ألمانيا ومردني في حالة  
إيطاليا

يساهم دخول بر حوارية في مجال براعة وانحاف بين الأرستقراطية  
والبرجوارية هي وحدة مصداح ارتف مع الملك، ما يعبر وحدة السلا بدلاً  
من تمكيكها وتحتي همية اسودج بريدني في أن هذا الاندماج حصل  
في بر ص مع السعة الملكة فهي أي تقبها بر حاد وهي حبة حرية  
في التاريخ إذ لا استثناء ويبر القاعدة، ولا يمكن تعميم تعارده ومع ذلك  
نشأت الديمقراطية في عدد عدة بمسارات أخرى وفي عصرنا أصبح النظم  
الديمقراطي نموذجاً يسعى قوى اجتماعية إلى تطبيعها من دون لحاح إلى  
عبور بمسار تاريخي كنه

## ثانيًا، هل هي نوعية المسار؟

تعني نوعية المسار أن المعنيين السياسيين أو الاجتماعيين غير قادرين على  
إعداد المعاهد التي سوف لإحداث تأثير حاد في حتمت في مراحل مقصدها

ر دت هذه المراحل من خضاب أن تسع الدول مسارًا محددًا لتطور<sup>51</sup>، ويمكن أن تكون المرحلة الانتقالية مخصصة بدعوى المؤسسات السابقة وقادتها إلى إنشاء مؤسسات تمثل بيئتهم ولا تعبر بسهولة وشأن هذه المؤسسات بعد سببه من ردات الأفعال ورد على ذات الأفعال بتسويات أو غيرها بعد انحدار هذه الخيارات. لكن بحسب مور الذي سدرج ضمن بصريات الحديث، في رأيي، كما يظهر من إدراجه في هذه المسألة، لا ينبغي لخيارات قاعيين سبب من مراحل سببه، بل هو أقرب ما يكون إلى تحصيل سوي تطوّر في أوقاف ذاته، لأنه يربط بين السبب بصفته وشأنه العظيم سببه وأقواله.

ثمة مصادح معاصرة في دراسة الانتقالات الديمقراطية من زاوية شعبية لمسار، مثل دراسة جيمس ماهوني الذي درس الإصلاح الراديكالي، أي التحول من الديمقراطية إلى الديمقراطية، مثل كنفه الإصلاح وشأنه وتأثيره في التطور الديمقراطي بعد ريث يعود وهي منتصف القرن العشرين، كانت عوئيمالا والسندور وكوسريك ذات أنظمة مخنفة كثيرًا ويظهر ماهوني ذلك بالعودة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حين حرب الإصلاحات الانتخابية في تلك البلدان<sup>52</sup>، ما بعد في الحقيقة إلى تفسير سوي، لأن هذه الخيارات صعبة في النهاية إلى معبها، ويجري تفسير الديمقراطية من عدمها بموجب السبب الدائمة من دور تحديث عن فعل ما علس سبب في عصر أرامس ولا حارنهم وكل ما بعد ذلك هو الوصل إلى حدود هذه السبب سبحث في فعل ما علس سياسيين لم يذكروا ضرورة سائح حين تهم وأفعالهم حين قاموا بها.

نشأت حركات ديمقراطية في عوئيمالا والسندور وكوسريك، لكن لم يحج منها غير لحركة كوسريك في تأسيس نظام ديمقراطي، فارتبط هذه التطورات بسوق الإصلاحات الراديكالية التي أبحرت في هذه البلدان في أقرن

James Mahoney, «Path-dependent Explanations of Regime Change: Latin America in Comparative Perspective», *Studies in Comparative International Development*, vol. 45, no. 1, March 2000, p. 4, accessed on 03/2020, at <http://bit.ly/2xjLq4p>

Ibid., p. 112.

(52)

الاسع عشر، وفق نظرية سعية بمراد فدمج عتبات الشعبة في نظام لسياسي لم يحدد لسلطة لاقتصادية لمحة متحركة في إساح انقهاوة وتنازتها في كوستيك كما حقت الموقع انهماشي لنوايا بسمحة في ادوية من احسان ردة فعل عسكرية حادة على عمليه الديمقراطية في حين كان الأمر معاكس تماماً في غواتيمالا وإسلفادور<sup>(٩)</sup>

بما يفصل ذلك تفسيرات لأظمة عربية حايه شعية البسار، إلا انه للأمانة نمنكة بأحد مثلاً قرار العثمانيين حوصل لحرب العالمية الأولى بانحالف مع ألمانيا وبعثه، أو قرار ابريضييين وعربيين تقاسم إرث سلطنة العثمانيه في ايلداد بحريه في مشرق العربي وأثره في مسألة ادوية وشرعيته بعد الاستقلال، وأثر ذلك كله في طبيعة الأنظمة والحسنة الطائفية والديمقراطية، أو فتح المدرسة العسكرية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين على يدي مصطفى اسحاس باشا (1879- 1965) الذي ترعّم حرب لوفد (1927- 1952)، بسلط من ذات عقيرة، وتأثير ذلك في نشوء النظام العسكري في مصر جراء مسح الطوائف المظلومة أو اجدیده قدرات داخل الجيش أو رهاك سياسة الاستعمار بحرسى المنهجية في بحيد الأميت في لقوات لحصه سوريه المسألة المنهجية (عربية) التي تحولت إلى بحيش انشوري مثلاً أو اثار الإصلاح الرر في مصر في نشوء نبر وواظبه وطبقة وسطى ذات أصول ريفية، وانصاع الذي أدى مع الإصلاح الرر في إلى هجرة ريفية إلى مدن ونشوء أحزمة حضر حولها، وعشش في استعابها مع براحع التصنيع، وغير ذلك.

هذه بصيرت تاريخية نشوء البنى قد تساهم في تفسير طبيعة الأنظمة أب بصير الانتقاد الديمقراطي وعيابه بوجود نموذج استمقر طية الحاضر في عصرون، فيكاد يكون مستحيلاً من دون أحد إرادة باعطين في لاعب القيم بإصلاح، بترجع عنه، انعام بمساومات، لاسعداد بشارع بعرص بتوصل إلى توافق بجمع عودة الاستعداد، انتصبت، وغيرها من انحيات للانتقاد هي حد ذاته هو «حدث مقصدي» بحيد تأثير البنى ويريد من تأثير الباعطين لمباسبين

## ثالثاً: هل هي حتمية طبقية؟

بش فieber في تعليقه لثورة 1905 في روسيا، بعد لهرينه في الحروب مع روسيا (1904-1905)، والتي أعرفه لاشعة في حبه ثورة «الرجوعية الديمقراطية» وحوود تميرات حاسمة داخل الرجوعية تحول دور إرجاع دور موحد إليها فميز بين الرجوعية بوصفها طبقة اقتصادية من ناحية، بمعنى الرأسمالية لصناعية والمالية التي أبدت برودا تحاه أي تحول إلى ما سماه «الليبرالية الدستورية» وكان مزاحها السياسي صموئلاً رحيماً<sup>54</sup>، وبين الرجوعية بوصفها مكانة اجتماعية (Status) من ناحية أخرى ولأخيرة رجوعية من حيث المعلم والثقافة «والسلوك تجاه الحياة»<sup>55</sup>، وشككت أساس حركة الديمقراطية البرانية في روسيا وعاد ما لا تقوم المنظرون لدور الرجوعية الديمقراطية، من مهم دور، يمثل هذا التمييز المهم أتم العصر الثالث يمثل معتدات انديا من الرجوعية المشاركة في مجلس محلية التي استقبل من ثورة في حبه بوصلاح فيصري، فأنلف من صغار موظفين والمهنيين لأقرب إلى لاسر الراديكالي وسم يرحح فير سقوط النظام لأورقراطي القيصري في روسيا، ورأي أن لأمر يحتاج إلى حرب أوروية جديدة بسقوط النظام وحتى في هذه الحالة، لن يؤدي سقوط نظام القيصري إلى ديمقراطية، وإنما إلى زيادة دور الملاحين في الحياة السياسية، وسعود ذلك إلى الشيوعية راديكالية ونظام مركزي بيروقراطي لا إلى ليبرالية فردانية<sup>56</sup>، وقد صدق بعض نقد بوقع فير أن يؤدي صعود دور الملاحين إلى صعود اللاشعة قبل أكثر من نصف قرن من تحليل مور السياق ذاته بأثر تراجمي<sup>57</sup>

Max Weber «Bourgeois Democracy in Russia» · · Max Weber *The Russian Revolution* 154  
Gordon Wells & Peter Bachr eds & trans. Ithaca, NY Cornell University Press (Cambridge NY  
Polity Press, 1995), p. 74.

Ibid. p. 45 (55)

Ibid. p. 90 (56)

Max Weber «Zur Lage der Bürgerlichen Demokratie in Russland» *Heritage. Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* vol. 22, no  
1 (1906), pp. 234-53

سبق أن فليس في هذا الكتاب من مصدر بالانكليزية، نكتب بوردو من لأصل بين النسخ  
ومكان النشر

تسحصر استقادات سكوككو، محور في أربع نقاط أساسية هي: أولاً، عدم وضوح كيفية تفعيل المعيار متعلق بقوه تأثير لبرحوازية أو ضعفه ثانياً، صعوبة التمييز بين شكلي برزاعة التجاريه، ذلك القامع للعمل والذي يتسبب في سوق ثالثاً، عدم ملائمة تفسير الصراع سياسيه والتحولات الاجتماعية بالصراع الطبقي ولتحارب طبقة رابعة، لتصور النظري الواضح في التركيز حصرياً على العوامل، حلية المولدة بتغير، وهدف عدم تتفاعل بين المجتمعات<sup>58</sup> فهي أكثر من بحالات، كتب خطوات التحديث رأسمالية في الدول، والشيوعية في روسيا والصين، عوامل في الدفع عن سيادة وطنية ضد التدخل لأجنبي مثلاً، أو محاولات قطع الصلة بالنظام الرأسمالي العالمي، كما في حالة الاتحاد السوفياتي<sup>59</sup> وكما يعمل ابحار جي، لا سيما بحروب مع روسيا وتعمل بقوى عربية في منطقة العثمانية، أهم عوامل الإصلاح والتحديث بها.

في أي حال، ليس الأمر علاقة بسيطة تدعيه بين رأس مال وحريه سوق وبين النظام الديمقراطي بوصفه سبحة سياسية لاقتصاد اسوق وبحسن مور أكثر تركيزاً من مصادرة حثيث مثل فينس كاترايت<sup>60</sup>، أو أن الديمقراطية نظام سياسي متميز داخلياً يلائم تميز الدخلي المركب لنظام رأسمالي وهذا تسطو يصع في المعدل، يرى رويشماير وأحروب «التمور رأسمالي يرتبط بالديمقراطية لأنه يعبر ستة الطبقات ويهوي بضعة العملة في طبقة وسطى، ويضعف الأرستقراطية الزراعية ليس لاقتصاد الرأسمالي ولا الرأسماليون هما القوة رئيسة المسئلة للديمقراطية، وإنما تقضات رأسمالية هي التي دفعت بها»<sup>61</sup>، إلى ذلك لكن لا يوجد أي إضافة هنا، فحين نتحدث عن الرأسمالية

Skocpol, «A Critical Review of Barrington Moore», p. 12

(58)

Ibid., p. 32

(59)

Philip C. Wright, «National Political Development: Measurement and Analysis» (60) *Comparative Sociological Review*, vol. 20, no. 1, June 1981, pp. 2-3 and accessed at 23.2020 at <http://bit.ly/2KdHvJJ>

Wolrich Karschmeyer, Evelyn Luber Stephens & John D. Stephens, *Capitalism* (61) *Development and Democracy* (Chicago University of Chicago Press 1992) p. 1

شمن بذلك تدفقاتها ولا شئ في أن الصراع الطبقي جزء أساسي منها، لكن ثمة بض صراع فكري وقيمي، وهذا ما يعده مور وبعض نقاده؛ إذ أنجب الطبقة البرجوازية ثقافة بيروقراطية وثقافة ديمقراطية جمهورية مع نور بينهما كما أصبحت تدفقات الرأسمالية أيضا فئة من السياسيين والمثقفين حملوا أفكارا ديمقراطية أقتبس بها جزء من هذه الطبقة، ورفضها جزء آخر ويعطى ذلك على المفيدات السياسية للأحزاب التي عُدَّت معبرة سياسيًا عن طبقه هدمه، فلا يمكن تجاهل الفرق بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين في الموقف من «الديمقراطية البرجوازية»

يتخصص نقد ريشماير وأحرار لمور في إهمال دور طبقه العمدة التي اصطفت بدور الأمر هي نشوء الديمقراطية في العرب بموجب مقاديرهم، وذلك بانحياز مع طبقه الوسطى وحقيقه أن مور تناول المرحلة الأولى لنشوء الديمقراطية وليس مرحله انضالات كومينع حق الاقتراع

انتقادي لمور أنه لا يستطيع أن يشرح بأدواته الطبقية لماذا يؤدي أحد الحيراب إلى الديمقراطية وآخر إلى العاشية من دون وسوح محار الأفكار، وهو ما لم يقم به، كما أنه لم يشرح كيف يدخل الجيش في المعادنة فهي بحليه لألمانيا وبيان يظهر الجيش فجأة من دون علاقة بمصططحات مور الأساسية التي يستخدمها في البحث مثل لصمة وسية ندولة، ولا يُفرد له تحليلًا كافيًا

ثمه صراع أفكار بطور دسائيه خاصه به بصعود فئات السياسيين والمهنيين والمثقفين ويوجد صراعات مصالح، طبقية وغير طبقية، وقد يكون هي المحرر، لكن صراعات المصالح الاقتصادية لا تؤثر في نظام الحكم من دون تعبيرات فكرية وسياسية تحملها فئات أخرى، كما لا يوجد نظام حكم حديث من دون فئات بيروقراطية وسياسيين بتأثرون بين مصاصح الاقتصادية بصفات عجمية، بل علاقات القوة في السياسة وعدم الأفكار والقيم، والصراع على سلطه أيضا، وهذه محتمة تحرق الطبقات لأقتصادية وتقسمة

## الفصل الخامس

### في نقد مقاربات التحديث

في قبول شروط التحديث لشوء الديمقراطية مع ملاحظة عاصرها الممؤقة للديمقراطية، وفي تعاوت درحات التحديث وأثارها، وفي ضرورة بناء النظام السياسي قبل الحديث عن الديمقراطية، وفي أثر التعبئة السياسية الهدام في بناء المؤسسات، وفي أن المهمة الرئيسة في العالم الثالث يجب أن تكون بناء النظام والتنمية، وفي أن الدكتاتورية هي الحل الوحيد في ظروف التعبئة السياسية وفق هتسعتون، وفي احتمال أن تكون أكثر نجاحة في عملية التنمية في نقد دراسات الانتقال لعكرة ضرورة دعم الدكتاتوريات النموية للوصول إلى متطلبات ديمقراطية، وفي أن النمو الاقتصادي لا يؤدي حتمًا إلى الدكتاتورية أو الديمقراطية، وفي التفاوت بين تفاعل التحديث مع السى والهياكل القائمة من جهة، وتفاعله مع الثقافة والقيم من جهة أخرى. وفي نقد نظرية التنمية لظربة التحديث، وفي العلاقة بين السلطوية والتعبية، وفي نقد حلول مثل الاكتماء ابداتي وفك الارتباط بالاقتصاد العالمي، وفي نقد غياب الأحدة الديمقراطية لدى نظرية التعبية.

### أولاً هتتغتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أبديولوجيا تربرية

تاريخيًا، لم يشأ الديمقراطية دفعه و حدة، بل استدرج ويصطو ديك على التوسع التدريجي لمحوري الديمقراطية المعاصرة كما يفهمها، أي لانتحات الدوربة بحكام، والحقوق والحريت لكنها أصبحت مودى متكاملًا مطروخ



في صفوف أحادية اقتصادية ثقافة مندوبة ومسايرة وهذه معصية دراسات الانتقاد، فلا نطبق الانتقاد المعاصر من السيرانية ونصل إلى الديمقراطية، ولا هو عمليه توسع تدريجي بحق الاقتراع كما يشاء ذلك في جدول (1 1) هي الفصل الأول، به انتقاد من نظام استعوي إلى الديمقراطية بوصفها نظام حكم معروف ومحرر، ومصادحه المحففة حاضرة إلى حد بعيد

توسعت المشاركة، وعممت الحقوق والحريات في الديمقراطية الناحية عبر عقود، وأحياناً لقرون، وهذا يعني أنها تطورت فتمت وعموديت على نحو مدرج وهي اليوم بعد إساح نفسها كمنه وتطور باستمرار عبر تطور الحجاب والوعي. وعبر مواجهة الأزمات وحل مشكلات التي تواجهها وكما سبق أن بينا، لم تنشأ الديمقراطية في شمال غرب أوروبا وأميركا الشمالية في مجتمعات صناعية متطورة، خلافاً لما سبق عليه هذه المجتمعات اليوم فالولايات المتحدة، مثلاً، لم تكن دولة صناعية، ولا فرنسا كانت كذلك، ولم تشكل فيها الطبقة الوسطى عليه

انتم هتبعون مبكر ندعات مفهوم التحديث و توقعات الإيجابية التي تحم عنه، نأشرك إلى أن لاحتلال السياسي و لاضطرابات الاجتماعية والسياسية هي أبسط محررات ممكنة عمية تحديث مثل تطور السياسي وتنافس حواش التحديث فيما بينها، فيمكن تبعة سياسية منحنية بدفع قطاعات حناعية واسعة إلى المشاركة في سياسة وتوقعاتها عبر هذه شدة تحسين ظروفها، وعدم قدرة النظام السياسي على محارقتها، أن يؤمن إلى إحاطة، ولا سيما حين يجد قطاعات واسعة نفسها خارج نطاق تأثير في النظام السياسي وعاجزة عن المشاركة فيه

يحدد هتبعون ثلاث مجموعات أساسية من متغيرات المسبقه لتفسير التحديث السياسي هي «عصبة السلطة، وتدير أسس، وتوسع المشاركة السياسية» امتدت فترة التحديث السياسي في العرب قرونًا عدة،

وتعددت درجة التحديث السياسي وأثره في كل منغير تابع لئسث المتغيرات  
اثنالفة المستقيمة، وسلسلي، وتعاقبها، ما بين المناطق المحيطة في أوروبا  
وأفريك اشمالية أم هي اسداد المستقيمة حدث فقد كان التحديث سريعاً  
ومتتواثماً في مرحلتي لاستعمار ثم الاستقلال

لا سر من تحديث محالات صحيفة سوارلي، فتتدرج، مثلاً، مرحل  
التحديث السياسي ولا تتوري بالضرورة مع التحديث لاقتصادي والاحمدعي  
والثقافي، فيستطور السياسي مطلقه لحاصل وثني فوكوبم عني رأي  
هسعمول بأن مستطور لسياسي مطلقه لحاصل المستقل عن المستور الاقتصادي،  
مسندلاً على ذلك بأن إباح اسمو الاقصادي على مدى فترة طويلة مؤسست  
ديمقراطية ممدسكة أو أقل عرصة لانسكسب لا مضمة على الدول فقيرة،  
حيث يُعسر كل من وجود نظام سياسي، ديمقراطياً أكـ م لا، ومؤسست  
مؤهبة لإداره دولة و لاقتصاد شرطاً مسبقاً سدمو الاقصادي<sup>3</sup>

قدم هسعمول أسس استراتيجية بتصوير سُميت « لا ستمر الاستنادي لا  
هرأي أن، لدكتاتورية تحديثية قد تكون ضرورة في حد ذاتها بموصوب سبي  
الديمقراطية والمشاركة المدنية وتوسع في هذا موضوع تميمه فريد ركري في  
تفصيل م سماء أنظمة سلطوية بيرالية (مقصود بيرالية قصائد ناطع) هي  
سواء مؤسست واقتصاديات متطورة قبل الانتقال (تشيلي، كورب الحويية، نيوب  
سعدوره)<sup>4</sup> ومفترحه هذا، وحه هسعمول انتقادات قاسية في سسيات القرن  
الماضي لكن فوكوبم أشار إلى أن استراتيجيته أُثبت في بندان شرق آسيا، أو  
م شمي بـ «المعحره لأسبوبة»، حيث حققت بعض الدول الدكتاتورية في تلك  
المطقة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة ما بين سسست القرن الماضي  
وتسعيناه، وتحولت إلى بندان متقدمة مع بداية القرن لحدادي واشرين فحققت  
كورب الحويية تقدمً قصادي في ظل حكم لدكتاتر. لعسكري بـ ك شوع

Francis Fukuyama, «Foreword» in Huntington, *Political Order in Changing Societies* pp. xii-xiii. 2

ibid. pp. xiv-xv (3)

Zareen Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York/London W W Norton & Company Inc. 2003) pp. 25, 252

هي (Park Chung-hee) (1962 - 1979)، ونسوان تحت حكم تشيانغ تشونغ كو (Chang Chung-kuei) (1978 - 1988)، وسعدورة برنسة سي كوان يو (Lee Kuan Yew) بعد استقلالها عن مايريا في عام 1965، وبنويسيپ خلال فترة حكم سوهارتو (Harj Muhammad Sukarto) الذي قد في عام 1967 انقلاب عسكري، وحكم بنويسيپ يو من جديد على مدى ثلاثة عقود (1967 - 1995)<sup>5</sup>، ربما شكّل هذا التقدم الاقتصادي قاعدة التحول الديمقراطي التجريبي والمفاهيمية بين هذه الدول وحقق دول عربية مثل مصر في عهد جمال عبد الناصر معدلات نمو مرتفعة، لكنها عادت وتراجعت بسبب عدم القدرة على تمويل المشروعات الكبرى، والإفقان الحربي، وتصحح اتجاهها ليروفرافي وبعد العراق مثلاً درساً على ذلك حين حقق معدلات نمو مرتفعة المعية في سبعينات، ثم جاءت الانتكاسة مع الحرب العربية الإسرائيلية في الثمانينات

الحقيقة أن تشيلي كانت ديمقراطية قبل الدكتاتورية والانقلاب العسكري، وبصعب تصنيف سعدورة بوصفها ديمقراطية حين بعد التقدم الاقتصادي الذي تحقق وبمشككه الكبرى هي تشخيص هل كانت دكتاتورية ما تمويه فعلاً أم لا قبل أن يقرر هذا المظهر الأميري دعمها أم لا ومن هذا، يُحتمل أن هذا التطوير قد يتحول إلى تبرير بدكتاتوريات عمومية فهل دكتاتورية سبسي في مصر تمويه؟ وهل يجب دعمها إذا كانت كذلك بوصفها حصوة نحو الديمقراطية؟ أم كان لا يمكن دعم الديمقراطية في مصر من دون نجاحه إلى هذه المرحلة الديمقراطية؟

تشكّل لجنة سياسية باحثة عن صيروريي التحديث وفشله في دراسة الوقوع التي بسبعينيات تحديث دته مدى فساد اجتماعية أصبحت أكثر استعداداً للمشاركة في الشأن العمومي، واحداً من أهم عوائق الديمقراطية وفقهسعون الذي يرى أن اللجنة تمثل استقلالية المجال السياسي وتغزو شؤون المؤسسات ولا يتعب هتعتون من التأكد أن مصطلح «نظام سياسي» هي عنوان كتابه النظام السياسي لي محتمعات متغيرة هو هدف في حد ذاته، وليس

مجرد تصوير بوقع، وهو يحاول استكشاف ظروف تحقيق المجتمع في  
 صيرورة مجتمع اجتماعية واقتصادية سريعة ومدمرة، من أجل بناء نظام سياسي<sup>٦</sup>  
 وانظروا لنظامي الديمقراطية والديمقراطية ولما هسهول سببنا ضروره من نظامين بعضهم  
 ويمكن ادوة أن تحقق درجة عالية من المؤسسة السياسية؛ السيطرة على الأرض  
 وانسكب من دون أن تكون الكورة الديمقراطية وهذا قد أصبح تبار  
 المؤسسة في علوم السياسة فقد عرج هذا التدرج شبكة النظام السياسي في  
 إصدار التوزيع القائم بين بناء المؤسسات الحديثة والتعبئة السياسية لقوى اجتماعية  
 الجديدة<sup>٧</sup> وإنهم يأسسونه ليس نوع نظام أو نمط حكم، بل وجود نظام  
 سياسي ومدى سيطرة هذا النظام على البلاد

على هذا الأساس، صنف هنتون دول عربية الديمقراطية واستراتيجية  
 مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والألمنة الشيوعية الشموسية، مثل الاتحاد  
 السوفياتي، ضمن الفئة دتها، باعتبارها أنظمة سياسية فعالة في بن حكوماتها  
 تحكم فعلاً، أي أن هذه الأنظمة تشبه في ما بينها على أساس أن هذه  
 البلدان جميعها تجمع بزجاج شعبي على شرعية نظام السياسي، ومؤسسات  
 سياسية قوية ومتعددة ودية لتكثف، وجميعها يشتمل على بروتوكول فعالة،  
 وأحزاب سياسية منظمة، ومشاركة شعبية واسعة في لشؤون العامة، وميطرة  
 فعالة لتبديس على محش، ووجود كبير بحكومة في الاقتصاد، وإجراءات  
 فعالة إلى حد ما في تصميم عمية للدول الحكم<sup>٨</sup> وسيطرة على الصراع  
 السياسي وتحظى هذه الحكومات بولاء مواطنيها، ما يمنحها بقدرة على  
 فرض صيرتها، ووحيد الأيدي العمة، وتعيد سياسات وتغيرها من خلال  
 الأجهزة الحكومية هذه يد هي معيير وجود نظام سياسي فعال

٦ bid. p. x. ٦

٧ bid. p. xii. ٧

٨ bid. p. xix. ٨

٩) يبرر المفهوم ما يلمح عادة لدول الحكم سبب في مدعياتها بـ "تسليمه من صير

عام محز - أي من حيث هذا - الديمقراطية العربي

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. ١ (10)

سوف أن يتحقق حقوقي ديمقراطي مثل هانس كيدرل أن إخراء أبخيره الدولة، ولا يتم بحكومة، هي أفضل يمكن أن تُنسب إلى أندوه، والذي بعدهم تمثل دولة نظام قانوني كهذا وحده يشكل كياناً بسمي دولة والنظم يمثل الدولة ديمقراطياً أكبر أم لا ومهم هو سيطره نظام على الأرض والسكان في محالاب 1 اندوع 2 إدارة تعدلة 3 صمد طاعة الناس وولائهم جعل من المطربين هذه الحقيقة أساساً لمثل المجتمع وليس اندوة وحده ومثلاً، تصح بذلك الحكومة اسوفية مدنية للمجتمع السوفياتي بوصفه كلاً<sup>12</sup> يمكن هتعتون به يتصرف إلى دور ضعف في صمد سطره هذا صمد السياسي وحده كما أن تطيره هذا فشل أمام بهير الاتحاد السوفياتي في بدايه تسعينيات القرن الماضي، أي بعد نحو عقدين فقط من نشره دراسه ذلك فقد نأكت شرعية النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي الذي على الرغم من أنه كان يبدو هويًا جدًا في نظر هتعتون وراجع ولاء حتى اندبر نوتر ممد علفه ولم يتمكن نظام من نسبة حجاب السكان الأساسية بسبب فشل اقتصاد الدولة الحركري، ولفاق على سباق التسريح، ونقص الجهار البيروفرطي بعد صنت شرايينه، ومن بين ذلك نجاحات التطلع إلى الحرية ندي لا يحور إهماله

فشتت سياسة الحارحية الأميركية هذه عقدين بعد الحرب العاصمية الثانية، وفق هتعتون، في العمل مع إشكالية المحوة السياسية بين تطوير المؤسسات السياسية واسعير الاحتصامي والاقتصادي في الدول ساميه فعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين أدركوا أن من مصلحة الولايات المتحدة إيجاد أنظمة سياسية قدره على العمل بحاج هي سدر التي تشهد عمية محدث، من ذلك لم يعكس في سياساتها تحده تلك سداد همد تعوى بتعريب الاستقرا السياسي<sup>13</sup>

Hans Kelsen, *Foundations of Democracy & Ethics*, vol. 66 no. Part 2, Foundations of Democracy (October 1995) p. 11 accessed on 3/2020 at <http://bit.ly/2X0uCl>

Ibid. pp. 12, 13 (12)

Huntington, *Political Order in Changing Societies* p. 5 (13)

من أسباب عدم إيلاء لولايات المتحدة مسألة تطوير سياسي وفوق  
 هسكتون (ويقصد به سوء مؤسسات مستقرة للدولة) همدك كفيًا عيب  
 الموضوع عن تجربتها التاريخية؛ إذ تيب الولايات المتحدة على أسس المساواة  
 (لا يذكر أن المقصود هو مساواة بين مرحل النص) كما أنها بشأن بوجود  
 حكومة مؤسسات وممارسات سياسية سُوردت من بريطانيا هي بقرن التاسع  
 عشر ومن ثمة، فإن الولايات المتحدة تعالج مشكلة سوء حكومات من منطق  
 ضرورة تحديد سمات الحكومة وتوزيع سبب بموجب نهج لأمركي،  
 أي من خلال دستور يضمن الحقوق، وفصل السلطات والتوازن والرقابة  
 بينها، وتطبيق الفدرالية، والاتحادات بدورية، والتنافس حزبي وعلى أرعم  
 من أهمية هذا النموذج في مصنفه تقييد الحكم<sup>4</sup>، في حين أن مقصود  
 وفق هذا النقد المحافظ، هو تعزيز قوة الحكومات وترسيخ اعظم وإن عهد  
 اتحادات في عيب التنظيم السياسي قد يُسهم في تعزيز الهوية الاجتماعية  
 ارحمة والحرية وهم فيه السلطة بعمدة وحسب<sup>5</sup> وفي هذا لسبق،  
 يلتبس هسكتون من الرئيس ماديسون، في أحد مقالاته، ضمن سببه أورق  
 الله، قوله «أف بعد صوغ حكم بديره أفراد من الشر ويمارس على الشر»  
 في لصعوبة الكبرى تكمن في ما يأتي يجب أولاً يمكن الحكومه من سيطرة  
 على المحكومين، ثم في المثلث الذي إحداه على أن تسيطر على نفسها<sup>6</sup>،  
 وهذا يأتي قبل الديمقراطية

قام مثقفون معروفون بعلامي، مثل فوكويام وركوب، باستخدام حجج  
 هسكتون في فترة الدولة ضد الدعم لمسك عممية بدمقرطة فكتب ركوب أن  
 الحكومات يجب أن تبحث عن بضم أولاً، ثم بتمه الاقتصادية، وأخيراً  
 الديمقراطية وكتب فوكويام أن الدول التي تقوم بدمقرطة غير بصحة تؤجل

Ibid., p. 7 (4)

Ibid. (5)

Ibid. James Madison « The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments » in *Selected Writings* The New York Pocket no. 5, 8/2/1788 accessed on 23/2020 at <http://brillj.2EqvBE7>

صرح أن نسب أن تستمر لاحقاً وهذا كنه صحيح. مشككه أن هذه المحاولات هي عدالة مفولات حو يرد بها أصل فلا شك في أن مدونة شرط الديمقراطية، وهذا يعني الإجماع على كيار الدولة وشرعيته لكن لدول لكبرى ستخدمها في سرمد دعم دكتاتوريات و أنظمة استبدادية حتى في حالات الدول المستقرة، وبعد أن أصبح نظام استبدادي ويروفر طيته عوائق أمام التنمية مستدامة

نكس لمشككة في اسناد امي تعرضت لتحديث بموجب عقد بمحافظ الموجه لأجدة الديمقراطية وإصلاح سياسي في فدرلة لحكومة على السبصره على مواضيع قبل سيطره على داني ومشككة الأساسية ليست إطلاق الحرية، بل إيجاد نظام عدم يتمتع بشرعية بير المواطنين، لأن في (ممكن إيجاد نظام من دور حرية، لكن العكس لا يمكن تحقيقه) هي حين فشلت الولايات المتحدة، وفق هسنعون، في إدراك أهمية ذلك وتحقيقه، استندت الحكومات والحركات الشيوعية توفير سلطة فعلة، لأن أيديولوجيتهم تؤسس قاعدة لشرعية من دور ديمقراطية

حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، كان هسنعون لا يربح تحديد نطاق التحديث السياسي، لانفاد من هذه السلطوي التفلسفي إلى الشبهعية أو إلى الديمقراطية، وحصرها في الثالث لا على مدون ذات الدخل المتوسط<sup>8</sup> وهذا يعني أن الخطميين، شيوعي ونديمقراطي، يظهر أن هي فائمه مدون الأكر بطوراً من من الدول البسة وهذا يعميم غير دقيق، وهو لا يصح لا على الصين (عدم نسب الاشتراكية)، ولا على نهديين مدون الديمقراطية، كما لا يصح على كوب وبنام، إضافة إلى أن أهمية لسلطويات التقيدية لم تنتقل إلى هذا أو ذاك! إدسجت من الملاء مع أحداثه مركبات منطوية محتفه ليم بطس عليه العام الثالث

صحيح أن دولاً عديدة هي العام الثالث نظرت إلى سودج لا حدد

Huntington, *Political Order in Changing Societies* pp. 73.

(7)

Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?», *Political Science* (8

*Quarterly*, vol. 99 no. 2 Summer 1984) pp. 20-202, accessed on 23/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/267218>

اسوفياتي والصين بوصفه مثلاً بحسب في تحديث مجتمعات زراعية، لكنها  
أنتجت أنظمة سطوية ذات طبيعة مختلفة وبأساليب هي «دول العظم الثالث» ثم  
بعد الحرب ذلت بمودك حداثاً، ولا سيما حين لم ينجح قيادات «ليبرالية»  
التي ورثت الاستعمار ووددت الدولة في المقام بمهمات تحديث، وودت  
لأسباب موضوعية معقدة سببة لمجتمع وبركة الاستعمار وضعف الدولة،  
وأخرى ذاتية متعلقة بقدرتها الإدارية والسياسية، وعجزها عن حل المسألة  
الزراعية، وضعف فواعدها لاجتماعه

في خمسينيات القرن العشرين وستيناته، بد كآب الأنظمة شيوعية  
والحكاه سطويين قد تفوقوا على دول العالم الثالث الأخرى في سرعة النمو  
الاقتصادي وفي سببة سبببب، كانت دولة سطوي تفصح بطريق  
لنظام أكثر سطوية ويصح هذا في حالة المجتمعات العربية، حيث يضاف  
إلى فشل الأنظمة الإسرائيلية بعد الاستقلال مباشرة النعثة الأيديولوجية ضد  
الاستعمار وضد العرب التي أسهمت فيها دعوى الأيديولوجية الحبسبه الرئيسيه  
من الإسلاميين واليساريين والقوميين على حد سواء، حيث أدى الدعم العربي  
لإسرائيل وللأنظمة المنكبه دوراً مهماً في نشر دعاء العرب على سرعة من  
حادية بمدحه في لحكم بدية

عددت جاذبية المودح العربي اليمفراطي الليبرالي مع شوء طغيات  
وسطى حديثة وفئات حداثه من النكوقراط والمنعدين غير المؤدحين،  
ولا سيما مع تقدم آرمات الأنظمة اسطويه عربيه ضد السعيببب بتجربها  
من قوة تحديثه إلى عائق أمام التحديث، وظهور آثار التحديث من أعلى  
وبقائمه، بها. لاتحاد اسوفياتي والمطومة لاشركه نكر عوام حداثه  
مثل تصاعد قوة التيارات سببببب الإسلاميه وبتدخل أميركي في عراق،  
واسمى بدعم إسرائيل غير لمشروط، وعقبة بحرب سرده أميركي حين تحقق  
الأمر بالمطقة العربية، خفضت مودها وفئات وسعه من هذا المودح

تدخّل سلف محافظ لمدرسة تحديث بتحديد من تدوّلها، فتأخّرها  
تختلف عمّا هو متوقع بطريق من استقرار تحارب سابقة تمحضت عن حداث



التحديث متأخر جداً من لائحة بحو الديمقراطية والديمقراطية والسياسي والوحدة القومية وبناء الدولة، تتج من عملية تحديث في سلس الديمقراطية «تأكل» في الديمقراطية وميل نحو الأنظمة العسكرية لاوتورية طه وأنظمة حرب نوحد وحرب نوحد ونصف الممثل بالحديث بحرية، وإقلاص وثورات وحروب أهلية متكررة، ما أدى بهسعود إلى استنح أن التحديث السياسي في هذه سلس تقتصر على السعة الجماهيرية والبروع إلى المشاركة السياسية بشكل عام<sup>9</sup>، وحدث قبل مشر يوم الحدة وأحلافها في مجتمع، ولا سيما في ما يحصر انتشار عقلاية في مصر إلى قصي مجتمع، ولفردية والمواطنة والمساواة والحرية فعملية تحديث تؤدي إلى المتساوية الاجتماعية للمجتمع لتعدي، ومكانة الإنسان التقديمية في سنته التي تترب عنها توقعاته منها ومن الآخرين، وما يتوقع منه

حادن هسعود بأن العنف وعدم الاستقرار لا يُشتران بالفقر، فهم من تار عمله التحديث نفسها، لأن احتمال الانتفاضات في البلدان لأعني يمكن أن يصل إلى صعي ذلك في سدن لأفقر كما أن احتمال شوء العنف نتيجة للحكم الاستعماري وسوخ (لشي في ظروف تعته جماعات وسييسها هو أعني من جماع شوته من معطي الفقراء<sup>10</sup> انعريب أن هسعود يسوي بين فقر الدولة وفقر السكان، وهذا صحيح، أي حاد ما، لكنه لا يأحد أثر المجوات الطبقية والمجوات استموية بين الريف والمدينة في لأعتبر على نحو يؤثر في مدى دقة استنتاجاته

في المقاس، يرتبط عدم الاستقرار السياسي بالحراك الاجتماعي بشكل مباشر فارتفع وتثر تمدين، وتشتر التقدم ومحو الأمية، وانتشار وسائل الإعلام، جميعها عوامل تُساهم في زيادة توقعات الأفراد من الدولة، وكذلك تطعبت الجماعات كما يصوعها بالصفون باسمها وتعدي عدم تدية لتوقعات التبروع إلى الاحراط في السياسة الذي يؤدي، في عيب مؤسسات فطرة على

Hanungbam, *Political Order in Changing Societies*, pp. 35-36.

(9)

Ibid. pp. 41-42

(20)

استعانه، إلى عدم الاستقرار في هشة الدول التي شأب بعد الاستعمار هي سبب التحول عن الحواء المدعاه هيري اساحم عن التحديث الذي يسهم بدوره في مصادمة هشاشتها. وعلاوة على ذلك المنحرج هو قيم دكتاتوريات، أو أنظمة عسكرية، فادره على الاصطلاح مهمات تحديث وحجم مشاركة الشعبية في لوقت ذاته، تستخدم تقمع من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. والديمقراطية تحكم في سبيل من غير تحويلهم إلى جمهور يهتف بنظام، وتستخدم شبكات الدولة لمتابعة من اقتصاد الدولة وخدماتها ووظائفها، وهي تربط مصالح عديدة من الناس بالتأثيرات بالسلسلة بسببها مباشرة.

ساهم قطاع الدولة العام من دول شك في الهم بمهام التحديث في دول العالم الثالث، من محور لامية وحى لإصلاح الأراضي وتنصاع واستيعاب وحقق في امدانة درجات عالية من نمو كما أن نقص عدم من جهة وحيش من جهة أخرى كان المصحح لأكثر منطقة الوسطى في دول مثل مصر وتونس وسورية والعراق بعد الاستقلال، خصوصاً مع عدم لدى مثل المجار الأكثر لإنتاج التقييم والإدارة وامتيازات واسعة من طرف وبقته علاجه إلى منطقة الوسطى صحيح أن انقطاع العام بحول لاحقاً إلى عائق عدم تصور قوى الإنتاج سير وفراطة والتكس الوطني، وعضده المقع و تعيبت الأمة بناء على ذلك، لكن لا يجوز تجاهل دوره في نموهم في امدانة.

أثر نشر تنعمه في الاستقرار السياسي في عدد من البلدان، إذ شهدت سريلانكا على سبيل المثال، توسعاً في النظام دراسي بسرعة بين عامي 1948 و 1956، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب المنخرجن بالمدارس الأولية، وساهم في ظهور صعود حتمية جديدة بين الطبقات المتوسطة المتنامية ظهر أثره بشكل مباشر في الانقلاب الاجتماعي على الحكومة في انتخابات عام 1956 التي هُزمت فيها لحمة حكومة التي حكمت بلاد عقدين، وأنهت بسبب مرجه حكم الحزب الوطني المتحدة United National Party. UNP و لأمر كذلك في كوريا؛ إذ أصبحت مدينة سيؤول أحد أكثر مراكز

استعيم في العام في خمسينات القرن العشرين و. تصاعد استعيم في تلك  
 فترة بزيادة الوعي، ومن ثم عدم الاستمرار سياسي في بلاد خلال أوائل  
 اسبسينات وتشركت الأنظمة العسكرية الحاكمة في تلك الفترة في كوريا  
 وبورما وتايوان. نشأ من تصاعدت الطلابة وحربها جامعات العاطلين  
 عن العمل<sup>47</sup> ومثلها أهميت مقربات لتحدثت الأوسى شر بتحديث التسريع  
 التسليحة، أهمل التقى محفوظ هذه المقاربات من حيث المرحله دور لتعسم  
 في شر تصنع إلى حقوق المواطنة، واضطرر عصام بدكتوري في كون في  
 مباشرة الانتداب في الميمراطيه الإصلاح من أعلى

كان الطلابة أصدا أسس لانتفاضة المعادية للاستعمار، في مصر مثلاً،  
 قبل ثوبه يونيو 1952 وأصبحوا لاحقاً بعد مرحلة من ثدكتورية محدثية،  
 وخرج معدلات اسمو، واستراف تصحيم الحيش وتسبيحه للموارد، سوية مع  
 حملة العاطلين عن العمل والصفقات الوسطى بمقره أسس الاحصاح دي  
 تصنع قومي اليساري ثم الإسلامي

تقتل المجتمع التقليدي واقع للمساواة باعتباره معطى يكاد يكون  
 مولوداً في مربة اجتماعه يترتب عده محدثات اجتماعية وسبسية وقتصادية  
 باعتباره جزء من الشئة الطبيعية للحيش، إلا أن الحراث الاجتماعية وشوء  
 اوطفه حكومية (ما في ذلك العمل في حيش عظمي)، وبتشر قيم  
 المساواة، وشوء الدولة الوطنية والمواطنة فيها، يُمثّل جميعه عوم من محفلة  
 على امقاربه أفراد من خارج بيئة الاحتماعية المباشرة، ويرفع سة الوعي  
 بأعدم مساواة وتقدم الشعور بالاسباء منه والأفكار الجديدة تدفع نحو  
 اشكيك في شرعية لتوزيع القديم لكن ثمة وجه آخر للمجتمعات بتقيدية،  
 ووجه آخر بصيروره محدث فلا نحو المجتمع بتقيدية، القلي تحدثت،  
 من رخص البهرمية الدائمة وطلب سعمال بحرام مع أفراد القبيلة، كما قد يحصل  
 بتحديث قيم الانصاف والدعة لبهرمية اسبسية أو لبيروقراطية أو بحرية أو  
 العسكرية، وبتفكير العقلاني البيروقراطي الذي يعينه اقيم ويمحور حول

وسائل الوصول إلى هدف، من دون التفكير في لأهداف ذاتها وما يهتم هو الوجه لأبرز الذي يحدد خصوصية لمجتمع الحديث في مفصل التفصيلي ومع ذلك، فإن بجواب المهمة في التحديث وفي مجتمع تفصيلي قد تكسب أهمية في ظروف معينة فتدحض توقعات نمية على تعميمات غير حرة

يعتمد استقرار أي نظام سياسي على العلاقة ما بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسة السياسية القدرة على استيعاب ومع غياب المؤسسات التفصيلية، و تحديثه المدينة منها، تكون علاقة مباشرة ما بين الشعب والجمهور الذي تحركه وفي مفهوم الدولة البريتورية (Pratorian) التي تتميز بسيطرة الجيش عليها و انقلابه بملاحقه، وبحسب عالم النفس ديفيد رابورت، فإن « طموحات شخصية دد» ما يكبحها حتى السلطة العمومية، وسعظم فيها دور السلطة (أي ثروة ورموه) <sup>3</sup> ويرى هسبون أن من الصعب تصيف «الدول الفاسدة» أو البريتورية ولاستناد إلى أشكر الحكم فيها، ومع أن من السهل تصيف دول مثل الولايات المتحدة باعتبارها دولة ديمقراطية دستورية، والاتحاد السوفياتي بوصفه دكتاتورية شيوعية، فإن هتبعون و حه مشكله في تصيف لنظام السياسي في دول سطوية غير شمولية كثيرة في آسيا وأميرك اللاتينية وأفريق في بعض لأحبار، كما بعض هذه الدول تحت سيطرة رعيم دي شخصيه كاريهيه وهي أحبار أخرى سيطرت عليها مجموعة من المصادر وهي، إضافة إلى ذلك، دول غير مستقرة، ولا يمكن نسؤ بتعبير فيها

لا يمكن مصطلح الدولة البريتورية» في وصف تلك الدول. وقد استقر نظام السطوي في بعضه غرب صوية، كما حصل في سورية

(Ibid., p. 81; William Kornhauser, *The Politics of Military Control* (Chicago: U. of Chicago Press, 1959); David C. Rapoport, «Practitioner Government without Consensus» PhD Dissertation, University of California, Berkeley, 1960; David C. Rapoport «A Comparative Theory of Military and Political Types» in Samuel P. Huntington (ed.), *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The Free Press & Glencoe, 1962) p. 72

فرض هسبون من «تعبير» دول «البريتورية» الذي يسهل به كثير من، ولا سيما هي ذلك من أنحس و سياسية

ويعرف ومصر ويب واليمن وغيرها من الدول ضد سعييات انقراض  
المدني صمدت الأنظمة العربية (في دول عرفت الانقلابات العسكرية)  
مد مدية السعييات حتى مرحلة الثورات في عام 2011 وأمكن تغيير  
النظم العراقي في عام 2003 بعزو لعراق عسكرياً و جورت هدف الأنظمة  
الحالة مسممة لريتوريه بالاعتماد على مؤسسات الدولة الأمنية و لتوصف  
في مؤسسات بوضوح انعام منتج من أساليب والإصلاح البرعي و توسع  
في الاستثمار فيه، وبيرو فراضه بدولة، وعلاقة الربوبية بين الدولة ورجال  
الأعمال الذين حملوا متعهدين ثنويين لمشروعات القطاع العام المتوسعة  
وكا، اجهز لأمي وولاء الجيش أداة الأنظمة الملكية السطوية أيضاً،  
يصاف إليها شرعية أسرية تعسفية، وريوع بقط بالنسبة إلى الدول السطوية،  
فصلاً عن ادعاء مالي بحارحي و لمساعدات الأميكية بدول الملكية  
السطوية غير النشطة

في شأن تصدرت تدافع التعه اشعبيه و بناء المؤسسات، كتب بسبت  
محصلاً بين بلدان أميرك لالائيه وآسيا وأفريقيا لمصلحة الأولى من روية  
نظر مقاربة لتحدث فهو يرى أن وجود طبقات فقيرة واسعة ومستويات  
بعلسم منخفضه وهرم طبقي ذي قاعدته واسعة ورس مدب حد من جهة، في  
صروف انتصار يسار مكث في مدن آسيا وأفريقيا المستفده حد من جهة  
أخرى، جعل إمكانات الحفاظ على ديموقراطية سياسية ضعيفة<sup>24</sup>، ومع أن  
أميرك لالائيه أقل تطوراً في الاقتصاد من عدد من دول لاسيونة، فإنها  
بحسب بسبت أثبتت سياسات إلى أوروبا انقرب التاسع عشر، وذلك لأن  
جميع دول أميركا لالائيه استغنت ورسحت قبل انتشار لأيدولوجيات  
الماركسية، ويوجد فيها قواعد قوية وشعبية محافظين، و برف فيها  
نقلاسي وغير مبشش، و بسار قواعد حمهريه في الطلقة العمدية نصبة  
وذلك يمكن أن تسع فرنسا ويطب في طريقهما المبرح إلى ديموقراطية،

Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy», *American Political Science Review*, vol. 5, no. 1, March 1954, p. 155, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2M10Lnp>

فقد يعني العمال بقيادة الشيوعيين، وتحالف طبقة الوسطى مع اليمين ضد الديمقراطية خوفاً من وصول ممثلي العمال شيوعيين إلى السلطة<sup>25</sup>

في نهاية العهد الثامن من القرن العشرين ظهرت تطورات، وفق مدرسة التحديث، أن التقدم الاقتصادي مرتبط بالسياسية واللامركزية الاقتصادية بدءاً من الأنظمة الديمقراطية إلى سبب التكنولوجيا الشخصية في ارتفاع وإسبب والتكنولوجيا العسكرية هي بيوتان ووصفة إلى عودده الحوش إلى شبكات هي أميركا الجنوبية، شبكت هذه التطورات حافزاً لتغيرات جديدة بشأن الانتعاش الديمقراطي وإعادة هيكلة السببية، في العهد الثالث على الأقل، برأسامة كما درج على ذلك بعض منظري اليساريين في السابق<sup>26</sup> فشلت الأنظمة الشمولية الاشتراكية التي جمعت بين اقتصادات كبيرة وصناعات تسع حتى السلاح النووي وسفن الفضاء ومسوى معيشة شبه بمستويات معيشة العهد الثالث في سوء الخدمات التي تولت بدونه تقديمها مثل الصحة والتعليم، وشخ السلع الاستهلاكية ونعمت البيرومراطية واحدها مع الحياة المتوقع عهد مولادة وبقيص قدرة الدولة على تلبية حاجات السكان<sup>(27)</sup>

## ثانياً لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال

إن دراسات الانتقال الآتية من عصر علوم السياسة (تعتبر محاري) التفت، على نحو غير متوقع بعد هتبعون لمحاولات بحرية التحديث واحتصر أودويل فرصه ليست كما بأي إد أصحاب دور لأحرى في مستوى على الدول المنظورة منه، اقتصادياً، فيخرج بحولها إلى دول ديمقراطية<sup>28</sup> لكنه

Ibid. pp. 10-112

(25)

John W. Pev. «Political Science and the Crisis of Authoritarianism», *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 7, accessed on 23/03/2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/1916111>

Ibid. pp. 10-11

(27)

Christopher A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism in Studies on* (28)

لاحظ أن يحدث في دور البنية بقود إلى البنية، أو تقوم به بنية  
بنية. هكذا بدأ أو دوويل بقده قبل أن يتقل إلى دراسات الانتداب التي توصل  
فيها إلى أن النمو ليس شرطاً، بل مهم هو توافر الإرادة السياسية

اشتريت منه بنية تحدث كما هو معروف بوافر شروط متعده بمعدل  
دخل فرد وتوسع طبقة الوسطى والرفع مستوى لتعظيم بوصفها شروط  
ملائمة لسحب الديمقراطية، أي إن احكام بشوء الديمقراطية في بلدان  
حققت مثل هذه الإحارات أكبر من احتمالها في غيرها. والحقيقة أنه لا يوجد  
تفهم فعلي بين الحقوقيين فلا شك في أن الأنظمة السلطوية المركزية كانت  
أكثر بحاجة في التحديث من الأنظمة التعددية في دول البنية بنية، فهذه  
الأنظمة ودوره على اتخاذ خطوات وعنه وحاسمة مستعده في ذلك للكرير أو  
الشرعية الثورية من مرحلة سحر الوطني، ودرها على الجمع ومع تعيشها  
البوسعية للموارد، بعد بوصفها إلى مسؤوليات معينة من تطور قوى الإنتاج،  
تصبح هذه الأنظمة عائقاً أمام استمرار التحديث لأسباب عديدة منها ثقل جهر  
الدولة البيروقراطي المتحكم في الاقتصاد مع تراجع الإنتاج، وجمع شمس  
والإدارة عرديه المدعاه، ومقصود أسوء عن تسمية حاجات أساس مع التوايه  
السكاني، والبركات التي يطورها الاستعداد عدة مهم بمشروعات كبرى من  
دول رخصه مدي حقيقي، الأمر الذي يؤدي غالت إلى إخراج الحرية، ولص  
إلى بشوء بوحوار طهية حول الاستعداد مثل رأسية الأقراء وخصب  
المرحلة أيضاً بصل بني تشجيع الاحكام الاقتصادية على أنواعها، وكذلك  
الاستعداد الذي يعوق تطور ثقافته استثماريه مستحده وهذا يعني أن الاستعداد أكثر  
بحاجة في مراحل بوسء البنى الأساسية للتحديث وإحلال الواردات في الدول  
البنية لكنه سرعان ما يدخل في أزمات مالية، ويصبح بجموده عائقاً أمام  
التطور، يضطر صدها إلى استخدام قدر أكبر من العنف والدخول في حالة  
حمود تطول أو تقصر، أو القيام بإصلاحات اقتصادية، أو اقتصادية وسياسية  
وهنا تبدأ عمية حكمة نظام، وقد توضح حالة ثورة، أو يشأ بمت حديد من

## السيطرة المتأثرة اقتصاديًا، تتبع محالًا أوسع لرأس المال الخاص، وربما بعض الحريات المدنية على الهامش

مع الإصرار على شروط التحديث بما فيها تطور الرأسمالية الصناعية، ثار عداء السؤل عن ديمقراطية الهند التي قامت بعد الاحتلال البريطاني، والتي لا يمكن فصل مشئها عن أثر الاحتلال البريطاني ودور المحب السياسية الهندية فيه. لقد شئت الديمقراطية في الهند في عام 1947 حين كان معدل دخل الفرد فيها 566 دولارًا أمريكيًا، وفي سعادوة صمدت له كدورية حتى عام 1950 كان معدل دخل الفرد 18,300 دولار أمريكي<sup>39</sup>. وشئت الديمقراطية في بلدان ذات معدلات دخل مساوية لعمر صمدت الدكتاتورية في دور عام، ومهم كان حد النمو الاقتصادي الذي بدأ بعده الدور السيطرة في حمر قمرها نفسها، فقد عرت نكث نول ذلك حمر، وطب سيطرة وحتى لو سئتيب الدول التي تحصر على أكثر من 50 في نكث من دحبها من النقص، فإن دولًا مثل سعادوة وأنديا الشرقية وتايوان والاتحاد السوفياتي وإسبانيا ومغربي والأرحتين ومكسيك طب دولًا سيطرة بعد أن عمر معدل دخل الفرد حد الخمسة آلاف دولار. وهو لحد الذي لم يصل إليه دور ديمقراطية مثل النمسا وسنحك وفريز وألمانيا وإيسندا وإيطاليا وهولندا والرويج حتى عام 1950<sup>40</sup>. لكن التطورات اللاحقة ألفت حلاً ثيلًا على مقاربات شهورسكي هذه، حتى لو اعتبرنا عوامل حرة (غير لاقتصاد مسؤولة عن سقوط الأنظمة السيطرة وصعود الديمقراطية في دور المذكورة

سنى أن يبا أن الإصرار على نوافر شروط سيولة الديمقراطية في نظرية التحديث مع كشف حوسب تحديث الخدمة، في الوقت ذاته، ثرا في نضر هتبعون دعم الأنظمة سيطرة إبان حرب الباردة وشككت دراسات

Adam Przeworski. «Capitalism, Development and Democracy» *Brazilian Journal of Political Economy*, no. 24, no. 4, October-December 2004, p. 48. accessed on 28.1.2020 at <http://buly20siuplax>

Adam Przeworski & Fernando Limongi. «Modernization Theories and Facts.» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (January 1997), p. 160. accessed on 25.2.2020. at: <http://buly20siuplax>



شيفورسكي مساهمة حده في تدقيق مثل هذه التعميمات بناءً على دراسات مدربة مسة على معطيات كثيرة باستخدام أدوات إحصائية وناول شيفورسكي شكل خاص بحجه نهائية ان التطور الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية، أي أوصلت إلى استنتاج يقول إن من الحكمة دعم الأنظمة سطوية ومشروعات التنمية لأن دافع الاقتصادي أفضل وأظهر بالأدلة القائمة على معطيات، بحجم غير مسوف، أن لا أساس لضرورة الصحة بالديمقراطية على مدح السمية، وأن الديمقراطية ليست مسحية ولا حمية، لكنها نتيجة حاضرة (بمعنى لا حتمية ولا مستحيلة) للنزاع بين مجموعات منظمة

نجد شيفورسكي نظريته يسيب في أنه بعد مشاء نظام ديمقراطي تردد احتمالات رسوخه وديمومته كما كانت سب النمو الاقتصادي مربعة لكن لا يوجد أساس للاعتداد أن نمو اقتصادي يؤدي إلى ديمقراطيات، بل يمكن أن يؤدي إلى أنظمة سياسية محتشمة لكن، إذا ما نشأ لنظام الديمقراطية فإنه يميل إلى أن يور في الدور الصغيرة، أما صموده في الدول الغنية فيقترب من اليقين<sup>(31)</sup> وينحصر شيفورسكي مع ييموحي بقدر دراسات الانتقار لنظرية الحديث كما يأتي أولاً، لا توجد علاقة مباشرة بين نمو الاقتصادي ونشوء الديمقراطية، بل بين نمو وديمومته ديمقراطية وهي الدول التي يسميها شيفورسكي «الديمومة»، أي تلك التي لم نشأ نتيجة للاستقلال عن الاستعمار. أطررت احتمالات نشوء الديمقراطية مع النمو ثانياً، قد يكون التحديث سبباً من أسباب نشوء الديمقراطية، لكن لانهالات الديمقراطية القديمة نشأ بعدة أسباب، كانت الحرب مثلاً من أهمها ثالثاً، ارتفاع معدلات النمو في الدول الحديثة يوسع التكنولوجيا والديمقراطية على حد سواء رابعاً، الديمقراطية هيبة في الدول المهيمنة إذ نشأت ولكنها تميل إلى الاستقرار مع نمو حتى لو كانت لديه صعوبة اقتصادياً بمس معدلات مدح، أي أن الارتفاع المطلوب يحفظ على نظام هو ارتفاع نسبي في نمو مقدره بما كان سابقاً

Ibid. p. 66

(31)

Ibid. p. 67

(32)

وليس بمصنوع أقدامًا مصفوفة محددية خامسًا، يحدس رأي محدثين عميق إلى أن النمو يتطلب ذلك، به فرض التحديث، لكنه، في النهاية يؤدي إلى الديمقراطية ويرى شيمورسكي وبيمونجي أن هذا الأمر ليس حتميًا، وربما يؤدي إلى الديمقراطية أو إلى الأنظمة سيطرة وأحيانًا، إن مسألة الديمقراطية في الدول حديثة هي مسألة مصاب سياسي وتحدت سياسيه يجب وبعد الانتق، من الضروري العمل على النمو الاقتصادي وريادة معبر دخل الفرد وحسين ظروف معيشته، فلا يابن من ذلك في الدول النامية مستقبه حيث بعد الانتق الديمقراطي<sup>(35)</sup>

مع أن بسبب استخدام عوامل عديدة تفسير سبب صعود الديمقراطية، فيه عتد أن النمو لاقتصادي السريع لدول يؤدي إلى عدم استقرار الديمقراطية بشيء حركات منطوقة مثل الفاشية والشيوعية، حسب التطرف عتده هو النمو السريع<sup>34</sup> وستق هتبعون، كما يبيأ، إلى هذا الاستنتاج لكن شيمورسكي حالف بسبب ومن اتفق معه في هذا طرح؛ النمو السريع لا يشكل خطر على الديمقراطية ولا على ككتوريه<sup>35</sup> إلى ما يؤدي إلى عدم الاستقرار هو الحركات الاجتماعية ساحم عن ارتفاع توقعات مجتمع لكن النمو يريد من قدرة الدولة على الاستجابة وتلبية تلك التغيرات، وهو ما يساهم في الحد من عدم رضاء مجتمع وعدم الاستقرار السياسي وفي حانه النمو لاقتصادي السريع، من المفترض، بطرق على الأقل، أن شأ فرض جديدة للأعمال ولوطائف أيضًا لكن ثمة ختملات صعود طوهر أخرى مرتبة عليه، مدح هتبعون تعة مها<sup>36</sup>، حيث كتب أن النمو السريع 1 بموق انتكالات الاجتماعية اقتصاديه 2 بتتح ثرية حدًا من خارج يجب

(33) Ibid. p 77

Seymour Martin Lipset *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960), p. 54

Przeworski & Limongi, p. 67 (35)

6 أ بعيس هتبعون هذا من عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي ماركس أولسون (الاب)،

ويعد ب عتده انماكنه مسجعه في الاساس من مقاله وسور، يُنظر Mancur Olson «Rapid Growth as a Destabilizing Force» *The Journal of Economic History* vol. 23, no. 4 December 1963, p. 532

الاقتصادية الاجتماعية بتقديده لا تتكيف مع نظام القائم بأي لا يستوعبهم بدوره بشكل كامل، وهم يسمون إلى بحصل نفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسب مع وضعهم الاقتصادي الجديد 3. تمنح كثرة تنقل أيدي يقوِّض الروابط الاجتماعية، ويشجع على الهجرة السريعة من مناطق الرييفة، التي تمنح في المدن بينه مؤاناة للأغنياء وانتظاف السياسي 4. يريد مستوى معيشته أعداد متزايدة من الناس بدهوراً، ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء 5. هذا ما يؤدي إلى زيادة توقعات هؤلاء وشعورهم بعدم الرضا عن النظام القائم 6. يضغط فرص قيود عامة على الاستهلاك بهدف تشجيع الاستثمار على نحو يمنح استياء شعباً 7. يريد من معدلات نمو الأمية وانتشار التعليم ووسائل الإعلام، ما يرفع سقف التطلعات إلى مستويات أعلى مما يمكن تحقيقه 8. يقيم الصراعات الإقليمية وعرقية في قصبات مثل تورين الاستثمار والاستهلاك 9. يرفع مستوى مهارات التنظيم الاجتماعي ما يسهم في زيادة التعبئة والضغط في سبيل مطالب قد يتعذر تحقيقها 10.

سبق أن طرح بوكفيس مثل هذا التفسير للاضطرابات الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالتمسك الاقتصادي السريع في تاريخه بثورة عرسية<sup>38</sup>، وأشار إلى أن ثورة العرسية سبقها تقدم وازدهار سريعان ومستمران على نحو أدى إلى زبده في الرخاء، وثارت الاضطرابات نتيجة لأسباب لا علاقة لها بوجود أزمة اقتصادية وكان الاستياء الشعبي متزايداً في مناطق عرسية التي شهدت أعلى مستويات من التطور والتمسك الاقتصادية على وجه التحديد، لكن ليس بالأسباب التي يذكرها هسبيون، بل لأنه كان هناك، بحسب مور، متصرون من تحديث في اريف وتمدت اقتصادياتهم شمل لهرء المدن المتصرون أيضاً، والصفات الوسطى بأفكارها الجديدة البعدة الإقطاع والكنيسة وطموحها السياسي أم تفسير بوكفيس موفدع دتها وحلف عن

Huntington *Political Order in Changing Societies*, pp. 49-50

(38)

Alexis de Tocqueville *The Ancient Regime and the French Revolution* (ed. 1988)

Arthur Goldhamer trans. Cambridge/New York: Cambridge University Press, 2001, chapter III, 4 pp. 152-159

تفسير مور، إذ يحا معنى ثقافتي معروفاً، يرى أن توقعات الناس بحسب مع تحسن الأوضاع، فيرخصون التعاش مع ظروف كانوا يذعنون بها من دون مدوومة، والآن ثورات لا يحدث عندما يتحسن الوضع من سيئ إلى أسوأ [١٣٢]، وانعدام أي نهضة ثورية يكون ذلك أفضل من انعدام أي نهضة [١٣٣]

إن تفسير عدم الاستقرار الاجتماعي - وهو سريع وهو ليست، وكذلك نقاش شبهة روسكي ولينينسكي له، كإلهام حطلي، لأن الموضوع يصبح واضحاً بحسب إذ كان الموضوع هو التحديث السريع وسير ممكن، وهو مفهوم أشمل من النمو السريع إذ لا يشمل سريع إلى مجتمع حدث من دون تصور تدريجي لتغيير المرافقة لحدث، وليس النمو السريع هي حد ذاته، هو أي أدى إلى ردات الفعل منطوقه كما حصل في فرنسا، حيث حصل تصور فني ثوري هائل نكن في أوساط صحبه، وبعبارة الأمر وقتاً لشرك الأفكار الديمقراطية في أوساط شعبية واسعة ومشهد دون أخرى بونر في سبها التغيرات من تحديث سريع من أعين والثقافة سائدة في مراحل أصبحت فيها النعثة حجة هيرة ممكنة

كتب نيكيتا كروشي أن الدول التي دامت فيها حركات إسلامية قوية توفرت فيها عدة شروط لآتيه محووه بوحيد الدولة ساء على أيديولوجية غير الإسلام كالفومية مثلاً، وهو اقتصادي سريع، ومدين سريع، وشيء طفت صغيرة محرومة في المذهب هي تظهر فيها بوضوح فجوة مرتبة بين الغني والفقير وجميع هذه الدول استنادت من أربع بعني وهو شكل غير مباشر، وقطع مع الماصي الأكثر سلامية للحكومة والمجتمع كما أن أغلب هذه الدول عرّضت لتأثير عربي<sup>402</sup> وجميع هذه الطواهر متعلقة بالتحديث السريع المقروض من أعين، وبمظهر مرتبة به مثل التأثير العرب وتسي أيديولوجيات غير دينية هي

Ibid. p. 157

(١٩٩)

Nikita K. Keddie, 'Ideology, Society and the State in Post-colonial Muslim Societies', (40) in: Fred Halliday & Larissa Alami (eds.), *State and Ideology in the Middle East and Pakistan* (London: Mawdudi Education, 1988), p. 17

اسياسية ومع أن من غير الصحيح أنه قد تم لقطع مع ماضي أكثر إسلامية، بل نشأت، في خصم الصراع مع هذه الأنظمة، وانتشرت تصورات مختلفة لماضي أكثر إسلامية قطعت معه الأنظمة لحاكمة، فإنه حصل، في المحمل، هذا التفاوت، بل التباين بين تفاعل التحديث مع لسي والهياكل الحديثة من جهة، والتفاعل بين التحديث والثقافات القائمة من جهة أخرى

بمصر بورديو ليسر سمية لتغييرات لسي سسها عقلانية حديثاً في مدخل حديثه التي تعني عقلانية معادية، *Alternative Rationality*، وتفاعل بين المصطلحين يكشف بعض أهم تحديات عصر في ظروف التحديث معار لتقومات. لا يوجد مجتمع يمكنه رفض تحديث من دون أن يحكم على نفسه بالتحرف كل مشروع تنموي بصور إلى قطع صلات، لاقتصاد الوطني لاقتصاد العظمي محكوم بفشل<sup>4</sup> لكن، من ناحية أخرى، قد نحم عن التحديث من دون حداثة أي من دون عقلانية معادية، أنظمة أشد قمعاً للإنسان الفرد من المجتمع لتقليدي

مهما كتب لاسراتيجية النعمة، فإن تحديث يودي إلى التمكن الاجتماعي وشيء قطعت مهمشة معرضه للإهمال الشديد، وشيء قطعت اقتصادية خارج بقوى، وقطاعات اجتماعية خارج النظام الرأسمالي، كما هو الأمر في مجتمعات أميرك اللاتينية والمشكلة ليست في عدم تمكن تلك الدول من دعم هذه القطاعات فحسب، ربما هي التمكن الاجتماعي أيضاً والاندماج الاقتصادي والتنافي لعالمي لعدم تقويمات بنح هو نفسه تفكك وظيفي في دول<sup>5</sup> واعتقد أن هذا الوصف لمجتمعات أميرك اللاتينية يصبح على أعينيه للمجتمعات العربية برقصاء قطاعات واسعة منها خارج عملية الإنتاج، مثلاً تماثل تشييه بحب عربية نفسها وما تعتقد أنه مثيلاتها في باريس وسان مع تلك

Norberto Cennaro, "The Search for Post-Communism: Challenges to Democracy in Latin America," *International Social Science Journal*, vol. 4, no. 1 (August 1991), pp. 54-547, accessed on 25/2/2010 at <http://bu-ny.zylib.org>

هذا نموذج جزئي نظرية تحديث، هو نظريات السببية التي سيأتي تحديث عنها لاحقاً

*ibid.* pp. 542-543

الحب في سان ناولو وستيغو لتي أشد، بينها ليشر، وتشبيهها نفسها مع مثيلاتها في نيويورك ومدريد<sup>43</sup> بدكري دلت بالانقسام القوي في المجتمعات العربية بين شي ثقافة عربية، والاكتفاء، إلى ثقافة نفسية من جهة، وثقافة جماعية تجمع على نحو متورس بحس اجتماعي وثقافي نسجه الطبقات اعلى جديدة بالاستهلاك، وتقليد وأعرف معدله وأخرى مصنوعة متحبة على أنها تفيدية إلى لا يمدح في السوق برأسه العالميه والتحديث المتأخر يؤدي إلى شوء ثقافات متصادمة، وقد تطرقت إلى ذلك في كتاب ثورة مصر، ثمه قطعت بحوية نأت تعيش في معرلات ومدن وأحياء خاصة بها أو في مدن مسيحية، وفدت اجتماعية هشة ومهمشة تعتقد الحس بالأمن الأساسي، وتحد نفسها مدره بما في هوية العقير والحرمة والعولم اسعليه في احياء ليومية وما رحتة عن عاصم جماعي تتماثل فيه ذاتي لهشة صعبة عمر لعودة إلى التقليد وساء جماعات منجسة المستوى لاهي (قومية دينة إلح)<sup>44</sup>

يعود تحديث المتأخر الذي يقوّهن انسى التقيدية إلى عصبان جديدة يعتقد بأسرها فلسفية أو من إرث حصي، ويتحدون من خلالها عودتهم إلى الحدود والأصوات «سبعة» بموهمة مع أنها من نتائج لتحديث نفسه، كما في حالة الطائفة السبسية وبعثانية السبسية التي أتتجها دمار بهشة الاحتمالية في اعرف حراء بصحاح الكارثية للحرب ولا سيما بعد احتلال اعرف<sup>45</sup> وحتى دراسة نصيب عن مجتمع في اقربه الإبصية<sup>46</sup>، وهي مؤسس «الصحف» في جنوب إيطاليا (مترية شمالها) على اختلاف المصحة الدتية بعائلة اسواه، وعيب تصور ما بمصحة عمدة، وافقد العلاقات حرج العائنة إلى عصري لأخلاق ونشء، بما سحت في مجتمع «المتحلف» بوجود

ibid. p. 512

(43)

(44) عومي بشره، ثورة مصر من جمهورية بوليو إلى ثورة يناير، ح 1 (مدوخه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2018، ص 98، 208، 217، 221)

(45) كما سبق أن بسب في عدد مواضع يُظهر عومي بشره، الطائفة، الطائفة، الطوائف

المتحيلة، المدوخه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2018)

(46) بكتو هيجون من القياصها في كتابه عن نظام انسياسي في مجتمعات معية

آخر «متقدم» وهو مجتمع المتخلف من جمعية تفكيك الجماعة الممتدة إلى عائلات نواه ولا شك في أن أشقه ووجود تصور لمصاحبه عامة، وهو واحد الادبي، يمكن من لعبور أو الانحدار على مستوى المجتمع، ويسمح بواقع سنو لا حرب ولسو ردت أفعالهم لكن «لعائنة اللاأخلاقية» Amoralism، المنمحورة حول العداء نواه لا تنتمي إلى مجتمع تفكدي، بل إلى مجتمع «متخلف» تفككت فيه المؤسسة التفيدية لعائلة الممتدة نتيجة المرحله الأولى من التحديث في ظروف انقراض وتسمية الشربة بمحكمة وزيادة تنوعت في الوقت ذاته<sup>42</sup>

في رأيي، إن أخطر أثر لتحديث المتأخر والسريع وغير المتكافئ والمفروض من أعلى، هو تحول الجماعات المسكنة على نفسها، والتي تشكل أخلاقياتها أساساً للأخلاق المتروكة في العرف الاجتماعي، إلى مجرد أطر عصبوية، وقد نصح لاحقاً أطراً لتعنة والحشيد السياسيين، ومن ضمن ذلك الطائفية والقبلية والجهوية وغيرها

ما يمتد عمقه لتحديث، ولا سيما في المراحل الأولى، وفق هتبعون، هو الوعي المتزايد بالأهمية التي تنحدر على حتمية مختلفة ويعتبر عن ذلك مثلاً ظهور حركات دينية أصولية في المراحل الأولى من تحديث مشرق حدث في مصر بظهور جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك الحركات البوذية في بورما وبنام وسريلانكا التي جمعت بين الأساليب التنظيمية الحديثة والقيم الدينية التقليدية وخصت شعوي<sup>43</sup> ونفسية في أفريقيا هي ساح التحديث والتأثير العربي هي مجتمع التفدي: إذن الوعي النفسي لم يكن معروفاً

Edward C. Banfield *The Moral Bases of a Bureaucratic Society* New York: Free Press (1940) pp 4-60

مع التحدث الشديد على نهج الكارت في نقاط بوجهات غير هي شأن لأخلاق البوستانية في دراسة العلاقة بين تحديث و لأخلاق في التطوير غير قرية صغيرة بواقع منها يهوض بينهم تحديث، ويعبر عن دراسة أنثروبولوجية سطحية تقوم على معرفة ومقابلة سكان أنى سياجات منعهما بالخير وبعد ومهادم لتحديث هناك

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp 31-38

(48)

تقرَّباً في هذه الرغبة التعددية؛ على سبيل مثال، تطوَّر وعي قصة سورون tuba، في جنوب بحيرب في القرن التاسع عشر وحدث، و استخدم مصطلح «يوروبا» أول مرة المنشور الألبسكان وحتى في خمسينيات القرن الماضي، حاول أحد رعماء قبيلة لإيوو (Ibo) أو (إغوا، إفاع) رحاب الفلسفة في انقري المجاورة بأنهم من انقيده نفسها لكنهم بساطة به يقنعوا بذلك كبر، مع غمسه بحدث، بحسب جهود لإقناع بإيجاد شعور مشترك بنفسية بين أفرادهم ولولاء بقبيلة «هو» في كثير من النواحي، ستحدث بالتحديث، وهو نصح قوى تعبيري رنه تي أحضره الحكم الاسعماري إلى أفريقيا<sup>49</sup> وقد كتب سمير أمين (1931-2018)، أحد أبرز منظري المدرسة الراديكالية في السعي، بحق، أن الرعماء القبية في أفريقيا معاصرة، سي يرى بعض أن لها دوراً تقديرياً، إنما هي صهره حديثة، ملقاة في دلت مع هسغون<sup>50</sup> ويصبح ذلك على تلت معاهدات الحمديه بريطانيا للأسر الحكمة في دول الخليج العربية كبديل من دورات السابو بين عدة عائلات، وحمل الولاء بها ولقاء للدولة بالحدث يعني أيضاً أدوات حديثة لتحليل الاجتماعي تسح اسماءات شائل كبرى تعد بالملايين به بكر ممكن تصورهم في أفريقيا، وطوائف دينة كبرى غيره لحدود أسحب طائفة الساسة وانصرع على الدولة في المشرق العربي وهو م سبق أن أظمت عليه نسبية طوائف المحبة مسعير مصصح برك أندرس (1936-2015) في وصفه بالمقومات

سواء أن يثأر ديمومه «ديمقراطية» وفق نظرية التحديث، تتصلب الجمع بين عصرين «شرعية والحداثة» يهن يوهي بعصرال هي اسلوب سامية؟ رأي ليشر أن عصر الحداثة يؤدي إلى تعديلات سيوية ضرورية كي ينلاءم الاقتصاد

Foot p 38 David Abomethy «Education and Politics in a Developing Society: The Southern Nigerian Experience», PhD Dissertation, Harvard University Cambridge MA. 1965 p. 3.

49. سمير أمين، «فصل الديمقراطية في العالم الثالث»، الفكر الديمقراطي، العدد 1 (1990)، ص 5

(151) يُنظر أيضاً: الطائفة، الطائفة، الطوائف المحبة



مع الاقتصاد العاصي، ولكن من مذهب فيه لكن هذه الإحراجات مصداقاً تؤدي إلى تفكك اجتماعي يفسد من شرعية النظام، وحتى من شرعية التحديث، من حيث أن الشرعية لا تقوم على الفسوة أو الإحراجات الشككية فحسب؛ بل يكتب النظام شرعيه أيضاً من القيم والمعتقدات، حتى لو كانت مصادقة وغير معرفة بشكل جيد ومن هنا فإن وجود منظومة معيارية من هذا النوع حتمي عرض الثقة بعودة الديمقراطية وثقل عدم تحقق بعضها وثمة عنصرٌ مفتاحي في بصره الديمقراطية هي وحدة الجماعة الوطنية في الدولة فهل يتلاءم ذلك مع تفكيك بني نتج من عممية التحديث<sup>44</sup>؟ يمكن تكثيف أطروحة ليشر في أن ثمة أربعة مصادر شرعية النظام الديمقراطي 1 القانون والإجراءات 2 الجماعة 3 الإيمان بعودة الديمقراطية 4 الإيمان بالديمقراطية ذاته «بحر» أي يجب أن تكون الديمقراطية ضمن منظومة جماعية تُشكّل بناءً جماعياً يُمسّ تفكيكها بالديمقراطية

يمكن أن يتحول المصدر الرابع، وهو ضروري بالتأكيد، كما سيين في الفصل عن الدولة، إلى مصدر محاطر، لا علاقة إلى لا علاقة لإثني في تحديث هذه «بحر» على حساب مواطني المصلحة لاستثمار آخر نصفي ذلك إلى فحوصي محدد للجماعة بوضوح، التي تتأسس عليها المنظومة الاجتماعية في عالم مترابط يبدو أنه يقوم على الاعتماد المتبادل لكنه منقسم، وبحكمه علاقات السيطرة والهيمنة والاتع

هذه علاقات كانت من أبرز مشاغل نظرية شعبية

### ثالثاً: نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية

في سياق آخر عبر سياق موضوع الديمقراطية وجهت نظرية التحديث تحديثات نظرية أخرى لم أعاجها في البداية، إذ لم يكن لها علاقة مباشرة بموضوع الديمقراطية فقد دأبت نظرية نقدية للنظام برأسها في العنصر مسأله

شؤون مركز وهدمش يكرس لعلاقة بينهما «لحديث»، بمعنى معادله لمجتمع  
التقليدي من دون التوصل إلى حداثة، لأن طبيعة عمدية التحديث في دول  
الهدمش وإثره مختلف جداً عن مركز هذه النظرية هي نظرية مدرسة التبعية  
Dependency Theory التي ركزت في حديثها نظرية التحديث على الاستقطاب  
الذي يحكم النظام العالمي

اعترض منظرو مدرسة التبعية، على اختلاف توجهاتهم سيبرية (الاسيم  
في أميركا اللاتينية) والماركسية (مع سيطره التوجه ماركسي على نظير التبعية  
في الهندية و التي جعلت منها نوعاً من ماركسية عالم الثالث) على استنتاج  
نظرية التحديث أن منتهى صيروره التحديث في بلدان نامية هو نموذج شبه  
بدون اعانة ورأوا أن علاقة المدن مع الدول اعمية بصناعة و بلدان  
نامية تتبع مساراً مختلفاً تماماً فتح مركز اقتصاداً منظوراً ومهيماً، وهدمش  
بصناعات المواد الخام، أو يؤسس في بعض الحالات صناعات غير منظوره، فيؤكد  
التحديث انحاء (بفتح العلاقة غير المكثفة مع دول المتقدمة و معاصرة  
بها)، وتكرسها علاقه المركز بالأحرف عدد كب منظرو تبعية فدين بلا  
هوادة لنظرية التحديث، غير أنهم كانوا في لخصه تحديثيين في كل ما يتعلق  
باعتبارات انعاش ثالث ومجتمعاته، لكن بالاعتماد على دور الدولة في  
التحديث باستقلال عن المراكز الرأسمالية العالمية

بعد انهيار نظريو مباسه إخلال لوردات تصاعية في خمسينات عرون  
الماضي في دول أميركا اللاتينية بساء على برنامج النجدة الاقتصادية لأميركا  
اللاتينية في لأهم للمحنة، ثارت ردة فعل نظرية نقدية، ولا سيما بعد نهير  
الأنظمة شعبوية التي طبقت برامج التصنيع وإخلال لوردات وحمنة الجمع  
المحلي ولافت أزمات انسية روحاً في الولايات المتحدة في مرحلة مدّ حركة  
السلام والحركات الطنسية والشبابية في الستينيات والسبعينيات فقد طرح  
نصريه تبعية سؤلاً عن عدم نجاح إخلال الواردات والتصنيع، والأسواق  
المحمنة لم تكف بعدم تأود صناعات لتصنيع الاستهلاك، ونحول الاعتماد  
على تصنيع المواد الاستهلاكه بمركز حصص عري إلى لاعتماد عليها في

التكنولوجيا متقدمة، ما أحلّ بميراث المدفوعات مره أخرى وأدى إلى تركم الديون وشيء أمة ما جاء، وهذا ما يعرفه أيضاً في حالات مثل مصر وسورية وكانت هذه الحالة سبباً في اعراق (قبل حرب مع إيران) وحرث لولا وجود ثروة مضيئة في السدين وبمثل نظرية تحديث في تفسير ما جرى، لأنهم تركّز فقط على العوامل الداخلية، المتعمقة بمسوى التحديث في بلد المعنى، ولا ترى أهمية العلاقات بين مركز نصباغي المتطور ودول العالم الثالث منذ الاستعمار وحتى التبعية ويست بطرئة التبعية مفارقتها على هذه العلاقة مؤكدة أن ما يُنتج لتخلف ليس الإقطاع أو التقييد أو غيرها، بل التبعية، فهي هي تُنتج مركزاً متطوراً وآخر متخلفاً<sup>٦٣</sup>

لخص نصّ الأثر في مدرسة السبعة، ثوتوسو ديس سانتوس "، بحربه لتبعية بأنها علاقة بين دولتين أو أكثر (تكون فيها بعض الدول (المسيطرة) ودره على لتوسع و لاصلاقي من دانه، في حين أن الدول الأخرى (التابعة) يمكنها أن تعمل ذلك فقط انعكاس ذلك لتوسع"<sup>٦٤</sup> وعلى الرغم من التصورات الكبير بين مطري التبعية، فإنهم يهتمون على فرصات أسسبه أهمها ١- التبعية صيروره عمدة في دول العالم الثالث ٢- إلب عامس خارجي وليس داخيلاً مفروض من الخارج ٣- هي في جوهرها مسألة اقتصادية ٤- تتجلى التبعية في استغلال مادي أو فسي في الاقتصاد العالمي ٥- التبعية غير متوافقة مع التطور، فمن الصعب أن تسحو دول انهامش دول

Arvin Y. Sa. *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World System Theories*. Sage Library of Social Research, vol. 178. Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1990, pp. 96-97. And under Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Unequal Development*. New York: Monthly Review Press, 1977. André Canuer Frank, *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press, 1969.

Theotonio Dos Santos «The Structure of Dependence» in K. I. Kan & Arnold L. (eds.) *Readings in the History of Dependence* (Boston: Lexington Books, 1977), pp. 226-236. Theotonio Dos Santos «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America» in H. Harstein ed. *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973, pp. 57-80.

Dos Santos, «The Structure of Dependence», p. 226.

المركز لمتصوره وهي ذلك نوع من لخصيه ومن ثم فإن سناحوب نظره  
سبعية ماقصة تماث نظرية لتحديث<sup>56</sup>

من لأهميه يمكن أن بعض أهم منظري السبعية وسناد نظرية التحديث، مثل  
ودويل سدي شتهر بمفهومه عن السطوية البيروقراطية فهم نظم عسكرية  
الانقلابية هي استيباب وبحييه هي أميرك اللاتيبية، أصبحوا مطربين للانتقال  
الديمقراطي بقدر انقدا، أو سمي سمي، أي بهم بدأ في بقدر نظرية لتحديث  
التحديث بصعود التكنولوجيا، ثم تفلوا منها في بقدر السبعية انكلاسيكية سمي لا  
تري محور من السبعية غير فك الارتباط لاقتصاد لعالمي، وبحث في حيات  
الفاعيس الساسيين سعيًا عن نظرية السبعية التي سبب تصع شروط سيولة خاصة  
بها، ولم تكن الديمقراطية على حدود أعمالها

بين أودويل وعمره علاقه بتطور برأسسدي في دول السبعية بشوء أنظمة  
سببوية بيروقراطية، وهذا على خلاف تصاؤن بصرية التحديث سناحه تلك  
لأنظمة وشند على موقع دولة السبعية في نظام الاقتصادي العدمي وتري  
نظرية لاقتصاد لعالمي، مثبها مثل نظرية سعيه، أن السبعية للمركز لاقتصادي  
لعدمي تدفع في سعة الحكم سبطري<sup>57</sup> وأكد بوليس أن السبعية تقود إلى  
مركزة السياسة السببوية هي حكومات سببوية، مشر إلى أن هذه بفرصة  
اسم سحر اهمام كفي في الدراسات سببوية<sup>58</sup>، أي هي علم السياسة  
لمقدار سدي تشعب عنه دراسات الانتقال

بخصيت تري لبس ك.ل، إحدى سحدث الانتقال، نظرية السبعية بقوله  
اعتر سبطرو السبعية في أميرك اللاتيبية والولايات المتحدة أن ووح الفرة  
[تقصد أميرك اللاتيبية] السوق سعة عقد الانتداب إلى سديمقراطية [ ]  
وهي منظر معاكس بمقدرة لتحديث سببوية، حاخ أودويل وهربندو

So pp 104-05

(156)

O'Donnell: *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism*, p. 90

(157)

Kenneth Bollen: *World System, Postwar Dependency and Democracy*, The Cross, 198

National Audience: *American Sociological Review*, vol. 48, no. 4 (August 1983), p. 468, accessed on 29/2/2020 at <http://bit.ly/30CpldY>

كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) <sup>59</sup> بأنه في الوقت الذي أصبحت فيه الاقتصادات تنعش أكثر تركيزاً، وبحرقها رأس المال الأجنبي واسكوبوحي، وأكثر اعتماداً على الأحرار، المتخصصة للحصول على تدفعية في الاقتصاد انعمي، تحركت حيوش مهية ونكفور ص وإدريو بدولة إلى مقدمة عمية صنع بفرار، مسدين أحراب شعبية وبذات يصعب بصورة عليها، تأسيس حكم أكثر حاجة <sup>60</sup> لكن بظهورات في أسواريل وشبي وغيرهم، برهت أن هذا الاستباح يس وبنو، ولا يوجد علاقة حتمية بين انطو لرأسدي في العالم الثالث و بضم السلطوي.

أدى إدحر متعير بعلافه بين دور مركز لاقتصاد انعمي واسو انعمية ونسب انعمية على أسس سياسية (معاهدات، بحافات، بدحل عسكري) إلى الأسسح أن بظوط انديمقراطية أقل في دول انعمش، وأكثر قليلاً في دول شبه انعمش وقد يعني هذا أن بية العلاقات الدولية ربما تتحدور في أهميتها الشعبية الاقتصادية في تحديد احتمالات بئو انظم لديمقراطي و بالسية إلى بعلامات ادولية، اقترح إدو دمولر <sup>61</sup> أنه لا يوجد بيل على أن بعب ديمقراطية كال بحة الشعبية الاقتصادية، لكنه وجد علاقة سسية قوية بين البعوبات، ولا سيما العسكرية من لولايات المتحدة، واستقر انديمقراطية <sup>62</sup>

دفع معظم مبصري شعبه عن بضم احمادية (اقتصادية، أو الاقتصادية الحماي، في بلبان الهامش وشبه لهامش ببل انبوق البرة العالمية (حرة

(59) الذي سيصبح بئنا بربيل (1995-2003) و ببل بياسات بيرة انية، بلى في الببال

لاقتصاد

Terry Lynn Kar «Dilemmas of Democratization in Latin America» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 4 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2P5Uf71> 1 Donnel *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* Fernando Henrique Cardoso «Associated-Dependent Development: Theoretical and Practical Implications» : Alfred Stepan (ed.) *Authoritarian Brazil: Regimes, Policies and Future* (New Haven, Yale University Press, 1973), pp. 42- 38

Lawrence N. White «Independent Economic Development, Aid Dependence and the United States: and Democratic Breakdown in the Third World» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 4 (December 1985), pp. 445-469 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/34bVn>

Ulrich Kueschener, Evelyn Huber Stephens & John D. Stephens. *Capitalism, Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press 1992), p. 4

اسحارة) التي يخدم المركز المنظور (تصدير صانع، وحيث تصدير اشركات العائمة لمصنعات بحث عن أي دعم رحيصة، وهبته سياسية) وأعدوا الترح صيغة منظومية متصوره لمفهوم حوسبة لاقتصاديه الذي برز في ثلاثيات ثمر الماضي هي أميركا اللاتينية، حيث تسوق ذلك مع عادة سطر في المودح الاقتصادي سيرى على خلفية كساد معظم والأزمة العالمية في ثلاثيات وروور دور بدوية وأهمها هذا الكبيره وفي بعض مجالات دفع بحيل معصية التمه في سياق علاقات لشعة بعض مطري هذا، لأنجده الين أصره على سياسة في الارتباط لنقوبه أنظمة سطوة، وحتى شمولية، إحياء في ضوء مفهوم اسمه المستقبه لمجرد أنها تشع إحداث اقتصاديه حمائه وسبست إحلال الوردات

ذهب مطرو التحديث علة إلى أن علاقة بين دول سامية ودول اراسمالية منظوره عامر مساند لديمقراطية شكل عام وقد عارض ذلك مطرو تشعيه لكن الأخيرين، بعض انظر عن دولهم، لم يعتنو كثير بمسألة ديمقراطية في الدول لتدعم، ومن أهمها بالموصوع، أو كان تحقيق الديمقراطية دافعه، عذر نظرية التشعيه إلى شكل آخر من نقد نظريات التحديث تحش بدراسات الانتقد التي ستطرق إليها بالتفصيل في باب شامي وقدو أصحاب نظرية الشعة أن العلاقة بين نهامش ومركز لا تشجع لاقتصاديات المحبسه على التطوير لأنها تقوم على تصدير المواد الأولية ولاسيراد وتترك هامش صغير يدمر، فسقى دول الهامش عبر منظورة ونفيس ييسست وكيومع ريومع سوبوع وحبو شارل تورييس من مقاد كادوسو (في حصائص لأنظمة السطوة في أميركا اللاتينية الذي صدر في عام 1979 قبل أن يولى وزارة المدنية ثم رئاسة الجمهورية في لبرازيل)، والذي ساء فيه عن الديمقراطية بوصفها نموذجاً روماست أكثر مما هو حقيقي، وعن معنى أن إقيماً نأكمده بحري تحديثه في لوقت الذي يصح فيه سياسياً أكثر سطوية<sup>61</sup>

Seymour Martin Lipset, Kyung Ryung Seong & John Charles Thies. «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy», *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2, May, 1993, p. 156. Fernando Henrique Cardoso, «On the Characteristics of Authoritarian Regimes in

تعقبت أغلبية المحجج التي سمعت لإثبات علاقة سلبية بين السعي والديمقراطية بالعلاقة بين المحج في المركز والأطراف، ومصالحاتها المشتركة في تكريس استثنوية وتتخصص عناصر الرئيسة في العلاقة بين تابع والمتبع. لاحظ على بورند موارد الحزم الرحيصة، وصماص بدفق لاستثمارات إبي دول بهامش من دول قيود. وعمدة الرحيصة هي الدول السعة، لأمر إبي يتطلب تعاملاً بين نخب المركز ونخب الأطراف<sup>64</sup>

التحالفات لأكثر دعمًا لمثل هذه العلاقة هي جماعات مثلاً الأرض والحد، ما يؤدي إلى إضعاف سرحواربة بوطية ذات عظموح تنصيعي التحديثي هذا رأي بعض مطّري شعبه، في حين أن بعض الآخر يرى أن السرحواربة تصبغة عسبة، إذ شأت في هذه الظروف، لا تحدي علاقات انشعية بل سدمح فيها<sup>65</sup> بالنحوب إلى الصعاب السرحواربة وسركسية وسوة وحدها تتمكن في هذه سحالات من تحدي علاقة شعبه بوضع القيود على السحارة وسحمية المنتج المحلي هذا لا يكون دور سرحواربه السعة ديمقراطيًا، خلاف ما وقعه نظريه الحديث ونقل دول شبه سعة، الأكثر استهلاية والأقوى، من سيطرة دول مركز. لكن من عبر محصل أن تسامح مع السعاضة السحسة هي سعيها لسحب لاسنهلاك وريده لاستثماره ما يتطلب عدًا قصه حديدية<sup>66</sup> أفا في دول المركز، فنواجه بحكومات مطلب السحاهير من دول دعم خارجي يعرّز موقفها، وتضطر إلى بوزع مصادر اقوة السياسية على نحو أكثر عدلاً.

Latin American in David Collier ed., *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979) vol. 2, pp. 37-47.

Bollen, p. 470.

(64)

ibid. Christopher Chase-Dunn, "The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study," *American Sociological Review* vol. 41, no. 6 (December 1976), pp. 730-738, esp. p. 732, accessed on 23.2020 at <http://brlv.org/>; Fernando Henrique Cardoso & Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America* (Marjory Mattingly Colquhoun trans.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1979).

Samuel Hays, *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace (66 Jovanovich, 1977), pp. 80-81, 223-224.

كتب بولس أن ثقة حالات مسخرة مع مصداق السعية المستدامة بشأن الديمقراطية في لدول النبعة، وثمة حالات أخرى لا يسبحم معها إطلاقاً. ومثلاً، كانت البرميل واسمودة وإيران وكورب الحوية وهيتي والأرجنتين كلها حتى نهاية الستينيات، دولاً شبه نبعة وعبر ديمقراطية في حين كانت، في الفترة ذاتها، نحو عام 1965، دول مثل يهد (في حية) وسريلانك وترينيد وبنوغو وباربادوس وجاميك، كلها دولاً نبعة، لكنها ديمقراطية نسبياً<sup>6</sup>. ويتضح الاستنتاج الرئيس من المقارنات بين الدول في أن الدول النبعة وشبه النبعة أقل ديمقراطية من دول المركز كما يمكن رصد علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية؛ إذ يريد نمو لاقتصادي من احتمالات الديمقراطية وإذا كان الوضع الهش أو اتباع صانع على نمو لاقتصادي، فإنه يفسد من احتمالات الديمقراطية على نحو غير مباشر أي أن الأمر يعود في النهاية إلى مدى تأثير التنمية في النمو، وتأثير نمو في درجة الديمقراطية<sup>7</sup>. وهذه مصادقة النافية على سريان نظرية تحديث في الدول النبعة أيضاً. وسبق أن نظرنا إلى صحيح هذا الافتراض نتيجة؛ فتأثير نمو إيجابي في احتمالات ديمومة النظم الديمقراطية إذا شأ

لكن منظرين آخرين مثل كاردوسو وأودويل رأوا أن العلاقة بالاقصاء العالمي لا تدعي إمكانات انتعاش، والنظم الأساسية به شأن في الخروج من واقع التنمية وحصل تصور اقتصادي كبير في سريلان وكورب الحوية وتايوان وسعودية والصين هي طر أنظمة سلطوية محرطة بقوة هي الاقتصاد العالمي وهذه الحقيقة ولدت أدبيات تفيد أنه بعد أن قادت الدكتاتوريات شعوبه إلى نمو في الاقتصاد المركزي وكسب قدره على التنمية والنصيب لإحلال الواردات، ودحت في أزمة الديون والتنمية لتكمووحة، بدأت سلطويات بيروقراطية متسرة اقتصادي، بعضها يكرس واقع تنمية وعصها لأحر يتبع استراتيجية صاعدة متجهة إلى تصدير (كما هي حالة ماسمي في حية مور

Bollen, p. 47.

(67)

Ibid. p. 477

(68)



الأسبوية علاوة على سرارس) وتميز منظرو التنمية القديون في مدرستهم ذاتها بأمريين 1 رفض حتمية التنمية في العلاقة بالمركز الاقتصادي العالمي ورفض فكرة الانكفاء عنه 2 طرح الأجندة الديمقراطية كما سمروا داخل نظرية التحديث في إبلاتهم الخبرات الاستراتيجية للحب السياسية شأنًا مهمًا في تحقيقها وهذا دفع بعضهم إلى دراسات الاستقار الديمقراطي

موصول بان تيوريل إلى موصيخ كئي بوجود علاقة موحه بين نمو الاقتصاد ووسع الديمقراطية (ولس الانتل بها) مؤكًا، ممولات شيفورسكي ورصد، مثل غيره ممن أحرروا دراسات كمية، علاقة سببه بين وجود أكثره مسمة بين اسك والديمقراطية وفحص، أيضًا، مسألة الاعتماد على التحد من خلال طريقه نظام العالمي ونظريه، سببه وتأثيره في احتمالات الديمقراطية وتظهر أرقامه أن حجم التجارة وتدفع بمحافظ الاستثمارية تعوق ديمقراطية، أما الاستثمارات التمرية مباشرة فتُحفرها لكنها تصعب مع الرمس<sup>69</sup>، وهذا مظفي ويظهر حصاء تيوريل أن لحجم التادل بحاري أحراري تأثيرًا سببًا أما انتشار الديمقراطية في بلد مجاور والاصمام إلى منظمات دوليه ديمقراطية فهما تأثير إيجابي<sup>70</sup>

كن مشكلة مدرسه لسببه هي رأيي، لا تكمن في الحقائق، وإنما هي الاستنتاجات السياسية، لأن سباسب فك الارتباط بالحجارة الحارحة تحت دعوى تنمية المستقبة وبعحر من التنمية، والانكفاء عن تأثير العولمة كأنها عدو، لا مجرد مرحلة تاريخية موضوعية في تطور لاقتصاد ووسائل الانصب، يؤيدون إلى ذلك، بات ولس إلى الديمقراطية وهي في حدها، حوًا رجعية تشبه انعدده إلى المجتمعات تتلدة كحل للاستعلاء برأسالي وقد

John R. Dunning, *Determinants of International Foreign Investment: A Search for the Optimal Range of the Variable* (1987) 42 (1986) (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 78.

صدر عن المركز العربي ترجمه بكتاب بي. بي. تيوريل، تحديثات النحور الديمقراطي تفسير نمط أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، ترجمه حبيب النحاس صابح، سببه بوحسن رندوخه بيروت المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 2019.

Teorell, p. 84

(20)

الأعلاق المتصرف إلى سطوة شمويه متصرفة كما في حسي كورب انشادية  
وكمودب في مرحلة حكم الحمير الأحمر، التي أيدها بعض مطري سعية،  
مثلما ثار لنظام السوري الذي أقام نظام سطوي من دون ديون حارحية وتأمين  
الأمم لعدائي إيجاب العصر، وعثروا انتفاضة الشعب السوري مؤامرة  
إسرائيلية، لأنهم في عدائهم الحارم بالإمبريالية لم يركبوا مكاناً لحقوق الشعوب  
وحرياتها في الدول الدمية، مع أن السياسات لاقتصادية لمعدية لنظام السوري  
من السبعينات قد نفرت سطوي على المستوى لاقتصادي، وفدت المصنع  
الصناعي عام الذي هو ركن تنمية مستقبه لدى مدرسة التبعية إلى موت  
سريري، وقد نجده الشعبي السبق مع قواعده الملاحية و لعمدية لمصلحة  
التحالف مع حزب انتفاضة وعشيرة من رجال الأعمد جدد

وفق لمنهج الكمي نفسه في حصر الدول وبصفتها، تؤثر المنظمات  
الإقليمية الديمهرطيه إيجان في سريخ عوده التحول الديمهرطي. كما  
حصل في تركي في عام 1983 بعد لاعلاب اعسكري الدنت في أبوب  
سبتمبر 1980<sup>33</sup> فقد مارس أسواق الأوروبية المشتركة ضغطاً كبيراً على  
ترك و ردت مساعداتها المالية في عام 1981، قبل أن توقفها وتشتراط  
تعزيز حقوق الإنسان والعودة إلى الديمقراطية<sup>34</sup> والحالة نشاة هي حانة  
بيرو، حيث نحدث منظمه الدول الأمريكية (Organization of American States)  
بموجب إعلان سبتباغو (اتقرار 1080) ضد الاعلاب أرتو فوجيموري  
(Alberto Fujimori) على الديمقراطية، والذي وصل إلى رئاسة في عام 1990  
بالانتخابات<sup>35</sup> وصعقت هذه المنظمه لمراقبة الانتخابات الرئسية التي هُرم  
فيها عام 2000<sup>36</sup>

وفق سمير أمين، أحد أبرز ممثلي لاجه اراذيكالي في مدرسة التبعية

ibid., pp. 9-92

(21)

ibid. p. 92

(22)

ibid. p. 96

(23)

ibid. pp. 96-97

(24)

إلى حسب أندريه غوسر فرث (André Gunder Frank) (1929-2005) مقبول الاتحاد الآخر الذي مثله كاردوسو، ليس ثمة ما يدعو إلى الاستعراب لعدم وجود ديمقراطيات على النمط العربي في دول العالم الثالث، وهذا ليس بتحذير أو تهديد وإنما يعود إلى «أن لتوسع رأسمالي بعرض الديمقراطية ويحتمل مرآة مسحياً»<sup>75</sup> ومع أنه يسمي الدول الاشتراكية بعائمه في حينه بمصطلح نظم اشتراكية مرعومة، وأحياناً بمصطلح وصفي هو دول الاشتراكية المحففة، فإنه يعبر أنها حففت حصوات متقدمة هي تحررها من الرضوح بمعيار «العالمية رأسمالية»، وفي قدمها ثورات اجتماعية حديثة من ناحية أخرى أن دول العالم الثالث، وهم تحقق ذلك، لا في مجال ما يسميه فث الارتباط، ولا في مجال تعبير الاجتماعي لدحي<sup>76</sup> وأطروحة معروفة هي فث الارتباط بالنظم لاقتصاد عالمي يدي يحكمه انصوار الامتكاقي، ومن ثم الاستقطاب، لأنه يعيق تنمية بلدانها مش وهي رأيه تكون هذه لأطروحة خاصة إذ كان النموذج الوحيد لسمية هو الاحتراع في الاندراج العالمي، وهذا كتاب وفيه مقولات الاشتراكية قد حُصت بتهير بمعسكر الاشتراكي، أي أصبح لها طابع طوباوي<sup>77</sup> لكن هذا ما حصل فعلاً، فهل كان هذا إذا تراجعاً صمماً متأخراً عن مهوة فث الارتباط عند مفكر كان قريباً في الخمسينات من الحداثات المدوية الفرنسية، وبداطف مع تجربة الحمبر الحمر، وأمضى شظراً حيويّاً من حياته في دعم بعض نظم استيطانية في أفريقيا، ومنس مسدى العالم الثالث، وكان له تأثير فكري فاعل في أوساط اليسار العربي غير مُسَمَّيت؟

ينتقد أمين نظرية التحديث، لأنها ترى أن السمية لاقتصاديه رأسمالية اسدحية هي بوسنة بوحيدة بلوصور إلى الديمقراطية في دول العالم ثالث، وهذا في أفصاح الأحوال<sup>78</sup> كما يعتقد ربط بين غياب الديمقراطية في دول العالم الثالث بعصور سابقة وهذا صحيح، لكن خلافاً لرأي أمين وغيره،

(75) أمين، ص 10

(76) المرجع نفسه

(7) المرجع نفسه، ص 1

(78) المرجع نفسه، ص 13

ليس هذا الغياب نواح اسعية وحده، بل لأن الديمقراطية أصبحت مطروحة من دور شروطها (ولا لما طرح هذا السؤال)، ما يتطلب قوى سياسية وبرامج عمل وتدخل عنصر لا دة، قبل اكتساب الشرح السياسي صحيح أن علاقه بمركز الصراعي ودور اتابعه تسج ستفطاناً داخياً في توزيع تدخل والتهميش الاجتماعي، لكن لم يثبت أن حثاً ممكن في ظل نظمه سيئويه، ولا أن مواجئة معجوب الصعية تعني عن ضروره وضع قيود على سلطة نظام الحكم، وتوفير احد الأدبي من حقوق سيادية واستحريات

كتب أمين أن لا محاربات هي دور عالم ثالث لا تؤدي إلى الديمقراطية، بل إلى نظم شعبية وهذه النظم تقوم ببعض الإصلاحات الاجتماعية، من صلاح راعي وأميم «نعيم»، وهي نظم «دحت في برعات حادة مع العرب من دور أن تكون قادرة على دفع مطلق فك الارباح، ومن تكن ديمقراطية مع كونها شعبية، بمعنى أن الجماهير وقعت وراءها من دور أن تسمح السلطة لهذه الجماهير بأن تؤسس تنظيمات مستقلة بها ويرجع هذا الوضع إلى ضعف لتكوين انطقي لهذه الجماهير وفي هذه الظروف كثير ما تظهر الشخصيه الكارمية»<sup>16</sup>، مثل بيرونية ولداصرة وسحى أرمه النظم التي نشأ في هذه لظروف، أي ظروف «هامش والعم الثالث في علاقته بالمركز، في أنها «لواحه» حرجاً حقيقياً هو أن يمين النظم الأساسي الحصوع مفضت «اشكيف» بحيث لا يستطيع أن يحقق الإصلاحات الاجتماعية المصنوعة، الأمر الذي يحكم عليه «تأزم» السريع، وإنما أن تعرض لجماهير الشعبة مثل هذه الإصلاحات من خلال استخدام أداه الديمقراطية، وحيثما يثبت عدم أن يقع في تقص حقيق مع العرب، الأمر الذي يدفع الحركة إلى تطور من مشروع برحواي إلى مشروع وطني شعبي»<sup>17</sup> و«حقيقة أن مشروع لدولة التحديثي لم يكن برحواي أصلاً، كما أن الديمقراطية أصبحت ابعد في عدم شأ شأت نسب أرمه الأعظم

(79) المرجع نفسه، ص 16

(80) المرجع نفسه، ص 7

السلطوية، وأيضاً سبب تطلع الناس إلى تحديد تعسف سلطات وبين  
الحقوق الأساسية و لحرية امدسة

أي مطروا اشعية أن علاقة سماركر لاقتصادية اعلمية معونة لتصور  
الدتي، ومن ثم لأي اجتماع سيمرطية (لاحظ هـ أن مطري النعية  
يحرصون نظرية التحديث على صعيد عالمي، ويشوبها في بدايم ترتط  
النهم و التطور الاجتماعي سيمو لاقتصادي نكر من دور فكره الديمقرطية)  
به أن مطري نير شعبه الذين عدوا العلاقة بالدول الرأسمالية، أو ما يسمى  
دول المركز، أو العلاقة بين مركز و أطراف، عائقاً أمام تحوّل الديمقرطية،  
أيدوا أنظمة دكتاتورية في هذه امدان نفسها دعماً لجهودهم في سوء الاقتصاد  
البرطسي والاستقلال عن سداد المركز، طامحين إلى فك الارتباط مع المركز،  
أي إنهم بدوا الجهد التحديثي، وبه نكر عند أغليتهم أي مزيج ديمقرطية،  
والديمقراطية لم نكر على أحديتهم، وبسأكيه بين حركات امدية و لسياسية  
وقسم منهم وقف ضد اسخوب نديمقرصي و ثورب في العالم العربي، متدما  
وقف بعضهم إلى جانبها ولايقسام لم يحدث سوء على القرب من التحديث  
والبعد عنه، بل سوء على الموقف القيمي من الديمقراطية والدكتاتورية

إن ندول لبي نهدمت نحو سوء الديمقرطية من بين ادول اسامه اسلطويه  
اي اهتمت بالتعليم و تصصع و لتحديث، كانت عمومًا أقرب إلى نموذج كوري  
الجنوبية المفتوح، وليس نموذج كوري الشمالية السبعين «لمكتفي ذاتيًا»، وبس  
نموذج جنوب أفريقي و بين رمسوي، وتونس و بس سورية أي إن التحديث  
من أعلى مع انصاح فتصدي داخلي و خارجي هو السدي كب مؤاتياً أكثر للاستقال  
الديمقراطي، وهذا بس قانون، بل به تسحيل بعنائق لا تفصص حقائق أخرى  
في مستقبل وثمة سادح أخرى بدون مسفحة أمام البحارة العالمية عدب  
بلعة لاقتصاديين مكشعة أمام لاقتصاد اعلمي (المعولم مع مأسسة ديك في  
مظمة البحارة العالمية) لم يؤد لتحديث فيها إلى لديمقرطية بعد، مثل مصر  
والمغرب. ولافتح على العالم لم يسك سيلاً واحداً نكر عمومًا، لم يكن  
الاعلاق ومحولات لاكتفاء انساني حريقاً إلى لديمقراطية، بل عانت من صبقته

أنظمة قمعية اضطرت إلى تباع المزيد من لقمع، مع ساقصي بين المشروعات الكبرى وبين تلبية حاجات الناس اليومية من طعام ومسكن وغيرهما وقد فشلت هذه المشروعات نفسها في كثير من الحالات، أو أفضت، وبورط في أزمات نموس و سداة برعت مع موجهة أزمة لتطعت الناس نحو الاعتاق من حاة الاعلاق بالهوء وهذا اسعن لمفكر لبرالي للمحفظ، جيوبي سارنوري (1924-2017)، صعب نظرية اسعه نوحه بعد مطرف إليها فهي رأيه كات مساهمتها ارثسة في أميرك الالائسة تقديم العالفة بالمركز المتطور كمش فداء عن سوء أداء الأنظمة، أو كحجه عيابة لتبرئة المسؤولين من سوء لإدارة التي أدت إلى انسيوب و انهيار اب<sup>8</sup> وهذا غير صحيح بالطبع

بدني اقوى اسيسة متاثرة فكرة لاستقلال لاقتصادي والاكتفاء الذاتي من خلال وضع الصلاب مع لتجارة لعالمية (مع أن الاستقلال لاقتصادي في عصرنا سبي حذا وكذلك لاكتفاء ذاتي، وهو يترافق مع التبادل التجاري ولا يتوافق معه) على استراتيجيه لدور لاقتصادي لاقتصاد عي تحديثي مدونه واعصع عدم وعلم نوقعت دراسات لتعبه أمر ص هذا القطاع كحتمية حين يحتكم هذه بوطائف والأمر ص هي ليو فواصة والكنس وطفي وسوء الإداة وفشل تحطيط المركزي، وأخير، وليس أجزاء، بسداد والربوبية وصولاً إلى رأسمالية محاسب ولا شت هي أن السديس من بين مضري الاكتفاء ذاتي انتقدوا هذه انطواهر، وانتقدوا إلى انمعارصة أحياناً، كنهم لم يتسو انديمقراطية واندفع عن الحقوق والحريات سرائيجية فعليه

وفعب أتبع نظرية الشعبية السبر السور المدونه تحديثي في ساق ساء الاقتصاد الوطني المستقل عن السوق لعالمية، مع الثورات العربية ضد الاستبداد منذ عام 2010، حيم كات في نظرههم معاديه للإمبريالية محاسب، أي حس شت ضد أنظمة مرتبطة بسوق لعالمية عبر بلورة لاقتصادية وانحصصية كما عي حالي مصر وتونس، وعرضو الثورات في ليبيا وسورية

Onyiah, Samira. «Re-linking Democracy: Had Not You Bau Processes International CB I Social Science Journal» Vol. 43 no 3 (August 1991), p. 44 accessed on 28/3/2020 at <http://bu.y2v-tp9ao>

لكمهم عمومًا ما لثوا أن اتحدوا موقفًا ضد الرئيس المصري المنسحب بعد الثورة، وأيدوا الانقلاب العسكري، ووقفوا عاكسًا ضد التسوية بين لمتديس والعندين في تونس لأن موافقهم كانت حداثته علمانية متطرفة مستعدة لتتصحية بالمراسل الديمقراطية بمصحة انصراع مع الإسلاميين، بدلًا من التسوية والبحث عن قواعد حداثته وصدمات متفق عليها وقد دفع الاستقطاب الديني العنصري أو الشملي الإسلامي بعض المثقفين اليساريين إلى دعم الانقلاب العسكري في مصر لقد كانوا تحديثيين متطرفين في ذلك حين بدأهم ومثل هذا النموذج من المثقفين الحداثيين فقد نظرية التحديث حالات عبر متصحة مع عملية التحول الديمقراطي إن بدى قدموا بدلًا وطب ديمقراطي حقيق في هذه المرحلة هم مثقفون بدى جمعوا بين الموقف المعادي للإمبريالية والمشار في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في بدايتهم<sup>31</sup>

أصبحت الديمقراطية، بتعبئة أو من دونها، نموذجًا مطروحًا في أوساط الشعوب برزحه تحب بير لاستبداد واستعباد في قمع الحريات ولا شك في أن تتخلص من نظام سلطوي بعينه لا يعنى بالضرورة تحقيق الديمقراطية، بل قد يعنى الانتقاد على نظام سلطوي حر فثمة شروط يجب أن تتوفر أهمها، في رأيي، نسي الفاعلين السياسيين الرئيسيين حيدر الديمقراطية، وعدم تحدد الجيش موقفًا مهذبًا بالانتقال الديمقراطي، والعمل على توفير شروط تحقق الانتقال وترسيخه وهو ما يحاول أن يسه في هذا الكتاب

كتب مارك دلاتر أنه إذا فشلت الديمقراطية في حبوب الكرة لأرضية، وثب أن الديمقراطية تصلح لدنوب المتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجياً فحسب،

31 (8) قدّم لاقصادي مصري إبراهيم العيسوي المنقّر بسميه مستغله والعدالة الاجتماعية نموذج كهذا إذ حل مشار في دعمه الديمقراطية وجهود نجاح التحول الديمقراطي حتى في عصر برئيس محمد مرسي، ينصر إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والسياسات مع اهتمام خاص بحاله مصر وثورتها (مدوحه بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014، ص 5) موضوع عنده ينس محمد مرقف سياسي فهو مؤسس على نبي موقف حول 2009 وأما رأيي حيث حجريه مكتوب ينس هي فكره عداله 2011 أعدده لأحمد عي شكر فاعده ميه بديمقراطية يُطر المرحح بعينه ص 122 126

سيشأ عالم قبيح فيه دول منطوية نهياً محمديها سبط حياة استهلاكي  
ومحزب مدسة وعيرها، ودول «المحتقة» بحصص لأنظمة سطوة رسياسيين  
أن تبقى دول اشهاد بمأى عن ندسة الحبوب؛ فعره غير ممكن لأن ثمة  
حاجة إلى بوصول إلى لمواد الحام كما أن ندسة تؤدي إلى البهرة غير  
الشرعية (أنهى للاحثين و لحوغ و لإهاب ونهريه محذرات وعيرها  
والأهم من ذلك أنه «سيكون عس أن يعس سداس لأمر أمام حرية والكرامة  
الإنسانية وحقوق الإنسان وأموطن هي الحبوب»<sup>69</sup>

Marc F. Plattner «The Democratic Moment» in Barry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2<sup>nd</sup> ed. Baltimore MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996, p. 45



القسم الثاني

دراسات الانتقال الديمقراطي

## الفصل السادس

### الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها

في أن دراسات الانتقال تهدف إلى الوصول إلى الديمقراطية، وفي أن عدم الحياد في ما يتعلق بالمائة الأخلاقية لا يتعارض بالضرورة مع الموضوعية العلمية وفي رسالة العلوم الاجتماعية للشعوب التي لا تتواءم معها مقومات الديمقراطية بموجب نظريات التحديث في تشديد دراسات الانتقال على إرادة الماعلين السياسيين وخياراتهم في ظروف محددة، وفي رفضها الحتمية السيوية. وفي أن مقاربات التحديث لشوء الديمقراطية ورسوخها قامت على استقراء نشوء الديمقراطيات التاريخية والدول المتطورة في حين أن دراسات الانتقال قامت على استقراء تجارب متأخرة في الانتقال في بلدان جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية في تصنيف مقاربات الانتقال إلى الديمقراطية بما فيها التحديث والمؤسسية والاقتصاد السياسي في العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية مرة أخرى في أهمية الأداء الاقتصادي للوحة الحاكمة قبل الانتقال وتحديد دورها في الانتقال وبعده، وفي اللبنة المزدوجة ونماذجها المختلفة، وفي تفصيل الشروع في اللبنة السياسية قبل الاقتصادية عند الانتقال إلى الديمقراطية، إلا إذا قام النظام السلطوي باللبنة الاقتصادية قبل الانتقال

بحوث الانتقال إلى الديمقراطية التي أصبح يطلق عليها علم الانتقال (Transitology)، والتي تكرر ذكرها في هذا الكتاب بوصفها محاولة لمقاربة التحديث، هي دراسات حديثة، وأخرى مقاربة ظروف التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي. ومراحل الانتقال، وسبل إيجاحه وقد تكون بعضها

نبحث ترسيخ النظم الديمقراطية، وأسباب الفشل في حدة فشل وجمعها ينفق على أهمية هو من لسياسية، ولعديدين وحيدانهم لاستراتيجية التي فلتت دراسات التحديث من أهميتها، كما يجمع مصطلح غالب على الديمقراطية بوصفها هدف وعبء فيسبب سمية مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية بحسب تحقيق تاريخي يوضحها بين حشيش، بحث لا تُحدد المرحلة الانتقالية لها فيها، بل لها ليس فيها. إن الانتقال هو مرتبة على وجود عبء هي التوصل إلى الديمقراطية، أي من يقوم بتحديد من حل ما بوصفها مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية هم مطّرون أو سياسيون بهيئة موقف إيجابي من الديمقراطية ويرون أن مساهمة في التوصل إليها. يصح نقدهم على أنهم غائبون (Telex ogists) في بحوثهم وليس هذا بعداً سيدي لأن أعينهم المطّرين يعرفون بهذه «المهمة» و«الحاجة» (الأخلاقية وليس النظرية) في حد ذاتها لا تتفحص مع الموضوع عدمه، إلا إذا وادت إلى انتقائية بإدراج صفات تميز مرحلة الانتقال وإهمال أخرى.

بختصار، فإن الموضوعية في بحث العلمي، أي (الحاجة) سوفائع وعدم الانتقائية في المعطيات، إدراك احتمالية التعميمات من الاستقراء الصحيح وتعميم لا استدلال من تعميمات، كلها لا تعني تحديد في موقف الأخلاقي من الاستدلال من مطلق قيمة مثل كرامة الإنسان والحريّة والمساواة.

إن ما حصر على دراسات الانتقال أمراً الأول معوي، ومصنوعه رفض فكرة أن كل ما لدى البحث العلمي أن يحصر به شعوب البلدان غير متطورة صاعياً هو عدم توافر فرصة الديمقراطية في بلادهم لأن شروطها البيئية عنه<sup>٢٠</sup>، والثاني نظري فرصه حدائق بارحية، وبنائه تحقيق النمو في ظل

١. أشار على سبب تعريف تاريخ الأروبي عصر وسبب ما يمر فيه بوصفه بسيطاً، وفيه من حصر، وأندى يجري معاصر معه حيث كانه عصر ظلمات، وفيه سمر العصر النهسي بكلاسيكي ولا عصر النهضة كلاسيكي، بل هو عصر ما بعد ما عني، لا يمتدء بالمعنى غير المتخصص فيه.

٢. كان هذا دافع الكتاب الرئيس تأليف كتاب في المسألة العربية في عام 2007 عنوانه «عصر النهضة الإنسانية والعصر السياسي»، وهو ما صرح مسأله نفسه بحكم في العلم العربي والتدبير الديمقراطي، ودحض جميع الشروط البيئية، ويبين العوائق المطّرون بجوارها في العالم العربي، هذا أحسنها حسب عنوان في المسألة العربية.

أنظمة سطوية، و انتقالات من سطوية إلى الديمقراطية في بعض دول أمريكا اللاتينية إضافة إلى اليونان وإسبانيا وبرتغال، ولاحقاً في بعض لدول سامية

جيري توماس كروثرز أن نحو مئة دولة، من عام 1990 حتى عام 2002، صُنفت دولاً ذات أنظمة في حده تنقل<sup>1</sup> وعندها ما يتغير نصيب المرحلة الانتقالية إذا تبين أنها ليست تنقلًا إلى ديمقراطية، ولا مجرد حده رمادية، من نمط حديد من استبطانية ويعاد تقييمها بأثر تراجعي

ليس ما سُفي علم الانتقال نظريات جديدة في لاجتماع سياسي، مقدر ما هو مشروعات بحوث ودراسات في تجارب أميركا اللاتينية وحبوب أوروبا في السبعينات حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي. وربما تجارب أوروبا الشرقية أيضاً حتى بداية التسعينات، واستتجاب مقيدة منها وهي، على أهميتها، لا ترقى إلى سمية «نظرية» أو «نظريات»، مع أنها قدمت مفارقات بصرية يمكن نظفها على حالات أخرى فهي كل مرة حرت محاولة لتعميم استنتاجات من دراسات الانتقال في منطقة على مباحث أخرى في العام، أي التصرف كأن هذه الاستنتاجات نظرية قد تُسهل فهم الانتقال إلى الديمقراطية من دور التخصيص في الدولة والمجتمعات ذاتها في تلك المناطق الأخرى، كتب النتيجة لاضطرار إلى تعديل «نظرية»، بحيث نمنح وزن أكثر بعد من العوم المساعدة، وتزداد أهمية بيئة لاجتماعية لسياسية ونصرف العبي، وأحياناً عوامل خارجية والبيئة الإقليمية والدولية

حصل أمر شبيه حدث مما سمي «نظرية الديمقراطية لتوافقه» سي سُشحت من حالات معينة في أوروبا مثل هولندا، ثم بدلاً من أن تُفسر حالات أخرى عدلت تلك الحالات لأخرى لنظرية ذاتها باستمرار، حتى لم يبق من الشروط اعمامه غير ستعدد من المجتمعات مختلفة لتوافق، إلى درجه يحونها إلى استمرار حالات عيبة، ما يشبه مسألة أسعد د. يجب لسوق على الإجراء الديمقراطية في ما يسمى «نظريات الانتقال الديمقراطي»

1. Thomas Carothers «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* 19 (2008) no. 1 January 2002, pp. 6-20 accessed on 26/4/2020, at <https://doi.org/10.2307/222215>

ساهم درسات الانتقار الديمقراطي في الإضاءة على جوانب مهمة من عميقات الحروب من النظم السلطوي إلى الديمقراطية، و تمييز بين شروط الانتقار وظروفه وشروط ترسيخ الديمقراطية، لكنها ليست نظرية عامة، ولم تمنح قانوناً بل مجموعة قواعد نابعة عن سميط تجارب متعددة ومن هذا المصطلق، أقول إنه لا توجد استثناءات عربية لأنه لا توجد قاعدة وضعت مهمته فهم المناطق المختلفة في معالم مُنمّاة على عائق أساحيق المتخصصين فدراسات الانتقار لا تحررهم منها، مشدداً لا تحرر ديمقراطيين في هذه المناطق من البصل السياسي، ومن مهمته وضع برنامج ديمقراطي مع أن بعضها يترشح إمكانية حصول الانتقار بالتوافق على قواعد إحرارية ديمقراطية لتتضمن أساس وتداول السلطة بين قوى هي ذاتها يسب ديمقراطية بأصرورة وربما استفاد بعض الديمقراطيين من ضربات الانتقار بديمقراطي ليتعمدوا من أخطاء حالات يعتقدونها شبيهة بحالاتهم، ومن هنا أتى هذا الطبعو على هذه الدراسات، وهذا سلب أن هذه دراسات شخصيات لأخطاء والإجحاف العميق ولا توجد مبررات خاصة لتشكيك في هذا الأمر، إذ يصح عليها ما يطبق على العلوم الاجتماعية شكر عام

يطلق مصطلح المرحلة الانتقالية أو الانتداب على مرحلة رسمية راهنة، إذا  
أصغر مستخدم المصطلح تصور عن مرحلة محددة مستقبلية يتجه الانتداب  
نحوها، وبكسب تعريفه منها من دون هذه «عائية»، تؤسس مرحلة سابقة  
بأنها انتقالية بأثر تراخي بعد شؤء مرحلة تاريخية حادثة ذات محددات  
جديدة، فصيح ما سبق مرحلة انتقالية بالضرورة، أكدت مرحلة هي  
تاريخ لنظم استبسية، أم ألباط الإلتاح، أم العلم وعن وغيرهم وعاء ما يرد  
التصنيف بأثر تراخي في إطار عملية تحقيق تاريخي لكن لا معنى لمصطلح  
«انتداب إلى الديمقراطية» أو «تحوّل ديمقرطي» إذ كان سابقاً على التحول  
من نظام غير ديمقراطي يسمى عادة سطوت (نقص النظر عن نوع السلطوية)  
إلى نظام ديمقراطي، إلا من منظور من يرى ديمقراطية عدية، حتى لو كان  
«باحثاً موضوعياً» ينشر مقالاته في دوريات العلوم السياسية

من هذه الناحية، فإن دراست الانتفا ليست ديب أكاديمية متفرعة من علم السياسة المقارن فحسب، بل مصنوعة من داخل حطاب ديمقراطي أيضاً، حيث نطرت الديمقراطية التي راحب في زمن الحرب الباردة (شومبير، كسرة، سارنوري، ليبسيت، دال، وغيرهم كثيرون) وظهر باحثون أصحاب أقدمية سنية بسث، ومن صميمهم من أصبحت درساتهم كلاسكية في نصريه بتحديث، وسأول شرواح استقرار ديمقراطية من موجات نظير حديثة بسث

كتب ليبسيت، مثلاً، في حنام مقالة سبق أن صرق هذا لكتاب إليها بنوسع «بقدر ما كان هدف توكفيل من دراسة الديمقراطية الأميركية مساعده الفعل الشرعي على مواصلة تحرير الديمقراطية ونهي هذه المهمة الثقافية الفكرية الجوهرية التي بسكن طلاب علوم السياسية وصعب صعب أعينهم»<sup>4</sup> وبعد بسست به يكتفب د ب تفحص النظم ديمقراطي والوع عنه في كتابه، بل صرح أيضاً بأن هذا أهم دو فعه لتأليف كتاب لكنه ادعى أن حججه في حدتها غير متأثرة به واقعده هذه وكب أودوبيل عن مشروع درسه الانتفا إلى الديمقراطية الذي سقفه مع رميلين حرين في معهد وودرو ولسون في ثمينيت الحرب الماصي انطلاقاً من تجربده دور جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، والذي مسعود إليه لاحقاً ما يأتي «أندكر أيضاً إحساسا بمشاركة لأحلافه والسياسيه في بحث عن طرق تحييص عام من الأنظمة استنوية لني كنت لديا أساس حيدة لكرهها»<sup>5</sup> وبعد مرور أكثر من عقدين على المشروع، كتب أودوبيل أن محركه لمشروع الانتفا من النظام السطوي، كب بسث حطاً الآراء المسقة اشتدفة عن دول ميركا اللاتينية وإسبانيا واسترغال التي

Symour Martin Lipset «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development (4) and Political Legitimacy» *American Political Science Review*, vol. 53 no. 1 (March 1959), p. 103 accessed on 6/3/2020 at <http://bit.ly/2M10Lnp>

Robert A. Dahl *Polarchy: Participation and Opposition* New Haven, CT Yale University 1971), p. 31

Guillermo O'Donnell «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes» *Journal of Democracy* vol. 21 no. 1 January 2010), p. 29

كتب لأديبات اثني قرأه في مكتبة جامعة بير، والتي تُذكر بمكاتب تحقيق الديمقراطية في هذه الدول لأسباب ثقوية ودينية متعلّقة بالأفكار الهرمية والترسّنة و«متصوبة»<sup>١٧</sup>، وأنه بأحد ناحية موضوع شؤء نظم ذوي لحقوق الإنسان ضد الإغلال العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، ومواثيق المنعنة بمسودة حرّة في فترة 1979-1999، ومبعضه لتعديت في عام 1984، ومواثيق مكافحة جميع أشكال سميير عصري في عام 1965، وحقوق طفل في عام 1989، وحقوق السكان الأصليين في عام 2007، من بين معاهدات وموثيق دولية حقوقية أخرى، ويفترض أن تكون هذه من مصادر القوياس الوطنية<sup>١٨</sup> وهذا يعني أن مدافع سأسيس اسطري للانتقار من الحكم السطوي إلى الديمقراطية حتى في الدول غير المتصوبة، هو دفع معياري مصمومة الإنعام بقيم كوية

صحيح أن دراسات الديمقراطية تُعى بتعريف الديمقراطية وشروطها ورسوخها وطبيعة مؤسساتها، ونظريات الديمقراطية تعنى بنسبتها ومؤسساتها وأسسها الفكرية وحتى الفلسفية، كما أن دراسات الانتقال تبحث في الشروط العيية لشوئها، ودور الماعل الإسمي في ذلك، لكن عينا أن تتذكر أن الديمقراطية ذاتها ليست عدماً بل هي نظام حكم، أي نظام سياسي وقد يشده الباس لأسباب مختلفة غير متعلقة به، بل بالتحلص من النظام السلطوي، وأرماته وآفاته، أو طلباً لقواعد وإجراءات متفق عليها لحل الصراعات السياسية والاجتماعية سلمياً بين قوى ليست ديمقراطية بالضرورة، لكنه أيضاً نظام يقوم على قيم مثل المساواة والحرية بوصفها قيماً جديدة بأن يشدها البشر في تنظيم مجتمعاتهم وقد يتجاوز تحقيق الديمقراطية ما يعتقد أنه شروطها لأن ثمة من يشدها تطلعاً إلى عيش أبنائه في ظل نظام يحترم هذه القيم، وليس نزوة أو مكرمة من حاكم، بل لأن مؤسساته وقوانينه تقوم عليها

<sup>١٧</sup> John D. Donno, *Democracy, Agency, and the State: Theory with comparative intent* (7 Oxford/New York: Oxford University Press, 2010), pp. 183-184.

<sup>١٨</sup> Ibid. p. 189.

دراسات الانتقال هي عسير عملية لانقال من استبصارية إلى الديمقراطية (أو تعثرها في بيئتها بعد حصولها) باستتاج شروطها (الضرورية والمساعدة) وقد صدح لاستنتاجات استبصارية مرشدا في عمل سياسي في بعد آخر بعد دراسة ظروفه العيية، لأنها تشدد على عنصرى الإرادة والوعي عند الحق، وترفع احتملة اكتماله في طريق تحديث بني تتجاهل العمل الأساسي ووفق أحد الباحث، فإن يفارق بين دراسات الانتقال التي يمكن عسرها «حددة» ونسب استبصارية المرتبطة بالحدث هو أنها أقل حيداً وأكثر نرشداً وروحاً للعمل السياسي إلى درجة أن مشروع التحولات لأشهر عبدة أودوبيل وعبس شمير كاد في رأي أحد مسعيه، وهو أبرهام بوفتس، عبزه عن، *thoughout We strong*، (قب بعد *Wistful Thinking*) + أي تمتي مُثاقلاً، وأن المشروع يرفع احتملة انسيوية، وينسى الديمقراطية قيمةً ويبحث عن مكاتب واقعية بتحقيقها<sup>9</sup>، وذلك في مقدس ضرورات سياسي ومور وغيرهما من التحديثيين الذين بصرون على شروط موضوعية ولا يولون العمل الأساسي أهمه حصه وقد نبذ من اقتباس بسيت لسان أن نظرية التحديث سم مكى حيدية، ولا تكشف عن فوائس حيدية، بل رأنا، على لسان أحد أهم أقصاب في دراسة الديمقراطية، أن مهمة العلوم السياسية هي المساعدة في تحقيقها ويتمش بصراق لرئيس، في رأي، هي أن نظرية التحديث صبت أسيرة ببح الأوروبى والأمركى شمالي ودا قبس باحتمال تطبيق الديمقراطية في لسان الأمة، ربطت هذ الاحتمال بتحقيق شروط سيوية وثقافية شأ عضها بعد اكتمال الديمقراطية في العرب، وكبها أسعصها على المجتمعات الأخرى بعسرها شروطاً مسمة

سيئ لاحقاً أن أكيد شمير أن هذ انعم مشعبت عن العلوم السياسية المقدره توصل إلى مجموعة فرصات ومصطحات كوية يمكنها أن تفسر اسحوب من الطام لأوتوقراطي إلى استبصارية، أو يأمل أن تساعد في توحيه

Gerardo Munck «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» (9) *Perspectives on Politics*, vol. 9 no. 2 June 2011, p. 335, accessed on 3/3/2020, at <http://bu.y2WGWkcc>



الحول وإرشاده " هو تأكيد فرع من المضمون المطري الكوني، فضلاً عن أنه اعترف بأن هذا العلم غير محيد، مثل نظرية التحديث

تطوّر نظرية تحديث هي مقارنتها للاندماج بدعراصي من تشخيصها لشروط استقرار بدعراصي العريقة مستقرة أما نظريات الاستقرار السعراصي القيدة لنظرية التحديث فستطوّر من سعراء بحارب حيدته بالحيد سسياً تحقّق فيها سدّ من لستوية إلى السعراطيّة وإدّ ما سمد حتّى أن شروط لبي شخصيت بدعراء أساسية وخواصه بصور لاندماج السعراطي هي فعلاً كدث، يلى علب أن يميز بين شروط صرورية، ومن ثمّ قيدة لتعميم، وشروط حرنى غير محدّدة سلفاً تُستتخ من دراسة لبلد المعين والشروط صرورية هي عدّ، بل دثّ، غير كيفة واعبوم لاجتماعية يميز بين شروط صرورية وثلاث متعيرات نبي نظراً فتصح اشروط صرورية كيفة، وهي امتعيرات طدراته الحادثة أو الحائرة، معنى التي لا تحكها الدعدة الطرية التي توصل إليها البحث ومع أن هذه المتعيرات الطراته صعبة التوفع فإنه تحري محاولات متواصنه تمصها، أو اتوصل إلى ترسمات لها ولأنّ تعبئة الشروط قد البحث متعلقه بدعراء الأساسي وقرارات الداعين الاجتماعيين التي يصعب شؤنها، إلا على درجات متفاوتة من لاحتمال، فإن م تُنقل عادةً ويصح تعميمه هو ما يمكن عباره اشروط الصرورية فحسب لكن المصعب في هذه السرمات ليس ما يصلح لتعميم، بل دراسة تفصيلات اسجاج واسعتر دثها، ولأسفاده من خصوصية كل حيد فما يمكن تعميمه صمر بلعية، أما ما يمكن اسعم منه فكثير ووافر

سم يحقّق أي نظير من هذه النوع، في أيّ، هدفه في خروج، من عموم الاجتماعيه والداعين اسيسيين بتعميم سمن على صرورها، توافر شروط سابقة على أي عمليه متقدّ لى سيمقرطية غير ثين هما أولاً، الكيان سيسي السجمع عليه، أي بدوة بوصفها إصدّ سيسيّ معروفاً منه ولا تساؤل في

شأنه عند الأعدية انسحق من لدس والماعلين الرئيسيين، وعدم شكيت أي نيار سيسي رئيس في كند امدولة القائمة وهذا في لحيقة يعني فصل لنظام السيسي عن الدولة، بمعنى أن لا يسؤل في شأن شرعية الدولة ووحدةها عند الاحتلاف على شرعية النظام السياسي ويبدو هذا العامل بسيطاً، لكنه ضمن صميمه مكونات جماعية ثقافية مهمة معبرة ثانياً، قبول الحب السياسية الرئيسة، أكدت في أسسها أم للمعارضة أم في كليهما، هو عند أنظمة الديمقراطية ويفتح هذا الشرط أهو التعبير في دور لا يقتصر أن تستطر تحقق شروط نظرية التحديث في ما يتعلق بسسوى معيشة، وسسوى تعليم، وعمرها، كي يسع سكانها بالمشاركة السياسية، والحداثة من بعض السمات وسسقف في باب ثالث من هذا كتاب عناصر أخرى من التحرية العربية قد تصبح بتعميم مثل موقف الجيش وكل ما عند ذلك عوامل مساعدة وظروف عينية تختلف من دولة إلى أخرى، بما في ذلك مسألة انقسام بحثة لحكمه لي يحضرها دراسات لا تتعد شرطاً ضرورياً (وسيحاول تبسط بعض العوامل العسية من لتحرة العربية مثل جذبه للإصلاح والثورة، والعوامل الخارجية وموقع الدولة الجيوستراتيجي، وسنوك الحب السياسية بعد الانتخاب مباشرة) لكن الشرطين المذكورين لا يكفان فهم ظواهر عسية مركبة مثل الانتقال في بلد محدد، أكدت بديته الإصلاح والثورة، فشروعه بمسيرة والمعرقه تختلف من بلد إلى آخر، وهي كثيرة يصعب حصرها، ولا تصح لكل البلدان في حدة الانتقال، ومن ثم فهي غير قيمة لتعميم ولكوين نظرية من الصعب حدها وربما من المستحيل، لتوصل إلى شروط ضرورية وكافية وقيمة بتعميم لشوء الديمقراطية في جميع البلدان فلا توجد نظرية تفر على جهد معرفة ظروف كل مجتمع ودولة في مرحله من بحية محدها، وبحيها، بما في ذلك فهم بية المؤسسات القائمة، وتاريخ الدولة سيسي والأهم من ذلك عدم وجود نظرية توفر على الديمقراطيين النصار من أجل الديمقراطية، وعلى الماعلين السياسيين، أكرا ديمقراطيين أم لا، عند المسومات والحوول الوسط، وربما سوف على قواعد ديمقراطية إحرية سحب بصراع المدمر الديمقراطية هدف، ويستمر مرحلة من بحية حتمية قدمة بفعل التطور والتقدم، بعض البصر عن أهداف الماعين واستر تحبهم

أثر ستيوارت هارد وروبرت كوفمان في كتابهم الاقتصاد السياسي للانتقال إلى فشل نظرية التحديث في توقع التطورات الاقتصادية والسياسية اللاحقة في الدول الاستبدادية في أميرك اللاتينية وشرق آسيا، وتلك تحث التحليلات عن التفسيرات المرتبطة بالحاجات الاقتصادية من بداية ثمانينات القرن الماضي<sup>1</sup>، وتقول كل من لين كرون وشميتز أيضًا، على ضرورة التحلي عن البحث عن شروط ومطبات ضرورة تمرير الأنظمة الديمقراطية وتوسع وجودها، والتركيز بتوضيح على فهم تنوع الظروف التي قد تظهر الديمقراطية في صنّها<sup>2</sup>.

أما في ما يتعلق بمرسوح الديمقراطية فلا شك في أهمية المومن الاقتصادية وقد ذكرت روبرا جيدر أنه في الفترة 1974-1998 بهر 85 نظامًا سقوطًا، لكن بقي منها 30 نظامًا ديمقراطيًا حتى ذلك العام، وشأب 9 أنظمة ديمقراطية مع شئو دول جديدة، وثمة 8 دول لا تندو فيها ديمقراطية مستقرة، وتحتوت 4 أنظمة إلى حاية من الاضطراب وسيطرة أمراء بحرب، وبحول منها 34 إلى نظام سلطوي<sup>3</sup>، ويذكر شكلي حاصي ستوح حول مؤديعات وكيت بول أن العمل الرئيس في انتقار إلى سيطرة هو الفقراء أكاب الانتقار من ديمقراطية أم من نظام سلطوي آخر<sup>4</sup>، وسوق أن يتركف إلى دراسات شيفورسكي عن الموضوع

في المرحلة التي نُشرت فيها دراسات الانتقار التي نُشر استعدادها عن المقاربات السيوية نقاش مشجعًا، صدرت أدياب كثيره عن أزمة سيطرة في

Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democracy*, ( 1 ) Transitions (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), p. 2.

Terry Lynn Kar & Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America», ( 2 ) Southern and Eastern Europe & International Social Science Journal, vol. 43, no. 2, 99, p. 270.

Barbara Geddes, «What Do We Know about Democratization after twenty Years?», ( 3 ) Annual Review of Political Science, vol. 2, 99, pp. 5-6 accessed on 3.1.2020 at <http://bu.bu.y2t6y0I>.

Ibid., p. 7. John B. Londregan & Keith Poole, «Does High Income Promote ( 4 ) Democracy?», *World Politics*, vol. 49, no. 4, October, 996, pp. 30 accessed on 3.1.2020 at <http://bu.bu.y2t6y0I>.

المعسكر الاشتراكي وبدانة الإصلاحات في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وأدت محدداً إلى مغريات سيوية لأزمة الأفضمة سطوية أعداد الاعدار في نظرية التحديث، من منطق أن مباح فهم أزمة النظام الاشتراكي كد انحصار معدلات النمو وعجزه عن معالجة الدول العربية في الإنتاج<sup>15</sup> ومستوى المعيشة، وخصوصاً بعدم شأت في دونه مجتمعات حديثة بسبب تعليم عالية وطققات وسطى واسعة تطمح إلى سيمفوطيه، وأصبح النظام السلطوي عاثم عائقاً أمام تصدعات هذه مجتمعات ولدت تتحول في أوروبا الشرقية لاسبه إلى دور العوامل الخارجية أيضاً، التي تعرضها فصلاً خاصاً في هذا كتاب؛ إذ تعدر فهم التحولات التي حصلت من دون بهير أهمية استوفياتيه سم تأخذ دراسات الانتقار الديمقرضي الأولى، بعد تحولات في حروب أوروبا وأميرك اللاتينية، بعامل خارجي في الاعدار، كما لم تتعرض بقصص مركبة كتبت القائمة في اسبق ودول أوروبا شرقية وجمهوريات لاتحاد سوفياتي السابق حيث ترر شروح بديحية وقصص إثنية معمده تعرض بشوء الديمقرطية أو ترسيحها، وتحتاج إلى تحول مركبة قبل بشوء ديمقرطية وبعده، على نحو لم يعرفه أميرك اللاتينية وحوب أوروبا، باستثناء إسباني التي ما رت مشعبه بقصة كتوب، ولكنها مشعبه بها في إطار الديمقرطية دنها، من دون أن تشكل تهديداً لها حتى الآن ويرى أحياناً حثيث أن التأكيد على دور الشعب السباسبه سدي تموت به دراسات الانتقار للائم الحالات في أوروبا الشرقية، حيث قدمت الحركات الجماهيرية والفتيات والجماعات ما تحب الرطية بدور كبير في انهيار سلدان لاشتركية<sup>16</sup> ولا أفس معه في ذلك؛ إذ أدت المساومة واسويات بين سحب معارضة وسحب الطام اقديم دوراً مهماً في أحداث اسفير سسمي في همدرد وبوسدا وسم يحل سد واحد في أوروبا الشرقية من معوصد كهده في إحدى مراحل لبحور وحتى حيث سم يحصل حوار كهذا

Jordan Gans-Morse, «Searching for Transistologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm» *Post-Soviet Affairs*, vol. 20, no. 4, 2004, p. 326 accessed on 33/2020 at <http://dx.doi.org/10.1017/S0963646004000017> (Fé. Jordan & Pve «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review* vol. 94, no. 1, March 1999, p. accessed on 28/3/2020, at <http://bit.ly/2wugbf>

Gans-Morse p. 328

(16)

(ومما مثلاً)، قامت بحب انضمام القديس بعد النخب من رئيس مدوٍ أساسي في الحداثة على دور الحرب بقاء. ومن ثم هي عمية لا تتبدل دتها

في هذا سياق، تبيّن محدودية مصطلح «موجات العالمية» ولا سيما الموجهة بثلاثة بعض لأديب بطق من وجود صيرورات عسية، أو موجات بعدة هنعوب وفي م عدا كونها غير مشته. لو مشككها الرئيسة نكمن في معامل مع الظروف لت يحية في كل دولة تصفها معوفاً لهذه الموجهة عالميه أو مسعدة هي فيشاً نصور باحم عن ترويح بعض الدراسات في الإعلام وتسميتها بتواطؤ من بعض الأكاديميين، وكأنه توحد صهوة قائمة بدتها هي «موجة ديمقراطية»، نكسها بعض مدوٍ و مجتمعات ريشل غيرها في ذلك ومن ثم بدأ في البحث في أسباب تقنها في ذلك لمجتمع أو رفضها في ذلك، وهذا منطق عحيب فلا توحد موجة ديمقراطية بل مجتمعات عسية تتقل إلى ديمقراطية تُستقرأ منها موجة، وأخرى تبقى على حانها أو تتحد مسار بطور آخر بحب لا يطلاق من المجتمعات نفسها عند معاجتها، ومن يطبق من «موجة» ما حارحها يميل إلى عدم فهمها، وقد يترلق إلى محاسنها من منظور موجة عديمة مقترصة فصلاً عن ذلك، يمكن أن يشكل الانتقال في دولة أو عدة دول موجة إقليمية تتحول إلى عمل حارحي مؤثر في الاستقرار والحجارات السياسية في دولة م

في رأينا، أن الموجات التي يترص أن تُستقرأ من تحارب العسية هي في الحقيقة إقليمية وليست عالمية ولا تتبدل ديمقراطية قد يشتر مثل جائحة أو عدوى (Contagion) هي مبادات إقليمية، أو داخل فصاء ت ثقافية اصدايه سياسية مقترنة وفاسة سائير والأثر وأصلاً، لا توحد برعة عالمية لديمقراطية يمكن أن تقع صمها التحولات في جنوب أوروبا وأميرك اللاتينية والمعسكر لاشتركي، فكل منها ظروفه، وب تأثر بعض دول أميرك للاتينية بتجربتي إسبانيا والبرتغال، فهذه «موجة» منحصية عن «موجة» التحولات في أوروبا الشرقية التي قُرئت بأدوات أخرى غير دراسات الانتقال في أميرك اللاتينية وجنوب أوروبا لا توحد إذ موجة عالميه أوسى أو ثبة

أو ثلاثة لانتقال إلى استقرطية، خلافًا لتأكيدات أمثاب هسعون، وكان ما حصل في شرق أوروبا جزء من موجة عالمية وحتى تاريخيًا، لم يغي انتشار أفكار ليبرالية وديمقراطية في ثمانينيات القرن العشرين أن الديمقراطية الإمبريالية والأميركية والهولندية والبرسسية تنتمي إلى موجة واحدة (هي الأولى بحسب هسعون)، بل كانت موجة انتشار الأفكار عند اسحنة في بلدان كثيرة، منها ما أصبح ديمقراطيًا، ومنها ما سم يصح كذلك موجة معادية متنوعة وحتى إذا أخذنا العوامل الجغرافية في الاعتبار أكدت «عسوي» و«قليل» نموذج، أم بالتأثير المباشر في المحيط كما في حالة سويسريكا و«الاسوسيت» أو تعبير الأجلدة الأميركية، أو اشتراطات برامج الإصلاح الهيكلي في شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإفريقيا، فإنها لا تؤدي دائمًا إلى انتفا ديمقراطي، ولا تأتي على شكل موجات عالمية

ثمة منظور قريب هو حدث في أوروبا الشرقية أدوات نظريات بغير أدولة وسائها، وأحزاب مثل مارك بيسمر وكروفرورد بوع بعمو مع ما جرى في آسيا، في منطقة لقوقر ووسط آسيا، كحالة إرنة الاستعمار أو تمكيكه (Decolonization) باعتبار أن السيطرة السوفياتية كانت نوعًا من الاستعمار<sup>8</sup> وبدأت مقاربة انهيار الدولة وبنائها ملامحه بسخطين في شؤون روسيا وأوكرانيا، في حين لاأعت نظرية تمكيك الاستعمار السخطين في شؤون آسيا الوسطى ولقوقار، وطُبق معارفة اثوره على روسيا أما درسات الانتفا مما سُمي الموجة الثالثة فاستخدمتها قلة من السخطين في شؤون أوروبا الشرقية، حيث تحولت بحث تعبير نظام سياسي، ما تطلب تطوير دراسات خاصة لم يمكن اعتبارها انتقالات ما بعد الشيوعية (Theory of Post-Communist Transitions)، لأنها تتناول كيان الدولة ذاته و«مجتمع والثقافة والنظام لاقتصاد» وغير ذلك وليس النظام السياسي فقط<sup>9</sup>

ibid. p. 331

(18)

ibid. p. 342 Mark Beissinger & Crawford Young (eds.) *Between State and Society: Post-Communist Transitions in Central and Eastern Europe* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002)

Gans-Morse p. 343

(19)

## تصنيفات

يمكن العثور على عدة تصنيفات لدراسات الانتقار إلى الديمقراطية و لخصيفة أن كثيرًا مما يُعدّ مدرّس قائمة يدوي مثل المؤسسية، التحديث، و يُعدّ مدرّسه اقتصادية، قد تعامل مع غيره من تجارب و مدارس و أحد منها مثلما أحدث منه و يظن ذلك على أيّار الذي سيعمل معه بالتفصيل، و اندي بدأ بوصفه بمرّ قائمًا بدنه في لحوم السياسية المقارنة، و يُعنى بالانتقال من النظم الاستعماري تحديّ و ليس بشيء انديمقوا حله ن يبحث أو عمنه بدئه، كما يعنى بالسياسة و جارات المحب الاستراتيجية فقد جذب إليه مدارس فكره محبقة، و ان يُعنى بصفّ عوامل لم يكن أحده في الحسب، مثل صفة النظم لسانو، و طريقة الانتقار، و تدخل احراجي، و غيره من عوامل و سبب في هذا سبب تصنيف احدهم و م به سوجان حيو<sup>20</sup>، و لأخر أعده تورس<sup>21</sup> لأربع مقادير نظرة مع تحسبها

## ٦ المقاربات السيوية والوظيفية

ربما كان أهمها أعمال ليرلين مثل لسيث و الموند و سدي مير، و م. كسين مثل مو، و غيرهم ممن يعتبرون منظور منهية التحديث في دراسته الديمقراطية و سبق أن نذكره التي تعرضي و تحسب مسهين، نكتب لم يدح في درسات الانتقار، فهي ليست مقاربات بالانتقال أصلاً، لكن يتكيف فرصت عاصر من نظريات سيوية بوصفها شروطاً للانتقال<sup>22</sup> و استندت هذه البحوث إلى لافس أن اشتمل لاقصدية و الثقافة السياسية و الصراع العنفي و التي الاجتماعية و غيره من العوامل و التي لاجتماعه و لسياسية، بشكل عام، قد

Sujat Gu. «Democratic Transition: A Critical Overview» *Issues & Studies* vol. 34 (2000, no. 4, 1999), pp. 34-35, accessed on 3/3/2020, at <http://bu.yr.edu/>

Jan. «Social Determinants of Democratic Regime Change in the World» (2002-2006) (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 2.

(22) نكي حيو بصيف و دوي و شعير في بحوثهم الأولى التي ركزت على سيطرة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية و جنوب أوروبا، في نظرة ما بين سبب القرب العنفي و سعياته

نعتبر أسباب نشأة بعض حالات الانتقال الديمقراطي أو عرقها وما يميز  
الطفرات السيوية لتحويل الديمقراطية بحسب توريل هو أولاً، أنها تعطي  
الأولوية بلغو من أسيريه ثانياً، لا تحدد كيف تؤثر هذه العوامل في القاعدين  
الاجتماعيين، وفي سلوكيات و خيارات محددة بشأن عدم حكمه<sup>2</sup> بالتأكيد  
يعرف ليبسيت وأمثاله أنّ من يقوم بالانتقال في النهاية هم شعب، ويشير إلى دور  
الحزب ولكنه لم يعالج هذا الموضوع

الحقيقة أن «سوق» البحوث في شأن الانتقال ما زالت تعج بالدراسات  
الكمية التي تهاون مستوى الديمقراطية في الدول بدءاً على مقياس فريدوم  
هاوس أو أوليتي<sup>3</sup> وربطه بمقياس مثل معدل الدخل ومستوى التعليم ونحوه  
وسائر الانصاف والاعتماد على تصدير مواد الخام وغيرها من البعوض  
الموروثة من مقاييس التحديث، مع محاولات لإيجاد متغيرات سوية حديثة  
مستقنة تُرَبط مع الديمقراطية بوصفها متغيراً تابعاً وهذا يعني أن مقدرات  
التحديث ما زالت حبة برزق وتفتد في الأحداث المقارنة بين البلدان وما زال  
يحد بحوثاً معنده في الانتصار من مصطلق التحديث تنحدر الاقتصاد إلى انهو  
السياسية والصراع الطبقي وسي لا اجتماعية

## 2. المقاربات المؤسسية

بصدد حل انضمام مقاربات المؤسسية Institutional Approaches على  
دور المؤسسات وأثرها في تشكيل سياسات وأوضاع ممارسات السياسة وهي  
تقيدها أهداف القاعدين السياسيين وخياراتهم حيث يكون المدى يدي تبعه  
مأسسة النظام السابق شأن مهم في تفسير تحولات نظام وفي زكر بعض  
الاحتمال على تعديلات الدولة مع المجتمع والتغيرات في هذه العلاقة ودورها  
الحاسم في عملية التحول الديمقراطي فمثلاً، يشير بعضهم إلى دور الأساس  
لمجتمع المدني في نهيار الدول الشيوعية في شرق أوروبا والمؤسسية  
بوصفها مفردة عريقة في العلوم السياسية أولت عملية بناء مؤسسات هي

<sup>2</sup>bid. p 18



الدور المستعينة حديثاً، باعتبارها المصالح بشيء ديمقراطية، أهمية فائقة وشدّة باحثوه على يقين وسيادة يقينون فالديمقراطية تصحح بدلاً من الاستبداد مسحة هذه القادرون بدلاً من التعسف، وفي تدبير المشاركة وسموحته، وهي مصممة بحيث تُشكّل تورث دينامياً في المجرى السياسي موارد متوارث المتغير في المجال الاقتصادي والتحق مسؤولون عدا على أن المدارس التعسفية للسلطة محكوم عليها بالروال على المدى البعيد

عميقاً، المؤسسة عديمة هي تأسيس عدم بحوكمه رأو الحكمة) مقارن بواسطة محاولة فهم كيف تعمل الديمقراطية، وكيف بشكل انضمام من أحرارها، وكيف تألف لأحرار تُشكّل بصف<sup>24</sup> وما دامت بقضية أساسية هي بناء مؤسسات فيمكن فرض الديمقراطية من أعلى، وأن تقوم المؤسسات بتعبير المجتمع نفسها، أي أن من الممكن فرض مؤسسات الديمقراطية التي تعيد تسكن مجتمع بحيث يتلاءم معها. ومع يكن نظام الديمقراطية في ديدنها محرّك مؤسسة سياسية، وإنما لتعبير الأعلى و لأفضل عن العصبية السياسية على برعم من لأخطاء ومع يش مؤسساتها عنانهم على الثقة بالجهة وحكمتها وإنما عندهم أن أي مشكلة يكون حيث بإصلاح المؤسسات أكثر مما يكون لتحسين السياسات<sup>25</sup>

انتقد شهورسكي هذه المقارنة مدّعياً بالمؤسسات الاقتصادية؛ د صحت هذه مقارنة المؤسسات الجهة أوجه هي فهم النمو الاقتصادي أما فقر الدول أهمية فتتضمن منه من مصادره، الفوائد المؤسسة التي لا تشجع الشدح لإثبات<sup>26</sup> وبين شهورسكي، مدّعياً بحوث كثيرة أخرى، أن المؤسسات لهدوية المنهوية من بيئة والمرروعه في أخرى لا تصرف جدوراً،

David F. Apter «Institutionalism Reconsidered» *International Social Science Journal*, 24 (1966) no 3 August 1966, p. 467 accessed on 23.2.20, at <http://bit.ly/2yHpyao>

Ibid. p. 468

25)

Adam Przeworski «The Last Instance Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?» *European Journal of Sociology* vol. 45 no 2 2004 p. 65 accessed on 23.2.20 at <http://bit.ly/2Zd4bo>

وليس متوقع أن تكون مقرة الإصلاحات مؤسسية صحيحة معية فكره  
فرض الديمقراطية على أفعاست أو العراق تدو سحيمة رغم كل شيء<sup>٨</sup>

تفترض المؤسسة أنه إذا وجدت مؤسسات مدونة بنفسه في بلد  
محتمة يسوف يكون أدائها لاقتصادي متشابه ولا تطرح أسئلة عن حركات  
القاعين ومصالحاتهم أصلاً في ساء المؤسسات من النوع الذي تفترض نظرية  
أنه مفيد للأداء الاقتصادي وأهم المؤسسات التي يحظر هي دل اسطرين هي  
هذه لحالة، وذات العلاقة بسمية، هي مؤسسات لي يحفظ على حقوق  
الملكية<sup>٩</sup>

صحيح أن باخس برطيسر وأمر كس من مير تسم منهج المؤسسة  
القديمة حصروا دول التي تمت الصفات لمدينة اللارمه بالديمقراطية خارج  
بريطاني، والولايات المتحدة هي كندا وميوريلدا وأستراليا وحبب أفريقيا  
اليضاء، إلا أنهم عتقدوا أن الدول الاستعماري يمكن أن يزرعها في بلد  
محيطة كان أمراً مفروغاً منه دراسة إلى المؤسسات القدامى اعتقادهم أن  
الديمقراطية تفترض تطوراً مسبقاً للمؤسسات الاجتماعية، واقتصاداً متقدماً  
بالحد الأدنى، بحيث لا تكون القرارات الصعبة لحسم المصالح المتضاربة  
عبارة عن الغلبة حصصتها صفراء الحكومة الديمقراطية بهذا المعنى لم تكن  
مجرد مجموعة أدوات، وإنما عملية بوسط مستمر بين الحاجات الاجتماعية  
والوظائف الحكومية<sup>١٠</sup>

لم يهتم المؤسسون بالمجموعات كثيراً، إلا بوصفها مصدر للمقدرات  
الموجهة إلى نظام سياسي كما لم يبدو جهده في فهم مكونات  
المجموعات والأفراد وذلك لم يكونوا حذرين منهم مصدر الديمقراطية  
التي قدمت على مرحلة قديمة وراء الأمان بعد حرب عالمية الأولى، فقد  
رؤوا جهدهم على أفضل تعبئة دستورية عن المؤسسة هي جمهورية ويم

Ibid., p. 68

(2)

Ibid., p. 74

(28)

Apter, p. 468

(29)

في أحزاب بين حريين، ومن ثم لم يوفقوا في فهم بهير هذه الديمقراطية وصعود سرية، ولم تتمكن المؤسسة أيضاً من التعامل مع أصول الديمقراطية في ثلث دعى برغم من حكمه المؤسسة بشأن حكم النقابات والصراخ والبروتات والشفافة والمحاكمة والسيروفرطيه والأحزاب والنظم لاسحابية، فبه طلت أنكوسكسويه حضرياً وسدجة سديمي وفي ه عدد عدد عن تحليل مجتمعات وخصوصية ومحاولتها عزيمة التجارب العربية، فربما لم تقد أهمية بُعد الاعتقالي في السياسة ومع أنهم نقضوا فكره عرق واقومية والإثنية ودين، فقد مونا بأن في إمكانية تحويلها من اختلافات في هوية إلى مصباح قبة للتفاوض ولأن المؤسسة لم نهه بدرجة المجتمع وظروفه الخاصة، فإنها لم تنه إلى ظهور مثل شعبية، وبساسة إليهم كان مصطلح دكتوريه شعبويه مصطلح متناقضاً<sup>1</sup> وبهذا كان الخروج على المؤسسية وبهذا في مرحلة خمسينات القرن العشرين

اهتم المؤسسيون لجلد نظور ذوقه برده وصريق التطور الديمقراطي الاشتراكي ومن منظورهم، فإن أي من مجربات الديمقراطية ليس مجرد مجموعة إجراءات وآليات والمؤسسات نفسها مشعة بحدائق معبرة المحفنة في النقابات والإجراءات وبما أن بهيات أهمية الديمقراطية مفوحه ولاهسية، فإن الأمر يتطلب أن يكون الحقوق محمية، وه نكم أهمية أدوات حمايتها وتنصم الديمقراطية حقوقاً محمية بالمؤسسات، ومرطبين تحميمهم هذه المؤسسات وعبر مدارس الحقوق يُعاد تعريف هيات ومن ضمن هيات اسي يُعاد تعريفها باستمرار الحرية والمسواة والشفافة والمضروب من الدولة خلال هذه عملية الإرشاد السياسي الذي يؤدي إلى سقوط موصلي مدي

نمته ثلاثة هتديات بديه بمر مؤسسية الجديد، 1 علاقه محرك والمحيط بما يشمل تأثير المنطقة والهيمنة والشركات تكري المتعددة لقومات 2 تشكل استبسات العمومية وتفصيلات لأبد يوجيه التي تحتوي

ibid. p 470

(30)

ibid. pp. 464, 466

(31)

3 صراعات بين الفصاعات ولحدات في المجتمع على تخصيص  
 امبرسات في حونه وفي حين شدد المؤسسون قد هي على لايدو وحدث  
 ضمن دراسات مقدرة بمطومات بعضا، في مؤسسين احدد اعدوا  
 اكشاف مصطلح الثقافة في درجة اعرض أحيانا لسقوط في بحمة  
 الثقافية<sup>121</sup> ومع أن المؤسسة الجديدة أحبت عن عيب الاهتمام بالسياسية  
 والتنمية السياسية، فثمة عدايات حاضه هي فهي لم تتعامل مع الموجة الثالثة  
 للديمقراطية، إلا إذا اعبرنا أعمار بير وشمير وأودوبيل مؤسسية جديدة ولم  
 تقدم توصيفات لهندسة دستورية ممكنة قد ارتدت عن المؤسسة القديمة  
 المهتمة بحمة الديمقراطية، ولي وصفت قناعات على شكل مؤسسات  
 وعلى الرغم من الفروقات بين جميع المقاربات مؤسسية، فإن جميعها رأى أن  
 بناء مؤسسات الديمقراطية على محور صحيح هو الأمر الحاسم<sup>122</sup>

الحقيقة أن انقدرة المؤسسة لا بد من أن تدخل ضمن دراسات الانتقد  
 لأن طبيعة مؤسسات نظام السلطوي الذي يجري الانتقد منه تسهم في تحديد  
 اسرانهات عدلين لسياسيين كما أن الحدايات لاسرانهة قد تصيب أو  
 تحصى حين تشد نوعا من المؤسسات الديمقراطية التي بالائم، أو لا بالائم،  
 صروف بلد ومجتمع عيشين في مرحلة الانتقد ولا يمكن فصل الحدايات  
 في هذا المجال عن حدايات الحب سياسية وتوافدها ولهذا أمكن اعتبار  
 دراسات الانتقد نوعا من أنواع «مؤسسية جديدة» في حدها

نوعي المعارضة المؤسسة شكل الحكومة ونظم لاسرانهة والأخر  
 المؤسسة عموم وتأثيره في الاستقرار الديمقراطي أهمية ومؤخر،  
 عند اهتمت بمسألة الانتقد الديمقراطي، طرحت مسألة نوع المؤسسات  
 السطوية الدائمة وتأثيره في الحور الديمقراطي واهتمت أعنية دراسات  
 تير مؤسسية بمسألة استقرار الديمقراطية أم بالسية إلى خطوط الانتقد،  
 فقد تناوت الموضوع بعض الدراسات، يتقاطع مع الدراسات التي تنسى

ibid. p 474

( 2 )

ibid. p 468

( 33 )

يُبح الحيارات لأسراتيحية (درسات الانعبار) <sup>34</sup> هذه الحيارات، في رأي تيويرين، تشبه الحيارات السيوية؛ إذ تصعب لأوية السية عوامل أو عناصر خارج العنصر شري، مع أن المؤسسة كثر حيسية لفعلية شريه من نظرية تحديث <sup>35</sup>

لا يحول أن يهمل تفسيرات مقصعه مع نظريه لانتقل ودمنها المؤسسة الك يحية، خصوصاً حين صرحت مفهوم لمرحلة مقصية (Critical juncture) التي بعدت تأثير السيوية والمؤسسات ونظريه ل لعية للمسا <sup>36</sup> بولي شوء المؤسسات بريحاً أهمية أيضاً، وبذهب إلى أن مدح ساسيه وحتمايه كبري لا تُفسر بصيرورات قصيرة المدى فثمة مراحل مقصية تتحلل مسرات الطور، ويكون لحوادث طرئة أو صغيرة فيها تأثير كبير في لحوادث؛ إذ نشأ صيرورات تعتمد على مسراتي تم إرساؤ، بذلك تنصب تفسير الاملائم تسحصر بصيرورات اتريحية التي شقت مسرات معسه بتطور، حتى و حصلت هذه صيرورات في لمدعي بعيد ومؤدي حداث الفاعل في امر حل مقصية التي تتحلل بتطور اتريحية إلى شوء مؤسسات تنصب بالقدرة على إعادة إنتاج دتها <sup>37</sup>

في محاولة للربط بين لمارتشين لسانقنين (سيوية و لمؤسسة)، ذكر باحثون حروب على الربط بين حيارب سحب الاسراتيحية وانساقب التي تُحدد معيير عمارات اسيسيه وتنصب هذه المفرده من أب سى الاحتمايه

Richard Snyder & James Mahoney, «The Missing variable: Institutions and the Study of Regime Change» *Comparative Politics* vol 32 no 3 (October 1999), pp 103-22 accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/2Mlq3pL>, in Teoreti & Axel Haukenius «Determinants of Democratization: Taking Stock of the Large & Evidence» in Dirk Berg-Schlosser (ed.), *Democratization: The State of the Art* (Opladen, Leverkusen, Barbara Budrich Publishers, 2017), pp 69-95

correspondence

35

James Mahoney, «Path Dependence in Historical Sociology» *Theory and Society* vol 29 no 4 (August 2000), pp 507-548, accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/1NtFO9H>

James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America» *Comparative Perspectives: Studies in Comparative International Development* vol 36 no 1 (March 2001), p 11 accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/2xgqgqp>

والمؤسسات الموحودة هي « شروط المقده » ملامح القرارات السياسية وحيارات سحب الاستراتيجية خلال مرحلة الانتقال، والتي ساء عليها تسع أنواع مختلفة من الأنظمة الديمقراطية<sup>18</sup> وأظهرت دراسات عديدة وجود علاقة بين طبيعة مؤسسات النظام وطبيعة تغييره ودرجة صعوبتها (إصلاح سلمي، تغيير عنيف، تنفضه شعبية) وما ساء من تأثير في فرض الانتقال

تحاول المقدرات لمؤسساتنة الجديدة اربط بين مقدرات السوية وتلك المسية على لحيارات لاسراتيجية، وذلك لتوصل إلى تحليل تحريسي للامس نيجيات وحيارات سحب ولدعيب السياسيين المقيدين بالسي الموحودة مسبقا، ما يؤدي إلى تحسين الوقعب وبتوصل إلى تحسين لكسية اتحاد هذه الحب فر رتها والأسس مدافعه بها ككن، باعصر إلى حاتي الصين والاتحاد السوفياتي، ليس تشابه فهما التي لاقتضابه وكذلك لمؤسسات السياسية، فمن هذه المقدره تفشل في حبس أسس حتلاف عمليه التحول ونائجها في هانين الحاسب، ما يؤكد ضروره موصية اسحب عن صعبير أخرى، مثل الاختلاف في أحبال لعاده الشيوعيين، « طريقة تفكير قدده المكس السياسي لإصلاحية في لاتحاد اسوفياتي، وأثر ساء مسيح مع ولابات المتحدة، وكذلك دور الجيش والأجهزة الأمنية في السياسة الانشائية قد ساهم لإصلاح الاقتصادي في الصين في ظل نظام الدائم في استمر رتته أما في الاتحاد السوفياتي، فقد حافظ النظام الشيوعي على اقتصاد الدولة صمد البيرة حتى نهاية النظام نفسه

رأي الباحث سوداني حسن الحاج علي أحمد، مثلاً، أن محركات المرحلة الانتقالية التي يرداد فيها وزن قرارات الحب السياسية وتتعطل دور العوامل سببه «توقف على ثلاثة عوامل هي الإرث لمؤسسي الذي حلقه الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود أليات متعددة

<sup>18</sup> ibid. pp. 37-39; Terry Lynn Karl «Dilemmas of Democratization in Latin America», 138 Comparative politics vol. 24 no. October 1990 pp. 2 accessed on 04/02/2016 at <http://bu.y2p5GF3i>; Karl & Schmitter pp. 269-284

الاستراتيجية أو عدمها، وحاولت سحب<sup>39</sup> وثمة محاولات مكرره من هذا النوع لجمع بين المقاربة المؤسسية وما سمي هذا مقاربة الحيارات الاستراتيجية التي أطلق عليها نحن كنية دراسات الانتقال و مقصود بكتب التعددة الاستراتيجية تلك التي تساعد على عودة المؤسسات القديمة و لهذا الجمع بين هذين، مؤسسية والحيارات الاستراتيجية، ثم تقدم خطوة في الجمع بين عدة مقاربات وهذا جهد في الانجاء صحيح من دون شك، لكن يسحق إيراد خطة متعددة لأبعاد مسبقاً، فلا بد من عوص في الحالات العية، وعدم يمكن أنيق من صلاحية المقاربات واستخدامها بتداخل، وور كل منها في فهم المجتمع انيبي الذي قد يشعب فيه عدد واحد على الأبعاد الأخرى وبحولها إلى مغيرات تدعه

ثمة عدد مقاربة المؤسسة بشأن الإطلاق من اسمه الدستورية مقدم في فهم النحولات ومدى نجاح الانتعاش الديمقراطي ولا شك في تأثير المؤسسات حيث يتقيد به النظام لحاكم وهو بالحد الأدنى لكن، ثمة أنظمة دستورية لا يلزم المؤسسات دستورية قائمة، ولدها عدد من سيسي محدود لا تعتبر فيه طبيعة النظام السبوي بتغير الحكم، ومن ثم فهي تُفزع نظرية اسم مؤسسي من مضمونه<sup>40</sup> وفي العديد من الدول بامة، تكون المؤسسات برسميه أضعف من أن تقلد الحب السبسيه التي يتف عندها وبعث به باستمرار وبدلاً من أن نحدد البعة السبسيه الخامس والراحيين، يحددها الراحيون، ويعدون تصميمها في كل مرة بحسب مصالحهم وفي هذه الحالة، تكون قدرة مؤسسات الرسمية على تأثير في الصيرورات اللاحقة ضعيفة<sup>41</sup>

(39) حسن نجاح على أحمد، المراحل النفاذ ثواب وعرضه مدخل مؤسسي بتفسيره في أطوار التاريخ لانتقالي مآل الثورات العربية (الموجة دروب تمرير العربي للأنحاش ودسة سباسب، 2015)، ص 67

Steven Levitsky & Juan A. Linz, *Competitive Authoritarianism in Hybrid Regimes after 140 the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010), pp. 78-79

Ibid., p. 81.

(41)

### 3 المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي

تُعيّ المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتفاعل بين الاقتصادي والسياسي، باعتباره ذلك متغيرات لتفسير نتائج الانتقال الديمقراطي ونهضة الدراسات المستمدة من الاقتصاد السياسي بأثر الظروف الاقتصادية عصرية المدى أو أثر الأزمات الاقتصادية في شروط الانتقال وصيغة تحالفت سياسيه الجديدة<sup>4</sup>

يستند تيورييل في تصنيف مقاربه الاقتصاديه إلى كاربوش<sup>5</sup>، وهارد وكوفمان<sup>6</sup>، الذين اهتموا بأثر لاقتصاد (الأزمات الاقتصادية تحديدًا) في حركات المدعين السياسيين، بمعنى محاولة فهم ما الذي يجعل مدعي السياسي يُقدم على خيار معين ويطلق هذه لمدعيه عدده من المصلحة الاقتصادية ولا سيما مسألة الدخل<sup>7</sup> ويحوز الموضح إلى إشكالية سياسات اقتصاديه، لأنها تحدد دعم فقراء أو لأغبياء لعدم دعمه، ديمقراطيًا أم لا ذلك لعدم دكتاتورًا، إذ اتبع سياسات اقتصادية بمصالحهم لكن هذه الممارسه لا تفسر اتحاد الحبر الديمقراطي وقد يكون الاعتقاد أن الفقراء عمومًا يحصلون الديمقراطية بينما يحصل الأغبياء دكتاتورية صحيحة تاريخيًا، وهو أرسطو على الأقل لكن لظهور الشعبويه الكبري ضد الديمقراطية بقية أفراد من الطبقات الوسطى، أو أحزاب أيديولوجيه، أو حتى بدعم من الأغبياء، استند إلى دعم حرة كبير من الفقراء، كما أن لتيارات شعبويه التي تشكل نهجًا بالديمقراطية في هذا العصر عالت ما نحاطب لطيفت الطب وسستند إلى تأييدها

Gidd, p. 39

(47)

(48) هكذا سمع اسم Hox في كتاباته

Charles Hox, *Democracy and Redistribution* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003). Jaggard & Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*. Stephan Jaggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions», *Comparative Politics Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Jankwan A. Rustow* (v. 29, n. 3, Apr. 1997), pp. 263-283, accessed on 26/2/2020, at <http://bit.ly/2LWE74s>

Teorelli, p. 25

145,



تقدم تحييلات بوش وحيمنس روسون ودرون حاصم أوجمو<sup>46</sup> دلائل قوية مصححة مرهنة آلان ميغرر وسكوت رشارد<sup>47</sup> ني بسداد إليها، واسي يؤكد الديمقراطية تبع حالك نظام صربية استمرحة بحسب لدحل اسى تُسقى عادةً الصربية التصعيدية<sup>48</sup> وهذا طلةً لمصحة إعادة توزيع الثروة وأعتقد أن هذا نحيل صحيح، ككه تعين أكديمي لعدبة للاتفال بديمقراطي ولا أعتقد أن أغلبية الدس بونظ بين تعبير البظم والصربية التصعيدية مشرقة، وإن كانت تتوقع من الائتمان نحسين ظروفها المعيشية وقد نوذي هذه السياسات روراً في دسوح البظم وليس في بشوئه كما أن ثمة ديمفر طبات تحقق حاجاً محدوداً، في تطبيق الصربية التصعيدية في حالات برواتب، بيمد سحج رؤوس الأموال في التهرب منها بصرق محتلفه وثمة أنظمة سطوية ودكتاتوريات تتبع سياسات اقتصادية شعبية، فهي بالتأكيد لا تفسر الائتمان من البظم السطوي إلى الأنظمة الديمقراطية

يصعب تبويريل إلى نصيفات بصرية الائتمان باسمه مفارقة «تراث القوى الاجتماعية»، بموجب تطير دويشمير وأخريين<sup>49</sup>، ومهد ذلك أن الحامل الرئيس لمطلب الديمقراطية هو بطقه العدمية وليس البرحو به هذا الاستنتاج، إذ صبح، هو الوجه الآخر لمفون أن بصبغ وازداد قوة رأس المال هم بطريق إلى ديمقراطية ورويشمير يواهو عسى أنه حلال هذه العدمية تصد بمرحوارية الديمقراطية في صراعها مع صقة مُلاك الأرض، بكن العامل الرئيس في توسيع الديمقراطية عده هو اصقة العدمية وليس البرحو ربة هذه المفارقة تُهمل بفاعيل الاجتماعيين الآخرين، كما أنها تسد إلى التحررة

Boix, Daniel Acemoglu & James A. Robinson *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2006).

Alan H. Meltzer & Scott Richard, «A Rational Theory of the Size of Government», (+7 *Journal of Political Economy*, vol. 69, no. 5 (Miche 98), p. 914-927, accessed on 28/1/2020 at <http://bit.ly/2Y5GRLq>

correl. p. 27 (48)

Wernich Kuczyniewicz, Evelina Haber Stephens & John D. Stephens, *Capitalism (+9 Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992).

الأوروبية امارية ولى تحرة أميرك لالتية ويمكن، في رأي، أن سدرح  
صمن المقاربات التحديثية النقدية

وحد رويشدير وأخرون أن المقارنة كمية الإحصائية العدة للدوة  
تتش علافة يجيه بين لتطور الاقتصادي والديمقراطية، وعلافة يجية يُض  
بين الاستعمار البريدي والديمقراطية، وكذلك يبره استتية كما أكدوا  
وحد علافة سدية من الديمقراطية والتنوع الإنسي كنهم أصفوا أن تفسير  
بصرية التحيث هذه لعلافت غير ملائم، وأن علافت الصفة والدوة و قوى  
الدوية جوهريه نفهم شوء الديمقراطية<sup>٥٠</sup>

تحدد مقاربة الاقتصاد سيسي فعية الأفراد واجتماع ساء على  
سعرهم على مصدر لافندية وإدارية التنظيمية أو قوة الإكره  
وصراعهم على مواد شحيحة وبأحد بعضهم لأفك في الاعجب والعيم  
والمصالح غير المادية كذلك، ولا ستم اتمأسسة منها ومنظمة والديمقراطية  
هي مسألة أسطة أو لا يور صرح عليها في ظل بحر المساواة الساسة  
وعنى هد بقوم بحث رويشدير وتحرير والمقولة الرئيسية في محادثهم  
البصرية متمثلة بأ لعلافت قوة بادرحة الأولى هي التي تحدد إذا كنت  
الديمقراطية سوف تشأ ونسج وحفظ على نفسها في ظروف غير مؤيدة<sup>٥١</sup>  
وعلافت القوة الرئيسية هي علاقت بين لصفاء وبين ادوة ومجتمع أنصاء  
وتعتمد على درجة استقلالية الدوة، وتأثير علافت بقوة العدة بقومبت  
في نواب الصفاء وعلافت ادوة ومجتمع لمدي وبهتهم مسألة لعقة  
لأنها عبارة عن مركب خصاعي من المصلحة والقوة في المجتمع، ولأن تنظيم  
مصالح الصفات هو مطلق فاعلى جماعيس ورئيس، ولأنه يفترض أن يكون  
للتنظيمات بغير سيسي في اصراع على ديمقراطية ويتوقع رويشدير وأخرون  
أن تكون الصفة عامه داعم الأهم سوسيع الحقوق الديمقراطية من مطلق  
مصالحها، وهي تختلف عن انطقت الأدب الأخرى في قدرتها على تنظيم

Ibid. pp. 9-10

(50)

Ibid. p. 5

(51)

وهذا انفارق سببها من العلائق أيضاً إيهام بتعقوب مع مور هي أن ملاك الارض هم قوة مصادرة لديمقراطية<sup>52</sup> ويشير رويشماير وآخرون إلى أن فرض حق الاقتراع بعدم تبصلات طبقة بعامة حوى قس أعضاء القوة بحدود ومنح حق لأصراع بسوء بذلك يعامل النكبات مع حق الأصراع لعدم قس منحه للمرأة. ويؤكدون أنه عدم طرح حق لأصحاب للمرأة غير مشاركة بسوء في النصوص لم تؤثر في محدد سياسي في ليبيا أي لم يحدث تغيير سياسي نتيجة تصويت بسوء<sup>53</sup>

لكنهم حين يتحدثون عن هيمنة ثقافة الطبقة العامة مفاد الطبقات الحاكمة، لم يعرفوا بثقافة الطبقة العامة هل هي ديمقراطية؟ وهل سيع الأفكار من المصالح مباشرة؟ وفي اعتقادي أن مفهوم هيمنة أندونووحة طبقة عامة بواسطه المثقفين عند غرامشي هو تعلق فكرة الاشتراكية في مجتمع فوضوي انطقي وثقافة بصفة العمدة، كما تناولتها أدبيات مختلفة والأحزاب التي اعتبرت بسوء أحزاب الطبقة العاملة، كانت موجهة نحو الاشتراكية، واعتبرت اديمقراطية وسيلة للوصول إلى الاشتراكية ولم تكن اديمقراطية هدف في حد ذاتها وحصل انقسام في ما عدا أحزاب عمالية على هذا الأسس

راجع رويشماير وآخرون دراسة خمس وايبي وخمس كاترايت<sup>54</sup> التي فحصت 40 دولة في أربع مراحل مختلفة، ووجدوا أن العمل لأهم في الاستقرار هو ضمان الأمن الاجتماعي؛ فهو ما يرتبط بأسس الوضع القائم وكتبوا قد استحووا من مقارنه مراحل هذه أن العلاقة بين التطور الاقتصادي وديمقراطية إيجابية ومستمرة أم تعبر بعدم مرتبط بتراجع الأمن الاجتماعي، ولا سيما في الدول التي يخصص فيها الضمانات الاجتماعية ويرتفع فيها مستوى التعليم في وقت ديه أم الدول التي

<sup>52</sup> ibid. p. 6

(52)

<sup>53</sup> ibid. p. 48

(53)

<sup>54</sup> Phelps Cutright & James A. W. (ed). «Modernization and Political Representation» 1971 (54) 966 » Studies in Comparative & International Development, vol. 5, no 2 (1969) pp 23-44

محفص فيها انحصرون، فإن احتمالات اسعير تكون قبيحة<sup>٥٦</sup>، ما يؤكد أهمية دور انشار نُتجهم في عملة شعير، فهو يربط الوعي بالحقوق، و لوقعت من الطرد، والدلك يساهم ووعي في تحويل عباب الأمن لاحتماعي إلى أرمة سياسية

وحد نويس<sup>٥٧</sup> هي عام 1979 علاقه إيحديه بين درحة تطور لاقتصادي والديمقراطية بناء على مهاره 99 دونه وفحص رويشماير مؤشرات أخرى تبين منها أن المتغير مستقل الأقوى هو تطور لاقتصادي كما تكررت علاقه إيحديه إحصائية بين سبه استروقتات، أي عدد سكك، وعلاقه سديه مع حجم ميرايية بحكومة من سابع قومي؛ أي علاقه إيحديه مع اقتصاد السوق وفي دراسات أخرى، فحص بولين العلاقه بين الديمقراطية اسيسه والمساواة في الدخل، وبن اديمفر طه السبسيه ودرجه استقلال لدونه أو تبعيتها لدون أخرى هي العلاقت الاقتصادية إلى المساواة الاقتصادية، بحسب نتائج، لا تؤثر في حصالات شوء الديمقراطية، إلا أن علاقتها إيحديه في الحداد على سببه ديمقراطي<sup>٥٨</sup> وبحسب بحوث نويس، وحتى فلسس كتريت وروبرت مارش واورس، فإن علاقه بين درجه تطور لاقتصادي والديمقراطية تنقي قائمة حتى براسمعدت بدول الرأسمالية لأكثر تطوراً من اساحة الإحصائية<sup>٥٩</sup>

انتم همدرد وكوفمان مدمات «الإير روبه» مدرست الانتمل كوبها لا تصغر حوصم التي تؤثر في حركات ساعس سس وانظروها شي قد تعثر تلك التحيرت، فصلاً عن فشلها في تحديد الساعدين الأساسيين والمحوريين

Rueschmeyer Stephens & Stephens p 16

(55)

Kenneth A. Bollen «Political Democracy and the Timing of Development» *American Sociological Review* vol 44 no 4 August 1979 pp 572-587 28/3/2020 at <http://bit.ly/33C-4YvX>

Rueschmeyer Stephens & Stephens, pp 17-8

(57)

*Ibid.* p 17 Bollen «Political Democracy», Phillips Wright, «National Pattern Development: Measurement and Analysis» *American Sociological Review* vol 28, no 2 Apr 1963 p 258 accessed on 2/3/2020 at <http://bit.ly/2K0Hjy0>, Robert M. Marsh, «Does Democracy under Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Socia Research*, vol 2 no 2 1979 p 236

في عملية الانتقال الديمقراطي<sup>٥٩</sup> وذهب إلى أن «سيرة لوسيو» اقتصادية<sup>٦٠</sup> و«لسياسة والأداء الاقتصادي» والأزمات الاقتصادية<sup>٦١</sup> جميعها تؤثر في خيارات الصاعدين، وفي قدرتهم على الحفاظ على انسياب المؤسسة أو تغييرها، إضافة إلى أن «عدم القدرة على تعدي الأزمات الاقتصادية أو التكيف معها يريد من احتمال تغير النظام السلطوي، ويقس من قدره قدره على التحكم في عملية التغيير لسياسي، بما في ذلك الشروط المرفقة له»، وبصح أيضاً أن احتمالات رسوخ الديمقراطية ترتفع حين نحسن لحكومة إدارة الاقتصاد الذي ورثته<sup>٦٢</sup> هذا كله صحيح، فلا شك، في أثر الأزمة الاقتصادية كقوة تعمل معها في مصير أي نظام، وقد ذكر كثيرون أهمية الحاجة الاقتصادية في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتفاخ لكن هذا لا يعني أن عوامل اقتصادية حصراً هي التي تحدد إرادات القاعدين في الانتقال الديمقراطي.

صمم بعد هارولد كوفمان دراسات الانتفاخ<sup>٦٣</sup> بحث دراسات لير وستيب وشميتز وأودونيل وليس كارب، إضافة إلى هسكتون عبر محسوب صحتها، لأنها بأحد حيات الداعين السياسيين عناها معطاه، لكن لا بحث في العز من التي تشكلها وهذا هو نفس للكتيب<sup>٦٤</sup> وقد صور الأمر من خلال تحسن دور الأزمة الاقتصادية في تشكيل هذه الحركات، مع التأكيد على عدم وجود علاقة سببية بين الأزمة الاقتصادية وتغيير النظام ففي بعض الدول، يكون تغيير النظام نتيجة لأزمة اقتصادية، وفي غيرها يتحول النظام الأمة فلا يوجد نظرية اقتصادية محضة هي المفروطة، هذا بحث في شروط الاقتصادية التي تؤثر في توقيت التحول الديمقراطي وشروطه والتحديات من بعده<sup>٦٥</sup>

في حالة سقوط نظام سطوي نتيجة لأزمة اقتصادية، تشظى الحجة المحيطة به ويصحح من الصعب إجراء مقارنات أو مقارنته بمصلحة الحجة

Jaggard & Kaufman *The Political Economy of Democratic Transitions* pp 5-6

(٥٩)

Ibid. pp. 6-8

(٦٠)

Ibid. p 265

(٦١)

Ibid. p 266

(٦٢)

إحكامه أما إذا صمدت تلك السحرة، فيكون شروط خروج السحرة الحكمة  
لاحقاً من نظام السطوي أفصل<sup>63</sup> وعموماً، يقلل أداء الاقتصادي السيئ  
من قدرة نظام السطوي على مقاومة ويقوّي لمعارضة ويهدد بعرص،  
بحسب فحص ثلاثة عناصر هي: نقصان لانتصادي خاص والطفه الوسطى،  
والمؤسسات الجماهيرية، والجهة التي تتحكم في الدولة وأجهزة الجمع

في كوريا، حيث قدمت الحكومة سارلات للمعارضة بعد تطهيرات  
1987، كُتب الدستور قبل خروج سحرة حكمة من الحكم بكر في المسير  
والأحتيين، قام المعارضون بوضع الحيات للمؤسسية مع تأثير قليل بالنظام  
المعروف وفي بوبه شوكت فشت من النظام السطوي في الانقلب بكر  
الرئيسه شلمت لأحد أكثر عناصر المعارضة راديكالية وهي لأوروغوي، أدى  
البرجع لاقتصادي والاحتجاج السياسي إلى إخراج حكومة على السحري عن  
مطبخه دستورية، ولا سيما بشأن متبراب معسكر وأثيره<sup>64</sup> هذه ملاحظه  
مهمه. كنها بسبب باصروه قانوناً، فالأمر معمم على ورن الحراك الشعبي  
الثوري في التحول نفسه، كمال دفع أزمة اقتصادية أم لا

دائسه إلى الأزمة الاقتصادية معبره سبب بالاستعدادات في داخل  
الحب الحكمة وسعيير. نجد أكثر من إشارة إلى ارتفاع أسعار النفط  
بوصفه أحد أسباب الأزمة في عدة دول في نهاية سبعينات القرن العشرين  
وكان منصرف الأكرمه هو دول في أفريقيا وأميرك اللاتيه. كنها، في  
أوروبا شرقية، فصب الأسلاك وعجزت لاحتجاج شعنة في دول  
كثيرة في أميرك اللاتيه وأفريق سبب الحطوات التي تُحدث لمكافحة  
الأزمة الاقتصادية، وذلك بدتاع سياسات تقشمية ورفع الأسعار<sup>65</sup> ومن  
المفارقة أن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 سبب أزمة في دول  
الشرق المحتلله، هي حين أن ما سبب لأزمة التي أدت إلى احتجاجات

ibid., p. 267

(63)

ibid., pp. 269-270

(64)

Gaddaa, p. 138

(65)

شعبية وبصلاحيات في عهده سداد عربية في تمديدات العرب عشرين هو  
الخصائص أسعار فقط.

من أهم قصص مرحلة ترسيخ الديمقراطية لأحزاب مسطرة منذ عهد  
النظام السلطوي، حتى لو لم تكن حرةً أمه أو دعمته فحسب. وقد يكون أدناه  
الانتحائي حيث في الانتعاش الديمقراطي الحالي من الأزمات الاقتصادية، مثلاً  
حصل في كورب الجنوبية، أما في حالة الأزمات الاقتصادية فلا تحقق نتائج  
انتحائية جيدة فهي الهيس، مثلاً، لم يخط أي حزب يمثل مرحلة دوكوس بأي  
تمثيل في انتخابات عام 1987 وفي الأوروغواي في عام 1984، حصل الحزب  
الذي كان مؤيداً للنظام الاستبدادي على 10 في المئة من الأصوات فقط<sup>66</sup>.  
وقد تمت مصر وتونس بمودحين محتضين، إذ حصلت لأحزاب أو الحزب التي  
كانت حكمة أو مرتبطة بالنظام السابق على نسبة عالية من الأصوات ففازت من  
نسبة أحزاب المعارضة أو تفوقها بقليل ولا يكفي لأقتصاد بتفسير ذلك في رأيي،  
فسيادام لم يعبث فترة ازدهار اقتصادي قبل الثورة ويسود أن بتفسير هو وجود  
فواعه الاجتماعية النظام السابق حيث تدعم أحزاب وحالاته، كما أدى لحدوث من  
السيار الإسلامي دور الحزب من حكم انيسار انرايكلي في دور أخرى

في المثال، بواجه حكومات التي تتولى حكم بعد فترة اقتصادية في  
النظام الديمقراطي ولقد صعوبه كبيرة نسب سافس بين توقعات جمهور  
والإجراءات التي تضطر الحكومة إلى اتخاذها لمواجهة الأزمة، وتأثير مرحلة  
ترسيخ الديمقراطية بالحوارات الأساسية في المرحلة الانتقالية، كما تتأثر  
بالموضع الاقتصادي، وتتطور من محمية ودولية سحاوور سيطرة القادة السياسيين  
ويشكك هدره وكوماند في مميزات مرحلة الانتقال نفسها، مثل الميثاق  
وعبره، بشأن استمرار النظام الديمقراطي لاحقاً فالعوامل التي تؤثر في  
الاستقرار تحوّل ذلك كثيراً في رأيهما<sup>67</sup>، وهم محقق في ذلك خصوص  
إلى ميثاق أمر مهم، لكن لا يقل عنه أهمية الالتزام به، والعوامل التي تساهم

Haggard & Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions», p. 274

(66)

ibid. p. 279

(67)

أو لا تساعد، على ذلك فالأزمة الاقتصادية والشروط السياسية والاقتصادية تأثير كبير في مسار توسيع الديمقراطية وثمة تأثير المسمو بعد الانتقال، ومسبق أن ناقش هذا الموضوع لكن في المحمل، يقصّ النظام الديمقراطي العظم السبوري بأنه إذا ما حوّل عيه نمك من تغيير بحكم الملوس، بحق وبعير حو، حرة لأوضاع في مرحله الأولى الصعبة بل من تغيير بعدم بأسره<sup>(68)</sup>

من الصعب على صانع القرار والمعينين سياسيين في الانتقال الديمقراطي وضع استراتيجية مرحله أي قصه عسية بالاكثف بأحد المدهج المذكورة سابقاً فإذا أردنا أن نفهم انتقالاً عت إلى ديمقراطية، سجد أنصا سجد، مقاربات المذكورة كنها، إضافة إلى أحد إرادات الدعين وخبائرهم في بحس، ورد سيكون عت أن ستسط مقاربات عسية وهذا ما يتن حدود كل مقاربة تصح من الصوري اللحو إلى مقاربة مركبة وهذا ما يعنه ساحن الحديون حين يزعمون هي فهم حابة عيها، وليس مجرد إثبات وجهات نظرهم

سأحد مثلاً مسألة التربة سياسية والاقتصادية، أو ما سمي التربة المردوحة، هل يمكن تطبيقها سوية في مرحلة الانتقال؟ وأبعد يأتي أولاً؟ لا يمكن معالجة هذه الأسئلة من دون الجمع بين مقاربة مؤسسية واقتصادية، ومقاربة حوارات استراتيجية دفاعس كما في دراسات الانتقال التي سوف يأتي الحديث عها ثمة، كما يبدو، صعبة متاقصة تربة المردوحة سياسية والاقتصادية بعد الانتقال وتظهر بحس دول عديدة أن تراص التربة الاقتصادية والسياسية قد يكون وصفة مدمرة لمسار الانتقال الديمقراطي في استشارة عدم الرضا الجماهيري، ومفاقمة الصراع الاجتماعي<sup>(69)</sup>

هل يصح أن تساعد، هل توجد مهمة من هذه أنواع في حالات الانتقال الديمقراطي في دول الديمقراطية؟ أم أن التربة لسياسية وتوسيع نطاق المشاركة

<sup>(68)</sup> Ibid., p. 27

(68)

<sup>(69)</sup> Omar C. Encarnacion, «The Politics of Dual Transitions», *Comparative Politics*, (69 no. 28 no. 4 July 1996), p. 477 accessed on 28/3/2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/414710>



هي المهمة الرئيسية<sup>٢٠</sup> هذه الدوامة، في رأيي، تصبّح في شرق أوروبا، وليس في العالم العربي الذي لا يكس جهمة لاقتصادية رئيسة فيه هي الانتصار إلى اقتصاد السوق، بل في مكافحة فساد جماعات المصالح المحيطة بالنظام وسطرتها على اقتصاد السوق، أي تحرير اقتصاد السوق عالم من شبكات الأسرئان للنظام الاستطوي، واحكم، ألقه أما بالنسبة إلى دور الدولة في تقديم الخدمات، فلا أرى أن هي الإمكك الاستعاء عنه تحقيق أعداء الاجتماع ولتفادي استشارة عصب شعبي ضد النظام نويد

تتعلق احتمالات ترسيح الديمقراطية بشكل كبير بالأداء الاقتصادي وقد تنصير ثنائات اجتماعية كثيرة من الانتقال إلى اقتصاد سوق<sup>٢١</sup> في هذا المجال، ناقش مجموعة باحثين المصالح الآتية بمودح استرلة لاقتصادية قبل السترة السياسية كما في تشيبي حيث قدم المصم السنوي جمعية لسترة الاقتصادية بعد منحصر من لأشتر كييل وقمع سقبات، مؤلفاً على النظام الديمقراطي اللاحق الذي قدم بالسترة لسياسة اتحاد هذه الخطوات هي حين أن بمودح المصالح هو إسباب، حيث فضل لإصلاحات البدء بالسترة لسياسة وترسيح الديمقراطية، فخصصت السنوات 1977-1982 لعملية تفكك إرث عقود من الدكتاتورية المماسية، وبقاء مؤسسات ديمقراطية، ولا سيما دستور 1978، مع إبقاء أسس الاقتصادية على حدة في عهد فر نكو، ثم بدأت عمليات خصخصة لاقتصاد لإسباني في عام 1982 بعد ترسيح الديمقراطية أما بمودح ثالث فمتصم في فصل عن بولندا، حيث تحرك سياسيون لاستغلال المصالح السياسية المتمثلة بتفكيك الشيوعية لخصخصة لاقتصاد، وأدى ذلك إلى أزمات سياسية متتالية

إن حجة تشيبي استثنائية مهم فيها ماضي الديمقراطية، أما أعدية الانتصارات الديمقراطية فتحدث بعد أزمات اقتصادية، وليس بعد استقرار

[Ibid., pp. 479-480]

(70)

[Ibid., p. 48] Stephen Haggard & Steven J. Webb eds., *Waiting for Reform: Democracy in Postcommunist Economies* (Washington, DC: The World Bank, 1994)

الإصلاحات الاقتصادية قد تؤدي لاردهر لاعتصادي إلى استقرار النظام  
الاستطري، ولا يؤدي إلى انتقال ديمقراطي يحدث بدو سمودحان الأساسي  
والوطني أكثر قاسية لسمعته وديمقراطيات الوحدة قد بفضل المودح  
الأساسي على الوطني، حيث قبل ترسيخ الديمقراطية من محاطر تعبيرات  
الاقتصادية السيوية وما إن تنهى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حتى كان صوع  
الدمتور قد اكتمل، وأصبحت السلطة التشريعية تحتتمع بالنظام، وتشكلت  
الأحزاب؛ والاتحادات المحلية، وما في ذلك تلك التي تمثل مصاح محددة  
يمكن التفاوض معها بشأنها<sup>4</sup> . وكتبت ناسي بيرمو أن بولند قدمت سمودحان  
إيجابياً سترة لاقتصادية قبل ترسيخ الديمقراطية، في حين جسد الحرية  
الروسية سمودحان سيئ كهد، ووربيب أصد حيث كلف لإقدم على سحور  
اقتصادي رديكالي قبل أن تضمن الديمقراطية ثمناً عدياً<sup>5</sup>.

#### 4 دراسات الانتقال التي تسمى أيضاً مقارنة الخيارات الاستراتيجية

إن هذه الدراسات هي تيار لحني اندي سيشعب في ما تبقى من هذا  
القسم من الكتاب، وهي شكتت سحدي الأكبر بمقاربات السيوية، بشديد  
على انععالات بين احيارات لاسنراتيحية بسحب وأدو. هم سحاسة بوصفها  
نفسيراً لسجح الانتقال الديمقراطي أو فشله، أي إنها نشدد على مسار الانتقال  
بدلاً من نشديدها على شروط السيوية لكن هذه المماريات لم تهب أهمية  
العوامل الاقتصادية وسفرد لها الفصل المقبل

Enclavación p. 482. Nancy Bermeo, «Sacrifice Sequence and Strength in Successful (72).

Die Transitions lessons from Spain» *The Journal of Politics* vol. 56 no. 4 August 1994, p. 69  
accessed on 18/3/2020, at: <http://bu.ly2LOSORU>.

Bermeo, p. 623

(73)

## الفصل السابع

### دراسات الانتقال : الخيارات الاستراتيجية

في محطات تطور دراسات الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وفي أهمية الإجماع على الدولة، والصراعات التي تنتهي باتفاق على إجراءات ديمقراطية في إطارها، وفي الديمقراطية بوصفها تسوية للصراعات في إطار دولة مجمع عليها وفي مراحل الانتقال الديمقراطي في الإصلاح من أعلى على شكل انتحاح أو لمرلة يتلوها اشتاق النخبة الحاكمة، وفي شروط سيطرة النظام الحاكم على إيقاع الإصلاح وفرض شروط التسوية الديمقراطية على المعارضة، وفي شروط ضعف النظام وفرص المعارضة شروطها وفي دور الانتفاضات الشعبية في تعميق الإصلاحات، وفي الميثاقية في سلمية الانتقال إلى الديمقراطية بالاتفاق على الإجراءات الديمقراطية، في معنى الإجراءات وهل احترام الحقوق والحريات يجب أن يكون ضمها" في أهمية أو عدم أهمية وجود ديمقراطيين ضمن النخب السياسية

أولاً: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية

انطلقت دراسات الانتقال من رفض تأجيل التحصن من الاستبداد في العائم لثت حتى يصوح متعلقات الديمقراطية بموحد مقدرات التحديث،

وأحد نموذج روستو بعد 26 عامًا من نشر مقالة «شرح هذا النموذج»<sup>1</sup> وبسبب هذا عرّف وكوهمان أعيد فيه انحصار التي ظهرت في دراسات لانتشان إلى روستو، ولا سيما المبادئ الآتية أولاً، مفاتيح عميقة لانتشان هي سبب استبداده في الحكومة والمعارضة ومن جملة المصالح ولا لمصطلحات انحصارية أو حركات الاجتماعية ثانياً، تعرّف الدعوى بحسب مواقفهم من تغيير النظام بوصفهم معتدلين أو متطرفين وليس بواسطة مصالحهم الاقتصادية أو الاجتماعية ثالثاً، إن سيوئ غامض هو سيوئ استراتيجي، وأهمهم متأثرة بتوقعاتهم في شأن سيوئيات الحفنة والحصول رابعاً، مدعوطه هي سببه عمليات مفوضات ومساومات<sup>2</sup>

ثمة ثلاث محضات رئيسة من بينها أطلق عليه «لانتشان»، كانت الأولى مع نشر مقالة روستو الذي سبق أن تطرّف إليه وسعود إلى تفحصه وأعتقد أن الفحص إلى أثره، ومنها استقرار الدولة، وتمييز بين شروط نشوء الديمقراطية ومتصبات ترسيخها، ومقابلة الإجراءات الديمقراطية بوصفها تسوية بصرفات، ودور الحب السياسية، ما زالت فضاء بحث وإشكاليته حتى اليوم

مع دخول دول جنوب أوروبا بحولاب، وأميري بلاينية مرحلة التحولات الديمقراطية، انصب دراسات الانتقل وبحرص غيورغ سورسن المرحلة بشفان أربعين سنة في الفترة 1974-1984 إلى الديمقراطية، ففهر عدد الأنظمة الديمقراطية من 40 إلى 89 سنة وكانت بداية «الوجه» في جنوب أوروبا، في إسبانيا وفرنسا وفرنسا في سبعينات القرن الماضي، ينتهي الأرحس والأوروغوي وبيرو والإكوادور وبرغيب والبريس ولاحتد الداعوي في جنوب أميركا، وهندورس والنسعدور وبيرغور وعربانلا

Banker & Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model», *Comparative Politics* vol. 2 no. 1 (April 1970) pp. 333-36 accessed on 28.3.2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/239413>

Stephen Haggard & Robert R. Kaufman «The Political Economy of Democratic Transition», *Comparative Politics: Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Banker & Rustow* vol. 29 no. 1 (April 1997) p. 265, accessed on 26.2.2020 at <http://brl.bclawe74s>

في أميرك الوسطى<sup>4</sup> وترتبط بمرحلة لثوية من دراسات الانتقال بهذه التحولات، وعكس ما أشار إليها كتاب الانتقال من الحكم السلطوي الذي صدر في أربعه مجلدات صغيره من تحرير أودويل وشمير وبوراس وينهي في عام 1986<sup>5</sup>

ثم تت ذلك الانتفلات هي أوروبا الشرقية، وحصلت حوجة لأحدث في أفريقيا ودول الاتحاد السوفياتي سابق أما في آسيا فحدثت انتفلات على مدى فترة طويلة منذ بداية الستينات من القرن العشرين حتى التسعينيات، في غمبا الجديدة وباكستان وبنغلاديش ونيپس وكورب الجنوبيه ونيوان ومغول ونيپ<sup>6</sup>

من مفصل أن تُرقب هذه العملية في ضوء أمرين يتمثل الأول بأن فسب من هذه الدول كان في الماضي ديمترياً، أي بها غير مستجده بمبدأ على الديمقراطية منذ ثلاثينات القرن الماضي شهد عالمها تغير ديمتراطيات كانت قائمة، ويتمثل الثاني بأن فسب كثير من لدول المذكورة به يتحول فعلاً إلى دول ديمتريية بل عتق في مظنة مادية، أي أنه تحول إلى نظام سلطوي ديكتور ديمتراطي، كما في حالة روسيا نفسها

سبق أن وقعت في أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية من قبل، في ألمانيا الشرقية في عام 1952، وفي بولندا في عام 1953، وهنغار في عام 1956، وتشيكوسلوواكي في عام 1968، قُمت جميعها، وقمع حركه انتصار معها وعادت قضية ديمتراطية في هذه الدول إلى احياء بعمل لإصلاح من أحس في الاتحاد السوفياني الذي رفع مظنة لحماية من أئمة أوروبا شرقية المائدة شرعية، وكان عملاً رئيساً يس في نجاح الانتفاضات شعبية هذه

<sup>4</sup> عبوع سم. سس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي البرورب والنامون في عام متغير، ترجمه علاء بطاحه، سس ترجمه، رادوجه يرو، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 2

<sup>5</sup> Juergen Dönne & Philippe A. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarian Rule*. 4 vols. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986

<sup>6</sup> سم. سس، ص 62

المرة، بل هي انحرؤ على إطلائها، باستثناء محرك الشعبي في بولند الذي بدأ في عام 1980، قبل الإصلاح السوفيتي

من المبدأ أن سرحع هذه الحقائق عند تدويع مصائر الثورات العربية فقد وقعت في أوروبا الشرقية بنعاصب شعبية في لخمسييات ولسييات وقُمت بكن من قمعها مع توقف فئات واسعة من هذه شعوب عن التطلع إلى الديمقراطية، مع نمو الحاجة إلى حرية وإسهام مثقفين ومع صين في تحجبها (وهذا وجود النموذج الأوروبي العربي الجديد) إلى أن سحب الفرصة المؤاتية لتعبير وهذا ما نتويع ب يحصل عربياً أيضاً في مرحله المقبلة والأنظمة الدكتاتورية بقائمة، حتى في نجت في إجماع الثورات، طلب دقة لشرعية وتبورت حاح شعوب إلى حرية على نحو أكثر بصوت في مطلب ديمقراطية وبؤثر بغير ثورات في السودان في نهاية عام 2018 وفي الجزائر في عام 2019، ولانعاصب الثورية ضد الفساد والمحاصصة الطائفية في العراق ولبنان في العام نفسه إلى أن مرحله في انطلقت في نهاية عام 2010 مع قننه بضع ثورات عام 2011

بحث تأثير تحولات في أوروبا لشرقية، انطلقت بحسب بحفب بريمير - مرحله الثالثة من درسات الانتقال الديمقراطي مع كتاب متين وسر بعوا مشاكل الانتقال لديمقراطي وتعزيرها جنوب أوروبا وأميركا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية (1996)، والذي تصاف بحرية أوروبا الشرقية إلى تحرة أوروبا الجنوبية وأميركا اللاتينية التي لخصها ودوين

تعود بريمير إلى دراسات أودونيل الأولى عن التحديث وبنسبونة السروقرطة التي كانت تقوم على مقانة شوية تصد وجود علاقة بين انبصوبة بيروقراطية وتحديث في أميركا اللاتينية وبسبب بين الديمقراطية

Joan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of democratic transition and consolidation* 6 Southern Europe, South America and Post-Communist Europe Baltimore, MD & London The Johns Hopkins University Press, 1996



والمرؤلا (Artur Valenzuela) الذي تنفق العناصر السياسية على لاقتصادية في بحثه عن انهيار ديمقراطية تشيلي<sup>3</sup> في عهد الرئيس منتحب سدادور بيدري Salvador Allende (1970-1973) و قد تم قسدة جيش على لاقلاب لعسكري الشهير

عميق، بني أودوبيل وشميتز، المشران صدهج تبعية الحديدة والمؤسسية الحديدة في دراسات الانتق مصرية لير وسنيد في تعسل انهيار لديمقراطية سلوك الماعلين. وفي خلاصة انمشروع، حاح المؤلفان حب عنوان استنتاجات أولية عن ديمقراطيات غير بقبية بأن موقف الحب وميولها وحساسيتها وشاقتها معبر عنها لي مويو هي اني بحدد احكام الانتقال بديمقراطي ويجب أن يكون وصفاً أن السحة هه سبب تسميه أخرى بطقه، ليس المحرك الرئيس بموقف السحة اقتصادي بالضرورة، ربما يكون اندفع بحدود على السلطة في حد ذاتها، ويحتمل أن يكون اندفع المحرك بفسداد غير متوقع [خلاق من مطلق]. اندس يتسول مقدمات بيوية، فتمه ظروف يصبح بها، الحرض على السمعة مثل أهمية إشباع رغبات المدينة نفسها ويشبران إلى ما كسه أبرت هيرشمان الممثل بأن الأخلاق والعواطف قد يكون مهمة من المصالح

يحدد أودوبيل وشميتز سببه المظبة للانتقال بالاصلاحت اني يمحع بموحه الحكم السلطوي قسراً من الحقوق المدنية واسياسية للأفراد والجماعات أي إن أهميه تطلق بالصلاح من أعلى (يتمثل بفتح مهم كس صعباً) بصل النظر عن دوقه وأسسه، ومن ثم يتوسع هه مش شرط لمعارضه سياسي وقدره على قسدة شرط احتياجي، وسداً الاكسابات

Haggard & Kaufman, p. 264

(9)

Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarianism* (Oxford: *Transitions from Authoritarianism* series, University of Chicago Press, vol. 4, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986) pp. 25-48. Also H. Schmitter, *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before its Triumph* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977)

O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarianism* (Oxford: University of Chicago Press, vol. 4)

(10)



داخل النظام ثم معدل ومشددين. ولا سيما أن المعارضة تسنح  
شجعته وتوقع سلف مصدي. وإذا حثم الصرع وهم يتعب المتشددون  
على معددين في داخل لنظام الحكم، لا يبقى بالإصلاحيين من خير. لا  
إحرق انحسور مع المصدي والاستمرار. ونبدأ عمله لانتف بـشويات  
الميثاقية بين التيار معدلة من النظام وللمعارضة، أو يادر نظام إلى  
التحبات يحسرها، وغيره من الاحتمالات ويمكن أن تصمم أوساط من  
القوى المشددة من الطرفين إلى أسوة لاحق، ونسح حق امشاركة في  
الانتخابات

نعي تأكد أودويل وشمير على دور القيادات والنخب السياسية وعمية  
صنع القرار يهمل عوامل سوية والخاصة الدولية أيضاً في المرحلة  
الانتقالية وبعد معاداة العوم الداخلية يدان تصاع اقرار إلى الصيغة  
التي يمكن مستحج من تطيرات هذا المشروع موجهة أساسين  
يريدون خلال الديمقراطية في محل انصاف لسطوي، وتتحص في القوم  
بالتدريج ولا استعداد للمساومة والتعاون مع المعتدين في داخل النظام القائم  
إيها لا نغفلان نضائح كهذه مباشرة، لكن هذه الاستجابات هي التي يمكن  
التوصل إليها من در ستهم، حتى لو كان حذر من حما في صوعها. ويدكر  
هذا الاستنتاج/الصيغة بمقاربات بير وسيان وهسبون، ونيسيب أيضاً،  
فجميعهم يندو على الاعتدال والتدرج في عمله لانتقال، كما يند حتى الآن،  
وكذلك ذلك الذي حصر لطريق إلى الديمقراطية نهج التدرج في المراحل،  
والاعتدال والتحول بوسط هي المبادئ الأساسية<sup>3</sup>، ولا يتطهر الكتاب،  
أودويل وشمير، بتقديم نظرية أو قواعد للتحوّل الديمقراطي، بل يحول  
الإمساك بالأيض الاستثنائي لعميات الانتقال<sup>4</sup>، أي يهمل تمتد تناويع  
نظري، ولا يرغم السؤ

Bernard, p. 362

( 2 )

Robert A. Dahl, *Pluralism, Participation and Opposition* New Haven, Conn. 1956, vol. 1, 3  
University Press, 1971, pp. 15, 33-34, 216

O'Donnell & Schmitter eds, *Transition from Authoritarianism* 1986, 4 pp. 4 ( 4 )

قبل ذلك، وانطلاقاً من دراسة تاريخ البحرية السويدية، نشر روستو في عام 1970 مقالة صدرت تُعتبر تأسيسياً بدرجات الانتقد إلى الديمقراطية وعلى الرغم من أنه تناول تجربة ناريجيه، فإن أسننت حانه من هذه التجربة ورفقت نظريته التحديث في مسألة الانتقد ذاتها، لأنه اعتمد تماماً على عو من أخرى غير لشروط مثبوتة، وقد استلخدمت مشروعات اسبحث الجديدة في الانتقد مقولاته بوصفها أدوات تحسينية

بكون، خلافاً للانطباع لسائد بين الباحثين، لم يكن روستو دقيقاً بتحديث من كان بحثاً تحديثياً، وربما كان أكثر تمسكاً من يستت ضرورة توافر مفاهيم اجتماعية اقتصادية للديمقراطية، وذلك خلافاً للانطباع الذي نشأ من مقالاته في عام 1970 من دون قراءة بحوثه الأخرى واستعجل الاستنتاج من مقالة واحدة فقد ذكر في كتابه عالم من الأمم أن الدول الديمقراطية الواعدة بديمقراطية في عالم الثالث<sup>15</sup>، والدول التي حققت ديمقراطيات مستقرة نسبياً، والدول الأخرى التي يمكن أن تُحصل ديمقراطيات مستقرة نسبياً<sup>16</sup>، تعرضت جميعاً بصيرورة من تحديث الإداري والتعديمي استمرت من 40 إلى 130 عامًا، نشأ خلالها الأزمات السياسية الحديثة، بما في ذلك دول دامة مثل الهند وتركيا والمكسيك كما رسمحت خلالها حدود جغرافية للكيان السياسي، وقامت تركيا والهند بنقل هيئات الإدارة والإداريين أنفسهم من سياق سابق، أكد ذلك السياق الإدارة البريطانية لهند أم التخطيط العثمانية وكان ثمة استمرار إداري مستقل في حساب منذ العهد العثماني تميزت به من بقية ابتدائ العربية في تلك الفترة وأخيراً، كانت ثمة تقيد مستمر جماعات منظمة أو حزاب شككت ربطاً عضوباً بين محكم والرعيان أحزاب في حالة الهند مثلاً، وطوائف في حالة لبنان أما شرط الرابع فجامع بين هذه الدول، فهو وجود صراعات حادة جداً، كان في بإمكان جسمها بالقوة فتم اتوصل إلى حلول وسط وقد تمحورت مقارنته (1970) حول هذه الشروط الأربع،

(15) العربي أنه يذكر من بينها الصين وبنان، شيلي وكوماريكا والاوروغوي

(16) يذكر المكسيك والهند وسيلان وكوتومب وانترالين و ك

إضافة إلى رسوخ كيان الدولة، وجديت هذه الاهتمام كنه، وأهم قرؤه شروطه الأخرى<sup>(7)</sup>

عرب دول في أميرك للاتينية مرحلة تطور سمي دسوري بيرالي في انقاره 1852 1930 في الأرجنتين، وفي شيلي من عام 1839 إلى عام 1925، وفي كولومبيا من عام 1860 إلى عام 1948، وهذه الدول شهدت انتخابات منظمه دوريه وبعيرًا سلميًا بحكومته لكن بعدة الاحتماعه امشركه كات صغيره جدًا، وقد رسط حق لاقتراع بملكه أو التعميم وفي كولومبيا مثلاً خصر حق لاقتراع في المستوطنين الإسبان، وفي الأرجنتين وتشيلي كات اسك كنههم تصرف من أصوب أوروبيه، وسيطر مثلاً الأرض بكر انتحولات لاهتصاديه و لاجتماعيه بعد بحرب اعاصيه الأولى أدت إلى انقار هذه لانظمه المتسرية وتشكيب اعصابت الشعبه لواسعة غير لمشركه أسات لداك برباب شعبويه عسكريه في لأرجنتين وتشيلي، ومدينة نه عسكريه في كولومبيا ويمكن في نظر روسومقدرة هذا التطور بالتطور في تريض مد عام 1688 مروزا توسعت حق الاقتراع بمحسفه في الأعزم 1832 و 1867 و 1885 لكن م حصل في تريض أن النظام البيرالي تمكن من استبعاد مطالب انطبقت اندب بالمساركة، ولم يهر بسبها

إلى عدم حكمه انديمقرطي، وفق رستو، هو نهج لي احكم، وهو وسنة في تسويه بصراعات والحلاف، وما يتطلبه هو شعير عن امصالح امتصاعه وليس قمعه نكنه يطنب أيضاً أن يكتسب امشاركون حرة في تسوية اصراعات بمرص بديمقراطية توفرمهات في الإدارة وأعداد من السياسيين وبحب سياسي معنده مفسه ومطعة في أحزاب وهي مثل النقيب الأخرى تقنصي سترر سمح بالاسمررة وبعير في بوقب دانه به بضم حكم الأعديه لموفقة، ومدينة ممشيه ويمكن حمية نهج كداون لسلمي لسلطة

Jankwart A. Rustow A World of Nations Problems of Political Modernization ( 7 )

(Washington DC The Brookings Institution, 1973, 1967), pp. 228-229

ibid. p. 230

( 8 )

إد، ساد شعور مواصل لدى لموظفين بهوية مشتركة، بحيث تتغير الحكومات ويبقى الشعب وأخيرًا، الديمقراطية هي تقنية سياسية تتطلب شروطًا اجتماعية واقتصادية<sup>19</sup> والمطلوب، كي يرسخ نظام ديمقراطي، هو سياسات التحديث ورسخ الهوية الاجتماعية (أي السيطرة بوحدة) والمساواة السياسية وهذه من معنى قبولًا إلا إذا فهم أنها سارية لمدة طويلة غير محددة زمنيًا فإذ لمس الشعب أن أي من هذه السياسات لثلاث موقت، فس يسمح لأن المعارضة سوف تستسهل عرققتها<sup>20</sup> وهذا يعني أن شروط الديمقراطية عند روسو غير ممكنة تحقيق في حالة ديمقراطية حديثة العهد ذات معارضة قوية لديها إمكانيات انتعشه لشعبه لإفشال الحكومة، وهذا يحسن يدكر بحيليات هنتغون، ونصب في مصححة ادكتنوريات انجديشه في لعالم شاك في اب

أما مقالة، التي أشرت نقاش محدود، مع عمدة دراسات الانتقال إليه فمستفاه من بحرية اسويصة ولا شك في أنه اصرح لرسوخ الديمقراطية في السويد وحوود شروطه المذكوره أعلاه، والتي تتعين بمتطلبات سي اعترضها الكتب منطبقات إقامه دوله حديثه لكنه عرر عمليه الانتقال ذاتها عن شروط تحقيق الديمقراطية ورسوخها وعالجها على حده في بداية تلك المقلة، التي اعترض مقدمه لظهور دراسات الانتقال، رد روسو على لأدبيات انرائحة في شأن الديمقراطية في مرحته، وقسمها إلى تلك التي تشدد على شروط استقرار الديمقراطية ولحدود عليها، وشمئني كنات سست وهسس كاتريت وغيرهما، والأخرى التي تفسر الديمقراطية بمجموعة آراء ومواقف وأمرجة عند مواصين، وذكر من بين مصري لشعبه سياسيه (بمصطلحات ايوم) والتر باجهوت (Walter Bagehot 1826-1877)، واربست باركر (Ernest Barker 1874-1960) اللذين أكد على الإجماع بوصفه أساس الديمقراطية، إما على شكل إيمان مشترك بمبادئ معينة، أو على شكل إجماع حركي على هو عند شعبه التي سمها باركر الاتفاق على الاختلاف<sup>21</sup>

Ibid., p. 231

(19)

Ibid., p. 232

(20)

Rislow, «Translations to Democracy: Toward a Dynamic Model», p. 337

(21)

أي روستو أو الماقتش في ديمقراطية في عصره يتفقون على نقص أساليب أولًا، جميعهم تقريبًا يبحثون في لنظام ديمقراطي بقاءهم ووسائل الحماض عليه وتعريفه (ويس الالصال إليه)، بالاسناد إلى إحصاءات مقارنة ومقالات ومسوح ثانياً، بحيز دراسات في شأن الديمقراطية، بشكل واسع أو غير واسع، نعر مصوب الكبير بين استقرار الديمقراطية في الدول لدولة باللة لإكبرية ودور لإسكندرية من جهة، ولأزمات متكررة إلى درجة انهيارها في فرنسا وألمانيا، من جهة أخرى<sup>٢٢</sup> لكن ثمة اهتمامات أخرى نشعر دأرسى بدور اسمه في الشرق الأوسط وحول أسب وأفريقي لاستراتيجية وأميريك اللابيه فهم غير مهتمين كثير بالعواقب بين الولايات المتحدة وبريطاني والسويد من جهة، وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى، بل سبب حمضا ورس ما اعتر الديمقراطية صاعده في حبه، مثل سريالانكا وسار وترك وبيرو وبيرويلاء، ما يهودهم إلى سؤال عن عمية نشوء الديمقراطية وهو يتخ على الانتقال من المصالح الوطنية في تفسير إلى مخرج البحث في بولاً ظاهرة أو بثوثي (Genetic Inquiry)، ووفق روستو، أخصاً لبيسيت في جهة مديته<sup>٢٣</sup> (أي عا حبه سانب) حيز واسع مجال التفسير الوطني من تناول دور في محددة في إدمه الظاهرة إلى تفسير بثوثي، ويعتد، ستخدم لبيسيت مخرج تفسير إعادة إبتاح الظاهرة لنفسها في فهم بثوثي.

اللافت أن روستو بدأ أولاً بالحصن تعليل وجود الديمقراطية من عدمه في هذه الدولة أو تلك بربطها بالثافة السائدة في الديمقراطية من منظور هي أسب مسألة إحتة وهي تقوم على صراع بني قد يشب في مرحله الأولى من الديمقراطية وليس غير الديمقراطية ويسمح \* نموذج ديممكي للانتقال الذي يتطلع إليه روستو أن تقوم مجموعات متعددة بالإسهام في مدعه الانتق الحاسمة إلى الديمقراطية يمكن حصر عناصر رئيسه في دراسة روستو كما يأتي أولاً، التميز بين تفسير الوطني وتفسير مشأ الظاهرة، وعوامل أي

Ibid. p 339

(22)

Ibid. p 341

(23)

Ibid. p 342

(24)

محافظ على الديمقراطية بيسب هي شروط سي تؤدي إلى شوتها ثانية، في التفسير الوظيفي بحري التركيز على العلاقة الشدية، أن في تفسير منشأ فجب ب يكون الصراع و صحت بين السب و سيجة ثالثاً، لا تحجب ب روابط السبلة كلها في عوامل حتمية أو اقتصادية تؤدي إلى نتائج سياسية رابعة، بيسب الأسباب كلها مواقف وأفكار، تؤدي إلى أفعال حتمية، بصرف الاستؤدي إلى الديمقراطية بس واحدًا بس يمكن أن نفود إليها سل متعددة سادساً، قد تكون عوامل جسم الأمدوح إلى ديمقراطية مختلفة هي مرحلة ارمية نفسها سابعاً، ثمة تفاوت اجتماعي في الموقف من الديمقراطية، فبس شوتها عملية متجسسه اجتماعاً ثامناً، معطيات التي تدعم بويه منشأ بحب أن تعطي الفترة بويه السابقة على ديمقراطية وتضد إلى ما بعد شوتها قاسماً، لبحث منطق التحول في النظام سياسي يحور أن نتج هل البسب بي كان بها انفسع الأساس جرحياً عاشرًا، بسك اسباح سمدوح مثلي للانتقال من فحص حائس أو ثلاث حالات و حبار ه سمدوح بصبه على البقية ٤

بعد في البسب التاسع تصنيف مكرّر بأ در سات الانتقال لا تفيد في دراسه بحرب سدر فُرض فيها النظام الديمقراطي حا حية، بالاحتلال مثلاً، أو إذا كان عامل الخارجي رئيساً فهل ينطبق هه ببحث على شوق أو وب مثلاً؟ نعتمد أن د اسب الانتقال يفرص أن سدرس الانتقال بما في ذلك انفسع بين العوامل الداخلية والخارجية، وحتى حين تُفرص ديمقراطية بالاحتلال المباشر يكون للتفاعل مع البية الداخلية للمجتمع ولسياسية دور مهم في ساجها أو بشي (حد مثلاً انصار و س بحارب البسب واليابان والعراق) وإذا كان ثمة معوق خارجي ورا (كما في حالة لعود اسوفيتي بوضعه معوقاً للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، ودوله بعد أزمة النظام لسوفيتي والإصلاحات في نهاية خمسينات لقرن الماضي)، أو عامل خارجي يمارس تأثيراً مباشراً ففرص اسروط، فهي هدين الحانس، يمكن اعتبار بعض الخارجي أساسياً، وب سدرجه أهل من لاحتلال مباشر بطيع كما يمكن ب

بُرس لا تنقل في حدة حصول حولات د حدة ساهم في عاقبتها وعرقستها  
و تحويل مسارها مدخلات خارجية (إقليمية) كما هي حالة مصر بعد ثورة 25  
يناير مثلاً

قدر روستو مراحته لا تنقل الديمقراطية بحبل واحد على الأقل، وهي  
الفترة اللازمة لشواء جماعات جديدة وعدادات جديدة وهي الدول التي لم  
يوفر فيها نموذج ثقافته كانت اعميه أطول كثير فهي تربطها مثلاً تحول  
المحاجة بأن لعمده بدأت نحو عام 1640 أو ما قبله، وأجرت في عام  
1918<sup>26</sup> وقد وضعت أسس تحديد سمطها الحديث في تسوية عام 1688  
و شأ بحكم تأسيسه السعيدية عبر مجلس الوزراء دي المسؤولية مشتركة أمام  
البرلمان في لقرون لمن عشر، وأخذ قرار تعديل حق الاقتراع في عام 1832

هذه رؤية نظرية مفيدة في رؤية لحوار في الدول النامية، وعالم العربي  
خصوصاً، من منظور تاريخي فصدفه إلى لا تنقل السريع في هذه الدول،  
توقع المجتمعات، وكذلك باحثون بوضع، أن ينشأ نموذج الديمقراطية  
الحديثة الذي تطور عبر قرون في أوروبا والولايات المتحدة، دفعة واحدة  
إذ كانت ملامحه التي نمتها معروفة لكل من يريد أن يتخلص من الأنظمة  
السلطوية، وهي صيرورة وعرة تتجدها تحديات معقدة وحظيرة بعناية

احتصر روستو نموذجه الديمقراطي بثلاثة تأكيدات «أولاً، ثمة مركبات  
لا يمكن الاستغناء عنها في نشوء الديمقراطية، فيجب أن سواها شعور عام  
بالوحدة موضحة من ناحية، وصراع سياسي من ناحية أخرى، وإضافة إلى ذلك  
لا بد من أن تتبنى النخب السياسية القاعدة قواعدها الديمقراطية، وأخيراً  
يجب أن يعاد السياسي وحوار، على حد سواء، هذه بقو عام ثانياً، يؤكد  
النموذج أن هذه المهمات يجب أن تصب سواها، فيكل مهمة منطوية ومؤسسية  
الحيويون مثل شبكة من الإذنيين أو جماعته من المثقفين الوطنيين المهتمين  
بوحده، وحركات جماهيرية من طبقات ذوي بقيدة مثقفين عن طبقة الشعب

تقوم بسحب التصغيري، وحقبة من لقادة السياسيين ذوي المهارات المتخصصة والمهارة على تقديم السياسات وصوغ إجراء الديمقراطية<sup>77</sup> ووفق رؤسائه فإن وجود صراعات جوهرية في البلد يعني جعل بعض السياسات والتعددية قصوى ممتنة. ولا سيما على خلفية شعور مشترك بوحده الوطنية واستتبح واستو يعد أن لا حاجة إلى ديمقراطيين قبل نشوء ديمقراطية، وأن قبل أولاء من استكثاره إلى ديمقراطية لا تتطلب ظروف مؤقتة؛ ديمقراطية تشأ لأنها أكثر حادثة مقارنة بالمادح لأخرى في تحول في محل الصراع وعدم نقل الدعاوى لسياسيين، ولأنهم إلى النموذج الديمقراطي، فإنهم يتقبلون بدت درجته محسوبة من عدم اليقين<sup>78</sup> لكن من أولاء إلى ديمقراطية وشرام مدتها يجب أن يحسم في سعيه فهي رتب، لا يمكن أن تقوم الديمقراطية وبدود بناء على مصالح حزبية قوى سياسية أساسية عجز أي طرف عن حسم الصراع، ولا بد من أن تحول انتفاض بينها إلى سافس بين تصور من محتمة (أو على الأقل ادعاء تمثيل بصوراء) مصالحة العامة والديمقراطية لا تقوم وبدود بوصفها تورن محسوبة بين مصالح قطاعية أو حزبية من دون مصالحة عامة، بما في ذلك اعتبار الحفاظ على النظم الديمقراطية والتزم مؤسساته مصالحة عامة

أولاً، الشرط الخلفية (Background Condition) وهو وجود ووحسب وتشخص في تنسب منكم سياسي المتمثل بدوده ووحدة الوطنية المقصودة هي ليست تهديدات هوية روسسية، ولا المقصود من سمي د هوية الوطنية بمعنى النفسي للكلمة، ولا هي رسالة جامعة للأمة، وإنما تعني ببساطة أن أغلبية المواطنين في بدوده لا يشككون فيها بوصفها جماعة سياسية يتموزا إياها، أو يوزوا بوصفها ذونهم أو وصفهم ورحمة مصصح Political Community الذي يستخدمه روستو إلى «جماعة سياسية» هي ترجمة مصالمة في هذه الخلفية وراثت سبب تعدد الأعداء والذلال المصصح Community

Ibid. p 361

(27)

Ibid. p 362

(28)



والمقصود في هذه الحالة هو لربط من الكيان الأساسي والأمة، أي شكل الجماعة على أساس الدولة، ما يستتبي حالات تسعى فيها ذات وسعة إلى تقسيم الكيان فائتم أو الانفصام، كما في الأمر طوريه بعثمانية و الأمر طوريه المساوية و لاتحاد سوفييتي و يوغوسلافيا، وكما في دول أفريقية عديدة وبعض الدول العربية في عصرنا، ويستتبي أيضًا حالات يتجاوز فيها مفهوم اسناد للأمة حدود مدونة بحيث يؤثر في الولاء مدونة

الديمقراطية هي نظام حكم يُحدد فيه قرارات عادةً بالأغلبية السياسية، وهي أغلبية مؤقتة وكي يُمارس حق في تغيير الحكام و سياسات دولته، يجب ألا تكون حدود القواعد الاجتماعية بقوى لسياسية مستقلة ثابتة، من حدود المواطنة والولاء لها وحدتها أي حدود الشعب ويمكن أن تنطبق هذه المقولة سببًا، كما ثبت حالة النقب وعمرها فقد يمر الطريق إلى الديمقراطية عبر تفكيك كيان فائتم مثل يوغوسلافيا، ونشوء كليات ذات شرعية مدونة على الأغلبية من مواظبيها، بحيث يمكن إدارة الاختلاف السياسي فيها من دون أن يُهدد وجودها، أي نشوء كليات يتوفر فيها شرعًا ومسوق لشيء مدونيمعراحيها، وهو الشعور المشترك بوحدة الوطنية هنا يكشف ما يعده البعض وحدها مطلبًا للديمقراطية وهو قدام شرعية معددة على «حق» قومية أو إثنية مسح السماع مع اختلاف دحيها وفي رأيي، لا ينطبق الأمر على حق لاقتراع ولندرس لاسحابي فحسب، بل على أنواع مشاركة لأخرى في المجال العمومي أيضًا، فثمة علاقة بين نوع الجماعة لسياسية المشتركة بمقصودة و لتسامح مع مشاركة لأخر المجال العمومي.

إن الوحدة الأخر لشرعية الاختلاف في داخل جماعة محددة هر إقصاء من هم خارجها، والذي قد يمنع حد التطهير الإثني، أو التمييز ضد الأقليات عند التسامح مع وجودها في داخل الكيان<sup>29</sup>، أو منح الأقليات مساواة مدنية بوحود

(29) صرحت في هذه المقاصد في كتاب المسألة العربية، يُعبر عرمني بشره، في المسألة العربية مقدمة لبيس ديمقراطي عربي، ط 4 (الدوحة بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 255

أكثرية إثنية واثقة بنفسها ويطمح بدولة تطوعها نكر، في جميع مجالات، لا يترتب لإقصاء، بموجب مقادير في هذا الكتاب (وقبل ذلك في كاسي في المسألة العربية والمجتمع المدني)، على الديمقراطية ذاتها وراحة (اختلاف الدخيل، بل يتوقف على المعصيات التاريخية والثقافية التي تحدد الجماعة السياسية ودور الدولة في ذلك، فهل الجماعة السياسية إثنية طائفية أم مواطنة؟ كما أن الديمقراطية لا تنشق انكسارات متعددة الصرعات والإثنيات، ولا يحصل الاشتقاق بينة عملية لانتقال الديمقراطي، بل بينة بواطن السلطنة التي كانت توحدهم بالقوة، وانقلاب صرعات إثنية مع ارتداء فضة الاستبداد. وليسوا انصوريي اندي يحدد بل يسأل هو هل يمكن شئوا آخر مواطنة وطنية غير إثنية تعاش في ظلها الهويات الإثنية والعرقية ولا تبعها؟ يجب أن تكون الوحدة الوطنية المقصودة المنجسدة في الانحاء على الدولة أمراً مفروضاً منه كي تتحقق الديمقراطية فهل يعني هذا بالضرورة ترابط بين الدولة وإثنية محددة؟

يميز هنا بين لرعة القومية الانصافية والرعة الوحوية القومية التي تجتمع عدة بلدان فلا يشترط في الدولة التي تعيش فيها أكثرية قومية إثنية متممة إلى علة بداء تحقيق الوحدة القومية هل الديمقراطية بتأسيس دولة حديثة، فما دام الوعي بالحساس قائم فيها هي ذاتها، يمكن تأسيس الديمقراطية على أساس الدولة القائمة ووسطها القائمة على الوطنية، شرط الاعتراف بحقوق الأقليات القومية فيها وسمهم هو القصور بشرعية الدولة القائمة على الرغم من عدم تطابق بين القومية الإثنية والأمة المواطنة

أنك على عنصر علاقته بين الدولة وقوميه ومواطنة والديمقراطية عدي من المفكرين الذين اعتبروا بلورة الدولة - "الجماعة السياسية" شرطاً مشغول الديمقراطية، وذلك من خلال صيرورات مثل توحيد اللغة ووضع تاريخ لكتاب الدولة، وتصويرها على أنها في حدهم جماعة محددة باعتبار شعب هذه الدولة مؤلفاً من مواطنين تتوسط علاقاتهم عبر طوعيه الدولة علاقته سياسية

وقومية<sup>310</sup>، وحررت هذه التصورات سميًا أو بالقوة لكن هؤلاء المتكبرين هم يميزوا بين شعور بقوميه لإثبات بواقة الدولة والتي تريد الدولة في بلورها بأدوات عديدة منها الأساطير ولأدب والفن ومناهج التدريس وخبر رموزها وكتبه تاريخها من جهة، والأمة لمؤلفه من موطني لدولة، والتي يمكن أن تسعى الدولة إلى سائها إذا تو فر لديها هذا لوجه، منها تسعى إلى بناء القومية لإثبات، من جهة أخرى وقترت ستيان وسر من فهم بشارق بصرح مصصيح «أمة الدولة» أو «الدولة الأمة» (Nation-State) في مقابل «دولة لأمة» أو «الدولة لقومية» (Nation-State). وسوف يعود إلى هذا الموضوع لاحقًا

ثانيًا، مرحلة تحصيله سبالي يتفل إلى الديمقراطية هو سبالي حاة صراع سياسي مرمي، لكن أقوى سياسية فيه منعقة على حفاظ على الكتب السياسية الهائم وهي تصل إلى ههه أن من غير الممكن حسم صراع، وأن الحل لأفضل هو الاتفاق على إجراءات تتيح في فرصة الوصول إلى السلطة، وإذا حسرت فإنها لا تحسرها إلى الأبد بل تقاح بها فرصة لعوده وبكر روستو أن الاتفاق على إجراءات إدارية التعددية والسفيس ولصراع وهو عده يتم قبل الاتفاق على مبادئ استنامية، والاتفاق على المبادئ هو حرة من عممية الانتقال إلى الديمقراطية وليس شرطًا بها<sup>311</sup>

يفرض أن تتوفر قناعة لدى الحزب السياسية الرئيسة بأن ثمة حاجة إلى حسم مستقطبات وحل صراعات كبيرة سحفظ على التوحدة من دور مكث دولة أو صرد مجموعات سكانية ومناح كبرى<sup>312</sup>، أي عقد حوارات ومساومات، وهذه أهم مؤشرات بلوع مرحلة التحصيل لديمقراطية وهذه هو الفرق بين الاستقطاب في ركبي في بداية الحرب المصبي ضد الأرمين والوندس الذي أدى إلى صرد ومناح، والاستقطاب داخل مجتمع قومي

Jürgen Habermas «The European Nation-State: On the Past and Future of Sovereignty» (1997) and «Citizenship» in Jürgen Habermas, *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory* (Cambridge & P. Gried, eds.) (Cambridge MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998) pp. 25-264

Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» p. 62

(3)

ibid. pp. 353-354

(32)

امركي منه بين القذات الررعية ورحورية سمب العنمانية ادي ادى لى ستي  
معدلات ديمقراطية لعله في إطار الوحدة الوطنية. ويعيد ذلك لى ذكره  
سابقاً عن نوع الـ «بحر» القائمة، أهى إثنية؟ أم طائفية؟ أم مواصية؟ أهى تركية،  
مثلاً، لا شئ هى أى بهوية لإثنية التي شئت تنقب مع الإسلام والمواطنة هى  
الجمهورية، حتى هى ذروة العنمانية المتشددة، وقد تفرقت مع غير المسلمين،  
كد قامت بدوة بدمج المسلمين غير الانوار (الكرد) في الهوية (إثنية تركية،  
بحيث أصبحوا مواصين متساوين في حقوق واعتبارهم افرق هى هذا الإطراب  
ولم تكن لهذا الجهد الأخير إلا نجاح حزني؛ د تشب صعوبة فرض بهوية  
الهومية في هذا العصر، وأن الدمج في الكبر ساسي بحسب أى يمر عبر  
الاعتراف بهوية كردية

خلاق بعض تفسيرات، لا يرى روستو أن الديمقراطية «تحدث» من  
حبس ظهور بفاعلى، وفي غياب دور لوعي وإدراك إلى البحث عن توازن  
دقيق حتى الصراع بالحدود على الواحد، ويحدد معدلات حركته بذلك  
هو مسدود وح وقرار مقصود من القادة سباسبين بقول اشوع في لوحده،  
ومأسسة (إجراء استيمراطي هدا هو قرار ادي اتحد في عام 1957 هى  
السويد (سحرية اسي تقوم عليها نموذج روستو ادي عصره روستو السوية  
الكبرى في لسياسة السويدية، وهو قبول حق الاقتراع عام مع ممثل سسي<sup>55</sup>

لن نطرق هب إلى مرحلة التعويد بعد الانتداب، ويُقصد بها شرب  
الإجراءات الديمقراطية باعتباره لحكم بوحده في الحلاوت، وطريق  
الوحيد للوصول إلى السطة، وترى سرحي صادق الديمقراطية ذاتها  
بالممارسة والمعلم

ركز روستو انطلاقاً من نموذج السويد على النحوس سدرجي من  
العدم السلطوي إلى الديمقراطية، سمأ أوى مطرر الانتداب، مثل أودوين  
وشميتز ووايتهد، شروح هى محنة لحاكمه هى دخل المصم السلطوي،

والإصلاحات، وبحلولات التسعينيات سي يمكن أن تؤدي إلى استمرارية  
وطبيعته هي الديمقراطية، والمقصودت حل اهتمامهم ومن مشروع الانتقال  
الديمقراطي في ثلاثة مؤتمرات عهدهم معيد وودرو ويلسون في الأعوام 1979  
و1980 و1981. وأسهب إلى كتيبات أليعة حرر أودوين وشمير ثلاثة منها  
مع وايتهد، ولخص استنتاجاتها في المجلد الرابع والمحمول من مستنتاجات  
أولية حول ديمقراطيات غير يقينية

أحدثت دراسات أودوين وشمير من جهة، وليس وستين، ودراسات  
شيفورسكي من الانتقال من جهة أخرى، قطعاً مع المفارقات السيوية والوضعية  
التي شددت على هيمنة الماكرو اجتماعية كما شددت على عالم على مهرة  
أو «صناعة الديمقراطية» بالتوصل إلى «اتفاقات متفاوض عليها» بين أصحاب  
الحكمة وأصحاب المعارضة انطلاقاً من بحرية الاستجابة وبحول سعة بين  
أصحاب الحكمة إلى بعدة غير صفرية A Positive Sum Game، هي حال  
أنواع لحظوت التصحيح في عملية الانتقال<sup>34</sup> فصناعة الديمقراطية هي  
صناعة الخلاف

أدرك، «أنه مشروع الانتقال إلى الديمقراطية الحكم الدستوري قد انتهى إلى  
تأسيس ديمقراطية أو إلى تأسيس نظام أكثر سطورية من سابقه وقد انتهى إلى  
نوع من الارتداد والعودة إلى السلطة بين حكومات محتفظة بنفسه في توفير  
حل مستقر لمشكلة تأسيس السلطة السياسية كما يمكن أن تتدهور الانتقالات  
إلى مزيج غير عينة تمسح في ظروف أمام أنظمة ثورية تقوم بتعريف تدوير  
المجانب السياسي<sup>35</sup>

ما جمعنا نحن في هذا لمشروع (وفق مؤلفي المجلد الرابع الذي  
يجمل استنتاجاته) هو قيم مشتركة نؤمن تأسيس نظام ديمقراطي بديل من  
السطورية أو الأمر الذي هو عليه جميعنا نحن فمحو الأول،

Supran, John. «Democratic Transition: A Critical Overview», *Issues & Studies*, vol. 35, (34  
no. 4, 1999), pp. 36-137, accessed on 3/3/2020 at <http://bu.ay.2zBdzs>

O'Donnell & Schmitter, eds. *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p.

وهو ضرورة الإمسك بالانقياس لاستثنائي جمعية الاستقلال وثمة مشرط ثالث اتفق عليه وهو أنه في حالات الاستقلال لا يمكن الاعتماد على قوى اقتصادية الأحمه عنه ثقافية المستقرة سياسياً وحدها في تحليل استراتيجيات هويته السياسية للسلطة والمعارضة، وبالمقابل السبوبة نقل تأثيرها ليس عموماً، بل في مرحلة الاستقلال بحدوثه، وسمي هذه المرحلة المفضلة التي يرد فيها قوة الفاعل انشيري والإردانيات<sup>36</sup>

في الماضي، كان الانتصار من نظام سطوي يأتي بعد هزيمة عسكرية، أو انقلاب عسكري من دونه ديمقراطية لئلا يمسود فيه حكم سطوي يمكن في سبعينيات القرن الماضي، شأنا مفرح حاد به يطلاق من الانفتاح من أعلى يصبح أنه يستحيل تجاهل فشل اليساري في مصر والمشرق لأرجنتيني في حرب حرب الموكالات (1982)، لكن عامل الفشل العسكري لم يكن مقررًا في الحالات الأخرى التي بحثها المشروع والذي شككت فيه إبداء سببها حيث أدت دول الحلفاء هناك دوراً مفتوحاً، وشككت البرتغال أيضاً، في رأيي، استثناء حرياً لا الهزيمة في المسحور في أفريقيا كدست عملاً أساسياً في الانقلاب العسكري على الحكم السطوي لكن، حتى هناك، كما بين فصل كيميث ماكسويل عن البرتغال، قامت عوامل وصرحت محلبة بدور رئيس في عصر نظام عن مدح عن نفسه في وجه بحزب مجموعة من صباط الصعد. وفي جميع الحالات الأخرى كان المدح وراء الانفتاح محلاً، مع وجود عوامل اقتصادية وأيديولوجية إلى عمده بشوء الديمقراطية هي عملية مركبة مشرط فيها فاعلون، خلافاً جمعية إسقاط الديمقراطية التي قد تتم مشاركة عدد قليل من المأمورين<sup>37</sup>

ibid., pp. 45

(36)

Kenneth Maxwell, «Regime Overthrow and the Prospects of Democratic Transition in (3 Portugal)», in Guilermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transition from Authoritarian Rule: Southern Europe* vol. 1 (Baltimore, MD and London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 109-137

O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transition from Authoritarian Rule* vol. 4 p. 8

(38)

لا يوحد انتقال من النظام السلطوي لا تكون بدايته، بشكل مباشر أو غير مباشر. انقسامات مهتمة في النظام نفسه، بحيث يرر شرح بين المعتدلين والمتصلين هذا استنتاج باحثي المشروع وتشكل اسر ريل ومسيب محموديين بعلاقة سسة ماثرة بين عدم الانقسام والتحول الديمقراطي؛ فقد جاء قرار اسره من أعلى المستويات، في ممثل معارضة سياسية ضعيفة وغير منظمة استعال هي حانه ثابة فام هيا العسكر بالافتح على ندين وصلوا إلى الحكم، و صطرتهم حركه شعبية وسعة إلى الليولة والدمقرطة هي ال. أم في اليونان وبيرو والأرجنتين (بحو عام 1970)، فقد كان قرار الافتح متأثراً بوجود معارضة سياسية مدنية ومع ذلك، وقعت عمليات عديدة وأعمال ومع وصبحت في الحكومة و لقوات مسلحة قبل أن يسيطر المعتد لول. <sup>99</sup> ونوح حالات أخرى بالصع تقع في أنوسه بين هذه الحالات الثلاث

في حال وجود معارضة قوية تحاول الانتفا بالعتة اشعة، يمكن اتوصل إلى انتفا سمي بالتواص واحور إاد انقسم انظم لكن قد لا يكفي صعط معارضة تعبير انظم، إاد حافظ، الأخير على تماسكه وفيرته على القمع، فينشأ حينئذ الاحتمال أن يصح النزاع مسلحاً وثمة حالات تكون فيها المعارضة ضعيفة، ويكون أداء انظم ناجحاً وثقه بنفسه مرتفعة. في مثل هذه لحاله من يصعب حصول الانتفا، إاد حصل فيسيكون محكوماً، وهو اعد التي يصعب انظم نفسه في أي حال، وبشكلي عدم، عدم يأتي لانتاح بمادته من النظام، يكون قدر، على صعد يدفع الدّله ودمرطه و سيطرة عليهم وعدم تحتفظ القوى السياسية، لاحتماة التي بدعم انظم السلطوي بدور دغل، وتتوفر لها فرص أكثر في لانتخابات المقبلة

كاتب عمليه لانتفا في اسريل تدريجية، لأن انظم السلطوي حافظ شكيب على مؤسسات انظم ديمقراطي سياسي مثل اسرجان وغيره، وخرت في صبه انجات مع صط بمشجير من أعلى، وصب لانتفا على المستوى المحلي منتظمة وعدم حصل أول انصاح هي عام 1972 ثم

أحداث 1974، تحكّم بعدم فيه نكر ورن لمؤسسات النشئية ودوره  
 ١٢٢٠، استمر، وتمثّلت أحزاب معارضة في البرلمان، كما وصفت إلى  
 بعض المصائب الرسمية لكنها حُرمت حتى عام 1984 من فرصة المنافسة  
 على أعلى المناصب التنفيذية إن معظم الحالات لأخرى لي حلّها مشروع  
 الانتفال كانت محفوفة عن البرازيل، ثم تكن تدريجية إلى هذا الحد، ومع تكن  
 المؤسسات قائمة، بل يجب أن تُبنى بعد الانتفال الديمقراطي

يسود في حالات الانتقال خوف من انقلاب عسكري بيعة محارب  
 سابقه لكن، باستثناء بوليفيا وركيا، لم يحصل انقلابات عسكرية في أثناء  
 التحولات في حالات التي تُرسب ومع ذلك، حذر شمر في فصل الحاضر  
 به في المشروع أن لايفتاح وبتّره واحفاز تكيفه العمل سياسي وقد  
 بثرت عنها من دبدأ التعبئة الشعبية والسياس على مستوى لقوعد شعبية  
 الدين يرفق استّره، فقد يذهب بعض ذات الأرجوزية إلى شمسك بالطم  
 السبوي، ما لأنه عرر تطور للرأسمالية، وإلا لأنه قادر على لصمود<sup>١٥</sup> وقد  
 تلتقي الأرجوزية وفدت قبلة من بصفة بوسطى في تأييد انقلاب عسكري بما  
 وجدت لها عناصر حكمة بمن إلى مثل هذا الحد في الحشر<sup>١٦</sup>

ثم معصية كبيرة تمثل تضاد العدالة الانتقالية وحقاسه على الماضي  
 مع الحاح إلى دول الماضي في حالات بي يؤثر فيها فتح ملفات سيّياً في  
 المصالحة الاجتماعية؛ أي في حالات التي رشكت فيها جرائم شعبه وهما  
 يعني أن الحاح إلى بيان الماضي أو إلى سوية الأمور شأنه سرر وتذخ بحديثاً  
 في حالات التي يصعب فيها اعتراف أو المساءل بسبب حجم جرائم التي  
 ارتكها لعدم السبوي، ولأن الماكزة ما رأت حية في الأدهار كما أن لا تذك  
 بين سحب على دول الماضي قد بسو غير أخلاقي بسببه إلى الجمهور وتشر

<sup>15</sup> Philippe C. Schmitter, «An Introduction to Southern Europe Transitions», Jan 140  
 Authoritarian Rule: Italy, Greece, Portugal, Spain, and Turkey, in J. Jonne Schmitter & Whitehead  
 (eds.), vol. 1, pp. 3-10

J. Jonne & Schmitter (eds.), *Transition from authoritarian Rule*, vol. 4, p. 27



هذه «الدوامة» من دون أن يروِّد أحدٌ من ساحتيّ المشروع بحلِّها<sup>41</sup> ومن  
 نوصح أن مسألة المحاسبة ولعدالة لاستقالة تُحلّ وفق ظروف كل بلد، بحيث  
 يرحح بمصلحة يباح بناء النظام الديمقراطي على دفع الاستقالة، وبحيث يكون  
 هدف لعقد، إذ أقره محكمة خاصة أو هيئة شكَّنت لهذا الغرض، تثقيفياً بهدف  
 إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية، وحرّم قيم مثل حياة الإسباب وكرمه وحرمة

سحر نقاب ميشقي عندما لا يكون النظام قادراً على الاستمرار في قمع  
 المعارضة وعندما تكون الأخيرة غير قادرة على إسقاطه ولا تُقو على ميشق  
 إذا سدرت إلى الإصلاح أطراف من أعلى وطبّ فادرة على سيطره على  
 بقاعه الميثاق هو في الواقع انتقال إلى الديمقراطية تأسيساً عبر ديمقراطية،  
 باتفاق يحوي من قوى سياسية خلف أبواب مغلقة<sup>42</sup> ويعيد بحث الميثاقية  
 إلى روسو الذي يتحدث عن مستويات بين القوى السياسية في الحكم  
 والمعارضة على نظام سياسي مدبّر، حيث لا توجد أي قوى سياسية قوية إلى  
 درجة أن تعرض مشروعها «لمثالي» ولا يبقى مدبّر غير البحث عن  
 ثاني أفضل حل وقوله إذ وجد وقد تمّ تحرّج لإسبابة يعودح مثل هذه  
 لنسوية، حيث عنبر اسمين عهد الميثاق حضوره إصلاحية، في حين عشره اليسار  
 ثورياً، وتعايش الظروف معه

توصل إلى الميثاق أحزاب وقوى سياسية، فيحدد لميثاق نفسه حدود  
 أحدها الخيارات السياسية، ويوزع صلاحيات بين أطرافه، وتقيّد مشاركة قوى

ibid. p. 30

(42)

عالم سفير هو بذر أنصّب مسألة نصيب هذه الشعب أن نصيب عنه الدستور الديمقراطي  
 بغير به مهم مثل ما نصوصه بعد روستو يفترض أن نصيبت بدمائير عن الشروع بحري وبرفض  
 سسها ثم نصيب عنه لا يقر عن التوافق مع الأنظمة استظوية إلى ب Stephen Holmes,  
*Democracy and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy*, Chicago: University of Chicago Press  
 1995, p. 209

Ibid. (O'Donnell & Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* vol. 4, p. 18, (43)  
 Jerry Lynn Katz, «Petroleum and Political Power: the transition to Democracy in Venezuela» in  
 (O'Donnell & Schmitter & Laurence Whitehead eds), *Transitions from  
 Authoritarian Rule Latin America*, vol. 3, Baltimore, MD: London: The Johns Hopkins University  
 Press, 1986, pp. 96-218

سياسة لم تشاركت في توقعه فكيف يمكنه على تحب السجل عسكري والتعبئة الشعبية وثمة حتم أن يقوم بنفسه سلطة في ما بينهم في المرحلة الأولى ما تشأ تحمات بحسوبة تعثر عن الحرب وقطاعات، والديمقراطية الباشة ما هي الديمقراطية الموافقة وهي أصب نوع من حيثى<sup>44</sup>

إذا تحوّل لمباش إلى موافقه من روح المحاصصة الدائمة، فإن صعود الفردية والعمه وقتد السوق هي الدولة متقدمه يفوض قدرة قاده الأوليكر كالبواقبة على السلطة على سبيل أناعهم والمصوتس بهم كما يتحرر أعضاء الاتحادات من التبعية للأيديولوجيات أو الصوائف وتشجعات حديدية عمرة لشروح التي كدت سبباً في القدم بالمشاق ممثلاً، قد يتطبع المواضول إلى تحوّل الديمقراطية لتوافقه (وهي روح من الديمقراطية المحدودة) إلى المواطنة الكمية وحكم لأعسه وربما تكون هذه الأمور مصوّط عنها هي مسوول والدستور. فكيف تُدفع عادة في الإجراءات بتمديه أو برومراطية أو التبرؤ من القوى الموافقة<sup>45</sup> في سبب يمكن اعتبار تفادى الصائف (وثيقة الوفاق الوطني سبب 1989) بعد الحرب لأهله توافقاً إذا عدّ محاصصة الصائفه القائمة، فكيف أقر أيضاً لاقتبال إلى عدم ديمقراطي غير طائفي لكن القوى الصائفه نواضت على الرغم من حصولها على دعم هذا البلد الذي يدكره بعض المثقفين، ويجهد الانفصامات شعبية في عاداته إلى ذكره رعمه الصوائف وشكك برؤية والاستبداد من حولها.

نعرص أن تكون سموائس موافقة عرض لاغاف على قوعد الديمقراطية، وليس لعرض موصل إلى ديمقراطية ترفقية وهذا هو واقع الحال في معظم حالات الانتقالب المشاقلة

رأى أنه حثو في المشروع أو جميع لاقتبالات غير الميثاقية التي حصلت في أميركا بحسوبة في ماضي سفتها عودة السلطنة، ما عدا حالة

O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 41

(44)

Ibid., p. 42

(45)

واحدة هي حانة كوساريكا وكاتب استجولات في المرحلة ممرامة نكدة المشروع، في يرو وويغيب و لاكو دور وان ومبيكان، من دون مثاق اقتصادي أو سياسي، وبذات عممية الرسيح فهي أقل وثوقاً من حزب أوروبا و لاشياء هو سرازيل، حيث نتم اتوصل إلى مثاق عسكري ومثاق سياسي وصحفي وإن لم يكونا معتبين

استنح الباحثون في المشروع ضرورة اتوصل إلى موثق اقتصادية بعرض ترسيح لا بمقراضية، وفي الوقت نفسه صعوبة اتوصل إليها في موحده لا تقبل والحادحة راحة عن ضروره تحدد خطوات اقتصادية صعبة في بعض الحالات تتبحة لإثبات الاقتصادي السبي الذي تحلله لأهمية السلصوية والحادحة إلى اتحاد خطوات قد تصب بنتا واسعة، ومن ثم فمن المفصل الاتفاق عليها ولديك رأي آخرون أن لأفصل أن تتحدد بعد ترسيح الديمقراطية

عرباً، في رأيي، لم تترك حصص مشافهة بين راحة نظام الحاكم و راحة المعارضة في الحائسين المعروفين، وهم تونس ومصر لكن هناك مطبوعات في مصر ولم يحصل هو مثاق بين القوى المعارضة للاتفاق على طبيعة نظام، وما في ذلك نقطة مهمة مذكورة سابقاً وهي رفض تدخل الجيش أو سقوطه إلى لحسم الخلافات.

ثم تمر جميع الانتقالات بظواهر راحة عن التفاضلات شعبية، فهم تشهد ذلك انتحرة الأساسية أم في الريحال فشبت ثورة شعبية واسعة وعشوية بعد انقلاب 1974 تميزت بحماسة وانتصاف من شعبي وتمكنت حركة العرب المسبحة من سحدم هذا لا حجاج بعوي في خدمة أحده انحول الديمقراطي. وعربت لأرحتين لحظتين من التحركات شعبية الواسعة ضد الحكم سبطوي في عام 1969، وبحزك أقل كثافة بعد حرب عركلاند عندما ساد شعور بإمكانه تغيير وفي فريولا في عام 1958، شلت لإصرات الدولة وأحررت رئيس على تسليم سبطنة، كما شبت بتدافه شعبة كبيرة في سعيات الفرق الماصي وتوقع باحثو المشروع أن يحصل مثل هذا في

شبيهي<sup>44</sup>، وتبين لاحقاً أنه تعبير خاطئ، فقد جاء الانتداب الديمقراطي في شبيهي لإصلاح من أعنى والأمجاد ومن دور انتفاضة شعنة

حين يستمر النظام لحاكم على عمده الانتداب، فإن طهارة التي تُحدثها فيها انتفاضة شعبيه تكون أقل احتمالاً وأقل قوة إذا حصلت، ويصل الضغط تحوّل مرحلة شرّية (الانحدار) إلى ديمقراطية، وتتضمن ديمقراطية في هذه لحظة عاصراً أولئك ويحار الماثلون في أثر الانتفاضة الشعبية، فترأّج احتمال الانتفاضة الشعبية يقدر من ختم الانقلاب العسكري لكن في المقابل، حين يكون حرك الشعب متسعة جداً وقوّياً جداً يتردّد الضغط في لهيم انقلاب عسكري قد يؤدي إلى صدمات واسعة لا يمكن شقّها الأمر بواسطة قاعدته عامة، فلا بد من معرفة ظروف البلد، وثقافة الشعوب المستهدفة وتاريخها وقد تنجح الانتفاضة الشعبية في دفع الشعوب إلى أبعاد مما رغب أصحابها في البداية يكون بها شأن حقيقي في الانتداب شرطي ألا تتدخل بقوات مستعدة صدها، وأن لا تدفع الانتفاضة اشعة بعقوبة معارضة لسياسة إلى التطرف إلى درجة رفض مستويات واسدح في الانتقال

من ناحية أخرى فإن «الزع السحر» عن الديمقراطية بعد الانتداب، وأقصى عدد الأوهام متصاحمة شأنها وكأنها علاج لجميع المشكلات، يحلّف حيث فترسح الديمقراطية لا التي كل ما صمحت به الجماهير ومن أهم نتائج الانتفاضة الشعبية الكبرى، عادة، الدعوة إلى الاتحادات وفي الاتحادات ثمر الأحرار، حتى تلك التي لم نعم بدور مهم في الاحتجاجات لشعبية فمن يقود الاحتجاجات شعبية عاباً، إذا كانت ثمة قيده أصلاً، هي تنظيمات أو تحركات شباب في أثناء الحراك نفسه لكن عملية الاسحسة تعيد لأهميه إلى الأحرار ودورها وحتى لو بشرت مواقف شعوبه ضد الأحرار والسياسيين في مرحلة الاحتجاجات الشعبية، فإن الأحرار هي التي تحتفظ بدم المبادرة بعد انحصار الحراك الشعبي لأنها ممأسسة ومنظمة وقد تمرر الاحتجاجات تنظيمات جديدة، لكن قلّم يحدث ذلك

في مرحلة المسومات بين الاحزاب المعارضة وقوى سلطة الإصلاحية يدور صراع على الإجراءات والقواعد التي سظم ديمقراطية، حيث الاتفاق عده صوره قصوى وخلاف بلديمقراطية الكلاسيكية لأثبية التي قامت على إجماع محسن مواطنين، وخلاف أيضا لنظرية الليبرالية ديمقراطية التي تأسست على فكرة أن المواطنين مدعين ووعس (وهم أقلية بين السكان) سيتحولون ممثلين عنهم حاصعين محاسبتهم، فإن بصوات الديمقراطية المعاصرة تعني عبء الاتفاق على كهل محب لأحزاب والسياسيين لمهيين الذين يتفهمون في ما بينهم، ليس على قصص أخلاقية أو أيديولوجية، بل على الإجراءات ومعييرها ويتوافق هؤلاء الممثلون على تدريس بطريقة تجعل من يحصل على أغلبية لأصوات مجلس سلطة سبسية موفيه بطريقه لا تسمع الاقلية من حصص على أغلبية هي المستقل و مدعي يحسرون الاسحات هي احصاء بشون سلطة تأثيرين اتحاد قريه بمرمة معدل أن يُسمح بهم بأن بصوت على السلطة وأن سجدوا هم قرارات في المستقل<sup>47</sup>

بعد من بصوري أن سجدوا أن مشروع الانتقال كان مشعلا بالانقسام التاريخي بين اليسار واليمين في أوون وأميركا اللاتينية (وهو شرح مختلف سماء عن الشرح في العالم العربي وأماكن أخرى من العالم) عوفق المشروع، أكدت جميع الانتقالات السابعة لديمقراطية شرطا وحا أساسيا يقيد مدعين من غير المسموح به قتل «معدك في عهه اشطرح» هذه، وهو هي هذه احصاء حقوق الملكية لسرجوارية وغيرها من الممكن اتحاد إجراءات اقتصادية مهمة مثل توسع القطاع العام، لكن «تضع قبل لمعدك» وهو مشروع الانتقال، يحب أن تعهم ذلك لأحزاب اليسارية إذا أردت أن تقوم بدور في النظام الديمقراطي، والسبب هو المجارفة بأن ننحون إلى أحزاب هدمشة والفسد الثاني تابع لأول وهو ايحظر حد الممكنة<sup>48</sup> أي المسن بقوت المسحقة<sup>48</sup>، أو تقيد هذا في مرحلة الانتقل فإذا كانت القوات مسلحة حامية

Ibid. p 49

(47)

Ibid. p 69

(48)

لحقوق انتقيد الأول ومراياه، فلا مجال لنهديد وحودده المؤسسي وممتلكاته وأهميتها، فيؤدي ذلك إلى انقلاب الجيش على العملية الديمقراطية وسوف يرى أن الشروط هي حجة لعدم العربي لا تحسب على عدم المس بـصوت المسححة أم دسنة إلى شرط الأول فهو من خارج اسباق فديست جنكية احصاة موضوع انصراف التاريخي بين الأنظمة وسماعات، ولا يدور الصراع الرئيس بين اليسار ويمين عليها وكذلك عنوان الانتفاضات الشعبية الثورة على الاستبداد وفساد. أما بخصوص المحدير فسبق أن أشرب إلى مسألة خوف طاعات وسمعة من عرض سبط حبة محدد عليها، أو استخدام الدوة لفرص تصورات محدد لهقصة الديبة كما أن التوسع والاختلاف قد يثير مخاوف من تفسير حكم الأكثرية بوصفه حكم لأكثرية عدائيه أو لإثمه

بعد أن تنتهي المرحلة الانتقالية، وبعد أن يتعلم المواطنون السامع مع تسوياتها، حينذاك يمكن توقع أن تُتيح الديمقراطية السياسية وعيًا بالمصلحة المشتركة، وشكًا متبادلًا أقل في العايات والأفكار والمثل أي إن الثقة المتبادلة بين المواطنين والأحزاب ليست شرطًا مسبقًا للديمقراطية بل هي نتاج لعملية ترسيخ الديمقراطية

عمومًا، يتألف الانتصار من انعدام سطوي إلى الديمقراطية لا يؤدي جميع الانتصارات إلى ديمقراطية كما سبق من صيرورين أساسيتين السرية والإصلاح، وهي عملية يصاحبه عدة تعريف الحقوق وتوسيعها، وتؤشر إلى بداية الانتقال، ولها تبعات وسعطات تحدد ألق لايعا والديمقراطية، وسبوة المواطنة، وهذا يشمل الحق في أن يُعامل الإنسان بعساره مساوٍ لقية المواطنيين في ما يتعلق بحقه في الإسهم في ضلع الحيارات الجماعية، وخصوص مقدي الحيارات الجماعية مقنونة، وقاديبهم يتعرض بمساءلة والمحاسبة<sup>49</sup> والمقصود هو المساواة شأ الحق في المشاركة في صنع الحيارات الجماعية، بالاشتراكات وغيرها، وتحمل مسؤولية غاديبها الديمقراطية تقوم على المواطنة، ويستند الديمقراطية هي غير عملية تطبيق فرعد الديمقراطية

وحرّاءاتها، وعميمها. وفي جميع تحارب لبي فُحَصِب سَقَب عمسة السرة  
الدمقرطة، م عدا في حائلي البرتعد وليوب، حثث كان لانتقال سريعا،  
برامب السرة مع الدمقرطة لكن حتى في هانيل الحاسين، كان من الضروري  
نبلة الحقوق الفردية وجماعية قبل عقد إنجاب، وقبل تمثيل المصالح  
المحسنة، وقبل تعرض السلطة الشعبية للمحاسبة والمساءلة<sup>56</sup>، فهي شرط  
لأداء المؤسسات الديمقراطية وطبيعتها

## ثانياً: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثير دراسات الانتقال بالصراع بين اليسار واليمين

سنقول في شيعورسكي الذي سبق أن نَصَّف إليه في سياق مراجعة أفكار  
ليسين، وفي نقد نظرية التحديث، وهو الأكثر مباشرة وتماسكاً منهجياً من بين  
مطوري الانتقاد، مع أنني لا ألتزم مع تعريفه الاحترازي للديمقراطية، على منهج  
روسنو ويسيس وقبيلهما شومس، باعتبارها آلية انتحائية لتجنب الصراعات  
وحسم مسألة السلطة دوراً وسمياً

تتجسّد فكرته في الانتقاد في أنه بدأ بصراعات وتوترات في دحر  
السلطة الحاكمة ومع سحب المعارضة، وربما فصل قسم من سلطة الحاكمة  
إلى فداة بأنه من أجل الحفاظ على مصالحهم أو جزء منها يفصل المقوم  
بالإصلاح، والتوصل إلى تسوية مع المعارضة، ولاتفاق على قواعد لعبة  
جديدة تضمن هذه المصالح، حتى تشمل مشاركة السلطة مع الآخرين، أو  
اتباع نظام تداول السلطة مسمياً. لكن قد يحصل ذلك أيضاً ضد رغبة القوى  
الحاكمة بعد هزيمه في حرب مثلاً، حرجية أكدت أم حرباً أهلية، أو نتيجة  
لأزمة اقتصادية يشأ عنها التقسيم الداخلي، أو نتيجة لاستمرار قوى المؤسسة  
الديمقراطية من عهده في تحديات تدفع إليها نظام لي إصار للإصلاح ومن  
يتوقع أن يحسره هي مثل هذه الحالات، تعتمد عمدة الانتقاد بالديمقراطية  
على وجود سحب في المعارضة و سلطة قادرة على القيام بمساومات وحلول

وسط وغيرها وقد فسرنا اسعص بنا بحبي عدم حاجة إلى قوى ديمقراطية، أو إلى وعي ديمقراطي، كما قد رُوي روستو أيضًا وهي رأي، يتوقف الأمر على ظروف البلد ومستوى وعي لبحث فمثلاً، قد يكون سبب عدم توصيل لبحث إلى تسويات ديمقراطية وجود استقطاب أيديولوجي تفصل فيه سحب انسيابية الالتزام الأيديولوجي على التسويات، ولا تدرك أن التسويات الديمقراطية تحفظ لها أبعادها جوهرية شرط ألا تعرض على الآخرين، كما أن اسعص في شأن طبيعة التسويات بين الأفراد يحدث في كثير من الحالات إلى ديمقراطيين مشربين ودرين على صوغها<sup>١</sup> في أي حال، ثمة هي رأي حاجة إلى ديمقراطيين بالحد الأدنى، بمعنى الاتفاق على الإجراءات الديمقراطية والالتزام بها إن رفع لالتزام بالإجراءات الديمقراطية فوق الالتزامات الأخرى هو الحد الأدنى المطلوب في تعريف لديمقراطي ومن الضروري توفر هذا النوع من الديمقراطية في عملية الانتقال

لا يوجد في الديمقراطية نتائج مضمونة و يتصور فوه خنماعه سياسية في مرحلة ما لا يصح أي انتصارات مستقبلية أما الديكتاتورية، فعلى الرغم من نعتها وضعفها التسيؤ بما سققدم عليها، فإنها لا تقبل باللافين بشأن مصالح احكام وبها، فإن عملية الانتقال تتخطى العسة إلى الديمقراطية الراسخة عندما يُستبعد احتمال تدخل فوه م معين تشفع لعملية انسيابية الديمقراطية<sup>٢</sup>

الديمقراطية هي عملية خصاع جميع المصالح للباس، وعملية مأسسة للآليات؛ ليس بخصوص الأفراد و الجماعات دير سيحتلون مواقع في السلطة وحسب، بل مأسسة إلى استخدامات بسيطة أيضًا ومن هذا، فإن الانتقال إلى الديمقراطية مأسسة تُبجح فرضًا وليس حتميات<sup>٣</sup> إنها لحظة تكون حها.

Gerardo Munck «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» 153) *Perspectives on Politics* vol. 9, no. 2 (June 2011) pp. 33–35, accessed on 3/3/2020 at <http://bu.oxfordjournals.org/>

Adam Przeworski «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts» in Jon Elster & 152) *Kare Slagstad eds Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press 1988), p. 62

Adam Przeworski «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy» n. 153)



نظام استطوي قبله قدرٌ عسى انتحكم في اسائج، ولا يعود بعده أحدٌ قدرًا عسى سحكم فيها، وستقل لسلطة من مجموعة من ساس إلى منظومة من القواعد تحدث لاستمال إلى ديمقراطية هـ إذا اكتمل شرط 1 تمكث لنظام لستطوي 2 الرم جميع قوى لسياسية المؤسست لديمقراطية بوصفها إطارًا تدفيس في د حله لتحقيق مصالحها بحث أن تمنع القوى لمحكمة التي بجمع ضد النظام الستطوي بأن نشد تحقيق مصالحها في إطار عددي، وسن مصوّن منها التحلي عن هذه مصالح لندك، فإن بصر من حل الديمقراطية هو بصر عسى جبهتين هم تفكيك نظام لستطوي من جهة، وإشء اشروط اللازمة لتحقيق مصالح نجدة أو حرب أو التناز المشك في هذا بصر في المستعس حنى في لصراع مع خفاء حيين من جهة أخرى ومن ثم، فإن مهمة الديمقراطية هي تأسيس نسوية إجرائية سن هذه القوى لتحلها ضد نظام سستطوي إنها نسوية يمكن من خلالها أن يتبع كل من هذه القوى مصالحها ويشبها في إطار مؤسست ومن دون هذا النوع من التسوية يشأ صراع جديد بين هذه القوى يُحهر فيه عسى لأصعب فيها، ويقوم نظام سستطوي جديد، لندك فإن المؤسست هي محل لمسألة الديمقراطية ومع أن هذا الحوب يبدو سطحيًا، فإن المقصود بالنو لى عسى المؤسست هو نسوية إجرائية وسن لاتفق على الموضوعات جوهرية<sup>44</sup> وهذا أعهد أن شيفورسكى ينقي مع جون روبر (John Rawls) (1921-2002) الذي لا يذكره أيٌّ من سطرّي لانتق، والذي يتحدث عن الديمقراطية بوصفها تسوية إجرائية واتفق عسى قواعد لعبة من دون أن يتنازل أحد عن أفكاره أو أيديو وحياته أو عقائده، وحفّه في ممارسة الحريات ونشده السعادة من دون لمس الحرية الآخرين

هـ يُصرح السؤال هل مسألة الحقوق والحريات والتسويات هي أيضًا مسألة إجرائية أم جوهرية؟ وعسى طريق روسو في سعادته الاتفاق عسى

Gilbert O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, eds. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3. Baltimore (MD), London: The Johns Hopkins University Press, 1986, pp. 47-63.

Pzeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts», pp. 63-64.

المبادئ عند توافق على المواعد و لإجراء ب، كتب شيغورسكي أن السويات في القضايا الجوهرية غير ممكنة لأنها لا يمكن أن تكون مبررة وهو يقصد بذلك السويات على مصامين اسرامح السياسية، كمسألة الصرائب فعدد بغير حرب سياسي قد ينصل من مثل هذه التعهدات وعصص برامحه ودا لم تو فر ثقة صادقة، فرب طرف لأخر من يقدم على تسوية هي أمر حواري لأنه يحشى ألا يسوء بها طرف اشقي ولا تعاق المسق على القضايا الجوهرية أمر غير ممكن، و بمصوب هو تسويات تُتفق فيها على مؤسسات سي تضمن في المستقبل الالتزام بالتعاقبات، وتضمن أن أي أعلىة تحكم لا تستطيع أن تحاور سقفاً معيافاً معاً عيه

مرة أخرى، سؤي هذا هو هل حقوق و حريات هي مسأله مؤسسية، أم هي من ضمن المسائل الجوهرية التي لا يجوز الاتفاق عليها؟ فعصص بلدان اعربية واجه ستقطان ديباً عمدياً ضمن قضايا الحقوق والحريات، وهذه لا تحلها تسوية إحتراثية، إلا إذا أدحت الحريات ضمن لإجراءت وهي رأيي، لا بد من إدراج بعض المبادئ القيمة ضمن التسوية الإحتراثية لأي مصم ديمقراطي مقل، أو إفحامها إذا برم الأمر، تماماً مثلما رأي بحثو لانتقل أن التسوية مع ايسار بطلت تدره عن موقف متعقده بالممكنة الخاصة، وهو سار حواري وليس حراثياً هكذا يجب أن يشار من لديه أيديولوجيا مفاضة بحريات ايمدية و الأساسية عنها وتضمن لإجراءت إبي أنه من ضررها في سياسات إذا ودر هي الاتحادات

أورد شيغورسكي مكاناً مبدئية التدرلات التي يجب أن يقدمها اليسار لئلا تبه لأصالح بحكماء، أي أنه لا يهتد نظام لاجتماعي لانتصدي انقائم عندما فعه الحرب الاشتراكي بي سياسات حسن وصل إلى الحكم بقيادة فديت غوبراليس، وهو يدر به بما حصل لحرب العمال في بريطانيا حين دخل الحكومة في عام 1924 وهذا المعنى، فرب لا تقال يصبح اليسار في «دوامة»، لأن اديمفر طبة تصبح ممكنة ضمن تفيد التحولات لاجتماعية و لاقتصادية

وبحسب مداها<sup>١٥٥</sup>، فما عد ممكناً تحقيق ما اعتقد ماركس أنه يمكن أن يتحقق بالديمقراطية، وهو أن تكون الديمقراطية حرة، إلى الشيوعية وهي حالة دون اعريه، لا يجوز أن تكون الديمقراطية حرة لما تسميه الحركات الإسلامية حكم شرعية، تفسيرها هي لحكم الشريعة، مشد لا يجوز أن تكون الديمقراطية حرة لاحتجاب حزب عايشي عمالي، غير مبرم الديمقراطية ولا يحترم الحقوق والحريات ويُهدد، لا بد من أن تتضمن تسوية ديمقراطية بعض المبادئ غير الإحرائية

إن المدعى إلى المدحور في شروط مؤسسة مدى القوى السياسية هو انتفاع بأنه لا يمكن الانتصار على الظروف الأخر بالصراع، وأن التسوية هي صمد أفضل للمصالح فهي لا تضمن جميع المصالح، بل تضمن لأمن والاستقرار والتسوية جوهرية على نحو غير مباشر، بمعنى أن جماعات تهمل فيها باعتبارها إطاراً وعدا لتحقيق مصالحها إن الأمر الأهم في عملية الديمقراطية هو ضمانات، ويمكن أن تكون الضمانات مؤسسية<sup>١٥٦</sup> لكن الحرية المصرية عربياً تثبت أن المؤسسات الديمقراطية لا تضمن داتها، وأن الحش لا بد أن يندم بها، وكذلك لأحدها لأمية

تتطلب التسوية المؤسسية ثلاثة شروط ١ أن يكون للمؤسسات تأثير في نتائج الصراعات ٢ أن يؤمن أطراف الصراعات الذين أصبحوا شركاء في التسوية بأن للمؤسسات مثل هذا التأثير ٣ أن في إمكانية إنشاء المؤسسات التي تمنح أدنى معهولاً بقوى السياسية<sup>١٥٧</sup> وأصلها حائلاً شرطاً رافعاً هو التزام الحش والقوى لأمية بالمؤسسات

سموحب مشروع دراسات الاستقلال، تُطبق عملية لا تنفد نشاطاً اجتماعياً سياسياً ثقافياً واسعاً يتوخى بحروح العمل إلى إضمار من مطلقاً مطالبهم الاقتصادي يصعب تحقيقها من دون حقوق سياسية ويُعبر بعدد لأكثر قدرة

<sup>١٥٥</sup> ibid p 80

(١٥٥)

<sup>١٥٦</sup> ibid p 64

(١٥٦)

<sup>١٥٧</sup> ibid p 66

(١٥٧)

على سبيل المثال كانت هذه هي الحال في أوروبا العربية في بداية القرن العشرين، وفي إسبانيا والبرتغال وبولندا في نهاية القرن العشرين<sup>58</sup> وأذكر مرة أخرى أن تحليل شيمورسكي مثل تحقيقات أودوين وشميتز عن أميرك اللاتينية وحروب أوروبا، ينطلق من صراع تاريخي بين يسار ويمس في هذه الدول وفي جميع هذه الدول، مثل اليمين، فن موحدة الانتقال الديمقراطي لني سولوه في حوثهم، موقف دعم لديمقراطية، ومثل اليسار موقف رافض لها وحين نشأت حاجة الانتقال إلى ديمقراطية، بين هؤلاء الباحثين من المراقبة البسيطة أنه في حال فوز اليسار في الانتخابات بعد الانتقال الديمقراطي، بعض النظر عن رد مجه، يرداد احتمال انقلاب اليمين على الديمقراطية بنحوب مع الجيش أما في حال فوز اليمين، فإن احتمالات الانقلاب أقل، لأن وجوده في الحكم يُعزز القوى التي كانت حاكمة ويُقدّم شيمورسكي أمثلة متعينة بأحزاب شيوعية (إسباني ونيوباني) وُدمت نزلات وحوت ألا تتصدر المشهد السياسي، كي لا تستمر القوى النسطوية للعودة إلى المشهد السياسي ويذهب إلى حد الاستتار أو عدم وجود قوى يمينية ديمقراطية كبيرة يُصعب عملية التوصل إلى تسوية، ولا سيما إذا كانت عديمة لاحتجاجية بطم عديم صغيره حذ، ولا توجد قوى تمثلها في إطار البطم الديمقراطي<sup>59</sup> وقد اعترض اليمين واليسار ممثلي قوى طرفة، فإن الديمقراطية تصل دائرة وغير مستقرة دائرة لأنها تتطلب تسوية صفية، وغير مستقرة لأنها تقوم على تسوية من هذا النوع<sup>60</sup>

وفق شيمورسكي، يمكن تحصيل منطق الانتفا والحدارات عائمة في مراحله المختلفة واشروط التي تصح فيها الديمقراطية ممكنة بالمصطلحات نفسها، أكان ذلك في أوروبا العربية في بداية القرن العشرين أم أميرك اللاتينية وشرق أوروبا المعاصرين اشروط التاريخيه مهمه، وثمة اختلاف بين النظام الرأسمالي والأصم في أوروبا الشرقية، ومصطلحات مثل اليمين والبرهورية تبدو غريبه إذا استخدمت في حالة أوروبا الشرقية، حيث اليسار

ibid., p. 73

(58)

ibid., pp. 75-76

(59)

ibid., p. 80

(60)

الحكم هو ايمين في الحقيقة، ومن ثور عليه هو حيط من اليسار واليمين  
الاجماعين لكه مع ذلك يمكن الاستعانة من تجربة أميرك اللانسية وحوب  
أورود هي تحليل الحياه بسديه في عام 1980 كما فعل شيبورسكي، وفهم  
حساره الحركة الديمقراطية في تولدا في حيه<sup>61</sup>

في حنة نساء سحة حكمة، بحري لانقار سمفوصات بر قسم  
من هذه السحة وقسم من معارضة، وتصبح لمسألة مسألة حير سياسي  
وقرار صحيح أن حير الديمقراطية لا تُطرح على بحر واقعي من دور  
اشروط سحمة (كياك سدوه المنجمع عبدا، و شرو ح تحصيلية (الصراع  
والاستقطاب)، بكنه قرار أصيل تحده انحج اساسيه في صدم و لمعارضة،  
ولا يسع مباشرة من هذين الشرطين، بل يؤد حصيلته بديمقراطية من بداع  
عو من محتفه تؤدي فيه حقه صغيرة من افاده دورا أساسيا، و بدعه خراب  
واثلاث و حركات قد تحدث وتشتق مراء<sup>62</sup> ودوافع تقوى بتعددية  
متعددة حذا، أهمها الخوف من أن الاستمرار في مقاومة التعبير قد يؤدي إلى  
حساره كل شيء كما أن أصحاب مبادئ معينة بقرور أحداً حسر الصحوه بين  
مبادئهم وأفعائهم، وقد سعت المحافظون و لإصلاحيون من الصراع بطويل، أو  
يحشون حرباً أهلية يحسر فيها نظرون كل شيء فهكذا أي مؤ أن الحزب  
الأهبة الإنكليزية ساهمت مكم في دفع حجب سياسي الإنكليزية إلى  
حجب أصف واختار التدرج لاحقاً<sup>63</sup>، وهو ما يأمل أن يحصل في دور مثل  
الجرانز (وربما سورية مستقبلاً)، أي أن يؤدي الاستقطاب السياسي في الحونة

ibid., p. 76

(61)

المقصود هو بالطبع هذا النمط من الحزب الديمقراطي الذي يهدف باستلاب عسكر  
بمودة غريشجيد. و بسكي فقد سعت الوصول إلى ميدي في تولدا قبل التغييرات في الاتحاد السوفييتي  
سبب حسيه القوى المنهية في الحزب انشيوهي من حساره أي انتخابات معينة وعدم يمكن حركه  
صدام العمالية من نيلاب عن فكره الانتخابات أصلاً

Ristow, *Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model*, p. 56

(62)

Ibid. p. 157; Barrington Moore Jr. *Origins of Dictatorship and Democracy*, 1966 (1969) and *Democracy in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward E. Schattschneider & James C. Scott (Boston: MA, Beacon Press 1993-1996), p. 3

المعصية، بعد تحربة عصف وحرث لاهية خلال «العشرة السوداء» إلى حيار الديمقراطية خوف من تكرار تحربة عصف اسموي عاقلة في اذاكرة الجماعية فلا شك في أن الحب الحرثية وقده في سيرات السياسية لرئيسة بوصفها إلى استتاج تحبب التعيير العفيف، لكن لم تتوفر حتى كثافة هذه السطور الحب حرثة صالحة لإرادة، بالتوصل إلى سيرت تتضمن تفادى على قواعد النظام الديمقراطي وعلى دستور جديد طحة رئيس حرثي عبد عزيز بوهيفة (1999 2019) انتقدته شعبه تدور الحيش معها في تحقيق مصلحي لأولى التي خرجت من أحبها أم في سورية، لقد أباد بصم الحب الفادى على اتحاد فوات مبدشه أو فخرها، أبقى على المتطرفين وخدمهم من سحبه حاكمه و معارضة، ثم هتس هؤلاء أنص في اصراعت الإقبسية ويحتاج الأمر إلى وقت طويل يمثل هذه التسوية إذ لم يقع صعب دولي حقيقي على النظام بسبب جرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها.

رأت سن كراب أن ما اعتُبر في حاصبي شروطاً مسبقاً بديمقراطيه يجب أن يُعتبر مستقبلاً من نتائجها، ومن ضمن ذلك نمو اقتصادي أكبر، وتوسع أفضل بشروة، وارتفاع في مستوى التعليم ووسائل لاتصالات وحرية الإعلام؛ فهذه كلها نتائج بديمقراطية مستقرة وينتظر ذلك على ثقافة السياسية، ومستوى الثقة، والبراعة في تسمح مع نوع الآراء، والاستعداد لتسويات كلها يمكن أن تنمو عبر عمل مؤسسي ديمقراطي متواصل يُبجح قيمًا ومعتقدات ملائمة وتقدم أدلة على هذا الادعاء مفاده أن أعدية بديمقراطيات في أوروبا، وأقدم البديمقراطيات في أميرك اللاتينية، وهي كوستاريكا، التي نشأت من خلال الحروب، عبر مدينة إطلاقاً فما عشر في حاصبي معبرات مستقرة تُعرض أن يصحح في لمستقبل متغيرات تدعى كم من الضروري تفادي الانزلاق إلى الإرادة بدمج اشروط الاجتماعية والاقتصادية لقائمة في تفسير سورته ذات الدعين وتقيدها وليس لاقصادية والاجتماعية تحدد لحيارات الممكنة، لكنها لا تحدد لحيار عيني الذي يحذره انهاعلون“

في هذا الإطار، تُدرس علاقة بين السي الاجتماعية واقتصادية  
والمؤسسات لفائمه، وصولاً إلى الحيارات لممكنة وبدلاً من بحث عن  
شروط مسقة، يقترح هذا المودح أن يركز الباحثون جهدهم على مهمات  
لأسية 1 تبين كيفية سقوط لضم ونشوء سيدي بدي يمكن فيه أن تحري  
تفاعلات اسر بجه 2 احتب. كيف تسهم هذه تفاعلات بدورهم في تحدي  
هل مستأديمقرطية وسوم 3 بحين نوع الديمقراطية اسي سوف شأ وكيف  
سمنأسس<sup>65</sup>

يمكن نمير بين لانتفلات إى الديمقراطية على الخطوط الآتية  
لا تتقرب بقوة أو مستوى، واستقلالات بإدارة، سحب الحكمة، وأخرى كذت  
ليد اعبد فيها حقوى ساسيه المعارضه وشهدت أميرى اللاتيبه لأنماط  
لأربعة هذه<sup>66</sup> ويفضل أن يكون هدف دقيق هو التوصل إلى ميثاق.

بحب أن يشمل أيّ ميثاق تأسيسى جميع الأطراف لاسميه جهمه، بما في  
سك العسكر والحديس، على شروط تأسيس حكم مدي ويتناول الميثاق قواعد  
صم بحكم، ونظيم لعلاقة بين مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والاتحادات  
السيبه في ما يعنى بملكبه وأنظمة لسوق وتوزيع الفوائد هـ النوع من  
المواثيق ببول الساسات، وقواعد صم اسيسات وبعد ب تتفق جميع القوى  
بمتصبة على المسؤومة، يمكن لده في احدث عن مشاركة سطة لمسؤومة  
لأوية تصع الأسس لثقفة بمتبدله بعد نشوء نوع من الألفة بين انجماعات  
لمجرد الصو بالمسؤومة وللعقد الميثاقى، بخص أجوء من لوافق وقد تصطر  
المعارضه إلى صيانة القوى بحكمة التنفيذية بإعداد بعض لأطراف من الميثاق  
ووفق ليس كارب، لا تساهم المواثيق في الانتقال إلى الديمقراطية فحسب، بل في  
استقراره الص، ونحب أنشة من فردملا عام 1958، وتشلى مد وضع قنوب  
لأحداث في عام 1874، وكذلك في كولومب في عام 1958<sup>67</sup>

ibid., p. 8.

(65)

ibid., pp. 8-9.

(66)

ibid., pp. 11-2.

(67)

في أي لاي دايمود<sup>٥٨</sup> أن شرع رئيس للانتقال، في ما عدا الإجماع على كيان الدولة، هو مجموعة يجب تعبر تحقيق الديمقراطية من مصديها بعض النظر عن لست وهذا يتوافق مع بوجهب أودوبيل وشمير بكن، لو كانت دولة فقيرة مثل مالي، حسب رأيه، سيكون من الصعب حد أن سحج، وأي صدمة حرجة قد نهر أركب لعملية بأجمعها لكن علي ألا سحج بإمكانه اسحج في أماكن لا توقعها حتى لو كانت جميع الاحتمالات صدها<sup>٥٩</sup> عبد دُعي أن نظرية تحديث تصلح لتفسير رسوم الديمقراطية ويسر بشوئها وهو كلام يسكرر من بحث إبي حر من دون إصده نظرية حقيقته وفي أي ديموند، ينتهي الانتفا بساطه عندما يتحقق تعريف الديمقراطية الأساسي والسبب بشوئ عدم حكم يمكن الشعب من اختيار حكمه بتحديث حرة على نحو معقول في بيئة من الحريات بسحد لأدبي وسماءه والمحاسبة بين تحديثات وأخرى<sup>٦٠</sup> ومن الر صبح أنه لا يمكن التيقن من ديث بعد حصونه مرة واحدة، وحتى مريين ومن هب تأتي أهمية ترسح الصدم الديمقراطية، بمعنى ألا توجد قوة سياسية أو اجتماعية كبرى ترعب في تعبيره، أو تحمل تصوراً عن بدل واقعي منه حتى تسعي إلى تحقيقه

## ثالثاً تلخيص منظري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد

بعد مرور عشرة أعوام على شر سائح مشروع در سبب الحول بديمقراطي الأكثر شهرة، لخص شمير لأفكار الأساسية من هذا الفرع في علوم سياسية مقفنة في ثني عشره فكره، أعده سبب بريد بالفي، ومصوح بالاحتمالات

(٥٨) يمكن حد دايمود من حدب تسو نظريه تحديثه من جهة واستصحاب در سبب الانتقال من جهة أخرى، رافد حول الجميع بينهما

arm Diamond et al. «Reconsidering the Transition Paradigm», *Journal of Democracy* (٥٩ vol. 25 no. 1 January 2014) p. 91 accessed on 25/2/2020, at: <https://bit.ly/2ULdQeN>

Ibid. p. 94

(٦٠)



المحصنة، ومن ثم فهو مدحصر وحوود نظرية تعاد فصلاً عن براديسم<sup>121</sup>، وسوف بضمن عرصه هـ يعين الكتب عليها ونقد هـ

1 الديمقراطية ليست حتمية، والعودة عنها أيضاً محتملة، كما أنها ليست شرطاً برأسمالية، ويست سحنة لواحات أخلاقية تترتب على تطور الاجتماعي هذه الفكرة يعني أنه لا توجد شروط ولا حتميات، أي إن الأمر معشوح 2 التحول من النظام لأوتوقراطي إلى الديمقراطية يمكن أن يصل إلى نهايات مختلفة، منها العودة إلى الأوتوقراطية أو إقامة نظام مختلط أو بقاء ديمقراطية غير راسخة أو إرساء الديمقراطية؛ أي إن الانتقال من النظام الأوتوقراطي يمكن أن يؤدي إلى أنظمة مختلفة، وهذا ليس تعميماً نظرياً في الحقيقة، ولا يعيب، لأنه يتسع لكل شيء 3 كل نقد إلى الديمقراطية له إيقاعه الخاص، ومراحله الخاصة به، ولا يوجد طريق واحد لتوسيع الديمقراطية ولا حساب شائب أو حيويته يرى حتى الآن مجرد تصريحات عامة يتوصل إليه مشروع الانتقاد، أو اعتراف بأن ما تم وصل إليه غير محدود 4 الديمقراطية هي هذه اللحظة الديمقراطية، بعض النظر عن أنماطها، تُعد شكلاً موحيداً للسيطرة السياسية الشرعية<sup>122</sup> وهذا موقف ديمقراطي تعظم وصاد إلى درجة أنه أصبح متطابقاً مع مفهوم شرعية 5 قنماً بحصل الانتقاد في عربة عن مصائب أخرى غير سياسية، مثل المصائب الاجتماعية والاقتصادية وصيرورت اقتصادية اجتماعية ثقافية وهذا كلام صحيح لكنه عام جداً، لأنه يعني أن سياسة غير معروفة عن الاقتصاد والمجتمع، وأن مصائب التي تعبر عن تطلع الناس إلى

Philippe Schmitter, «Is Safe for Translators & Consolidologists of the Middle East and North Africa?», Stanford University, 24 June 2014, accessed on 3.3.2021 at <https://ips.berkeley.edu/>

(122) هـ صف بلاتير ديب د الديمقراطية بقوله: «بعد الحرب باردة في العالم اليوم»

فيه مبدأ واحد بشرعية سياسية، هذه الديمقراطية الديمقراطية بشرية فطر Marc F. Plattner, «The Democratic Moment», in Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 38

بصيف لا قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة وفي أي، ثم خط بلاتير عن عدم موافقته والمعتبين، وقد توقع من الولايات المتحدة أن تجسد شرعية ديمقراطية هـ على الأمر بدعمه وسادته

الديمقراطية تتوافق مع مطالب ساس الأخرى وعدم ما نصبت المطلب  
 الاقتصادية الاقتصادية بصل، وقد بدأ الحراك الشعبي في رفعها 6. تعتمد  
 شحنة الديمقراطية بدرجة كبيرة على الترتيب الذي يهز في المعلنون بتحويلات  
 المحسنة الضرورية وهذا يعني أن عدم اتحاد لقرا، وتربيت ستم لأوروبا  
 هي تدور الإشكالات بكتسب أهمية 7 هـ سحديدي بدلي شميتر باستباح  
 عسي وو صبح عما يعتره شرط التحول الديمقراطي، وهو أن من مفصل  
 وجود هوية وطنية متمسكة وحدود إقليمية ثابتة ومؤسسة قبل قيام التحول  
 الديمقراطي وهذه، في رأي، نتيجة سبق أن أمره روسو وسبق أن بينا  
 أنها الشرط الجسدي صمد، إضافة إلى شرط الانتفا الديمقراطية معنق  
 بقرة لاجب لساسه على التوصل إلى نسويات 8 تشدد فكرة الشمة  
 على تأثير موحات التحول الديمقراطي دوليًا، وبعد كل محاولة لتأسيس نظام  
 ديمقراطي تصحح دور أكثر وعيًا بشأن الحولات الحقة، بمعنى أنها تكسب  
 حبرة وهذا صحيح أيضًا، لكنه صحيح في كل سياق إنساني فمن الضروري  
 الانتباه إلى تأثير موحات الانتفا والساق بدوي 9 نرسط الفكرة التاسعة  
 بالنائج المترتبة على نقطة سابقة؛ حيث يشير الباحث إلى أن أهمية السياق  
 البدوي تردد على نحو مطرد مع مدثر النظام سلفوي ومع كل محاولة لإقامة  
 نظام ديمقراطي 10 يؤدي لتدويل المترايد بديمقراطية إلى نشوء مصطلحات  
 وشكك يهتم بحقوق الإنسان ودفع عن لأقلات الاثنية ومراقبة لاسحات  
 وتقديم المصالح ساسية والاقتصادية وغيرها؛ وبذلك تتعدل الفكرة رقم  
 11 نشوء مجتمع مدني غير محدود يؤثر في السلوك حكومات الدولتين  
 الكلاسيكي لدول الديمقراطية الذي يقوم على المصالح، في حالة بدل حيث  
 لدعم التحول الديمقراطي في ما يتجاوز مصالحها القومية واستخدام مصطلح  
 مجتمع مدني دولي هـ مفصل بعبارة، لأن المقصود هو جمعيات ومنظمات  
 دولية غير رسمية، لا أكثر ولا أقل أم مفهوم مجتمع مدني فمكانه في  
 حدة الدولة و المجتمع

تصوير قوة مفهوم مجتمع مدني تفسيرية وأهمية استخدامه استحداث  
 صحيح ما يتجاوز تحويته إلى مجرد تسمية للمنظمات غير الحكومية، فإن



السياسي يشمل حقوق النساء والعمال<sup>12</sup>، ومن ثم اندرجها في إطار عملية الديمقراطية، وتوسع ديمقراطية خلال ذلك

12 أحيزّ، نصّ لمكرة أساسية عشره على أن من الممكن، وليس بالضرورة من السهل، سحب من أبعاد محصنة من دكتاتورية إلى أبعاد محتفلة من الديمقراطية من دون احترام الشروط المسبقة التي وضعها علماء السياسة واعتبروها ضرورية

أ ليس صحيحاً أن الانتقاد إلى الديمقراطية مسمي دائماً وتبريحياً، فإن جميع الديمقراطيات الأولى من فرنسا وولايات المتحدة وبريطانيا تطوّرت بعد وقوع العنف وحروب أهلية وهذا يعني، في رأيي، أن شارق بين استخدام العنف من عدمه، بل بين حصول تصور تدريجي نحو الديمقراطية من عدمه حتى بعد وقوع العنف وقد يكون مدافع متدرج هو لإجماع على عدم لعوده إلى العنف بعد المرور بتجربة مثل حرب الأهلية التي قد تتحول إلى ذكرى معاناه مشتركة، أي ذاكرة وطنية وهذه أيضاً خصوصية أيّ تحول ديمقراطي مقبل هي حرث فحرة حرب أهلية وعميق بصري محفور في الذاكرة، ويندو أن ثمة إجماعاً على عدم العودة إلى مثله.

ب يمكن أن يبدأ تحوّل ديمقراطي، وفي شمسيرة من دون حرب شعبي صحيح بطيب يستقطب نظام القديم لكن بعد أن تبدأ عملة التحول، فإن حراكي جماهيرية يهدف تعميق الإصلاحات أو تغيير النظام يؤدي إلى بحث الحياة في المجتمع المدني<sup>13</sup> بيد أن ملاحظ أنّ حركة الجماهير العموية من دون قيادة منظمة قادرة على التفاوض، وهي صل عدم الثقة بين الحركة الجماهيرية وأحزاب المعارضة قد تؤدي إلى انتشار مراح شعبي فوق

(74) المرجع نفسه

(75) من هذا لا يصح ملاحظه عرابيم حين أن مشروع ديمقراطية لا يتناول فقط مصطلح المجتمع

مدني من معاداته لكن المشروع ثبت أولوية سياسة على نشاط يسمى نظم المجتمع المدني، وأن لأحره يكسب أهمية وده من المحرر الذي يفسحه هذا النص السامي وانقرار السياسة Guene Gali *The Dynamics of Democratization: Elite Civil Society and the Transition Process* (New York: St Martin's Press 2000) p 7

من عدم الاستقرار وخصوصي، ومن ثم نشوء بيئة خاصة لمشروعات لارتداد عن الإصلاح

ج يمكن أن يتطور النشوء من دون مستوى عادي من النمو الاقتصادي، ويمكن حتى أن تراجع معدلات النمو في أثناء عملية التحول، إلا أن الحرية تصبح على المدى المتوسط مهتم في دفع نمو اقتصادي

د يمكن أن يحصل الانهيار من دون تأثير فعلي في توزيع الثروة، على الرغم من نشر أوهام لدى مواطنين عن مساواة التي سوف تحقق في الديمقراطية وقد يتراجع النمو الاقتصادي في مرحلة الانتداب لأسباب عديدة منها انحطاط في أجهزة الدولة وتراجع الإنتاجية في مرفق الإسكان وتعطل بعض الخدمات، مما يحمل محاطر على التنمية رقبها. بدس توافر قوى دولية وإقليمية تدعمه و أو التمدد حمديري وسع حوس مشروع الانتداب

هـ يمكن تحقيق تحول من دون برحورية وصفية وأبرحورية أثبت في كثير من الحالات أنها ليست مؤيدة لتحرك الديمقراطي، بل عارضه لأن علاقاتها بالنظام السعوي أعمدتها ووجد أمثلة دله على ذلك في حالة أنظمة السياسية التي تطور علاقات رداية مع مجتمع الأعمال، ولا سيما عبر مفاوضات مشروعات الدولة وغيرها

و يمكن أن يجري الانتقال من دون ثقافة مدنية، وهذا أمر يتركز أن يكون متهوماً، على الرغم من كفاءة التطوير لثقافة السياسية مؤاتية للانتداب فكيف يمكن أن تتطور ثقافة مدنية من النسيج والنهاية لصنع تسويات في ظل نظام استبدادي؟ هـ يصبح، في رأيي، على المستوى الشعبي، أما غياب الثقافة الديمقراطية في أوساط السحب السياسية فيشكل عائقاً حقيقياً

ز يمكن أن يحصل الانتداب من دون كثير من الديمقراطية، فقد نتج الانتداب عليه بدعوى عدم غير ديمقراطية كل ما هو مطلوب أن يعبر هؤلاء الديمقراطيين أكانو أم غير ديمقراطيين، فوجد عدة منتقاً عليها وأن سئموا في عمل السياسي بناء على هذه المعايير، بمعنى احترامها في حاسي بصر

والهزيمة<sup>76</sup> وسبق أن عثر روسو وشيغورسكي عن هذه فكرة وفي رأيي، تدل الحرية العربية على أن الانتداب يجري بعد حقن نوري يحاح إلى صحة سياسيه في معارضة منها، وحده ديمقراطيه وهدره على صرح برابح ديمقراطي يؤطر التدرجات والمساومات في الحوارات التي تجري بين ديمقراطيين، أو حتى بين غير ديمقراطيين وبعثت شمير أو المصالحات التي توحده حول الديمقراطية في العدم العربي هي دته في مكر أخرى، مع احتمالية أقل ترسخ ديمقراطيه، إذا شئت، مقدرة سداس حول أوروبا

إن الإصاح على الوحدة سياسية لإقليمية لدولة أو ككس السياسي بوصفه أمر مفروغ منه في نظر قوى سياسية واجتماعية رئيسة هو شرط مسبق ويمكن أن يسمي ذلك وحدة وطنية أو وحدة قومية أو غير ذلك بمعنى أن تعدديه التي نتيحها الديمقراطية لا تؤدي إلى انراط عقد الدولة إلى كساد محتف، أو لا تؤدي إلى حروب أهلية فود كس انولاء بدولة مفروغ من معنى موسعة استند أو أيديولوجيا، وليس فائت في لاوعي الناس، فإن رعرعه الاستبداد لا تؤدي إلى تعدديه سياسية بل إلى اختراقات أهلي، وربما بحسب مصلحة سداد من نوع جديد، أو يقود إلى شراء دول جديدة وتطهير ديمقراطي إشي أو طائفي أو قسلي، أو تشأ بعد مرحلة من الاختراقات الأهلي حلولاً توفيقية هشة تقوم على محاصصات تعين شوء ديمقراطيه لسرابية، وتنع حتى تداول السلطة سميًا ديمقراطيه هي الهية هي عدم حكمه هي دولة، وهذه دولة هي إطار التعددية سياسية وسادت السلمي لسلطة وممارسة الحريات المدنية ويدو لي أن هذا من تعريفات الديمقراطية وليس من استحباب دراسة الانتداب وفي الأمر تحاشاً أصبح أكثر راهية في حدة العدم ذات حيث الكبارت السياسية لم تكسب شرعية كفه بعد ورغم الاستعمار حدود عدو كسر منه على نحو نفسي، أو من تحجج لأظمة هه هي عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي في إطار المواطنة

(76) روسو هو منافسه لأفك شمير ويحضر به كما ورد في المصدر لاني  
Schmitter «Is it Safe for Transnationalists & Constructivists?» pp 1, 6

ibid. p 4

(77)

ثم حالات هي أوروبا الشرقية أدى فيها سقوط النظام السياسي إلى  
 مكث دول قائمة وشؤون كيانات جديدة وكان الانقسام شرطاً للديمقراطية في  
 كل وحدة انفصلت وأصبحت كياناً وضعت مستملاً لكن لم تكن الديمقراطية  
 هدفاً للانقسام أو سبباً كما في حالة يوغوسلافيا ودول المنشقة عن الاتحاد  
 السوفيتي مثلاً، سواء وقع هذا الانقسام نتيجة لانتهيار الإمبراطورية كما في  
 الاتحاد السوفيتي، أو نتيجة لحرب دموية كما في يوغوسلافيا وهذا هو  
 التعديل لأوروبا بشأن مقولة روسانو، وقد تحقق التعديل في أوروبا الشرقية قد  
 يكون الانقسام شرط ديمقراطية، وإن لم يكن محركه وهدفه وهذا ليس  
 ضرورياً دائماً، فثمة مداخل ناجحة لدول ديمقراطية متعددة لثقافات ولإثنيات  
 والقوميات، ولكنها حققت ولادة للدولة وتسليماً بحوددها

في حالة الانتقال من الأنظمة استبدادية في العالم العربي، برهنت حالة  
 التونس على صحة مقولة الكاتب السياسي المفروغ منه، كما أكدته سبباً كل  
 من سورية وبعث ولساناً إدام يتوفر فيها هذا شرط وكان شامترا قد كتب  
 في عام 1995 أن الهوية الوطنية راسخة في الدول العربية، أي إن شرط  
 روسانو متوفر فيها، في ما عدا استثناءين هما اليمن وسودان<sup>78</sup> وهذا يتم  
 عن عدم اضطلاع على أوصاف منظمة خصوصاً في لمشروع عربي كما رأى أن  
 العراق محراً بشكل سيئ على خطوط إثنية ودينية بعد حرب الخليج، وقد ينحرف  
 إلى كيانات سياسية إما قدام دكتاتورية يحكمها في حيله (نشر بمفاد في عام  
 1995) بعمليه حرة فصلاً عن ديمقراطية<sup>79</sup> وبزور توقعه هذا عجز الكيناتورية  
 عن الإصلاح قبل حرب عام 2003 وحلار عراق لاحقاً، قام الاحتلال  
 الأميركي بإسقاط النظام بالقره، وفرضي نظام ديمقراطي على عراق يقوم على  
 المحاصصة الطائفية عملياً، ما راد من بعد قصة الديمقراطية في المشرق  
 العربي، فقد استخدمت الأنظمة الحاكمة مثال عراق بتحويل من الديمقراطية  
 وتحويلين المتطربين بها برطها بالاحتلال والتفتت الطائفي

Ibid. p 38

(78)

Ibid. p 39

(79)

## الفصل الثامن

### أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال

في أهمية التمييز بين أنواع الأنظمة السلطوية، وفي صعوبة تغيير أنظمة الحزب الواحد والدكتاتورية الفردية، وفي صعوبة تغيير الأنظمة الشمولية من الداخل، وفي الإصلاح السوفياتي من أعلى للاستحالة، وفي سهولة تغيير الأنظمة العسكرية مقارنة بالحال قبل أن تتحول إلى دكتاتورية فردية أو حربية وفي فشل محاولة ملائمة نماذج الانتقال الديمقراطي لأنواع الأنظمة، وفي التمييز بين الأنظمة بحسب قدرتها على إشغال العنيفة واستعدادها لذلك

لم تحصل الإصلاحات من أعلى في إسبانيا ودول أميرك اللاتينية ومولدا وحسب، بل في لعالم العربي أيضًا في ثمانينيات القرن الماضي، مع انخفاض أسعار النفط وشوهد حركات اجتماعية احتجاجية واسعة فهدرت الأنظمة إلى إصلاحات في كل من الأردن والبحرارة والمغرب ولبنان ومصر لكن اللات في هذه الحالات عدم حصول انتقادات في السلطة الحاكمة نتيجة للإصلاح (ما عدا في حالة البحرين التي انتهت إلى انقلاب على الإصلاح في عام 1992) ولم يفلت رمام المصادرة من أيدي أي من الأنظمة، أي إنها تمكنت من عكس مسيرة الإصلاح حين ارتأت ذلك حتى بعد أن قطع شوطًا معتبرًا كما في الجزائر.

صحيح أن اللبيرة من أعلى تحفص ثم شعير والفعل السياسي الذي يدعاه الأفراد، لكن الاعتماد في هذا المجال ليس حتميًا، ويمكن الارتداد عنه في مراحل مكررة من الانتقال. فالتحول محفوف بالمخاطر، ويعتمد في السديه



على قوة الحكم التي تبقى توسعية في هذه المرحلة، وسنرى أن ذكرنا تحليل  
 شيهورسكي هذا سيؤيد رأيي. إن أثر السُّلطة في حالات الانتقال إلى  
 الديمقراطية مزدوج؛ أولاً، تحفز المواطنين على العمل السياسي بصدق  
 كما هو الحال دائماً، فبمقدور الحكم الحاكم سيحة للسلطة بشأن توسيعها  
 أو التراجع عنها. وهذا لأثر الثاني لم يقع في حالات العربية التي عرفها  
 ب. ما يجب أن نحيط به الباحثون في شؤون العالم العربي هو لماذا وأين  
 يكمن الفرق؟ ولا شك ستتاح ما هو مفروض منه، وهو أن الإصلاح من أعلى  
 ليس شرطاً ضرورياً أو كافياً لنجاح الديمقراطية في بلد مثل العراق  
 ثم تكون بداية الإصلاح، بل بعلامات عسكرية ولديك أمل في الاستيلاء  
 على الإصلاح ليس الطريق الوحيد لاشفاق ساحة الحاكم، ولا لاشفاق هو  
 الطريق الوحيد إلى الديمقراطية فهو هو الطريق عريضاً في تونس بقسمت  
 المحنة الحاكم نتجه ثورة وليس نتجه الإصلاح، هذا إذا عتبرنا بحسب  
 حرة من المحنة الحاكم وبقسمت كذلك نتجه في الجزائر خلال الديمقراطية  
 الشعبية في عام 2019

المقارنة مفيدة لأنها تكشف بعض خصوصيات الأنظمة العربية حكمة،  
 وأهمها في هذه الحالة هو أولاً، تركز السلطة حول الفرد الحاكم وجمعه  
 بين الدكتاتورية الفردية البيروقراطية والسلطانية، ومع نشوء تغيرات مختلفة في  
 الدول عدم قدرة لاشفاق، ولجميع اتساع الحكم لفرد ثانياً، صحيح أن مركز  
 النظام هو حكم الفرد، لكن النظام مؤلف من مكونات جبهة الأمر، ورجال  
 الأعداء المحددين، ونحزب الحاكم (إن وُجد)، وغير ذلك، ما يمكن الحكم  
 لفرد من ستجدد ما في مراقبه حده بالأحرى حتى لو انقسمت مكونات  
 النظام بين معتدلين ومتشددين بشأن الاعتدال على المعايير مثلاً، فإن الانقسام  
 لا يشمل لحيه كمي بل أحد مكوناتها فقط فمثلاً، من الطبيعي أن ينقسم فئة

Adam Przeworski, «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy», in J.  
 J. Lin (ed.), Anne Phillips, C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transition from  
 Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 1 (Baltimore, Md./London: The Johns Hopkins  
 University Press, 1986), pp. 47-63.

يحال الأعداء لأن جزءاً منها مقرب من نظام ويستفيد من علاقة المحسوبة والزبونية مع نظام، ومن طبعي أن تصبح جزءاً آخر راعداً في التعبير، ولكن لا تشق سحنة الحاكم حراء ذلك، ولا الفئة الرئيسة من السحنة حاكمة ثالثاً، هو أن أسميه في كتاب أخرى بـ «المسألة العربية» وهي تلخص في تأثير إشكالية هوية باعتبارها عائقاً، ليس من ناحية عدم منح شرعية للدولة ورفع ولاءات سياسية فوق الدولة وحسب، إنما أيضاً تدخل لدور إقليمية في صراع محلي ولا سيما عبر الريح السعلي، والسعي إلى إبعاد الأنظمة التي تعدي أزمه من دور إبعاد لاقتصاد صاروم، وهو ما أضحت عليه نسبية استقامة الربعية أحب مشوء فته مثقلين وإعلاميين معتمدين على دعم من خارج، ولا سيما من دور عليه معدنه تتحول لديمقراطي وهو يصبح تصادم العربي ليس عملاً وحسب في نشر بهيب الثورات، أو لاحتجاجات شعبية على الأقدار، وإنما يعني تعاضداً بين قوى مضادة للديمقراطية

من الضروري تمييز بين الأنظمة السطوية واشمولية من حيث دليها، سقوط ووهو ليس، ثم سقط أي نظام شمولي أي معنى بمصطلح نحن عو من داخلية، ما في ذلك الأنظمة التي حورت تعيرت كافية لتسقى ما بعد شمولية وعظم ساري في أنماط والنظم عداشي هي إيطاب أسقط نحن عو من خارجية، أي سحررت ويدتقي يسر مع ذلك الذي سن أن ذكرته في هذا الشأن، هي الحكم المتعبر بأن سقوط الأنظمة السطوية مشورت سم يؤد، في أعنية بحالات، إلى تأسيس ديمقراطية، إما إلى تأسيس نظام سطوي آخر، والحقيقة أن منعهم لأور استثناءات، ونظام اشمولي في لاتحاد سوفيني سقط نحن حموده اقتصادي وتجوؤه أيدولوجي، وبسبب العشل في الساس مع عرب في ساف سسح ومسوى المعيشة وغيرهما، ما أدى إلى عمية إصلاح من أعنى شق نحن لنظام وانحدرت أعنيته إلى الإصلاح والعش في ساس مع عرب هو نحن داخلي وحج في الوقت ذاته ما التعميم الذي فمكن إصافه حوله التوسيه إلى لاستثناءات عنه، حيث قادت الثورة

2000 and 2001. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reconstruction*. Baltimore MD-London: The Johns Hopkins University Press. 978) ٢٠٠١

إلى تعبير النظام في اتجاه ديمقراطي وليس إلى الاستيلاء على السلطة وبمط  
الثورات هذا أسميه ثورات إصلاحية، وسعودي هذا موضوع لاحق في  
أساس الرابع من الكتاب

وفي مسميات هتحتون، نشأ نصمة بحرب واحد عالت بالثورة.  
وتكور (أيديووحي مصدر شرعيتها. وبحرب هو مدخل إلى السلطة  
أب الأنظمة العسكرية فنشأ عموم من الانقلاب والدكتاتوريات عرديه  
مسوعة، وامنشرك نيبأ أب عرد احكام هو مصدر سلطة، ويعتمد النفوذ  
على لغرب منه ونبعد عنه وشمل الدكتاتوريات عرديه، من بين ما شمل،  
دكتاتورية كل من أنطونيو سلاز (Antonio de Oliveira Salazar) (1932-  
1968) وما سلو كسو (Marcelo Caetano) (1968-1974) في برعب،  
وفرانشسكو فرانكو (Francisco Franco) (1939-1975) في إسبأ، وفردية  
ماركوس (Ferdinand Marcos) (1965-1986) في عسب، وأنديو عادي  
Indira Gandhi) (1966-1977 و 1980-1984) في الهند (في المرحله  
الأخيره من حكمها)، ونيكولاي تشوشسكو (Nicolae Ceausescu) (1965-  
1989) في رومأ في بعض الحالات، بدأت الدكتاتورية العرديه بقلاب  
عسكري تحول إلى دكتاتورية فردية لاحقاً (أوغستو نيوشيه (Augusto Pinochet  
(1974-1990))، وربما نشأ هذه الدكتاتورية من نظام الحوب واحد أيقأ.  
كما في حاله حورف سبب (Joseph Sabin) (1922-1952) وتشوشيسكو  
وصدام حبيب (1979-2003) وجمع حافظ الأسد (1971-2000)  
بين الانقلاب العسكري وحكم بحرب لوحد قل تحول إلى حكم فرد  
(يسد إلى حرب من ضمن مكودأ أخرى لنظام)، وعمر القأ في (1969-  
2011) (من بلبأ عسكري إلى حكم فرد)، وعمر حس اشبر (1989-  
2019) (من بلبأ عسكري إلى حكم فرد) ولا يوجد دولة عربية واحدة لم  
يحوب فيها الانقلاب عسكري (في حكم فرد) فحلق حالات مثل لأر حبيب  
في أميرك لآتينية أو ميأما (يوأ) في سبأ، لم يشهد عالم العربي حكم

جماعه من صباط (طعمة عسكرية) إلا حدد قصيرة جداً، فانهي المصادر على احتكار أحدهم السلطة بالقوة، أو تهويص نفسه الصباط له (سببي في مصر مثلاً)، أو يعيرهم وثمة أنظمة سلطوية ملكية نفيدية كما في الأردن والمغرب والسعودية ودون الحبيب، مع فوارق بينها ساحة سب اعتمادها على مركبات الشرعية تفيدية وجمع بعد كانت لأظمة عربية عشية ثورت عام 2010 2017 كنها سلطوية، لكن بدرجات متفاوتة من الاعتماد على جمع

مؤ هتبعون، في محاولة ملأه أفك ه مع دراسات الانتفاذ الديمقراطي مدحر، بين ثلاث سبل في الانتفاذ إلى الديمقراطية هي 1. التحول (Transformation) وهو ما يقبل عند ألس (Reform) الإصلاح من أعنى و 2. الاستبدال (Replacement) ويفيد عند ألس (Raptura) تغيير بالثورة ثم 3. التماثل (Transplacement) وهو سب موحوداً عند ألس وفق هتبعون، وبمصد به الجمع بين الإصلاح من أعنى والاستبدال من أسفل<sup>4</sup> كنه يعني في الواقع الانتفاذ سبلي المتدور عنه هو الديمقراطية، والذي تحوالت حوله دراسات الانتفاذ قبل أن يظن هو عليه هذه تسمية

قام هتبعون بمحاولة جديدة بالتقدير لأسس علاقة بين صيغة النظام استبوري وطريقة تعيره، ولا أنه صاعها كأي قوس ثمة ووفقاً لهذا التقسم كتب لأظمة العسكرية أشد قدرة على وضع حد لحكمها وعلى تعير دتها، لأن عسكري عموم لا يعرفون أنفسهم كحكم دائمين سلا، ويدعون أنه حامل تسيهي مهمهم سيعود الجيش إلى التكب. كما أن الجيش لا يحشى على مصيره من الحكم تقدمين يظن ه على حالات اموجه شأه كهي ما عد لأجنيين واليوت وسما، حيث أها حكم لعسكر وأفسح في المحان للديمقراطية سبحة لهرائم عسكرية

عدت ما يصح لهذه العسكريون شروطاً لتحلي عن السلطة تتعلق بصما

<sup>4</sup> Ibid., p. 583

(4)

<sup>5</sup> Jan Shapiro, *The State in Democratic Theory*, (Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003), pp. 80-81

حصانة العسكر من المحاسبة قضائية في ظل الحكم المدني بعد تنحيه، واحترام لاستقلاله لمؤسسيه للجيش وفي بعض الأحيان، يصرف قادة العسكريين على دور للمؤسسة العسكرية في مسائل الأمن القومي، وحتى الإمساك بقرارات ذات علاقة به المجال، وكذلك الصلوات والمشتريات العسكرية فهي سرديلا وبيرو وغيرهم، سيصر العسكر على عملية التحول وعرضو شروطهم أما في الأوروغواي، حيث كانت قوى السلطة ومعارضه متواريه، فمجرى تعديل شروط العسكر وفي الأرجنتين ولوبان حيث حارب العسكر مهورمين زعمت شروطهم<sup>6</sup>

سواء أن نطرح هنتنغتون بحكم العسكر ودورهم المهم في المدن اسامية، في واحد من أوائل كتبه، لأن من الممكن لأعماد عليهم هي عملية التحديث وفي فرص السيطرة على البلاد وهذا هو يعود يعود بهم دوراً متعدياً في عملية الانتقال الديمقراطي قياساً بالنظمة استبدادية وبسهولة عليه التعميم في شأن تفصيل العسكر الحي عن الحكم خشية شقاق جيش أو تسييسه، لأنه بسبب الحكم العسكريين الذين يتحولون إلى مدنيين تنحيز الرأي بعد الانقلاب ويتفقون إلى دكتاتورية فردية تصف لا يتبدل إلى الديمقراطية كما أظهرت حالة سوهارتو في إندونيسيا. وهذا يعني أن هنتنغتون توصل إلى نتيجة تقول إن عسكر الذين لا يتمسكون بالسلطة عبر انتخاب إلى دكتاتورية يتحولون أيضاً عن السلطة بسهولة أكبر.

أما أنظمة العسكريين السابقين الذين أصبحوا دكتاتوريين فرديين فتشبه الأنظمة استبدادية سيروغواي التي يقودها مدنيون، لكنها تتمتع بعلاقة مميزة بمؤسسة جيش، وهم يحشون الجيش في الوقت ذاته لأنهم يعرفون جيداً قدره على الانقلاب ولأمته العربية كثيره منها حافظ الأسد وجمال عبد الناصر وأبورا اسادات وحسي مارك وعبد الكريم قاسم وعبد السلام

Huntington, «How Countries Democratize» p 584

(6)

Samuel P. Huntington *Political Order in Changing Societies* with a new foreword by (7) Francis Fukuyama New Haven CT Yale University Press, 2006 [ 968 pp 240 26

عارف وعبد الرحمن عارف وجعفر الميري وعمر البشير ومعمر قذافي وعلي  
عبد الله صالح

أما بالنسبة إلى أنظمة بحرب الواحد، فقد نشأت في معظمها عن ثورات  
وحاديات أسيديولوجية الأحزاب طيعة النظام وهي محاولات التي سعت فيها  
الثورة منحي بتدخل مع هوية البلد الوطنية، كما في أنغولا ورومانيا وكوت  
ورينا كوربا الشمسية. كان نظام ما بعد ثورة أنشد رسوخ وديمومة وفي دول  
أخرى، تحدى الحرب بسهولة عن بحكمه تأثير عوامل داخلية وحاجة كما  
في بوسنيا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وعرف من دول أوروبا لشرفيه<sup>8</sup>  
وفي الدول العربية، تحول الحرب الواحد عدت إلى حرب الرئيس، أي إلى  
حرب ذي قاعدة جماهيرية موية بنظام وحيد مدي في خدمة الكيان،  
أكن النظام يسمح باستحداث صورة أم لا وحرب محاولات داخلية سبياً  
(وربما صدقة أيضاً في بدايات على الأقل) لربط الانقلابات العسكرية  
بالقضية الوطنية ولا سيما بعد نكسة فلسطين، ولاحقاً عبر مزج بوحده العربية  
ومنهضة سياسات أميركية في معظمها، ما ساهم في ربط «النظام الثوري»  
بالمشاعر الوطنية والموالية وقد سُرف هذا لخطاب «لهزائم عسكرية وتغيير  
النهجيات

اتفق عدد من الباحثين مع هسبورن بخصوص قلبية الأنظمة العسكرية  
لتعبير مفردة بأنظمة بحرب الواحد وبين ذلك تيو بل أيضاً في دراسته  
الكمية وشخص سباح حيدر لدي تعرده على طول دراستها في تخصص  
عشرين عاماً من دراسات «الشرق» في أن الأنظمة العسكرية أكثر قلبية  
للاشفاق من الأنظمة السلطوية الأخرى في فترات الأزمات أو عند حصول  
ضغط شعبي أو حتى ضغط خارجي ووفق حيدر، كان معدل بقاء الأنظمة  
العسكرية التي عرفها لعام 1946 سبع سنوات، في حين سبع

Huntington, *Willow Countries Democratize?*, p. 585.

(8)

Barbara Chodoff, «What Do We Know about Democratization after twenty Years?» *Annual Review of Political Science*, vol. 2, (1999), pp. 115, 144.

(10) حتى صوغ مقالها في عام 1999

معنى بقاء نظام فردي 15 سنة، أما أنظمة الحزب الواحد، إذا استثنى منها تلك التي يعبر بتيجه انحلال خارجي، فمعدل أعمارها 23 سنة<sup>11</sup>

يتصور انصباط سهولة العودة إلى الشكوك والحفاظ على ميقاتهم ومصالحهم، بل حتى رده من انهم من طرف حكومات لائيقية غير الوائقة نفسها. ولذا، فإن مصيرهم غير مرتبط بمصير النظام عالمًا، فأى دولة معينة لا تسعى عن جيش. وربما كان هذا سبب تأكيد دراسات الانتفاة التي انطقت من أميرك بالانسة على نظام الساحة الحاكمة بوصفه بداية التحول إلى الأنظمة ذات الحكم الفردي. وإن كان فردًا ذا ماضي عسكري (ملاي) ومعرضه بهزات مع موت الزعيم أو ضعف قوته، وهذا نكمن بضعه ضعفاً وهي النظام الحزب الواحد والنظام الفردي، نكون حتى نشأت منتصدة في داخل النظام أشد. عنه في التعاون في ما بينها ضد خطر التعبير إذا كانت مدعته الاجتماعية مؤيدة وسعة، وحاصح التي تجمعها كثيرة وأو إذا كانت المعارضة غير حاضرة بضمائنها بشأن مصيرها

شأن انتخابات بين بقاء لأسباب عديدة، أهمها لصمحات الشخصية وهو تقدير صحيح توصيا إلى ما يشبهه في تحديد حالات البقاء وبصنيتهم مساعدة بعد لانتخابات التي شهدتها احكام العربي في حمسيات القرب ماضي ومسيبانه<sup>12</sup> وبعد انقلاب عسكري، عالمًا ما يقوم البقاء بحيز الأقل كيريم من بينهم والأكثر نبيدًا بالجماعة بوصفه «أول بين مساوين» من أنهم لا يشون أن يكشموا فحة خطتهم، ومن يبدو عديم الشخصية ويكرهم بحول النظام إلى دكتاتورية فردية، كما فعل عيدي أمين (Id Amin) في أوغندا في الفترة 1971-1979، ورافيل روجيو (Rafael Trujillo) في دومينيكا في الفترة 1930-1961، وحزب بيدل بوكس (Jean-

(11)

(12) عرني بشره، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ومادج عربية (الدوحة: بيروت، 2017)  
عربي بالبحاث ودراسة سياسات، 2017

Beaulieu Brakassa في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة 1966-1979 .  
والدات هي مصر بعد وفاة عبد لصر

ثم بعد تصيب هتحتون العلاقات، بين طبعه الانظمة و احتمالات  
لتغيير بين وتوفر صيدت بحرب بواحد و لأوتو وراطينات لمتعددة الأحزاب  
بتي تبح لأحزاب هامت محبواً بعمل من دون مدخل في سلطة ويس  
يوس على أساس عينة عالجه من اسد ل الأنظمة لستوره متعددة  
لأحزاب أكثر تأثر بانهرت بحارجية و لأعات لاقتصادية وبتعته شعبية  
رحى التدخلات الأخبية<sup>١٤</sup>

في م يسمى بوجه الثالث لانتقال لديمقراطي، أسقطت الانظمة  
الشعبية المكنوتات القائمة في برتغال والفلس، وهي إسد حصل بتغير  
سب ودة الحكم، وهي بهد وتشيني طرح الحكم أنفسهم بقة الجمهور  
لي لاسحات معتقدين أنهم سيحصلون على لأعية، وعمد به يحصلوا  
عمية علوا به بعد بردد وهي تشيني وكورر بحموية حكم جهر قمعي، وهي  
الحالتين ترشح رأب المؤسسة الجمعيه، بيوشيه في تشيني وروو دي وو Rdi  
Tae-wun (1988-1993) في كوري اجنوية لاسحات بدر به معتقدين  
ب لأس القومي واسمية لاقتصادية لسين جعفر سيصمب عهد لأعية  
لي لاسحات، لكن بيوشيه فشل في لاستقاء على بقائه لي الحكم في عام  
1988، أم دي وو بعد نجاح في لاسحات في عام 1987 في لمقابل، ثم  
بقس ماركوس في الفلبين وماونل بورييف (Manuel Noriega) (1983-1989)  
في سمانتات الانتخبات و و اها، وأدى ذلك إلى استعصاف شعبية صدهم

وفي بحرائر أيضاً، بدر اشادي من جديد (1979-1992) لي بختات  
حبرها حربه عميقاً هدمت الجيش عميد وعنى لاتحادات وتفرع صراع مسلح  
ببحرث ثورت صدمت عني في بوس، ومبارك في مصر، والملافي في ليبيا،

Geeddes, pp. 23-124

(١٤)

and Simon J. Germain, *The Development of Political Parties in the Middle East* (4  
972-2008 (Cambridge: Cambridge University Press 2010), pp. 9-10

Huntington, *How Countries Democratize*, p. 588

(١٥)



وصالح في اليمن، والأسد في سورية، فأنظمة الدكتاتورية الصاعدة صانع لتغيير بالإصلاح، لأنها تحشى أن تعبت منها ديموقراطية الإصلاح، فيكون لتغيير دستور.

عبد م لا يكون. لاحظ فاضل بين تحول من أعلى والإحلال (Transplacement) واصفًا وهاتك حالات يمكن تصورها في أي من هذين النموذجين لكن بحسب هشتون. فإن 16 من 35 دولة شهدت تحولًا ديمقراطيًا في ما يسمى المرحلة الثالثة بديمقراطية، كانت ضمن نموذج التحول من أعلى ويتطلب التحول من أعلى أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة، بحيث تتمكن من تحريك يدها نحو الديمقراطية، إن أرادت ذلك من دون الإعداد شروط معارضة ووفق سقيما، عندما بدأت حركه في سرارس ثم لكن هاتك معارضة سياسية، ولا أرمه اقتصادية ولا أي سبيجة بهزيمة عسكرية»<sup>6</sup> إن حالات النموذجية تتحول من أعلى هي إسبانيا و سرارس وهما «ب»<sup>7</sup> وأعتقد أن لانتقال من أعلى ما كان صحيح في هاتك نموذ الإصالح في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أنه بدأ قبله فالع من الخارجي مهم في هذه الحالة

يؤكد هشتون أن مدبره في سرارس جاءت من الرئيس إرنستو بيكمان جبرل Ernesto Beckmann Geise (1974-1979)، ثم جواو فيغريدو João Figueiredo وهو رئيس للمرحلة العسكرية منذ عام 1964 الذي حكم البرازيل من 1979 إلى 1985 وتحد طريق التغيير فيها ببط حشون إلى الأمم وحشوة إلى ورء. أي عملية ديمقراطية رجعة هي عام 1973، كان في اسرارس حكم دكتاتوري قمعي وفي عام 1989، تحول إلى ديمقراطية كدنة عموت، يؤ ح اسراقون شوء الديمقراطية في اسرارس في كدور الذي مدير 1985 بوصول رئيس مدني إلى سلطة بالاحتات، على الرغم من صعوبة شحيص معطف حد على طريق تطور ديمقراطية، وصعوبة

<sup>6</sup> Ibid. p. 59. Alfred Stepan. «Introduction» in Alfred Stepan ed. *Democratizing* (6 Br. : Problems of Transition and Consolidation New York Oxford University Press 1989 p. ix.

Huntington. «How Countries Democratize» p. 19.

(17)

محدد لحظة برمه التي تنسب لدكتاتورية بعدها إنني ديمقراطية في  
البرازيل هي خصوصيتها كنت إسبانيا وبرايل لحسن النموذج  
لتعبير من أعنى وفي عامي 1988 و 1989، نشور، مدّة هيجاريون بشكر  
موسع مع قادة إسبانيا في كيفية تطبيق الديمقراطية<sup>8</sup> و صحيفة أن أصدره  
في إسبانيا كنت من أعنى، مد أن لا تنقل بحسه إلى ديمقراطية في ذلك  
المد لا بفهم من دور، تنصوص و لمساومات بين المعتدلين من النظم  
والمعارضة، ويتهمبتن المتشددتين بدايةً

كنت أودوبل وشمسر أن مدخل عسكري مع المجتمع و سياسه بحلف  
من مد إلى آخر فكثير من مدون سلطوية مدأت أنظمة عسكرية وتحولت إلى  
أنظمة بيروقراطية سلطوية حالة الأرجنتين مثلاً هي حالة حكم عسكري مباشر  
مد عام 1976، فقد غلب القواص مسيحه، أثبت هو نفسه ضابط رفيع نوع  
منظمة العسكرية وبيوشيه ندي اسمر حكمه تشيبي سبعة عشر عدك مدأ  
نوصفه «أول بين متساوين» وهذا ما حصل لبحرال حواص فيلاسكو ألفارادو  
Juan Videla Avellan الذي حكم بيرو من عام 1968 حتى 1975، و حواص  
كروس أوبديا (Juan Carlos Onganía) في الأرجنتين في الفترة 1966-1970  
وفي البرازيل، حكم العسكري مد عام 1964 من دون مشاركة مدية ومن دون  
شخصه الحكم، وتدوب لصعد على السلطة الشعبية ولهذا لاحتلاص  
تعات مهمة وفي حالة الصعد ندي تحوّل إلى دكتاتور، ينتهي النظم بموت  
الدكتاتور أو مدحته<sup>9</sup> ولم يصحّ توقع أودوبل وشميتر هذا شأن بيوشيه كما  
بيد أن في إسبانيا وتايوان، صوفي مؤسس وشرع حكمه في الإصلاح مسحة  
لتطورات اقتصادية و اجتماعية وفي الاتحاد السوفييتي، توفي خلال ثلاثة أعوام  
ثلاثة أماء عاقين، ما أوصل غورباتشوف إلى لسنه و مدأ في الإصلاح من  
خلال الحرب بحاكم

<sup>8</sup> ibid p 592

( 8

<sup>9</sup> in Jerrold J. Jenne & Philippe C. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarianism* 199  
Have Tentative Conclusions about Uncertain Democracies vol. 4 Baltimore, MD: The Johns Hopkins  
University Press, 1986, pp. 34-35

عدت ما يمثل الإصلاحيون تدبروا إلى الإصلاح بالاستمرار في الحكم وحل محبتهم إصلاحيون أكثر ديمقراطية وهذا حصل في نيوزيلندا وكوريا والمكسيك<sup>20</sup>، وربما كان يمكن إضافة فشل أوروبا وتشوف، لكن استجابة أثبتت أن بوريس ييتسيف (1991-1999) وحلفه لم يكون أكثر ديمقراطية منه وعاد إلى السلطة رغم أن من تدبر إلى الإصلاح ما لمثل استنشق الحجة الحاكمة، وفي ردة فعل تستغل همتش الحرية التي أتبع لتطالب تعميق الإصلاحات، وهذا هو التحليل درست الانتفاضة الديمقراطية ضد أودوميل وشمبر ووايتهد وشمورسكي وغيرهم

شجع الإصلاحات على بعض حركات الاحتجاج في ظلها باعتبارها غير كافية؛ إذ سبب أنها لا تكفي لإتمام المهمة بيد أن الإصلاحات الأعمق يعني تغيير النظام، ومن هنا نشأ تردد سلطة في مواصلة المسار وإذا قمت القوى السياسية المعارضة بالسيطرة على الإصلاحات بسرعة تعمل على تغيير النظام، وكانت القوى المحافظة أقوى من الإصلاحية في دخل السلطة، يحصل ارتداد خارج الإصلاح تقود إليه القوى التي قدمت بالإصلاح أو تعزلها قوى متشددة من داخل النظام كي لا تواصل إصلاحاتها.

بعد وفاة فرانكو، قدم حلفه خوان كاروس (Juan Carlos)، (1975-2014) المنزوم بحزب إسبانيا إلى ديمقراطية برلمانية بإصلاحات فصلت رئيس الحكومة كدسارابا (Carlos Arias Navarro)، وسندته في عام 1976 بأدولفو سوريو (Adolfo Suárez) (1976-1981) الذي بدأ فعياً في الانتفاضة الديمقراطية أما في الأرجنتين، فانتد النظام ضد برعيم الإصلاحي وحرى تعيين الجنرال ليوبولدو غالييري (Leopoldo Galtieri) في عام 1981، بدلاً من روبرتو إدواردو فيولا (Roberto Eduardo Viola)، حيث بقي غالييري في منصبه حتى فشله في حرب جزر الفوكلاند في عام 1982 وحصل أمر شبه قبلاً في الصين؛ فبعد أن شرع زهاو يانغ (Zhao Z yang) الأمين العام للحزب الشيوعي في سمره، قدمت تطهيرات بطله الشهيرة في عام 1989 في ميدان

تبدأ في نفس، ما أدى إلى ردة فعل محافظة عبد الحسك وقبده بحرب  
 بحري قمع لانتفاضة وتعير رهو ربيع وتعيين لي سع Li Ping أمر مشبه  
 حصل في نور ما أيضًا، بعد انتفاضات الشعبية التي أعقت لإصلاحات في عام  
 1988؛ إذ انقلب الحسك على رئيس بحكومة المعتدل سي حو التفاوض  
 مع جماعات معارضة<sup>2</sup> وفي الحرائر أدى فو المؤسسة العسكرية من  
 نتائج إصلاحات من جديد (1990 1991) التي تمثلت بفور الإسلاميين في  
 الاتحادات الجديدة، وفي مرحلة لأوسى من الاتحادات البرلمانية، إلى انقلاب  
 1992 كما انقلب الحسك في مصر في عام 2013 على إصلاحات التي  
 بدأت بعد ثورة كانون الثاني يناير ووصلت إلى حد وضع دستور وانتخب  
 رئيس ديمقراطيًا

مرتّب الإصلاح من أعلى والاستبداد من أسفل الذي يسميه هسكوب  
 (Transplacements) هو النموذج الذي تصرف إليه مشروع دراسات الانتقال  
 الديمقراطي من دون أن يسميه بهذا المسمى ولا يشير هسكوب إلى هذه  
 الدراسات وإجرائها في هذا الصدد، ولا يذكرها وفي رأيه أنّ 11 من 35  
 حالة بين سبعينات القرن الماضي وثمانينياته اقترنت من هذا النموذج، أهمها  
 بوسنيا وتشيكوسلوفاك والأوروغواي وكوريا وبدأت جنوب أفريقيا عملية  
 كهذه في الفترة 1989 1990

بشمل هذا النموذج على أربع مراحل هي 1 الحكومة تبدأ خطوات  
 لبرلة ويحسر سطتها تدريجًا 2 تستغل معارضة هذا الوضع لإضعاف  
 الحكومة أكثر وتوسيع عدتها شعبية بتكثيف نشاطها بهدف إسقاط الحكومة  
 3 تقوم الحكومة بالرد بقوة على التحشيد الذي تقوم به المعارضة 4 تترك  
 الحكومة المعارضة بشيء حانة حمود ومواجهة وتبدأ في سحب عن مدارج  
 بالمحادثات لكن الحصوة لأخيره بسبب حتمية؛ فهي بعض الحالات تعبر  
 الحكومة قباتها وتبدأ في قمع معارضة باستخدام الجيش وأجهزة الأمن،  
 على الأقل مؤقتًا، أو تستمر معارضة في تصوير قوتها وتسقط الحكومة بالقوة

وثمة توقعات كثيرة بهذه المرحلة الأربع، وقد تصف إليها مراحل أخرى؛ فهذا مجرد نموذج مستفراً من حالات محددة والحقيقة أن هتعتون لا يصيف هب شيئاً إلى دراسات الانتقار التي سقته إلى تحديد هاب النوع من انتقار بالإصلاح من أعى و بامام انحة الحاكمة و بتحشيد من أسهل للصعظ من أجل توسيع لإصلاح وشوء الحاحة إلى محورين قوى سبطه و معارضة في شأن خيارا الانتقال المتشعبة

أظهرت بحارب عربية، ما لم يلاحظه هسعون، وهو أن الاححاحات قد تؤدي إلى شفاق سحبه على مسألة التعمير معها، أو تقوم برصلاحات لاحولها، ويحمل أن يتبو ذلك تصاعد الاححاحات وتقوم لأرمة الاقتصادية، أو المطالب الاقتصادية، مع رتدع سبب التوقعات حتى في عاب أرمة، بدور مهم وقد يؤدي دور شفاق في لاحتحاحات حدث (مثل مقتل معارض، أو سوء تعامل السلطات مع كارثة طبعية، أو غيرهما) بمحر عصا محف، ببطان حجاج شعبي مضبي لا يثبت أن يحول إلى مطالب سياسية

كما أثبت تحربه العربية وتجربه أوروبا اسرفيه أن التعبير بس مرتط بصيغه انظام بموجب نمط مسبق للأنظمة، بل قدرتها على استخدام أدوات القمع لعصف ومدى استعدادها لتجاوز جميع الحدود في ذلك فإذا كان النظام فذراً على السهاب نعباً في عميه القمع العصف، ولديه الإرادة للإقدام على ذلك، وإذا لم يؤد هذا الفعل إلى شفع، فإنه يعرقل الانتقال لمراجع الاححاح وحقوت صوب القوى المدنية، ويتحول قوى أخرى إلى حمل سلاح

ثمة دراسات حابة تُظهر أن تأثير العننة الشعبية في الانتقار إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتسية في سبعينات القرن الماضي كان سلباً<sup>(2)</sup> لكن الأمر متعلق بنفوذ القوى المتصبة ومداحه بام و حجم الاحتجاج الشعبي. ويظهر، شكلي عا، عدم وجود قاعدة عامة تصع بعنة اشعية في حابة ساسة صا الانتقال

enroll n Nancy Berenson. *Ordinary People in Extraordinary Times: The Journey and the Breakdown of Democracy* (Princeton, N. Princeton University Press, 2003) Ariel C. Armony *The Dubious Link: Civil Engagement and Democratization* Stanford, CA: Stanford University Press, 2004

الديمقراطي وعميق لإصلاحات واشتدق بحجة حاكمية به تكون ممكنين هي بعض محاولات لولا التحته شعبية، حتى إن بعض الحروب الأهلية أوصفت بحثاً مسببة إلى استئجاب ضرورة حل صراعات بحيث ديمقراطية وإحدى الدراسات تُظهر أن من بين 40 في المئة من جميع الحروب الأهلية التي وقعت في الفترة 1940-1993 تعهد تحسُّس في مسود ديمقراطية<sup>24</sup> في محققه، يجب أن يميز بين الحروب الأهلية و بعض منها بوصفه صراع ولا سيما ذلك التي لا يستطيع بها أي طرف أن يتصر على طرف الآخر مع استحالة الحصول الانفصالية

تكر الدراسات الكمية تبين أن المعارضه الدخلة مسجحه تتعرض مع الانتقاد الديمقراطي<sup>25</sup> على حد يس بعضير و المتوسط على الأقل وثبت دراسات لحالة أن الانتفاضات لشعبية لسمية كس عملاً يحدثاً في انجور انديمقراطي وفي ديمومه والأشبه على ذلك هي عيس في تمانيات عرب الماصي، وجوب أفريقيا في أواخر عهد الثمانينات ومصر التسعينات، وكذلك الانتقاد الديمقراطي في سال وتايلاند في مطلع التسعينات<sup>26</sup> هذا إذا كانت الانتفاضات سسمية ممكنة بعض الأنظمة، مثل لعدم سوري، توحيها بقمع شديد لا يمكن أن تصمد أمامه عسكري، أو تحوّل إلى سلاح، أو تنتهي وتحل محلها معارضه مسلحه من فئات جماعية أخرى

ثبت دراسة كيرت شوك أن لعمل المسنح بشرط سعي إلى الديمقراطية، هي حين لا بعض سمي يعرفه<sup>27</sup> و مثال على ذلك هو حله عيس حيث حزب مقتل معارض سو سمون أكيو (Benigno Simeon Co tangco Aquino) الذي عاد إلى بلاده من منفاه في الولايات المتحدة واعتيل في مطار مانيلا في عام 1983، حراكاً شعبياً هائلاً، ما اضطر ماركوس إلى القبول بسحب

24) Teorel p. 103

24) Ibid., pp. 103-104

25) Ibid., pp. 106-107

26) Kurt Schick *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Non-democracies* 26

(Minneapolis, MN: University of Minnesota Press 2005) p. 66

حتى لا قسر، ما أدى إلى انتفاضة في سياتهم في الفترة 1984-1985، فقمعت  
الحكومة بقوة ونجاح، وازدادت الحكومة عن الإصلاحات. لكن لعمومات على  
جنوب أفريقيا التي انضمت إليها هذه الحركة بولايات المتحدة وجميع حكومات  
الأوروبية، جعل الانتفاضة وأساساً معها، حسب نظام الأكرهية على التفكير  
من جديد في قدره على مواصلة الحكم بالأساليب القديمة

فمثل التوصل المتواصل و الانتفاضة في جنوب أفريقيا عملاً خارجاً  
أصبح حاسماً، لكن هتاعون لا يرى ذلك أيضاً وثيقة «القصّة» معروفة؛ إذ  
بدأ إصلاح جديد قاده الرئيس دين كيرك الذي لعب على قوى المنشدة  
في حرية، وأدى إلى مفاوضات وتعب «الشعب المعتدل» ممثلاً بـ «سيلا أيضاً»  
على عهد «لاكثر تشدّد في معارضة»<sup>28</sup> وأصبح «المدونين» «المعتدلين»  
من طرفين ممكناً وفي نموذج دراسات الانتفاضة وعرف الدريج المعاصر  
حالات شملت فيها المواجهة مدة طويلة سياسياً، بصريات ومواجهات،  
ثم مفاوضات وقمع بينها مفاوضات محدّد وتُحجب عدّة مثال بولندا  
لمشاهدة هذه التي أدت في النهاية إلى مناقشتها بطول المسيرة في  
عام 1988<sup>29</sup> لكن في حالة بولندا تحديد بدأت صيرورة الانتقال بصر  
العمان وبصمى بتليخسيب بسارية ديمفراخيه ثم تصادم الكنيسة الكاثوليكية،  
وهذا ما قد «حرب الشيوعي إلى إصلاحات ما لبثت أن تراخعت عنها  
المؤسسة الحاكمة بانقلاب عسكري و أصبح الانتقال الديمقراطي ممكناً بعد  
بدء الإصلاح في الاتحاد السوفيتي

بصوه إلى ذلك، عند الحديث عن سمات من أعلى والجنوب  
المتفاوض عليها لا يجوز أن يتجاهل بحث دور الفرد الذي لا تحكمه قوانين  
فمثلاً، يمكن تصور ماذا كان ستحصل لعمية الإصلاح في جنوب أفريقيا  
والتفاوض مع المؤتمر الوطني لو قد متصرف البعض باعتبار دي كيرك

Intington. «How Countries Democratize» pp. 610-611

(28)

Ibid. pp. 609-610

(29)

Shapiro. *The State of Democratic Theory*. p. 82

(30)

مير شمير وليس كدرب بين أربعة أنواع من تتحول تساهم في رأيهما في تحديد طبيعة النظام الديمقراطي الذي سيظهر أولاً، اميثاق (Pact)، وهو لاتحسم عن اتفاق بين الشعب ثانياً، الإصلاح Reform الذي بشكل سوية مع لشعب في حقيقة ثالثاً، الإملاء Imposition الذي تعرضه الشعب رابعاً، لثوره Revolution أي التعبير الذي تعرضه الشعب أما أنماط الديمقراطية التي تتلاءم مع هذه الأنماط الأربعة فهي الكوربورايتية، و المقصود هو الديمقراطية التي تعترف رسمياً، أو بطريقة غير رسمية، بحقوق جماعات، وقد تقوم أصلاً على توافق سعي، وربما بأحد حصصها في السلطة في لاغتراب (أحزاب سياسية، طبقات وثلاث اقتصادية، جماعات إثنية Corporative Democracy، لتوافق Cor sociational Consensual Democracy، لبحرية Elect Democracy، لانتخابية Electoratal Democracy) ويفود اميثاق إلى ديمقراطية كوربورايتية تكون فيه لدولة قوية ومهيمنة في المواءمة بين مصالح مجموعات المختلفة أما للإصلاح يفود إلى ديمقراطية توفيقية حيث بدولة ضعيفة ونموذج إدارة دائية يعايد من لأهيات التي تشك في عجلة صنع القرار، وهذا سيشجع عجب يقوم على ربط لا أساس له بين الإصلاح و الديمقراطية تتوافق فيه ويفود الإملاء إلى ديمقراطية بحماية ولا يكاد الشعب يشارك في السياسة أما الثورة فنقود إلى ديمقراطية استجابية ولا تكون بدولة قوية بما يكفي، ويحافظ الشعب على بعض الشوط الذي لا يثبت أن يحترم في المشاركة في لانتخابات<sup>3</sup>

الحقيقة التي أستعرب من هذه الحرة على لتعميم، وهذا الدفع الهوي عند بعض باحثي عدم استجابة بمار إلى تصنيف الذي لا يقيد أحد، وبفهمهم في أخطاء تتجاوز عدم مدقة، صراحة إلى أب طبيعة النظام الديمقراطي بعد الالتقال لا نحدد سوح الالتقال وحده، الذي لا ألتفق معهم؛ لا في تصنيفه، ولا في تصنيف لأظمة لخدمة عنه وما يهمي هو أب أب من هذه لانتقالات

Philippe C. Schmitter & Terry Lynn Karl. «The types of Democracy emerging in Eastern and Eastern Europe and South and Central America.» in Peter Vatter (ed.) *Road to Change Consolidating Democracy in East Central Europe*. New York: Institute for East West Studies, 1997. pp. 56-58



لا يقود إلى ديمقراطية إذ لم يشمل على صلاحات هادفة إلى تحقيقها، أكان ذلك بعد ثورة أم من دون ثورة، ورد لم تنال بحكمة لدى القوى مدعنة في إداره لمرحلة الانتفاضة وصولاً إلى مرحلة ترسيخ نظام سياسي بخارج إلى غير من أخرى اقتصادية ومدة دولة وغيرها

نصبح نمدح دراسات الانتفاضة في تفسير حالات عينية وفشلت، في رأيي، جميع الحالات موضع نموذج واحد للانتفاضة الديمقراطية وثبت أن الممكن عمنه هو مجموعة قواعد، منها بديهيات مثل استمرار كان اندو، ومنها قواعد سلوكية مثل سعي إلى التوافق لتجنب الصراع، و هو بإجراءات ديمقراطية، الأمر الذي يتوقف سرجه كبيرة على ثقافة الشعب السياسي، وتشخيص العلاقة بدقة بين نظام سياسي وحيش، وورب القوى محافظة امتنصمة في داخل النظام ومن هو مصدر الالتفات في عملية الانتقال الديمقراطية، فثمة عوامل كثيرة يجب لامتدادها، كما أن عوامل هي بدو بديهية مثل موافق على الإجراءات بوقف على وعي عاقلين سياسيين وإراداتهم، وأحياناً حتى على دور الفرد

## الفصل التاسع

### نقد براداييم الانتقال والرد عليه

في نقد براداييم الانتقال، وفي نفي وجود البراداييم، وفي مسؤولية الوكالات انفاعلة في مجالات الديمقراطية عن تبسيط دراسات الانتقال ونمذجتها، وفي أن دراسات الانتقال لا تعتر أن أي انتقال من السلطوية يؤدي حتمًا إلى الديمقراطية في توافر مؤسسات للدولة بوصفه شرطًا مسبقًا قبل أي حديث عن الانتقال وفي شوء السلطوية التنافسية بوصفها نموذجًا قائمًا بذاته وليس حالة انتقالية.

سبب بعض نقد مشروع التحول ديمقراطي سطحي المنظمات الدولية نتائجته وتحويلها إلى وصفه فورية للتطبيق في دور أخرى إلى المشروع ذاته وهو ما اعثر براداييم (بمودح) متقدمًا فأصاب هؤلاء القاد في بعض تقديم ولكنهم أخطأوا معوار. إذا، لم تُنح دراسات الانتقال براداييم، بل أنتجه تسرع المنظمات الدولية عبر الحكومة، وأحيانًا الحكومة في الحرب، هي استخلاص التوقعات بشأن التطورات في دول مختلفة باستخدامه وحتى معوار الكذب الذي يلخص فيه أودوبيل وشميتز مشروعاتهم يشير إلى العكس تمامًا انتقالات من الحكم السلطوي استنتاجات موقفة عن ديمقراطيات غير يقينية، وكأن الخدمات احتسب بعناية لشئ وجود براداييم

المهم أن هذا المودح أثر في الوكالات العربية ومؤسسات الدعم العمدة في الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا لاحقًا كما في أوروبا الشرقية، وحولته إلى مودح قائم على فكرة خاطئة هي أن أي نظام يعادر بدكتاتورية يتجه حتمًا إلى ديمقراطية لكن مصدر الاستحداث الخاطئة هو هي الحقيقة سطحي

بصريات العلوم لاجتماعية عند تحويلها إلى مصموفة تشكل مرشدًا للعمل في الاستنتاجات والتوصيات العملية وهو ما أريد أن أظن عبءه متلازمة الوكالات الحكومية وغير الحكومية (NGOs) ومراكز تحليل السياسات (Think tanks) وهي عبارة عن ميل شديد لتسطيح استنتاجات البحوث العلمية وتبسيط نظرياتها لأغراض وضع الأحداث لتمويلية والسياسية راقع لسياسيين و أو الترويج للجمهور وهي متلازمة متكررة في الولايات المتحدة على شكل تحويل دراسات نظرية إلى معادلة مبسطة قابلة لصوغها في عبارات لا تخلو من الطرفة والجاذبة، وأحيانًا إلى «تقليعة» إعلامية

أي كروثر ما اعسره «مر دالم لانتقال» مهيدًا في مرحلة حطية ومهجنة من العيراب في العالم لكن أصبح من الواضح أن الواقع ما عدا طينًا لسمودح؛ بد عذت بدد عديدة بموجبه لي وضع انتقال إلى الديمقراطية، لكنه ما عادت كذلك وحتى التحولات التي ما رت قائمة لا تتع السمودح والرمه أصبح يعين بطور دعم بديمقراطية من طرف الدول العربية والمنظمات الصاعده في هذا المجال، ويشوش عمل صناع سياسات و الأول الاعتراف بأن سمودح لانتقال تجاوز مدة صلاحيته، ويفضل البحث عن عسست جديدة لرؤيه الواقع من خلالها<sup>1</sup>

نتم هذه لمقاربة حمسه افتر صاب عده أساس سمودح لانتقال (دحص أودويل وحودها حميعًا في رذه عبه) هي

الأول يُعتر هذه الافتراض مطلة لافتراضات الأخرى، ويتلخص في أن لدولة نتى تتعد عن الحكم الدكتاتوري هي دوه في حده انتقال إلى الديمقراطية وعلى هذا الأساس، اعسرت 90 دولة في حاه تتقد ديمقراطي (20 في أميرك لانسيه، 25 في شرق أور وب، 30 في أنوف جنوب الصحره، 10 في سيبه، 5 في شرق الأوسط) والحقيقة أن مشروخ دراسات الانتقال لم يعسرها كذلك، بل ربما عست دنت بعض المؤسسات الدولية على أساس ما عده المشروخ سمودح

<sup>1</sup> Thomas Brubaker «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* 19 (3) January 2002 p 6 accessed on 26/4/2020 at <https://doi.org/10.26907/2152-2221.2002.19.3.6>

الثاني تتألف عملية الانتقال الديمقراطي من مراحل أساسية، أولاهم دراسة أو لافتتاح، وبدأ عدة بنزله سياسيه، ويظهر خلالها شققت في الساحة الحكمة أهمها الشرح بين لمتشدين و معتدين، ثم يحصل لاحتراق بهدر البعد، ويصعد بسببته بدم ديمقراطي عبر حكومة متحبة في انتخابات عامة وإشياء مؤسسات ديمقراطية، وعالمت صوغ دستور جديد وتبدأ بعد هذا الانتقال عملية ترسيخ البعد، وهي عملية صعبة تحتر سكرار لانتخابات البرهة وغيره<sup>(2)</sup> ثمه عاتيه ديمقراطية ثوبه في نموذج الانتعاش عيني من بساه أن هذه المرحلة تؤدي إلى عابة محدده سبباً لكن بعض لشروح في لطلعه الحكمة لم تنته بهيه حسنة، بل إن طائفة كبره من الدول بني بحوت إلى الديمقراطية، مثل تاوان وكوريا الجنوبيه والمكسيك، ثم تمرّ أصلاً بمرحلة شرح في الساحة الحكمة ولاحتراق السبي بحدثه القوي المعتدله فهي بعض هذه الدول، حصلت انتخابات وصعدت معارضة عظيمة بطائب بالانتعاش الديمقراطي من دون انشقاق البظام الحاكم إلى معتدين ومتطرفين، وهدرت المعارضة بعد عدة مشاركات في لانتخابات انبي أنجه لبطام السطوي ولا يرى ك. وثر أن المعارضة تهور بانتخابات في ظل بدم سببدي لتستثم بعدد احكام إلا إذا سمحت بذلك ساحة الحكمة، وهذا في حد ذاته نوع من الإصلاح

بنت ببحار الباحة في أوروبا وشرق سبب ان اسحاق لاقتصادي و أو وجود تجربه سببه من تعدديه سياسيه في بدونه يساهم في إسحاق اسحرته و مقاربة بين الدول في دحل لافديم نفسها، بين دول بمعسكر الاشرافي سببب مثلاً، أو بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، بين همية عو من مثل بواقر ميراث مؤسسي من البظام السابقة<sup>(3)</sup> لكن دراسات الانتقال الديمقراطي لا تفصي مثل هذه العوامل، بل تكتفي بعنبره غير ضرورية، كما سبق أن شرحه الفرق بين البصوري البديل بتعميم ولجائر في شروط العينية و عوامل المساعدة ه وقد يكون البطور الاقتصادي ومستوى التعليم

Ibid. p 7

(2)

Ibid. p 16

(3)

والبحرية السابقة مع لتعددية عوامل حاسمة في ترسيخ الديمقراطية، وربما في الحسب بين الشروط الضرورية والكافية في مرحلة الانتقال أيضًا، يكفي يست هي الشروط لضرورة إن ارتفاع مستوى التعليم ومعدل دخل الفرد مثلاً لا يؤدي إلى الديمقراطية في دولة يش فيها انعدام حرّ على مطالب الإصلاح أو على إثارة، ويصع له الحبش ولا تشق النجاة الحاكمة، أو في محتمات يشرح فيها مجتمع إلى جماعات إثنية ويبدع صراع أهلي

الثالث يرغم كروثرز وجود هذا الاقتراض، وهو متمثل بالإيمان بأهمية الحاسمة الانتحانات وتدرأ أعنة باحثين مصاهير في دراسات الانتفا أن الانتحانات لا تسوي الديمقراطية، وأنها عبر كفة تعريفها، يكفي هي الواقع دعموا الانتحانات أولاً، ودعوا إليها وعدوها عملياً خطوة حاسمة هي عملية الانتقال والحقيقة أنه يصر في بعض حالات التحدير من الانتحانات المكرر قبل التأكد من أنها لا تعمق اشروح لأحماوية، وقبل حصول النوفق الإجماعي على أقل، واقتنع لجهة السياسية به وثمة برعة عند المؤسسات الدولة إلى الدعوة إلى انتحانات بعد أي بحوث، وقبل استعق في مدى دعم التماس الانتحائي المكرر بعملية الانتقال وهو انعطاً الرئيس الذي وقع في ليب قبل كتمال عمليه بناء مؤسسات الدولة بما فيها الحبش، والاتفاق على فواعد الديمقراطية

الرابع يتمثل بأن شروط السائدة هي الأولى، مثل المستوى الاقتصادي والتوزيع السياسي وحيث مرسسي وتركيب الإثني واستعداد الأحماعية والثقافية وجميع المميزات السبوية لأخرى، من يكون عملاً مهم في تحديد ساحة الانتقال الديمقراطي، هذا كأن هذا الانتقال بحري هي أقل المساهم توقعاً بحسب نظرية التحديث مثل معوي وأساي ومورتيد، وقد لباحثين في مشروع الانتقال أن كل ما يلزم هو قرار لحب سياسية، وقدره هذه لحب على الدواع عن عممة الانتقال صد النهوى المعادبة الديمقراطية هكذا شأت هذه الأفكار في ظل التحولات المعاصرة في بلد «الموجة الثالثة» مصر، وفق كروثرز، أن نظريات التحديث لأمركية في شأن طبقة الوسطى وأهمية

الفردانية لبروتسكية<sup>4</sup> يجب شروطاً للديمقراطية وهو بحث صرر رأيه الذي يقول إنها شروط فعلاً

الخامس يتمش في أن عملية الانتقال الديمقراطي تشمل إعادة بناء مؤسسات الدولة وإقامة مؤسسات متحدة وديمقراطية وصالح في انجها المصااتي، وجميعها إصلاحات وتعديلات على مؤسسات قائمة بعمامة، أي إن فرصات الانتقال تفرص دولة قائمة متماسكة<sup>5</sup> وحين جاء ممثلو المنظمات التي تقدم معونات لعديد التحول الديمقراطي اكتشفوا أن ليس بينهم العدة الكافية للتعامل مع مخاطر تسي مؤسساتها من لا شيء اكما في حالة ليبيا مثلاً، فقد لم يكن مطروحة في جنوب أوروبا أو أميرك اللاتينية، وهي المناطق التي كانت الأساس سحريتي لدراسات الانتقال بذلك عن الدعين إلى الديمقراطية لم يأخذوا في الحسب مسألة بناء الدولة باعتبارها جزء من عمله لانتقال ديمقراطي والحقيقة أنها أحدثها في الحسب، بل سميت بها، ولكن لم يعمل معها الباحثون منذ رومسوا باعتبارها من مهمات الانتقال، بل من شروطه المسبقة وهم محفوظ في ذلك

ذلك يعني أن ما يسميه كروثرز بغير حق «براداييم الانتقال» لا يخلق على بلد مثل ليبيا لا تتواءم فيه شروط المسبقة، وليس هي حجة نظرية ادعاءات بهذا الشأن ولا شك في أن الانتحانات لا تفرص أن تكون المهمة الرئيسة في بلد مثل ليبيا، بل بناء مؤسسات، وإبرام تسويات بين القوى المختلفة وإقامة أي عائق أمام بناء مؤسسات الدولة، ولا سيما بناء الجيش الموحد وأجهزة الأمن، حتى لو جرى بناء الجيش الوطني والشرطة بدمج فصائل المسلحة، أو

(4) اقترحها ك. وثرز في نظريته الحديث كانها أحد أركانها، ولم تكن كذلك وفي في أي بحث من شروط الديمقراطية، كانت تكون رئيس في نظريته التحديث م لا، 1966م حتى داييم انتقال أم لا ولا علاقة بالانتقال الديمقراطي حتى تاريخياً بشيء ما يسمى الفردانية البروتسكية بل بما ثبت وجوده في مسألة لايمان والعدم انبساطه بين المؤس وبنه، ويكر شتقاق لأوبوب فردية لأخلاقية منها بين سيرة ولا بد لالاب عمية مشابهة له ش عصفه الطبقات الوسطى في و. بروتسكية أنظمت ديمقراطية منها، ولكن علاقه الأمر بتيو سياسيه ناهي غير واضحة إطلاقاً

حلها، بالقوة إن رفض المصائل مصادرة لاندماج انطوغي، وانحس في إثرها  
 ذلك، هم من أهم أسباب التعكث و بهدر عممية الاثقال على مستوى الدولة،  
 وصعود قوى مصادره للانصار ممثله بحيش انصاره سبي سابق حدة حصر  
 (قائد ما يُعرف بالحيش الوطني السبي من عدم 2014 الذي انشأه راحة وجود  
 سبطين معصيين في ليبيا) بدعم من قوى راحة معدية للانتقال الديمقراطي  
 على مستوى الإقليم.

وفقًا لكارولز، فيه عند التحرر من عائية الانتداب قائمة الكمة في  
 رية مصر ساحت، يحمي به أن كثر من الدول التي اعتبرت في حالة انتداب  
 إلى الديمقراطية دحت بعد التحلص من نظام منطوي في مرحلة جديدة  
 ليست ديمقراطية فهي م بعد إلى سابق عهد، بل شأت فيها أنظمة المعدنة  
 الحوية، أو الحاية من المصموم، حيث يسمح بتعدديه سياسيه، لكنه لا  
 تؤثر في عمية صنع القرار، ولا يشارك الموص في السياسة، ولا تؤحد هذه  
 التعددية بحدية بوجود تحالف أمي سياسي قيصدي لا يتغير شمة بمادح مثل  
 سلايش و لأحتين وساس وعو تمالا وأوكراس، تباد لأحرر في السطة  
 من دون أي تغيير في السياسات و سوط الثاني هو «نظمة قوة المسيطرة»  
 والأمثلة الدالة عليه هي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مثل جورجيا  
 وأرمينيا وأذربيجان وكار حستان حيث يسمح انظام بمعص للثقة، واستحداث  
 شكلية لا يتم فيها أي تبادل بسطة، ومنه أيضًا دون أفريقية كثيرة حول  
 الصحراء. هذه المادح ليست حالات انتقال إلى الديمقراطية، وإنما نظم  
 ساسة جديدة قديمة<sup>6</sup>

في أودوبل، في رده على هذا كروثر<sup>7</sup>، وجود لرادايم الانتها،  
 أي نموذج إرشادي بصري بجهة الادعاءات الأخرى كنها، ومضمونه أن كل

(6) في تصنيفاته للأنظمة هي الأنظمة الزمانية، يسمى د وثرر «تعددية المجولة» (elkias Pluralist) وهي مادح عن نظام ديمتراطي ما دم بعد استحداث بربها. كنه تُخرج من مضمونه بالجم  
 فاسد. اما ما يسمى به (Dominant Power) فهو عمده نظام منطوي، مع به يسمح بالاحتياط، إلا أنها  
 استحداث غير عمية و غير مرتبة و غير من عليها ببيدات كثيرة بسطة المصموم حرة يُظهر Ibid. p. 13  
 Ibid. pp. 9-16 (7)

انتقال من استبوابية هو انتقال إلى ديمقراطية ومن هنا غيبت مؤلف مشروع الانتقال الديمقراطية الرئيس بـ « الانتقال من لحكم استبوابي »<sup>٨</sup> وليس الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ويمثل عدم بقيته بدوع الديمقراطية بعد تحوّل من استبوابية محوراً مركزياً فيه فهي لإمكان أن تؤدي هذا تحوّل من استبوابية إلى ثورات أو أنظمة مختلطة (Hybrid Regimes) أو حتى العودة إلى سلطوية وهذا يؤكد أفعال المؤرخين في المجال الذي يسمونه التطوّر إلى الديمقراطية بامتدادات مؤقتة في شأن ديمقراطيات غير بقيّة وهذا ما يقابل مصطلحات الأنظمة الثابتة هي المنظمة الترميزية عند كارولثرز إيدن ما يسميه كارولثرز بـ (Freeless pluralist) هو ما سبق أن سمّاه أودويس بـ (Democraduras) (وهي جمع ما بين كيمي Democracy و Dictadura) وما يسميه كارولثرز بـ (Dominant Power) سبق أن سمّاه بـ (Dichotomous) جمع كلمتي Blandia و Dictadura أي «عنه»<sup>٩</sup>

لا يوجد نقاب مودجي أو بر دايمي إلى ديمقراطية، فثمة من محسنة للانتقال الديمقراطية<sup>١٠</sup> ويشير أودويس إلى هذه سبب في المبدأ الثالث من كتاب الانتقال من لحكم السلطوي الذي يعد فيه ضرائق الانتقال وسيق أن نطرق إلى محاكمة هتعتون له

عن تاريخ مشروع الانتقال الديمقراطي، كتب أودويس أنه بد مع زملائه في بحث في دولة استبيبات وديّة استبيبات من تقرب انه صي في دراسة هذا تاريخ، أي إن عملهم لم يكن ربه فعل على عمله ديمقراطية في

Cullerón O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* (8 *Tentative Contributions from European Democracies*) vol. 1 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986)

Cullerón O'Donnell, «In Partial Defense of an Evasive Paradigm» in *idem* (9 Diamond, Marc F. Mattner & Philip C. Schmitter (eds) *Debates on Democratization* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2011) 2012 p. 95

*ibid.*, p. 96

(10)

A New Step in the Development of Democratization: Theoretical and Comparative (11 Considerations» in Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds) *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* vol. 1 (Baltimore, MD: London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 64-84

O'Donnell «In Partial Defense of an Evasive Paradigm» p. 96

(12)



أميرك فلاينية، بل كان يطمح إلى الديمقراطية قبل أن يصدق عملية الانتقال في لإفليم،<sup>١٣</sup> ما عدا هي حالة بيرو،<sup>١٤</sup> ويميز ساحبين في مشروع الانتقال أنهم حملاً كانوا، في مبادئهم مباشرة أو من خلال شكايت البحث، مدفوعين بعبء إسقاط الأنظمة الاستطوية التي بنيت بها مصفهم بعد اعتقادوا أن التأكيد على العصب الأساسي في الانتقال أكثر من هو من الاحتجاجية الاقتصادية سوف يساعد في تخفيف الانتكاس من الأنظمة الاستطوية فهي تلك الصلة، كانت أعدسة الأدبيات تُعبد أنه بحسب الانتقد وقتاً طويلاً سوافر شروط الانتقال بالمرور عبر السمية الاقتصادية و تحديث ونضوح الثقة الأساسية، كي يتمكنوا من انتدفع إلى الديمقراطية نوعية لهذا وجود أن هذا نوع من التطوير التدريجي عملية مشددة بعزائم، ولذلك اتجهوا إلى تسمي المتشككين، فافهموا أن العمل السياسي موجه إلى عبء قد يكون مؤثراً، وأن التحليل الجيد يقصد في مثل هذا الأمر ويعترف ودويل أن أديانهم مبنية، لكن الانتقالات التي حصلت لا تُدحضه<sup>١٥</sup> إن محرك البحث سياسي، وهذه التحفيز السياسي وعدم نظار اكتساب الشروط النبوية التي سردها نظريات التحديث و ثقافة السمية وغيرها، ولذلك فمن الطبيعي أن يحسب عامل لإزالة السمية هو الأساس

يو من أودومس على ادعاء واحد فقط من دعوات كروثر؛ أنهم لم يحتو في مشروعهم في البداية شأن الدول لصعفه أو غير محاسنة لكن، في بداية استيعاب من اقرب المصلي شرع عملاء الأخصاع وعملاء السياسة يفتشون قوة النبوية وتمسكها بوصفها من شروط الديمقراطية<sup>١٦</sup> وحققه من روستو ودان وغيرهما، كما يتبين، كانوا قد سهوهم إلى ذلك ولمسألة مثله، عرباً على الأقل، من هذه نظريته

هيمس على بحث في «الأنظمة الهيمنة» سي شدت في وسط أوروبا وشرقها بعد توجه بحرب الباردة بحير إلى فكرة انتقال الديمقراطية و الدراسات التي كرستها، فقومت ورويب مثلاً كأها تمر بمرحلة انتداع في

Ibid. p 98

١٣،

Ibid

١٤،

الديمقراطية، ثم اعتبر بعضها «بى لأوتوقراطية فشلاً في ترسيخ الديمقراطية ومن هذا المنطلق، قُويت حالات أخرى أيضاً، هي حين وُصفت لدول التي لم تنتقل إلى الديمقراطية بأنها مؤخدة أو متوقفة أو شوبها عيوب، وتُأب المسار الصعي هو الانتقال إلى الديمقراطية ومصطفى كمال أتاتورك هو الذي قد تَشَأ أنظمة من نوع جديد، لا هي ديمقراطية، ولا هي مجرد مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية. فتمه أنظمة محببة تشكل نموذجاً قائماً بذاته، ويمكن أن يستقر ذلك النموذج ويتسع، أو قد تعود تلك الأنظمة إلى الحكم الأوتوقراطي المحض، وفي بعض الحالات تنحدر إلى الديمقراطية بعد صيرورة التقارب الجديدة ويعدّد كتابها ثلث عشر نظاماً محبباً مسطوحاً تافهياً دام خمسة عشر عاماً ثم كان هذه الديمقراطية غير مكتملة أو غير راسخة، وإنما حسب فهمها كما هي وصوغ مصطلحات في بوصفها أنظمة غير ديمقراطية، والمفهوم الأكثر دقة لتحديد، في رأيها، هو «سلطوية الديمقراطية»<sup>17</sup>

سبق أن كتب مسعود عن النظام الحزبي المسيطر في دول آسيا مثل كوريا وبيرو الذي يتخصص برفض السلطة ويسعى لتغيير السلطة، وأن الجميع يشاركون في الانتخابات، لكن المشاركة في المناصب هي لحزب الرئيس اسد وحده<sup>18</sup> فهل هذا هو المقصود بالسلطوية تافهية<sup>19</sup>

بأحد الباحثين ليغيتسكي وواي على درسات الانتقالات الديمقراطية ما بعد الحرب العالمية الأولى استراتيجيات المعاصرة حل اهتمامها، فهذه

<sup>17</sup> Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge NY: Cambridge University Press, 2010)

سلطوية تافهية حسب النظام الحزبي الواحد، وفي المؤلفين، فتمه أنظمة محببة أخرى من

1 لأوتوقراطية ديمقراطية لا يمكن أن لا تمنح حراً كبيراً من السكك حتى الانتخابات،

2 أنظمة وصفتها حيث يوجد الأحزاب والكرت الحكومات معقدة مؤسسات غير مسجلة كما في إيران

وغيرها من الأنظمة الديمقراطية والكساد. ويبدأ 3 أنظمة تافهية حيث الانتخابات حرة و«تافهة» لكن ثمة حزب

كتاب مصبوع من حوضها مثل لأر حش في بصره 1957 1960 ومرتبة حرة انتخابات، ومع ذلك فإن

مؤلفين يربطون معنى السلطوية تافهية

<sup>18</sup> Samuel Huntington, «Democracy's Third Wave», *Journal of Democracy*, vol. 2 no. 2

(Spring 1991), p. 27 accessed on 8/3/2020, at <http://bu.y2mesh.com>

قوة نظام حكم وقدرته على مقاومة. وهذا نقد وحيه نقد يكون بماسك  
الحج. لأمي واستعداده لنقمع، أو هشاشته وردده، سب في حاح الانتفا أو  
فشله ونفوس الأحداث من حمري هيرسب أنه في حالات كثيرة كد ضعف  
الدور لأفريقه، ولا قوة معارضة، هو المسؤول عن تغير الأنظمة في كثير  
من الدول. وثمة أمثلة لدور كد فيها المعارضة قوية ولكنها فشلت لأن  
النظام يقب يوم قوة كد، في حالات راسب ومالرب وصربا<sup>١٨</sup> إن يحدث  
على نظام سنطوي حدث هو عمية معقده ومكيفة وحاح بي درجة عمية من  
التظيم، وهذا هو لعصر الرئيس في يحدث عنه حين تكون العو من الحسمة  
محبيه<sup>١٩</sup> وسعود بي هذا موصوع لاحقاً ونعتاً إشكاليه صلابه نظام، على  
الرغم من ضعف مؤسسات له ونة ونمست حبه بحكم واسعد ده، لاسخدام  
أقصى درجات ضعف ممكنة، من أهم عو من فشل بعض محاولات التغيير  
في عالم عربي

يُصاح لفتسكي وواي 35 نطاقاً من هذا النوع نشأت في أعتره 1990  
1995 في ست مناطق في أميركا الجنوبية والوسطى (الدومينيكا، غويانا،  
هايتي، المكسيك، بيرو، نيكاراغوا، وفي ست مناطق في أوروبا الشرقية  
(ألبانيا، كرواتيا، مقدونيا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا)، وثلاث مناطق في آسيا  
(كمبوديا، ماليزيا، تايوان)، وست مناطق في سبب رابطته الدول المستقلة  
أي الاتحاد السوفياتي السابق (أرمينيا، بيلاروسيا، جورجيا، مولدافيا، روسيا،  
أوكرانيا، وفي سبع عشرة منطقة في أفريقيا (السنغال، تونس، ليبيا، الجزائر،  
البحرين، عمان، كينيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، النيجر، سيراليون،  
رمبوري)

إلى فرصة المؤلفين الرئيسية، التي يعصلاها في الفصل الثاني من كتابها،

Levitsky & Way p. 55; Jeffrey Herbst, «Political Liberalization in Africa after Ten Years», *Comparative Politics*, vol. 33, no. 3 (2001), p. 364, accessed on 27/4/2024 at <https://bit.ly/3suIZuP>.

Levitsky &amp; Way p 45

( 3

*Ibid.*, p. 56

(19)

هي أنه حيث كانت عصبة دُعوت وثيقة تحوّلت لأنظمة استطوية لفسية إلى ديمقراطية، وحيث كانت عصبة ضعيفة اعتمدت لوائح على قدرة بحكم الطبيعة وفي هذه الحالات نتي تضعف هذه الاتصالات بالدعوت، صمدت الأنظمة استطوية حين تولت القسرات أنظمتها لدى اسخه الحكمة، ولا سيما في حدود حرب حاكم متمسك وفي حالات الصحف الإداري وعدم تماسك الحجة الحكمة في ظروف غياب العصبة بالعرب، فتقرب الأنظمة استطوية لفسية إلى الاستقرار، لكن فلم تحوّت إلى الديمقراطية وهي فرصة غير صحيحة لأن الأمر متعلق بالأهمية الاستراتيجية لدولة بالنسبة إلى الدول العربية، وإرادة هذه الدول السياسية هي ما يتعلق بمصالحها في الإقليم المحدد في المرحلة الرسمية المحددة بالدول العربية، لا بدعم لانتشار الديمقراطية في مصر، كما أن لنظام استطوي الذي نشأ فيه بعد انقلاب 3 تموز، يوليو 2013 يحظى بتجاهل بعض الدول العربية ودعم بعضها الآخر العربي، وذلك عائدًا لاعتبارات جيوسياسية متعلقة بدور مصر وموقعها

الأظمة استطوية التنافسية هي أنظمة مدنية توحد فيها مؤسسات ديمقراطية شكلية، وتُنظر إلى هذه المؤسسات بوصفها وسائل لوصول إلى السلطة لكن استعمال الحكام لدولة يمنحهم أفضلية مقابل حصولهم أو معارضة صيغهم ويصبح تسميتها بأفاسية لأن حرب المعارضة تنافس على المؤسسات، لكنها غير ديمقراطية لأن ميدان العمل السياسي (ساحة المذهب كما يسمونه) يمثل إلى مصلحة الحكام إنها ساحة غير مسوية والناقص في غير عدد<sup>14</sup> في مثل هذه الدول، توحد صيغة حرية شكلية، فلا تملك للصحف، بل بشرية كارتلات محبطة بالسلطة، وأحيانًا تُسخر بصحافيون المحاكمون بتهم لا تحقق صهرًا بحرية التعبير، أي بحري الاحتفال على الحريات بتهم حادثة مثلاً وهذا أسلوب تستخدمه الأنظمة العربية التي تتيح حرية محدودة للصحف، لكنها بالحق الصحفي البعدي المستغل وبقائه جمع أدلة حادثة صده في مجالات أخرى، وقد تمقن به تهمًا أخلاقية عشوية سمعته ولهذا، يصعب بكتاب إلى شروط وحد

الأدبي للديمقراطية ، شرط وجود ملعب مسبق ومع أن ساحتين بقصدان  
 ذلك تو فر صمدات الانحداد البريئة والخراب المدنية، لبي من دونها لا  
 يمكن الحديث عن صحاح بريئة، فربما يصرا على عشر «سواء المعب»  
 مصطلحاً مستقلاً، وبعبى تحديد قدرة هذه السطوي سافسي على الانحداد  
 على خرباب من دون قمعها مباشرة<sup>27</sup> والحقيقة أن هذه ردة غير ضرورية هي  
 العدة المصطلحة الأكاديمية فقمع الخرباب، مباشرة أكان أم غير مباشر، بقو ص  
 براهه أي انحداد

تتميز السطوية تنافسه من السطوية (لمعق) بأن لأخرة لا تحسن  
 مؤسسات وفوات ثاف في المعارضه السطوية هذه هي الخرباب في دون مثل  
 الصين وكوب و سعودية وتحتلف أجب عن هذه السطوي مهمين حيث  
 توحد مؤسسات ديمقراطية على الورق، لكن النظام يقمع المعارضه مباشرة،  
 كما في مصر في مرحبه مبارك وكر حستان وأوربكستان، حيث توحد انحداد  
 لمبح شرعية فحسب بعدم القائم وتتميز السطوية السافسيه من الديمقراطية  
 بأنها تنهت إحدى ثلاث مرب الديمقراطية<sup>1</sup> الانحداد لخرة أسريه عامة  
 لجميع السافين 2 حماية وسعة بحريات مدني 3 ملعب مستر، أو مدني  
 سافسي مستر شكل معقول<sup>2</sup>

في بعض الدول غير الديمقراطية من نوع السافسيه لسطوية، قد لا  
 يوحد يقين<sup>24</sup> بشأن النتائج وحتى حسرة الحاكم بسطوه، لكن يرشح أ. من  
 بعقه في الحكم يستخدم السلطة بالطريقه نفسه، أي به بكرس صفا سطوب

(21) وهي 1 الانحداد السافسيه بحره بريئه 2 حوالا افرام سافين 3 حماية بحريات  
 مدنيه، بما في ذلك حرية التعبير والصحة و الأجداد 4 عدم وجود سلطة وصيه غير منجيب عن  
 مؤسسات الحكم (مثل العسكر والجمود ومؤسسات الدين) بحيث تحت من سطات مستر وبسر  
 منجيب التي يتحصلها من كتابات داف ومستمرة وغيره

Levitsky & Way, pp. 66

(22)

ibid. p 7

(23)

(24) عدم يقين بشأن نتائج نظام الانتخابي هو مكون مهم في تعريف الديمقراطية

تدقيقاً فهذا نوع من الأنظمة يختلف عن الدكتاتورية بأن الدول السلطة واردة، لكن السيرة استوطنته نهى قائمه، فلا تتوافر فيها حماية كفيه بحروب وميدان سياسي مستقر وانتشرت أنظمة كثيرة كهذه بعد الحرب الباردة في العديد من الدول مثل آسيا وأرمينيا وسلاووسيا والكاميرون وكمبوديا والبنين وكوت ديفوار وملاوي وموريتانيا وروسي وأوكرانيا<sup>٢٥</sup> وست مصدقة عدم وجود أي دولة عربية بين هذه الدول، وربما يقترب العراق الحاني وسبب من هذا السورج وفي السيرة تسود، في رأس، حاله عدم اكتر ث شأن تعبير حكام في هذه الدول، ويصحح الأهم بسببه إلى الناس هو مسأله الأوصاف الاقتصادية والاجتماعية، و حقوق المدنية والحريات، وليس هوية لحاكم لكن مؤرخين في كسب أن في بعضها فحسب تكون شائع لاسيما في غير يقينه، وهذا يعني أن يقين قدم في بعضها الآخر، ما يسمح بمصادقة دول مثل بحرثر في عهد توصيفة الذي السحب أربع مرات، لكن تتجده كان يقيناً تتفق التحريين الكبيرين ر الأمن وبحيث وفي بعض الحالات، أرحب لقيادة لإيرانية، عبر هيئة شحيص مصالحة النظام، نحن لاسيما في غير يقينه الناتج من دامت حرب تحت سقف مدائى الجمهورية الإسلامية، ومؤسسة حشد وم يستمر عنه من مؤسسات عسكرية وشبه عسكرية (جنتك مؤسسات اقتصادية) ومؤسسات دينية

الأنظمة استوطنته التدافعية هي طهره ما بعد الحرب الباردة، ومع أن تلك الأنظمة وحدها في بعض الحالات في أثناء الحرب الباردة، فبما طهره انتشرت بعد نهائى حينما تضعف استقرار كثير من الأنظمة استوطنته المعقدة، لكن لم تتحول كلها إلى ديمقراطية برجح في حينه السوفييتي للأنظمة السوفيتية، لكن بدعم عربي لدمقرطة دعوات من بعد إلى آخر وكثير من الأنظمة الأوتوماتية ست مؤسسات وجزءات ديمقراطية شكيلة، كي نوضح نفسها في مكان مريح تنبى بدعم الدولي أو تحميم الصلح الداخلي<sup>٢٦</sup> لكن

Levitsky & Way, p. ١3

(25،

Ibid. pp. ١7- 8

(26)

دعم لنزول لعربية بعض الأنظمة استبصوة التي يمكن الاستماده منها سمر بعد الحرب اساردة كما هو واضح في حالات عربية معروفة

يُعلن المؤلفون التعديلات في نتائج عملية تراجع النظام السلصوي أو تضعفه بعد الحرب السارده الذي أسس أنظمة ديمقراطية وأخرى تافسيه سطوية، بالعامين المذكورين وهما

1 كذوة لصلات بالعرب، خصوصاً لصلات لاقتصادية ونسبسية والسياسية والاجتماعية ونظيماتية (أي بين منظمات)، وسبق بعد محدود لصلات وخدمات ورؤوس الأموال وشتر، بين بدائل بعضها من جهة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى اتفقت هذه الفرصة سابقاً، وسعح الموضوع تنوع أكبر في فصل محصص للمعوم من الحارحة

2 فدرية حاكم تنظيميه، ومدى تماسك الحزب الحاكم وحجمه ويقول كانبس إن من بين الأنظمة ذات الصلة القوية بالعرب لم يبق نظام سطوي واحد بعد عام 2008، وإن كل تحول أنجح ديمقراطية حصل هذا حتى في لبنان التي لا تتوفر فيها «صروف مريحة» لسطور ديمقراطي مثل عربات ومقنوبيا ورومانيا وحيث كانت بصله ضعيفة هي أعدسية أفريقيا وبنسب للاتحاد السوفياتي سابق كد بصله حاد حتى ضعفاً، ومن ثم فإن لمحرك الرئيس كد العومل المجدد، خصوصاً عدره تنظيم للحكم وحيث الأحزاب الحاكمة كانت قوية وودت قواعد خنصاعية قوية مثل مايرب ورماسوي، يمكن الحكم من مواجهة خصوم أثرياء في لشارع وفي صناديق الاقتراع

بعد عشرين على نهج بصل اشبوعنة وتفكك لاتحاد اسوفياتي، نعمت البحوث في طبيعة الأنظمة غير الديمقراطية التي نشأت في بعض هذه الدول على أنصص البصل الشموسي، أو بعد الارتداد عن عمسة انتداب ديمقراطي في بعضها الآخر ومنها الأنظمة السطويه كما هي بيلاروسب التي ما عدا هي

الإمكان عبها ديمقراطية نفسية؛ إذ أصبح النظام الحاكم سلطويًا ديكتاتوريًا مثل دول الاتحاد السوفيتي السابق في وسط آسيا ومنها أنظمة نهجية التي اتخذ فيها مسار الانتقال الديمقراطي صريقة إلى حكم شبكات عصبية (patrona networks) أو حكم جماعات مهيمنة على شكل عُصب (جمع عصبة) أو «عصابات»، أو عائلات (العالم العربي)<sup>28</sup> في حالة ما يسمى «دولة المافيا»<sup>29</sup> التي يجمع فيها لحكم ما بين نفوذ سياسي واستخدام مصادر الدولة، ولا سيما ثروته، في لحداد على وجودهم في السلطة وتنافس الشبكات المنظمة على مدافع السلطة مثل السيطرة على الوظائف والأجهزة الأمنية وحتى السيطرة على الثروات ودخل الدولة، ولا سيما في حالة ما يرجع من مواد خام مثل النفط وغيره وقد يتحد اندافس شكل صراع على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية كما في أوكرانيا من دول بعير في صعبة تصادم مع بعير الحكام لكن نضارع عمدًا ما يحري في ظل الهرم السلطوي نفسه الذي يترعمه خام وصي أو راع (patron) بعد أن حسمت مسأله سلطه لمصالحته، وأصبح هو الرععم الوصي الذي يستخدم أدوات سلطة لبقاء في الحكم

يكون التأثير والاستفادة بالأسباب وتقررب شخصي من دور هذه الشبكات المنحرفة وصولًا إلى الدوائر لأقرب من الدائرة الداخلية حول الرعيم وهذه قطعًا ليست أدوات تأثير ديمقراطية ولا يمكن فهم طسعة هذا النظام بموجب نظرية الديمقراطية أو دراسات الانتقال، بل بدراسة طبيعة النظام السلطوي السابق وأثاره في المجتمع والحجب السياسية وطبيعة النظام الحالي الذي يعده البعض نوعًا من الكليبتوقراطية (kleptocracy) رتسير هذه الأنظمة

(28) استعاره في مقابل مصطلح بعالم السفلي في وصف عالم بعيريه

(29) بنظر اشتقاقا نسب ماحر من نموذج دولة المافيا في تحليل النظام في بعيريه

معاصره: Balint Magyar (from Free Market Corruption Risk to the Certainty of a State-Run Criminal Organization using Hungary as an example), in Balint Magyar (ed. *Stable Structures Reconceptualizing Post-Communist Regimes* (Budapest, New York: CEU Press 2009), pp. 461-486

سواء أن طور الحاد مع العديد من الحثير شرقًا أو بعير والمحدثين من دول الاتحاد

سوفيتي السابق في أوروبا؛ أما هذه الفكرة لإيجاد أدوات مصطلحه عن الديمقراطية و سلطويه

همهم هذا لأصحه وألأب عنيده في: Balint Magyar & Julia Vasarhelyi, eds. *Twenty-five Sides of a Post-Communist Mafia State* (Budapest, New York: CEU Press and Coran Lib. Inc. 2007)



من أنظمة السخرة أو سيطرة بأنها لا تنحى إلى النادر بقدر من الإرهاب في حصر وجود أي معارضة فهي تسمح بوجود معارضة، وقد تسكنهم من خلال تشويه صورهم في الإعلام الذي تسيطر عليه أو تضيق عليهم من العيش أو ترهيبهم، فيحافظ على بعض مظاهر المؤسسات الديمقراطية كما أنها لا تنبئ أيديولوجيا شمولية، بل تنبئ عائد ديمقراطي وطني وتشكيك في الأحزاب عمومًا وتحذير من القوي سيطرة. ومن هذه الدول ما هو أقرب إلى سيطرة مثل روسيا وهند، ومنها ما هو أقرب إلى الديمقراطية مثل تونس ولا شك في أن بعض دول أوروبا الشرقية قد حققت الانتداب، ومنها مثلًا مسوغيب والشيك ودول سيطر، باستثناء استوب التي تحرم لاقية اروسية من حق الاقتراع لكنها جميعًا ديمقراطيات شديدة سمحدر تقدم لاسرالية بعد، ومنه بحسب اصحاب كبرى مثل التعددية الثقافية وأعدادها حريز كبيرة وغيرها، خلافًا لديمقراطيات ورون العرنة، وهي ما زالت معارضة بمرتب

يمكن، مع بعض الاستثناء، لاستفادة من تحصيل لاسع على السيطرة وهو دور محاصصة صئفة مثل بين و عرو في تطوير فكرة الشبكات الربونية وعلاقة جوصيه الحمديه من الرعمات الطائفة وأساعه والنظام السياسي هو من سيطر، لكنه «ماهي» إلى حد بعيد

## الفصل العاشر

### الإجماع على الدولة : الأمة والقوميات الإثنية

في تعريف الدولة الحديثة ووظائفها، وفي دور القومية، في التمييز بين القومية الإثنية والأمة على أساس المواطنة، وفي أهمية هذا التمييز لشرعية الدولة في الفارق بين دولة الأمة وأمة الدولة وفي التجانس الإثني القومي، وهل هو شرط الديمقراطية؟ في احتمالات الديمقراطية في دول متعددة القوميات الإثنية واحتمالات فشلها، في دحض الربط بين المدايح الإثنية والديمقراطية، وفي دحض الخلط بين أثر الدولة الحديثة والمشاركة الجماهيرية وقومية الإثنيات من جهة وبين أثر الديمقراطية من جهة أخرى

سبق أن بينت أنَّ التعددية التي تسمح بالسياسي على حكم الدولة، واحتمالات التعبير والتلاقي بين المدين يتربسان عليها، يفترض جميعها وحوود إطار مستقر مجتمع عليه، يمكن تحيته مفصلاً عن النظام السياسي القائم<sup>(١)</sup> ويمكن تصور تعددية تدمجية في إطار دولة حتى عند تأسيسها، أي قبل أن ترسح وتستقر، إذ كان ثمة إجماع على تأسيسها ووجودها يتجاوز الخلافات السياسية على التفاصيل الأخرى، ووقع ذلك فعلاً والديمقراطية ليست فرضاً، بل نظام حكم يقوم على سيادة القانون في دولة، والخلاف لا يكون، لا في إطار وحدة أم في حال اتحاد الاختلاف شكل صريح يشق الوحدة ذاتها، فمن

(١) في بعض حركات التحرر، يكون منطوقه بـ "كياك سي دي والنصار من حبه كاي بوميه"

سقفاً بتعددية دحيه

لا خلاف لا تكون عددية قوى داخل دولة تمكن من أساس ديمقراطي، بل  
عدد كيانات أو دول

عدت ما يقتضيه ما حثوث تعريف فيبر بدولة اندي يعون اسوف يستقى  
السلطيم السياسي «مصري دو لاسمراية دولة» إذ كان طاقمه لإداري قائمًا  
على حثك الاستحرام التشريعي للعنف في فرض النظام»<sup>١</sup> ويصف فيبر  
بما أن الدولة تسع درجة تصورها الكامل في الأرمه حديثه، بفضل تعريفه  
انطلاقًا من الدولة الحديثة ويسحريه من الميم عائمة راهبًا و متغيرة مع  
الزمن وتتحقق مميزات الدولة الأساسية هي أنها تتمثل بطق إداري و بوب  
خاصة لتعريف التشريعي الذي توجه إليه وعديد الصقم الإداري منظمه التي  
يصطفاً «الشريع أفض»<sup>٢</sup>، وسلطة الدولة حسب ملزمه لمواطنيها وحدهم الذين  
حصب أعينهم على المواطنة بالولادة، بل يكن ما يجري على أرضها أفض  
بهي منظمة قانونية قسرية ذات أساس إقليمي إنها تحتكر العنف التشريعي،  
أي العنف الذي تقوم به أو تسمح به الدولة<sup>٣</sup> وعدت ما يمثل ذلك تعريف  
ماركس لها بوصفها أداة جمع حصة صدمعة، واعتبار ماركس «يعلم الحكومة  
في النظام الرأسمالي لجهة لإدارة شؤون الطبقة الرأسمالية، وغيرهم من  
التعريفات الاحترافية

إن شؤون الدولة الحديثة والجهر سيموقراطي والمحال لعدم من أهم  
صيرورات عمله التحديث إلى جانب ثوره العلميه و تصميغ و تنميت  
الدولة هي حدثه من دولة سلالة حاكمه<sup>٤</sup> يدلف الشعب من عداها  
الموالين بملث إلى الدولة بوصفها دولة أمه، معنى أنها ليست مرتبطة  
بأرض محددة تسط عليها سيادتها فحسب، وإنما بجماعة محددة تُعرِّف

Max Weber *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (Guenther Roth & (2)  
Klaus Wittich, eds.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1978), vol. 1, p. 64

ibid.

ibid., p. 66

( بهذا المعنى، بدولة تعريفها الحديث في بوصفها سلالة حاكمه بل يكن مقصور على العائد  
الإسلامي، بل كان في ووب يصف، وتُعرفه بيمر بأنه بطبع هذه السلالة أو بوالها

عليه وتحدد مصيرها أنصّب وتعي دولة لأمة في هذه وحدة دولة قومية،  
والجماعة المقصودة هي جماعة (يسمي أو نصف محيطة) إثنية قومية وقد  
ساهمت الدولة في صياغة هذا التجانس القومي، وحتى فرصه بالقوة إذ لزم  
الأمر، ولم تنجح دائمًا في ذلك

بالنسبة إلى ما في هذا كتاب، بدأ شكل لدولة لحدثة تدعى قبل  
الحدثة، ساهمت الملكيات لمطبعة في مركزه السلطنة وأسس بيرو فرطية  
الدولة ولا يمكن اعتبارها مجرد إقرار بل تأسيسه، مع أن صغته الحديثة التي  
عرفها استقرت في ظل هذه برأسامة في العرب. لكن برأسامة لم تكن  
شروطها، وحتى لو كانت كذلك، فيها ما عادت شرط بعد أن مسح نموذج  
الدولة لحدثة في ماضي أخرى من العدم

ما يجب هو أن من شروط مشيئة دولة حديثة عناصر كانت وثمة قبل  
الحدثة، مثل وجود سلطة سياسية، أي حاكمين ومحكومين ووجود شكل  
الولاء سلالات حاكمة أساس بوضوح لاحقة، وهذا أمر لا يجوز تجاهه  
والدولة الحديثة لم تنشأ من لا شيء لكن ما يمر لدولة الحديثة من لولاء  
لسلالات حاكمة هو صفة الرسمية وأسيده بصفة عن أي سلالة حاكمة، أو  
حرب، أو نظام حكم، والتي أصعب لها عنصر جديد في القرن العشرين أصبح  
من أهم شروط حفظ غيها وهو عبارة «مُعترف بها» ويجب أن يوافق،  
بموجب تعريف لها في هذا كتاب ما يأتي، 1 احتكار وسائل العنف الشرعي،  
والقدرة على ممارسة هذا الاحتكار، ما يعني أن الشرعية في هذه الحالة مشتقة  
من الدولة ولا حاجة إذًا إلى هذه الإضافة لأنها تجعل التعريف دائريًا فيكفي  
أن الدولة تحتكر العنف وأعراض القدرة على ممارسة هذا الاحتكار يطلب  
شروطًا توفرها لحدثة مثل بناء جيش وأجهزة شرطة قادرة على فرضها على  
إقليم وسكان، ما يقودنا إلى العنصرين الثاني والثالث وهما 2 حدود سياسية  
جغرافية يُمارس هذا الاحتكار في إطارها وهذه الحدود هي الحدود السيادية  
3 شعب يقطن ضمن هذه الحدود حاصص لهذه الدولة، وتمثله الدولة رسميًا  
أمام الدول الأخرى، وأصبح يتألف في العصر الراهن من مواطنين في هذه

الدولة وما عادوا مجرد قاطنين على أرضي وموالمين لسلطان أو مدث، بل أصبحوا مواطنين في الدولة 4 جهاز بيروقراطي متفرع مكلف إدارة الشأن العام، يعمل لدى الدولة، ويشكل بوجوده حسدها المادي لمحموس 5 سلطة تشريعية تسنّ لقوانين السارية، وتدار بموجبها شؤونها وشؤون المواطنين وقد تكون هذه سلطة هي الحاكم ذاته في الأنظمة السلطوية، وقد تكون برلماناً وفي أي حال، الدولة هي التي تسنّ القوانين من خلال سلطة من سلطات الحكم وهذا من شروط تعريفها

يُعرف أودونيل الدولة على أنها أولاً كيان حديث نشأ في بعض البلدان في الشمال الغربي من أوروبا هذه العنصرية ذات خصوصية بـ بحية أثرت بمرئ محسنة في شكل الدول في بقية العالم 6 وهي أربعة قائمة على الأرض، تنأى من مجموعة من المؤسسات وروابط لاجتماعية (ببندى عات نظام قبوي في تلك الدولة) تتحلل لأرض والسكان الذين يحددها وبصطتها هذه المؤسسات تسعى حتكها لاستخدام الإكراه المادي شرعي، ويكون سيدها عمليه استخدام وسائل الإكراه على السكان لإقليم مصدراً وحيثاً لسيد المررب لا الصون بهذا معنى هو ما يسه أفراد محوّلون بحلول مراكز قنوية في الدولة وليس المصنود بالقانون عدات متورثة أو مجرد نظام أخلاقي أو ديني سائد 7، ولا هو أمر حاكم عبد بومس هونس؛ فأمر الحاكم قد لا يكتب سلفاً وقد يكون نتاج عملة نفسية مؤقتة، أما في الدولة الحديثة والقانون عكس التعسف، أو هكذا يُفترض أن يكون على الأثر

عانت ما تُعثر أندولة عن نفسها بعة لقانون، ومدى سرامها وقد تها على التعبير عن ذلك تُحدد درجة حاجة نظام القانوني لدولة بمرص أن بوندي البيروقراطية والقانون معاً أكبر قدر ممكن من المدافع لسكان إقليم الدولة وبمرص مظهر دولة لمحوّلون اتحاد القرب وانحدت باسمها أي مهمة

4. John J. O'Donoghue, *Democracy, Agency, and the State: Theory with comparative intent* 16

5. Oxford-New York: Oxford University Press, 2007, p. 5

6. Ibid. pp. 9, 52

7. Ibid. p. 67

براهية اسكن، وصحان اسمرارية باربعة مجموعة اسكاسة القاصة في هذا  
 الإقليم بقود دنت في البعد ثاث سدوة، وهو أن تشكّل بؤرة لهوية جماعية  
 وعمومًا، مدعي الرسميون يدين محتون ماصب في مؤسسات لدوة أن الدولة  
 هي دوة لأمة، دوة للشعب أو لمواطين ومع تكرار هذا بحضاب، وممارسته  
 بأشكال متعددة في العلاقة بين شعب والأنظمة الحاكمة، يشأ البعض التي تُعزّز  
 عن هوية متعيرة، يؤكّد عليها الخطاب، وتتموضع فوق هويات أخرى ومصالح  
 أخرى ناجمة عن شروح اجتماعية هذا كله ما يعبره أودوين درجة صدقية  
 الدرجة<sup>9</sup> وهذا تسيط للعلاقة الجماعات بالدولة، فقد تحتفظ الدولة بصدقية  
 بوصفها حبراً وصباً تاريخياً، وتعير، عن كيونه جماعية، في لوفب الذي تفقد  
 فيه الحكومة صدقيتها، كما قد تفقد دولة قاعدة انصديقية على الرغم من سياسات  
 حكومية لا تميز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، إذ كان ثمة جماعات  
 هوية ذات فدرات سياسية تعتبر إصدار بدلية متفاد مع تصديقيتها عموميه ككي،  
 عموقاً، إن ثارت بحكومة في سياسيتها هذه في ظروف من النمو الاقتصادي  
 تسمى لفوى التي لا يعترف بشرعية الدولة أغلبية في داخل جماعات الهوية

لن بحث في لغوميه وتاريخيتها المجتمعية، فيسب هذه مهمة كتاب  
 بل نكتفي منها بنسب حوت متعلقة بموضوع وحرب محاولات عديدة منذ  
 انقر، بتاسع عشر تعريف القومية تركب أعينها في مسألة نعيش المشرط  
 ووحدة بمصير، ما يعزّز عنه عدة في دوة ذات سيادة وحدث هو عن  
 تعاصير أو تعاطف أو تصادمي يميز جماعة كبيرة من جماعات كبرى أخرى، حتى  
 من منظور يميز بين متتورات من، بحيث يتشأ كون هي ما لا تشركون فيه مع  
 الآخرين، ويرعون في العيش في ظل الحكومة دتها، بحيث يحكمون أنفسهم،  
 بمعنى أن تكون الحكومة منهم<sup>10</sup> ومن دون أن يقصد، تصصح مصدقة من

<sup>9</sup> Ibid. p 54

(9)

John Stuart Mill «Considerations on Representative Government» 86 p - John Stuart (190)  
 Mill, The collected Works of John Stuart Mill, vol. XIX, Essays on Politics and Society, Part 2  
 (London-New York: Routledge, 1977), p 546

صوب هذا الفصل كما يأتي عن بومية بإصدارها مرتبطة بالحكومة ليشيه 1861

بين «أن يحكموا أنفسهم» و«أن تكون الحكومة منهم» نسبة على العرف بين جماعة القومية واعتبارها أساساً لنظام ديمقراطي (يحكمون أنفسهم)، واستخدام الهوية مرزاً لأي حكم (يحكمونه منهم)، فتتحوّل مسألة القومية إلى أيديولوجية ومبرر وجوده ووفق من في ما قد يحرث هذا العاطف أو انتصاب هو «أثر الهوية بعوية أو العرقية» لكن المحرك الأقوى في رأيه هو وجود ماضي سياسي مشترك يشمل رموزاً وقيداً ومشارع مشتركة بمعجز وحسرة وانحرول شأ حوادث تاريخية وسيفات معينة، مشيراً إلى سويسر المؤلفة من «أعرق مختلفة» (بمصطلحاته) تتكلم لغات مختلفة، ومع ذلك يجمع مثل هذا شعور اسويسريين وسعي انبي تميز بين لأمة ونقومة<sup>2</sup>، نصح السويسريون في شكسامة من دون أن يشكرو قومية

من هذا الشرح انبي يؤكد على بعد السياسي، مروراً بالتعريفات الإثنية المختلفة بمفاهيمه، حتى تعريف سدكت بدرسن بمفاهيمه ووصفها جماعة معجبة، الذي أراه مصداً إذا ما قصدا في أدوب انحرول، وإذا انفقاً أنه لا ينح عن لا شيء، بمعنى أن ثمة أساساً إثنيّاً في مثل الادعاء وغيرها، تعددت الدراسات والتعريفات بقومية لكن منهم في أي دراسة بقومية هو الاساء لسعدين سعد الإثني مع تحديدات مختلفة بعنصر لمهم فيه، أي البعة والإيمان بأصل مشترك وغير ذلك، والسعد السبسي يتعلق بتغير بقومته عن نفسها في دولة، أي أن يعيش أفرادها في دولة بعثروها دولتهم، أو أن تحكمتهم «حكومة منهم» على حد تعبير من

كانت سراب الإثنية قائمة قبل القومية وكان ثمة مشتركات إثنية في بولندا وهنغاريا وإيرلندا وتركيا وسربان وإيران وبالنلند والعدم لعربي قبل شوء القومية الحديثة والقومية لا شأ من لا شيء، لكنها ليست صفة إثنية وتهمش أخرى، ونؤكد انحرول وتهمش المشترك مع «لآخرين»، وقد تخرع

<sup>1</sup> but

<sup>2</sup> (عربي بدارما المجتمع المدني دراسة نظرية ط ٥ (الدوحة ٢٠٠٠) محرر عربي للأخبار ودراسة السياسة، 2 ٥0 [١٩٩6])

المعروف مع ما يصح قوميات محاورة نسب شواء قومية وبذلك لا يحوز احرازها إلى تصفات التسمية صفت إثنية و مستخدم المستعمرون تسميات عدة في وصف الجماعات السكانية لأصدية، واستخدام الإكبر المصطلح مثل «قبائل» في وصف الجماعات في أفريقيا، مع أنها لم تكن قبائل في حين استخدموا كلمة «أمة» لليهود في بعض ماضي أميركا الشمالية لكن أب منها لم يغرب ما يفصده بمصطلح القومية كما استخدم الفرنسيون كلمة «الشعوب» لوصف الطوائف والقبائل في سورية الطسعة عرفت العنوم الاجتماعية والأيدولوجيات تعريفات كثيرة بضميمة منها ما يميز عناصر مكونة «موضوعية» مثل اللغة والتاريخ المشترك وغيرها، من عناصر أخرى تسمى «إثنية» ومع أن المحجب الجماعي بالحوز هذا يفصل بين لدني و لموضوعي، فإنني أعتقد أن النصفة المصورة للقومية الإثنية من مجرد الإثنية تتعق بالعقد السياسي المعبر عنه عدل ما يتطلع إلى الدولة و سيطرة، أو على الأقل عدم قبول سيطرة قومية أخرى على إدارة حياة المجتمع هي دحل الدولة، والرعة هي لإدارة مدسه في حالة الأقليات قومية لكن ما يميز القومية بوصفها ضاهرة حديثة هو التصنع إلى دولة تعتر عنها إا ما يميز قومية من الجماعات لأخرى هو ذلك الرصد بين الصفات المشتركة المسيحية أو الحقةية مع العقد السياسي، أي لتوق إلى أن يكون التعبير عنها في دولة وهذا ما أخرى فعلاً في لدول الإثنية عبر تاريخ اني شملت دولاً قومية، أحصل ذلك تدريجاً، كما في بريطانيا وهولندا، والسويد وإسبانيا قبل شواء أيدولوجيات قومية، أم ساندريج وولثوره كما حصل في فرنسا، أم بالتوحيد بالقوة كما حصل في إيطاليا وألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية والسمان، والصراع المديد على الاستقلال عن روسيا في حالة روسيا، وعن السويد في حالة السويد

شدد ووكر كوبر على أهميه العقد الإثني في قومية، يميزه من مسانه الوطيه والدولة وتعرفت «العقلانية» بقومية، مؤكداً بعد لإيمان بالأصل المشترك المشتق من كلمة «إثنية» نفسها، صحيحاً أن هذا الإيمان أم لا



نمهم هو وجود أسطورة الأصل المشترك وععتقد أن هذا صحيح ولكنه غير كاف لتمثيل القومية من جماعات أخرى، مثل القبلة وغيرها وعريفها بوصفها المجموعة الأكبر التي تؤمن بأصل مشترك، بمعنى أن تمثيلها من القبلة وغيرها بالتحكم، لا يكفي لتحديد خصوصيتها وحدانيتها ولا شك في أن تعدد الأسماء أو سطورة لأصل مشترك مهم في لغوية، لكن لحدائنه يصف أبعاداً مثل لتداعيل بين اللغة المشتركة، للهووس الحديث ضمن نهضة الثقافة القومية، والتعد السياسي المتعدد يسوق إلى بحكم إنساني أو سيادة لكن من أنوسع في هذا الموضوع الذي سبق أن تطرق إليه في فصل مصوب في كتاب المجتمع المدني فليس هذا هو موضوع هذا الكتاب، لكني أعتقد مع كوبر على التمييز بين القومية الإثنية والقومية وما يهتم في معانيه هو القسم الأخير المتعلق بإمكانية إحواء طوائف الأقليات عومية إلى الانضمام بواسطة منحها الحكم الذاتي ضمن لدور<sup>(٤)</sup> وهو على درجاة كما هو معروف ويرى كوبر أن بحكم إنساني ينبغي إحداث اندس غير المتعين كثير بالسياسة الحاخبة ومياسات اندس التي بقي في يد الدولة المركزية لكنه لا يعلج مسألة لتعدد الإسمي العومي في داخل الدولة المتعدد طية إلى لا تقتصر على علاقه أكثره وأقربه

وفق إرنست غلر، تسعى الأنسب يوحد القومية إلى مخططة بين سياسي والجماعة عومية [١] وشعور عومي هو شعور بالعصب من حرق هذا لمبدأ [٢]، والحركة القومية هي حركة بحركتها مثل هذا شعور<sup>(٥)</sup> من عتقد ذلك عيباً لا يؤيد هذه درايات على أسس قوميه لأنها قد تتجه نحو الانعصان لكن يمكن الرها على قوميات ثقافية ترفض القومية السياسية الانعصالية في حالة تحقيق المدرليب مراب بها وتفضل بقاء فيها<sup>(٦)</sup> إن

Walter Connor, «Ethnonationalism», in Myron Weiner & Samuel P. Huntington eds., (٦٤) *Understanding Political Development: An Analytic Study* (Boston, Little Brown, 1987) pp. 204-205

ibid. pp. 2-28. (٦٥)

Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University, 1983), p. (٦٤)

Afred Stepan, «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a State-Nation Model as Well as a Nation-State Model?», *Government and Opposition*, vol. 43, no. ١, Winter ٢008 p. ١, accessed on ٤/٣/2020 at <http://bit.ly/2KFlu7Z>

الحددي المعاصر لأهمه في هذا سياق بقى هو الفصل بين الأثة والعمومية، والذي سبب أن نظرتُ إليه في كتب المجتمع المدني في فصل، المذكور أعلاه، بمعنى إدخال مبدأ الموحية في الدولة بوصفه أساس الانتماء إلى الأمة، والإيمان بإمكانية أهم متعددة الإثبات أو لقوميات، أو متعددة سمات أو غيرها، كما في حالة سويسرا، المكروه، ويلجيك لاحقاً، وحالات مأخوذة أكثر مثل لأمة المتعددة الإثبات والسمات والديانات في الهند وثمة حالات كثيرة في أوروبا الشرقية والوسطى والعدم ثبت أيضاً لا يمكن بحل أي ستقر، فيها من دول مثل هذا الفصل بين القومية والأمة، وأساس هو توصل انتهى من دولة وجرء من مواطنين محسوب، أو تقسيم الدولة إلى دول قومية وقد شهد العدم منسوبة هذا حيز الأخير عدة مرات لكنه من ممكن دئماً، وقد يكون ثمة ودخ

نحو الانتماء إلى أن لا يدير لوجي القومية والحركات القومية التي يشملها مصطلح (Nationalism)، هي التي تمنح العمومية وسم العكس، ولا سيما في حالة القوميات التي نشأت في مرحلة مأخوذة فهي نصي على البعد الإثني والسموي القائم معنى سياسياً وتطبعاً نحو الدولة، كما أنها تساهم في تخيل عصر إثنية عبر لحركة القومية والدولة ذاتها، وهي اتح السريح المشترك والمحيط، وحتى في وضع قواعد اللعبة وفرصها وهذه أمور بحثت فيها سابقاً فيوهان غوتليب فشه (Johann Gottlieb Fichte) (1762-1814) بحطبه الموجهة إلى الأمة الألمانية لم يكن يحطب قوميه قائمة، بل كان يساهم في صنعها وكذلك ساهم ساطع الحصري (1868-1968) وميشيل عفلق (1910-1989)، وقسهم واد النهضة العربية الحديثة في الفكر والأدب، هي الكنية والتصميم وحرية والتعظيم هي شوء عمومية العربية الحديثة، وكذلك فعل كاميلو بنو كوت كفور (Camillo Benso conte di Cavour) (1810-1861) وجورج ماتريبي (Giuseppe Mazzini) (1805-1872) في بناء القومية الإيطالية كما حرب صاعدة الأمة القومية الكسندية والأمة على أيدي قوميين كاستيين أمثال محمد عبي حجاج (1876-1948) وأبرهه لإسلامة ويطلقها أيضاً على ما يطلق عنه أو الأمة

التركية» مصطفى كمال (أناتورك) (1881-1938) وفيدته عملية بناء دولة  
التركية الحديثة المستقلة باستدعاء قومية تركية

مثبت تساهم دونه في إباح القومية، يمكنها أن تُسح في مرحلة أخرى  
الأمه متعددة القوميات وهذا ليس ضرورياً بل جهد بشري قد ينجح أو يفشل  
ويتوقف الأمر على قوة الحركات القومية، وتاريخ الصراعات بين القوى الأرضية  
نفسها، وعلى تاريخ وحدة الدولة، وهل فرصت له وحدة بقوه نظام سلطوي أم  
وحدات أسس على حيية اقتصادية و اجتماعية ليوحد في كيان سياسي واحد؟ كما  
تؤدي المصلحة دوراً في الحفاظ على الوحدة، لأسباب مثل مستوى المعيشة  
المواتر فيها، وقد تؤدي إلى عربة القوميين الانفصاليين في دول مجتمعاتهم بد  
كأن من مصلحة المحافظة على الاستقرار والعيش المشترك في دولة الغائمه  
المتعددة القوميات

يعتقد القوميون أن قومية، متطابقة دائماً مع الأمة، تستحق ولاء  
المواطنين، لكن الجماعة القائمة على أساس مواضع أو ما يسميه سبب  
أمة الدولة تفرص وعود ولاء للدولة أيضاً<sup>99</sup> وفي رأي، تتطابق قومية مع  
الأمة في مرحلة سحر الوطني، أو سعي إلى إقامة دولة لكن بعد يشأها  
يتطلب الصدام الديموقراطي بحدود ولاء الدولة، أي لنكبات الذي يمارس فيه  
الديمقراطية على أساس المواطنة وولاءها لا يعني طاعة كل ما تحلف  
الصغير بفردي؛ إذ تمكن الديمقراطية من إيجاد صيغ توافق بين استمرار  
الولاء للدولة الديمقراطية بوصفها وطاً وعدم محالها بصغير وهذه ليست  
الإشكالية التي نبحثها فالمقصود هو ولاء مجموعات سكانية كانه ترى في  
الدولة وطاً على الرغم من الانحلال الإثني والعائلي والجهوي فمن دون  
ذلك لا تستقر الديمقراطية

عموماً، يسود انصباع أن قومية معطى طبعي، في حين أن لدول شتى  
يعتبر هذا التمييز عن تشاير ببولوحي عضوي للأمم ووفق ستييب، بُييت

99. Lutz Preuss, *Building the Nation Building in European Revue*, no. 4 (3, 997), p. 356 accessed on 8.12.2020 at <http://bit.ly/2H9U9Vc>

الدور قبل أن تشر فكره لقومية سي حسب أدب المثقفين وأنهب حاد  
 اشعوب لكن اسرعة بوحودية بقومية قنصب عدد الدول من 1500 دولة  
 أو كيب سياسي تقريباً في أوروبا في نحو 25 في عام 1900 وحللاً لا يصح  
 حاطي عن أن الثورة الفرنسية، صغرت بقومية في باقي القارات الأوروبية،  
 في القوميات في أوروبا الوسطى والشرقية صغرت في سباق ارد على تمتد  
 الفرنسي إبان حملات نابليون، أي في سباق مقومته هكذا على الأقل يمكن  
 الحديث عن قومية بندية وقومية أجنبية وغيرهما في القرن التاسع عشر لكن  
 قومته وتأثير به في أي شئت قوميات في القرن التاسع عشر، وبطبق ذلك  
 على إيطاليا وألمانيا وروسيا وهنغاريا وستفت بحك عن هولندا في عام  
 1830 لكن صغرت، وب زالت تميز، بوحود قوميتين هما غربيته ولعنها  
 المهمة هي الهولندية، ولووية وعنها المهمة هي غربيته وبدأت في بناء  
 الدولة فور الاستقلال عن هولندا لكن التحدّي القومي الصمكي شأ في القرن  
 العشرين و أدى إلى تحويل بلجيكا إلى دولة متعددة القوميات<sup>3</sup> إن ما ظهر  
 في القرن التاسع عشر هو الحركات القومية والمثقفون القوميون الذين ساهموا  
 في إنشاء القوميات المأخرة والأندلسية القومية، واستمرت التصيرورة في  
 دول أخرى طوال القرن العشرين

ثمة قوميات شأت مكرراً تتوشح مع بشوء الأمة المحصورة في بناء  
 بفعل مكررة المنيكة لمصطفه بسببته، والسيطرة على مساحة جغرافية محددة،  
 وبشوء برحان وتوسع سببته، وتوحيد سوق، وإزالة الحواجز العمركية  
 بين المقاطعات المختلفة، وتوسيع الطبقة الوسطى وتوحيد لغة وبشوء اشقوة  
 المميرة شعب بعينه هكذا عرّف الإنكيز أنفسهم منذ نهاية القرن التاسع عشر  
 وتحدث بروسون عن أمة فرنسية في نهاية القرن ثامن عشر كيب هذه  
 قوميات، في أي حال، حتى لو لم يرائها صعود الأيديولوجيا القومية

في ألمانيا، شأت حركة قومية، إلا أن دولة ألمانيا لم يبعها القوميون بدين  
 ظل مفهومهم بالأمة متجاوزاً الدولة ومتصلاً مع اقومية، بل ساهم بحل دولته

من طرف أوتو فون سميرك (Otto von Bismarck) (1815 - 1898) وبصح  
 الأمر أيضًا في دولة إيطاليا الحديثة حيث ساهم كامبو يسرو كونت كافور،  
 رئيس وزراء النمسا بعد توحيدها، في بناء دولة أكثر من جوربيي عديداً  
 (Giacopo Gauthier) (1807 - 1882) أو ماتريبي لقوميين<sup>20</sup> بصح هذا  
 شأن الدولة، أما القومية الألمانية عبر الخطبة مع الدولة فهي تاح تدخل بين  
 السيسيين ولفكرين القوميين والأدلة وغيرهم

أدى الاتجاه لى بناء الأمة المتطابقة مع قومية في الدول التي شفت عن  
 إمراضات إلى عدم استقرار ولم تستقر الديمقراطية في أعلة الدول القومية  
 التي شأت نتيجة بهير لإمراضات المساوية والألمانية والمساوية  
 المحررة بعد الحرب العالمية الأولى وط ومن ضمن الدول الحديثة لى شأن  
 بعد الحرب العالمية الأولى، فون هيب وشكوسوفاك وإيرلند وحمف حمف  
 استقرت الديمقراطية سيًا، مقدرة نسج من دول الخمس عشرة بقصة سي بم  
 شأن على أساس قومي ولم تحقق أي ديمقراطية استقرارًا في الدول التي شأن  
 على أخص الإمراضات المهرومة في الحرب العالمية الأولى، ووجه  
 الديمقراطية في دول سي حمف عن انهيار دولة ألمانية، وكذلك لاتحاد  
 السوفياتي ويوغوسلافيا، مصرًا مشبه فحدود مصدات والولايات التي  
 استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق كات مصطعة؛ إذ سبق أن حددها  
 سسين، وعر تركها السكاني كثيرًا منذ تلك فترة واستقرت الديمقراطية في  
 حالات قليلة منها، وبعض الديمقراطيات التي استقرت ما رت تعاني التشديد  
 على البرعة قومية لإقصائية والتميز ضد الأقليات؛ وهي حال دول ذات  
 الحدود المصطعة السحمة عن تقسيم استعماري في مشرق العربي وشمم  
 أفريقيا

عدت ما يكون الإجماع على لدولة سحمة عن القاعة الشعبية معبرها  
 عن قومية أو إثنية، ويساهم لحاس في تماسك هذه الدولة، ويصح أن يكون

ibid. p 157

(20)

ibid

(21)

أساساً لتعددية سياسية في إطاره، لكنه يحوّل الهوية القومية إلى مرجع دستورية لحقوق والحريات في الدولة الديمقراطية بكن، ثبت تاريخياً أنّ لمرابط القرمي أو الإثني الذي يصح سناً لتعددية سياسية ديمقراطية في داخل كل متجانس، أو «جنس» قومية محدد، قد يُستخدم في تبرير مع التعددية وقمع الحريات عند عدم يدعي تمثيل روح لشعب ووحدة الأمة وثمة دون لا يتواءم فيها بحس قومي أو إثني، فهل كُتب عليها أن تكون محرومة من الديمقراطية؟ حوس هو بالنتي

ناتسبه إلى العديد من لاحتس، أثبتت الحروب الأهلية والبرعات لاصصية اني عرفها دون سيطرة متعددة الإثنيات أن لدولة المستقرة التي نصلح إطاراً لتعددية هي دولة قومية، ودلت ليس بمعنى دولة لأمة، أي ليس بمعنى الدولة التي تعتبر في الشرعة الدولة أمة (كما هي تسمية الأمم المتحدة)، وإنما بمعنى الدولة التي تعتبر عن هوية قومية إثنية محددة، وقد لا تكون محاسة دينياً، لكن يفترض أنها دولة قومية معينة ويمكن أن تستعيد تاريخ دون ديمقراطية عريفه يعط لأحرس، هت بشأ للعاش والنعد وحمية حقوق الأقليات، مع أن هذه الدول قامت بفرص بتجانس القومي بالقوة (غرسا)، أو بتوحيد دويلات متفرقة بانهوه (إيطاليا وألمانيا)، قبل شوء التعددية الديمقراطية الحقيقية وب

لا يخلو التاريخ من تحارب قامت فيها الدولة من دون تجانس إثني أو قومي. ومع ذلك ثبت ولاء وطني وجماعاً على الدولة على رغم من التعددية الإثنية، أكدت مدوه متعددة قوميات و (إثنيات واسيديات مثل الهند، أم متعددة اللغات والثقافات مثل سويسرا، أم ثنائية الهوية مثل بنجك، أم تنصص أكثرية وأقلية مثل كندا

في مجلس، سبق حلّ يوعوسلافيا بقوة وبحث مقوود لعدم الدستوري، أي انقل ديمقراطي في الكيانات ذات الأكثرية الإثنية الواضحة التي تفرعت عنها، أم نسيكوسوفاكيا وبحث سلمياً من خلال عملية الديمقراطية ذاتها وثمة دون سم صحيح في خلق انتماء إلى مدوة، أو هوية وطنية، إضافة إلى هويات مواصية، هوية أو الصائفة وغيرها، كما سم صحيح في دمج لأمة، وطن

النظام الدستوري أساس وحدتها، فمقام الموقف السياسي من هذا النظام حده العداء للإطار الواحدوي السياسي، خصوصاً عند جماعات قومية يسود لديها شعور بمصطنوعية صفة أي نوع تاريخي إلى الاستعلاء

عربياً، أثيرت فصلاً متعمقه فيكيان سياسي عند إضافة نظام دستوري، أو حتى مجرد إصعافه، في بعض الدول مثل العراق وسورية واليمن والسودان، كما نثر في غيرها برعات هوياتية قد لا تكون انفصالية بالضرورة مثل الطائفية في لبنان، وقصية الأمازيغ في بعض دول المغرب ولا شك في أن ثمة إجماعاً على الدولة، وعلى الهوية الوطنية الجامعة، يردد سوزاً في حصة النصارى من أحل المواطنة المتساوية، وبدأ ينحد صدى مباحث مصطنعية في سائر ولا يبدو لي أن الأمازيغية في دول المغرب تتجاوز سرعه لثقافة التي تمثل لدول إلى احترامها والاعتراف بها، وذلك على الرغم من وجود تيارات متعارفة مفومة

ينطبق ستيبان وعرايم روبرسون من مسألة الدولة العربية وحدوده المصطنعة، والتي حارحت من لدولة عثمانية وكنت حاصعة عدلاً لاختلاف قوى مستعمرة عربية لدولة الوطنية صاعدة بوصفها هوية سياسية، واعدة العربية هي اللغة سائدة، وثمة مكانة في الهوية وصية تتمتع بها الوحدة العربية، ومؤخراً الوحدة الإسلامية لدى نبارت إسلامية وكل من يعرف البصقة يعرف كم أن مصصيح الوصص عربي متبر، وإصراع عربي الأسرثيني يدخل ضمن هذا السبق ثم إلى ولايات المتحدة تدعم سلطونه في مصر لأنها في حاء سلام مع إسرائيل<sup>122</sup> من بين أمور أخرى كما تتميز الدول العربية بأن نسبة صرفها على الأمن من مجمل دخلها (GDP) أعلى من أي منطقة أخرى في العالم فتصرف الدول العربية ما سسته ثلاثة أضعاف ما تصرفه دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو ما محمد 6 7 في المئة من مجمل دخلها محلي على الأمن، في حين صرف دول الناتو 2 2

A. Fred Stepan & Graeme B. Robertson, «An Arab more than a Muslim Electoral Gap», *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 3 (July 2003), pp. 41-42 accessed on 4/4/2029, at <https://bit.ly/3eWebdV>

في المئة فقط من محمل نتائج المحلي (بالاعتماد على بيانات قبل عام 2003)<sup>23</sup> وفي نتائج عام 2017، نصبت نسب متفاوتة، فبلغ محمل إيفاق الدور العربية على 4 من 6 في المئة في حين كان صرف دول بانو أقل من 2 في المئة، باستثناء الولايات المتحدة و اليونان وفرنسا وتركيا وإسبانيا كما وجد عشر دور عربية في قائمة الدور العشرين الأكثر إيفاقاً على الأمم من محمل الناتج المحلي<sup>24</sup>

ثمة قصص. يفترض أن تمت انتباه هذه هي 1. نقص الإجماع على الدولة، وشرعيها 2. تصرف لمرتفع على الأمم وسوء أقماً مرتبط أنصرف المرتفع على الأمم وسمح بتسارعت الإقليمية والمحاور الدولية أم للأمم الداخلي، والأمراض مرتبطان إلى حد ما شرعية دولة واستقرارها والإجماع عليها، بما في ذلك مسألة الحدود

يذكر العديد من الباحثين، مثل برا أندرسون، في تحليلهم أسباب مصادره الأنظمة السلطوية العربية الإصلاح وسعيير، شهدت روستو على مسأله 10. حجمه لبسائه والولاء لها، وأن هذه قصة رئيسة في المنطقة العربية<sup>25</sup> إنها إشكالية المسألة العربية التي تشير بالتقاطع بين أزمة العلاقة بين الأمم والدولة من جهة، وعوامل الديمقراطية هائلة في بلدان أخرى أيضاً من جهة ثانية. وسبق أن أشرت إلى دراسة يرى مؤلفوه، من منظور يمكن من (Michael Mann)، أن عدم عربي لا يوازيه شرط المسس الوحيد المتعلق بالإجماع على لدولة. ومن ثم، فإن من الضروري معالجة قصص الشروح الرئيسية في العالم العربي من وجهة، بما فيها مسألة موقع الدين في السياسة ولأقارب وغيرها، ومنها سي النوفقة أو نظم الامم ككرة

ibid. p. 42

(23)

10 World Bank Military Expenditure % of GDP Data (Washington), accessed on (24 8/3/2020) at <http://bit.ly/2MLKJRB>. «Defense Expenditure of NATO Countries (2017-2018)» Press Release NATO Public Diplomacy Division 10/7/2018 accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2Dn4GTo>. 11a Anderson, «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East», *Annual Review of Political Science* vol. 9 June 2006 p. 209 accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2wcZSD1>



أو وضع صمدات خاصة بالأقليات، لأن الديمقراطية تؤدي إلى انحياز هذه الشروح الحقيقية الإثنية أو الطائفية<sup>26</sup>

الحقيقة أن الأمر ليس بهذه الاستحالة، فقد نسين في أثناء دراسته الحرك الثوري العربي، خلال العهد الأحمر الذي افتتح مرحلة جديدة، أن اتصال من أجل الديمقراطية يعود ويتراق مع نمسك الدولة والهيوة الوطنية حتى في الدول سي رفو حصصها من استطوية تعكث إلى طرئف وطهور بطنية السياسية مثل العراق ويطهر ديك من خلال شعار الحرك الثوري في هذا البلد خلال تشرين الأول أكتوبر وتشريس الذي نوفمبر 2019، وهو شعار «يريد وطنًا مصر حدة» وفي مدهصة حصص الحرك بطنية سياسية نمة، في ذهن لموطن العادي، علاقة بين مطلب الديمقراطية وانتشديد على المواطنة في لدولة وهذا لا جمع ب حركت داب ست انفصله قد تدعم الحرك الديمقراطية من مطلقات أخرى، وبذلك فهي لا تشدد على المواطنة لمشتركة

أالحق انقسام لاستعماري صرًا كبيرًا شرعية كيان الدولة التي شأب ساء عليه، كما ساهم تحدي الاستعمار وانقسام في رفع لأمة فوق الدولة، وحاء دور أيديوولوجيات لأحرب بحاكمة في هذه سماء دنيا في عرقه شوء شرعية بهذه الكليات تشيها هويات متحدرة لدولة مصدرًا لشرعيتها، وثقيف اجمهور بذلك، مثل اولاء ت تفندية في حاء بملكيات، والأيديوولوجي العمة في حالة العت، والأيديوولوجيا الإسلامية في حاء لقد في في بدائنة، ثم العربية لأحد وهي لأظمة نفسها التي استخدمت صمم أليات سيطرة ولاء ت عشيرة وطنية مباشرة، بعد تراجع ورن لأيديوولوجيا القومية

(26) عبد الوهاب الأحمدي «تجديات النظر للانتقال نحو المجمهور، تأملات في مالات ثورات العربية وفي بطريات الأمن الديمقراطية»، في أطوار التاريخ الانتقالي مأل الثورات العربية بدوحه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 178 Nds-Christina & 178 Barroane, Manic Vogt & ans Erik Cedemmar «The Arab Spring and the Forgotten James», Center of Comparative and International Studies (CIS) Zurich Working Paper no 52 February 2012 accessed on 28/4/2020 at <https://bit.ly/3eLdKBp>

وفدعيتها. خصوصاً بعد هزيمة حرب 1967، وعموماً مع تراجع حرب ساحت  
الحكم من مصميه الأب يولوحيه بعد مكوته فترة طوبئة في حكم وساهم  
شوب صراع كد يكون و حودق بين حريين قوميين في اعرق وسورية في  
صعصعة صدقة لأيد يولوح لقومه في الحنين

لم يدرك هذه الأظمة أهمية الانتماء العربي لوجداني والثقافي عند  
الأغسة في سدا ادي يحافظ على نماسك لأكثرية عربية في داخل كل  
بلد، وركزت على المرمية العربية لا بوصفها هوية ثقافية ذات بعد سياسي،  
بل بوصفها أيد يولوح تريريه بسطام وأنصت ردة الفعل اسسية على  
الأيد يولوح القومية المفروضة في تصور فكرة عربية عمومة وتراجعت  
الأهمية السياسية للاسماء العربي السجامع سطوائف وساهم تراجعها في الانقسام  
الصنفي في العرق ادي أبحرت فيه التعددة سسية سيحة تدخل حارحي  
بالاحلال المباشر قبل ثورات العربية في عام 2011 شمالي سوريا، صعدت  
صدقة سسية منظمة بعد نهار السطام اسبق وروع الشرعية عن أيد يولوحية  
لم يحلّ الولاء الوطني للدولة في محل الهوية العربية، بل تصدرت مشهد  
الولاء طائفية التي أحتجتها احب ساسه جديدة لكسب التأييد في  
الاتحادات أما الأقية الكردية فتمسكت بهويتها لأشبة القومية، لا يولوحيه  
اعرفية وهكذا، أحد الكتب وابحثون وصحافيون وسياسيون يكتبون عن  
شيعية وسنة من جهة، وكرد من جهة أخرى؛ أي قومية واحدة وطائفتين، بدلاً من  
أن تشمل الوطنية العراقية قوميتين إثنيين، عربية وكردية، في إطار أمة مواصية

بم تحج جميع المحاولات تأسيس ولاء وطني في سورية والعراق  
بحيث سجدور عومية عربية بعد لاحتلال في عام 2003 فيما كردية قومية  
ثانية فمن ابواصح أن الأمة عرقية تتألف بشكل رئيس من قومية عربية تسمي  
بها الأغسية، وقومية كردية تسمي بها لأقية وفي سورية، تشكل القومية  
الكردية ستة صغيرة من سكان قدس على سستها في العراق، ومع ذلك احب  
الاعتراف بها وعلى اديمهر طيس العمل على الاعتراف بها موقع وعنده  
في ظل وطنه حاميها بوصفها شرطاً لتحويل ديمقراطي إلى الانقسام ادي

أنه بعض الديمقراطيين في العرب إلى جماعة شيعية وأخرى سنية تجمعهما ديمقراطية بوصفه بخطى الهدف مما، من لأنه يتجاهل عروبه لأغلبه العربيه المؤلفة من أتباع المذاهب الشيعي و سني بحسب، من لأنه يقسم العرب إلى صونك سياسيه في حين يحتفظ الأكرد بهويتهم القومية وعددة تطبيع السياسية تجمع لعددية الديمقراطيه في ما عد فرص لانتفاء العدائيه على السوط بوصفه اسماء سياسيًا وإصفاة إلى ذلك، فإن تسييس لانتفاء الطائفي الشيعي ونسبي يتحوّل إلى حشر ولاء بقوى خارجية مثل إيران والسعودية

في الماضي، شكّل العداء بقومية العربية تحديثية في العرب، ولا سيما في السياسة الخارجية مولات المتحدة، مطلقاً لدعم الأيديولوجيا الإسلامية المعددة بقومة والشواعة في آيا، بما في ذلك الحلف مع الأيديولوجيا وههنة ضد انضمام الباصري وضد الأنظمة بعثيه وحاداً، أدّى العداء العربي لبقومية العربية في العراق باعتباره مجرد عطاء لسياسة طائفية إلى شحيم هويات الطائفة والعدائيه السياسيّه، وعبارته أساتة الديمقراطية التوافقية وبقومية العربيه، حتى الأيديولوجيا منه، ليست عطاء لعدائيه سببه في العراق، ولا في سورية إلى عثرب فيها الأيديولوجيا بقومية عربية عطاء لطائفية علوية هذه المرة

يقول سوريس، في تعريفه لمجتمع قومي متماسك، إن مقصود هو أن الدولة تكون ضعيفه في عيدها، ويتحدث عن المجتمع ذي مشاعر مشتركة، بمعنى أن له لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأبطال والرموز والموسيقى والفن، وهذا يعني، في رأيي، قومية إثنية (وإن كنت متحبة) ولا شيء آخر والمجتمع ذو بوحدات المشتركة هذا لا يحصل تطويره بضمم كافي في الدول الضعيفة عوضاً عن ذلك، يطغى على الهوية الوطنية الهويات العرقية المرتبطة، لخصائص اللغوية والدينية وما بمائلها<sup>(27)</sup>

(27) غيدوع سوريس، الديمقراطيه والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمون في عالم متغير ترجمه عماد بطاينه، سلسلة مؤتمرات رائدوخة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015)، ص 104

ونذكر أيضاً ضعف الاقتصاد أو عدم وجود اقتصاد مدمج وشماسك يقدم قدراً من لرفه يسكن أهم لعن اثلث في الدولة ضعيفه فهو الافتقار إلى مؤسسات دعيه وسريعة الاستجابة<sup>28</sup>. والحقيقة أنه محي في أن مثل هذا ايوحدن المشترك لا يحقق من خلال مواظبه وحدها بل تولده انتماءات كثيره، قوميه أكاب حتى لو سبب بواسطة الدولة نفسها عبر دمج، أم وطنية مباشرة كبير لدونه في حبه لدوله التي يحج في حتى انتماء كهذا يحدث ذلك حين تكون الفائدة من الاندماج هي الدولة أكثر منها هي الانعصار، هذا هي حابة تواجر حسابات براعساتية وقر راس عضلانية، كاشتر قاعة أن إصدار الدولة الهاتمه هو الإط الواحد الممكن بعد تحارب ب رحية من محاولات الانفصال الدمه والفشيه، أو من دون حسابات عضلانية بوجود تحربة تاريخيه مشتركة في نفس صمد مسعير، أو هويه مشتركة تمت في موجهه محبص معد

يست الحروب لأهلية والانفصال عن الدولة حتمية أو قدراً لا بد منه مع انها استظونه أو ثوره عنها في دول متعدده القوميات أو طوائف، لكنها نصبح ممكنة حين تواجر طرف ف ذلك وهذا حصل في عراق وسورية لكنها لم تحصل بسبب ديمقراطيه، بل قبل شولها أصلاً، أي بسبب نشر انظم سلطوي في بناء أمة وطنية هذا لا يعني أن ديمقراطية هي نحن السحري إذ حافظت الدولة على تماسكها فلا تسوى قصب الهوية من بقاء نفسها وسبسات هويه نصح أكثر، حجاب لي حبه استمقر طبه في محتتمات غير منجاسه إن من سهل تحشيد انداس على انهويه في بحكومات محدثه هي عصرنا الذي أصبح فيها بحكومات مصدر مهت برب<sup>29</sup>، وهي لا مكان التدفيس فيها على نحصيل حصه منه في شكل ميريات أو وظائف أو عطائات أو تعسبات أو عيه، وذلك يمثل الهويه الما، إله أو طائفه أو عيه سبسات والحقيقه أن الديمقراطية لا تسبب في شروح، بل فتج لها أن تترر، إذ أتبع

(28) المرجع نفسه، ص 104

Pranab Bardhan, « Democracy and Development: A Complex Relationship », in (29) Shapiro & Casiano Hacker-Cordon (eds.), *Democracy's value* Cambridge: Cambridge University Press 1999, pp. 106-107

تمثيلها سياسيًا في عملية اساسية، ما قد يحول التنافس إلى صراع هويات لكن لا مبرر لأي بحث أن يربط بين هذه الشروح وبين الديمقراطية، فهي ليست مقصد هذه بل تعدت لمشاعر الضم والتميز وفشل نظام استطوي في بناء أمة موحدة، وعاء ما تتجذر في طين النظام لسطوي نفسه، أو نطل كلمة تحت فشره وحدة الوطنية التي يحسدها ذلك النظام في اسطر الفرصة لتعبير عن نفسها ومهمه نظام الديمقراطية وضع استراتيجيه تتعامل معها، وليس إنكار وجودها، أو انتظار أن يحل وحدها

شير هذا إلى اختلاف مطربين من أهم مطربي الانتقال، هذا سبب وليس، مع شرط الوحدة الوطنية قبل الانتقال إلى الديمقراطية، فمن مطورهم يمكن أن نحل مسألة وحدة الدولة سواء مع مسألة الديمقراطية<sup>11</sup> وقد يكون ذلك من خلال بناء هدايات وتوقيفات ولا تفصل بين العدايات ووحدة انكباب سياسي التي يقر بها روستو، لكن شرط أن ينتج من ذلك تصميم كيان الدولة الوطنية المعدده الهويات (كما هي حالة سويسرا) وإذا شككت الديمقراطية على أسس إثنية، فغالبًا ما تقوم هذه لإثبات وتسمح معها بمرحبات انصافية بدعوى حق تقرير المصير للإثنية المغمومة على أرضها التاريخية المصحبة منذ أول التاريخ ويكمن التحدي في نقرة على تنمية هوية وطنية فوق هذه لانتعاشات

اسه لمر ومسيب إلى عدم بلاء دراسات لانعاب مسألة الدولة اهتمام كبير، لأنها محوّر حول قصص أميرك اللاتينية وحووب أوروبا حيث لم تكن الصراعات القومية والإثنية مسألة مركزية وحتى في إسبانيا، لم تُشر قصيه كاتلوب رالاسك اهتمام كبير في هذه الدراسات<sup>12</sup> مع هذا لم تكن

Gerardo L. Munck, «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule», (30) *Perspectives on Politics*, vol. 9 no. 2 (June 2011), p. 337 accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2WtWkac> Juan Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation Southern Europe South America and Post-Communist Europe* Baltimore MD/London, The Johns Hopkins University Press, 1996 pp. 6-7

Juan J. Linz & Alfred Stepan, «Political identities and Ethnical sequences Spain, the (31) Soviet Union and Yugoslavia», *Comparative Politics* vol. 2 no. 3 (Feb 1970) from Communism Spring 1990 p. 23 accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2YfUjUj>

الإجماع على لدولة هر أحد شروط الاستعداد لأن الأخير بفرصة ببقوه، فإنه أحد شروط الديمقراطية وكأما زاد عدد من بفرصون وحده أسرت بوضعي بوصفه جذراً يصنع الفرار ب الشرعة بشأن حيتهم ومستقبلهم، قُتت حملات الديمقراطية<sup>32</sup>

نُرحم مصطلح القومية عاده يسمى (Nationalism)، مع أن خصوصية المصطلح الأخير هي لدلالة على أيديولوجيا قومية أو حركة قومية وليس هذا ما يعنيه بالقومية العربية، فمداونه هو بهوية القومية العربية، وأفضل أن أترجمها بـ (Ethnic Nationality) بمعنى هوية قومية أو انتماء إثني Ethnic National Affiliation، وأقول (Nationality) وليس (Nationalism)، لأن القومية العربية ليست بالضرورة أيديولوجيا وحركة سياسية بل هي انتماء إلى العربية، وقد يقصد بها ثقافة تؤخذ من يتموز [بها]<sup>33</sup> يؤكد هذا التمييز لأنه كثيراً ما يقر قومية ويقصد بها أيديولوجيا قومية ولأن مصطلح Nationality سنخدم بالإنكليزية في وصف الأسماء إلى دولة، أي في تحديد الجنسية أو المواطنة في دولة من حارجها، فقد أضفت إليه صفة (Ethnic) تمييز القومية من الجنسية، ومن الأيديولوجيا القومية في الوقت نفسه، متجاوزاً في ذلك أخطاء مدافع التخصري في تمييزه المذكر عرباً بين الجنسية والعمومية في إطار فهمه الثقافي الإجماع للأمة العربية الذي يمر في صوء مفهومه للقوميه العربيه لدولة من الأمة وفي هذا التمييز رأي لخصري أن مفهوم (Nationality) و (Nation) لا يعبران عن وصلة الأمة العربية بوصفها مثل بعض الأمم المجرأه ومورعه من دول عديدة<sup>34</sup> وشككت في مدى كفاية المفهومين بعبير عن "لأمة العربية في الحانة المحاصرة"<sup>35</sup> ويستهي إلى يقول "إن كل أمة تسرع إلى تكوين دولة خاصة بها، لا أنها تكون موحودة قبل أن تتوصل إلى تكوين دولة، كما أنها تبقى "أمة" ذات كيان خاص، ولو قادت الدولة "خاصة بها، وتكون "أمة واحدة" ولو تعددت الدول التي ترعى

ibid. p 124

(32،

(33) لا يعبر البعض هذا في حد ذاته أيديولوجيا، لكنها أيديولوجيا تسعى توسع مكانته الذي يعني أي تفكير اجتماعي

شؤونها، ولأمة شيء، و مدونه شيء آخر<sup>34</sup> ونحن نحول إلى القومية شيء، ولأمة شيء آخر، وب تطابق في بعض الحالات، ومن منظور الديمقراطية مصرص أن تطابق لأمة مع الدولة، انطلمت لأمة مع القومية أم لا

كل دولة عربية معترف بها هي دولة أمة (State-Nation) في فهم مدونة في منظمه للأمم المتحدة بوصفها أمة وهذا ما لا يقصده قوميوون بمدونه الأمم، بل يقصدون وحدة الأمة و قومية في دولة يعتر عنها وتاريخياً، دحبت هذه الإشكالية في الواحد للعربي فشمه قصده قوميه عربيه غير محلوه تشكك أسسها اسميه «مسألة عربية» ومع رسوخ مدونة لعربية بقطرية على الرغم من تنسبات الاستعمارية، أصبحت مسألة عربية عتقاً رئيس أمم بشوء الديمقراطية ولأنه لا يمكن حله عبر التوحيد بالقوة، ولا عبر إكراهه، ولأن الأحرار لأبيولوجية عومية لعربية، حين حكمت، شأب أنظمه سببوية عشيت في توحيد الأمم، وحتى في توحيد مدانها، طرحت فكرة حلها حلاً ديمقراطياً بدلاً من أن تكون عتقاً مام بديمقراطية ولا تكون ذلك بالتخلي عن القومية عربية بل بالتمسك بها هوية للأغلبية في مواجهة الطائفة والعشيرية ولجهوية، والاعتراف بالهويات لإثنية الأخرى في الدولة، وب وُجِدت، ونسمة لاسماء إلى بوطن عبر شكل الدولة بالأمة الموطنة وأعبده بتمبه هذه الهوية هذا الذي يشكل الأساس لاتحاد مستقبلي بين دوط عربية ديمقراطية، ويسس وحدة قومية في دولة قومية

قدم الثورات العربية مؤشرات بشأن هذا محل عبر صيغيات على مستوى الخطاب السياسي و تمناه لشعبه أيضاً، لكن بعض الماخن يتجاهلون هذه الصيغة فلم تتر في خطاب الثوار العربية مصطلحات لأمة (Nation) والقومية (Lahne Nations) مع أنها لم تنهما أيضاً، بل سخدمت مصطلح الشعب فضل ثورة الشعب سمي و سوري والمصري والليبي، أي مصطلح

(34) صاحب الخصي، ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات.

مبسمة التراث القومي، لأعداد القومية صاحب الخصي، ط 2 (بيروت مركز دراسات الوحدة

عربية، 1985) ص 33 34

اشعب معطوف على اسم الدولة باعتبارها صفة لهذا الشعب، وشمل جميع المواطنين بعض سطر عن تماء انهم قوميه والقيمه والظنفيه لا يهون هذا سكر برور محاضر طائفه، بل ليدلّاه على أنه حالم تُطرح الحجاب الديمقراطيه تطرح معها الهوية الوطنية باستخدام اسم دولة في وصف اشعب فاشعب في لحراث اشوري، يعني مجموع المواطنين معينين بطبيعة نظام الحكم في الدولة أم القوميه العربيه فتجنت في الاهتمام بالذات والتعاطف الشعبي عربي مع كل ثورة في بلاد عربي حر، ونشها كالعنوى في الدول العربيه وينوقف على القوى الديمقراطية استثمار فكره شعب مستغلاً في موجهه الطائفه السياسيه وغيره، من دون تجاهل أهمية القوميه العربيه، ومن دون الدخول في صراع معها فمثل هذا صراع لا يؤدي إلى تحرير وطنه بل إلى تفكك شعب إلى طوائف؛ وقوميه العربيه ربطت في حصري يقضي تهميشه بأندي دولة والقوى السياسيه إلى صعود طائفية وتسييس مصطلح الأمة الإسلاميه، وأزمات هويه لا حصر بها في مجتمع العربي

نمة جانب سمي آخر تأكيد الدولة على أنها تعبر عن هوية محددة (قوميه أو دينيه أو غيرها)، فهو «يسح» «شعب» أدوات بمطابقة بالحقوق والمساواة بناءً على هذا لا تلاءم وليس مواظبه، والتساوي بالانتماء القومي والتعلق بالرموز قوميه يرحم على تساوي في الحقوق، الأمر الذي من شأنه إقصاء من لا سمون إلى هذه هوية قوميه وأكثر من ذلك، قد يسهل بحول حركات احتجاجيه أو مصالات ديمقراطيه إلى مسارات عداء الأخرين من بين مواضي الدولة إن دولاً كثيرة من التي تعتمد رسمياً أمة مواظبه ديمقراطيه مزب مزحل إقصاء للأخرين خارج النواة القومية أو عرقية أو الثقافية التي قدمت عليها دولة، أو فرض الانساح القومي عليها بقوة، ومنها فرنسا وبريطانيا ولولايات المتحدة واليونان الإسكندريه وتنوع باستمرار محاصر التهمير إلى تلك النواة القومية ضمن حسابات برعمية لكسب الأصوات لدى قوى يمينيه قوميه ومن الأهمية أن يصيب إلى ذلك الحصار عوده شديد اليمين الشعوي على القوميه في دولة الديمقراطية واسعة ذاتها في طر الديماغوجي لا حكمة صا ما يعدّه «حضر الهجره» على الثقافة محبة



وهوية لدولة ومحط بحية فيها، فضلاً عن «مصادره» الأخلاقية فمن عمل من الوطني.

حاول سر عموم أن يجد حل في فصل من نموذج دولة الأمة واندول المتعددة القوميات ويقي أسئلة الكبير عن إمكانية تحويل الدول المتعددة القوميات إلى أمة الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية<sup>(35)</sup>. ولغة أخرى، الفصل بين عموم والأمة بحيث تُبنى الأمة على مبادئه وليس على انتمائه ومع أن القومنة تؤدي دوراً رئيساً في بناء الأمة خصوصاً في الدول التي تشكل فيها أعين كبيرة، فلا بد من الفصل بين عمومية والأمة فيها على مستوى الحقوقي عبر المساواة بين مواطنين.

في رأي سر، يتوقف مستقبل الديمقراطية في الدول متعددة القوميات في حالات الاتحاد على نوع الاندماجات التي تُجرى في مرحلة الانتقال وهذا أحزب يتحدث على مستوى الدولة أولاً، بصطر الجماعات المختلفة إلى الاندماج في أحزاب عذرة للقوميات، ما تُساهم في الاندماج السياسي أما إخراج الاندماجات الإقليمية أو المصاحبة أولاً، فإنه يبقى اسرعات الانفصالية، مؤكداً أنه حاول في استطلاعات الرأي التي أجراها حزب الشاي وعدم تحييز الناس بين اليهود، الصلاق من أن اساس قد يحتفظون بأكثر من هوية<sup>(36)</sup> هذا موقف صحيح، فالهويات مركبة ولا دعي للاحتيار بينها في استطلاع للرأي لكن، ثمة فروق بين سلوك اليهودي في استطلاعات الرأي واندماجات، ففي الاتحاد عدلاً ما تحاور قوى سياسية أن تحيّر الناس بين هوياتهم من سلطة البعثة ضد الآخر في عملية اساسية بحرية.

في إسبانيا، ازداد عصف حركة أرض الباست (بيت) بشكل واضح بعد الانتقال، مقدرة بفترة انتفاضة 1968-1975 في عهد فرانكو، وهي فترة انهدئة هي مرحلة الانتقال نفسها 1975-1977 ومع ذلك، ما تُسمع أنهم يديمقراطيه أو

Stepan. «Comparative Theory and Political Practice» p. 6

(35)

Linz. «State Building and Nation Building» p. 766

(36)

لنظام الحكم لدى فئات واسعة من الناس ويعسر تمييز أسباب الأمر بأنه يعود بسبب كبره إلى جزءات وطنية جامعة أو لا هي مرحلة الانتقال، ما قوى الانحداد، المؤسسات الوطنية الجامعة التي تندرج على السلطة في سبب كثرها، وساهم في تعزيز هوية الهوية<sup>37</sup>، وحققه أن الحقبة الإسلامية المركزية أدركت تعدديتها، إلا أن لعوية المحوية أو الإقليمية، فأوجدت في دستور نظام المقاطعات الحكم الذي مثل كتاب وبلاد سامت وغاليس وبخصوص تفسير بير وسنسب فهو، في رأي، تفسير ضعيف؛ فعادة توقف حركات المسحة عن الحال في بداية مرحلة الانتقال، نتيجة لعدم وضوح الصورة في البلاد، ولا سيما في حالات الانحداد الأولى فعلت ذلك حتى حركات المسحة في مصر 2011-2012، والسودان مع انتقاله على شكل أسطره بعد انتفاضة عام 2019، وفي بعض حالات الانتقال الديمقراطي المعروفة هي أميرك اللاتينية

في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، كدب تقصيا أشد تعقدا من إسبانيا، بعض مصر عن الاستراتيجية التي سبغها الماعون سياسي، وفرد ذلك شعت الأسر اسحب لأكثر خدمة للانفصال بقطع، لم يكن ثمة نرام واسع بالديمقراطية لدى الحزب السياسية في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا على الرغم من نزلة من أعني أدت إلى مصدب بالديمقراطية من أدنى وكنت الانحداد لأكثر حدة وتقسمة في سبب هي تثبت التي جرت على المستوى الإقليمي في يوغوسلافيا، حيث لم تُجر انتخابات منذ الحرب العالمية الثانية، عُقدت محبات في عام 1990، وسرعان ما تارت فيها تقصيا الإثنية صحيح أن محبات الاتحاد السوفياتي كدب على مستوى البلاد كدب لمؤسس مسوي شعوب الاتحاد السوفياتي في آذار مارس 1989، تكفي لم تكن الحداث متعددة حزبا، وخُصص ثبث مقعدا لمجلس للشيوخ من دون مقعد<sup>38</sup>، هذا كنه قلل من أهميته لانتخابات على مستوى الدولة وجزء الناس إليها بحثة

Linx & Stepan, «Political Identities and Electoral Sequences», pp. 126-127

(37)

Ibid. p. 131

(38)

باعتبارها انسحابات ديمقراطية، وأصبح الانسحاب المهمة هي سي حوت  
على مستوى الأفانيم<sup>39</sup> فمن لاتحاد سوفياتي ويوغوسلافية شأت 25 دولة  
قومية بعد سقلي لدماء، كما شأت فراجتا إشت<sup>40</sup> و حفصه أن طرفه  
الانسحاب لا تؤثر في تشكيل قوميات هي سرطورية من هذا النوع، لم يشكل  
يوم لا أمة دولة ولا دولة أمة، ومن تتوأم فيها أي تعاليد ديمقراطية، لا في حل  
الاتحاد السوفياتي ولا في حل روسيا القصيرة

يعر بناء لدولة القومية أو دولة الأمة وبناء الديمقراطية أحدهم الآخر  
حين تُعرّف جماعة نفسها بوصفها أمة ذات إحساس بتاريخ مشترك، ودين  
مشترك، وبيعة مشتركة في كامل لإقليم الذي تقوم عليه بدولة لكن يمكن اعتبار  
دول مثل إسبانيا عند موت فوكو، و الهند عند استقلالها، وسحبك بعد عدم  
19٠0 دولاً متعددة القوميات، أو متعددة الثقافات هنا، يكون بناء الأمة وبناء  
الديمقراطية عمليين متعاكسين هاء ستُمح إحدى القوميات امثيرات أكثر من  
غيرها، وبعضها من يُعرف به<sup>41</sup> وفي الدول المتعددة قوميات، يترص بناء  
State-Nation أو أمة مدوله وليس Nation-State أي دولة الأمة وتتمثل صيغتها  
الأقل توتراً بالمدالية التي يُسمح فيها بعض الامتدادات والصلاحيات بالوحدات  
المستقلة نسبياً، ولا سيما في حالة سراوق لطانو بين بهوياب ولأقاليم، كما في  
بلحك وإسبانيا وكندا والهند<sup>42</sup> لكن، إذا كان لائتماء إلى بدولة مقصوداً على  
مستوى الاعتزاز والرموز والوحدات، وتُقلت كافة السلطات إلى هذه الوحدات،  
وإذا كان الموصوف متمهين ببناء مع هذه لوجيات لإقليمه ويعتسروها  
دولاً قومية من حيث نطموح، يصبح من الصعب بناء دولة ديمقراطية على أساس

(39) Ibid. pp. 3-42

(40) Ibid., p. 5.

(41) Stepan, «Comparative Theory and Political Practice», p. 2

من الواضح أنه يداري بين بناء القومية وبناء الأمة، ويعبر عنه بناء الأمة قائمه على هوية  
بعيد، وليست يرى أن دولة القومية تعبر عن قومية واحدة براء، فمن أي شكر عليه خبري هي  
بدولة ومن أن يعبر عن كامل الشعب هي هذه بدولة

(42) Ibid. p. 3

محدد بقوميات، بعض انصر عن طريقة لاشتهت انتشاره، وتصحح الدلائل  
المحتملة مشتهت تفسح دولة في دور وصية أو احفظ عنها نظام مسوي  
فمعي مركزي

صمدت نظم ودرسة ديمقراطية أكثر من 25 عامًا، وهي الارحتين  
وأستراليا والنمب وبلجيكا واسرائيل وكندا وألمانيا ولهد وإسبانيا وسويسرا  
والولايات المتحدة<sup>43</sup> واحصت عوامل السمات من دوله إلى أخرى، حتى  
بوحري لحص ذلك فيها جميعًا عبر مقياس واحد هو الثقة بالمؤسسات  
سياسية. ومن بين الدول المذكورة ما سكتها سكتها بعدة وحدة، وهي النمب  
وألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة واسرائيل ولأرحتين، وهي الأقرب إلى  
نموذج أمة لدولة لكنها لم توحدها من جانب متعدية اقومية، كما أن ورب الاسماء  
الإثني القومي ما أن مؤثرًا في النمب والنمب ويسمعه بمس، كما في أعليه  
لدول لأورومنة ومن سكتها دول عبر منجاسة تسود فيها فدراليات وتعدد إثني  
مصوص عليه دستوريًا، ومتعدده اللغات، وهي نهد وبلجيكا وكندا وإسبانيا،  
ويمكن إضافة سويسرا

لا توجد علاقة طردية بين القرب من نموذج دولة الأمة والثقة  
بالمؤسسات بل على العكس من ذلك، إذ تردد ثقة بها في الدول المتعددة  
القوميات، بحسب معطيات استطلاع القيم العالمي World Value Survey<sup>44</sup>  
فمثلاً، سبق اليهود مؤسسي دول الديمقراطية الأخرى في جميع معايير الثقة  
بمؤسسات الدولة<sup>45</sup>، وهذا عنصر مهم في استقراء نظام حكمه في أي  
دليل على السمات بظار الدولة، وليس دليلاً، لا على عمق نوعي الديمقراطية،  
ولا على مدى ديمقراطية النظام القائم

إن امتحان مؤسسات الدول الديمقراطية يكون بعدد ما على أن تثبت إطار  
المواطنة مرحلًا لمصطلح المساواة لاجتماعية أو غيرها، وألا يتحقق أي إنجاز

(43) Ibid., p. 12

(44) Ibid., pp. 43-44

(45) Ibid., pp. 7-9

ديمقراطي برالي واجتماعي في اندون الديمقراطية من دون أن يكون مرجع هو المواطنة في الدولة، وليس الانتماء إلى جماعة

الحقيقة أنه لا يوجد في جمعة د. اسد الاتفاق الديمقراطي، ولا حتى في نصريات الديمقراطية، حل لمشكلة دولة لا تحظى بأي شرعية لدى مرصيه، بوجود تيارات قومية انفصالية ذات قواعد شعبية أم في حالة توازن حد أدنى من الشرعية للدولة، فإن طريقة الانتخابات تصح مهمة، وهذا لا يقتصر على تقديم الانتخابات نظرية عدم لإقصاء، بل يتجاوز ذلك إلى المورثه بين التمثيل النسبي و لأكثرى، ووجود محسن في الترميم إذا برم، وفرض عدم اقتصر أصوات حزب ما على منطقة معينة، وغير ذلك ومن المهم ألا تقوم الفدرالية فيها على أسس ثبته أو ديمية حاصه، وأن تكون تيارات السياسية الرئيسية مدرة بمصالح و لإثبات وعرفه، والاشبه إلى أنه في حالة حصول تيار سياسي على أغلبية فقط هي إطار إثني قومي معين شكل أغلبية كبيرة هي مناطق معينة، فمن المحسن أن يتطور برعات انفصالية

لن نحر هذه الإشكاليات في هذا الكتاب، لكن في أي حال، لا شك في ضرورة تحديد كتاب الدولة شرطاً لتعددية ديمقراطية انتماء على حقوق المواطنة

### هل هو «الوجه الديمقراطية المظلم»؟

أقصى انتماء في مداح ليدل ورواندا في نهاية الثوب العشرين إلى مقدره معروفه رى «الوجه المظلم» مسأله الوحدة الوطنية والكبر السياسي، ومن ثم ديمقراطيه وهي فرضيه ما المستخلصه من تحزب الأرمن في تركيا و يهولو كوست ومداح رواندا وانداهة إلى أن حدود الإداه تكمن في تعميق عممية الديمقراطية أو فشلها، ولا سيد رياده امشاركة الشعبية في السياسة التمثيلية فقد برزت الحكومات عمومًا لمداح باسم الشعب أولكن دعوى بالاحظ صفه يشركون فيها جميعهم نزلوا مدبحهم، باسم الشعب وهم لا يحتفون من هذه الناحية عن أنديو وحياب افرون العشرين الأكثر اعتدالاً، لأنه عصر حداثه في محاكم أسس

المجتمع من جمهورية فانمار إلى ألمانيا النازية واثيوبية وألمانيا الاتحادية، استخدم قصة أحمة الافتتاحية ذاتها 'باسم الشعب' وتفضل محاكم لأمبركية صيعة 'قصة من ضد الشعب' وادعائها شرعية باسم الشعب، ادعت أنظمة الإبادة علاقه فرقه وحقوك التي تعتبر حرمه حقيقيه لتحديثه، مثل النازيه والاشتركية ديمقراطيه [ ] ويمكن بالتأكيد اعتبار الإبادة الجماعية وحده ديمقراطية محظية<sup>49</sup> وبحقيقة أن جميع الدول حديثه، ومبروف صيغتها، تدعي أنها تصون باسم شعب، ونظرة محاكمي باسم الشعب، ومثله ويعمل في خدمته لكن على الرغم من الادعاء، يبقى السؤال عن تعريف النظام لشعب في ضوء سياساته وأيديولوجيته قائم.

يمكن تنش علاقه بين عمديه تحديث والإبادة الجماعية في بعض أساسيين: الأول هو العلاقة بين الجماعة والدولة في الأحداث، دبية أكدت الجماعة أم قومية لكن ندي ساد في الأحداث المسكرة هو علاقة بين القومية والدولة ومحدوة فرص التحاس، وعدم الانحياز مع وجود لتوسع واختلاف في قومية والثقافة والدين وغير ذلك وهو ما تمثل بعض ساء الدول القومية في عرب عبر الإقصاء من جهة، وفرص التحاس من جهة أخرى لكن ما يشعب هذا هو بعد الثاني المتعلق بمشاركة الجماهير الواسعة في السياسة ودحولها إلى لقصاء العمومي وشوء شرعية الشعب ولاء على ذلك تعتمد الأيديولوجيات التعويبه وتأسيس الجماعات، مثل طوائفه وقومية وغيرهم وهذا لا يصيب ما أن الكثير، بعد القرن التاسع عشر أن المحافظون والليبراليون على حد سواء عن تحوفهم من ووح الجمهور أو توسع المجال العمومي وحمة السياسة، وسأو بعض مظاهره السبية لكن هذا الدحور شكل وعده لانتظمة الشمولية من جهة، وقعدة ديمقراطية سيرية من جهة أخرى لكن لا تقدم في سارح وجهه، على الأقل إلى محاولات متتصل الآخر مع دحول الجماهير (الشعب) امجرب العمومي في القرن العشرين، توافقت مع صعود

Michael Mann, 'The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing,' *New Left Review*, vol. 239 (May-June 1999), p. 19 accessed on 8/2020 at <http://ilw.2NTG> p9

الديمقراطية وحقوق مواطني ألبانيا، وهذا جزء من هذا منظور تاريخي، لكن  
تر من الأمرين لا يعني أن الديمقراطية سبب انهيار

يقع هذا الخط بين تراكم والتأثير المتبادل من جهة، وعلاوة سبب - نتيجة  
من جهة أخرى. الديمقراطية لم تؤدي إلى عيوب الإساءة لجمعية في أي مكان  
لقد حمت عن عمد تحديث صهرة الجماهير التي تتمكن فئات من الطبقات  
الوسطى من تحشيدتها على أساس الهوية في خدمة مصالح قومية أو بوضعي  
أو لعدائي صحيح أن هذا هو شرط الديمقراطية وتوسيع حق الاقتراع ألبانيا،  
لكن الديمقراطية وحقوق الاقتراع سبب من أسباب الإساءة وتطهير لعدائي  
العربي وجمعية الاتحادية السريحية التي سمي التحديث، وني تؤدي  
إلى تفكك التي استبدادية في أريف وأنتم القديمة، وتسرر الأفراد وشيء  
الجماهير، يهيئ شروط الإساءة لجمعية ألبانيا، كما تؤدي إلى شيء قاعدة  
اجتماعية مؤاتية ديمقراطية إليها قاعدة ديمقراطية مشد هي أيضًا قاعدة  
الاشتراكية ولاشتركية وغيرها (جميعها تقوم على مشاركة سياسية للجماهير  
في لمحد عمومي) إن «الجوسايد» هو وجه حداثة الأحرار، انتمهم،  
والديمقراطية الليبرالية وجه آخر من وجوهها، مثل الشيوعية والفاشية

و حسب تفسيرات لإساءة الجمعية في الأدبيات بين عابر أن سبها هو  
الدول الهوية والتحصن مدفوع أيديولوجيًا كما في حالة ليبيا، إلى استغلال  
حالات الحروب وغيرها عندما تقوم قيده تحمل أفكارًا عنصرية باستغلال  
اللحظة لملائمة نمط محظوظ وهذا يتم قيده مركزية قوية محكمة في  
مفصل بسيطة، وهي عيب أي معارضة ممكن أن ترفع صوتها صدها، فم  
لكن هولوكونست ممكن في ألبانيا ديمقراطية \*

Zygmunt Bauman, *Modernity and the Holocaust*, Ithaca NY: Cornell University Press (1989), pp. 14-5, 23

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ترجمته لكتاب باومان، يُطبع ريجيمون  
باومان، الحداثة والهولوكوست. ترجمته ترجمته حجاج بو جبر وذيب رمضان، تقديم غرمي بشارة،  
مؤسسة ترجمان (الدوحة: بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013)

ثمة مقاربة أخرى تتحدث عن ضعف مدونة والاغلات الشعبي وعدم  
لهجة على تطبيق سادة لغوي لي قد يؤدي إلى حروب أهلية ومذابح<sup>48</sup>  
تبدو هذه بحسرات متفحصة، لكن لا ناقص من لأن حديث ليس عن طهارة  
نفسه. فقد حمت حروب أهلية وحملات تطهير عرقي وإثني وحروب طائفية  
عن إحلال دول وإمبراطورية، مثل المذابح وتهجير أرمن آسيا الصغرى هي  
محركي حرب العامة لأولى وحروب سيق خلال سنوات الأخيرة من  
عهد الإمبراطورية العثمانية، وكما لي حالة تمكك بوغوسلاف و هير لاجد  
للسوفياتي وغيره. ائمة حالات أخرى تمت فيها فبده مؤداحة في دول قوية  
باحتطاط ممداح، كما في حالة الدولة العثمانية واحتطاط التطهير بمجتمع من  
ليهود<sup>49</sup>، واستعلائها الحرب بشديد عميق إبادة جماعية إذا، ما يبدو كأنه  
ناقص ليس كذلك؛ فكل حالة شروطها وظروفها تاريخية

ناقش ما أنه في حال تطبق شعب (Dunbar) مع لاثية (E. H. Carr)، تؤدي  
ديمقراطية لأغلبية إلى إيمان بربطة عضوية بين الدولة والإثنية، ما شجع على  
إبادة الإنسان الأخرى، مثلاً أدى تطبق ديمقراطية مع حكم البروليتاريا في  
لفكر الشيوعي إلى إبادة المصنفات الأخرى<sup>50</sup> وفي الواقع، على الرغم من أن  
لقومية الإثنية كانت قاعدة لأكثرية انديمقراطية هي فسه كبير من الديمقراطية،  
فب ذلك لم يؤد، في معظم الحالات، إلى تكاثر لإبادة جماعية بلرم إذا  
بوفر عوامل أخرى لحدوث الإبادة الجماعية، وهي تختلف في حالة الإبادة  
لمنظمة<sup>51</sup> من جهة، والمحرر التي تجري في حصص الحروب الأهلية كما  
حصل في لبنان والعراق واليوغوسلاوية وغيرها، من جهة أخرى

Danielle Gonsky, «Democracy and Genocide: Political Studies Review vol. 4 (48) no. 1 (September 2006), p. 244, accessed on 28/3/2020, SACG journals, at <https://doi.org/10.30663/PSR>

Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge, 1999) Cambridge University Press, 2005, pp. 3-4.

Bauman, p. 72

(50،

كما هي حالة لبنان التاريخي، يهود و مسيحية ولايديون و التي مذهب جهرة اندية لألمانية  
من به مشاركة جميعه لأغلبية شعب لألماني بن بحية نسبه في الحصف



إن أحد أهداف الكري أمم ديمقراطية هو الفصل بين الحقوق المدنية والأسماء إلى جماعة قومية بولاده وحتى لو كانت الدولة بدياً معبراً عن حق تقرير المصير القومي، إثنية، فقد لنظام ديمقراطي أمام مهمة كبرى هي إساءة دولة على المواطنة، بوصفها رابط بين لحد والدولة وهو جهة هذا تتحدى دست سبعة، وهي لا تشترط انحد عن الهوية لإثنية المرومة هذا غير ممكن في لدول التي نمو - هويتها المرومة تدرجت أكر دنت في عمة توحد تدرجته أم في خصم الصراع ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال، خلاف لدول التي بدأت كدات استبدادية وأرست المواطنة من أفرد مهاجرين من شعوب مختلفة، كما في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبيوريندا، حيث نشأت أمة مواطنة «غير إثنية» ب «هجرة والاندماج» وحتى في هذه الحالات، سيطرت في أسديه إثنية محددة قبل أن يتوسع مفهوم الأمة شمل المواطنين جميعاً فعلاً. لا أولاً حسب وصفت ثقافة «الإثنية الواة» الأنكروسكسوية مهيمنة في هذه لدول، وصل الانضمام إلى لأمة المواطنة مرهوناً عميقاً بتبنيها، من عند حدة كد حيث يتمتع اناطقون بالفرنسية بحقوق جماعية ومن سحرية اتاريخ أن يترك من نقى من اسكان الأصدين بعد الإدده الجماعية التي تعرضوا بها حق «المنح» بالأصالة، كنههم شواهد «سياحية» من عهد عابر أو نقاء أركيولوجية

أي من أن عملة ديمقراطية في يوغوسلافيا قادت إلى الإدانات الجماعية هذا حكم لا يقوم على تشخيص صحيح، ولا يميز بين أسباب انهيار يوغوسلافيا ومن حجم عنه فقد سعت تدرجات قومية في كروات وصربيا والبوسنة وسلافيا لإصلاح لسياسي وضعف دولة المركزية في يوغوسلافيا المأثر بالعبير في البيئة الإقليمية معبر عن تطبعي إلى سياده، أب إلى الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى حروب أهلية وعميات بضمير إثني لكن الحروب الأهلية أنحت كدات سياسية شرعية في نصر المنتمين إلى قومية إثنية بغير عنها هذه كليات، ويمكن أن يدرس فهي تعددية سياسية منافسة وهذا

Munn, *The Dark Side of Democracy* ch. 2 «Yugoslavia Into the Danger Zone» (5 pp 353-38 ch. 3 «Yugoslavia II. Murderous Cleansing» pp 382-427

لم يكن حبيباً ناطقاً وفي أي حال، بقيت أقيمت إثنية تعدي نصير، صدى في بعض المحلات، ويصنف ذلك على دول أخرى في أوروبا الشرقية أيضاً مثل هنغار ورومانيا ونست أرى أن كموات أو بوسنيين حاربوا صرب من أجل ديمقراطية، ولا الصرب دافعوا عن مودهم في يوغوسلافيا حباً في التعددية الإثنية، ولم تحر محاولات التخلص من لأقليات في الكيانات هذه سعياً إلى تأسيس ديمقراطية

لا الهوميه لإثنية أدت إلى ديمقراطية بالضرورة، ولا الديمقراطية أدت إلى انتصير اعظمي ويمكن تحيل بمصال إثني قومي يُشئ دولة دكتاتورية، مثل انحصار إيررب عن إثيوبية، و بمصال دول وسط آسيا وغوقر عن روسيا والحث عن محاسن لإثني في الانفصال في مظل محسب عن مظل شوء الديمقراطية بغيره، وإك كد وجود «محس» محاسبه سهل شوء اشعره في الكيانات لسياسي، ومن ثم سهل اشروع المسقة بتعددية والديمقراطية

مثال من لأهم هو حالة زو في بعبر أن المحرك الرئيس بمدح هك هو شوء حكومه أعس من الهونو رعت لي تتحصن من أقبه ابوسبي<sup>١٠</sup> فهل كك وبنا ديمقراطية عند وقوع المدح؟ وهل تقتصر الديمقراطية على محات حكومه أعسية؟ ثم كك مدح في أفريقيا في ظل دكتاتوريات؟ ما كك متألق مع ما لو نحدث عن بصير مودح الدولة حديثاً، وأثر الصراع على السلطة واحتكار العنف فيها وشوء جماعات متحدة كبرى، وما ترتب على ذلك من عيب اجتماعي وسياسي، وليس عن أثر الديمقراطية تحديداً

هذا السبق الذي يقدمه من راويه طر يس. به شسه حياً بالهد البشري لديمقراطية مد مرر اسع عشر، عند تحوالت أعلية المصريين اسر من من تأثير المشاركة جماهيرية لسياسي صدم إسرائيل في المجتمع وحمية الحريات وحقوق الأفراد وبعد الرئيس في بوقت شسه عند سبوارب من

Abul ch. 4 «Kwame, into the danger Zone» pp 424-448 Abul ch. 9 «Kwame L. (52 Genocide» pp 449-473

لدي حذر من طغيان الأعسة من ناحية، ودع من ناحية أخرى إلى توسع حق الاقتراع بحيث تمثل مصالح الطبقات، لكن ليس عددية. هذا التوتر بين الليبرالية جمعية أساساً بتحديد سلطة الحكومة والحفاظ على الحريات، والديمقراطية المعنى أساساً بالمشاركة الشعبية، هو ما يمر عبر الية الديمقراطية، ويحافظ عليها في الوقت ذاته وهو يؤثر عاكس عن الأنظمة العنصرية والاشتراكية وشمولية أما الليبرالية الديمقراطية فتتطور من خلال هذا التوتر في اتجاه توسيع الحريات والمشاركة، وقد نتج عن ذلك، كما نرى بوضوح الرهبة في الحرب المعاصرة بأشكالها العنصرية السياسية وبأثيرها في نتائج الانتخابات

لا تصمد قيم الليبرالية في ظروف رفض الحقوق المتساوية للجميع<sup>(٥)</sup> ويترتب أن يعي الديمقراطيون الخطر الكامل في السرعة العنصرية ضد المشاركة الشعبية من جهة، والشمولية السهلة التبعث والتخشييد ضد الآخر المختلف، والتي تصب الحريات العدا من جهة أخرى والأخطر في المرحلة الراهنة هو تهميش الحقوق والحريات المدنية في اجتماع حق الاقتراع العام والسياسة الجماهيرية مع الليبرالية فرعات الصحة وصرب قطاعات الدولة تؤدي إلى حال من القلق وعدم الأمان لدى قطاعات واسعة من الناس أصبحت قادرة على التعبير عن نفسها سياسياً إن اجتماع الليبرالية مع المشاركة السياسية في الوقت ذاته من أهم أسباب تفسخ الوحدة السياسية، لأن الدولة لا تعود قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للناس، وتتوسع الهوة بين العني والفقير، وفي وقت أصبح أساس فيه مشاركين في انضواء العمومي عبر حق الاقتراع وغيره، وقادرين على التحرك والتعبير سياسياً بأشكال مختلفة رودتهم بها وسائل الاتصال الحديثة

ربما تنبأ احتمال الاقتتال الأهلي والإبادات سيحة بتصدير الديمقراطية، بمعنى حرص في دول متعددة لإثبات والصوئف، كما يعتمد كثيرون من نقد

Mark A. Praeger, «From Liberalism to Liberal Democracy», *Journal of Democracy*, (5 vol. 10, no. 3 July 1999), p. 22

هذا التصدير نحو، لكنها لا تحصل بسببه وحده فقد وقع الاقبال الأهمي وأعمال الإدارة سائق سبب تصاعد سي جماعية وسياسية قائمة مع حداثة معروضة من أعلى، أو بعد تصدير نموذج دولة بعينه وعرضه على سي تشيكية قائمة وتتم أيضاً في حداثة تصدير الديمقراطية من خلال فرض خطوات معينة مثل إجراء انتخابات بعد اصعب الدولة ومنح جماعات الهوية تعبيراً سياسياً، وخلق أساس للعددية السياسية أم تصدير ديمقراطية وعرضها في أندية الاتحادية (عربية) و... فلم يؤدي إلى إبداء وحروب أهلية

حصلت حالات ابداء وصير عت أهلية في المشرق العربي في النقاء مع الحدائة قبل تصدير الديمقراطية ووقعت أيضاً محارر بعد ما شمي تصدير الديمقراطية بالاحتلال المشرق ليعرق وسقط صاحب بسبب الاحتلال بعينه، بما هو احتلال، بعض نصر عن مسألة الديمقراطية، جدوة إلى أن النظام السياسي الجديد حل فترة طويلة يعاني بعض الشرعة بسبب ربط مشيئة بالاحتلال كما ب تشديد فوات الاحتلال على ضرورة حرر لاسجانات مباشرة باعتبار لانتخابات هي الانتفاضة، قبل صهير احمية حرمة، والتوفى على الأرضية المؤسسية و دستورية، تحول إلى مؤجح بصراع، ولا سيما في ظل مهيرة إداره الاحتلال للشعب العربي بوصفه مجموعة طوائف وعشائر، وتعامل معه على هذا الأسس، ما جعل بعض على الدولة صراع هويات وقبائل وطوائف

ثمة قناعات صكر. بما كنهه إيمور حسعر بعد مؤتمر فرساي في شأن مسألة حق تقرير مصير ممثل بقوله «على الصبح بيد ومصعباً دعوا الشعب بقرر لكنه في الحقيقة مر سحيق لأن شعب لا يستطيع أن يقرر حتى بقرر أحدهم من هو الشعب»<sup>94</sup> ويمكن تفسير تعريف الشعب أيضاً بالأمر المفروضة دستوراً، وطريقة حرر لاسجانات، وطبعة بهيثاب بمسحة صاحبة بقرار، وطبعة قوى المعارضة أيضاً ويمكن أن يبحر كد كهد، في أن يصح أساساً

94 - Sir Jennings *The Approach to Self-government* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [1987]) p 56

للانتخاب ديمقراطي، وربما يفتح و لا يفتح أي تعريف للشعب إذ أنهرت  
دولة متعددة القوميات مع نهيار الشيوعية فلا يوجد قاعدة عامة ولا اعتد أن  
طريقة الاتحاد صحيحة، مثلاً، كيف سيتم لأحد سوفييتي من الأنهار بعد  
استحوّل، فسقى دولة ديمقراطية متدسك

## القسم الثالث

### العامل الخارجي وقضية الثقافة

## الفصل الحادي عشر

### العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي

في تأثير العوامل السياسية الخارجية المعوقة والمساعدة للانتقال الديمقراطي، وفي أن الدول الديمقراطية حرصت إبان الحرب الباردة على مساندة الحلقاء بمصر النظر عن طسعة النظام وليس على مساندة الانتقال الديمقراطي إبان الحرب الباردة وفي أن نهاية الحرب الباردة لم تُغيّ التحوّل إلى مساندة الديمقراطية بل إلى عدم الحرص على الدكتاتوريات المحلية في مدى أهمية الدعم الحالي لنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وفي حاذية النموذج الديمقراطي، وفي أهمية البيئة الإقليمية الحاصنة للانتقال في دوام اعتبارات الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة وبعض الدول العربية في المنطقة العربية، وفي البيئة الإقليمية المناهضة للديمقراطية، وهي ريادة دور العامل الخارجي الدولي والإقليمي في إعاقة الانتقال الديمقراطي كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية للدولة المعنية في شوء ظاهرة تصدير الأوتوقراطية، وفي اعتسار انتشار الديمقراطية تمددًا عربيًا

من ناحية أخرى إن سائح فعل العامل الخارجي، بمعنى تأثير دور أخرى ومياساتها وعلاقات الدولة المعنية بها في التحوّل الديمقراطي فيها، لا تتصح بمعزل عن العوامل الداخلية. فلاحيرة تحدد مدى تأثيره، وإن لم تتحكم دورًا

( ) نشرت صيغة أولى من هذا النص في مجلة سياسات عربية، عدد 38 (أبريل مايو 2010)

وما يشتر في هذا الكتاب هو صيغة معدّته

في اتجاهه ونحن هنا نقوم بذلك بحرب ضد العدو بشكل حربي مصطنع  
مما يهدد البحث في الانتفاخ الديمقراطي وينتصرص أن يحصل ما حدث في هذا  
مجال تأثيره المعوق هذه العملية أو المساند بها ومتى يحول إلى عمل  
حاسم

ثمة فرق كبير بين دور العوامل الخارجية في عملية الانتقال نفسها ودورها  
في توسيع الديمقراطية بعد الانتقال فهي حالات مختلفة، يمكن أن تكون  
مطورات قسرية هي قدح لشوب ثوره على نظام مستبد، أو المعوق للانتفاخ  
بمدخل مباشر وهذا يختلف عن دورها في توسيع الديمقراطية وديمومة  
لتحرره في بلد قد يتعرض لمحصار لإجهاض انتعاشه، أو ربما يتلقى دعم  
إرادي، فمثلاً، يمكن ألا تصنع دور مؤثرة أو مؤسست دوله في بهار نظم  
مستبد، لكنها قد لا تقدم سموات سماوية بالارادة أو بدعم الاقتصادي،  
وحتى الدعم انتهى وسمسي في أمور حاسمه بمصير نخول الديمقراطية  
مثل إصلاح القضاء، الأمني، وسط بورر لعلاقات سمسية عسكرية (مصر  
ونوبس)، أو حتى بيع السلاح وانتسريح والدمج (ليبيا وسم)، في مرحلة  
تتصل من طبيعي أن تثار فيها الاستمرار ويتراجع أداء مؤسسات الدولة،  
والاسم هي مجال خدمات، كما تهبط فيها معدلات النمو الاقتصادي على  
سحب يودي إلى تفضي معدلات الأيد للانتفاخ الديمقراطي ومحاولة برسيحه  
مؤسسية، وحتى إلى صعود برعات تعبر عن حبس إلى الدكتاتورية، بحيث يمكن  
استخدام قوى محلية وإقليمية معادية للديمقراطية بها، كما جرى في مصر في  
بصرة الانتفاخية 2011-2013 ويمكن ألا نحقق دور ومؤسست مؤثرة  
لإهيار نظم سطوي ولعمية لتحول في حد ذاتها، لكنها قد تدعم الحكومة  
لديمقراطية مما يدمر سمات وكروص والاسثمارات حشبه بصوصي وعدم  
لاستمرار، وفق مصالحها كما يحصل حالاً في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي

ونوبس

ثمة عوامل خارجية أثرت سلباً في الاقتصاد والمجتمع، وصار من غير  
المفيد التعامل معها بوصفها مؤثرات خارجية عند حصول عمليه الانتقال



دتها حد مثلاً السعي الاقتصادية ساحة عن علاقات مركز الصاعدي العالمي  
المنظور هي دول الحروب، وتشجيعها شؤء رأسمانية وسيطة مرتبطة بالسطم  
القائم، وإعدادتها شؤء برحورية وطبة محببة منتجة هـ عامل مهم لبعية، وهـ  
يكون حاسماً في عاقبة شؤء مجتمع مدني يقوم على علاقات لسدل بحر من  
دول تدحل اندوة، أو هي اندفع مركزرة بقوة الاقتصادية وأنسانية بيد ذات  
اجتماعه محددة، سرور حربه أنكت أم عسكريه تدور في فلكها «رأسمالية  
محاسب» غير منتجة وعلى الرغم من مشأ سة الاقتصادية السعة مثلاً في  
التدفع بين «داخل» و«خارج»، هل يمكن لتعامل مع هـا مركب لاقتصادي  
الاجتماعي بوصفه عملاً خارجاً في أشء عممية الانتقد؟ كلاً ما يطرح؛ إذ  
أصبح عاملاً سيوياً داخلاً، كما في تأثيرات مرحبه الاستعمار في سبه له وهـ  
والاقتصاد والمجتمع، وبكأن يعاد إنتاجه من لاقتصادات المنظورة وهـ مش  
الاقتصاد العالمي من خلال علاقات تجارية غير متكافئة، وديون وصفقات  
تسليح وغيرها وهذه اعمو من لسيوية التي حلفتها شعبيه لاقتصادي لا  
تؤثر في سطر دكتورية وحسب، بل تعود وتفرص ذاتها عند درسه ديمومة  
الديمقراطية وفرص نجاحها بعد الانتقاد ويمكن أن تنتقل الرأسمالية لوسيلة  
إلى رأسمالية متحفة تميل إلى سحرر من فيود اندوة فصم إلى عممية اسعير

على رغم من أهميه تشار لأفكر ديمرطية من خلال وسائل الاتصال  
والعبيم والتأثير ولتأثر الثقافيين، وشؤء ردات فعل سسية وإيجابية عبيها،  
فهي سست من ضمن اعمو من حاحبة لمقصودة في هـا اسوع من الدراسات  
الدي يميل عالت إلى تركيز على اعمو من اسياسة بحارحية مدعنة ت، أي  
في أشء فترة الانتقد أما التدفع لثقافي وانتشار فكر الديمقراطية ومدى  
حادييتها وكيفية استيعابها بعيداً عن تعقيدات واقعها بحقيقي، فهي عوامن  
مهمة جد، في رأيي، ولا تحصى بهتمام كب، وصحت عبر قبله لفصل عن  
الثقافة اشعية وثقافة سجب على حد سوء وهـ عدد الفصل بين «لأصيل»  
و«لدحيل» ممكناً في الثقافة، كما في الاقتصاد، ولا سيما في مرحلة تشكك  
الأسوق والاقتصادات ويبيضون ذلك خصوصاً على التدفع الثقافي العربي  
العربي الذي يصعب حصر هوانه وأطوره، من وسائل إعلام ومطبعات وأحزاب

ومؤسسات عربية فاعلة على مدى قليمي ووسائل تواصل وذب وفس فهمه  
كنها عدت معطيات ومكونات في الحلقة السياسية والثقافة والاحتماعه  
النامه في ادوة لبي تحري فيها عمليه النحور و تؤثر فيها

إن دراسة الانتقال الديمقراطي هي معالجة لصيرورة من شقين الأول،  
بهاية الحكم السلطوي، أكان ذلك بانهياره بعد إصلاح من أعلى يشق النظام أو  
بعد انقلاب عسكري<sup>2</sup>، أو ثورة شعبية تجبر رموز النظام على معاداة الحكم،  
أو بكلا العمليتين والثاني، شوء نظام سياسي تعددي بتوافق النحب السياسية  
المشاركة فيه بعض النظر عن صبح النظام الديمقراطي لذي بشأ في البداية،  
وبدي الاتفاق على مبادئه وفي هذا السياق، يهما دور العوامل السياسية  
الخارجية، الآني والمباشر، وتأثيره في هدين التطويرين الكبيرين المترابطين

يصعب قدس تأثير عامل خارجي من دور حضور شق الثاني حد  
مثلاً حالة الثورة السورية، وهي من اثوارب لأكثر عداءً، وشرعية من سواحي  
الأحلاف والاحتماعه و لساسه، ساحه الأسباب بداعه إلهي، والأكث  
مسبوبة في مآلها لم تشهد هذه الثورة لحصه بوافق على برامج ديمقراطي  
من أي نوع بدي فصائل لثورة مسنحه، ومع أن مؤسسات معارضة لساسيه  
طرحت برامج ريمهرطية، فإن الهوى مسنحه الرنسة رقصتها، ورفضها  
الصدم بصيغة الحار وحلاف بحاسي ويمس ويبب سمعنتين واليس انتهاء إلى

(2) على الرغم من هذه النحور الديمقراطية بعد الانقلاب عسكري، فإن 14 إعلاناً فقط من  
الانقلاب إلى 2 إلى وقع في الغره 945 - 2008. قدس إلى الشوع في نمسه نحور، وديمقراطي،  
أي ما سبه 54 في الممه فقط بظفر « coup d'Etat Events, 946-2013 » Center for Systems Peace 206 Patrick McGowan « African Military Coups  
d'Etat 956-200 Frequency Trends and Distribution » *The Journal of Modern African Studies* 20 4  
no 4 (2002) p. 34. Quoted in Omar Ashour « Introduction to Crackdown: Islamist-Military Relations in  
Egypt » Brookings « Doha March 2011 », accessed on 30/4/2019 at <https://brookings2RF7pn4>  
ر « يصعب مقاومة مسنحه لاسناد على مدره نحور النحور طي عدم كدنت، كما  
نجدان مدره مسنحان وراك شوبث في مدره 29 حوة مقاومة مسنحه ومسنحه ضد رنسة أو  
لسمعه، بظفر « Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict » *International Security* vol. 31, no. 1 (Summer 2006) pp. 7-41, accessed  
on 30/4/2019 at <https://doi.org/10.1017/2006.5q>

حروب أهلية أيضاً، لم تصل ثورة سورية إلى أي مرحلة من مراحل مصادره الديمقراطية فهي حين عرف تجرد بهار انظم سطوي هي ب و يمن محاولات كهده (الانتخابات في ليبيا، والحوار بوصي وحكومته الوفاق في اليمن)، لم يستطع نظام في سورية، ولم يحرك الثورة حتى بداية انتفاة نحو انديمقراطية ولهذا يصعب اعتبار سياسات دعوى (إقليمية والدولية هي سورية موفف من لبحون انديمقراطي عموداً، بل هي موفف من مسأله سقوط النظام الهائم و هم يُختبر عوفق أحداث خاصة بدور مثل تركيا و دور مجلس التعاون لدول الخليج، التعرية مع المعارضة بشأن ديمقراطية أم انولات المسحبه و ان كنت تفصل رحيل الأسد في المراحل الأولى من ثورة، فهي م نكن متأكدة ان دور الدين الأفصل في الهلاك عسكرياً أم مخصصه مدنيه، أم بدلاً شعبياً غير و صبح معام و لم لثأ أن سحلت عن مطلب رحيل الأسد وقامت إيران وروسيا بدور حاسم في إنفاذ النظام من سقوط محسوب ولا شك في أن أثر إيران وروسيا س يبق حارحياً بحسب، فتحتهما إسقاطات بعيدة المدى على المجتمع والدولة في سورية، لا بصوري معاجتها في إطار دراسات الانتقال الديمقراطي والانتفاة لم يبدأ أصلاً

دور تأثير دور لأحبيه في الثورات في مصر وتونس صئلاً وحدث، نحلي في اللياب و لاصالات ابدئية لتي أحرار الرؤساء مع حسي مارك (1981 2011) و بو صمد مارك و رين العادين س عني (1987 2011) ومعهم الجيش، صمدت انتفاضات مدويه معهما، لا شك في ذلك وثمة مؤشرات متعددة على تشجيع الولايات المتحدة قيادة الجيش المصري على عدم اسخدام العنف ضد المظاهرات خلال ثورة 25 يناير 2011 لكن التأثير الحارحي أصبح دعلاً ومحوطاً في مرحلة الانتقال الديمقراطي 2011 2013، و ان م يكن تأثيره حاسماً إلا فعمل عو من محله فلو نجيب توافق دحلبي بين احب اساسية لمصرية على إجراءات النظام ديمقراطي و تواف حارح منها بحمسه الانتقال برفعه الدعوى فوق خلافاتهم لحرسه والأيدولوجيه، و ان كان الجيش المصري مثل بجيش اتونسي م حيه عدم تطلعه إلى احكام، لم كنت العوامل الحارجه على هذه الدرجة من التأثير. ان م جعل الدعم السعودي

والإمارتي الإعلامي (والصبي لعلي وثله عبي) خوي الثورة: مصاده  
ولعلم قديم في مصر: مؤثراً، لى درجة مساهمة في صب المعبدة، هو  
اعو من سادحية المذكورة، أما السياسات الأميركية فم تكن حاسمة في أي  
مرحلة لكن امتدعها عن تقديم الدعم بحكومة المتحبة في مصر، ورفضها  
اعتبر لانقلاب العسكري بقلابة: ما يعني عدم فرض عقوبات عليه، سهلاً على  
قوى نظام القديم والثورة: مصادة مهمة إشتت بحول الديمقراطية وبين  
أنها دعمت الانقلاب في الحقيقة كما سوضح لاحقاً

ثم تُفصي السياسات الأوروبية التي اشترطت تقديم الدعم المالي تمديد  
إصلاحات إدارية وحقوقية، بلى تحفيز أي عدم سطوي لقديم بصلاحت  
جدرية فصلاً عن أن تقود إلى اتصال فعلي، كما أن فرنسا وريصيا كانتا مستعدين  
دائمًا لمخبي عن فصلا حقوق الإنسان والديمقراطية بقدر خدمات الأنظمة  
السطوية في مع لهجة ومكافحة الإهداء، واستمر ر صلفات مع اسلاح  
لكن الدعم الأوروبي للاقتصاد اوسبي بعد ثورة، على نزع من لسكو، كان  
مهمًا، مشدًا كان فك لمرلة عن مصر بعد لانقلاب مهمًا، في استقرار نظام حكم  
اتلافي سطوي نزع انصاء الدعم في مصر، وتمع معارضة، وسحق. نس  
دولة متتح وقل ذلك: يحظ هذا الرئيس لمتحب ولفقد لنتجربة في إدارة  
الدولة، بتعاون أميركي أو أوروبي حتى لدعم الاقتصاد المصري وغور بمرحلة  
الصعبة بعد لثوره، حين كان في سده لحكم

## أولاً. إعادة الاعتبار للعامل الخارجي

كان القسمون عبي در سات الاستقرار الديمقراطي مدركين، بلا شك،  
أهمية عوامل لدولية، ولا سيما لإقليمية، لكنهم لم يوجوها أهمية كبيرة،  
وهم تفرد بها معاصرات خاصة وإن أحد أهم استنتاجات المجلد الرابع من

(3) عرمي بشر، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2 (الدوحة: بيروت المركز العربي  
للابحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215 - 50.

مشروع الاستقلال من حكمه سلطوي<sup>٥</sup> الذي سبق نظري إليه ياسين، هو أن العود من المجدد يقوم بالدور الرئيس في الانتفا، وهذا يافص صف نظريات الشعب ومقاربات العلاقات اءو به إا مطلقهم الفكري هو المحرك الرئيس اءا دفعهم إلى تركيز على العو من الء حفة وهمال الء رفة، أو تحفة. فعبتهم كء مرفة على أهمية الفعل السبسي في التعبير الءمقرطي لقد أء هؤلاء دفع سبب السبسية إلى إيمان بمكانة إسقاط الءكتاتورية والانتفا إلى الءمقرافة مع أنه إء أءء سباق ءرااءات لانتفا مءكورة سابقاً، وهو سءولات في أميرك الالبسة، مء أن تعديل سبسات لأمركية نءاه مءكتاتوبات فها مء مرفة بأكب على ءقوق الإنسان في فترة ءكم ءيمي كءر (1977-1981)<sup>٦</sup> كءه أثر عفر ءاسم كء لا ءور ءءاهه، إا م كء في سء على الءمقرافة، وعلى الأقل في وقف عرفة الءتقل التي ءئت على ءلايات المتحدة في سبساتها لءاعة لءكتاتوبات مءمة صم سءر الءرب الءءة، ولا سبب ءب كء ءصم لأنظمة سلطوية هو اليسار (ءا ءء مطالب شعبه صء نظم وطب باءة الءماعفة لكه م كء صرورة ءمقراطي) وفي ءاة أميرك لءبوبة التي عئها مءطة نفوء، لم تئأ ءلايات مءمة المءرفة ءءى مءعم بلبل ءمقرطي سرائي من الأنظمة سلطوية ءشفة مءءن السبطرة<sup>٦</sup>

اءعى مءطرون مؤءءون لسبسات الولايات مءمة أن صءوء الءمقرطفة

Chomsky C. Daniel & Philippe C. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarian Rule* 4 tentative conclusions about uncertain democracies. vol. 4 Baltimore Md/London The Johns Hopkins University Press. 1986,

(٥) أءءء أن مءم الشءصفي وهءء كءر ءبوق الإنسان أء ءرر سبب كءا في ءلايات لا مءر فءها مء ءوء مءم شءصفي مء ءء شءسي إا ءءء ءءة ءصفة هي ساء لاء

(٦) ءءضر في هء الساق مءارة الشبيرة سب قالها ورفر الءارءة الأمركة هرفي سسعر مء لاءءاء مء ءءب سسءرو سبءي إلى الءءم في سببي الاء ءء عبب سبب لاء مء وشاء ءوءه مءص سءرعة سبب مءم المسوءة مءى شعبه مء أرشف بوءورك بامر مءاله عر عبهه سبسر فطر 1975، 27، *The New York Times*, «The Kissinger Document» Anthony Lewis accessed on 10/4/2019 at <https://nyu.ms/2VyeKEW>

وهو مصطلح اعتمد على تأثير لاميركي ويسس على آليات اقتصادية أو بر كم رأس مال، خلاف ما دعى منظور الشيعة وهي رأي هتسغو كـ سب صعود الحكم السطوي في سبعينات القرن العشرين وتدابيرته تأثير الولايات المتحدة وحصلت تغييرات الديمقراطية في اثمايات بفضل سياسات إدارة روبالد ريعر التي حددت مساعيها لتعريب سلطة الأميركي بالتصدي بحركات اشورية ولتعريب لإصلاحات لاشعبية<sup>7</sup> لكن ريعر استخدم حقوق الإنسان في مكافحة الشيوعية وحصول الولايات المتحدة، ولم نحكم هذه الفصحة علاقاته بحكام الولايات المتحدة إطلاقاً

كسب بين كارب أن البرعة عامة تراجع صدرات دون أميركي بلاتية، وازداد ادنوب ومل لإدارة الأميركية في عهد ريعر استخدام وسائل عسكرية في سياسه الخارجية أثرب سب في شوء الديمقراطية في ثمانينات القرن العشرين، ومع ذلك صعود ديمقراطيات وقدم بمط ظهوره بحديثاً كثر مرميه هتسغو الذي ربط الديمقراطية بصعود القوة الأميركية فقد شأت الديمقراطية تحديداً في حوب الإدارة الأميركية حيث تراجع تأثير الولايات المتحدة، وحافظ سطوب أميركي الوسطى على مسها حيث التأثير الأميركي أعنى وفي بما وهابني حيث تأثير الأميركي مروع منه، استمرت الكتيورات بصورة سطوية تافسية سمحت بانحباب من دون انحلي عن اميانتها<sup>8</sup>

رأت بين كارب أن الديمقراطية هي عوايملا بين عامي 1946 و 1954، وتشيلي بين عامي 1970 و 1973، فثبت بتأثير أميركي فقد اتحدت الولايات المتحدة موقفاً سبباً من إصلاحات الاقتصادية وعيبتها متناداً

Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America», *Comparative Politics*, 1 (October 1990), p. 4, accessed on 8/3/2020 at [http://www2P/C/F/1a\\_Samuel\\_P\\_Huntington](http://www2P/C/F/1a_Samuel_P_Huntington), «Will more countries Become Democratic?», *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 191-218, accessed on 8/3/2020 at [http://www2P/C/F/1a\\_Samuel\\_P\\_Huntington](http://www2P/C/F/1a_Samuel_P_Huntington)

Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America», pp. 4-5

للتأثير سوفياتي في نصف الكرة الأرضية العربي<sup>9</sup> وهكذا بضم ثمر الدحل  
الأميركي ضد لحركات الفلاحية الثورية في أميركا الوسطى<sup>10</sup> وقد توسع  
نوعه تشومسكي في شرح تفصيلي لأدلة لدور الولايات المتحدة في إضعاف  
الديمقراطية، ولا سيما في أميركا الوسطى<sup>11</sup>.

شرب مؤخرًا دراسات تش أن لدحل الأميركي تم تكن مباشرًا في  
الانقلابات العسكرية الشهيرة انحصائية على أنظمة ديمقراطية (اسرائيل وشيلي).  
من حصل تلاميذ مع بين لدولف الأميركي المستقر ضد بشوء حكومات  
بما به ضد الثورة الكوبية، مع قوى اجتماعية وسياسية محافظة في هذه البلدان.  
انضم إليه العسكري حين تصور هو أيضًا وهذا لا يعني لدعم الأميركي لهذه  
الحركات، بل يعني أن الولايات المتحدة هي التي تدارك وحفظت<sup>12</sup> ويرد

<sup>9</sup> Ibid. p. 9. Huntington «Why More Countries Become Democratic» p. 9+2 &

<sup>10</sup> Kar. «Dilemmas of Democratization in Latin America» p. 11.

<sup>11</sup> Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York: Hill and Wang, 1992).

<sup>12</sup> Ibid. p. 12. كوت بيلاند انجاليه لأشد نظريًا للتأثير الأميركي المقصود في تغيير الأنظمة في  
البحر وهي حالة مورداً لاثباتية حيث من خلالها درجة التأثير الأميركي أكثر محدودية من  
عنايتي وبحث بانغون في وثائق انجاليه الأميركي ولا يجب أن نعني به أن الانقلابات وغيرها  
الأنظمة ولا يجب غير أن دور الأميركي خلال فترة نشرين بالتدريج وراة في محدودية الدور  
لأرجاء في الانقلابات بدخيل وعدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة والمهنيين الكثير في داخل لإدارة  
الأميركية. وعنايتي ما عُكس بقا انصباح بين الولايات المتحدة ومن يقومون بالانقلاب عسكري في أميركا  
بأنه عماله ما به أو فعل سياسي بأوامر من دستور + يوجد الكتب أنه في عتبه الحلات كتب  
باعتني الذين يقومون بالانقلاب في أميركا لئلا يسهل تدويع الكفاية بفعل ما يقومون به من دول بعينها  
من الولايات المتحدة ويعتبر أن الولايات المتحدة كانت بعد صعوبة كبيرة في عربات من غير  
حكم في سكر عود، مثله فشب في حله كود كان تأثير العسكري المباشر ممكنًا في دور صغيره  
مثل عربات وسف مع أن هذه الحرب أدلة وشيء نظام القصب به ح أنسح النظام من بعده  
تأثير الأميركي، فون حدود هذه التأثير ظهرت بمسوء نظامه بصل إلى البسار في سمعسات، وعبر  
دنياً قرويًا ونوعاً، لا يوجد دور وعنى الرغم من الدعم الأميركي بالعلاقة الاقتصادية المتساهلة  
بيكاراكو وهرولا وبوتشيا وإكوادور، فإن الولايات المتحدة لم تمنع هذه الدول من الانزلاق إلى  
نظام سطوي نهضي، ومن يحاول معها، وانشر لأكثر كتاب في هادي حيث لم يصح بدعم الأميركي  
والمعط بدبم ماسر في ترويج الديمقراطية هذه تدبه الصعبة تحت لاحتجاب عنه مبررات و  
بشكل الولايات المتحدة من هصح بيه بحية بدبم اطيح عنه حبيب ضعيف من حيلاتها غير ان  
من تأثيرها الاقتصادي وسياسي فيه وحكومتها انجاليه التي لم تحارب حياح أميركي كان حكومتها

كورت فيلان على فرصة ليفسكي وراي شائعة<sup>3</sup>، عن أن العلاقة بالعرب تؤثر في الحكم غير ديمقراطي لسحب إلى الديمقراطية أو ليسر هي نجاح الإصلاح ديمقراطي، بالقبول بأن العديد الأخيرين بشأن عدم صحة هذه الفكرة<sup>4</sup> ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تنقص تأثير المعسكر المتصارعة بأن للحرب الباردة في علاقة الديمقراطية والإعاقة من الحارح حقيقة ثانية، والمساعدة بادره بأن الحرب الباردة وتوافق بعدد أحداث بولابات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة ثم تعديل أفكار بقوى ليبرالية بشأن الديمقراطية الليبرالية كي تفهم، بوصفها إطاراً ممكن تحقيق نهضة الاجتماعية، فقد سبق نهاية الحرب الباردة في كثير من مجالات لأسباب عديدة يسر هذا المحار لمناقشها<sup>5</sup>

أما إذا عد إلى ديمقراطية بدار جنوب أوروبا، فبعد أن من غير ممكن الاستعفاء عن عنصر أساس في فهمه، وهو سيوى لإقليمي ليس من حيث جاذبيه دول أوروبا الديمقراطية وحسب، وليس بوجود شعور عدم غير مريح بالمشاء في إطار انشغالي لأوروبي ذاته عند شعوب بسبب و سوب والرتعد، بل لدرجة برعه في الانضمام إلى سوق الأوروبية المشتركة أيضاً ثم الاتحاد الأوروبي، والفائفة على مصالح طبقات اقتصادية وتجارية صاعدة هذا الفلسفة إلى الانتفا، أما بالنسبة إلى ديمومة الديمقراطية في تلك الدول فلا شك في أهميه احتساب السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي في

= جبرال نويعا في بدار في عام 1989، وبتأثير بولابات المتحدة في حرب عليه في جمهوريه  
 بدميك في عام 1966، وفي غرنا في عام 1983، حيث أبح التحول لأمر في بدار انتفا  
 ديموي هذه في حالات الديمقراطية انبشار في نصف الثاني من بدار انبشار في ميرى

Kurt Weymann, «Limits of US Influence: the Promotion of Regime Change in Latin America», *Journal of Politics in Latin America* 30 (2008) pp. 137-140, accessed on 28.4.2020 at <https://doi.org/10.1017/S0022216X0800011K>

Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010)

Weymann, p. 147

( 4 )

( 5 ) أما بالنسبة لأوروبا في بدار لأحزاب اليسارية فقد مر بعد التحول مكر



في نهوضها لأقتصادي، وتعريفها سموها الاقتصادي وصداقتها بما ساهم في  
ارتفاع مستوى المعيشة

كانت شروط التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا (اليونان والبرتغال  
 وإسبانيا) دحلية أساساً لكن، لا شئت في مساندة البيئة الأوروبية هذه الشروط  
 وبأثيرها لقوي هي ديمومة ديمقراطية

ما عاد يهمل لعامل الحارحي ممكن في حالة تنفلات يستحيل معاجتها  
 في عصرنا من دول فهمه فتأثير العامل الحارحي في ديمقراطية دول شرق أوروبا  
 بعد الإصلاح في الاتحاد السوفييتي ووقع بحداثة عن أنظمة بحرب الشيوعي  
 فيها كان حاسماً ويهد استسح شمير أن لأول قد حاد لإعادة تقويم تأثير  
 اسنه دوييه في تعبير النظم من دول رفعها إلى درجه المحرك الرئيس<sup>116</sup>  
 هذا، مع أن العامل الحارحي كان حوهرت في إعادة ديمقراطية خلال مرحلة  
 الحرب الباردة، فمما تنسب له دراسات لانقلاب لديمقراطي، بل أصبح هو ذاته  
 عملاً داخلياً في الحفظ على أنظمة لاستبداد حديه لدعسكرين، كما في  
 حاشتي أوروبا الشرقية وأميركي اللاتينية، فصلا عن اشرق الأوسط وشرق آسيا

كان من الضروري بعد مسح دراسات الانتفا في حالة أوروبا الشرقية،  
 إدراك أن الانتقال إلى الديمقراطية في بلدانها ممكن من دول لعامل الحارحي  
 المسئله بالإصلاح السوفييتي من أعلى قمة بمرم عمر طرح سياسة إعادة البناء  
 (البريسرويكا)، والحقني عن حداثة لأنظمة شيوعية في أوروبا الشرقية من  
 احتمالات الإصلاح وإنهاء اشعبه، وهو ما فهمنه فيده بحث اندون وفواهد  
 المعاصره في الوقت ذاته ومع هذا الإدراك حترام من ستخدم بعف وسقوط  
 العديد من اصحاب، إد أدرك حجمع أن هذه لأنظمة يده حتم إلى استعوصه،  
 ولا قاعدة حتماعية حقيقيه بها ولا شرعية تاريخيه (خلالاً لحالات مثل كوبا  
 والعس)

Philippe C. Schmitter «The Influence of the international Context upon the Choice of National Institutions and Policies to favor Democracy», in Laurence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford, NY: Oxford University Press 2000), p. 27

لم يوقف دور عامل الحارحي على العمل الإقليمي (إقليم حجري ومعسكر اشراكي وحدث عسكري في الوقت ذاته)؛ بل لم يكن ممكناً أيضاً فهم حيز الإصلاح السوفياتي ونوقبه في نهاية خمسينيات من دور عامل حارحي هو سياسة إداري روميل (1981-1989) ومارعيت ناشر (1979-1990) التصعيد، ولا سيما في مجال سدق لتسبح سووي وتصعد أصحاب الإعلام ودعم المجاهدين الأعداء، وحسرة سوفيت الكملة في انقراض ساحه معدلات نمو لاقتصادي كفاً وبنوعه، ونهب أسعد البطر الذي ساهمت فيه السعودية لكنه كان، في أي حال، حيزاً محبباً بحسب سياسته أي إن ثمة قوى داخلية في جهر الاستخبارات و حرب شيوعي، ممثله بوري أسروبوو، ولاحقاً غورباتشوف، استتبع ضرورة الإصلاح كما أن مركب عوامل لاقتصاد الإداري في داخل الـ ولف، واتحوف الأيديولوجي، واركود لاقتصادي والإداري والاجتماعي، دفعها إلى هذا الاستتاع، وثمة أيضاً نظم مدعة مركزي في دحل بحرب انشيوخي متكر هذه القوى الإصلاحية من فرص سياسة الانفتاح والإصلاح من أعين وديك ظهرت، بعد تحولات في أوروبا الشرقية، درسات سقند أصحاب مشروع الانتقاد الذين تعاملوا مع عامل الحارحي بوصفه عاملاً هامشياً، واعتبره خيرى فريد م لعامل المسمى”

الحقيقة أنه إذا دفعنا سطر، نجد أن ما سمي انعدام الحارحي هو في أعنية الحالات عبارة عن عوامل قيمية، أو بيئة إقليمية إن موحات الانتقال الديمقراطية من خلال سائر وحدنة هي عدت موحات قسمة سائر بها شعوب وأنظمة من دور قربة حجري وثقافي، وأحياناً تشبه بية مجتمعاتها وأنظمتها مستحي من ذلك حالات بناء نظم بآثير قوة اختلال حارحية

بؤثر عامل إقليمي مباشرة في الدولة المعية عمومًا، يمكن تصور إن بيئة الإقليمية هي من عناصر حقيق صيرورة الديمقراطية عربيًا وشهد هذا

Geoffrey Pradhan, «International Influences and Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage or Politics», in Geoffrey Pradhan et al., *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St Martin's, 1997), pp. 28.

التأثير الموقظ العربي في ساحلات السعودية والإمارات في عهده عمية  
استحوذ الديمقراطية في منطقته العربية واعمل صده ودعم معارصيه في أي  
دولة عربية، وكذلك شوء مناطق نفوذ إيراني

بحيث أهيمه التعامل الخارجي مع عدم الاتحاد الأوروبي بـ دور مركزي  
في إبحاح النقال بعض دول أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات (سرحات منهوثة  
لدعية) ويرى بحث أنيلا آخ أن الاعتماد في دول أوروبا الشرقية وانسحق  
كل على سرح بعد انهيار حكم لحرب بوحب، وأن تأثير البيئة الإقليمية أشد  
أهمية من لدبية سرحلة، لأن دول صغيرة و صعية شبه انه مشية كانت  
أكثر اعتمادًا في صورها على إملاء التعامل الخارجي بدي أثر في صيغتها  
السبية<sup>19</sup> أصبحت هوعد المؤسسات الأوروبية، ولا سيما مجلس أوروبا  
(Organisation for Europe COE) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation for  
Security and Co-operation in Europe OSCE)، ملومه لجمع دول الأوروميه  
وأصبحت نسب العسبات الحويه عمية بممرطه على دول الأعضاء أو تلك  
التي ترعب في لعصوية بوصفها شروطًا مسمة وفي بعض الحالات، أصبحت  
المؤسسات الأوروبية بونق من سطره عيب في عدد من دول أوون شرفيه  
والنقل<sup>20</sup>

بهذا معنى، فإن سياده المقبلة هذه دول ستميلها سادة أخرى مقبلة  
بمؤسسات الأوروبية وأصبحت هوعد مثل (الجمع الديمقراطي، وحرية  
الصحافة، وحقوق الإنسان، وهجرة، وحقوق الأقليات، عظمي وترفعها  
المؤسسات الأوروبية على نحو لم يفتد سيادة تحده سرح لبحسب، بل  
السادة الدحب هذه الدول أيضًا<sup>20</sup> أم بخصوص السبسة الخارجية، فم

Atolu Agh, «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan ( 9  
States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization», *Communist and Post-  
communist Studies* vol. 32, no. 3 September 999, p. 264 accessed on 25/4/2019 at [https://bit  
ly/2SdQ7k](https://bit.ly/2SdQ7k)

Ibid. p. 266

(19)

Ibid. pp. 267-268

(20)

تكن ثمة إملاءات أوروبية عملياً ولم تسمح هذه الدول من عيب سياسة أوروبية حرجية موحده يمكن إملاؤها، تطوير سياسة حرجية خاصة بها، بل أصبحت الأشد تناطاً من بين دول الاتحاد الأوروبي سياسات الولايات المتحدة الحرجية، ولا سيما في الموقف من القضية الفلسطينية. ندي اعتقدت تلك الدول أن تخوف من ولايات المتحدة يتطله وكأنها غوّصت عن الشعية لدولة عظمى هي سياستها بحرجية تسعى لدولة العظمى في المعسكر الحدي الذي تنتمي إليه

د لست التأثير لأوروبي أن سندعى ردات فعل لدى قوى قومية شعوية مرفص تأثير عربي من مطبقات السيادة الوطنية والخصوصية الثقافية، وصعدت إلى حكم في بعض الحالات (هعرب مثلاً) قوى تحاول الارتداد حتى عن إجراءات ديمقراطية وشجعت سياسة توتن يمينية أشعوية وعوده روسيا إلى اقيم دور أشد تأثيراً على المستوى الدولي من خلال اسوة اسورية، وكذلك من خلال سياسة أشد حرق في نصدي لمدد الدور في شرق أوروبا، سرعات ايمينية قومية الشعوية هي هذه الدول المتحولة حديث إلى الديمقراطية، وهي أوروبا عمومً وهي مرحلة دوند ترامب الذي يتسى بدوره حصاً مدهضاً ليراية، كب من السهل أن تعيشر هذه سرعات افوميه الشعوية التوتنيه مع تحريف هذه الدول مع ولايات المتحدة

أكدت معيير كوسها عن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي وُصفت في حزيران/يونو 1993، بدايةً، استقراً لمؤسسات الديمقراطية بواسطة سياده القنوب وحقوق الإنساب لكن شرط لثدي كك ائتأكد على أهمية احرام الأقليات وحماسها دوع هذا الشرط ادوب انهي متصم إلى لاتحاد الأوروبي، أي اعتماد نوع من لتوفعية وقبول لحقوق جماعية للأقليات، مع أن هذا المعيار يمكن أن يحقن مشكلات حتى لديمقراطيات ر سحة في لاتحاد الأوروبي، وحتى من دول أدوات دستورية توافقية<sup>2</sup> فرصت بعض ملامح الديمقراطية موافقية على لأعضاء بحدد بقاعة يؤكد أنه هي حار وجود

أقيمت قومية كبيرة، كما في الوحدة الإسلامية، بصعب ترسيخ الديمقراطية من دون دستور ذي مرات توافقية وأصبح هذه الشروط من أهم أدوار محاسبة دول مثل هارب وكرويا وسنغافيا وغيرها بشأن حقوق الأقليات فيها

يعتبر انعقاد تصويت بين دول البلقان ودول شرق أوروبا في الانتداب الديمقراطي بأن أغلبية دول شرق أوروبا مرت بحرل ديمقراطية في الماضي، فثمة أهمية توافر تجرته ديمقراطية سابقة، وهو ما سبق أن أشارنا حثوث إلى دوره في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتداب أما دول البلقان، فلم تشهد، عند مرحلة ديمقراطية في تاريخها، ولا وجود لإث ديمقراطي يمكن الاستناد إليه ومن ناحية ثانية، فإن الشعوب في الدول ذات الحرية الديمقراطية سابقاً قوميت الاشتراكية المفروضة من سوفيات في عام 1956 في هاربيا، وفي عام 1968 في تشيكوسلوفاكيا، وفي عام 1980 في بولندا، فكتسبت لشعوب حرية في الاحتجاج<sup>22</sup>، أو رسمت في ذاكرتها على الأقل رموز مصدرة بالديمقراطية ومقاومة أساليب السوفيياتي التي أمكن إحداها وأثبتت بأن يمكن الاستناد إليه مع شراء معارضة بوسيدية وتشيكية أصبحت مؤهلة للتدويع مع سحب الحكمة من لاحت الفرصة ذلك مع سوء الإصلاحات في لاتحاد سوفييتي وضعف الأنظمة أما في دول البلقان، فقد سادرت المحب بحاكمية إلى الانفتاح والإصلاح بصعظ من عو من خارجها، في محاولة تجنب إهلات ربما استبدرة منها بالانزلاق إلى سبسة لا تنتهي من بلسه بمصديت الديمقراطية ولا حقا، تحركت شعوب في مرة فعل متحررة، وحويت سحب حاكمية الحفاظ على سبستها وقدمت تدريالات قليلة للمعارضة

كانت سبسة حصول تغير جذري اقتصادي وسياسي سلمي ومنسرح في دول أوروبا الشرقية أم في البلقان فقد كانت سحولات أقل جذرية وأشد عفا، وتحوّلت إلى ما يشبه الحزب الأهلية في بعض حالات وحقائق، في رأيي، أن سبب الأول هو أن بهير الاتحاد السوفيياتي لم يكن كافياً لإفقد أنظمة البلقان استمطوية مصدر شرعيتها، مع أنه كان شرطاً ضرورياً فقد كانت

أنظمة دول النقاد السلطوية غير خاضعة لإملاءات سوفيت حلاقاً لأنظمة دول أوروبا الشرقية مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. سي تم تكس لديها أي مصادر شرعية باليهيه، وبهذا مع فع حماية الروسية من دول أن تُطلق رصاصه واحدة أما السب الثاني فهو التركيب القومي و الإنسي الذي عقد عملية الانتقال الديمقراطي

تر حجت أهمية العامل الحارحي في إعافه ديمقراطيه في باقي مناطق العالم تي تأثرت بالحرب الباردة بعد انتهاء هذه الحرب مع روال نظام القطبين ومنت الدول العربيه، ولا سيما الولايات المتحدة، عبر متحمسة لدعم لاستبداد لكن هذا لا يعني أنها أصبحت متحمسه لدعم ديمقراطيه أو مستعدة لخصم الحروب لهذا لعرض، ثمة حبط لدى الباحثين والمفكرين في هذا الشأن، فالولايات المتحدة لم تصبح قوة تحمس راية دعم لديمقراطية في العالم بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل التزمًا بدعم حلفائها المستبدين (وهذا ليس في جميع الحالات)

بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لأسباب لا تتعلق بديمقراطية، حرب محزون لم ترسح بعد دعم إقامة مؤسسات منحه ودمسوا ديمقراطي في هذين البلدين في ظل الاحتلال كثر هاتين نموحتوليين لم تقدا بموجج حداث لأهله ترفقا مع احتلال أحبي و«عصبة سياسه» بوضعية أميركية<sup>(2)</sup>، ولأنهم رتضوا أيضاً في الأهم، بأخذ الحروب لأهمية والقدسية والقدسية وفشل انضمام في صمات الأمن وبمهم خدمات أساسية يسكن فسهدت انحرمان على الأنظمة لاستبدادية ربط الديمقراطية بسدح الحارحي والاحتلال والحروب الأهلية

كانت مدول العظمى إبان الحرب بارده مستعدة بتدخل بطرائق غير مباشرة مثل لانقلاب العسكري أو تدخل المباشر لإحدهم احتمالات تغيير

(2) ينظر عزمي بشارة في المسائل العربية بقدمه ببيان ديمقراطي عربي ط 4 بدوجه

بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2018)، ص 63-64، 72-73

نظام الحكم (الأمثلة كثيرة عديدة)، وحياتٌ مباشرة، جمع تغيير نظام حيف (هعريب، تشيكوسلوفاكية، أفغانستان، فيسبم الحوسنة، كوربا الحوسنة، عدا التدخلات الفرنسية بكثيره في أفريقيا) أم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت لعوامل الدحية أشد قدره على حسم مسأله تغيير نظام حكم وبين أن لنظام الدولي، بعد أن نُحسم مسألة النظام، يسلم عادة بحكم القوى التي حسمت السلطة مصيرتها، إذا حدث في حكم قسنتها وفرص سطرها على لأرض، بعض لنظر عن الصريفة وحتى بعد حدوث هه اعتبر ما بعد الحرب باردة، طلت العوامل الإسميه وعله نفوة في تشجيع الانتفا أو عرفته، وربما حتى إفتبه بعد حصونه ويمكن اعتبار سياسات روسيا البونسية صمن عوامل الإسميه في إصدار ما اعترته مطلق بقود في اسب المتوسطى والفوقر وأوكرانيا، أى أن تدخلت مباشرة في سورية، ما شكل تغييراً نوعياً في السياسات الروسية بعد الحرب باردة

اهتمت بعض دراسات لانتقال بعمس الإسميه، بذكر موضوعها، أصلاً، موحين من الانتشار الإقليمي للديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميرك اللاتينية، ولاحقاً في أوروبا الشرقية وبأسسبة إلى انتشار الديمقراطية إقبسباً، يشير و تهيد إلى ثلاث طرائق أولاً، لانتشار بالعدوى، ثانياً، الرقده والسيطرة كما هي حالة شروط الاتحاد لأوروبي و ب و و صندق اسفد دوي وغيرها ثالثاً، لاتفاق (الموافقة Consent) اسي لا يمكن أن يتوقف على عدم حارحي<sup>24</sup> وسدراكاً بهذا بقص، قسنت أدبيات الانتفا بديمقراطي اسأثير حارحي فه إلى خمس صبروات الأولى هي الانتشار، والمقصود هو الانتشار لمحدد سبب للمعلومات عبر الحدود سأثير من عمليات الديمقراطية في دول مجاورة، أو من خلال الناثر بصادح بوجه نتيجة لانتشار المعلومات وتكونوح الاتصال الثانية هي تحرير ديمقراطية لدى دول عربية مباشرة، وتحدثاً الولايات المتحدة، حيث يتم لصعظ من أحل التحول لديمقراطي أو فرص الديمقراطية كما حصل في ب و و صربا، أو عرو المباشر كما حصل

Laurence Whitehead «three international Dimensions of Democratization» in (24 Whitehead ed.), *The international Dimensions of Democratization*, pp 3-25

في عراق الثالثة، الحشروية استعده الأطراف في حالات ارتط دعم الاقتصادي وقبول عضوية في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن أجمع لأشنة على ذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد لأوروبي الرابعة، المعونات الخارجية سعيير بديمقراطية، حيث ردت الدول العربية بعد التسعينات مساعدتها بتدريب ولتتصيف مجدي والمساعدة في تنظيم الاتحادات والإصلاح في الأنظمة الانتخابية وفي أجهزة القضاة وهي دعم ومساند الانضمام المستفده وأخيراً، شبكات المنظمات العامة هي محار «مراجعة»<sup>25</sup> (Advocacy)، أو «تمكين» (Empowerment)، بمعنى مراجعة عن قصيد حقوق الإنسان والديمقراطية أو لانتخابات وغيرها من خلال شبكات عبر حكومية بدعم من صناديق تمويل أوروبية وأميركية، ويمكن قري اجتماعية من المساعدة على التأثير سياسياً

ثم تكرر هذه التصورات أو عوامل فعدة في المنطقة العربية، فوما أنها عرب (العوامل الثلاثة الأولى)، وما أن تأثيرها كان محدوداً، سعية (عاملان الأخيران) ويمكن أن تصيف إلى هذه العوامل شوء منطومة إقليمية قصة لانتقالات عسكرية كما هي حالة الاتحاد لأفريقي، أو مساعدة بدمقرطه كما هي أميرك اللاتينية (فصل مرحلة ترامب)، وكلاهما غير متوفر في حالة العرب

الحقيقة أنه لا يمكن فهم هذه العوامل إلا انطلاقاً من اعتبارات الدول الكبرى ومصالحها، ولظروف العسبة لكل بلد، وذلك إن توافرت الإرادة السياسية بدولة التي تمثل «عامل خارجي» لأقوى في ممارسة التأثير في اتحاد محدد ففرص الديمقراطية في صرب وقع في مرحلة الصراع على تقسيم بقا اسفود روسي في شرق أوروبا، بعد أن وقع تدخل عسكري لأسباب غير متعلقة بدمقرطية، بل بحروب الإبادة والتطهير الإثني لكن هذه السياسة لم تتكرر في سورية على الرغم من التشبه في المحارر وعمليات التهجير، لأسباب متعلقة بإعادة تقويم التدخل العسكري



الأميركي بعد خلال العراق، وعدم وصوح الدلائل و أو عدم ثقة وسائل  
 المستروحة لمطعم، والحشية من عدم لاستقرار على حدود إسرائيل  
 واستغلت هذه سياسته الأميركية في توسيع النفوذ الروسي الذي يقرم على  
 عقيدته جيوسياسية تتضمن عنصر بشكك في ديمقرطيه باعتبارها من  
 أشكال العود الثقافي والسياسي العربي وتعاضت الرعة الأميركية لى  
 الانكفاء وعدم التدخل بعد اسحب ترص الذي يدعم التكنولوجيا حليفه  
 عب، مع الفرق أنه يضلها بعض بحماية (Protect or Money)، يخلص في  
 دفع المباد وشراء السلاح و لولاء غير مشروط لمصلحة الأميركية

## ثانياً: تحولات أميركية

شكل المورخ الأمريكي، بما في ذلك ديمقرطيه ومجتمع موفرة وسط  
 الحياة، عمل حدث على مستوى العائمي قبل لحرب العالمية الية غير أن  
 نصير ديمقرطيه لم تكن سياسته أميركية على أي مستوى وخلال الحرب  
 الباردة، دعمت ولايات المتحدة التكنولوجيا الحليفه تمامًا مثلها فعل  
 الاتحاد السوفياتي وذلك لا يجوز إغفال تراجع الدعم الأمريكي للتكنولوجيا  
 في أميركا اللاتينية في مرحلة حكم رئيس جيممي كارتر في نهاية سبعينات  
 انقرب المصفي، يعنى برغم من إقرار الكونغرس في 4 نونبر 1961  
 قانون مساعدة الخارجيه الذي هي ثره تأسست الوكالة الأميركية لتتبعيه  
 الدولي Agency for International Development (AID) بقرار من الرئيس جون  
 كينيدي (1961-1963)، فقد قدمت هذه لوكالة بعض المساعدات الإنسانية  
 أساسه محدوده في سياسات انقرب المصفي وسعياته، ولم تكن تدعم  
 الأميركي مشروطاً بالديمقراطية، وحتى حقوق الإنسان وثقت بمساعدة  
 التقنية التي تستهدف الترويج لديمقراطيه تحدياً تشكل حرة صغير من  
 مجمل المساعدات وبدأت مساعدات تنمية من ولايات المتحدة إلى دول  
 أميركا اللاتينية ترتبط \* تنمية أساسية في نهاية سبعينات انقرب المصفي  
 ففي عام 1975، أصيب عند 116 إلى قانون مساعدة الخارجيه الأميركي،  
 حيث رُبط استلام المساعدات الاقتصادية بحرام حقوق الإنسان وفي عدم

1978، أضاف الكونغرس سدا 116 «إلى قانون الحريات الخارجية»<sup>١٦</sup> منح لصلاحية وكالة التنمية يدوية لعمل على تطوير برامج لتعريب الحقوق والحريات في الخارج وقس ذلك، بدأت الوكالة العمل على اعتبار «عقيدة حقوق الإنسان» أساسية في العلاقات الدوية

في ثمانينات، في أثناء ولاية ريجن أرناسية، بدأ «مشروع ديمقراطية» تمويل الإدارة الأميركية برنامج حكومت بمساعدة في نشر الديمقراطية، وتأسس الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy) في تشرين الثاني نوفمبر 1983 بالاشتراك بين جمهوريين والديمقراطيين، من خلال لجنة متوالية بين الحريين نحصى بدعم لكونغرس من الأساءات السياسية المحيطة «الهدف تحقيق النمو وتحرير المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم»<sup>١٧</sup> كما رفع ريجن إلى إنشاء مكتب دائم لوكالة الأميركية بالنسبة يدويه في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 1985، مخصص بدعم ديمقراطية وبحلول عام 1989، أُنشئت الوكالة الأميركية بالنسبة الدوية نحو 100 مليون دولار أميركي على برامج الديمقراطية، وركزت على حقوق الإنسان ومشاركة الديمقراطية وسيادة القانون والانتخابات لكن التركيز في فترة اثنانينيات بقي مقتصرًا على أميركا اللاتينية، باستثناء بعض المحاولات على نطاق صعب في آسيا، في هذه المرحلة، أصبح دعم الديمقراطية حرةًا من أدوات سياسه الأميركية خلال الحرب الباردة ويجب تمييز ذلك من التحول في سياسه أميركية بعد الحرب باردة ويمكن أن يقوم بحث بذلك في مشروع بحثي أم بالنسبة إلى الشعوب منه يكن التمييز سهلاً، وصل دعم الولايات المتحدة ديمقراطية مرتبطًا في الأدهب سياسيًا، المتعلقه بالصراع على نفوذ، وما أضيق عليه «ردواجه لمعير» من مرحلة الحرب الباردة

Thomas Carothers, «The Resurgence of the United States Political Development (26), Assistance to Latin America in the 1980s» in Whithhead ed. *The International Dimension of Democratization*, pp. 26-7

Thomas Carothers *Revitalizing U.S. Democracy Assistance* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace 2009), pp. 9-10

شهدت ولاية بين كليوب رئيسية (1993-2001) عملية دعم بشوء ديمقراطيات في شرق وروند، و توسع في قسم أحرء من مناطق انهود غربية من روست بفسه، وكذلك لتحويلات في أفريقي جنوب الصحراء، وجنوب شرق سب وشرقها وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة إلى زيادة تمويلها بشكل ملحوظ، وتوسع نطاق المساعدات بدعم هذا الاتجاه وتُعب «مبادرة الديمقراطية» في عام 1990 وهي عام 1993، انجبت وكالة أميركية مسمية «مدرسة سسنة من انخطوب لأضوء الصبح مؤسسي على المساعدات سسنية أهمها أولاً، وضع مساهم دعم الديمقراطية والحكم باعتبارها ركيزه من «تركيز» لأسسبة الأربع وكالة ثانياً، إنشاء مركز الديمقراطية والحكم في داخل الوكالة ليكون مركزاً محجرة في هذا الموضوع ثالثاً، ستقبات كادر من المتخصصين في الديمقراطية والحكم رابعاً، إنشاء مكتب متخصص في مبادرات الأنهر Office of Transition Initiatives خامساً، اعمل على إصدار سلسلة من الدراسات لاستخلاص الدروس المستفادة من برامج دعم الديمقراطية التي تقوم بها الوكالة ونصاعف اتفاق وكالة الأميركية لتسمية «مدرسة» على برامج دعم الديمقراطية والحكم في هذه السنوات، من 165 مليون دولار في عام 1991 إلى 635 مليون دولار أميركي بحلول عام 1999 وتُورع سموس على نطاق أوسع في جميع المناطق التي عمت فيها وكالة فعلى سس انشاء، حصص في عام 1999 نحو 288 مليون دولار في أفريقيا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيياتي السابق للإتيق على الديمقراطية والحكومة، و123 مليون دولار في أفريقي جنوب الصحراء الكبرى، و 11 مليون دولار في اسب، الشرق الأوسط، و 86 مليون دولار في أميركا اللاتينية، كما حصص نحو 27 مليون دولار للبرامج العالمية<sup>128</sup>.

خلال لفترة الأولى من ولاية جورج بوش الابن رئيسية، انكفأت

سياسة نشر ديمقراطية، وخصص تمويل الوكالة برنامج دعم الديمقراطية بصفة عامة لأن رئيس وفريقه لم يكونا مهتمين بالوكالة وعمد وفدت إدارة بوش بالحد من بعض الإجراءات التي قلّصت عمل الوكالة، وجرى إعادة تنظيمها في عام 2002 وتغير صفه «مركز الديمقراطية والحكم» Center for Democracy and Governance تابع للوكالة من «مركز» إلى «مكتب»، صعد على عمله مساعدات لاسيما وغيره من قصص التي اعتُبرت ذات أولوية وفي عام 2006، أُعني عمل «مكتب السياسات» في وكالة نيحة لوضع عمل الوكالة كله تحت إشراف وزارة الخارجية الأميركية، وحد ذلك من قدرة الوكالة على التمسك به في قصص الديمقراطية والحكم، وفي أحر ولانه بوش لاس، وعلى الرغم من تركيزه الحصري على «أجندة الحرية العنمية» في تقرير بحرب على لعراق بعد تيسر يهف الادعاءات في شأن أسسحة ادمار شام، لم يكن لدى وكالة أي مسؤول رفيع مستوى يركز تركيزاً كاملاً على قصص الديمقراطية وواصل استحضارها في «مكتب الديمقراطية والحكم» إجراء دراسات في هذا الشأن، على الرغم من عدم إعطاء الإدارة عناية في الوكالة، أو يويه لعمل على الديمقراطية<sup>3</sup>، ومد عام 2006، أصبحت أعمال الوكالة في دعم الديمقراطية تمثل بهدف استراتيجي من أهداف وزارة الخارجية مستقي «حكم الديمقراطية عادل»، ويغطي ذلك المساعدة في أربعة مجالات 1 سادة بقانون وتحرير حقوق الإنسان 2 الحكم الرشيد 3 دعم المدونة السياسية وبناء القدرات 4 دعم المجتمع المدني

الحقيقة أن أعسة هذه المعونات ساهبت إلى برامج حكومية في الدول المستهدفة وحتى دعم المجتمع المدني لا يعني بالضرورة دعم منظمات مستقلة، ولا سيما بعد قيام بحكومات تأسيس منظمات «غير حكومية» مرحضة وتدعه أهي

## الجدول (11 1)

لتمويل الأمريكي لتحرير الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية  
للتسمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NLD) (مليون دولار)

سنة المالية (FY)	التمويل بمصاحبة وزارة الخارجية ووكالة الأميركية للتسمية الدولية (USAID)				التمويل الأمريكي للمعركة الديمقراطية (National Endowment for Democracy, NED)
	تهدف الاستراتيجية دعم الحكم الديمقراطي العادل* (Governng Justly and Democratically, G.J.D)				
	مساعدات نقدية وتدريب حقوق الإنسان	الحكم السياسي	دعم التنمية السياسية وبناء القانون	مجموع المجموع التمويلي	
2003				1,29	42
2004				2,925	40
2005				3,15	59
2006	43	648	204	1,58	74
2007	542	63	425	2,41	4
2008	609	762	295	2,259	99
2009	699	1,088	435	2,02	775
2010	888	1,58	42	3,269	778
2011	758	974	23	2,917	778
2012	940	1,03	245	2,826	778
2013	1,217	942	226	2,101	772
2014	626	693	768	1,952	773
2015	659	6	764	1,934	744
2016	94	886	764	2,273	770
2017	829	1,04	22	2,769	770
**2018				2,79	770
***2019	492	616	706	1,413	6

\* قبل سنة التسمية 2006 كان التمويل يذهب للدعم الحكومي و مجموع التسمية<sup>3</sup>

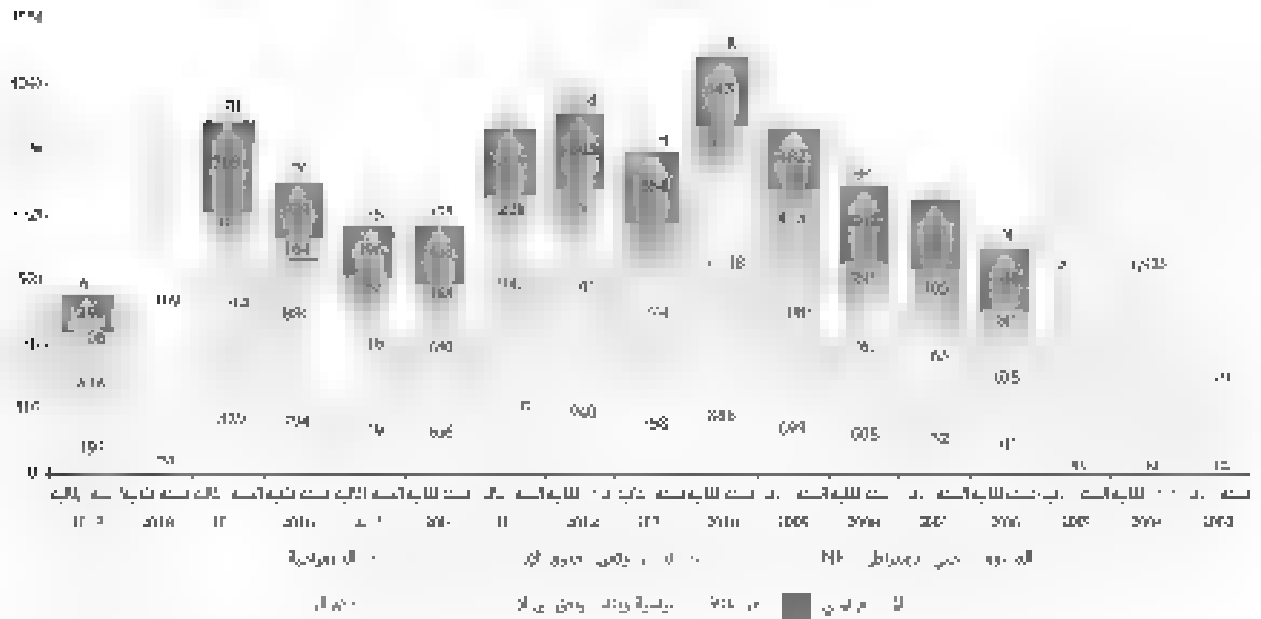
الوزارة الخارجية

\*\*\* التمويل المطلوب

المصدر: Manar Jawann & Susan B. Epstein «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance» Congressional Research Service, Report, 4/20/9 pp. 14-5 accessed on 29+20/9 at <http://bit.ly/2xFLY72>

## الشكل (11) 1

التمويل الأميركي لتعريب الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب أهداف  
الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)  
والصندوق الوطني للديمقراطية (NED) (مليون دولار)



ibid. p. 14

المصدر

استمرت بكونه في العمل، على الرغم من حصر تمويل بحجة  
الإفلاس على العراق وأعدائنا ولم يكن هدف من هدف الحرس  
شرب الديمقراطية، لكن بقوى المؤسسة شرب في لإدارة الأميركية مثل  
المحافظين لحدد عدوه كدست وكتب موافعين والمحافظين في الإدارة  
مصدق في تصويره على هذا النحو، ما أساء إلى قضية الديمقراطية في  
هذه المنظمة ونظر بمحافظون الحدد لاستكمال حرب جورج بوش لأب  
«غير مناسبة» في العراق، و تضم بها بمحافظون الذين وافقوا على صواب  
أعاستد ثمة حرق، ولا سيما بعد أن صدق ي مرور سياسي أو أممي  
لصرب عرق لكن المحافظين قبلوا بعود شرب الديمقراطية مشروطاً بها  
و وافعه الديمقراطية، المعصود بها شرب الديمقراطية في حالة وحدة  
إذا كانت في خدمة السياسة الخارجية الأميركية واستعرب مصطلح من  
عنوان مقالة نُشر في عام 2004 تقدم تقرير نظري ستدحل الأميركي  
في العراق في عام 2003 و «عرب» بموجب هذا المطلق لا يستطيع أن

يهاجم جميع أنظمة ديمقراطية، إلا أنه يجب أن يفعل ذلك بنقائش لا تباطئ مصالحة الأسرى ببحرية<sup>30</sup> لكنه لا يشير إلى الوجه الآخر لهذه السياسات التي لا تخرج من نطاق مع أنظمة أيضًا أم في حالة محاربة بعضهم «بنقائش»، فكيف الديمقراطية تُسحق بحمل دافع الحرب فحسب، لأن الأمر الرئيس الذي يدفع إلى تدخل ضد نظام معين بدلًا من آخر هو المصلحة الأسرى ببحرية، وليس الديمقراطية؛ فهي ليست من ضرورات ولا كافيًا لتفسير تدخل في أي مكان لكن لإدارته الأميركية تستطيع لاحقًا أن تدعي أن التدخل كان بهدف ألي تأسيس ديمقراطية وهي مرحلة ترمب بحسب الإدارة الأميركية حذر عدم اهتمامها بالديمقراطية في أي مكان ويستحق الذكر مثال رئيس هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز Juan Orlando Hernandez حيث الولايات المتحدة الذي عرقل المؤسسات الديمقراطية هي عام 2017، ورفضت تصويتًا للرئيس مع أنها لم تكن ديمقراطية وبنى ترمب الخطوة على الرغم من أن منظمة الدول الأميركية The Organization of American States (OAS) رفضتها، وطُلبت بعودة الأسرى ببحرية وكانت استائع مشكوك في نيتها. إن عدم مبالاة إدارة ترمب بالديمقراطية أرسل رسائل واضحة إلى جميع لاوبولطيين محتملين في أميركا اللاتينية تقول إن أسرع السلطة بثقة من يؤدي إلى دولة فعل سببه لدى الولايات المتحدة

## ثالثًا، عربيًا

شهدت المنطقة العربية انحدارًا أميركيًا بشأن الديمقراطية في نهاية الحرب الباردة، بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات في بعض بلدان عربية تقدمًا للهوى الإسلامي ويمكن أن يذكر مثالًا ما حققته جماعة الإخوان المسلمين من مكاسب في انتخابات مجلس الشعب في مصر في عام 2005، بحيث أصبحت

Charles Krauthammer, *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a* (30, *Popular Media*, Washington D.C.: The AEI Press, 2004), at <http://www.aei.org/pubs/2PQ254/>

Steven Levitsky, *How America's Shifting Politics Threaten Democratic Survival and Weakness*, 41 *Journal of Democracy* (vol. 29 no. 4 October 2018), p. 109, accessed on 28/12/2020 at <http://bit.ly/2B54b45>

أكبر كفة معارضة في إسرائيل، وكاديت فور حركة معارضة للإسلامية «حماس» بالانتخابات التشريعية في عام 2006 في فلسطين، بعد أن ظهر ذلك في الأردن في الانتخابات اسببه في عام 1989 بحصول حركة للإسلامية على 25 في المئة من مقاعد البرلمان، وهو ما أغضب مؤشراً وصحفاً دالاً على مدى شعبيه الحركة في البلاد، وعلى 20 في المئة من محمل مقاعد البرلمان في انتخابات 1993، على الرغم من عديد قنول «الصوت الواحد» في هذه الانتخابات أما مثلاًمة سجرثر (1991 1992) فطست ماشه في لأدها

وم شارتر كروتهمر بمحاولة لصوغ «الديهيّة» التي تمثلها لوفعة الديمقراطية «سوف يدعم الديمقراطية في كل مكان، كك سضيحي بالدم والثروة في الأماكن التي توجد فيها ضرورة استراتيجية لحسب، أي في الأماكن المركزية النسبة إلى الحرب الكبرى ضد العدو وجودي، العدو يدي يشكر تهديداً مميتاً لحرية على المستوى العالمي [ ] العدو الوجودي في عصور هو الشموسية العربية الإسلامية التي هددنا بأشكها لعمليه واندسة ربع قون من ثورة حميني عام 1979» وهي، على حد تعبيره، محل محل ديهيات دعم الديمقراطية بأي ثمن وفي كل مكان نكر هذه الديهيّات معارضة سم تكن دئمه أصلاً هي سياسه خارجية أميركية وحتى حين حصلت ولايات المتحدة معارث برر بها انتهاك حقوق الإنسان ضد محرمي الحرب، فهي كدت انتهيه في عرض حروفات أطراف حقوق لإنسان وإهمال حروفات أطراف أخرى وساعدها لهيمنة الإعلامية في دئمه وإحيراب الإعلام انبيرانى

بصه

ديهيّة «الوفعية الديمقراطية» ليست جديدة، بل كدت قائمة في سياسات الحرب الباردة، ووحدت بها عدو حديداً على مستوى العالمي هو الإلهب ومع أن لا مقاربة بينه وبين العدو القديم ساحبه حجمه وخطره وتهديده، فقد صوّر باعتباره خطر وجودي حاداً



يتميز كاتب مقالة «البرافعية الديمقراطية» لديمقراطيين من جمهوريين  
 هي أن تدخل جمهوريين يكون عائلته من مناصبي الواقع السياسية ومحاولة  
 ربط المصالح بالحد الديمقراطي، أو من أجل مصالح وحده، في حين أن  
 الديمقراطية بعروب أن التدخل المشروع هو التدخل غير المرتبط بالمصالح  
 وانفائهم على القيم وحدها<sup>33</sup>. وهذا غير صحيح طبعاً، وحتى الحرب التي  
 حاصها كينتون ضد صربيا لم تكن من المصالح ولا اعتبارات الاستراتيجية في  
 مرحلة سراحه بروسيا في شرق أوروبا<sup>34</sup>؛ وهذا ما دفعه مؤخر سنوثرث  
 أوباما السياسي، حين نردّد كثيراً هل أن يدعم تحوّل في مصر، في الموقف  
 ونفس أكثر أم هيلاري كينتون وريزه الخارجية (2009-2013) ومرشحة  
 الحرب الديمقراطية للرئاسة فطحت بدعم سارث<sup>35</sup> ووبسث أن تحلّي أوباما  
 عن دعم الثورات الديمقراطية حتى معويّ مفضلاً اتباع سياسات حذرة لا  
 بخلاف في نظار نتائج نجاحات مصرية في كل أربع سنوات، ولا سيما في  
 قضايا أمن إسرائيل و مخوف من الإسلاميين وهم يتحد أوباما موقف واضح  
 مؤيداً بثورة في تونس قبل ذلك

عادت بواقعة الديمقراطية نهجاً سائداً في الإدارة بعد الحرب على  
 العراق وظل خطابات الرسمي الأميركي في مرحلة أوباما داعمة لقطبي  
 الديمقراطية عبر المستوى العالمي، لكنه كان حذراً جداً في مخصصة الأنظمة  
 السلطوية ودعم الديمقراطية فعلاً، بسبب خشية من نتائج، ودروس  
 التدخل الأميركي في مناطق مختلفة من العالم، وأحياناً بتبرير الديمقراطية  
 آخر رائج لدى حركات إسلام في العرب، وهو عدم حوار التدخل في الدول  
 الأحب، واحترام نظم عيش الشعوب الأخرى. أما في بعض حركات اليسار  
 في العرب فلم يجر التمييز بين العداء للإمبريالية والعداء لكل ما

<sup>33</sup> Ibid. p. 5

(33)

<sup>34</sup> Tzvetan Todorov, *The Inner American of* [تصنيف: نودوروف] (New York: Oxford University Press, 2004), pp. 47-49

<sup>35</sup> Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014), pp. 282-285; Robert M. Gates, *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 504

هو أميركي، حتى لو أدى هذا لعداء في بعض حالات إلى التعاطف مع  
الدكتاتوريات وحتى مساندتها

يسبب كروثامر فكرة تصدير الديمقراطية أو عتد إرادة الحرية هي  
محرك التاريخ لا إرادة السلطة إلى عتيده بروس في عام 1947، بمعدية  
لشيوعية، وإلى كسدي في حصته الافتتاحي في عام 1967، وإلى ريعاب  
في حصته في عام 1983 في شأن إمبرطورية أشتر، بعصر خطاب بوش  
الآن عشية الحرب ضد حرق خطاب بحرية ضد طعن، وأمنو فيه  
هو «الشمولية العربية للإسلامية» دسه أكاب أم عثمانية<sup>١٦</sup>، وبحقيقة أن  
ثمة ورو بين خطابات السامي الأيدي وحي والممارسة سسسه الواقعة  
فجميع رؤساء الأميركيين المذكورين أعنوا من شأ مصراع ادوة على  
تصدير الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة ثم بدخل الحرب لعسمية  
الثية شتر ديمقراطية، لكن حثلال نميد وبيان مثل مسسة ساء أنظمة  
ديمقراطية حمية للولايات المتحدة ولا حيرة لم شش أي حرب في حيه، أو  
بعد ذلك تعرض تأسيس ديمقراطية ولم يحل لأمر من تأثير مستشارين ذوي  
برحمت عهدة في معده لأنظمة الشمولية فعتيده محافضين حدد  
تحتف في سعبها إلى شر بديمقراطية عن بهج وودرو ويلسون (1913  
1921) في أنها تحلصت من لأوهام في ما ينحق، مؤسسات الدوية، أو  
ما يسمى شرعية الدوية كما أنها صب بالحرب الوقائية<sup>١٧</sup> وعده انطد  
حصون فعل عدي صيد العرب؛ فحسب وجهة نظر معسيها، لا بمع  
الردع وحده في ص انفعال الذي يعمل سرّ أم لذي لا حشى موت، أي  
الاسحاري، بل يجب مواحهه من حلال العمليات العسكرية الوقائية على  
أر صي دون أحسه واعتند هؤلاء فعلاً أن الأنظمة السطوبه من أهم أسباب

Krushammer, p. 14

(١٦)

(١٧) هي العتيده سي بمرحيتها صوب سائيل حرب 1967 عدوانيه التي شتها ضد ثلاث  
دول عربية بوصفها حرباً دفاعية لأنها دفاعية بسبب حصون هجوم عتيها وما راب الحرب الم دانيه  
وحوصها على أراضيها يمكن أن شكل مصنفاً بهجوم عتيها، شكل ركّ اساسي في العتيده  
عسكرية لإمبرانيه

شوء الإرهاب ولو كان مجرد بحث في نفسه بلهم لم يحددوا الصور في  
استحيص، لكنهم يروون سياسات عدوانية أميركية مسقة مع أحداث  
إسرائيلية، لم يتخذ موقف أميركي فاعل هي دعم ثور ديمقراطية، أو هي  
حماية عدم ديمقراطي عربي منتخب، فضلاً عن تدخل عسكري

الحقيقة أنّ الموقف لسببي الفاعل من الأنظمة الدكتاتورية في عالم  
العربي كان انتفاً حتى في مرحلة محافظين الحدود الذين بحثوا عن حذر  
سببهم في الإدارة حين نعتق الأمر بالعالم العربي، فقد وضعوا نصب  
أعينهم التدخل ضد دول سببوية معدنية لإسرائيل، أثبتت أنها قدرة على  
سء حبش قوي العراق أولاً وأدى التورط في العراق إلى استحي عن  
شيد حصص أخرى واكتفى بصعظ طبعها على لئول حبيبته التي أوصتهم  
بإصلاحات شكيه، أو مؤشرات استعداد بتطبيع مع إسرائيل بدلاً من  
الإصلاحات الديمقراطية وفهمت الأنظمة السببوية ذلك فنبت سياسة  
مكافحة الإرهاب ونحوه منه، واستخدمتها ص المعارضين السياسيين  
استمس أبناً، كما ست م شمي خطب « لا عندال » في م بتعة بقصة  
فلسطين

كُتب الكثير عن سبب في السياسة الأميركية بشأن أنظمة الاستبداد  
بعد الحرب العدمية الثانية، وقبل الكثير عن تعيير سياسة شر الديمقراطية  
وسبق أن بيت أنّ تعيير لأساسي مد مرحلة كرس تمثل في بقص الأمم  
الاستراتيجية للحيف، وعدم الاستعداد دفع حبة حدود أميركيين ثماً لانفاد  
حيف متمش بنظم سببوي، وتعمقت هذه المرحلة بعد الحرب العدمية الثانية  
ودخلت هذه سياسة في تاريخ المعاصر بوصفها « عدم ولاء أميركي بحداثتها »  
(شاه إيران ومركوس وسوهارنو وغيرهم، ولاحقاً مبارك) واستعبد السياسة  
البحرانية الروسية في مرحلة بوتين هذه نقطة لتفحص شخصية الحيف  
الأشد ولاء بنظم السببوية والحقيقة أنه لم يكن في لإمكان فعل لكثير لانفاد  
دكتاتور من ثورة شعبه إذا لم تتحول إلى حرب أهلية سرمدخلها، أو إذا لم  
يذهب حشده إلى حربه

لكن، في أي حال، ومهما ذك انتصور لتعير المعروف الأميركي بشأن الديمقراطية، حسب منطق الشرق الأوسط موضع اهتمام لدول العربية بعد نهاية الحرب الباردة وارتفعت مصالح العرب في المنطقة بهجوم أزمة استمرت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأهمها استمرار تدفق النفط وصعود ما سمي «التحدي الإسلامي» بعد انسحاب اروسى من أفغانستان، ولا سيما بعد عام 2001<sup>38</sup>، على الرغم من تسلي الولايات المتحدة حصار استمرارية في سياستها الخارجية وتصيب إلى ذلك الاهتمام الأميركي بمصالح إسرائيل وأمنها كأنها قضية أميركية داخلية واحشكة الأكبر أن هذا يعني عادة قبول تصور إسرائيل ذاتها لأمنها، وهي تصورات تتفصّل مع حقوق الشعب الفلسطيني ومصالح دول المنطقة وسيدنها

كانت الولايات المتحدة مستعدة لتصور بمصالحات شكلية بصدرة الأنظمة النخيلية، وعسرت أي انتخابات في ظل الحكم الدستوري تقدّم كيزر وحتفت بالإصلاحات التي حوت في مصر واليمن وأصبحت ملكية في عقد الأخير من القرن الماضي، مع أن هذه الإصلاحات لم تحوّلها و تصبها في طريق تحول إلى ملكية دستورية في أي حالة من الحالات الأردن مع الانفتاح السياسي بعد تنصيصه معاد في عام 1989، والمعرب مع حملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي، ولا سيما مع الإصلاح الدستوري في عامي 1992 و 1996، وكذلك تخريب في نهاية تسعينيات مع تسمم حمد بن عيسى آل خليفة معيد الحكم في آذار/مارس 1999، وإصداره قرارات في عام 2001 أبقى بموجبها دون أمن دولة لسنة 1974، وصدار ميثاق لعمل الوطني في عام 2001 وتم تصعد الولايات المتحدة توسيع الإصلاحات، رغم تفتح على تراجع عنها حين وجد أي نظام الظروف ملائم ذلك، ولا سيما حين جرى تراجع بحجة مكافحة الإرهاب، بعد أن ارتقت مكافحة الإرهاب إلى

Eva Heller « The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective » *Comparative Politics* vol. 36, no. 2 January 2004, p. 148, accessed on 3/2020, at <http://bit.ly/2xBf5zH>

مستوى «حرب عاصمية»، كما أنها لم تصب على نظام سعودي سليم بإصلاحات ديمقراطية، بل بإصلاحات بربرية ودمية، حتى بعد حدوث 11 أيلول سبتمبر، واكتفينا بتعاون السعودية في مكافحته وإفقدنا على طرح مبادرة السلام العربية في عام 2002

عمومًا، بلخص الموقف الأميركي إبان الحرب بارده في صمد نفاق البعث، وعمل على الحفاظ على أمن سرئيل، ووقف تمدد اليهود السوفياتي في المنطقة، بدعم لأظمة الاستبدادية الملكية الحليفة له في مواجهة «الشيوعيين»، ودعم صدام المصري الذي عيّر نجاحاته من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة وأقدم على توقيع اتفاق سلام مفرد مع إسرائيل في مرحلة أئور السادات والحقيقة، وبك لا نتعامل هنا مع الصراع العربي مع إسرائيل بوصفه عملاً حرجيًا، فيه عامل مؤثر في إعاقه التحرر الديمقراطي فمد سكية، كان هذا الصراع قد أدى، من بين عوامل أخرى، إلى وقف عمليه التآكل والدمقرطة المحدودة التي بدأها الحب العربية بعد الحصر على الاستقلال، والتي ورثت إجراءاتها الإدارية عن لإدارات الاستعمارية في مصر وسورية وعراق ولبنان والأردن ولا شك في أنه كان لحسرة هذه الحب في حرب 1948 وبعدها بالمثل في فلسطين، إضافة إلى عوامل أخرى مثل فوضى لأحزاب شبه اللبريه التي ردها أباءا اعدلات بمدينة المتشده، والصراعات بين حب تقليدية على السطة (هي مقابل أحزاب أيديولوجيه غير ديمقراطية) وعدم حل المسألة برراعية، دورًا في الانقلاب عسكريه وصعود سياسة خطية تنوعية سي، رافقه، والتي كانت تسهل بيادتها بالعمل على تحرير فلسطين و«استعاده كرامة العربية»، ورفع أولوية المعركة على الحقوق المدنية والسياسية، إلى أن تحولت قضية فلسطين في ظل العجز إلى أداة تبريرية لأظمة مستبد، حتى بعد أن توفقت هذه لأظمة عن محاربه إسرائيل فعلاً أما بالنسبة إلى الأظمة التي ست السلام مع إسرائيل، فقد أعاق السلام مع إسرائيل بدمقرطيه على عدة مستويات

7 ختاج البعث إلى أدوات قمعية في مواجهة القوى الشعبية الواسعة

المعارضة لهذا السلام، وحقه من أي شعب. الديمقراطية فعلاً حتى لو كانت  
لاختيار أعضاء برلمان محدود صلاحيات بسبب شعبية تحطت بالمعادي  
للسلام مع إسرائيل

2- تجاهل لأصحه العربية الخطوات الجمعية إذا كانت في خدمة  
«السلام»، و عننا. السلام مع إسرائيل أهم من حقوق الإنسان والمواطن

3 نسيب الأممي مع إسرائيل ذاتها سواجهة المحطرات المحدقة بسنده  
وبدون هذا المعصر يكسب أهمية حداثاً في علاقات نظام انسيبي بإسرائيل  
وفي الوحدة المصرية، برقت اتفاقيات السلام ضد ثنائيات القرون الماضية  
مع ربح الجيش المصري بولايات المتحدة، تسليحاً وتدريب ثم دحونه مجازي  
انتحارة ولاقتصاد على بحري حتى مصلحه به للإبقاء على الوضع الراهن  
والاستفادة منه، على راعه من اشتراطات المعونه عسكريه تي من صميمها  
سود عبر مفعلة متعلقة بالسيطرة امه به على القوات المسلحة وحماية حقوق  
الإنسان

بالسة إلى تدخل عرب تاريخياً، تشير بيراً أندرسون إلى تعبر موررو  
بيرجرو، أول رئيس لجمعية دراسات الشرق الأوسط (The Middle East Studies  
Association MESA) التي تأسست في سبعينات القرن الماضي، الذي عرف لغز  
من أسمه «السياسة الغربية» كما يأتي. إلا ما يواجهه الغرب هو معضلة لا حيل  
بين دعم بحكم سببويين تقليديين أو مثقفين حديثين يرسون  
التخلص من سلطة العرب<sup>4</sup> وهذا صحيح، فقد كانت لدى جامعة في  
المدار عربيه على حد قوميه أو يساريه ذات حدود «معدية للإمبريالية»،  
متأثرة بحركات التحرر الوطني عابدة، وتعبر التحالف الأمريكي مع إسرائيل  
استمراراً لمسألة الاستعمارية في المنطقة

كأن حل هذا المعر سهلاً من منظور المحافظين الجدد، بعد بهير

49 Anderson, searching When the Light Shines: studying Democratization in the  
Middle East» Annual Review of Political Science, vol. 9 June 2006.. p. 4. accessed on 29-4-20 9  
at <http://br.ly/2weZSDi>; Monroe Berger, The Arab World Today (New York: Doubleday 1964) p. 297

للمعسكر الاشتراكي وتراجع لأهمية لاسرائيلية لدول الحليفة ومع  
 رفع «الإرهاب» إلى مستوى عدو كوبي، ربط هؤلاء بين لاسساد وتوبيد  
 للإرهاب وفد بوش الأس في خطاب مشهور إن «لاستمرار على المدى  
 البعيد لا يمكن أن يكون على حساب الحرية»، في احتلاف و صبح مع منطق  
 مرحبه بحرب ساردة التي فضل فيها الأميركيون والسوفييت لاستمرار  
 والحكومات القديمة التي يمكن الاعتماد عليها على القيم التي يدعون ادفع  
 عنها<sup>40</sup> ولهذا المعنى، بدأ المحافظون يحدد أكثر مسئلة في موقفهم من  
 لذكنتوريت، بما فيها الصحافة لكن تطوهم لسلحل العسكري في حرق  
 من دون مرر و صبح وبعد حصار غير مسوق في مدته وشموبته، وفتصبح  
 أمر الاعتدات الإسرائيلية في ذلك، وتدميمهم مع سرائيل بوصفهم ديمقرطية  
 حليفة مهددة، وجاهل سياساني الاستعمارية ونجاهل نصبه الشعب  
 لهسطيني، ساهم كله في بعثه رأي العام العربي ضد «شتر ديمقراطية»  
 على ظهور الدبابات

ما لبثت ولايات المتحدة أن تحثت عن مقاربة المحافظين الحدود  
 واتفق المعارضون للسياسة الأميركية في المنطقة مع منحصرين في دراسات  
 الماطل على أن مصالح العرب تكمن في استمرار تدفق النفط، وبقه من  
 اريد مسوب بتهديد الإسلامي سياسي «قدمت منطقاً مقنعاً بضائع لسياسة  
 العربيس للاستمرار في رعاية الأنظمة سطوبه في المنطقة»<sup>4</sup> فقد طبت هذه  
 لهموم قائمة بعد نهاية بحرب ساردة، ويصف بها ضرورة دعم أجهزة الأمن  
 والحيوش التي تمنع عدم الاستقرار الذي يشكل خطراً على أمن إسرائيل وهي  
 أي، أدى هذا منطق في عبه، يصف به فشل احتلال حرق، إلى تخلي  
 لإدارة أميركبه عن فكرة تصدير سمبرطيه وحسب، بل عن فكرة  
 دعمها أيضاً، ولا سيما بعد أن تبين أن انديمقرطيه توصل إسلاميس إلى الحكم

Anderson, «Searching Where the Light Shines», pp 93-94 The White House. (40,  
 President Bush Doctrine: Freedom in Iraq and Middle East Remarks to the President at the 70<sup>th</sup>  
 Anniversary of the National Endowment for Democracy Archives of President George W. Bush  
 6/1/2003, accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2C1CqA>

Bel al «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East» p 48

كما حصل في أحداث سبته لمسطية، وزيادة قوة الإحزاب مسممين في  
الانتخابات المصرية في عام 2005 وتكرر ذلك لاحقاً بعد الثورة المصرية.  
وقد تحدثت الإدارة الأميركية موقفاً متسامحاً مع الانقلاب العسكري أقرب إلى  
النوايا الكمال

إن العامل الدولي هو عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي  
الاقتصادية والسياسية فلا يوجد علاقات اقتصادية عبر متأثره بالسياسة  
وبشأن ذلك أهمية مساعدات الحارحة القائمة على لاعبات سياسة  
والجيوسراتيجية، كما يرتبط تحديد أسعار النفط بمفاوضات السياسة  
والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية ومن الواضح أن ثمة حرصاً  
على استقرار الأنظمة بعض النظر عن طبيعتها، على الرغم من أن بعض  
القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنها لا تؤدي إلى سحب دعمي فهي ما  
عدا حالات مدرة مثل السودان (وأحيانا ليبيا)، لا توجد آلية محاسبية داخلية  
مدرومة بالحكومات العربية في بلدانها عن مصر المساعداً التي تقدمها  
ومن الممكن تمرير بعض الخطوات التي تقوم بها الأنظمة موضع النقد  
كأنها حصر بصلاحية، حتى لو كانت بجمهورية كما لا يؤثر هذا بقدر عاتق  
في علاقات إسرائيل والأمة بمعلقة بصفقات بيع السلاح وبدل  
المعلومات الاستخبارية وغيرها ويرد ذلك في حالات المتحدة والدور العظمى  
على استقرار الأنظمة كما كان العظم مهمًا من أوجه الاستراتيجية وفريق من  
مناخ النفط ومحددًا لإسرائيل

لذلك، فكلما نتعد بلدًا عربي عن المصالح العربية بالخط وعن حبه الصراع  
مع إسرائيل، قل احتمال تدخل العوامل الدولية السلبية في عملية الانتقال  
الديمقراطي خشية على «الاستقرار» والمثال الأبرز على ذلك هو الحالة  
التيونسية حيث ساهمت هاشية تونس الجيوسياسية والاقتصادية في تحديد  
العوامل الخارجية السلبية، ومن ثم في نجاح الديمقراطية فيها

شمل الحرص على استقرار الأنظمة بصفاء مثل نظام القذافي الذي يحكم  
بلدًا عربيًا بعض، مع أن بعض السياسات الأميركية والآلية وبيدها



فرد صوبه وعُمر داعم لإرهاب كنه بدأ في تعديل سياسته بعد بهير الاتحاد السوفييتي، فُقِل في يادي بدون شي يحرص العرب على علاقات معها لأسباب عديدة، مثل حرص على دفع النفط ووقف هجره عبر شرعية إلى أوروبا وحين وقع تدخل دوي في ليبيا بقيادة الناتو، فإما فرصته ثورة شعبية تحولت إلى حرب أهلية وبعد تردد، فضلت بعض لدول العربية أن تساهم في حسم مصالحة فصائل الثورة ومجلس الوصي الموقت، ولا سيما أن دولاً عربية صديقة بحرب ساهمت في دعم ثورة لأسباب تتعلق بالعلاقات العربية الية ولا تزال الولايات المتحدة دمة على حظونها بالتدخل عسكرياً إلى حين بعد لأنها تفضل الاستقرار في حل عد في على الوصي التي شأت<sup>4</sup> ولم تهم الولايات المتحدة بعد الحرب بأي خطوة لتحرير الديمقراطية وسه لقد حرت إلى التدخل ضد لنظم التي بالقصف من اخوة، لكنها أدت سرعة أن اسيل كان عدم الاستقرار، وتشدد قوى إسلامية، فتركت المساحة لدول الأوروبية

بعد الحرب الباردة، تعاملت الولايات المتحدة مع الأنظمة التي انحدت مواقف معدبة لها وبساسات العربية في المنطقة عموقاً، مثل صدامين السوري واليبي، سرعمانية فهي عيب الاتحاد السوفياني أحصعت الولايات المتحدة تعامها مع هذه الأنظمة لقصص استراتيجية في لإقسم وكانت حازه بالنسبة الأمني معها في قصص الحرب على لإرهاب وغيرها، ولا سيما في حالات بني سب هذه الأنظمة في لولايات المتحدة أن الأخيرة في حاجة إليها، كما في حبه دعم سورية في مراحل معينة مفومة الوجود الأميركي في عرق بفتح الطرق أمام المجاهدين موصوب إلى العراق، ودعم بعض الجماعات المسلحة وأدت أوروبا والولايات المتحدة ترحيباً بالتعاون مع الفدائي في قصص مع هجرة عبر الشرعية عبر المتوسط

den Rhodes, *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House* (New York: 142 Random House, 2018). Jeffrey Goldberg «The Obama Metric», *The Atlantic*, Apr. 2016, accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2ZbYdgr> «Exclusive: President Barack Obama on Fox News Sunday», *Fox News*, 10/4/2016, accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2Z36odw>

ومكافحة الإرهاب في أفريقي حين عبد مواقفه إلى تقرب من العرب، ولا سيما بعد احتلال العراق لكن الولايات المتحدة لم تصاح لي شروط هذه الأنظمة عندما تحررت الشعوب ولاحت الفرصة أما في سوريا، فقد بدأت السياسة الأميركية بداية بالثورة وهدمت بعض الدعم السياسي و المالي، لكنها ترددت لاحقاً كما أسلفنا

في المقابل، اعتبر الروس الذين دحوا بقوة إلى المنطقة، في سياق استعادة دورهم العالمي من طريق الشرق الأوسط، كل تحوّل ديمقراطي تمهّداً لبقود عربي ومودحه في الحكم، واعتبروا أن هذا في الحقيقة، ما جرى في شرق أوروبا تحت عطاء موحّد الانتفاخ إلى ديمقراطية، ومعهو حصوله بصعوبة في بعض الجمهوريات لسوفييتية سابقة

### رابعاً: تصدير الأوتوقراطية

مدانها الشيوعية، ما عاد ثمة مودح عالمي سيطر بحكم قس لتسويق مجمع بين القيم وأسس الحكم عدا النظام الديمقراطي ما عاد النظام في روسيا والصين تحسباً لأيدولوجيات قديمة بتصدير ومع ذلك، بقيت هناك أدلة بحشاش محاولات الديمقراطية، وبميلان على المستوى الدولي إلى لأظمة السلطوية، مع تفصّل للأظمة الديمقراطية الوطنية لكن ليس دائماً، فثمة عتبات متعلّقة ببقود ( لاقتصادي في حالة الصين)، وأخرى متعلّقة بالتفكك الاستراتيجي مع ولايات المتحدة، بوجود فاعلة عميقة بأن أي انتشار بديمقراطية هو تمدد بقود عربي وتست روسيا، ممّا حصل تصعّد التصعيد وانقسم عرسه في مقدس القيم الروسية والأوراسية، وللبرالية العبرة بالحدود في مقدس لوطية واعومية وغيرها وصرح الرئيس بوتين بشأن الثورات في العدم العربي وبعض دول أوروبا الشرقية قديماً «كأن هناك سلسلة من الثورات 'حموية' ومن الواضح، أن شعوب هذه الدول، التي شهدت تلك الحوادث، كانت قد كتبت من الطغيان والفساد ومن عهد إلى الأبد لكن هذا مشاعر شعلت بحث، وفرضت معيار

على هذه الشعوب لا تلاءم مع طرقها في الحياة، وثقافتها وتقاليدها وشعبه لذلك، وبدلاً من الديمقراطية وحرية، نشأت فوضى، وندع العنف وانتهاكات متعددة وبحوث ربيع العربي إلى شذء عربي ونشأ حالة شبيهة في أوكرانيا في عام 2004، حين حاولوا [يقصد العرب] مدفع مرشح معين إلى الانتخابات رئاسة [ ] ففهم أن هذه العمليات كانت موجهة ضد أوكرانيا وروسيا وصمد الاندماج لأوراسيا حدث هذا كله عندما كانت روسيا تسعى للاندماج في حوض معرملاند في غرب أوكرانيا بالاحص أن بوتين جمع بين الاعتبارات المنعقدة بالصرع على النفوذ في مناطق بعضه مناطق نفوذ روسي، والاعتبارات المتعقدة بالشفقة مستخدمًا حججًا كانت تعتبر بمصلحة المحافظة وعصرية في أوساط سار (لتي يعجب بعضه حالياً سوتس)، للاحية علاقة العنصرية بين حواضر ثقافيه بشعوب و مصمم سياسيه الملائمة لها

مع أن نصمة مثل الصدام بين السعودي و الإماراتي من جهة، و الإيراني من جهة أخرى، وصحت لتأثير في محيطها، ومع أنها تعتمد نموذجاً للتصدير، فإنها تصدر ثقافة سياسية من نوع معين (شيعية سياسية هي حالة إيران، حيط من طاعه أوي الأمر و لشفقة الاستهلاكية في حالة السعودية)، كما دعمت أعضه سيطرة بخلاف على جديراً، فإن لأسباب جيوسترتيجية متعلقة بالسعود، وإثا لإعاقة تمدد لنظام الديمقراطية خشه تأثيره فيها وودمت لسعوديه بدور حاسم في إعاقة التحول الديمقراطي في اليمن بمرص مصادره الحسنية ومسانده قوى غير ديمقراطية ثم ودمت إيران بدور في إعاقة تطبيق مخرجات لبحور بوطي بدعم الحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء في 21 أيلول سبتمبر 2014، وما لبث اليمن أن أصبح مسرحاً لحرب إقليمية صروس تدخل سعودي إماراتي مباشر كما أن الصرع الإيراني - السعودي في العراق يستمر في إعاقة تطور الديمقراطية، حتى بعد الانسحاب من دعم قوى مسلحة إلى دعم قوى سياسية طائفية في الانتخابات

<sup>14</sup> The Kremlin Address by President of the Russian Federation Vladimir Putin Addressed to State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and City, Society Representatives in the Kremlin Moscow 8.3.2014 accessed on 29.4.2019 at <https://tvr.by/4FWps>

العراقية؛ فهذا الدعم يروم العودة وسأهم في نشطتي لطائفي وليس في نشر قيم المواطنة الديمقراطية. وينطبق الأمر ذاته على لبنان أيضًا<sup>44</sup>

استخدمت السعودية والإمارات بدعم مالي في ترسيخ نظام السببي وفي شراء صحف ومؤسسات إعلامية تشوّه ثورات عربية وتحملها المسؤولية عن كتاب سورية وايمن وسب مرثية الأنظمة العربية من مسؤوليها، إضافة إلى دعم قوى سياسية سنية معصية من أمثال مني تدعو إلى صاعه ولي الأمر ورفض التدخل في السياسة، وأي قوى سياسية أخرى تساند السلطة ورفض الديمقراطية

انحد دعم الاسسداد في عدم تشكيل دولية وعلمية، علاوة على الدعم العسكري والعلاقات التجارية وفي مقابل اشهر الدراسات في شأن دعم الديمقراطية خارجا، لم تحظ فكرة تحرير الأوتوقراطية من الخارج بـلاهتمام اكاديمي<sup>45</sup> وظهرت بعض الأدبيات في العقد الأول من هذا القرن تشير إلى أن الحكم لاسسدي أو شبه لاسسدي في رندا، وكندا، حملات تأثيره دويت ومن هذه الأدبيات حر الاسطالاعب السوية التي آخرتها مؤسسة فريدوم هوس عن الحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم، إضافة إلى كتاب روبرت كاهن<sup>46</sup> الذي قسّس بشكل واسع في هذا المجال، والذي يشخص سببس الحيويسسي من لأصحه الديمقراطية وعبر الديمقراطية، ولا سيما مع نهاية الحرب الباردة وصعود مائيسين الديمقراطية الليبرالية من قوى غير ديمقراطية

194 حربي خلال ذلك، به هذا الفصل في كتاب والعراق الحديثة. ثمة حقيقة رار أبعاد سياسية وثقافية على نظام الصائفي، وانتمى من طر الفساد وتردي حجاب الدولة بالمحاصصة الطائفية، كما تشير بهرر. يعود الحاحي، لا سيما الإيراني في حانه العراق وحربي خلالها عمليه بر مدعته مدييه وحظه في مجلس الصائفي حاسبه

Peter J. Burnell «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation», *Journal of Politics and Law*, vol. 3, no. 2, 2010, pp. 3-4 accessed on 24.4.2019 at <http://bit.ly/2J4Kw78>

Robert Kagan: *The Return of History and the End of Dreams*. New York: Alfred A. Knopf 2008

واستناداً<sup>48</sup> وظهرت دراسات تدور حول حالات معينة، مثل تلك التي تركز على نمو القوة بدعم بعض ودور نمو دمج الاقتصادي. ينبغي في حد ذاته بعض المبررات الداعية<sup>49</sup> وسبق أن ثبت في موضع آخر عدم صحة تزايد حادية الدول السطوية في مجالات مثل مستوى المعيشة (معنى دخل الفرد) ومستوى التعليم والخدمات الصحية، وأن أي منها لا يدرج ضمن الثلاثين دولة الأولى في هذه المجالات، عند الدول المصدرة للنفط، والتي تسقط من قائمة دول الثلاثين الأولى عند تصنيفها بموجب مستوى التعليم<sup>49</sup>

صدرت دراسات حرة تدوت بدلالات دوسب هي دور أسب المتوسطي وأوكرانيا وحو حب ويلاروسا، ومحاولات الروسية بتقوص مساعي مراقبة الاسحات سي تقوم بها منظمة الأمن وسعاون في أوروبا<sup>50</sup> وسبهم كل من دعم روس مثلاً بحكم في أرمبب وسيلاروسب، وكنت دعم حبوب أفرتب برمدوي، في صمود الأنظمة سبطوبة مدم موحات المعقضة في لغيرة

2000 2005<sup>51</sup>

(47) شرب محبه فورس افيرر مقالات كثيرة مسابقة سائر مستقبل الدير فيه، لكي مقدسي  
 يوحنا كروثر و كل من بشارد يوجر و كرسنوفر كروثر و بشير ب. بي الموسرات (لجنة في هذه  
 المرحله صعبه، يُصّر Thomas Canolthers & Richard Youngs. *Democracies Not Dying» Foreign Affairs* 42: 7 accessed on 29.4.2019 at <https://bit.ly/2Uu17Vw> Thomas Canolthers & Christopher  
 Canolthers «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Toppling Leaders and  
 Growing Clit» There's a Good Thing for Global Politics.» *Foreign Affairs* 247 2018 accessed on  
 29.4.2019 at <https://bit.ly/2mklgfn>

Nauzeen Barma & Ali Rattner, «China's New Challenge to Kent: How Posing by (48) China isn't Economic or Military, it's Ideological», *A Journal of Ideas* no. 7 (Fall 2001) accessed on 29/4/2019 at <http://bravobk.com> (Barma Mouffert (ed.), *Chinese Soft Power and its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World* (CISIS Report (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2006) accessed on 29/4/2019 at <http://bravobk.com>).

149. کتابت سابقہ میں لکھی ہوئی ( 2: 1 ) (3) میں بمصر (4) میں مدینہ (5) میں کتاب

Thomas Ambrosio, *Archimedian Backwash: Russian Resurgence to Democratic Union in the 1990s*  
Former Soviet Union, London/New York: Routledge, 2009

<sup>4</sup>Steven Levitsky & Juan A. Linz, «International linkage and Democratization», *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3, July 2000, p. 32, accessed on 8/3/2009 at <http://bit.ly/2vz052D>

لا تقوم هذه جوارق فرياق بمصيدي لأول وظيفه تكفي بدهم حيلهم فيهم النظر عن حيلهم

سم بقرح الاتحاد لأوروبي انصوبة على أرمينيا وأوكرانيا وحوارب ومولدافيا، بل اقترح عسها رومة من التسهيلات في قصص بأشيره والتجارة المسادلة وغيرها. لكن روسيا صعبت على أرمينيا وأوكرانيا برفض الصفقة، وأدى رفض الأخيرة في عام 2013 هذه الصفقة إلى انصوبة عسها على الحكومة التي قست بصعظ بروسي، وردت روسيا على سقوط الحكومة بصم قزم واتحاد إجراءات عدائية على الحدود<sup>٥٣</sup> وما زال الصراع جارياً في أوكرانيا. فقد تصحاً بروفرو طيو بروكسل في الاتحاد الأوروبي من ردة فعل روسيا على الصفقة التي أرذب عقدها مع أوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا وغيرها. فقد عتقدو أن هذه الاتفاقيات تفبه محصبة خلاف لصنع اتفاقيات التو الحيوستراتيجية الذي جعل لعصوية هه تستقر روسيا لكن روسيا رأت حتى في هذه الصفقات بصعيرة فصيه حيوستراتيجية، وأعسرتها تمداً لمغرب في المصقة<sup>٥٤</sup> وأقبع لأمر كيور و لأو. وبيون حو. حيا عدم الانضمام إلى التو كي لا تستقر روسيا كثيراً، والاكتفاء بالاتفاقيات مع الاتحاد لأوروبي، لكن تبين أن هذه الاتفاقيات تستقر روسيا أيضاً<sup>٥٥</sup>.

الحدة سورية تهمة حصوص أن التدخل ابروسي فيها كد عسكرياً مباشراً وحسماً في تحقيق هدفين هما الحفظ على النظام السوري، ومضاعفة الأثر ابروسي في المنطقة العربية وكست راية تدخل ابروسي الحفظ على سيادة الوطنية ضد تدخل العربي الذي بحري من دون إد لأظمة الاستبداد المعية التي بوحب، في محفل، سدحه مصلحتها بالضع وهه حرب الاستعانة بشرعية الدولية ومفهوم سيادة وتحت رية الحفظ على السيادة الوطنية، تمرر عقيدة دموية بقائه من حتى أي نظام أن يعمل بشعه ومو طيه ما يشاء، وأن يستدعي التدخل لأحبي ضد الاستبداد الديمقراطي على

Chia Nodia, «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics», (52) *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2004), p. 40, accessed on 28/3/2020, at <https://bit.ly/2rpu6>

ibid. p. 46

(53)

ibid. p. 148

(54)

بحسب يصعق موثيق القبول بدولي منعقة بحماية سيادة بدول في مواجعة موثيق حقوق لاساب، وبحسب حتى الجرائم ضد الإنسانية من امتيازات السباده وتر بعض الدول حقها على نحو سباده، أي بقدر دواجعة السباده التي تتيج بدول الكبري، أو صاحبه حطوة سباده مثل إسرائيل، سباده تحرق ما تشاء من لمعايير بما في ذلك، تكاد حر سباده حرب وحرائم ضد الإنسانية

من لأمانة لاله على سباده الأنظمة غير السباده في دواجعة عن الحكم لاسباده، أشا. بيتر نوريس إلى منظمة شغباهي بدول The Shanghai Cooperation Organisation (SCO) وربعة الدول السباده The Commonwealth of Independent States (CIS) لتي تأسست بعد نهير الاتحاد السوفياتي، و سباده في عضوبها عددًا من جمهوريات سوفيانية سابقة وسبادهما إلى الدوع عن لاسباده من خلال الدعم بمتدود بين هذه الدول، فصلاً عن دور السباده في مساعده السباده وعندهم في حسب لموقع للإلكترونية لتي لا رعب هي أن يقرأه موصوهم<sup>٥٥</sup> وومت لصل وروسبا<sup>٥٦</sup> تعرض السباده على السباده بعد زمة عنيل لصحافي جمال حشقي (في قصصه بلاده في اسطوب في 2 تشرين لأول أكتوبر 2018)، و دت من خلال السباده وتقوية العلاقات التجارية حين كدب لخدمة على السباده السعودية في ما يعين بحقوق لاسباده في أوجها في العرب، و لتي لم تؤثر في دعم إدارة تر سباده السعودية في أي حال

بري حسب بوليا أن الأنظمة بسباده بأوعها هي عاكس أنظمة بمرم على سباده دت سباده طويلة، في حسب أن السباده سباده هي سباده الحديد سباده سباده السباده، وهي سباده قد سباده إلى سباده

Burnell, p. ٩

(٩٩)

Henry Foy, «Russia-Saudi Arabia rapprochement Reshapes More than the Oil Market», (٩٩) *Financial Times*, ١٠/١٢/١٨, accessed on ١٠/٩/٢٠١٩, at: <https://www.ft.com/content/2018-12-10/russia-saudi-arabia-reconciliation>; Richard Hall, «Khamis Khushoggi: Russia Refuses to Clarify Saudi Arabia in Wake of Journalist's Murder», *Independent*, ٣١/١٠/2018, accessed on ١٠/٩/2019 at: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/khamis-khushoggi-russia-refuses-to-clarify-saudi-arabia-in-wake-of-journalist-s-murder-a8644441.html>; «Putin Says Can't Justify Spoiling Saudi Deal over Khushoggi», *Affairs Reuters*, ١٨/١٢/١٨, accessed on ١٠/٩/2019, at: <https://www.reuters.com/article/putin-says-cant-justify-spoiling-saudi-deal-over-khushoggi-idUSKCN18001>; «Mideast: Saudi Arabia Seeking Greater Development of Non-Oil Relations with China», *Al Arabiya*, ٢٢/١٢/١٩, accessed on ١٠/٩/2019 at: <http://www.2wpx.com/2019/12/22/saudi-arabia-seeks-greater-development-of-non-oil-relations-with-china/>; Michael Samuels, «Saudi Arabia Strikes \$١.9bn China Deal», *Al Jazeera*, 22/١٢/2019, accessed on ١٠/٩/2019 at: <http://bit.ly/2GZ5T6u>

لمساعدتها خصوصاً أن إشهادها يجري في حدود لقوى محيية وهي الأنظمة  
 الهجينة ذات ما يكون العنصر السلطوي بعيداً عن عادات ودينامية قائمه و  
 تتغير بشكل سطحي، لكنها تبقى كامة إلى أن تُستبدل بأعراف وعداد  
 ومؤسسات ديموقراطية حديثة لا يوجد عنصر قسري كوني في السلطوية،  
 ومن الصعب نشر السلطوية عديمٌ أما مصطلحات مثل القيم الآسيوية  
 والإسلام السياسي فتحتص بدباب في مناطق محيية وليست عامية،  
 فعقيدة بوس لأورسه يست كونه أيضاً بحكم عرفها أما ديمقراطية  
 وثمة عنصر كوني فيها متعلق بمواصلة الحرية وغيورها مع ذلك، ارتبط  
 العداء الديمقراطية عند سعداء معرب<sup>42</sup> هذا صحيح، لكن عقيدة بوتين  
 الحديثة هي محاولة في تجاوز المحيية إلى طرح عالمي سالب لا يتضمن  
 اقتراح بقاء بعينه، لكنه يلائم الأنظمة السلطوية، ويتضمن انتباه من القوصي  
 والمحدث من التحلي عن النظام القائم والقيم المحيية لمصلحة الديمقراطية  
 الليبرالية التي تؤسس بأنها عربية أصبحت هذه الديمقراطية هي العنصر  
 الكوني في السلطوية؛ إنه يرتبط بين النظام مقابل القوصي، والقيم الجماعية  
 المحلية لجماعية مقابل انفرادية الليبرالية العربية

طرح الروس عقيدة يمكن أن يتناها أي نظام سلطوي ضد التدخل  
 الخارجي، ونشأت أنظمة الاستبداد في المنطقة العربية، وتلخص في رفع  
 السيادة الوطنية بوصفها مبدأً يتفوق على أي مبدأ آخر في السياسة الدولية  
 وتقتصر مفهوم السيادة من سيادة الدولة بما فيها الشعب ليقصر على سيادة  
 النظام الحاكم، بما يشمل حرية التصرف الكاملة لأي نظام مع شعبه باعتبارها  
 تعبيراً عن السيادة فشعبه هو شأنه، أما التدخل الخارجي فيدح إذا طسه النظام  
 الشرعي، ألا وهو النظام القائم و مما من تسببه بحسب تعريفهم كما أصبح  
 نموذج بوتين في بحكم الفردي السلطوي بغضاء سحابي، وتوسيع صلاحيات  
 الرئيس بمحاطة بحجة أمنية واقتصادية موالية، ولتأخر على قمع معارضييه  
 بأدوات مدونه، نموذجاً حداثاً لأنظمة الاستبداد، وحتى لبعض الممارسين



في أنظمة ديمقراطية نشئة حدث و قد منح إلى المرء من سلطة وإلى تأييد و حودهم فيها

أُتفق مع بلاس في أن مصير انتصار الديمقراطية على المستوى العالمي له علاقة بشيئين الرئيسيين وهما سببها بسبب تأثيرهما في آسيا وشرق أوروبا<sup>58</sup>، فإذا لم تسبب الديمقراطية فقد تكون روسيا و الصين هما مؤلدا لأيديولوجية المفسة المعادية للديمقراطية، وليس أيديولوجية الحركات الإسلامية صحيح أن الحركات الإسلامية الراديكالية تحمل برامج غير ديمقراطية في مراحلة الاستبداد، لكن هذا ليس إشكالا عاصميا بل إنه مقصور على هذه الدول ذات الأغلبية المسلمة، كما أنه معبر ومسال فيها لكن الصين وروسيا هما شاذتان على طرح نموذج عالمي يسس من الديمقراطية لكنه م طرح قصيرا حتى لحظه لأنه يتحسد بانحسار بين برأسماله والمجتمع الاستهلاكي والسلطوية القائمة على أيديولوجية انفسا فيها السيادة الرطبة إلى مبدأ تعدد لسيارية ليس هذا نظام حكم للتصدير، وما زال أروبا مضطربين إلى استخدام أداة ساسة هي تحديد من موصى وعند الديمقراطية لسيارية سه عرية لكن بر تنصر ديمقراطية في عالم ونستقر إذا لم تنتصر فيهما

ب عدد ممكن من الشعبوية السامسة سمسة لقومه امحادية لد ديمقراطية السراية<sup>59</sup> الذي شهدته الولايات المتحدة وأوروبا عشية انتخابات ترمب وبعدها، ونصعد تأثير سياسات الهوية والسياسات الثقافية والإثنية، وأثيره في تعزيز ثقة الأنظمة الاستبدادية نفسها في مشروعها ولا سيما

Marc F. Plattner «The Democratic Moment» in Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 46

(58) لم يسع المنهج في هذا الكتاب لمناقشة موضوع شعوبه من جهة، وانظر لا نكار عن محمد بن ديمقرطية النبي أنه جاريها، و بذلك حصص بها كتابا صم حجما من هذا الكتاب يُظهر عزمي ش. ه. في الإجابة عن سؤالها الشعبوية» (ندوة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات 2019)

البحرطية شهد أزمة في «الاداء». وهذه تقوى ستخدم بعض مفردات  
الأنظمة لاستبداد العرقية الأثيرة»<sup>60</sup>

## الفصل الثاني عشر

### عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

في أنه لم تلت علاقة سببية بين ثقافة شعبٍ ما ونظام الحكم الديمقراطي وفي أن الأعراف المنموصعة في المؤسسات لا تعني أن الأعراف سقت المؤسسات تاريخيًا، بل هي نتاج لها أيضًا. وفي أن الحديث يكون عن الثقافة السياسية وليس عن الثقافة بصفة عامة، وفي أنه لا توجد ثقافة سياسية متحاسة لشعبٍ بأكمله. في أهمية ثقافة الحجة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وفي تعريف الحد الأدنى المطلوب توافره في ثقافة الشعب السياسية المعاملة في مرحلة الانتقال الأولى والثانية، وفي مرحلة ترسيخ الديمقراطية في عدم إمكانية نشوء ثقافة جماهيرية ديمقراطية في ظل الاستبداد، وفي عدم جوار إهمال ثقافة الجماهير أو التقليل من أهميتها في مرحلة حق الاقتراع العام وانتشار وسائل الاتصال والتواصل

تستند ثقافة سياسية سائدة إلى ما أسماه توكفيل عادات الشعب وأعرافه (Mores)، وهي «لحانة لأخلاقية والفكرية لشعب كله»، أو ما أسماه «عادات

Alexis de Tocqueville *Democracy in America* Eduardo Noya (ed.) James A. Schleiter (trans.) vol. I (Indianapolis: Liberty Classics 2002) pp. 466-467

في ترجمته حتى نكتب وتكتب في نفسه. قال في كتابه الديمقراطية ومبادئها: جاءت عبارة «أعراف الشعوب» وقد عرفت على أنها «العادات الفكرية والأخلاقية للشعب» لاختصاصي في سوابقها. (تذكّر القارئ أن هذا التفسير لا يفي بالغرض) Alexis de Tocqueville *Democracy in America* vol. I (New York: Schocken Books 1963) p. 79

القبول وحقول\* بها يسب لأحلاق بها هي مثل عيب أو قيم ما يؤمن بها الفرد أو بكفر بها، ونوحه في اسمير بين الخير وشر، بل الأخلاق السائدة في المجتمع التي تعبد إلتاح اللاتق وغير اللاتق، وفسح والحسن، و متموصعه في علاقات اجتماعية والمؤسسات، ومن خلال عدة إلتاح اجتماعية أو المحتسح، أو ما أسماه هيجل (Ständekerk)<sup>(2)</sup> لسميره من (Moralität). وتتألف الثقافة سياسيه من سمير لاجتماعية مسدة شأن بمصير العامة، وأيضاً بمعارف سامس و. إلتهم عن الدولة والسلطة و لثرتة لاجتماعية والساسة والولاء والحقوق والواحدت وغيرها

إن تتعامل مع مؤسسات اسيسية و لاجتماعية إلتامه بوصفها أخلاق اجتماعيه أو أعرف متموصعة لا يعني أن الأخلاق هي السب، و لمؤسسات هي النتيحة أو أنها سبقتها ركب

من الصعب تحديد أي منها، وأي عاصر فيها، ذات علاقه مباشرة بالسوك السياسي بها ساد أو بعرفل نظام حكم الديمقراطية فمنها مثلاً ما يتألف مع احترام حقوق الفرد وحرية لكر ربما يكون سوك حمدة هذه لقيم في اوقت دة معارض مسنوية ومؤبة متعدديه و داعد لانتشار الديمقراطية لأساس أخرى غير احترام حقوق فرد وحرية و قد يؤيدون السنوية بقائمة، كما فصح عن ذلك ثقافتهم السياسية. لكنهم في مرحلة لاحقة عسي الانتقال الديمقراطية يطعون نفوس لتي تحمي الحقوق والحرية لأنها قوين، ولس لأنهم يؤدون القيم التي تقوم عليها، وقد لا يطعونها أو يعارضونها تصرفاتهم وحيث تصرح الأستاذة هل هم أفية أم أكثرية؟ وما وريهم هي الحاسب؟ وهل تأثيرهم في النظام الديمقراطي أكبر من تأثيرهم به؟ وهذا مثال واحد من أمثلة عديدة للموصوعات التي يمكن أن تتبها أحداث اشقة السياسية

ينتشر هي بحوث الديمقراطية عمومًا ربط بين التحديث واسمو

(2) تحريد من (Sitten) الألمانية ويعني (Mores) بالإنكليزية

الاقتصادي وازدواج مستوى معيشته من جهة، وشيء ثقافته ديمقراطية من جهة أخرى. فعدا ما يتطوع به من نظرية التحديث المحافظين الفاشيون حصروا، توأما، ثقافته السياسية الديمقراطية مع أولئك الذين يقدرونها بوصفها مكوناً حيوياً ثابتاً مرتبطاً بدين أو إثنية معينة.

اعتبر نخبثيون مثل بي وغيره أن التحديث يربط هذه الثقافة إلى إحدى النظم الأساسية في الأنظمة السلطوية، والتي تقوم عليها شرعيتها، من منظورهم، هي الدول التوتالية، شبه العربي، بفكره أن الأدنى مرحلة يستفيد من الخصوع للأعلى مرحلة لكن الحديث هي رأيه يعبر طبعه أخلاقه بين حاكم والمحكوم بحيث تنصل من منبر لعدالة من الصحبة بالحربة في سبيل الأمن والنظام، ولا سيما مع انتشار الأفكار عن إمكانية صدام الحربة والأمن والنظام في الوقت ذاته ويؤكد انطواء التقني وشار التعليم وشيء منطقة بوسطى الحديثة مراكز قوة جديدة تعتبر بشكل حاسم سيوكيات نجاح صيغة السلطة والحكم، أن الخصوع للأعلى مرحلة لا يعتمد على قبول شبه عربي فحسب، بل على انقياد الحشود وبمسي أيضاً، وعلى قوة السلطة وهبتها، وعلى مؤسسات (اسميتها في عصر، تقليدية) تجمع بين الحماية والولاء ولا تتيح للمرد احتار أحدهم دون الآخر، وعلى ثقافته شره هذه المؤسسات كما أن تحدث من دور مؤسسات ديمقراطية وبحول الفرد إلى مواطن قد يدر الأفراد أو يدر المجتمع إلى عائلات برة) ويجعلهم أكثر قبيلة خصوع، إما بوصفهم قمع الدولة الحديثة ورفقتها إلى الفرد ولجنة المودة مباشرة، وإما بإحلال انتماءات جديدة وأيديولوجيات تساهم في امتثال الفرد لها محل البنى التقليدية القديمة.

وفق الكثير من محللين، يمكن أن تؤثر الثقافة السائدة عمومًا، أي ثقافة شعب بأكملها، مباشرة في مساهمة الديمقراطية، أو عكسها. وهذا لا يتفق معه لأسباب خمسة 1 لا يحمل شعب بأكمله ثقافة سياسية واحدة متجانسة 2 مسألة ربط طبيعة نظام الحكم بالثقافة تفسيرية محض، فمن الصعب إثبات

1. David A. Collier, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 9, accessed on 28-3-2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/196141>

وحدود علاقة سببية واضحة لها وما يحري عادة هو ربط نظام حكم قائم بثقافة قائمة بأدوات تأويلية في طبيعتها، وليس بربوط سببية 3 بصير هذا التفسير، من دون أن يفصح، مشاركة للشعب في السياسة وعالمًا ما أقصى الشعب عن السياسة أصلاً 4 القيم والعادات الاجتماعية تنظم علاقات الناس ضمن الجماعة عاكسًا، وأحيانًا حارحها أما طبيعة علاقة الفرد والجماعة بالدولة الحديثة فعلى ما تعرضها الدولة وتحدد قواعدها إذا حصل التلاقي المباشر بينهما، مع تسجيل تحفظ مفاده أنه في حالة ضعف الدولة الحديثة وقوة مؤسسات المجتمع، ولا سيما المؤسسات التقليدية، فإن مؤسسات الدولة تتأثر بها بشدة 5 لا يمكن فهم تأثير قيم وأعراف اجتماعية تُعد عناصر مكونة لثقافة السياسية في السلوك السياسي، إلا من خلال تفاعلها مع لطروف والمصالح ومع مستوى الوعي القائم أيضًا

مثلاً، بشدد كثير من لادخير على أن قيماً مثل صناعة وولاء تقود إلى السكوت السياسي وحتى إلى لاسكينة سياسية لكن، إذا كان حرم الحرية هو قيمة لمهنة في حابة الطاعة، فهذه تدفع إلى تمديد أوامر نظام استبدادي، وأيضاً لأوامر في دحل نظم متعبد على الاستبداد كما أن انعدام أي احترام لبرائته المؤسسية وعدم الامتثال لقرارات لأكمله مصنوعة هي هوبس مثلاً لا يمكن من إدارة دولة أو مجتمع أما حالة الطاعة بموجب الأعراف التقليدية ليست مسألة ثقافية، بل هي ماح وحادد لاسي الجمعية والقبائيد والثقافة ويعتبر لصاعه شيمة في سياق براتية عسكرية، أما فرصت لبرتية العسكرية على المجتمع فتصبح الطاعة مفروضة ولقبية القائمة بصاعه سبب نظام السطوي وليس الأمر بحسب وجود «ثقافة صاعه» من عدمها، بل بواثر ماح خربه لرأي والتعبير من عدمه في المحاد العمومي

أما عره نفس وكرباء لسي لا يقبل الصاعه عبر لمشروطه فهي عاكس شمه يُعتمد بها، وقد يدفع إلى مدحضه الاستبداد (دور، تتوفر لدى منه من المستبدل أنفسهم)، لكنها لا تقود بصورده إلى دعم لديمقراطيه صحيح أنها ربما تقود إلى رفض وتمررد، لكنها، من ناحية أخرى، معرضه للاحواء

من خلال مرسوم لاحترام وضع حاملي المكنة ووجه أم السامح واشدد  
 فقد يعيب أمو محتفه، لأن سمح داخل جماعة أهليه (بحر)، بشكر  
 مرجعيه أخلاقية (عدنة، قينة، جماعة دنية، حرب سياسي، قومية إثنية عيها)،  
 وقد يكون الوجه الآخر يتشدد مع من هم خارجي أم المطلوب لاحترام  
 التعددية الديمقرطية وإدارة لاختلافات فهو نوع من ال (بحر) شمل محسن  
 أمو طير على محتف أحرانهم ودياناتهم وإثنياتهم وهذا نوع من السامح  
 يمكن أن تتحلى به وبغيره بحب أخلاقية تحترم حق لاختلاف وبغيرها من  
 حقوق الإنسان في جميع الظروف، كنه لا يروح يصح ثقافة عدمة قبل شوء  
 الموطنة الديمقرطية ذاتها وربما تكون الشعوب التي تتفاهع بحبها الساسة  
 وبحب الأخلاقية محصورة

بني المصرون حقوق الإنسان أمالهم على توسع هذه ال (بحر) شمل  
 اشترية جمعاء حير نعتي لأمر بالاحساسية بحده لمس بحقوق أكثر عمومية من  
 الحقوق المدنية والسياسية، والتي يستحقها الإنسان بوصفه إنساناً وهي لا تعتمد  
 في ذلك على ثقافة إسلامية بنحى بها جميع نشر، بل بحثوب بدول على ررع  
 هذه الثقافة من خلال صوغها في مواثيق الملوية وإعلان الألتزام بهذه المواثيق،  
 وإدانة عدم الألتزام بها، وإقامة منظمات دولية ومحلية على أساسها، ولتشف  
 عيها في مباح سرية وتعيم، ولشعر عبر وسائل الاتصا وعرف

لا شك في أن نقد لثقافة أو الثقافات سائده مهم، ولا سيما في سياق  
 الصراع على عقلانية في مقدس العينية في غير شؤون دين، وعلى مركزية  
 القيم الأخلاقية في مواجهة العدمية ولا ماص، في رأي، من حوص هذه  
 المعارك الثقافية كك تعبير ثقافة حداث ليس شرطاً يحب على المجتمعات  
 العربية بتطو تحفها كي تحصى بحقوق المواطنة في دوة ديمقرطية كك  
 للأسف عدت ما بحد نقد الثقافة العربية عن هذه المعك إلى بحسها  
 مسؤولبة عيها الديمقرطية

شر إدوارد سمد دراسته سيميائية سي سو أن ذكرت في هذا كتاب، عن  
 الأخلاق في قرية فقيرة في جنوب إيطاليا في عام 1958 مع إردهر هذا النوع

من الدراسات التي تقربنا من هذه أخلاقيات المجتمعات «المقدمة» وثقافتها، مع أخلاقيات المجتمعات «المتخلفة» وثقافتها، باعتبار الفروق لمستنتجه تفسيرا لتخلف وانحطاش في الدراسة الأنثروبولوجية لصغيرة التي أثارت عجب هسبيون أنها تنفذ سلوكيات الإندونيسيين الجنوبيين الفقراء بناء على قاعدتي سربان بتعبير لأخلاقية في داخل العائلة لصغيرة فحسب دون حرج، وعدم الثقة، الآخرين فكر فرد يعتقد أن الفرد الآخر يعمل من أجل مصلحته وحله وفق القاعدتين نفسيهما وبعدم أي تصور بلصالح العام، ولا ثقة بالسياسيين لأنهم، وفق هذا «إيثوس»، مثل الآخرين يعملون لمصلحتهم الشخصية ولا وجود لمجال عمومي إلا المفروض من خارج المجتمع الفروي من طرف الدولة أو الكنيسة<sup>4</sup> ويعرقل هذا تنوع من الأخلاقيات لتعود في إنشاء مؤسسات والاحزاب والروابط التي عرفت بركفيل من الديمقراطية وحرارة فيها، كما يعنى ليهووس بالمجتمع عمومًا، وإذا فترصد صحة ملاحظت هذا الباحث اميدانية وتلك مستنتجة من مقدمات التي أحردها، تسأل السؤال هل يمكن أن تُبنى الحداثة ولتحدث على مجتمع صغير في بربف أصلاً؟ وهل يمكن تحيل تعود مثل هذا المجتمع على ثقة بالسياسة والسياسيين بناء على أساسه لئلا يهدد المحلية وحدها، ومن دون ربطه بالدولة والمجتمع لأوسع حرجاً وممارسه الديمقراطية فيهما؟ وهل يمكن أن تبنى المجتمع بالنظام وعلاقته بالسياسيين إذا لم تفرص عندهم ميادة القانون، وإذا لم يحاكم أو لثك لسياسيون في حالات الفساد؟ جوابنا عن هذه الأسئلة هو بـ «نعم» ولا معنى لاستنتاج احتمالات الحداثة، فضلاً عن الديمقراطية، من دراسة أبعاد سلوك في قرية فقيرة وهذا لا يجد الباحث مخرجاً من محاطة الدولة بتقوم بمهام تحدث في هذه القرية وتعبير بطرؤف التي أدت إلى نشوء هذه النقود عند حبوكه<sup>5</sup> فقد عرفت ديمقراطيات كبرى مؤسسات ديمقراطية على المستوى الوطني على الرغم من صعود أشك من السياسة لمحطة التقيدية أو نصف التمهيدية وتعود الرعامات المحلية

Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society*, New York: Free Press, 1967, 498 pp. (1958), pp. 83-101.

Ibid., pp. 158-159.



لا أعتقد أن دولة واحدة من الديمقراطيات اشريحية تخلصت من  
الطريق كنه لاحتوائه و نظم الأنوي قبل شوء بدمقرطه، ومع ذلك  
انطق هشام شرابي في كتبه لنقد الحصارى للمجتمع العربى في نهاية القرن  
العشرين " من مسلمة تقول بـ مشككه المجتمع العربى كمة في صلب اشدة  
العربيه و" إذا أ.د. مجتمع العربى " يتجاوز أزمته متقدمة وأ يسترح  
قواه ويدخل فيه في مجرى لتريح فلا بد له من اعيد بعمية بعد حصارى

(1993)

أكتفي هذا للاقامة مع محقق حفظ حقوق في رد على العربي بخصوص الاستطاعة بوصفها  
برأئاً تحلّد في الثقافة، وعلى شرابي وغيرهما، فيس عرشي بحب نقد لأديب العربية عن الموضوع،  
من سنن وجهه نظر يكاد يخصص عسار الثقافة السبع طية او المداينة يدجفر احده شرطاً بالاختار  
و فررب أن تحذف نسماً كسر من هذا الفصل بدني عرصب انه بعدد "علاقة التي تسبح" للإسلام  
ووصفه أيضاً لثقافته السياسية من حية والديانة طية من حية حرم، لأن موضوع يحتاج إلى إطار أوسع  
من هذا الكتاب ويكفي تكرار وجهه نظر عمره عبد في كتاب حرم وهي انه لا حدود من بحث في  
غير الثقافة السياسية بدبقر طية، وانما يمكن أن يكون البحث فيه مفيداً هو البحث في علاقة انه من  
سدين بها وسبق ب طرّف الى هذا الموضوع ماضياً سادج من الصبح الثقافي به غير سبعة  
ديمترب هي كتاب المجتمع المدني يُصر عرشي بشاء المجتمع المدني دراسة نقدية، ط 6  
رندوجه بر وب انه كم عرشي بالبحاث ود به السياسات، 2012 [1996]]، ص 4 3 25

در اسباب انه حذر انه يمتد (1999)

يمكنه من خلق وعي ذاتي مستقل واستعادة العتلية الهدوء<sup>9</sup> وتتحصل منه حصة في فكيف<sup>10</sup> هذا الوعي في خزان هذا أولاً، الوعي بالهسته الأتوية في مجتمع العربي المعاصر<sup>11</sup> ثانياً، بوصف إلى أسس استحصاتها حديثاً<sup>12</sup> وبمخطط شرعي مفهوم سلطة الأتوية لجمعها تعريفاً لسية الاجتماعية العربية عمومًا إذا يعرفها بما هي «سلطة المباشرة في سية الاجتماعية الممثلة باسمودح الأتوي وتابعة منه وبمحصنة في علاقات المجتمع وحصرية لكل<sup>13</sup> أو بحسب ما يقررها فتستحصل في مفهوم الوعي اسبقه الذي يعبره مركزاً من حل خلاص من قصة لأتوية ويعوم الفكر العربي على مجموعة من نقيم أهمها «لحربة والمبودة»، وطرح «الديمقراطية على صعيد الفكر وعي صعيد الممارسة سياسية واجتماعية في أي فكيف يمكن ممارستها سياسياً وجماعياً من دون نظام ديمقراطي؟ أنيس هذا دوراً مطلقاً؟

لا يرى شرابي معالصة هذا فالحربة التي يوردها النظام الديمقراطي<sup>14</sup> لا تحقق في أسلوب الفكر الديمقراطي من تجنب في أسلوب الشاهد السياسي الاجتماعي فكما أن الصرفة الوحدة بتحقيق الحرية والديمقراطية على صعيد الممارسة تكمن في سد شمولية والصفوية لأتوية السلطوية، فإن تحقيق الحرية على صعيد الفكري يتركز في الانفتاح الفكري وهي التعددية فكرية<sup>15</sup> ولا شك في أن هذه مهمات فكرية واجبة على أي مثقف ديمقراطي في مجتمعه، ولا سيما في الصراع الفكري في داخل أوساط المحب السياسية والثقافية

لكن شرابي لا يكتفي بطلب كل ما تحقق بعد شراء الديمقراطية بعشر بشرين بوصفه شرطاً لها، بل إنه يطلب حتى تغيير البعة التي يعتبرها أتوية سطوية، لصل في النهاية إلى أنه لا يقصد حتى الديمقراطية الليبرالية،

(9) المرجع نفسه، ص 0

(10) المرجع نفسه، ص 1

(11) المرجع نفسه

(12) المرجع نفسه

(13) المرجع نفسه، ص 16-17

من تلك التي تهدف إليها « نوعي التقدمي »<sup>4</sup> في « النظام الديمقراطي » الذي  
 الدليل للنظام الرأسمالي لشككي الذي مدرسته وما زالت تمارسه بشكل  
 مشوه بعض الأنظمة العربية وذلك باعتماد الديمقراطية المحمية مباشرة  
 أساساً لإعادة بناء المجتمع المدني وممارسة الحقوق السياسية والمدنية من  
 قبل جميع المواطنين بالتساوي<sup>5</sup> . مشكلة هنا أن العديد من المثقفين  
 والباحثين قدسوا في تيسر بعض تقاليد ويستلزم إلى سرث وإسبغ  
 الاجتماعية من رواب نظر محلله وقدم بعضهم ضروحات مفيدة من دون  
 شك، لكن من دون أسس حقيقية في فهم دور الديمقراطية المعاصرة هي لدولة  
 الحديثة في المجتمع وثقافته، وتحتل طرح مسألة نظام حكم ومواحيته  
 في دول بعينها

من ناحية أخرى، نجد أن مفكر بحيث سيؤيد مثل مور طرح مسارات سوء  
 الأنظمة السياسية المعاصرة من دون الحاجة إلى تكون الثقافة أو الخصوبة  
 الثقافية لكل شعب في مودجه، فشرح الفارق أو التباين بين مسارات المحنة  
 المؤدية إلى الأنظمة المختلفة لثقافة أسيوية واستيطانية وديمقراطية بناءً على  
 صفة العلاقات الاجتماعية القديمة في كل بلد من (قطاع عرس وصلاحين، ورس  
 على الثقافة السائدة في أي بلد من لبلدان فهو رأي أن لتفسير الثقافي يفود هي  
 أسبغ إلى معالجة دائرية<sup>6</sup> ، أو دور، ذلك أن الثقافة لسندة نتج انعدام سياسي  
 موحيته لتفسير، لكن النظام السياسي يتج ثقافته التي كترس هيمنة ولهداء،  
 حذر عدة مرات في كتابه المعروف من تفسير أي نظام حكم موحي ثقافة أحد  
 الشعوب في البلدان التي يتطرق إليها

في أثناء مناقشته الحرب الأهلية الأميركية، وفق مور على سبغ لتفسير  
 الاقتصادي، مع أن وجود نظام اقتصاديين محتملين بين شمال والجنوب هو  
 الذي أدى إلى ثقافتين محتملين، وإلى نشوء حالة من عدم الثقة بين أصحاب فيم

(4) المرجع نفسه، ص 91

Barrington Moore Jr. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Peasants and the Modern World* (1968) in *The Making of the Modern World with a new foreword* by Edward Friedman & James C. Scott, (Boston, MA: Beacon Press, 1993) p. 486

أخلاقية محض، وهذا مهم أيضا من روية معالجة ثقافة سياسية<sup>١٦</sup> والحرب الأهلية التي دارت حول قصة راب بعد قلمي وثلاثي حطير، أي قصة العبودية، وقعت بين سكان مسيحيين بعض من أصل أو إسباني تبوأ أنظمة اقتصادية مختلفة وبشأت ثغافن سياسيات على الرغم من الاشتراك في نفس الأصل، ودلت نتيجة لطرق انتشاره والتاريخ والافتصادية المختلفة ثم جرى فرض التعبير سياسيًا على الجنوب وتغيرت ثقافته تدريجيا، و سمر الأمر أكثر من قرن في ظل الديمقراطية وفرض المساواة القانونية بين المواطنين، ما أثبت أمرًا آخر مهمًا هو أن سياسات الحكومة ووسائلها والبروف التي تحققت تؤثر جذريًا في الثقافة السياسية

في تفسير توكفيل، عبر المتخصص بالعلوم الاجتماعية والذي لا يتبنىصرية معينة، ولا بفصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية عن الثقافية، يصرح بين شمال الولايات المتحدة والجنوب هو تفسير أكثر شمولًا من تفسير المتخصص مور فمن الساحة الاجتماعية، يرى توكفيل أن مستوصي نيو إنكلاند (New England) في النصف الأول من القرن السابع عشر جاءوا من أوساط طهرانية إنكليزية وحدثوا أمثهم لاحقًا وتغير معتقدو هذا المذهب عمومًا من وسط انصفة الوسطي المعتمدين، أي إنه جمع بين ثقافة هذا المصنع الاجتماعي وموقعه الطبقي<sup>١٧</sup>

أما مؤطو جنوب الذين سافروهم إلى فيرجينيا بدءًا من عام (1607) فجاءوا من أوساط متنوعة، عدت من درج مورد اقتصادية، ولا جمعهم أدب سوي، بل جمعهم البحث عن ذهب في ساريه وحالف أدخل نظام عبودية حصل تغير اجتماعي ثماني كبير، لحظه توكفيل بشيء ماسة جديدة قائمة على لامتدرب الطبقية وصيق لأهو وانكسل وانعروور وفسر نظام عبودية بالاجتماع أسماء «شخصية إنكليزية» مع الأعراف والتقاليد التي بدأت في الجنوب<sup>١٨</sup>

ibid., pp. 117, 118

(16)

Tocqueville *Democracy in America* (2012) pp 53-54, 59-61

(17)

ibid. p 52

(18)

ثم يكن المستوطنون الذين وصلوا إلى المنطقة مسماة لاحقاً بـ «يو  
 إنكلاند» في عام 1620 مدفوعين بالبحث عن الذهب، ولا كـ «أوردا»  
 محمدين، بل هاجروا من موطنهم مع عائلاتهم بحثاً عن حرية العبادة بعيداً  
 عن سلاطنة وإملاء الديني. ومُنحت بعض مناطقهم لاحقاً نوعاً من  
 الإدارة السياسية الذاتية، وتمكنوا من إدارة شؤونهم على نحو ديمقراطي  
 ويؤكد توكفيل درجة التحسس العالية بينهم من حاجة الله والثقافة  
 والتمذهب الديني وتفكير في بناء مجتمع أفضل<sup>1</sup> كان هذا وهو توكفيل،  
 النموذج النوة للديمقراطية الأميركية الذي توسع وانتشر لاحقاً بينهم أن  
 المستوطنين في شمال و جنوب كانوا إنكسراً يتحسرون عميقاً من أسس  
 الحضارة و ثقافة نفسها، كنهم هاجروا عذاب محتعة، وأشوا نظميين  
 اجتماعيين اقتصاديين مختلفين تماماً بتأثير من الله والثقافة، وهذا  
 انطباع المحققين منهم في شوء ثقافة سياسية والأعراف لساندة من  
 ناحية أخرى، نجد حواراً ثقافياً بين مستوطنين حداث الموضع الاجتماعي  
 والتمذهب، ولاحقاً تصعب هي داء مع الظروف في منطقة لي وصلوا  
 إليها من ناحية نمط الإبحار الذي تم نشه لا يمكن فصل بين الجماعة  
 الثقافية والموقع الاجتماعي والسياسي هي كيميائية تتعامل مع مواقع، ومواقع  
 دانه، حين تبحث في نتيجة تتعامل هذه عناصر حمساً ولا يكفي تحديد  
 الحضارة أو الثقافة التي يتحدر منها مجموع العنصر لاشتقاق سلوكهم  
 السياسي

كتب مور، في بعده ما يمكن اعتباره النظرية السياسية من دون أن يسميها،  
 أن البشر أفراداً وجماعات لا تتعامل مع الواقع مشتملاً على عناصر كيميائية  
 في أبسط الاحتمالات، بل مثل هذه التفاعلات لا تتركز بموجب  
 معدلات، فتمة معيروت وسيطة، يصعبها بـ «عسر»، من الأشخاص والواقع  
 الموضوعي يتكون من عناصر عديدة مثل الاحتياجات والتوقعات والأفكار  
 المستمدة من الماضي، وأسست من الثقافة وهذه «العنصر» يُحفي أجراء من

أبواق الموضوعي ويُظهر أخرى، ومن ثمّ تعبير سلوكيات نبشر توجهه أُنوقائع  
بصها، ولا تدو مثل تفاعلات كيمائية<sup>(20)</sup>

تبرر أهمية ثقافة سياسيّه على مستوى أكثر تفصيلاً وفترت رسمه أنصبر  
ومناطق أصغر ممّ في بحث مور للمسارّت لتاريخيه الطويلة، كما في مرحلة  
الانتقد، بي أن يمتقرضة وفي مرحلة ترسيخ ديمقراطيه، مع استسلم بأنّه  
ليس جوهرًا ثابتًا، بعض سحر عن عوامل شؤنها وشرط ذلك أن حدد مفهوم  
الثقافة السياسيّه وبيّنه سياقات وشروط تاريخية، وإلا فسوف يصحّ حكمة  
من منطق الثقافة السياسية مررًا بالاستداده، أو على الأقل وسيلة لحجب هدف  
الاستداده، كما في حجة بعض الباحثين والمتخصصين العرب وغير العرب الذين  
يحصرون تقديم في ثقافة السائدة وتحالف (لمقصود الحذف عن الحادثة  
وقيتها)، وسأورد بي لوم ثقافة شعبية في بلاد سود فيها قضاء سلطوي،  
وطعير في بعض حالات ومن نواصح والديهي بالنسبة إليّ أن لا معي  
لبحث لثقافة السياسيّه إذا اشتقت من جوهر مرعوم للديانات والحضارات،  
وإذا لم يلاحظ الباحث تاريخيتها، وتغيرها وتبدلها، وتأثيرها بالنظم الاجتماعيّه  
السياسي نقائم، فراح يفحص مدى مساهمتها بالنظم ديمقراطي من عدمها،  
ودلّث هي طل الاستداده.

كما يجب التمييز بين تأثير الثقافة لسياسية للحج لهاجة، ولا سيما  
الفاعلة سياسيًا، وتأثير ثقافة الشعبية السائدة في عمليات الانتقال  
الديمقراطي حين نكون ذهية الحج سياسيّه وسلوكياتها هي مؤثرة  
في صاعة القرارات وأعنفد أنها تطل مهمة خلال مرحلة ترسيخ النظم  
الديمقراطي أيضًا، بسبب تأثيرها في القوانين والسياسات، والمداومات التي  
تجري في انصاء العام، وعمدية السئنة لاجتماعية للأفراد عبر التعميم  
والإعلام وغيرهما وقد تكون اسحب صغيرة أو صعيمة انثاير، ولا سيما في  
عصر أصبحت فيه الجماهير مؤثرة من خلال حق الاقتراع عدم بي أصبح  
يصنّف مباشرة ولا يتوسع تدريجًا مع توسع ثقافة الديمقراطية، وكديث من

خلال الثقافة الجماهيرية ووسائل التواصل. إن اعتبار ضعف النخب السياسية عاملاً مهماً يؤكد أهمية الثقافة السياسية للنخب

من البحث محاولة تحديد معنى ثقافة شعب بأكمه فصلاً عن قياس تأثيره في قضية الدولة التي يعيش هذا شعب فيها تطبيق نظام سياسي استبدادي أو ديمقراطي وبمفصل حصر البحث في أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية ومدى توفر ثقافة ديمقراطية لدى النخبة السياسية الحديثة وثقافة شعب الديمقراطية لا تنمو وتتطور في ظل الاستبداد، بل في ظل نظام ديمقراطي، ومن ثم فإن عدم انتعاشها من أنها سببه عنه لكن سؤال هو هل يجب أن يتوافر حد أدنى من الثقافة السياسية الديمقراطية لدى النخب السياسية بوصفه مطلباً مسبقاً للإحالة هي نعم فإن الثقافة الديمقراطية التي يفيد أن تنمو فيها نخبة سياسية في مرحلة الانتقال؟ بها تتركز في محورين 1 القاعدية للحوار والمساومة والتوصل إلى تسوية الصراعات سلمياً بحلول وسط 2 اعتبار الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية التي أصبحت معروفة عالمياً الإطار الأفضل لتسوية الصراعات وحسم الخلافات بشأن السياسات وإدارة الدولة سدياً وقد يكفي للانتقال نفسه أن تنفق النخب على الديمقراطية الإجرائية ومؤسساتها، ولكن بعدها مباشرة، أي في المرحلة الثانية من الانتقال، وهي مرحلة بناء المؤسسات وتشريع القوانين، يبرز أهمية توفر عناصر أخرى في الثقافة السياسية للنخب الانتقال التي غالباً ما تفقد بدايات النظام الديمقراطي وإنشاء المؤسسات بعد الانتقال وعندها تحتاج إلى أكثر من قدرة على المساومة والحلول الوسط والاتفاق على الإجراءات فناء الديمقراطية في المرحلة المعاصرة يتطلب عنصرين إضافيين في ثقافة نخب الانتقال أ قول مبدأ المواطنة وما يترتب عليه من حقوق سياسية وحريات مدنية ووجبات ب الالتزام بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية

بم يكن ثمة حاجة في الماضي إلى جميع هذه المكونات بثقافة النخب السياسية لكن في عصرنا الذي يشهد فيه شعب مباشرة في المجال العام بعد الانتقال الديمقراطية، من دون اشتراط توفر هذه الثقافة لديه، يتطلب الانتقال

الديمقراطي هو أنها لدى الحزب سياسية رئيسية الصاعدة في الانتقال، منها  
يتطلب عملها في بناء الديمقراطية ومؤسساتها إرساء قيم الموطنة في المواطن  
وتحديدها لدى الجمهور الواسع المشاركة في حجة أساسية

عرف فيرب الثقافة السياسية كـ «المصنوعة الاجتماعية ورموز التعبير  
والقيم التي تُعرف بحالها التي تجري فيها النشاط السياسي»<sup>12</sup>، ومنذ أن صدر  
كتبه المشترك مع ألكوند عن ثقافة حديثة في عام 1963، يتفق الباحثون على  
صعوبة تعريفه بثقافة السياسية باعتباره «ثلث القيم التي تُعزّر أو تضعف (تدعم  
أو تقوض) مصنوعه معبئه من المؤسسات السياسية، أو ذلك التوزيع الجمعي  
للأساطير ووجهات السياسة والسلوك تجاه نظام سياسي ومركباته المتعددة،  
والسلوك تجاه دور مدات الإنسانية (عزده، لمواطن) في هذا النظام»<sup>13</sup>، وحين  
استعاد مفهومه لإعادة النظر فيه حدد ما يقارب عشرين على صدور كتبه الذي  
نظر فيه لثقافة الديمقراطية، ذهب فيرب إلى أن دراسته هي ثقافة السياسية لا  
شكل صرفة من محاولة لشرح معدلات وتأسيس علاقات بعنصره مهمة بين  
معتقدات الأفراد وقيمهم ومواقفهم تجاه نظام سياسي من جهة، وإثبات هذا  
النظام واستمراره من جهة أخرى» ورأى أن دراسته شملت بحثاً نسبياً في  
تجميع المواد وتصنيفها وتشخيص ثقافة سياسية، لكنه اعترف بأن تأسيس  
العلاقة بين الظاهريين (ثقافة لسياسة ونظام الحكم) كان مشدداً ومتوتراً  
بعض الشيء، أي مهر وخد عليها<sup>14</sup>

في مقابل حصريته التي وُجّهت لثقافة أساسية بمسألة ديمقراطية  
بعبارة شرطاً، لم يصع در صلب الانتقال مثل هذا الشرط، وربما كان موضوع

12 Sidney Verba «Comparative Politics: Culture & Ideology» in: Peter & Sidney Verba eds. (1965) *Political Culture and Political Development* Princeton, NJ: Princeton University Press. p. 9

13 22 عربي ص 6، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 4 (بدوح/ بيروت

مركز عربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 1135 Gabriel A. Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture: Public Attitudes and Democratic in Five Nations* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1984), pp. 2-3

14 23 بث 6 في المسألة العربية، ص 38 Sidney Verba «On Revisiting the Civic Culture & A Personal Postscript» in: Almond & Verba pp. 394-400



الثقافة سياسية لسحب منصباً في اشتراطها نسبوته السياسي «المعدل»<sup>24</sup>، وبنده «سمووي»، المحس لإجراء مسودات وتصهيات على الإجراءات في مرحلة الانتقال وهي أثناء دحض أفكاره المتعلقة بضرورة وجود ثمة ديمقراطية سابقة على شوء نظام ديمقراطي، سخدم روسو نظرية في علم النفس الاجتماعي هي نظرية يول فستنجر (Leon Festinger) (1919-1989) في كتابه عن التوتر الإدراكي (Cognitive Dissonance) التي تفيد أن ثمة علاقة سلبية بين الأفكار والأفعال والنظرية، في رأيي، على قدمها من الجانب معيدة فهي كثير من حالات تؤدي إليها نتائج منطقية، على شوء أفكار عدد من سترر الممارسات بأثر تراخي وإلحاح، وفق هذه النظرية، بحث عن المسبق دحي بين أفكاره وسنوكه وقيمه ومعارفه<sup>24</sup>، وديمقراطية لا تنشأ بالتشهير والبرود عدد وانتعيم وغير ذلك<sup>25</sup>، وفي حالة ديمقراطية، وما أن الانتقال إليها، بحسب مسخر، نأح صرع بين قوى سياسية لا يمكن حسمه بحدوه مضطر الأفراد المسجون إلى التوصل إلى صيغة متعددة هي إحد. نوعية السياسية القائمة (أي في إطار التسليم بالدولة) مدار لحلاف من خلال هذا النظام السياسي بخرائق سلبية، تبرز هذه لسونة لاحقاً بالأفكار الديمقراطية والأفكار الديمقراطية بموجب هذه الحفارية ليست شرطاً مسبقاً بل قد تأتي لتبرير أمور بالتعددية والمقصود هو التبرير لبدات وللآخرين

ثمة انقطاع حاد هو أن الديمقراطية تقوم على عقائد مشتركة وإجماع على أفكار مشتركة بيد أن الديمقراطية بم نشأ بالإجماع، بل فرصت على فئات كثيرة طفت تعارضها فرب طوبه حتى في دول التي نشأت فيها الديمقراطية بسدريج مثل بريسب في الفترة 1832-1918 أو السويد في الفترة 1890-1918، وفيها كيرون على مصص<sup>26</sup> ليس الإجماع أساس

Leon Festinger *A Theory of Cognitive Dissonance* Stanford, A Stanford University (24 Press, 1957), p. 260

Dankwart A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» (25) *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3, April 1970, p. 344. accessed on 9/3/2021 at <http://bit.ly/3nH0cW>

Dankwart A. Rustow *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (26) (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 233

الديمقراطية، بل انحصارها والاتفاق بعد الاحلاف، وأداتها رئيسة في ذلك هي المساهمة على المصائب والاتحادات في مواجهة الأزمات وكتل لبرلمانية والاتلافات و تصويت داخل الحكومة وفي اتحاد برلمانية

أسس ديمقراطية هو الاختلاف وآليات حكمه وليس لإجماع ووفق بورداكريث، في حرب و حدود إجماع على قصصه ما لا يعود هذه قصة سياسية ولجماعات متنوعة تماثلت أو تتعايش لأن لديها مصاح مشتركة، وهي لا تدرس السياسة لأنها تنكس على الأمور المبدئية الأساسية (fundamental) التي الإجماع لأخلاق في دولة حرة ليس أمر عاصف قبل سياسة أو فوق سياسة إنه النشاط (النشاط التمديني) للسياسة ذاتها<sup>127</sup>

هذا يعني أن الديمقراطية ربما يشأون بالممارسة، وربما تدفعون إلى الديمقراطية عبر الممارسة، فقد لا تكون الأفكار هي المانع، بل ضرورت العمل. ومن غير الممكن أن تصبح ثقافة الجمهور السياسية ديمقراطية تقوم على تقبل لأحلاف وتسامح واحترام حرية الفرد واحترام سيادة القانون والثقة بالنظام في ظل حكم ركنانوري سبطوي

### تحفظ لا بد منه

ضمن نقد كين جويث لتناول نظرية التحديث ودراسات الانتقال بعدها خلال رده على مقالة «الهدية بشرح» لفيوكويما، كتب أن من لأحدى التحديث «عن مسيرة كبرى صوبية» وليس عن تبدل الحد إلى ديمقراطية، وأنه لا يجوز أن يدفع تصؤل إلى العاصي عن أهمية نصيره حرب التاسع عشر ختمشة بأن الأشكال السياسية بحكم ترتبط شكل تكلمي أمدط ثقافته اجتماعه والديمقراطية، بحسب هذا الموقف، ساحة ممكنة لكي يادره ن يحيًا، وولاديه عدة عسيرة ومن يرد الديمقراطية عليه أن يصر ويتحقل<sup>128</sup> والعبارة الأخرى

( 2 ) Ibid. p. 234 Bernard Crick. *In Defence of Politics* London: Penguin Books. 1964, p. 24

Ker Lowitt «The New World Disorder» in Barry Diamond & Marc F. Plattner eds., 128 *The Global Resurgence of Democracy* 2<sup>nd</sup> ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996) p. 35

تم عن واقعية لازمة لكن، عني الرعم من اريد أهمية اشروط مسقة  
لديمقراطية في عصر لآن مشاركة اموصين فيها عامة وشامة وبمسح  
لهم في اءجاب للمشاركة مباشرة بعد الالتقاء وقبل أن تجري عمسه تعويه  
مدرحة، خلاف لشوء ديمقراطيات في العرب، فيه ليس صحيحاً، في رأي،  
أن الانتقال إلى ديمقراطية مرست بضرورة بأمط ثقافية جناعيه وفق  
«بصورة القرن التاسع عشر» في أوروبا، بل تتحصن شروط الانتقال في الحاضر  
باستقرار دولة وشرعيتها، وثقافة النخب السياسية المساعدة للديمقراطية،  
وعدم معارضة الجيش والأجهزة الأمنية للانتقال

أما رسوخ الطام الديمقراطي فيرتبط بحسن أداء وسدعة لاقتصادية  
وانشراح لتعليم والمو لاقتصادي، إلا إذا كانت مشاركة شعب سياسية  
محفصة ومفتصرة على أسسة المحنة، كما في بهاء، حيث تحكم بحب  
وتنافس بوجود حقوة حقبة وثقافة مع شتت املايين من اليهود حتى  
ديمقراطية انهد القوة ودت اعيوب الكثيرة في الوقت ذاته، بهده برعات  
إقليمية وعربية وديسة بعد ساهم وجود برعة وطنية هندية ورعات هندية  
وأصورة تأسيس ديمقراطية عهديه في استقرار الديمقراطية في دولة شسعة  
وهيرة مملكة بمرعات اسحية سدية والإسه في لأطراف لكن لا سحر أن  
نسى أنها في احققه ديمقراطية أقنة، ومؤسست ديمقراطية عدل ما تكون  
مجرد واحده، لأن المقطعات، لاحتمة به الأساسه المشاركة فيها هي احصت  
الوسطى وانعلي<sup>79</sup>

لا يمكن، في رأيي، تجاهل وجود منظومات وأفكار ديمقراطية حاهرة  
أصبح بإمكان سبب أو نسي جزء كبير من على الأقل، أكثر ذلك تحقيق  
الاستخدام الفكري مع الممارسه تسوييه ولاعترف بالواقع التعددي الذي  
سأ، أم لأسباب أخرى مثل لإيمان فعلاً بأن هذا هو النظام الأفضل

بعد أن سخي حدث فكرة أن الثقافة كائن عصوي متحيز قبل للاستخدام

العصري بوصفه بدلاً من العرفي على سبيل تطور (Evolution) يصير بين مرتب الثقافات، ونسبها ونقل على الرغم من ذلك، من جهة أخرى، أن الثقافة السياسية مجموعة أفكار وموقف عن كيفية إدارة نظام تحكم في الدولة، وهي تحدّد سلوكيات ودرجات متفاوتة من سماح مع رأي الآخر، واحترام خصوصية الإنسان وحرياته، فيما تتجور روستو إلى القول إن الثقافة السياسية مهمة، وليس صحيحاً أنها غير مهمة لكن مقصود هو ثقافة سياسية لسحب القاعدة ونسب ثقافة الجمهور. ووسع، مع التأكيد أنه كما عمت تشمل فئات أوسع من الجمهور، كان ذلك أفضل لكن ثقافة جمهور لا تصح ديمقراطية في ظل نظام استبداد.

إن الثقافة السياسية السائدة لدى الجمهور في عصرنا عامل مهم في ظل النظم الديمقراطية مع فتح مجال العمومي، وليس في الانتداب، وذلك تشمل مهمات أصحاب عدد من النظم على شرف قيم الديمقراطية عبر من الفواين والمدونات العامة في الترميم ووضع برامج التعليم وعمدت انتسنة الاجتماعية وغيرها، لأن جمهور يشك في سياسة من خلال حق لافراغ العام وغيرها، وهما تجدير قيم الديمقراطية وتحويل جزءها إلى عادات وأعراف مضمرة في سياسة قد يربط عكسها على النظم في مراحل أرمده ومن الذي يقوم بتجديدها ونشرها عبر ممارسة. لم يكن للحج؟

لا أتفق إذاً مع روستو ومن معه في أن ثقافة الحجب ليست شرطاً في مرحلة الانتداب (وإن لم يصرح هو بذلك على هذا النحو)، وأنها تدفع إلى النظم الديمقراطية بحسابات براغماتية لمصلحة الدولة وحسب، من خلال حساب طبيعة الصراع ونتائجه وتكتسب ثقافة أصحاب السياسات هميه قصوى في مرحلة الانتداب، ولا سيما بعد التحصيل من نظام السطوي مباشرة

لا شك في أن ثقافة الجمهور تصح مهمة في النظام الديمقراطي حين يعكس عبر مدد، مية طوية بالانتخابات وغيرها على صفة الحجب حكمة، والعكس كذلك صحيح؛ إذ تساهم ثقافة الحجب حكمة ومؤسسات مدونه هي تكوين ثقافة الجمهور خلال نمو النظام الديمقراطي

في ديمقراطيات امريكية، تطورت المشاركة السياسية بمفاهيم ولعمال  
الأحرار، النساء من خلال صراع على حق الاقتراع بعد أن كانت المشاركة  
محصورة في الرجال من أصحاب لأمال ودافعي الصرائف من الطبقة  
الوسطى فما فوق وكانت هذه ارمية سي حصل فيها هذا توسع تدريجي  
لحق الاقتراع كفيه بالكاد شعوب الجمهور وتعوده إحرار الديمقراطية  
ومبادئ الليبرالية أما في الديمقراطيات الناشئة في عصرنا فلا يمكن تصور هذا  
الظلم من دون حق اقتراع عام للجمهور قبل أي شئ أو تعود على إحرار،  
فصلاً عن مبادئه وتكمين المشاركة في أن للجمهور، تحديد هي المدن التي تم  
تشأ فيها ثقافة جماهيرية ديمقراطية بعد، بقوم دور أكثر من دوره في بلد  
الديمقراطيات الأولى المؤسسة والملاحظة المخرجة هي لحظة ما بعد الانتقال  
مباشرة حين تندفق ثبات واسعة إلى السياسة ثقافتها السياسية التي تسكلت  
في ظل السلطوية في ظروف التنعنة وفتح المجال العمومي وهذا تحديداً تبرز  
أهمية وجود ثقافة ديمقراطية لدى النخب السياسية الحاكمة، أو حرص على  
الديمقراطية على الأقل، يكسح إحرار إلى الديمقراطية

ثبتت التجربة في أميركا اللاتينية، مثلما ثبت في ألمانيا وإيطاليا، أن الحبر  
الديمقراطي يجب سبق وجود فهم ديمقراطية بعد عتبة أساسية<sup>٥٥</sup> وعندها  
كان الحبر الديمقراطي في الماضي حياً برعماً محسوساً و استراتيجياً  
لقوى محافظة، مثل شيبي، بحسب هـ رويلا<sup>٥٦</sup> إن استوعبت هذه النخب  
أن المؤسسات تمثلت كانت في مصيحتها حركت التحول العسكرية عبر  
ممكة وحتى على مستوى النخب، جاء لاسرء لأخلاقي بعد هذه الحركات  
العقلانية في تشيبي و لأوروغوي وكوستاريكا، كانت فيم تتسمع والمشاركة  
والترم مبادئ الديمقراطية وإحرارها فتح للمدارسه في ظل المؤسسات

Larry Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz «Introduction Politics, Society and (30  
Democracy in Latin America» in Larry Diamond et al. eds. *Democracy in Developing Countries  
Latin America*, 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 39

Arturo Escobar, «The Origins, Consolidation, and Breakdown of Democratic (1  
Regimes» in Diamond et al. eds. pp. 159-206

الديمقراطية<sup>32</sup>، حيث شرع السياسيون واحصوا في التعلم من احوال  
البحر بفضيل في الإطار الديمقراطي إذ زادت قدرة أنظمة الديمقراطية على  
حل مشكلات لاقتصاديه وصحة ذات اجتماعية أكبر، وبحاله في رفع مستوى  
التعليم واستاره ورفع مستوى معيشته، عو من منتج عمر احر من إيماناً شرعية  
الديمقراطية وحيث كان أداء الأشكال الأتية لله الديمقراطية المحصورة  
في جزء من سكان، أو ما يسمى (Proto Democratic Regimes)، سيث، كما في  
الدومينيكان وبيرو والمكسيك، لم يتصور الترم عميق الديمقراطية<sup>33</sup>

في مقدس، بده في حانه لا تدار غير المسرح إلى الديمقراطية في  
صروف نعيم حق الاقتراع، لا بد من أن تتوافر ثقافة ديمقراطية، أو على الأقل  
الترام الحزب انسانية لرئاسة المباشرة على أصوات الجمهور عبر المشروط  
بالإجراءات الديمقراطية

سبق أن أكد دال وهربرت مكوسكي أن الاستقرار الديمقراطي يتطلب  
فهم وفواعل ديمقراطية ليس بين السحين، بشكل عدم، بل عند السياسيين  
المهنيين أو المحترفين<sup>34</sup> ونحن نقتل مع مبدأ اشقة سياسية بحاله  
امتوسعة داسمير، وبتفاهة مع ثقافة الجمهور، لكن نؤكد في الوقت ذاته  
على حصريين هم، عو به سحب من حله، و شعوبه من حله تدية

يست اشقة الديمقراطية شرط مسبقاً بشوء الديمقراطية، وهو ديموند  
وفي الواقع لا توجد ثقافة ديمقراطية محردة<sup>35</sup> وقد نشأ ديمقراطيات قبل

132, Ibid. p 39

133, Ibid. pp. 39-40

Herbert McClosky, "Consensus and Ideology in American Politics," *American Political Science Review*, vol. 58, no. 2, June 1964, pp. 361-372.

من مكوسكي (التي نذكرها لاحقاً) عدم المصوتين يكون على مسبقاً محدده وليس عو  
موقف ديمقراطية في قصير واشكاله عيه، و ب مرجع عو (إجماع بين المثقفين و مؤثرين  
ب مسبقاً)

Larry Diamond, "Inclusion: Causes and Effects," in Larry Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993, p. 410.

استشر هذه الثقافة، ويمكنها لاستمرار بوجود ثقوب فرعة متعددة ديمقراطية أو تشككت فيها لكن استقرار الديمقراطية هو الذي يؤدي إلى تكيف معات اسي تحمل هذه الثقافة مع الديمقراطية، كما تؤدي في سهاية إلى تغييرها أو تهميشها أو تحفيز من حدثها، بحيث تدوم ديمقراطية على رغم من وجود فئات معاداة لها. لكن من مهم أن تكون ثمة فئات حرة قوية مؤيدة لها، وأن تتوفر لحب والقوى الاجتماعية الرسة على الشرعية الديمقراطية وهذا الاتفاق على أن لا شرعه إلا للمؤسسات الديمقراطية، ولا شرعية لأي نظام يأتي على حسابها أو يهونها، هو العنصر لأهم في الثقافة الديمقراطية في كل نظام ديمقراطي نفسه

أحدثت معظم الأزمات صرية في سعبات القرن الماضي وثمانيياته في مسألة الانتقال الديمقراطي وترسيخه بحدها أهمية الثقافة السياسية الجماهيرية، ولا سيما بعد الانتقال لكن هذا فقد لا يعطها حقها في أنها أكاد عميق ثقافة الحب السياسية ساحية استعدادها بمسومة وعقد التسويات في مرحلة الانتقال. ونحن ه يؤكد تأثيرها أنهم غير المتكفي مع أهمية الثقافة الجماهيرية، ولا سيما في بداية بناء النظام الجديد

في مسألة ثقافة الحب مدس ثقافة الجماهير، بفترض في عصرنا الحالي، عصر ثورة في وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، عدم تجاهل أهمية لأحيره في استقرار الديمقراطية فهي لديمقراطيات عبر المستقرة، يمكن أن يؤثر الصعظ الشعبي من الخاضعة إلى أعلى في سحب اسيسية، أكد سب ذلك سوء أداء المؤسسات أم المحو بين توقعات وإمكانيات<sup>34</sup> وهه سرر أهمية حرم القيادات في اسرامها الإحراء والمؤسسات، ورفع مسألة الحفاظ على الديمقراطية إلى مستوى قضية وطنية، وأهمية المشاركة والكر في «تعويد» سياسي للجماهير على القيم الديمقراطية بوجود نظام حربي ناشط يسمح المواطنين محالاً بممارسة الديمقراطية، ومن ثم تجديد قيم الديمقراطية فيهم ودرء<sup>35</sup> حدودها أيضاً، إضافة إلى دورهم في محاسبة النخب المسؤولة

ومن ناحية أخرى، فإن أهمية الثقافة الجماهيرية تكمن في أن صاحب سياسية تتغير باستمرار والتغير الاجتماعي والاقتصادي وتعاقد الأجيال يفرز رغبات جديدة وفي حاجة تحديد الإجماع على مؤسسات على المستوى الشعبي، فمن السهل أن تنسى هذه سمات الجديدة فيما وأفكار ديمقراطية

النظام الديمقراطي هو نظام حكم يتضمن مؤسسات وقوانين وإجراءات تتعامل مع شعب مؤلف من أفراد وجماعات مصالح وأحزاب وغيرها، وهو يؤثر في الساسة الاجتماعية وسياسية ومناظرها، ولا سيما في ما يتعلق بدرجة رسوخه واستقراره وهو معرض للأزمات والهرت، ولأعطاب لسيولة أيضا لكن، ثمة جانب قيمي في الديمقراطية يميزها من غيرها من الأنظمة السياسية أيضا فصحيح أن ثمة من يؤيد نظام ديمقراطي لأنه الأنجع في حسم مسألة السلطة من دون سبب دعاء، ويعبر القضية الأساسية إذا هي الاستجابات والعددية، وسجدت حروف يه، فمن فيهم مثقفون وسياسيون، سبب بحاجات الدول الديمقراطية متقدمة اقتصاديًا، والعص الأحر سحر إنه سبب اشوع السائد ونمط وحدة فيها، وهذه كلها تصبح دوافع لسحب السياسية في مرحلة الانتقال، لكن جس نوع المدفع هو أهمه بقدرة سرام الوحدة السياسية النظام ديمقراطي وقد يكون هذا لعدم حسم في شروط معية وقد نسبهم بحرية معتدلة اجتماعي مع الاعتدات والتدمج السياسي في صبح هذا لا يتم فبممكن أن يحدث تصدع هذه المراتب لثلاث مع من تسييس الحياة الاجتماعية وتحويل خلاف سياسي إلى خلاف في كل شيء، ومن ثم إلى قطعة، كما أنه قد يحدث من الصعوبة في لتدفع السياسي

بمعنى ما، يمكن القول إنه في ما عدا سرام الوحدة الإجراءات الديمقراطية، التي قد تكون أدنية فحسب، لا توجد أي شروط سابقة على الديمقراطية إن العديد من المتطلبات التي تُطرح كأنها شروط ديمقراطية هي في حقيقة من نتائج<sup>1</sup> وهي رأيي، يكفي توهم الحب السياسية على الإجراءات لتحديد من النظام السطوي ومباشرة الانتقال لكن لا يكفي هي المرحلة



الثابتة من الانعقاد، أي في مرحلة لأولى من ساء الديمقراطية عند صوغ الحقوق والحريات (دستور ومن دونه) ونداع عنها وسبق أن بينت في بداية هذا الفصل أن انتماء الديمقراطية الإحرائية قد لا يكفي في عصرنا، لأن هذه الجماعة واسعة تتدفق إلى المجال العمومي، وقد تحمل بحب وقواها السياسية أفكار غير ديمقراطية يمكن سريرها ضمن الإجراءات والمؤسسات، ومن هنا تأتي أهمية الترام بحب مبدأ الموطنة به فيها حقوق والحريات في مرحلة الساء، بعد الانتقال مباشرة

أما في ما قبل مرحلة الانتقال الديمقراطي، فتصل بحبه ديمقراطية أكثر منسية من أحبه وهذه بحبه مهمة حتى وكسب صغيرة، وحتى لو لم تحظ بدور مباشر في الانتقال لأنها ليست قوة سياسية رئيسة، وفي هذه بحب تمثل وطبيعتها في رفع قيمة الديمقراطية بالفضال وساح الأفكار وهي في موقفها لداعي إلى ديمقراطية تفصلها على استبطونة، حتى إذا كسب نسبة أكثر بحبة اقتصادية في مرحلة التحديث المبكر، وحتى لو بدت استبطونية أكثر صفات لسم لأهني، وذلك لأنها ترى في الديمقراطية عدم الأكثر قدرة على الحوار بين قيمتين هما مساواة والحرية، وعمل على تطبيقهما والمقصود بالحرية لا قيمة فلسفية مصطنعة، بل الحريات والحقوق المدنية التي تنوب عنها مسؤوليات وواجبات والمقصود بالمساواة قبول مساواة أخلاقية بين لأهداف تقتصر على أن كل موطن دافع على تحديد بحبه لنفسه واتحاد قرر بت أخلاقية. ومن ثم فسرت على المشاركة في تقرير مصيره، وعدم وحرد امتيازات بولادة أو اشروة وغيرها هذه الأفكار هي الحميرة التي تسح تعديلات فكرية عند الحديث عن المؤسسات وهي التي تروّج ويعتم في مرحلة ترسيخ الديمقراطية

لم تعالج لثقافة السياسة على هذا النحو حين سئحيم هذا المفهوم كثقافة في الماضي قريب فحري نشيد على ثقافة الملائمة بوصفها شرطاً لبدء الديمقراطية في مرحلة لحرب الباردة، أي حين تدرّ صناع القرار في العرب ومركز التحليل السياسي التي تنظر في كثير من لأحيان لسياساتهم

أحارحية، دعمها أدكانورية انصوية تحب لمجور لأمر كي صد المجور  
السوفيني، بحجة أن الثقافة السياسية في هذه دور لا تتلاءم مع الديمقراطية،  
وهي ذلك السيف اذهرت فكره ثقافة السياسية

في تلك المرحلة، استخدم مصّرو المعسكر لاشركي تعبيراً أدنويوحي  
آخر بموقف صد الديمقراطية، فرعموا أنها شكل أدكانورية لرحورية، وأن  
الديمقراطية رجورية، وهي سمية الديمقراطية ميرية في مصطلحاتهم  
هي عبارة عن سية فوقية بخدم بضمّاً طقياً رأسماليّاً استعلاياً وبعّر عنه  
والديمقراطية السياسية من دور مساواة اقتصادية هي ديمقراطية شكلية وقد  
ثبت أن توفر الحقوق المدنية والحريات (لي اعبرنها هذه الأيديولوجيا  
شكلية) ساهمت في تحصيل حقوق الجماعة ومساواة أكبر في توزيع الثروة،  
في حين أن المساواة الاقتصادية من دور حرية تحت مستوى معيشة الحد  
الأدنى، ونوعه حدة رديته ومستوى، ورأسمالية دولة بيروقراطية سبويه  
وهي أي حزب، كتب هذه حجة هذه بلد ديمقراطية كوي تمويها بالاستعلاء،  
أم مسوع الاستبداد فكك ضرورة مع أعداء الاشتراكية من انصار عنها بشر  
«أوهدم الديمقراطية» أو غيرها ودعم سوفيت لاسسداد في الدول حليفه  
هم أيضاً ومن هذه الساحة كانوا أكثر انسجاماً مع أنفسهم في هذا موضوع  
بحية سلطنة عدم الحكم في مدتهم وبلدان حلفائهم

حتى إبان الحرب الباردة، صدرت دراسات تدحض لتطير السائد في حية  
عن الثقافة الديمقراطية، باستخدام المصّح الكمية هدفشت درسه فرصة أن  
الإجماع على أسس الديمقراطية رئيسه ضروري وجود النظام الديمقراطي<sup>38</sup>  
وتسبب الدراسة فكرة الإجماع هذه هي اتفاق الساتين في تلك المرحلة على  
ضرورة توفر متطلبات ثقافية تتضمن قيم أساسية (Basic Values) وشرح ذلك  
على ما يبدو ضمن أحواء الحرب الباردة التي تحالفت خلالها دول العرب  
الديمقراطية مع أنظمة اسسدية في مواجهة الشيوعية، ويررب مسدتها لاسسداد

James W. Prothro & Charles M. Alving, «Fundamental Principles of Democracy: Bases of (198)  
Agreement and Disagreement», *The Journal of Politics* vol 22 no 3 May 1960 p 376 accessed on  
28.3.2020 at <https://bit.ly/3dzkG8b>

عدم توافر ثقافة ديمقراطية في هذه بدوب وهناك دائماً خلاف في شأن مسألة الإجماع على هذه النظم في العرب فبعض الباحثين في تلك المرحلة عرّف الإجماع بيمان أغلبية المجتمع قيم حرية والمساواة كي تتمكن المؤسسات الديمقراطية من العمل من خمس بروثرو وشارلز غريب واختر كلمة الوصول الى إجماع الأعضاء البالغين في مجتمع ما على نقطة واحدة فقط وهي كمية الوصول إلى السلطة<sup>39</sup> واقتصر الخلاف بين الباحثين على معنى الإجماع؛ فمن الندي يجب أن يُجمع ثم على أي من المبادئ يجب أن يكون الإجماع<sup>40</sup>؟

خلافاً لما يروح في الأدبيات عن بعد الثالث في شأن ثقافة الشعوب، لم يخصص الكتاب وجود إجماع ديمقراطي عند محمد اسحق الأميركي، بل في راحه من لسكان قترضا أبه «حامل عقيدة الديمقراطية» ففصر ستههم على الطلاب بدمعيس جهنمين بدمباسة بمعير و حد متمثل بأن مستصعده أراؤهم سخمو أنفسهم في سحل سخمين قد أحربا الإحصاءات بين خلاف الجامعات المورعين على جميع فئات سكان الولايات المتحدة والقادمين من الولايات المختلفة وفحص بمسوس المحرد أي قور بمادئ الديمقراطية، ثم المهي أي هل كان المسخميون يطبقون فعلاً ما يؤمنون به على أمشة عسبه<sup>41</sup>

نُت من الاستطلاعات التي أحرته المدم منه أن المجتمع الندي يتمي إليه الإنسان ودرحة التعميم هم متعيرين مؤثرين حد لي اساتح شأن مواقف من المبادئ الديمقراطية، فقد كانت إجابات سكان منطقة العرب الأوسط أفضل من راحيه فهوهم بمادئ الديمقراطية من مجتمعات محبوبة، وكذلك إجابات ذوي درجات لتعليم لأفضل مؤيدة أكثر بمادئ الديمقراطية من ذوي درجات التعميم الأدنى. وكانت النتائج مشرة ما يدعم لافتراض أن عوم من فهمه

ibid. pp. 276-277

(39)

ibid. p. 278

(40)

ibid. p. 281

(41)

وصقية تؤثر في الموقف من المبادئ الديمقراطية عندما يصحح على حالات عينية لكن ثب أن صغير لمستقل، الأكثر مثارة هو عنصر التعيين؛ ولأفراد دور التعيين تعني أكثر تقبلاً للمبادئ الديمقراطية من جميع جماعات الأخرى، ويمكن عددهم حاملو العقيدة الديمقراطية لذلك تدعت الدراسة فحص أسئلة عينية بين هؤلاء و تصحح من امتحان مواقف هذه أسئلة «حاملة العقيدة الديمقراطية» (و جميع أفرادهم المستحقين بحقوق مسجون أي مهتمون بشأن عدم) أن لا جماع بين هذه نسخة على موقف ديمقراطية في الحالات العينية، بمعنى أن موقعهم بديمقراطي يبقى نظرياً، أو يطلق على الجماعة التي ينتمون إليها، وهي في هذه الحالة مجتمع النخب الأميركيين لقد ساد جماع في أسئلة على المبادئ العامة، لكنها مع تجمع على حكم الأغلبية وحقوق الأقليات عدم وصعب على شكل أسئلة عامة مثل انتخاب رئيس بلدية من أصل أفريقي بالأغلبية، أو حاجة لعمل السياسي شيوعيين وغيرها من الأسئلة<sup>42</sup>

أعداد تضم بديمقراطي في العرب يساح نفسه من دور جماع، حتى بين شعب، على تطبيق «القيم الأساسية»، مع وجود إجماع واحد الأدنى على مبادئ عامة وعلى الإجراءات التي تنظم تبادل السلطة والعلاقة بين المؤسسات وصلت هذه مرتبطة إلى حد بعيد بهوية الوطنية، ولم تنطبق على من هم خارجها وتوسيع مفهوم الهوية الوطنية لتشمل النساء والأقليات وغيرها، وتوسعت الحقوق السياسية وظهرت الحقوق الاجتماعية إلى جانب الحقوق المدنية لكن هذه مبادئ موضوع صريح وبصلاط محبته، وكذلك درجه تقلل حقوق الأقليات

سنة هـ إلى أن من الحظاً الاستحقاق والتناقض على المبادئ؛ إذ لا توفر أغلبية في الحقبة لمصلحة مبادئ ديمقراطية من دور توفر أغلبية واضحة لمصلحة تطبيق مبادئ في الممارسة لا يعني أن الإيمان بالمبادئ ليس مهم في هذه الحقبة، تشأ توترات وصراعات بين قطاعات الحقبة، بين المبادئ التي تعتبر مشروعاً ومن «اللائق» و«الضائب» استتريح بها من جهة، وبممارسة من

جهة أخرى، وهب ترور الحاحية إلى بحنة ديمقراطية (سياسية وعلامية وأكاديمية وفصائية ونقابية) تتحالف في حالات عديده مع قوى شعبية متضررة، وتتمسك بتعزيز مبادئ الديمقراطية المتفق عليها بطريقاً، أكان الدستور يعص عليها، أو حتى في غياب دستور، وتتصالح بتطبيقها وتوسيعها ودينامية لتطور ذات الأفق المفتوح هذه من أهم مميزات النظام الديمقراطي

إن سوق عدم نوافذ ثقافته مؤثته للديمقراطية هي بدون معالم الثالث بصيراً بعيد الديمقراطية، وادي يقوم على «مسألة» مصمومها أن هذا النظام هم في العرب على ثقافة ديمقراطية، يقب في الحقيقة حسب واستنحه فهو بعد لثقافة الديمقراطية في العرب سبعة على وجود النظام ورفضها بعض الساحلين بكل حديه و«رضاه» مرايا اشعوب شماليه وتاريخه سبعة، بدءاً بمحاسن قتلهم ما قبل المسيحية، أو بفلسفة اليهودية وثقافة اليهودية المسيحية

الحقيقة أن ما يسمى الثقافة الديمقراطية السائدة اني ساهم في تترام سيادة القنوق وحقوق مواطن وانعددية السياسية، هي ساح تطور تدريجي للبناء الديمقراطية وشوثة على مراحل سميرت أكثر من حرب في العرب أما بداياته الموضحة فلا تشر إلا بصروف تربية عينية ومدرجات العلاقة بين الأرستقراطية والملك في بكترا الفرون سابع عشرة، ثم دحوب انرأسماليه في هذه سعة وهي سجرة فريده لم تكرر لا في فرنسا ولا في الولايات المتحدة ومن ذلك البدية، تصامت عوامس عديدة في توسع النصار الديمقراطية، منها عوم فكريه وثقافة ولا بمكر فصل شوء الديمقراطية لاحقاً في أي بلد، ولا سيما الولايات المتحدة، عن تأثيرات هذا النموذج وثقافته في أي بلد، ذلك إنتاج المفكرين الفرنسيين ولاء مؤسسين في الولايات المتحدة ومن بشأ انتقيد الفرنسي في عرلة عن ذلك، كنه صور دساميه لخاصة أبض في تصاع مع مبادئ الثورة وعندها وأحدثها من جهة، والصراع بين قوى جماعية وبين تطویرها من جهة، وعودة النظام الملكي من جهة أخرى

يُفاش عند هوبز الأيدي عددًا من المنقذين العرب الذين كتبوا في

العقد من الآخرين من ثقب العشريين عن لعوائق ثقافية لديمقراطية، من صممها قصب مثل التفيد والعداء العربية و لعشائرية و عبده وعبره و يد كر أن قسماً كبيراً من هؤلاء يدعون ديمقراطية ويشاركون في بلوت ومؤتمرات عن الديمقراطية، كندك انبي عدهم مثلاً مركز دراسات بوحده عربية، ومع ذلك كانوا مسعدين لتواء مصب ورية في حكومات عبر ديمقراطية أو مثيلها في الخارج، سررين ذلك بأن الديمقراطية مسجيه أو غير ممكنة في ادون عربية<sup>1</sup> و لحفمة أن الفصل في التحديث و لثافة السياسية الديمقراطية كد عدل حجاج من بسمون في وسائل الإعلام حفاً - «السراليين» العرب في الحاضر، أي في عصبي عن قمع الحريات وحقوق مواطين والتركيز على قصب التحديث و صناعة في مهمل التحلف والجهل، وضرورة أن يستعين سياسيون بحبراء (مشبههم) وعبره ولم يشترط حتى ليراليون حفاً، مثل أحمد طفي سيد (1872-1963) وطه حسين (1889-1973) تطبق حقوق المواطن وحمايه الحريات حين تولى سور. مع أن هؤلاء دفعوا عن الحريات وحقوق مواطين هي كتاباتهم حتى هي أثناء وجودهم هي المصص الور ي واليرالية عندهم موقف شخصي وإلزام بالحدث وكد تكون فدعه داعية، ورع هي بمر. (داخلي محاسب) من بصلم الحاكم لا بضع من تواء مصب في دون سطوة حيث تعرض عنهم، بوصفه واحداً في حدة مجتمع ونحديثه وبع المؤسسات وغير ذلك، وتجنأ خارجاً في الموقف حدائي ومحاربه التحلف أما في عصرنا فترتبط تسمية ليرالية هي الإعلام عربي بالموقف سبي من الحركب الدينية والاكفاء بالدفاع عن الحريات شخصيه بوصفها من مميزات حدة عصري، مع موقف لا مصب تجاه الحريات المدنية والسياسية، بل مؤيد لقمعها في بعض الحالات

لكي لا أتفق مع نقد الأدي المدي لليرالية بوصفها حارسه

Abdo Wahab F. Afandi «Portugal Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World» in Abraham Labadawi & Samir Makdisi eds. *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (New York: Routledge 2011) pp. 20-23

لديمقراطية، والتي أسماها سحر<sup>44</sup> «ولاية السراية مثل ولاية صقيد»<sup>45</sup> ولحقبة أن ثمة حاجة لحرس حدود حكم الاعسية، ولا يصيرها أن تشه - «ولاية الفقيه» أو غيرها، فإلهم هو رفع الحقوق المدنية والحريات فوق إرادة لأغلبية متعيرة وحيد أو يمسث بها جميع مثقفين، فمس هذا موضع النقاش الحقيقي مع منطري أحداثة ضد التحريف متوقعين عن الفصل السياسي، إنما هو تحويل نظرية تحديث إلى أيديولوجيا سريرية وعصهم ينتظر أنشار فيم الديمقراطية بين سكك مع بعضهم، وعصهم يتصور تطور برحوازية مستفده عن الدولة وهذا أمر غير وارد في ظروف الدولة البصرية بحرية الفائقة، لأن البرجوازية تتطور بموجب خصخصة ومراسيم من الدولة وهي مرسطة في شبكة رومنة إلى البرجوازية التي تتطور في ظل الاستبداد ومراسيم منه هي برجوازية فاقدة للاستقلالية، ومصادحتها مست مع الديمقراطية مع النظام الاستبدادي، كما أثبتت جميع التحولات في تاريخ العربي العرب حتى عام 2011 ولا شك في أن هذه البرجوازية نفسها قادرة على التكيف مع النظام الديمقراطي ولنطور في طئه، لكنها من تقود عممة الانتفا إلى وعصهم لأحريري أن وجود لجنة ديمقراطية يسب من شروط الانتفا سطرًا من روسيا، مسعدًا الحاجة إلى أي موقف نصلي ديمقراطي لدى لجنة ديمقراطية

بتمحور انحلاف مع منطري التحديث حول تفسير غياب الديمقراطية بعيب شروطها السيوية ونحول بطريات لتحديث إلى أيديولوجيا تربية انتدريّة، بحث يجري نهش أهمية المعن السياسي ومن حاجة أخرى. يسوع بعض منطري التحديث (نوصفه تفيدًا ضد التحريف) الامتداع عن اتحاد موقف سحالي بأنه إذا صحت دراسات لا يقال فلا حاجة ديمقراطيين لصنع الانتفا إلى الديمقراطية إلى السحدي هو طرح مسأله ديمقراطية في مقابل الاستبداد في ظروف براهة وفهم أهمية المعن السياسي

تطورت الثقافة ديمقراطية مع تطور عظم، وثمة شك في هذا إذا

أصبح سائدة فعلاً عند جميع فئات الشعب في الدول الديمقراطية المتطورة حتى بعد أن صوّعت في المؤسسات والأعراف وهذا الموضوع هو إنجازه العكس

بعد تدمير المعسكر الاشتراكي حين يحول العرب، قسراً وحيره على الأقل، إلى الدعوة إلى ديمقراطية في الدول الحديثة وليس أمثلة به فحسب، والتي توجت بمرحلة المحافظين، حدد الدين وعقروا الديمقراطية صمات ضد الإرهاب وأن الاستبداد هو خاصية الإرهاب الرئيسة<sup>43</sup>، فقدت نظريات الثقافة السياسية بعض أهميتها وبقدرة قادر، ما عادت الثقافة شرطاً أساسياً لديمقراطية ولا شك في أن بعض محافظين، حددوا لثبات الموضوع فعلاً بإمكانية تصدير الديمقراطية بعد عرب الاستبداد بتدخل العسكري وقرص دستور ديمقراطي

في هذا عصر، بين دساتير كثيرة أن عدد المواطنين الذين لا يولون العيش في الديمقراطية أهمية في رديده وتكرر الاستطلاعات التي تبين ذلك فبينما أن ثلث الأميركيين ممن يزيد أعمارهم على 65 عامًا في أحد الاستطلاعات أهمية العيش في نظام ديمقراطي، أوى ذلك أقل من ثلث المواطنين فقط ممن لا تتجاوز أعمارهم 35 عامًا أهمية ما وثمة أفضية مترتبة العدد منفتح على بدائل سلطوية فهي الفترة 1995-2015 تصعب ثلاث مرات نسبة الفرنسيين والألمانيين والإيطاليين الذين يعصرون العيش تحت حكم عسكري<sup>44</sup> لكن ما ربت لأغلبية لسحفه بفصل النظم الديمقراطية، ولأهم من ذلك أن النظم الديمقراطية تراسخ بمؤسساته

Jennifer L. Windsor, «Promoting Democracy Can Combat Terrorism», *The Washington Quarterly* vol. 26, no. 3 (2003), p. 18

Fascha Mounk & Robert Stefan *End of the End of the Democratic Century: Autocracy* 146  
Cristina Asensuati «Foreign Affairs», vol. 97, no. 1 (May/June 2018), pp. 29-40 accessed on 9-3-2020 at <https://www.afp.com/>

عبد الله حبيب علي في *European and World Value Survey* كما جاءت قصته في مقال بهو  
Robert Stefan & Fascha Mounk «The Signs of Decadence», *Journal of Democracy* vol. 28, no. 1 (January 2017), pp. 5-9 accessed on 9-3-2020 at <https://bit.ly/2YfGvoG>



ومبادئه التي تموضعت فيها قيم ديمقراطية، بعيد إباح نفسه على الرغم  
من شروع الحيين في رحمة هذه مواقف غير ديمقراطية في الأحداث  
دائها عبر سحاب قده شعويين وممثلين يمينيين متطرفين في برلمانات دول  
ديمقراطية

## القسم الرابع

**استنتاجات نظرية من تجارب عربية**

## الفصل الثالث عشر

### الفصل والوصل بين الإصلاح والثورة والثورات الإصلاحية

في التمييز بين الإصلاح والثورة، وفي الثورة بوصفها قاذخاً لانشقاق النخبة الحاكمة، وفي قصور دراسات الانتقال عربيًا، وفي الدَّبرَّة الاقتصادية من دون لَبَرَّة سياسية، وفي دور الثورات الإصلاحية والفرق بينها وبين الثورات التي تسلّم الحكم، وفي سوء فهم الإصلاحات في أثناء استخدام مفهوم المجتمع المدني في حال قصره على المنظمات غير الحكومية، وفي الإجابة عن السؤال: لماذا لم تفقد الأنظمة سيطرتها على الإصلاحات؟ وفي الأخطاء الباحمة عن نسج نموذج دراسات الانتقال، وفي أن إصلاحات القرن العشرين كانت تعميلية في إطار نظام سلطوي، وفي خلعية هذه الإصلاحات

لم تطرأ تعبيرات على درست الانتقال الديمقراطي نتيجة لمراسلة التحولات في المنطقة العربية بعد عام 2011، وحدثت مسألة دور الدين بعض باحثي الانتقال مثلما حدثت غيرهم لكن العديد من الباحثين حاولوا أن يشتوا أن لا يعارض من الإسلام والديمقراطية على نزعهم من سكر في دراسات كثيرة، سبق أن ذكر بعضهم، أن ثمة علاقة إحصائية واضحة بين الدول ذات الأغلبية المسلمة وغياب ديمقراطية، وأن في الإمكان التعيش بين الدين والديمقراطية عمومًا من خلال «التسامح بين أتباع الديانة» (Twin Tolerations) الذي يقوم على التعايش المؤسسي بين الدين والدولة والتسامح مع الدين في المحل

العداء بحيث لا يسيطر مدس على الدولة ولا يسيطر الدولة على الدين وهو الموقف الليبرالي المعروف، ولا سيما في برناب و بولات المتحدة

يشترط سداد دسر رسوخ الدولة ذات السادة فدره على السيطرة على أراضيها، ونواها بيروم طية عدله وهدف على سمد مهماني حيوية. وسادة حكم القاتون الذي يوقر الصناديق لحدسية حقوق سواطس ويضمن حرية سظم، ووجود مجتمع سياسي موعف من لأحزاب ونوى السياسية، ومجتمع مدني يمتنع بحيوية والدينامية والاستقلال. وعند تطبيق هذه المقولات اسطرة على الواقع العربي بعد لثورات، أضاف ييز وسيس ثلاث نقاط جديدة أولاً، أن العلمانية ليست ضرورة للانتقال الديمقراطي ثانياً، أن معظم الأنظمة العربية التي شهدت ثورات تحمل ملامح سظمية، وبعضها أكثر سظمية من غيرها وهذا يعني أن من الصعب إسقاط هذه الأنظمة من دون علف. ثالثاً، أحداث تصيب حدود الأنظمة بناءً على تحربة ثورات العربية وهو النظام «السلطوي الديمقراطي» ينجح ومن الأمثلة عليه، وفي بكاتس، النظام المصري تحت قيادة محمد مرسي. وفي رأيي الذي عثرت عنه في هذه الدراسة، قد يوجد عدم سظمي محجب، وربما نظام ديمقراطي محجب، لكن لا وجود لنظام سلطوي ديمقراطي والنظام السلطوي هو نظام غير ديمقراطي

لا تتضمن هذه الأفكار في دراسات الانتعاش مساهمة خاصة في فهم اقوى السياسة ومحركات لتطورها في منطقة العربية بعد عام 2011 وأعتقد أن مصطلح نظام سظمي مفيد، إلا أنه كان مبدولاً بمعنى نفسه تقريباً من

Juan J. Linz & Alfred Stepan «Democratization Theory and the Arab Spring» *Journal of Democracy* vol. 34 no. 2 (2013) p. 7 accessed on 9-3-2020 at <https://bit.ly/3kz872>

(2) عبد الوهاب لافندي، «الحزب السلطوي بالشرق: نحو جمهور ديمقراطي ديمقراطي»  
ثورات عربية وفي ظروب لانتفاخ السظم طي، في أطروحة التاريج لانتفاخ مالك الثورات العربية (مدوحة بيره ب مركز عربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2015)، ص 6 ينظر أيضاً  
J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation. Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* Baltimore, MD London: The Johns Hopkins University Press, 1996

(3) لافندي، ص 7

دراسات الانتفا وبيس من حكمة لاكتفاء بمصطلح نظام سبطاني في وصف الأنظمة العربية، ولا سيما بعدم مبرك، أو أنظمة تساهم عدة مركبات في تشكيلها ومنها لحرب وأجهزة الأمن، وإن أصبحت الأنظمة لسلطوية عربية في لعقدين الأخيرين تميل إلى سبطانية بحية تركز قوى في شخص الرئيس (والنظام أسرته في مركبات سبطنة)، أو الملك على نحو غير مسروق من الاستقلال أما ربط علمانية بوصفها شرطاً لديمقراطية تعرفها وتصفها، فليس جديدة. طرح فكرة علمانية لرحوة مصفاه في ولايات المتحدة (خلاف ذلك المطبقه في فرنسا) بيس من معجرات دراسات الانتفا، يدور نفس طوير في لعرب والشرق حو. هذا الموضوع مددة

سم بكر النظام مصري في عهد مرسي سبطونا عجيباً، بل كان نظام ديمقراطي بوقوت فيه مؤسسات متحبه وهدر غير مسروق عرباً من الحربة السياسية وحروب المدنية، كنه كان بضاف ديمقراطي ضعيفاً واستعداداً (غير واضح)، لم يكده يتمكن فيه الرئيس من الحكم بسبب مقومة قوى نظام التقسيم في دخل يروقراطية الدولة، وما سمي في حية دولة العميقة، ويُضرب سبب تحالف الإحزاب المسممين مع سلفيين في إسرائيل، وتحول القوى العمومية إلى معارضة شرسة لم، رُغم عن الأخوة دولة، وشوء استقطاب، بل شرح عميق، ممكن بجيش ومعه قوى النظام القديم من سبب

من بوضوح أن دراسات الانتفا الديمقراطية تتحول إلى نظرية مكتمة تصير جميع الحالات، إلا إذا أصبحت جميع دول العدم ديمقراطية، أي حين لا نهى بحرب جديدة للاستباح منها عند بلوغ مثل هذه حالة بحية تنتهي الإصافات وحتى بعد ذلك، قد يحظر لي بالبحث أن شوب إن العديلات لم تنته، إذ يمكن تصور حالات أخرى غير موجودة كنه يمكن أن توجه مستعلاً

سبب مدهش أن المداخل القائمة لا سجع في غسوة بالتطورات كبرى على اساحة لعربية، كنه لا يعني إنكار قيمتها في تحييل ما حوى وفي الهدية، لا بد من أن يلتقي بالحو «علم الانتفا» متخصصين في المنطقة نفسها، وعالمة ما يتفهم متخصصين في قضايا المنطقة من الأكاديميات

العربة تحديدًا وعدم معرفة البعة، ضمن أسباب عديدة أخرى، ساهم في عجز منطريين من عدم سياسة لمقارن عن منحور مع باحثين من الإقليم في قيد دراسة، لا بد أن الأخيرين بشرون دراساتهم بعة يعرفها الأولون ومن الوصح أن المتخصصين في دراسات المناطق من الأكاديميا العربية ذبح يعترضون على هذ «انتقصر» لعماء سياسة مفردة الذين يأتون من خارج منطقة نصيق بمدحهم النظرية المستفدة من منطق أخرى.

في جميع الحالات بي نخشها دراسات الانتفال الديمقراطي في بلد ما شمي موحدة لثقة، وهي في نظري موحدة إقليمية وليس موجه عالمية، من عماله الانتفال بدأت في ظل النظام السابق و لأمثلة الأشد و صوحت أسباب والمر ريل وتشلي في برنعد، حصل انقلاب عسكري ثبته احتجاجات شعبية واسعة ضد النظام وفي بيروت والأحتين، ضعف نظام العسكري بعد حصاره النظام الأول حرب فصرح وحصاره نظام شمي حرب حرر انفوكلاند، واضطرو إلى اللرب عن السبعة ولهد أمملت دراسات الانتفال اثورة الشعبية، أو الانتفاضات بوصفها حافزاً على تحوّل في حل البعة الحكمة، و بما إحدث شقاق فيها، قبل لإصلاحات

وصف شميتز تحوّل في داخل الأنظمة في أمرك اللابيه بالكميات الآله بدأت عمبة ثرة وسعت ذمقرطه حاوت بحب القديمة صبط إيقاع لإصلاح و منحور بحث يحفظ على مؤسسات مدوة و بحث واشطرطه وفقد بحكم البصرة في عدة حالات في أميرك اللابيه مثل المر ريل و لأوروعوي وتشلي، واصصروا إلى التفاوض مع معارضيههم المعتدين وكب أحد مهاديح ذلك ما أسماء أودوبيل إحياء سمجمع المدني، بمعنى بطلاق حرك شعبي يصعب بتسريع لإصلاحات<sup>4</sup> واصصرو المادرون إلى ما لم بحفظوا له مثل إخراج انتحات حرة و بيهه و اب م

Philippe + Schmitter «Is + Safe for Transitionalists & Transitionalists to Travel to the Middle East and North Africa?» Stanford University 1996, p. 3 accessed on 3/3/2020 at <https://go.ais.1aOdREI>

سائحي وهذا ما اضطرب إليه سحب الحكمة في أوروبا شرفيه ولم تكن  
مستعدة به<sup>(٥٦)</sup>

في لبيدات العربية، به أن بعض النظم السطوية العربية عمده لثوبه حرثيه  
وانتدائه لاقتصاديه من السبعينات، وكانت سببه «الافتاح» المصري في  
وقد الرئيس المصري لأسبق في السدات من أهمها، ما أدى إلى اندلاع هذه  
شعبه ضد إجراءات سريه الاقتصاديه، ومعها النظام شدة، ووصفها أسدات  
نفسه - «انتفاضة لحرمة» أما في سورية، فقد اضطرت لنظام لي السري في طريق  
التحرير الاقتصادي وبعض دور أكبر لقطع الحاصل بسبب إفلاسه نهرياً، وعجز  
المصرف بحري السوري عن تمويل مسودات وبحول السبعينات، كانت  
معظم نظم السطوية العربية قد قامت بحركات سرلة واصحة ومموسة، ووفق  
هذه لسياسات محاولة تعديل نظام السبسي الحربي ليصبح أمام قدر محدود  
ومسطر عليه من العبدية المقتيدة ومصنوطه سيطره بحرب الحاكم. وهو ما  
حصل في مصر مع توسع في محاربه شمي مؤسسات او جمعيات بمجمع  
المدني من الجبين لأول ونشاني أي بحري، والحيري شبه السموي (لر به  
الأثر السببية لتحرير الاقتصاد في حالات فقرات توسط القطاع الجمعياتي  
بين السمنة ولقطاع الحاصل، ووجود قصه يمتد قدر كبيراً من الاستقلالية  
أما في حلة سورية فهو سبب المثرة الاستثنائية لاقتصاديه في السبعينات بهدف  
جذب الاستثمارات، مع صعب شديد على قطاع جمعياتي. وشدة فمعه في  
تطوير الاتحدات الممارسه التي كانت فو هذا نعمل بشكل سري ويتم شمر عمليه  
الافتتاح الحربي والمحدود في توسع التمثيل عضويه مجلس الشعب لسوري،  
ولم تؤد، لا سي بمثل، حال الأعمال تحت اسم المستحسن لكن ذلك كان  
بحري مع فخر جمعياتي وقصه يعتقد لاستغلال، وفوق ذلك قصه فاسد، في ما  
عدا حالات محدودة بعض القصه

في مصر، كان سارع لثرة وهو ردمح، تصحيح الهيكلية كبيراً، بينما  
قد النظام سطوي سوي سياسته المتنبهة اقتصادي سري بموجب نهقيه

مع صندوق النقد الدولي على ان طريقة المصيرية، من باختياره يلائمه سطوتها  
 منها. وكلام آخر، مضت سياسات شراءها بعيت. في انشق الأول من برنامج  
 الإصلاح هيكلية (بكن من دون اعادة)، سمأ أحجمت عن السير في شق  
 اشبي وهو إعداد هيكله ومع وصول شر الأسد إلى السلطة، شرح النظام  
 في تعبير لا تقل من انشيت النقدي إلى إعادة هيكله بكن إعداد الهيكله سم  
 تحدث بضم، بل شكل غير مباشر عبر دفع قطاع الصاعه بحولية العامة إلى  
 اموت سريري، ولثمة الرعة والعلاقات ابراعية والإبحرة شكل واسع  
 وكبير، ما أدى إلى كورث في قطاع براعة بحت عن سحب القطاع بعدم  
 لدعم مدخلاته، ويرفق ذلك مع إجراء مسألة لإصلاح سياسي وروعي من أي  
 حدود للأعمال لمصلحة لثمة أو لإصلاح الاقتصادي وهي لحلاصة هي  
 ما عد صوريه. شأت نظم سطوية تفسية مقدمة تهيم عليها نحب حوب  
 الحاكم وينحكم فيها في كل من مصر، ومن تونس والحرائر، سمأ تحكمت  
 البيروقراطية لأمية في انصاح لنظم السطوي السفسفي في كل من الأردن  
 والحرير والمعرب

خلافاً لمعظم الحالات التي درستها المشروعات البحثية في الانتفاذ  
 الديمقراطية لم يحرر الحخص من الاستبداد في البلدان العربية من خلال عملية  
 إصلاح تدريجي تحللتها انتفاضات شعبية لتعميق الإصلاحات وتماهات  
 واتماقات بين القوى المعتدلة من النظام والمعارضة، بل تصحرت انتفاضات  
 شعبية عموية مع تراب عنفوان النظام السلطوي وبطشه، وتحولت إلى ثورات،  
 أسميها ثورات إصلاحية فهي بطلب تعبير بنظام من حارجه حلف شعار  
 إسقاطه، لكنها من حيث المراح الشعبي الذي يسود في أي حراك عموي  
 تصرفت في الاحتجاجات مثل ثورات، فرفضت أي إصلاح مقترح لاحتواء  
 الحرك الثوري حيم، بدأت الأنظمة في التراجع أمامها، وأصرت على تغيير  
 النظام عبر تعبير رجالاته، لكن من دون أن تطرح بديلاً منه متمثلاً بقيادة جديدة  
 تحتل السطة وهو ما يتكرر في لسان والعراق والحرائر عند كتابة هذه السطور  
 هذه الثورات الإصلاحية هي ابتكار عربي



اتحد بأسد ثورات عربية أو معارضة في عام 2011 من المثقفين شكل يشاري على مصطلح ثورة في حد ذاته باعتباره مصطلحاً معيارياً يحمل شحذات إيجابية من ماضي الوضحي اليساري فمعاد صو الحراك الجماهيري شككوا في كونه ثورة، أن مؤيدون فأكدوا أن الحراك ثورة، وسموه كذلك وأثر هذا شافس على سمك مصطلح الثورة الاستعرب لدوهمه الأولى، ولا سيما أن كثيرين اعتقدوا أن مصطلح ثورة سبق أن فقد طريقه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبعد تدهور الأنظمة التي سفت يصبها ثورية في العالم العربي وانعدام اثبات إلى بضم سلطوية من أصناف محدقة، والتي تشاركت في تصور اناس من خطبها السياسي «الثوري»، فصلاً عن هلاك مصادر شرعيتها ونصوبها وعدم تمككها من ترميمها وقد تمثنت مصادر شرعيتها الإيجابية بتبعية حاجات لاس لأسمية بواسطة اقتصاد اعصر عدم، ونوحيد سلاله، وحل لمسألة ترعية، ونصبة نواب الاستعما. ونحرير فلسطين ثم وجدت أن ما أحققت فيه بعد فترة قصيرة من تدفق الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بما يعينه من مستحدث للوظائف، أرغمها على مواجهة الأزمة من جديد، مع تشديد لقصة على السياسة والعمل الحربي النظامي أو غير النظامي

ما إن عدد ريين معنديين من عبي تونس تحت وطأة الانتفاضة الشعبية حتى اتضح أن مصطلح الثورة مستعار جديته عربياً، وعادت إليه شرعية بسبب لمد الجماهيري ضد الاستبداد والفساد ويبدو أن مفهوم ثورة لم يفقد حاذيقه حتى بين المثقفين الحائمين من استحرك الشعبي، لكنهم عوض أن يتحدثوا موقفاً ضد الثورات عمومًا، حشية على الاستقرار مثلاً، أنكروا على الانتفاضات الشعبية المطالبة بتغيير النظام سمة الثورة، ووعموا الاحتفاظ مثل هذا مصطلح - «الثورات حقيقة» التي ستحده

عُمل لتشكيك في ثورات بتسميات لثورة وتوصيفات لها مستمدة من تجارب الثورة البلشفية والإيرانية، وما عبق في لأدهم من أوهام وتهنئات عن الثورة الفرنسية والمعصود هو تحركات شعبية واسعة ذات قيادة أيديولوجية

ملورة بهدف إبي أسس ل احكم نظام حكم آخر ليس ساح الثورة فحسب، بل يحمل «أيديولوجية ثورية» نصّب تؤدي إلى ثورة اجتماعية شاملة بما هي ذلك ثورة في العلم، ومثله فيده ثورة خاهرة لاسلام السطة، ونقوم بسطوره عدها و ستمدان نجهي سحب أخرى

بو افرصا حسب بية المعصرين على تسمية الثورات، أي بو فرصا أن الد فع لهذا موقف نس معارصه انوارت العربيه، أو لحوف منها، أو التمسك بالعلم، فو هذا حكم عيهي يسح من حص بين اثوار الاجتماعيه لأقتصادية الساسبه اشمله التي تقود إلى مصطوح حد بحسب شطير الماركسي، حيث تنوح الثورات اصراع انطقي حين يلع النقص من علاقات (ساح وقوى الإنتاج حد، يصح عنه تعير علاقات الإنتاج (أي علاقه الملكية السادة) خنمية تاريخية وأدة هذ التعير هي ثورة انطقيه وس ساحن في ساقشة احتميه تاريخية هذ، والعلاقه غير احشاه بين ادوب لانتشار من مصطوح إنتاج إبي آخر من جهه، واثورة من جهه أخرى هذ اسوع من اثورات، بوصفها ثورات اجتماعيه تحدث تعيرات جسيمة وسريعه هي مجتمع واسولة والسبب الصفة، برالهي أو نحمي حرنًا حردات طبقية من الأدنى، كال أمرا يادر في التاريخ العاصي نحدث ° فمعظم اثورات بعد الحروب العنمية الشدة عدا الثورة في الصين وروسيا، ككث ما ثورت و طمة أدب إلى بشوء دول، واما

Theda Skocpol. *States and Social Revolutions: a Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979) p. 33

في رأي الكاتبة ان الثورات الفرنسية والروسية والصينية التي نصح عيهي مقولة ثورة الاجتماعيه بحسب تعريفها في هذ كتاب لم تحدث بحولاب جسيمة وسريعه في أسس الدولة والصنف السافل ونحمي حرنًا ساصاب اب أسس طبقية من الأدنى، واما وقع ثورات كهذه في بمكسث في عده 1979-1980، وهذ الحروب العنمية التي هذ في يوغوسلافيا، ليبيا، الجزائر وكوبا، ويليها وأغولانومورسبي وعبت سنام وبيون جميع هذ لثارات حادة ثورة الفرنسية وروسية والصينية، وقد وقع في دول . . . عيهي، وأصبحت ممككة بديهياد داري عسكري بسوية ساسية، وادعت بجهته سلاحي في حرب العصابات بدور كبير عيهي وكان هذاث ذو سبباده اثوية الصنفه سدمه من صفوف لثارت صنفه مهمشه لم سحالات لا سبباده وضمن هذ لثارة عاده على بناء مؤسسات دولة وبرميج الحوالات ثورية ونأييد لاستقلال وصي يُطرح ibid. p. 287، يكي هذ التي سبب سمر سبببببب من مصطوح إنتاج إلى حرن

تورت سياسية تعبیر نظام حکم ونکتھی بالقول إن المقصود بالثورة في هذا الكتاب هو أقرب إلى ما تفهمه أغلبية الناس وهو الانتفاضة الشعبية المستمرة فترة طويلة نسبياً (بمعنى أنها ليست حدثاً طارئاً أو فعلاً احتجاجياً واحداً)، والتي تطالب بتغيير نظام حكم آخر، حتى لو لم يتغير نمط الإنتاج وسبق أن عرّفتها في مكان آخر بوصفها تحركاً شعبياً واسعاً لتغيير نظام الحكم من خارج البنية الدستورية القائمة<sup>(7)</sup>

الحقيقة أنه لا يتمحصر عن أي من سمات التي يستمد هؤلاء تصوراتهم عن الثورة منها عدم ديمقراطي وهذا واضح في حالات الثورة الروسية والصينية والإيرانية لكنه يصبح أيضاً في حالة الثورة الفرنسية التي قام بها الفلاحون وفقراء المدن (لا النخبوية)، وأعادت حقوق الأسرى والمحاطين وحسدت تصدعات فتت من لفظة لوسطى وشمثيين في أوروبا كنها لحرية فيها طور بعض ثوري ديموقراطية ستقطات بين الأكثر تصرفاً من الثوريين والمحافظين حكيين وكانت النتيجة «مرحلة الإرهاب» وثوراة مصادرة وعودة الحكم الملكي مرنس، ولامرطوري مرنس، وثلاث جمهوريات وإصلاحات طوية مدي، مع مرور شعبية سيرت مديسة الفرنسية ووصوح قوتها وتأثيرها حتى في بحث لجيش وحرالات لأمن في ثلاثينيات، إلى أن توسحت في فرنسا بالإصلاح المستدام تلك الديمقراطية التي نسمى في أيام ديموقراطية لبرالية، والتي شددت ساعون إلى الانتقد ديمقراطي في عصر أي به حتى في حالة الثورة الديمقراطية ذاتها، لم يكن ممكناً الوصول إلى الديمقراطية من دون أن تتولد ثورة موحدة من الإصلاحات الموجهة. وكانت هناك جدلية ضرورية بين ثورة والإصلاح في الحاسين وانعكس كذلك صحيح، فثمة إصلاحات حصرية موجهة شككت الثورة، أي إنها أدت إلى تغيير النظام

إن التحولات الكبرى التي حصلت بعد الثورات الفرنسية والروسية والصينية في نظام الاجتماعي ونظام حكم وحتى في الفهم، ليست نتاج

(7) حرمي يسارة، في الثورة والديموقراطية، ط 2 (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 34

الثورة هي حدث ذاتي من ساح نظام الحكم الذي تلاه، والذي أصبح أداة لتحرير  
المجذبات الأخرى أما الثورة فهي تحرك شعبي واسع بهدف إسقاط  
نظام الحكم هذا هو المشترك الذي يصبح بخصوص ما يسمى ثورات  
الاحتجاج، وينطبق أيضًا على الثورات في عدم عربي ثمة فروق في  
روحته، تنظيم وطبيعة القيادة وأهدافها ووجود حرب قتل من عيبه، وثمة  
ثورات فشلت وأخرى نجحت لكن الذي يجمع سميتها ثورات هو المشترك  
و ليس الفوارق

من نكن هذه جدلية بين لإصلاح والثورة هي الطريق إلى الديمقراطية  
وأصبحت منه إلى كثيرين عارضوا أو أيدوا ثورات، لكن الأمر واضح هو  
حصول انقسام مع الثورات العربية أو صدها، وذلك بموجب الأيديولوجيات  
والمصالح السياسية وعدم اليقين الذي يمثل مخوف من طبيعة النظام الذي  
نمره لأغلبية الانحائية من يكن هذا دأ نقاش عميق بشأن تعريف مصطلح  
الثورة، بل صراعًا سياسيًا

من مصوري المصير بين مصطلحات ثلاثة هي الثورة والإصلاح  
والانقلاب العسكري ولا بطل أهمية عن ذلك سمير بين مدافعه موضوع  
الثورة، وموضوع آخر هو الانتقال إلى الديمقراطية فمن خطأ الجسم الخطأ  
سهما، وهو ما جرى عالج في الحجة العربية حين عتقد كثيرون من مؤيدي  
الثورات في عامي 2011 و2012 أن التحول من نظام سلطوي يعني الانتقال  
إلى الديمقراطية ومن يسمح الموضوع الذي (أي الانتقال الديمقراطي)  
الاهتمام اللازم حتى بدأت بوادر الانتكاسه في مصر فشرط تفجير ثورة  
وحسب انتصارها، يسب هي ذاتها شروط الانتقال إلى الديمقراطية هذان أمران  
محصنان يربط بينهما تأثير خط لأسبغاد ونمط الحصص منه، وطبيعة القوى  
الثورية، في مسار الانتقال الديمقراطي، إذا بوشرة فعلاً وكما أسلف، من  
سحج عن معظم الثورات، منظمة كانت أم عفوية، قيادة ذات برنامج سياسي  
أم من دونها، نظام ديمقراطي ينطبق هذا على النموذج الذي عالج ما يستحضر  
ثورات أدت إلى الديمقراطية كما في حالة بعض دول أوروبا الشرقية في بداية

تسعيبات القرب المناصبي والحقيقة أن ما حصل في سبب انقلاب يسر ثورات (بعض النظر عن نوبها) من إصلاحات من أعلى نلاها وعزّرها حرّك شعبي، أو انقلاب البيئة الإقليمية وندوة الدعمة للنظام نلاها حرّك شعبي بعدما أصبح واضحاً أن مصير نظام محكوم، وقدرته على برد محدودة، وسواء تُسمّى هذا الحرّك ثورة أم لا، فقد نلا الحرّك الشعبي سلسلة حوارات وإصلاحات أيضاً، ولم تُفصل إلى ديمقراطية، لولا الحوارات والمسؤوليات المتفق على إجراءات ومؤسّسات وغيرها بين حزب المعارضة نفسها، وبين المعارضة وأوساط من السلطة الحاكمة

تُسمّى بعض الحرّك الشعبي ثوره، هذا إذا نجح حرّك في تغيير نظام، أي الثورة هي ثورة من جهة فحسب، أما حرّك الشعبي الذي يهدف إلى عسر نظام ويلفّش، فلا يُسمّى ثوره وفي رأيي، هذه محدّدات لمصطلح تجعله غير مفيد في تمييز أنماط حرّك لشعبي. أي أي حرّك شعبي واسع ومستمر، منطوق أن أم عفوياً، يصل إلى مصدرة المذبذبة تغيير النظام من خارج نسبة إلى استورية بدولة هو ثورة، سواء أدى إلى ديمقراطية أم لا، وسواء نجح في إسقاط نظام الحكم أم لا. إن ما يميّزه من انتفاضات بعض الحركات وحركات الاحتجاج هو اتساعه واستمراره، ولأهم مصدرة على محور مذبذبة تغيير النظام فهو لا يتقدّم بطلب عسّي محدّد من نظام بحيث يتوقف نسبته، أو بعد وعد بحقيقته وقد تبدأ الثورة بصورة تنافسة عصب على لأوضاع الاقتصادية ومعيشية في مناطق المحرومة، وعلى أسس تعمل أجهزة الأمن مثلما بدأت الثورة التونسية، أو حركة احتجاج واسعة ضد التعذيب وعنف أجهزة الأمن في يوم الشرطة كما بدأت ثورة 25 يناير في مصر وما يميّز الحرّك من انقلاب عسكري من جهة، ومن الإصلاح من جهة أخرى، هو أنه حرّك شعبي واسع من خارج النظام والانقلاب عسكري تحرّك جهدي. رسمي مدع لندوة، به حصري ويسر شعبياً، ومن داخل النظام لا من خارجه وقد يسمّى الانقلاب عسكري نفسه ثورة بعد ذلك، وقد يحدث تحولاً ثورياً فعلاً، والأمثلة على ذلك عديدة.

إن بعض الإصلاحات ينادر إليه استجابة لحراك شعبي، لكن الإصلاح في حد ذاته ليس حراكاً شعبياً، بما عممية تعبير تدريجية بمبادرة الطام ومن داخله، لأنه صدر من غير الممكن الاستمرار بالوسائل القديمة لأسباب اقتصادية أو سياسية، أو بسبب تعيّر أحياناً بحكام، أو لاحتواء غضب شعبي وربما يؤدي إلى فقدان الطام رغم مصادره سيحة ترويض حرك الشعبي الذي قد ينحدر إلى كره فتح مدمرة بعد تحقيق هذا الإحز، أو سيحة انقسامات في لائحة الحكمة على الإصلاح؛ ثمة حالات يحافظ فيها الطام على دونه بإصلاحات تحتوي معارضة، كما في حالة النظام الملكي في المغرب مثلاً بعد عام 2011، أو تراجع الطام عنها مصادره قوى متشددة داخله خشية من انعواق، أو بروز الظروف التي حمت صانع القرار على حرثها

من تراجع أن تؤدي الإصلاحات مباشرة واستدرة شكل مطم إلى تعبير فعلي في النظام لقائم وفي حالات عديدة (مثل ليبيا وباريس وأوروغوي وغيرها)، تحد تصور الديمقراطية هذا المسحي الذي تحببه حراك شعبي مطسي لكن الانتقال الديمقراطي ذاته لا يبدأ قبل تعاضد حزب من معارضة والطام على قوعد نظام الديمقراطية لإحرائية على الأقل

بعض المنصر عن أحكام اقيمه بشأن لحراك الشعبي الذي بدأ في تونس في نهاية عام 2010، ونشر طوب عامي 2011 و2012 في عدم عربي، وما رز نتعجر على شكل موحدة، وبعض النظر عن الموقف منه، سيأ أكاب أم يحدياً، وقد منح في تعبير عدم الحكم أم لا، فقد كست هذه حركات ثورات

صعدت ثورة مصر على طريق الانتقال الديمقراطي، لكن ذلك صعود فشل وتم الانقلاب عليه ونجحت حدة واحدة (تونس)، حيث الديمقراطية في طور الترسيع ونجحت ثورات بسقوط أحكام بكهما نجوت إلى حربين أهليتين (ليبيا وسوريا) وهي سورية، لم تنجح ثورة حتى في إطاحة الحكم، ونجوت إلى حرب أهلية

يكاد لا يسرد خلاف في الأدب العربية على كون الانتصارات شعبية هذه ثواب أم لا واعتبر فوكوياما نجوت في العالم عربي شينها ثواب

المنوثة في أوكرينا ورومانيا، لأنها اعتمدت على الحراك الشعبي وليس بقود  
 ديث بي ديمقراطية بالأسلوب العربي لربما، لكن هكذا حصلت الديمقراطية  
 في أوروبا. في القرب ناسع عشر، فالدس لم يحموا الأوصاح أكثر، فعضوا  
 وخرجوا إلى شوارع وخرجوا بحبهم وأسقطوا أعضاه، ولم يحصل ذلك في  
 كثير من دول لموجة لثانية<sup>2</sup>، حيث بدأت الديمقراطية بإصلاح من أعلى  
 ولا يتفق معه ديموند في إسرائيل كان هناك دور كبير للحراك الشعبي، وبصا  
 في مصر حيث نشبت في عام 1986 انتفاضة شعبية كسرة، وهي في حقيقة  
 ثورة وكان هناك حراك شعبي في كوريا الجنوبية، وحراك شعبي أيضاً في كثير  
 من دول أمريكا اللاتينية<sup>3</sup> لكن هو كايام محقق في الإصلاح في معظم الدول  
 بدأ من أعلى

لا توجد قاعدة بمعنى التطور بعد سقوط نظام ثورة، بل نميط لحالات  
 مختلفة يشأ فراع عند تغير النظم من أدنى بالقوة، أي بشوكة الشعبية، وقد  
 يؤدي ذلك إلى عوده عدو من النظم نفسه إذا لم يحصل حوار ونو فوق، أو  
 إذا سادت الفوضى في النظم مثلاً، جرى ملء الفراغ بسرعة باده شعبيين  
 حصلوا على شرعية ديمقراطية لكن، لا سجم فراع في حالات لانقلاب من  
 أعلى وهي بيوتات منى فراع سداثل حرية فاعه، وفي إيران تم ملء الفراغ  
 باده دينيين بسب طسعة ثوره التي أقرت باده منظمة من رجال دين كما  
 حصلت صراعات بين القوى المعارضة في حالات كها أيضاً، وفي إيران  
 حسر المعدلون الصراع بمصلحة المستقرين، وهو ما يحصل عده في ديمانية  
 اشورت الحديثة وفي ليرتعال، وقع صراع بين الكتل العسكرية، بدأ في بداية  
 كانه بحسم لمصلحة الساس، لكن في سببه خد العسكر ذاته من حكم،  
 وجرى الاستقرار على نظام ديمقراطي أي لم بدأ بصيغة انقلاب عسكري  
 تحوّل إلى ديمقراطية أما في حالة العالم العربي فلم يملأ الثوار الفراغ الذي  
 شأ مع استقالة الرئيس مبارك ومن عني، بل ملأته هي المدة قوى ومؤسسات

2. Aron J. J. and al «Reconsidering the Transition Paradigm», *Journal of Democracy*, (8  
 vol. 25 no. January 2004) p. 92 accessed on 4.3.2020, at <https://doi.org/10.1215/00141801-2004-001>

ibid. pp. 92-93

(9)

وشخصيات من النظام السابق وفي مصر ستم مجلس عسكري صلاحيات الرئيس حتى إجراء الانتخابات. وفي تونس نوى الرئاسة رئيس البرلمان قائم فؤاد المزعج، ثم جرى توافق بين حزب النظام القديم منتخبة و لمع صه على عقد انتخابات و بدء في نقاب ديمقراطي وفي ليبيا حصل فراع كامل، فلم يتفق أحد من حزب النظام، وجرى انتخابات، لكن لا انتدب نعتير بسبب عدم النجاح في بناء مؤسسات الدولة وميطرة المصائل المسبحة على المشهد والعارق بين الانتقل في ليبيا من جهة، وتونس ومصر من جهة أخرى، يتعلق طبيعة النظام السابق وصيغة شرورة

في الجزائر، التي تدور حوارات ثورتها/ إصلاحها في أثناء كتبه هذه السطور، بعد أن سحب عبد العزيز بوتفليقة ترشيحه مرئسه بصعظ من تنفصه شعبية. ملا لجيش شرع، وقبض بصعظ اشرع على عدد من رموز النظام السابق المتهمين بالفساد لكن شرع حيد أحزاب معارضة ورفض الحوار مع أي قطاع من النظام السابق، وسوف يحكم لحوارات على هذا الموقف هل ل لجيش مصدع سياسة أم لا؟ هل تحرك معقوبة شرع؟ ولجيش أصغر على إجراء الانتخابات الرئاسية بينما لم يقرر الحراك قادة على التفاوض والتوصل إلى توافق على مراحله المتفائلة، ورفض حوار أحزاب المعارضة مع تيارات في نظام، ولدث يتوصل احرك ويحقق مطالب حركته من دور أهلي واضح، مع أن دولة الجزائر مؤمنة، في رأي، بالانتقال إلى ديمقراطية

هل من استثناء عربي سوف يمنع الجرائر وعبره من الانتقال إلى الديمقراطية؟ سوى أن بيتا من خلال عرض مقدمات التحديث ودراسات الانتقال إلى الديمقراطية بسبب صوره تاريخه ومساراً حتمياً إلى التحديث والنمو والتصنيع، وليس ثمة قاعدة توحد لكيفية الانتقال إلى الديمقراطية ولذلك لا يوجد استثناء عربي لأنه لا يوجد قاعدة أصلاً، بل مجموعة شروط ضرورية، لكنها غير كافية، من حق الديمقراطية عربي أن يتساءل عن ديمومه الأنظمة سطوية العربية، ومعوقات الطريق إلى الديمقراطية، وهل كان ثمة معوقات مشتركة عربت ولا بد من البحث في ظروف عبه



ومن النصف، في الوقت ذاته، تحدها تحارب بلدان أخرى، وأدوات دراسات  
الانتقال المفاهيمية في تحديد تلك التحارب

السؤال الذي طرحته في كتاب هي المسألة العربية هو لماذا عندما حدثت  
إصلاحات من أعلى في العالم العربي لم يفقد الحكم ردهم صدارة، ولم  
يشقّ صدام إلى محدين ومتطرفين بشأن الإصلاحات؟ وخسب الشق (ك) هي  
حالة الحرائر في نهاية العقد الأخير من قرن الماضي) نعمت الإصلاحات  
الديمقراطية، لكن لم يحدث شيء بين «المعتدلين» من سلطة والمعارضة،  
ولم تنظر اسحب الحكمة إلى انحصار مع معارضة معتدلة تطالب بتوسيع  
الإصلاحات، فهذه لم تصبح معالمها وحسم المشددون في النظام السلطة  
لمصالحهم ضد الإصلاحات أما في مصر وتونس وسوريا ولبنان و  
والعرب التي شهدت إصلاحات من أعلى في الفترة نفسها تقريباً، فلم يحصل  
أي من هذا الأمر، وحينما تطور اندرسي الإصلاحات إلى اسرانية لإدامة  
النظام

كان جوابي في حينه، بعد تفكي وحوود سثناء إسلامي، هو وحوود معوقات  
عربية مشتركة أسميتها «المسألة العربية»، تنحصر في أن عوائق بناء الأمة هي  
دتها عوائق الديمقراطية، وينمش ذلك بعبث اسرانية بناء شرعية لدولة  
على أنه مواطنة من دون تهميش الهوية العربية بالأغلبية في كل دولة، ما يؤدي  
إلى عدم استقرار شرعية الدولة والتعويض عنها بالعنف و الأيديولوجيا  
و/أو برهانية و أو بولاءات تحت وصلة مثل بطائفيه و عشائرية وهي  
صل هذه المسألة العربية تتدخل عزم إغقة مثل دور الجيش و لأجهزة  
الأمن و لاقصاف برعي وغير ذلك وسبب دور هيومية عربية وسحب إلى  
أي يولم حد تبريرة للأنظمة، أو حين ندخل الأنظمة العربية برعية وتأثيرها  
عبر لاقتصاد البرعي بالمعوقات والإعلام، وما أسميته ثقافة برعية هي سحب  
العامل الإقليمي إلى عدم معوق آخر فقد يتشرب المد الشعبي، فليمن، لكن لا  
يحصل موحث قيمية لديمقراطية خلافاً لأفقيه أخرى

وأنحصر مصدر إغقة لإجماع على شرعية الدولة العربية في ما يأتي

1 عدم حل إشكالة العلاقة بين القومية واسوله لأمة

2 فشل الدولة في عمليه دمج انشعب على أساس المواطنة، أو عدم وصعته هدف أصلاً في غياب لإراده سياسة مفيد بالمهمه في حالات عديده

3 التقسيمات الاستعمارية وعشوائية حدود مدر في لمشرق العربي، وفي البلدان لمغاربية أيضاً، وإن بدرجة أقل

4 وجود حركات سياسيته ذات قواعد اجتماعية وتمثل ثقافي واسع سمي ولاءات فوق وطنية

5 هذه الأنظمة الحاكمة على ولاءات تحت وطنية يصدم لحاكم، وحيث هذه الالتفات وتسييسها من طرف بعض جهاديات أيضاً

6 خلط النظام بين الولاء له وولاء لدولة، وبين المعارضة والحيانة الوطنية، وتعامل قذاف واسع من انشعب مع بسطة استبداده باعتباره دولة، بل سميتها بالدولة في حالات كثيرة

7 دور الاقتصادات برقيه، فليمي

ترسخت الدولة العربية محدوده الرأيه على رغم من عدم حل إشكالة الأمة والموطن، وإن تحت نصيب مفتوحه متعده بوحده التراب الوطني مثل (الكرد في لعرق، وجنوب النمر، و صحراء في المغرب) تعديها عات حالات إقليمية يكن ما يهم في هذا نكتات من عوامس وصوح الدولة والاتفاق على شرعيتها هو أن الحركة الشعبية التي خرجت مطالبة بالإصلاح، أو الديمقراطية كان بها فعل دمحي غير مسروق على مستوى هوية الوطنية، وذلك بالنسب 1 طرح المطالب في إطار مرجعية مواطنة، بمعنى أن مطلب الحقوق هو للشعب بمراف من موطن في هذه الدولة، وليس من إطار مرجعيتها 2 لمصل عسك بين النظام والدول الوطن، وهذا يقص بسطه المقصوده بينهم في خطط الأنظمة لحاكمه وحلاف بالانتماءات شعبه السمية، كان لعمل المسلح أثر مصد تمثل في إحياء الشروح الإثنية والعرقية،

لأنه مكّن القوى ضائية و جهوة من محاصرة عصر الحوف و لا مستعد في مواجهة الخطر الآتي من الأحرار

مع نهاية الحرب الباردة و بعد الاتحاد السوفياتي، ومع بروز أهمية مسألة حقوق الديمقراطية في العالم، وما سُمي بـ «موجة ثالثة»، صدر عام 1995 كتاب نصم حقوقاً لمجموعة من الباحثين يعنون ديمقراطية من دون ديمقراطيين<sup>1</sup>. لمعالجة مسألة غياب الديمقراطية في العالم العربي، للإسلامي ومناقشة الفرصيات الثقافية الحضارية التي عادت تفسح المجال للعربي والإسلامي مستشرقون أو محافظون ومشددون وماهضون للديمقراطية

رأي عباس سلامة بحي أن الانقسام في العالم العربي لم يكن بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، بل هي مواجهة بين قوى غير ديمقراطية ويسبب القوى بعصاة المدافعة للإسلاميين أكثر ديمقراطية منهم؛ فما شهدته العالم العربي ليس مواجهة بين «الإسلاميين والديمقراطيين»، بل هو صدام وتوطئة بين صور متنوعة من نظمات الشعوبية وهذا هو موقف غير العظمة أيضاً. لكن سلامة أي أن من الممكن إقامة نظام ديمقراطي من دون وجود ديمقراطيين وفي بيئات معادية للديمقراطية، من مطلق ضرورة لا لإرادته، لأن تطور الشروط الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في العالم العربي يحرم الأنظمة على اتحاد المسكت الديمقراطية سبيلاً وحيداً للاستجابة لتلك الظروف الموضوعية كما يرى سلامة. يتصور سمودح العربي الديمقراطية بعد نهج الاتحاد السوفياتي مثل فرصة لانتشار الديمقراطية المنشئة في العالم باختلاف حصريته وتدفقاته، وإن كان ذلك يعني سيها المؤسسات والممارسات المماثلة للأنظمة الديمقراطية على الأقل وبداً عديده، فإن هذا اتوسع الكبير لما أصبح «ممكنة مشكوكه بالإساسة» وليس معروف وحده، يبتدئ شكوكه السرعة الثقافية في

(10) جون دورموي [د. عرب]، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي بحوث البحوث الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونديسيوني ريسي إيريكو ماني» بغداد عمان سلامة، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)

(11) عباس سلامة، «أين هم الديمقراطيون؟»، في «عربي» [ج. حر.]، ص 2

قدره اسودح ديمقراطي العربي على توسع في العالم محذوّر الممارات  
الحصارية والثقافية<sup>2)</sup>

من انواصح أن محوري الكتاب وبعض الباحثين تأثروا بمشروع دراسات  
الانتقال، ولا سيما شهورسكي وفيله روسو مدين هذه الالتفات بين حب  
سياسيه على إجراءات ديمقراطية نحن صرعات مستدامة على عبود من  
العوامل وليس بالضرورة أن تكون هذه اسحب ديمقراطية

هذا ما تم يحصل في مصر ونوس، فضلاً عن دول التي تم تحقيق القفزة  
إلى الديمقراطية ويتبين أيضاً في الجزائر، في أثناء صوغ هذا الكتاب، أن  
الالتفات على هدف تحقيق الديمقراطية بين قسم من البحث بمعارضة وقسم  
من البحث اسقطه، وبين أعينه قوى المعارضة في حالات الانتقال الثوري هو  
شرط الانتقال وما عاد أحد يحصل بين الإجراءات الديمقراطية وهدف إقامة  
نظام ديمقراطي، وما عاد ممكناً سوق سحب إلى الديمقراطية من دول أن تعي  
ذلك كما أن لثو هو في حد ذاته يتصلب حد أدنى من الثقافة الديمقراطية  
لدى اسحب اسبابه صالحة في عمليه الانتقال، بما يتضمنه ليس الالتفات على  
إجراءات ديمقراطية بحسب، بل رفع الانسجام بها فوق الالتزام الأخرى أيضاً

إن وقوع انقيادات السياسية المعارضة في فتح جبهات لإرضاء حشود  
ما زالت تخرج إلى الشارع تصرح معها من جهة، وعدم قابليتها بمساومة  
فما بينها وبينهم سارلاب، وبهذه حيف الأكثر شدد، من أهم عوامل فشل  
فائدة المعارضة السياسية في ستمتلات اشريعة ثورية بالانتقال بالنظام إلى  
الديمقراطية

أكد الباحث إبراهيم النوي وسهير المقدسي بعد تحيد المتغيرات  
الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وكذلك الدين، دور الضغط والصراعات  
الإقليمية في تأثير، على نحو مباشر أو غير مباشر، في إعادة تطور التحول

(12) المرجع نفسه، ص 9-10

لديمقراطي ولا يؤدي الإسلام في رأيهما دوراً مهماً<sup>1</sup> ونحسب رأيهما يمكن تَمَعِ حدوث صعود لأصوية في المنطقة، في ثلاثة عوالم متداخلة<sup>2</sup> مسح الصفات العربية الحاكمة عن القدم بوصلاحت ديمقراطية خوف من فقدان سيطره ولاسيارات<sup>3</sup> استمرار ادعم عربي لإسرائيل في رفضها لاعتراف بالحقوقي العنصرية مشروعة<sup>4</sup> ادعم عربي بالأنظمة استوطية لاعتقاد عرب أنها تحمي تدفق نفوذ بعرب ومصالح إقليمية أخرى<sup>5</sup> ومن منحصر بعض مقادير والاحداث المحففة في انكسار الذي حذر<sup>6</sup>، يظهر وجود عوائق عينية معيقة بدون عيها، ووجود عوائق عامة بمنطقة همها أولاً، صف وصرغات الإقليمية واستدخال الحارحي في دعم لأنظمة استوطية ثانياً، الأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية<sup>7</sup> وأشارت عدة تصورات في انكسار إلى دعوى بين الأنظمة العربية والولايات المتحدة من أجل تأمين دعم سياسي وعسكري بالأنظمة لقاء التمرد الحوسوسي و لاقتصادي لأميركي في المنطقة<sup>8</sup>. ونجد في هذا الكتاب تصوراً شاملاً للعلاقة بين الإسلاميين والعمانيين، سبب تغيير في مواقف القوى الإسلامية وقبولها لانتخابات الديمقراطية وتحالفاتها مع القوى العمانية في معارضة، إضافة إلى أن فشل الدول استوطية في التوصل مع إسرائيل سيضعف في المستقبل لأنظمة سلطوية العربية

لا شك في أن بعض النتائج التي توصلنا إليها شأن لاقتصاد اربعي صحيحة مع أنها ليست جديدة ولا يؤثر الاقتصاد الربعي مباشرة في عملية الانتقال الديمقراطي يساهم في تعزيز مدعة قوى لمصداقة لتغيير قبل الانعقاد،

<sup>1</sup> Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi « introduction » in Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World Explaining the Deficit*, New York, Routledge 2001, pp. 2-3

Ibid. p. 4 (4)

<sup>2</sup> Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi, « The Democracy Deficit in the Arab world: An interpretive Synthesis », in Elbadawi & Makdisi (eds.), p. 3-4 (5)

Ibid. p. 3-6 (6)

Ibid. p. 322 (17)

لكن بحرب عربية الأخيرة بعد ثورات أثنت أنه يساهم مباشرة في دعم قوى الثورة المضادة عبر تدخل دول ريعية في دعمه السياسي بعد ثورة

كرب، يس صحيحاً عدم حصول إصلاحات في المرحلة التي يعيش فيها من حصصنا طبع، بعد أنها لم تؤد إلى اشتداد عدم إلا في حيز كذا أن الاستقطاب بين قوى السياسية العمالية والقوى السياسية الدينية اسمر ولم يتوقف، والتفؤن بشأنه لم يكن في مكانه وهما الاستقطاب بين قوى عمالية وإسلامية لا تقسم على قضايا الديمقراطية، بمعنى أن التزام اسحب لعمالية والإسلامية الأولى لم يكن معظم بحكم الديمقراطي في مقدس معارضة، مع أن هذا الالتزام مهم للغاية في مرحلة الانتفا كاستقطاب على حساب الالتزام المشترك بإسحاح التحركة الديمقراطية من أهم أسباب فشل اسحب الديمقراطية في مصر، وهذا شكل شرح حتمية ثقافي واستغله لحش الضمح إلى العودة إلى حكمه في فرض الحرية على لرئيس مسحب تمهيداً للانقلاب عليه

داسة إلى قضية فلسطين، كذا لتركيز النقدي عليها شاهد دور لمصالحه لأنظمة ضد التحول الديمقراطي، واستخدمته قوى نزع منها عذمانيه للوقوف إلى جانب الأنظمة بحجة «القضية» ولا أعني أن كانيس قصص ذلك حين أشار إلى إلى قضية فلسطين بوصفها أحد أسباب تدهور القوى لأهوية وأعتهد أن قضية فلسطين كذا عملاً محمراً في مطلع الشبان عرب إلى اعداء والحرية في حملات التصدي التي كذا نتج في بعض الحالات مع الانتفاضات الفلسطينية، لكنها تتحول إلى عنصر سالب في استعلاء الأنظمة العربية عند اتهام أي معارضة، بعض مصر عن موقفها من قضية فلسطين، بوصفها «العرب» و«الهمش» قضية الفلسطينية، كما أن الحرص على «أمن إسرائيل» كذا من أسباب تحفظ دول عربية ديمقراطية وحشية من التعبير (عدم الاستقرار) في لدول العربية بمحاوية فلسطين

طرح شمير سؤال الاستثناء العربي أيضاً وأجاب عنه بالعوامل الأربعة الصاعدة ريعية للدولة، ومع وجود مؤسسات وحركات، وحتواء ما يتشكل منها

كما به يحصل اسعاج للمجتمع المدني على شكل حركة مدني، لكن، حصل ذلك في تحرير بغداد الإسلامية وفي رأيه لا علاقة بصعب المجتمع المدني بالعمل الإسلامي، من طسعة جهز مدونة وقدرته على تحكم في مصدر الثروة ويرجع لدخل<sup>١٧</sup> والأهم من ذلك أن الرئيس في الدولة السلطنة لا يسهل الإصلاح من أعني، من يسهل من أسهل، كما أن طسعة الدولة السلطنة لا تسمح بدشفاق بحبه الحاكمة إلى معتدس ومنظرين، فهذه اسجته هي في الحقيقة أتاح رئيس ووصل مايكل براتون وبيكولاس فان دي فان إلى نتيجة مشابهة في ما يتعلق بالأسمة نكتاتوريه الأفريضة هي لا نشق لأن جميع عناصره قد توصلت مع الدكتاتور في أمور التي قد يُحاكمون عليها، من تأمين مصباحهم والفساد وغيره، ويواجهون حساب حسرة كل شيء مع تعبير العدم، ومن لديهم حيرات، لا اسفء معه في السمية نفسها<sup>١٨</sup>

كانت لأحداث الحشة في نهاية شميسات ونداية التسعيسات من عرب المدعي متفائه سسياً بشأن ديمقراطية عربي، لكنها ما لبثت بالانتقلت إلى دراسة سبب مداعة لسلطوية في لسب العربي وخصسها في وحه التعبير إلى درجه أنه صدر عدد خاص من مجلة *Comparative Politics* في عام 2004 هذا العرض (نقش في هذا الفصل العديد من المقالات المشورة في ذلك العدد) ثم عادت وبحولت الأحدة الحشة بعد عام 2011 وأصبحت تحدث أكثر عن احتمالات الديمقراطية، وعادت مرة أخرى بعد انتكاسة ثورات العربية إلى أجدة متشائمة من جديد<sup>١٩</sup> هذا لا يعني في نظري أن ذلك كله عبر مصد، وإنما تساهم روبا اسطر المحسنة في فهم نظم أسياسية عربية، وإن كان أي من لا يكفي وحده

Schmitter pp. 32-33

(18)

Michael Bratton & Nicolas van de Walle *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* Cambridge Cambridge University Press 1997) : 86

Rex Bryner et al. «New Horizons in Arab Politics», in Rex Bryner et al. eds., *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* Boulder, CO Lynne Rienner Publishers, 2012), pp. 1-13

استُخدم النموذج الحرائري في معارضة دراسات لانغمان سحابة لغربية بعد ثورت عام 2011 شتيين عدم نعايش جهر الدولة ادي يخنكر ادوات «قمع مع عناصر مدبهر طمة في النظام المحتفظ الذي شأ بعد إصلاحات الرئيس بن حديد وتحوّل هذا الجهر عمباً إلى الانقلاب العسكري على الإصلاحات وبدلت توقع ستيين و سر أن تنفّر «الأصمة الهجيه» التي نشأت بعد اربع اعربي إما إلى ديمراطيات شتت حصل تدريجاً في سرائيل بين عامي 1974 و 1989، وما إلى نظام سطوي «لانقلاب العسكري مثلاً»<sup>2</sup> و سر انكش بين خالي مصر ونوس يمكن نظام السابق فيهما ما يسمياه المجتمع المدني من لعمل، مع ملاحظة أن ثمة حاجة من أجل هذه الديمقراطية، إلى المجتمع السياسي (Political Society) وهو المؤلف من الفاعلين السياسيين المظمين في لأحرار أو غيرهما<sup>3</sup>، والحقيقه أن هدمش حريه عمل ما يسمى بمطبات المجتمع المدني كان في مصر قبل ثورة أوسع منه هي نوس هي صل بن عبي وهدا به بُصب التحليل الهدف، مع إصاغه أنه في سلاسل كان هدمش اعمل سياسي والجمعاني أوسع من الهدمش في كل من سوربة وبيبي، واصبق مما كان عنه في اليمن

ان إسكاسة اسنير د الأملر جاهرة من علوم الاجتماعية في العرب تتعنى في طريقة تتعامل مع مصطلح لمجتمع المدني الذي جبت أي سدات جهر وممط في مصطلح مطبات غير حكومه، كأنه محور سمية من دون تصور دلالة عبر تاريخ حتى أصبح مفهوم مهمباً في التحليل وكل من نطع على اشكر الساسي اعربي بذلك أن مفهوم المجتمع المدني صبح في اسداة في مقال المجتمع في حاشية الطبيعية، أي المجتمع القادر على نظم نفسه في كيان ساسي، بمعنى به شأ مطبات مع المجتمع المظم في دولة، ثم بدأ لتدير التاريخي بين سولة والمجتمع المرجري في اقتصاد اسوق ي ب المجتمع المدني أصبح قادراً

Linz & Stepan, «Democratization Theory and the Arab Spring» p 2.

(21)

ibid. p 23

(22)



عنى إسح نفسه في داخل الدولة وخارج سيطره السلطة بحكمة، ولاحقاً أصبح المجتمع المدني هو مجتمع مدني على أن يعبر عن نفسه في البرلمان، أي سلطة التشريع (أي أن المجتمع المدني لم يكن يوماً من الأيام مفصولاً عن نفسه في عصر «المجتمع السياسي») وأخيراً، وصلت إلى مجتمعات ديمقراطية الليبرالية المتطورة المعاصرة التي بدأ انبثاقها فيها يوجز لحركات الاحتجاجية و لجماعات عبر الحكومة وغيرها من الاتحادات الطوعية اهتماماً خاصاً، بتغييرها من 1 الدولة بحكومة وعلاقات القوة 2 اقتصاد سوق القائم وعلاقات ربح والمصالح 3 الأحزاب السياسية و نضج على السلطة السياسية لكن هذا الفصل عن الأحزاب حصل بعد أن اكتمل النظام الديمقراطي وأعد إسح نفسه، وبعد أن أثبتت مسألة بحويه السياسيين المهنيين، وطرحته مسألة المشاركة والديمقراطية من الممارسة وحدث مفهوم المجتمع المدني بصيغته الأخيرة من مرحلة ما بعد الديمقراطية ليبرالية إلى بلدان ما زالت في فترة ما قبل الديمقراطية وفي بعض الأحيان قبل أحداثها أيضاً، وأصبح المجتمع المدني فيها مردوداً لمعطيات غير حكومية ما أفقده كل صدقته بتفسيره لسحولات الدرعية في لعلاقة بين مجتمع و الدولة، و نفوذ لسياسية وعمليه الانتقال الديمقراطي بل وندت ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بمعطيات حكومية غير حكومية

شقت تونس طريقها إلى الديمقراطية، وهي تعيش مرحلة الانتخابات الثالثة في أثناء كتابة هذه السطور، وأثبتت أن مسألة شرعية الدولة وسقف الأمة المواطنة ضرورة لا محيد عنها للتعددية التأسيسية السياسية، وأن الشعب الحاكم، إذا لم نشق بالإصلاح فإنها قد نشق بالثورة ولا بد من تحييد الجيش خلال الصراع على الانتقال، ويجب أن يحصل توافق بين الشعب السياسي الرئيسة على نظام ديمقراطي هذا طريق تونس في تحاور «الاستثناء العربي»، وسوف يكون على بلدان أخرى احتراح طرقها الخاصة بها بالاستفادة من التجربة

## نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة

خلال الأسابيع لتطبيق نموذج در سات لانتقال ديموقراطي على تحارب عربية، ارتكك حصاراً عتار لانتخابات شعبية التي وقعت في عام 2011 حراكاً شعبياً في إصرار عمدة إصلاح بادر إليها الأنظمة استقطبت قبل بدلاع الثورات بعقود، وكأولها، وفي نموذج در سات الانتفاضة، حركت شعبية في إطار إصلاحات جارية والإصلاح هدف تطبيق قام المعصن بتصميم المرحلة التاريخية وتعقب الحدود ثم يتلاءم مع نموذج در سات الانتقال، وكأول الهدف إنشاء صحة النموذج لا فهم ما جرى وهذه العراض مُطعنت المرحلة الانتقالية في دولة مثل مصر لتشمل إصلاحات تُقرن بمصحي

كذلك فقد صارت العديد من الدراسات عن الإصلاحات في العالم العربي التي حركت منذ منتصف الثمانينيات القرن الماضي وتشجعها، وأسست استعصاء بحولها إلى عملية انتفاضة ديموقراطية، وذلك بعد موقعة التفاوض بها

في الأردن، في إثر اضطرابات معد وحوادثها، جرت في عام 1989 أول انتخابات برلمانية شاملة منذ استتبات، وأعيد إحياء البرلمان، وفي اليمن، عُقدت أول انتخابات حرة شاملة في عام 1992 جرى ذلك بين بعد موحدة في أيار مايو 1990، بل في إثر أزمة اقتصادية عيفة بعد طرد اليساريين من السعودية وقطع دول بحسب التمويل سيحة وقوف اليمن إلى جانب العراق في حرب عام 1991 وكانت تجربة اليمن في التحول الديمقراطي الأولى مهمة معادية، إذ كانت لانتخابات حقيقية ولم تؤد إلى انقلاب عسكري خلافاً للحرز، ولم تُرور بمصاحبة بحرب الحاد، حرب المؤتمر الشعبي عام 1991 حصل على 123 مقعداً من أصل 301 وفي الحرب الاشتراكي اليمني 69 مقعداً، وحزب النجمع اليمني للإصلاح 68 مقعداً لكن هذه التجربة تعثر بسبب صرامة التعامل مع الأجوب، ومعارضة حرب لإصلاح تحالف الجديد مع حرب المؤتمر الشعبي لعدم والحرب الاشتراكي اليمني (انتهى الأمر إلى نوع من المحاصصة، حيث كان رئيس الجمهورية من حرب المؤتمر

اشعبي العام، ورئيس وزراء من حزب الاشتراكي، بينما أصبح عبدالله حسين الأحمر (1933-2007) زعيم حزب الإصلاح رئيساً لمجلس النواب لكن توزيع سيطرة الأحزاب وعيورها كان متطيقاً، فأحزاب الشبان قدرت في الشمال، والحزب الاشتراكي في الجنوب، ما شكّل نقطة بين الانقسام السياسي والانقسام العرقي ونهت الأمر كما هو معروف، إلى صراع عسكري وفرضت وحدة على الجنوب بقوة سلاح في عام 1994.<sup>2</sup>

أما في الجزائر، بعدما أنهى الشاذلي بن جديد حكم الحرب لوحد بعد تطهرات 1988 التي قُتل فيها 400 شخص، شملت إصلاحات جزء الأحزاب حرة، وبرزت جبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات لندته في عام 1990 وحسب 60 في المئة من مقاعد مجلس الولايات، و55 في المئة من مقاعد المجالس الشعبية، وفي الانتخابات البرلمانية، في الجولة الأولى في 26 كانون الأول ديسمبر 1991 التي شارك فيها 50 حزباً، وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (أي سيار الإسلامي) بـ 188 مقعداً من أصل 231 مقعداً وحدها في المركز الثاني جبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعداً، ثم حزب جبهة التحرير الوطني لحاكم في مركز الثالث بـ 15 مقعداً، وحلّ رابع حزب حركة مجتمع السلم «حمس» ونقي 199 مقعداً غير محسوبة لاقتراع عليها في الجولة الثانية التي كانت مفرقة في 16 كانون الثاني يناير 1992 عند ذلك حصل انقلاب حشيش على العملية بدمقرطية بقيادة وزير الدفاع خالد نزار، وأحرز بن جديد على الاستقالة

في سياق موجه للإصلاحات، وقع في الجزائر تطوراً لا يدكران بدراسات الانتقال إلى الديمقراطية 1. شرح في لحظة الحاكمة بين مؤيدي الإصلاح ومعارضيه 2. حراك شعبي يطالب بتوسيع الإصلاحات بعد عام في حبه في الجزائر حراك شعبي احتجاجي يحسن مطالب اجتماعية لتسجل التثنية في قدم بها بن جديد ونيلها دخل النظام، وحلّت بوسيعها ووددت الثورات الإسلامية

Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (2003), London-New York: I.B. Tauris, 2003, p. 41, 43b-437.

(انني لم تكن ديمقراطية الأهداف وبتصديقات) الاحتجاجات وصولاً إلى الاتحاد قبل أن يفت عديده الحشـ وشل الانتفا في حرائر، ودا كانه يسير بحسب مودح مشروع در سات لانتفا، لأن لمعارضه انني استعنت الإصلاحات وحائب تنوسعها لم تكن ديمقراطية، ولم نهدي إلى ساء ديمقراطية (ما يؤك أهميه هذا الموضوع خلاف رأي شهور سكي وفيه روستو)، ولأنه في سياق الصراع داخل المنحة احكامه انتصر الطرف المعارض للإصلاحات، ألا وهو فدة الحشـ وبعض قيادات حزب حبه التحرير ونكرت خلال تأليف هذا كتاب ثورة شعبية في الحزب الر عبي مقدم بونمليقة انني كنت انضمت كحركة احتجاجية ضد ترشيح لرئيس لمرخص وانقعد عهدو رئاسية خامسة وتحولت الاحتجاجات إلى ثورة شعبية مطالب شكل واضح بالديمقراطية والخص من مركز اليهود غير المنحة التي تصع القرار ويبدو أن لأطراف جميعها، بما في ذلك جيش، ستفادت من تحرة عشر سنوات من الحزب لأهية ادمية التي انتهى اليها إصلاح التسعيات الديمقراطية في عدا حزب ديمقراطية في قيادات المعارضه واستطاع احكامه وعقدت انتخابات رئاسية بعد تطبيق مطلب الثورة بتعيين لجنة انتخابات مستقلة، لكن من دون المرور بمرحلة مسودة رستو في هي أثناء كتابة هذه السطور وهذا يكون من الضروري العودة إليها عند كتابة دستور جديد لسلاد

جرت انتخابات في الكويت مباشرة بعد تحريرها من لاحتجاج العراقي لوليس حُقد شطه في عام 1986 وعرف الحرس في تسعيات انقرو الماضي أيضاً إصلاحات أعدت الترات سياسية إلى العمل بصورة جمعيات سياسية مسخرة

جرى هذا كله بعد احتجاجات اجتماعية في بعض بلدان في إثر تراجع قدره دور على دعم نسلح لأساسية مع انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر النفط حجم المحمي من 37 42 دولاراً أميركياً (114 93 دولاراً أميركياً بأسعار اليوم) في عام 1980 إلى 14 44 دولاراً أميركياً (33 29 دولاراً أميركياً بأسعار اليوم) في عام 1986 (يظهر حدود 13 1)

### الجدول (13 1)

أسعار النفط الخام المحلية (بالدولار برميل) في الفترة 1979-1990  
(تم تعديل التضخم بأسعار 2019)

السنة	السعر (بالدولار)	السعر (بالدولار) بحسب عام 2019
1979	25 10	86 80
1980	47 42	114 93
1981	35 75	99 19
1982	31 83	83 44
1983	29 08	73 83
1984	28 75	69 97
1985	26 92	63 26
1986	14 44	33 29
1987	17 75	59 49
1988	14 87	51 83
1989	18 33	37 36
1990	23 19	44 71

المصدر: *World Oil Prices: 70 Year Historical Charts*, accessed on 28/3/2020, at <http://www.eia.doe.gov>

لا يسعدنا طبعاً، تأثير ترفعت أميركية مترتبة من حداثها في منطقة بعد نهاية الحرب الباردة واحتلال صدام حسين الكويت، ووسط المحادثات الجدد معامرت صدام عسكرية بطبيعة صدام لاسيديري، وبداية صدام الديقراطي في أوروبا الشرقية وأثره أيضاً في انراي اعدم في منطقة روم قداحت ظروف الهمة لديرانية العربية بعد حرب الباردة وتوسع اعومته الاقتصادية والثورة في وسائل الاتصال، وتشبكت في وضع التحديت أمام اسحب انستطويه وتتيحه يادث اضطرت الأنظمة سنستويه، في حصص لأرمه الاقتصادية، في إدخال تعديلات على بعض مؤسسات الحكم

من دون شرح أسباب الفشل، نصف عربي صديقي ما ميّز الإصلاحات العربية هي الحقبة 1975 - 1997 بما يأتي أولاً، على الرغم من سمات وتكرار الأحداث، فإن الحكم الفردي ظلّ مسطرّاً ثانياً، على الرغم من وجود بعض التفاوضية في بعض حالات، فإن الممسكين بالسلطة بقوا استهائين لي أخيراً من بتدوّن معاً، وعلى على المقوصات هدف يحد شركاء محضين ثالثاً، مع إقناع وعي صحافة معارضة وحربها، فإن أدوات الأنظمة طلت هي السيطرة على السلي لأعلامية رابعاً، يقوم حطب الأنظمة ببقاء في الحكم على الإكراه و تهديد، بدلاً من إقناع خامساً، لم يؤدّ الانتدابية إلّا إلى القس من الاستبداد و الإدماح، الهدف بغير هذه الأنظمة في أسطه كما أنّ راجع الإصلاح في مصر و لحرث وهما بلدان لهما و رب سكتاني وحيوسراتيحي رز حرم بعدم عربي من وجود نموذج ديمقراطي عربي<sup>4</sup>

لم تشمل الأنظمة العربية من لسلطوية إلى الديمقراطية بعد الإصلاحات في تلك المرحلة، لعل انقلب إلى نظام سلطوي من نوع جديد هو لسلطوية استبدادية<sup>5</sup>

لا تطلق مقولة لسلطوية التفسيرية، كما سن أرى لاحقاً، على بلدان العربية التي حرب فيها للإصلاحات. ولا تلك التي شهدت ثورات هي بدياً العقد الثاني من هذا القرن وتتميز بمادح سبي يحسب مدحش المدن طرح فكرة لسلطوية التفسيرية، (كرويت و صرب و روسب و بيو تحت حكم فوجموري و هايتي و أسب و أرمب و عدن و كيب و ميري و المكسيك و روسيا حتى بسعيب الفرب الماضي)، بما يأتي إلى المؤسسات الديمقراطية شكبه هي وسيلة الوصول إلى سلطة أو إمسك بها، لكن حثام بحافون إحرأتها و فوجموري و سمر و مشارة إلى درجة أن النظام يصح غير قادر على

(24) العربي صديقي، إعادة التفكير في المقرفة العرب الانتخاب دون الديمقراطية د حبه

محمد شا (سرب مد 5 ر سب ألوحه برب، 2005)، ص 27 - 28. arbi Nadik Rethinking Arab Democratization. Elections without Democracy (New York: Oxford University Press, 2009) pp 3 - 32

توفير الحد الأدنى من معايير الديمقراطية وفي رأيي، ربما يصح اسقط المطروح عموماً بالنسبة إلى حالة الجزائر في عهد بوتفليقة بعد المصالحة واسم لأهبي، وربما يمس أيضاً حيث تكررت تحركات صابح، وسودان (الذي لم يعد فيه بالإصلاحات، بل يتفكر من عدم تعددي ديمقراطي دام فترة وجيزة إلى هذا المودح من خلال انقلاب بشير عسكري يدي تحوّل في الحقيقة إلى دكتاتور ولم يسمح لأحد بمناقشته) أب مصر في عهد مبارك فلم يُتحدث فيها الرئيس فعلاً، والحالة الوحيدة التي سمح فيها بمناقشة هي مقابلة أسبب إلى اعتدائه ونحن لا نعتبر إجراء انتخابات لرجال من دور صلاحات حقيقية كدبه لا عتد رصم مسطوي تدفيعاً، فامصب المصبب بالسطه فعلاً (رئيس أكر أم ملك) ليس حصصاً للناس، ولا حتى لداقي شكلي أو مرور

كتب إصلاحات عرب الماضي في الأضمة استظوية العربية، ما عدا الجزائر التي نهت إلى ما نهت إليه، إصلاحات مكتبيكية لا حواء أرملة داحية وروا مسابقة وضع دولي وقدر العديد من الكتاب أن سرلة التي حرت في النصف الذي من ثم سبب القرب الماضي وبداية تسعينية في بعض بلدان العربية كتب بحمياً لصورة النظام السطوي<sup>26</sup> لكن بعضنا حثين اعتداه، تأثر على ما يبدو بتحوّل عو. بتشوف وبعض تحارب ما سمي بالموحة الثالثة، أن السحة لحكمة قد لا تمكن من السيطرة على إيقاع الإصلاحات وحدودها، وحتى لو كانت حرة من عمبة تجميل نظام استظوي باستجابة نظام لصعوط اجتماع وقصدية ووفق هذا سقيم لأقل دقة في ما يحصل انجبه اعربته<sup>27</sup>، قد لا يسطر أي نظام على استقراره إذا ستمرت الصعوط

Steven Levitsky & Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism», *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 2 (April 2002), p. 52 accessed on 9/3/2020, at <http://bit.ly/2NwKagt>

(26) ومنها مقالة ريموند هينون بعنوان «المرحلة من دور الديمقراطية ما بعد سبوية» Raymona Henon «Liberalization without Democratization in Post-populist Authoritarian States» in Nils Bratton, Lin Davis & Manuel Haggard, *Coalition and State in the Middle East: Approaches and Applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2001) pp. 23-43

Steven Heydemann «Upgrading Authoritarianism in the Arab World», The Saban Center (2012)

لنوسع إصلاحات قدم بها أصلاً لأسانه هو وذهب لير أندرسون بحيث،  
 فاعربت الإصلاحات لسياسية في بداية عهد بن عبي، وأحيثي بوصي  
 التونسي (1988) اندي تضمن نصيب مثل لهوية الوطنية واسطدم سياسي  
 والتنمية، بداية بتقل ديمقراطي وشبهت الميثاق الوصي ميثاق موكوا  
 (Monclou) الإسلامي وقد وقّعتة ستة أحزاب من سها بتجمع دستوري  
 الديمقراطي يحكم وحركة النهضة وحركة الديمقراطية الاشتراكيين وحزب  
 الشيوعي التونسي وحزب الوحدة الشعبية، بصافةً إلى لا اتحاد لعدم تونسي  
 لشغل (وقع في عام 1989) والاتحاد التونسي بصافة وسجدة وابصاعات  
 التقيدية، والاتحاد الوطني لملاحين، والاتحاد البرطي للمرأة التونسية،  
 والرصة التونسية مدافع عن حقوق الإنسان، وغيرها<sup>٦٨</sup> لكن م تلاه هو  
 دكتاتورية بن علي

بالسنة بن الساحت حسن لحداح أحمد، فإن دولاً مثل مصر وتونس  
 واليمن التي حصلت فيها ثورات، كانت دخلت مرحلة إصلاحات سياسية هي  
 ثمانيةت ثقب بماضي ونعصها فل ذلك (إذا بدأنا بالسادات في السبعينات)  
 أي ب هذه الدول، بمعنى م، كنت في مراحل تقاسه<sup>٦٩</sup> وهي رأي، لم تكن  
 تلك مرحلة انتقالية بمفهوم دراسات الانتق وحتي إذا عتبر أي مرحلة هي  
 التراجع مرحلة انتقالية، فهي بالتأكد لم تكن مرحلة تتقال إلى الديمقراطية  
 لقد حرب عديلات في طر بصم سطوي، ونيس إصلاحات حقيقية، سوء

or Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC *Analysis Paper* no. 3, (October 2007, =  
 accessed on 9/3/2020 at <https://brook.gs.39wq.3w>

٦٨. لاف أب سدر بن عبي وضع قسمة الحولات الديمقراطية عبر أن يع اني م، بالقره ١٩٩٥  
 ٦٩. والتي تشمل فيها أوروبا العربية وأميرك بالاسه شملت بقر 1٩٥٥ ٩59 وود العربه  
 محمد والأميركس وأسر... وبورجس، والسادات وقر عام 19٩٥ حتى عام ٩79 بحده شمل مصر  
 وحررب و عيب قنبا حرب فيها حولات ديمقراطيه في نهيه سبعيات، ينظر Charles L. Ly,  
*Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. ١99

٦٩. Anderson «Political Power, Liberalism and Democracy: The Tunisian National Pact 128»  
 of «*Government and Opposition*» vol. 26 no. 2 Spring 91 pp 2٩-75 accessed on 2/2/2020  
 at <http://dx.doi.org/10.1017/S0022250X0000250X>

(29) حسن حجاج عبي أحمد، امر حل الثواب ثورات عربيه مدخل موسي بتفسير، هي  
 أطوار التاريخ الانتقالي حال الثورات العربية، ص 69



أشمنت السجلات أم إن حقه التعبير لعصر وسائل الإعلام تحت سقف محدود من  
دور النشر عن صسط الأخيرة الأسماء والأهم من ذلك أن الأنظمة الحاكمة  
لم تشق في أعينها، وانتهت في أعينها. ساحة إلى ترسيخ النظام السلطوي  
وفي أي حال لا أرى أن الثورات الإصلاحية (كما سميتها) كانت جزءاً من تدث  
المرحلة، بل جاءت من خارج ديمائها، ورافضة لواقع الاجتماعي السياسي  
السلطوي الذي تمحصت عنه لم يكن ثمة تدرج هـ، بل قطع مع هذه العملية.  
وتطلع إلى معادرة النظام السلطوي عمومًا

حتى في حالات الانتصار الأخيرة من عام 2011، لم تكرر عرباً حرة مش  
حالة الجزائر، أي انشقاق الساحة خلال الإصلاح من أعين وفي مصر وتونس  
واليمن شقت ساحة، (إذا اعتبر قيادة الجيش من ضمن الساحة  
الحاكمة) بعد ثوره. أم في سورية فلم تحصل انشقاق كهذا في الساحة الحاكمة  
(ويحذر أن تذكر في هذا المقام أن النظام السوري استفاد من تجربة الصباط  
الحرثيين في تحمل تكلفة قرارهم ألا وهو مخر الصراع المسلح، وفي تحرير  
العلم بين النظام والإرهاب فقد أثبتت تجربة لحزبية أنه إذا طرح موضوع  
على هذا النحو، فإن يصعد لعيني على نظام يراجع)

في حينه، أكد مستثمرون بإصلاحات العامين التاسع و العاشر من عرب  
المصري إرداد أهمية جمعيات والمصطلحات غير حكومية ونشائها، والتي  
من المتوقع أن تعزز الحوار السياسي والسماع والمهارات تنظيمية والموارد  
المتوافرة لمواطني لحدي سبعة أسوة<sup>12</sup> وحُلت أدلة مفردة على أن  
التحور بديمقراطي قد يشأ من تدفيس طوبى حدى، وإن كان مقتداً، وأنه  
بدت قد ترداد قوة المعارضة وبدخل في تدويع على الديمقراطية مع الحكم  
بعد أن كتب هذه المعارضة ضعيفة عندما أضيفت لاسجلات أول مرة  
وتُورد أمثلة من المكسيك ولسعال<sup>13</sup> والانتخابات التشريعية التعددية، وفق

Marshall Peepson, "Posterior: «Major Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies.» *Studies in Comparative International Development* vol. 46, no. 4 (Winter 2002) p. 35 accessed on 9.3.2020 at <http://bu.azw83DL>

<sup>12</sup> ibid. p. 16

(31)

مرشحا موسوسيا، هي خطوة هادئة إلى أنظمة يسر موضعها إصلاح نفوذ نحو الديمقراطية، بما لإحساس بديمقراطية ومع ذلك، فهي ربط شرعيها بالانتخابات، نشأت هذه الأنظمة حينه لشخصين الديمقراطيين متنافسين والاسحادات تحدث شقوقا هي النظام سيطوي عند اسعلائها من صرف المعارضة<sup>32</sup> وقد شئت خطأ هذا لاستتبح عرييا؛ بدتراجعت نزاهة الاسحادات ولم تعمق، واعتمدت كبات التروير والتخويف وتغيير صريقة الانتخابات وفق مصدحة النظام

بعد ثورات في عام 2011، فحسب أصبح لانتخابات معنى في بعض الدول، بما فيها تلك سي لم تحصل فيها ثورات، مثل المغرب الذي حصل فيه حراك شعبي مهم بعد الثورات في تونس ومصر وشئت أن نعبر أهمية الانتخابات انسجامه، وحرام نظام حكمي في المغرب شائع في إطار الإصلاحات الدستورية التي صدر فيها حكم بعد الحراك فبراير 2011 الاحتجاجي في المغرب منه، هم تعبر موقف يمكن الرجوع عنه في الوقت الذي يره لمحرر ملائف من خلال اسبكه بالمرر اسبسي، وهدرة جهرة الأمانة على الصعظ على الأحزاب

ظلت السلطة التنفيذية في الدول لعربية بعد إصلاحات القرن الماضي غير متحدة، أما السلطان التشريعية والفصائية فمقيدان لدعاية، ولا وزن حقيقيا للسلطة المنتخبة بين مكونات النظام الحاكم ومع ذلك، جرى التلاعب بها من خلال التروير والتخويف والإعراء ودعم مرشحي النظام وغير ذلك، إدراكا من النظام لأهمية أي انتخابات وحظرها إذ أفنت نتائجها من بعده، حتى إذا كانت انتخابات لهيئة فائدة الصلاحيات، ومن هنا تكون ضرورة ضبطها والتحكم في نتائجها

في نهاية، لم يحصل تحول ديمقراطي من خلال تعمق الإصلاح الانتخابي، لا بدسميته بداحية، ولا تحديه شفاعل مع مقاطعه الانتخابات،

ولا بالاحتجاج الشعبي، بل وقعت ثورات في بعض هذه الدول من خارج هذه المجموعة، بعد فترة طويلة ساهمت فيها الإصلاحات الشككية لترسيخ لأزمة السلطة كما وقعت ثورات في دول لم يشهد نظام حكم فيها أي إصلاحات تذكر مثل سورية وليبيا.

أما الدول التي عرفت إصلاحات في نهاية القرن الماضي ولم تنشأ فيها ثورات، مثل الأردن والمغرب، فعادت إلى إصلاحات من جديد حيثه تداعيات الثورات في الدول العربية لأخرى و لارتدادات الاحتجاجية التي وقعت فيها وما لبث أن أحكم قبضتها على سلطة نفوذ بعد تراجع الثورات العربية وتشكل التحريض حاد خاصة، فقد شهدت إصلاحات في الأردن ماضي، لكنها تراجعت عن جزء كبير منها وبعد أن حفظ فيها الحرك الثوري في عام 2011 بالتوتر بطائفي وتدخّل سعودي بوسيط فوات درع الحريّة، تراجعت تمامًا عن إصلاح وعادت إلى نظام ملكي سلطوي تقبلي تابع للسعودية

ممكن ملاحظه عذوق في سلوك القوى السياسية خلال اثورات نفسها وبعدها، بين الدول التي عرفت الانتفاضات النشورية المقتيدة وتلك التي لم تعرف أي نوع من الانتفاضات، لدرجة التمرس السياسي وثقافة السياسية والقدره على التنظيم ولم يكن العامل مهم هنا هو تأثير دينامية الإصلاح في الحقبة الحركية، بل تأثير إتاحة هامش سياسي متطعم وعمل سياسي وقيادي وهامش واسع بالإعلام في المعارضة بضح ديث في حالات مصر وتونس والحرائر واليمن والمغرب و الأردن قبل الثورات

على نمط الخطأ في تطبيق نموذج دراسات لا تتقبل بأي بداية فيه هذا الفصل، لا بعصر ما حدث أمام أحمد وحيو في كوتش تحولات عام 2011 في مصر تعبيراً بصام، وإنما حقيقة أخرى من حداث التحول الديمقراطي في بداية الانفتاح السدتي في الفترة 1974 - 1979، وتشمل من صحتها صعوبات الملك النوبي وصندوق اسفند الدالي على الحكومة المصرية بتحديد هدف

الدولة واحصصتها ومأسسة معدنة بحرية وغيرها<sup>34</sup> ورأى ساحتس ب  
رده فعل الطغمة العامة على سيطره رحت لأعمال الحمر على انحراب موطني  
الديمقراطي، وانضمامهم عمداً إلى مجتمع لمدني، كما يستبد، أصبح  
أساس حركه ثورية في عام 2011<sup>34</sup>

يشرح هذ الاستنتاج ضمن تحولات الحاطة لإصلاحات عرب  
المصري وعلاقتها بالثورة وكان النظام قد تحول في السنوات التي سقت  
الثورة إلى اتشدد لأمي في فمع المعارضة، و تشتر الفساد بشكر و سم،  
وبدأ النظام التحصير ثوريث احكم لأبن الرئيس، كما رقر انتحادات مجلس  
الشعب في عام 2010 وكان بتزوير شأل رئيس في احتفاد القوى السياسية  
المعارضة و حشرت حرك الشعي هرة ثورية بدأب في تونس وأدت إلى تعبر  
النظام وانظفت حركه بدية بوصفها حتجتي ضد مدرسات أجهرة لأهل  
ولتعديت في السجون لكن مه ثورة تونس وهرا ب بن علي كانت إمكانية  
إسقاط نظام، وبدفه ارتشس، مثله في الأذهب لم يكن هدف تعميق ما بدأه  
السلطات ومذكر، ففصل الثورة كان نظام مبارك قد أصبح أكثر سطوية ومع  
دنت لم تهدف الثورة إلى لاسلاء على حكم، بل طاست باستقالة الرئيس  
وتحقيق سلسلة مطالب لا تعني لا تطبيق لديمقراطية فقد فرغ الحراك  
الثوري حذر انشاء من حارحه، وكأنها ثورة لا تطرح بديلاً من حكمه بل  
تعهد بالإصلاح الحبري الذي يؤدي إلى ديمقراطيه وهذا ما أفصده بالثورة  
الإصلاحية

أما محور بحث امين أحمد وحبوباني كوتشيب امذكور فهو الصدمات  
الوقائية التي تُقدم بفتات الحكمة بقول بلحون الديمقراطي، وهو بعض

Amel Ahmed & Giovanni Capocasa «The study of Democratization and the Arab» (3) ,  
Springer, Middle East Law and Governance vol 6, no 20 4 p 20 accessed on 9. 2024 at <http://bit.ly/2wllzbd>

<sup>34</sup> Ibid. pp. 26-27

(34)

كان محمال شان مهم في مصر ذات محنة الكبري بالثورة، لكن وزن اعمال المظمين لم  
يكن أساسياً في حراك الثوري في 25 يناير في مصر، وانضم إليه عدد من الشباب لاجل

دراسات لا تقبل وهما بحثان يؤثران على هذه القضايا، ولا ينبغي أن  
تحتسب قولهما، تحدد أي منها مؤيدٌ للديمقراطية وأيها غير مؤيدٌ. ومع  
ذلك، فإنَّ بحثان يقصدهن بأن الأمر رئاسي بالرئيس مرسى في تشرين الثاني  
نوفمبر 2012 بالقصر مع عممية اسحول الديمقراطية؛ إذ شكّل خطرٌ كبيراً على  
الديمقراطية<sup>35</sup>، لأنه يركز صلاحيات كبيره في يد رئيس كنه هـ عن رئيس  
منحبه له بكر في يده إلا صلاحات صلبة، وبـ بكر يحكم في الحقيقة، هـ  
كان عمله معرضاً لعدوى مستمرة من أحقره لدولة نيروغرافية ومن أحقره  
القضاء المختلفة التي حلت برلمان منتخب، هـ عدد في الدولة أي مؤسسة  
منحبة غير الرئيس والخدمة، في أي، أن حضوره خطوة مرسى تحت ليس  
من مصموبها، بل من سوء تقديره رده العمل لواسعة عليه حسب صرع على  
السبقة بين القوى المعاصرة النظام السابق، وعدم تقديره أهمية الوحدة الوطنية  
للمرحية الاستبدادية بين القوى المعارضة بعدم الأساس

أما الانقلاب العسكري في موريتانيا 2013، أو ما سميته «الحدوث  
الأخير»<sup>36</sup>، فالانقلاب المدعوم شعبياً الذي أدى إلى طاحنة أول رئيس مصري  
منحبه، فهو من منظور الباحثين تغيير مؤسسي يصعب الحكم عليه، «مع أن  
انطربات لخدمته يمكن أن عسره بعبء عوده إلى لسطوية»<sup>37</sup> ثم يعنى لبحثان  
لهوهم صحيح أن طاحنة رئيس منتخب ديمقرطية أمرٌ لا يمكن الدفاع عنه على  
أسس ديمقرطية (لاحظ تحديد هـ للموقف منه على أنه لا يمكن الدفاع عنه  
على أسس ديمقرطية)، لكن مثل هـ، للموقف في رأيهم لا ينتقط تركب حانه،  
والاسم التحدي غير المتوقع بين قوى ديمقرطية (أخرى غير ديمقرطية أدب  
إلى حد حـ مرسى ووفقاً لتقدير هـ، قد يكون تقوية م حوى بوصفه مجرد عودة  
إلى لسطوية خاطئة، والتجارب المبسري - لمحاظ اندى أضح مرسى يمكن أن  
يكون أسس ديمقرطية سياسيه تؤدي إلى ديمقرطية<sup>38</sup> أي إيهام بم يدري معنى  
الانقلاب العسكري وأهميه حتى بعد أن وقع، حسب موقفهم الأيديولوجي من

Ibid. p. 27

(35)

Ibid. p. 28

(36)

Ibid. p. 29

(37)

الرئيس المنتخب، ما دام الديمقراطية في مصر مستمره من لسادات، بموجب تحليلهم، ولم نقصها إلا أمر مرسي الرئاسي وهكذا يصبح للرئيس المنتخب عائقاً على طلبة الديمقراطية، والاضطرابات العسكري محرّكاً عمدة سياسة قد تؤدي إلى الديمقراطية ويؤكد أن النظام الديمقراطي المفضل ستتوافر فيه ضمانات وقائية أقوى من القوى الحرة به وللقوى المحافظة وسحب النظام التقسيم على حد سواء، وأن ما جرى بعد الانقلاب العسكري ليس حرباً على فصل الديمقراطية، وإنما صراع على من سيحس حول الطاولة ويرعاه أن ما يجري في مصر من انقلاب يعود إلى الإجماع السياسي اللازم لاستقرار النظام الديمقراطي<sup>5</sup> لا حدود لما يمكن عمله في تزيير مواقف سياسية أيولوجية بتوصيات المتحدرة وبتقاء الوقائع، وهذا كله تحت غطاء نقى مقولات من دراسات لا تتقل وعدم السياسة المتعددة في غير مكانها

لا توجد حاجة إلى التخصص في العلوم السياسية لأدرك أن السادات لم يفتح طريق الديمقراطية، بل إنه أنشأ نظاماً سطوياً ارد فيه ورس حكم، يرد على حساب اشركه مع الجيش، وأن الجيش بعد انقلاب 2013 لم يكتف ببعده بفتح النظام القديم، بل ذهب إلى فتح نظام أكثر سطوياً، وبروح معية انتقامه تهدف إلى إغلاق أعضاء النعم تملك، وخطر أي شرط سياسي خارج النظام مع أي تصور شبه ثورة يباير في المستقبل. فالاستعداد لعائد أسوأ من الاستعداد لعائد لأنه انتقامي، ولأنه يريد وأد أي إمكانية شوب ثورة مرة أخرى

لم يعمق الإصلاح السياسي الذي نطق في نهاية القرن الماضي، ولم تبلور حياة سياسية، بل انجذب الأنظمة إلى البيروقراطية لاقتصادية ياقصع المحاللات مخصصة بمقررين من النظام مع بحكام قصة الأمية والسياسة وبم تحوّل ثروة الاقتصادية إلى ساس بالإصلاح السياسي، بل إلى إمسال رأس المال مستفيد من الثروة بدعم أكبر من نظام الحكم كونه مصدر بقوة وثروة كما أن الصفقات المبردة منه والمستفيدة منه على حد سواء مع تشكل قاعدة اجتماعية لديمقراطية، بل بنظام قائم

استعارت لأظمة استنصرية لعربية مست من تحريش الإصلاح جعلت  
 حجب (استثناء فئة من مثقفها) تملك حجب استنصم ضد أي إصلاح حقوق  
 من مدائح شبيهة بهاتين التفتريتين التفتريتين تحوفاً، في رأيي، في أدهن حكام  
 إلى منارميين، وهما منارمة عورب شوف ومنارمة بن حيدر لقد أهدت مام  
 الإصلاح من أيدي هذين الرعسمين ففي حالة الاتحاد السوفياتي، فقد حارب  
 الشيوعي السلطة والنفوذ للإمبراطورية وفي حالة الجزائر، كاد الإسلاميون  
 يعمرون بالحكم انتحاراً ولا يحرك لحيش

طرحنا بحارب عربية إذاً إنك ليس ثم تحت عيها دراسة شيعورسكي  
 ولا دراسة شمير وأودوبيل المسممة من جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية  
 وتعلق الأوسى بالإصلاح ففي ما عدا حالة الجزائر التي وصلت إلى درجة  
 الانتحار قبل انقلاب شق النظام معدي الإصلاحات عيها، ثم يحصل أن  
 انشقت السلطة الحاكمة، بل ظل الإصلاح مدرة يد النصارى يطرحها ويسحبها  
 بحسب الضرر<sup>39</sup> السلطة الحاكمة ليست مؤلفة من تيارات محافظة ومعدنة،  
 بل من مركبات محيطه مركز استنصم الحاكم الفرد المصنق الصلاحيات، موالبه  
 له مباشرة، كما ست وحيي هو وحده بدعت محافظة وصلاحيات، فإن من  
 يحسم هو الحاكم مجرد، وشرل السلطة عند قراره وسورية هه حالة بمودحية  
 بوصفها بشكل صريح في سفارش بين المصححين المحافظين وسحريريين،  
 لكن الحسم كالصنع يحسم برئيس، ومن ثم يصنع به فوزه بقصى بقاء  
 وكانت هذه حال العراق ومصر أيضاً، وكذلك حال الأنظمة الملكية العربية  
 وذلك به تعرج دعوة الإصلاح في عام 2011 من تيار معتدل في داخل  
 السلطة الحاكمة، بل من انتظارات في شوارع ولبيدين

رأي ستيان ويبر أن لنظام ندي يضمون عيه سميته النظام سيطمي<sup>40</sup>،  
 يتمحور حول شخصي واحد يملك السلطة ويصرف كأب سلال ملكه

39) هذا الذي على الاشتباكات بين مخر لا مدح السياسي هو معارضة الليبرالية  
 والديموقراطية، في مقابل معارضة سحر الحاكم بموجب شرح في لأجرب على حقيقه وروح  
 عمل البرلمانية أو بسبب جوء النظام بفرض القيادات، وغير هذا من الأسباب

الشخصي، فلا يعود لعدة لانتقال الديمقراطية صانحة للاعبين لأربعة، والمقصود هم مستبدون والمعتدلون من صرقي النظام والمعارضة، والتي يتفق موجهي المعتدلين من الطرفين، على إقصاء المتطرفين من الطرفين حين يكشف نظام استبدادي وجود معتدلين في صفوفه يقوم بمصء عنهم ام النظام لأقل سطوته فقد يسمح ببعض الاستقلالية لمحت قطع لأعمال المؤسسة الدينية وحتى الجيش وأظهر نظام مبارك في نهاية حكمه صفات سبعية من خلال مسأله توريث الحكم لاه، لكن مصر لم تكن دولة سطوته فالجيش حافظ على استقلالية مؤسسة بني حيد بعد (مقارنة بسورية وسب واليمن) وكان قادر على حماية مصالحة وإقصاء مبارك عن السلطة<sup>40</sup> لكنه فعل ذلك من مطلقات متعلقة بنفوده، وليس لأنه جيش مهني حاصص لندسور



## الفصل الرابع عشر

### عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية

في دور العنف في عملية بناء الدولة، وفي تفاوت عناصر الشرعية والعنف في استقرار الدولة، وفي أن الدولة القمعية دولة ضعيفة غالبًا وليس دائمًا، وفي أنها قادرة على ترسيخ داتها وبناء قواعد اجتماعية لها في حماية الصرايب بوصفها مؤشرًا على قوة الدولة، وفي التفاوت بين الدول العربية والدول الغربية في مكونات السلطوية العربية الحديثة في ما يتحاور لسلطانية، وفي دور الجيش والأمن والحزب الحاكم وأسرة الرئيس وفي العلاقة بين بنية النظام ودرجة قمعيته للثورات.

سأول في هذا الفصل بلدان التي شنت فيها ثورات عربية في عام 2010 2011 من زاوية قوة الدولة وشرعيتها وسبق أن تناولنا شرط الوحدة الوصية وقوة الدولة في عملية الانتقال الديمقراطي واحترام زاوية النظر هذه لأنها تفسر الفرق بين دوليين (مصر وتونس) بدأت فيهما عملية الانتقال الديمقراطي بعد ثورات تونس ومصر، وثلاث دول أخرى (سورية واليمن وليبيا) تحولت فيها الثورات إلى حروب أهلية ويتناول الفصل قدرة الدولة على حل الشروخ القبلية والطائفية، وهو بحث لا يميز بين الدوليين المذكورين و دول ثلاث الأخرى فحسب، بل بين مصر وتونس أيضًا ويشدد الفصل في لبداهة على قوة الدولة العربية بشكل عام من زاوية قدرتها على جمع بصرايب مقارنة بالدول بمتصورة، ودللت ليس لتفسير ضعف المواطنة وحقوقها، بل لتبيين الفرق بين قوة النظام وقوة الدولة،

يد قد تأتي سطوة النظم استطوي على خفية ضعف الدولة هذا عندنا عن  
أن لحدول الواردة في هذا الفصل وجميعه حصص لهذا كتاب همة  
بذاتها

في أعين الدول العربية، جاء الحديث على نهج المودح الأتومي  
الذي عرفه ترك في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، واتحد شكل ثورة  
من أعلى ضد ثلاث الأرض ورأس جبال لأحيي (مع بعدلات وتغيرات  
كثيرة على مصطلحات مور التي سبق أن صرف إليها لائحة خصوصية  
العلاقة بين تلك الأرض والدولة، وهذه الدولة على ترسيخ حكمها،  
والعلاقات الدولية وأهمه نمو من انحرافه، ودور الدين في لدولة)، كان  
هدف الأنظمة الراديكالية والمحافظة على حد سواء تقوية جهاز الدولة  
القمعي، وفرص سادة دولة على الأرض وانسكان، وإجراء إصلاح  
زراعي، وتخص من رأس المال لأحيي، وضبط ربح الدين، سواء تطلب  
ذلك احتواءهم وحسب، أم عبرر أيديولوجيا عديمة بصيرة أي ذلك كان  
كسر قوة الأعباء الاقتصادية والسياسية شرطاً مسبقاً لإحلاق استراتيجيات  
التمية، بانتصيح والإصلاح لردعي وقام الإصلاحيون التحديثيون بتجريد  
خصومهم السياسيين من أملاكهم

كما نصّب فرص سيادة الدولة العربية الوليدة على الأرض وانسكان، بما  
في ذلك محتملات محبة متنوعة وغير مترابطة، درجة كسره من السطوة  
وتفجعت استطوية حسن أصبح في لا يمكن حويل أحقره الدولة ضعيفة بأموال  
النفط وكنت بدون جمهورية الراديكالية تُشدّ مبالاً إلى المركزية، وأقل فولاً  
بوجود سي وسيطة بين الدولة ومواضع وقرص بعض الحشيش مثل برومبي  
أن تكون الأنظمة المحافظة برة حصص لتطور «رسمانية ديمقراطية» أكثر من  
الأنظمة الراديكالية، بسبب مركزية الدولة في عملية نمذك وتفض قيمة عند

الأخير، أي ضعف اقتصاد سوى بهدف ترسيخ قوة الدولة بكن، هي ما ينبغي الالتفات إلى الديمقراطية، فإن لتحررة أثبتت أن الأنظمة الملكية المحافظة سدي مرونة أكثر في الإصلاح وحتوته، من دول أن تؤدي لمرونة إلى الديمقراطية، ومن ثم فهي أقل عرضة لثورات من أجل تغيير، في حين أن الأنظمة استوطنة الترددية لم تتغير إلا بدخل من خارج أو ثورة. وتوقف نجاح الانحدار إلى الديمقراطية على عوامل أخرى سوف تأتي على ذكرها لاحقاً

طلت منه استوطنة المطلوبة بقوض سيطرة الدولة على المجتمع مرتفعه بسبب فقدان علاقته العضوية بينهم، وصحالة في الدولة لضعف جذورها في المجتمع وظل يحكم في العالم العربي بعد سقوط المرحلة الليبرالية قصيرة بعد الاستعمار بخشون لاسخا، لأنه ليس لديهم سيطرة فعية على المجتمع ولا رقابة كمنه عليه، وهم غير قادرين على فرض هذه الرقابة فعلاً، وبصعب عليهم توقع نتائج أي انتخابات ديمقراطية حقيقية، لأنهم يخافون المخشون<sup>2</sup> وعندما أصبحوا قادرين على رقابة كتب قد تنورب ضعة النظام استوطنة، وتحدثت وصارت أوساط اجتماعية واسعة نسباً تربط بقائه ومن الأدلة على ضعف دولة وعدم فعاليتها في المجتمع على نحو كافٍ عجزها عن حابه الضرائب بصورة كافية، ووجود قسم كبير من لاقتصاد خارج سيطره لدولة والنقص بالحاص المعروف، والمقصود هو اقتصاد رمادي خارج قطاع الدولة وخارج القنون، ولا يصعب لبرائت؛ هذه دول ضعيفة بحوض ضعف سيوي في علاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، بالإجراءات التفسيرية

الحقيقة أنه في دول أفريقيا وآسيا (بما فيها الدول العربية) وأميركا اللاتينية بعد الاستقلال مباشرة، وفي بعض حتى الآن، تُسند أهمية دخل جهاز الدولة

ibid. p 402

(2)

Lisa Anderson «Arab Democracy: Jasma Prospects» *World Policy Journal* vol. 8. (1991) no. 3 (Fall 2001) p 55 accessed on 9/3/2020 at <http://bit.ly/2MwXJm>

لأغراض الميراثية من احمرك وصريته بشرء ولقيمة المضافة على انضائع (وهي صريته بنحمل عبء الفقراء)، وكذلك من بيع مسخرات ثروة الضعية في حال بفره، لكن لس من صريته ادخل، ونحدا صريته مدخل على لقطع لخاص، وحديتها ضعفة حد، ما يد على ضعف مؤسست الدولة وضعف قدرتها على سدد قوايتها، وعلى قدر تهرت ربح لأعمال من دفع لصريته المستحقه

تظهر قوة الدالة وجاعتها في الحدية في نسبة انصربب امباشرة على الدحل إلى اميراثية، أم الصرائب غير المباشرة فعلى انعم من أنها أقل عدلا من لأوى، فإن حديتها أسهل لأنها لا تجب مباشرة وفمت بعينه مراجعه لوضع حدة انصربب في بعض ائداد عربية نتي بوفره عنها معطيات، مع العلم أن هذا يس المؤشر الوحيد على ضعف الدولة، لكنه مؤشر سهل تكميته وإجراء مقارنات بسول أخرى

نبدأ بسول غير المباشرة على حدة انصرائب على مدخل سجاعة، إلى انصرائب غير لمباشرة سي نعرض على السبع مثل ضريبة بشرء والقيمة المضافة وحمرك وعبره ونسب نتائج بحث هي بيه بصرائب وسننها إلى المبركة في ائداد العربية أن أعنى نسبة لبصرائب هي على ندخل والأرجح، أو ما يسمى عادة «صريته مدخل» ويتن جدول (14-3)، على سس المش، أن نسبة صريته مدخل في تونس بلغت 36.4 في المئة، تليها مصر 24.1 في المئة، ثم المغرب 20 في المئة إلا أنه من مخرج أن حرة من بصرائب الأخرى في حالي مصر ومغرب يتضمن بصرائب أو مساهمات مرتبطة بالمدخل. وهذا ما يمكن عكسه من نسبة صرائب المدخل والأرباح في الجدول (4-4) المعتمد على بيانات سس الدولي الذي جمع صرائب مدخل مع المساهمات الاحمدعية لمرسطة بالمدخل فعد مرسطة فواين المبركة المصرية في الفترة 2014-2018، يتبين أن نسبة صرائب المدخل على لأجور والأرباح والمكاسب نمش نحو 29.4 في المئة، وهي نسبة منخفضة لبعاء، عدا أن هيكل الصرائب يتضمن ما يأتي

## المجدول (14 1)

### هيكل الضرائب ونسبتها من الموارد في مصر

نسبة الضرائب من إيرادات الدولة	6 7
ضريبة الدخل والأرباح <sup>(١)</sup>	29 4
ضريبة المبيعات والخدمات	28 5

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموارد العامة للدولة لسنة المالية 2018/2019، القاهرة 2018، سوهل بي 9 9 2020، في <http://bit.ly/2Nt527>

كما أن من جملة هيكل ضرائب المغرب تعكس أيضًا نسبة أعلى من نسبة المسحقة في بيت صندوق نقد اعربي وبيت بيت لوبي وعلى الرغم من أن قانون الموارد لا يوضح هيكل الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في المغرب، فإنه يشير إلى أن نحو 31 في المئة من الإيرادات في موارده 2018 هي ضرائب مباشرة مقابل 32 في المئة هي ضرائب غير مباشرة، إضافة إلى الحدوث<sup>٢</sup>

تضمن الضرائب على بيع والخدمات في لبيدات مغربية بدين أساسيين

#### ١ ضرائب القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك

2 ضرائب على بيع محدد وبيانات السلع والكحول، المنتجات الترفيهية<sup>٣</sup> وعلى سبل المشي، كانت رسوم على شبع والكحول، لمستحبات الترولة مثل نحو 12 في المئة من إيرادات الدولة في مصر في الأعوام الأخيرة (2015 2019)<sup>٤</sup> وهذا ينطبق على دول أخرى مثل المغرب والأردن ويونس، وهي نسبة مرتفعة لمعينة

(4) تنص ضريبة الدخل والأرباح ضرائب دخل الوظائف، ودخل الأفراد خارج وظائف، والضرائب على الأرباح الرأسمالية والضرائب أرباح شركات الأموال (هبة شروب، وحدة السويس، وسوا)

(5) الملكية المغربية، وزارة اقتصاد والمالية، قانون المالية 2019 (بيان أبريل 2019)، تمحدث في 29 4 2020، في <https://bit.ly/3dz60bd>

(6) المملكة لا لديه نظامية دائرية، مع عدمه، قانون رقم (1) لسنة 2019 قانون الموارد العامة لسنة المالية 2019 على 2019، شوهل بي 9 9 2020 في <http://bit.ly/2TlhzSZ>

(7) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، الملكية لأشياء الهاشمية، إله الموارد العامة

## الجدول (14 2)

### هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر

ضريبة القيمة المضافة المبيعات	14.5% من الإيرادات
ضريبة إضافية على سلع محددة (سلع كحولي، سيجات)	9.7% من الإيرادات

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة

بمسئله الماليه 2018-2019 (الفقره 8، 20 شوهه في 9 9 2020، في 27 2020 <http://brlcy-2.5527>)

## الجدول (14-3)

### هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017

(معدل عام، صندوق النقد العربي)

	الضرائب على المدخل والأرباح	الضرائب على نسلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	السلع والإيرادات الأخرى	المجموع*
تونس	36.4	34.4	6.9	11.0	11.4	100.0
مصر	24	26.7	4.8	11.6	32.8	100.0
مغرب	20.2	35.6	3.9	29.3	12.6	100.0
بحرأثر	19.2	15.7	7.6	1.9	55.6	100.0
لسان	15.4	24.8	14.2	16.4	29.1	100.0
يمن	13.6	9.9	4.7	1.5	70.4	100.0
لأردن	11.5	41.7	4.9	3.2	38.8	100.0
الودان	5.4	46.1	18.3	0.9	29.9	100.0
ليب	4.0	0.4	0.4	1.2	94.0	100.0
سقطه صمد	3.9	0.6	2.6	3.1	89.8	100.0
عراق	2.6	1.0	0.3	0.2	96.0	100.0
الإمارات	2.4	2.0	2.9	2.4	90.3	100.0
نعموبية	1.8	3.8	3.0	1.9	89.6	100.0

بسع

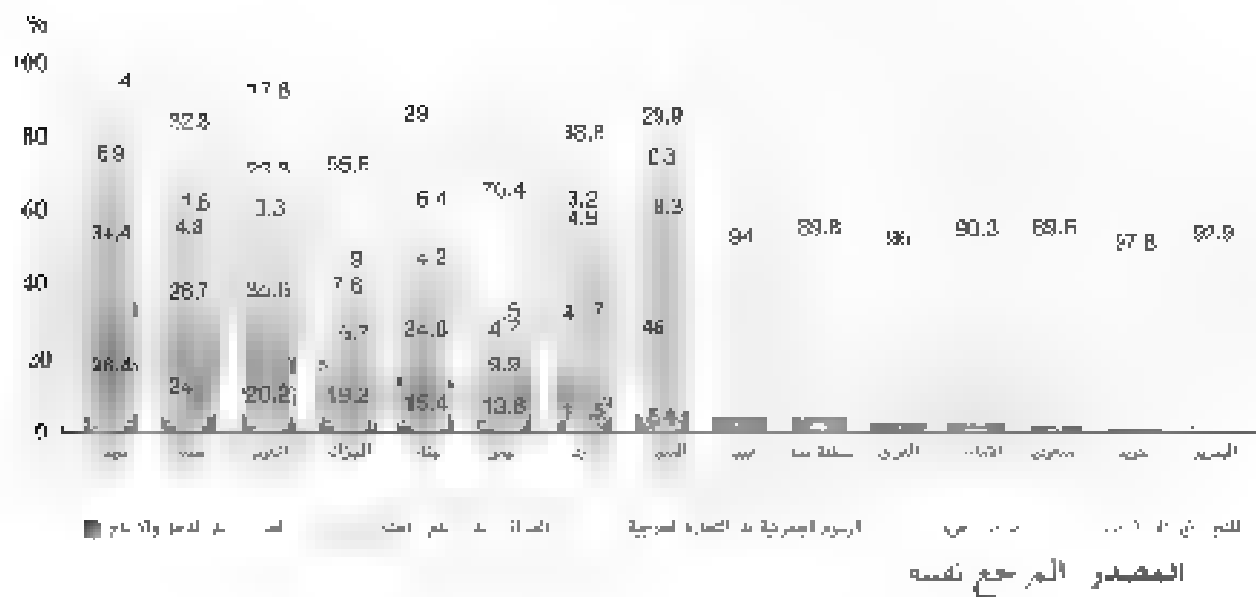
مكويت	07	00	14	0	978	1000
بحرين	00	12	45	14	929	1000

في الإجمالي قد يكون في 100 نسب - مريض النسب

المصدر: اتحاد أصحاب الحدود - علاه بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي - مخطط بيانات لأغوم من 20 وحتى 2018 يصدر صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، شوه في 29 4 20 في <https://bil.y.2KJbrKf> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.y.2K1xUra> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، شوه في 9 4 2020 في <https://bil.y.164RFA> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.y.8dSydha1> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.y.1d0H3Y0>

### الشكل (1-14)

#### هيكل إيرادات المداخ العربية في الفترة 2012 - 2017 (معدل عام صندوق النقد العربي)



ملاحظ في حدود (14 3)، وفي شكل (14 1)، انخفاض نسبة الضرائب على الدخل والأرباح، وانخفاض نسبة الضرائب على السلع والخدمات التي يدفعها المواطن على نحو غير مباشر حين يشتري سلعة أو خدمة لكنه يعيدها مباشرة، ويعيدها الفقير أكثر من العبي لأنه يدفع المنتج نفسه الذي يدفعه صاحب الدخل المرتفع، ولأن القسم الأكبر من دخله يُنفق على السلع للمعيشية

كما نلاحظ وجود سد معونات وإيرادات أخرى تمكن الدولة من إعطية  
أجراء مبدئية من الميربية لا يعطيه صرثب وهي تتألف من معونات أحسية،  
ومسح وقروض ومعونات عسكرية وغيرها (وإيردت فده السوس في حنة  
مصر)، وإيرداب صدير لنعط تي نعي الححة إلى أي صرثب تفرية في  
حده الإمارات والسعودية والكويت والعرق وسب وهذا الربح من أهم سبب  
تعزيز قوة نظام الحكم (على الرغم من ضعف سده مدونه) حتى في الدول التي  
يعطي فيها خمس الميرانية فقط، لأنه يغطي معثرة ويمسح أنظمة ملدة على  
سواء شركات ولأء وشركات ردية

نلاحظ أيضًا أن الدول التي تصدر قائمة الصرثب مباشرة من حيث  
سبب إبي ميربية هي تونس ومصر ولا أعتمد أن ذلك مصادفة فهي الدول  
الأقوى من حيث سية المؤسسات وشرعية مدوله، تبيها المعرب وأعتمد أن  
الأمر ينطق على الحرائر لدية سسة حدية، لكن ربوع ملط تقوم في هذه  
الحال مدور في تقليل حصة الصرثب من الميرانية

#### الجدول (4-14)

هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوم مختلفة  
(أحرى جمع المساهمات الاحتمالية مع صرثب الدخل والأرباح)  
(معدل عام، البسك الدولي)

المسح و أو الإيرادات الأحرى (ربح المط)	الصرثب على الدخل والأرباح والمساهمات لاحتماعية	صرثب على السلع والخدمات	الصرثب على التجارة الخارجية (الحمارك والرسوم)	صرثب أحرى	مجموع*
17.9	31.3	28.5	19.0	3.2	100.0
تونس (1972)					
(2012)					

بسع



مغرب <sup>١</sup> (1990) (2017)	15 4	28 4	43 5	10 9	9	100 0
مصر <sup>٢</sup> 1975 (2015)	39 7	26 4	16 5	12 0	5 8	100 0
ليبيريا <sup>٣</sup> (1997) (2017)	25 1	16 9	36 7	12 7	10 2	100 0
بحرين <sup>٤</sup> 1974, (2004)	75 4	13 6	5 0	7 6	0 9	100 0
الأردن (1990)- (2017)	36 0	11 5	34 7	13 7	4 3	100 0
السودان (1998) (2016)	34 2	7 5	39 2	18 0	1	100 0
الكويت (1972) (2015)	91 2	6 8	2 3	1 6	0 1	100 0

بمع

8. لا يوجد معضيات في الأعوام 1995، 2000 و 200 عن جميع الصراعات ولا يوجد معضيات من صراعات البعثات لاجتماع

9. لا يوجد معضيات في عام 1987 لجميع الصراعات ومن عام 1998 إلى عام 2000 ولا يوجد معضيات عن الجماعات في الصراعات الاجتماعية من عام 997 إلى عام 2000

10. لا يوجد معضيات عن صراعات على السبع والتضامن من عام 999 إلى عام 999  
11. لا توجد بيانات عن صراعات أخرى من عام 974 إلى عام 977 ولا توجد بيانات عن التضامن في الصراعات الاجتماعية في عامي 1974 و 975

12. لا توجد بيانات عن صراعات على السبع والتضامن من عام 1990 إلى عام 2000 ولا توجد بيانات عن صراعات أخرى من عام 2010 إلى عام 2014

13. لا يوجد بيانات عن كل المعضيات من عام 2000 إلى عام 2008 ولا يوجد معضيات عن التضامن في الصراعات الاجتماعية

14. بالنسبة إلى عامي 9.5 و 1976 لا يوجد معضيات لجميع الصراعات وبالنسبة إلى الأعوام 1967 و 1989 و 1999 و 2000 لا يوجد معضيات لجميع الصراعات وثمة صراعات أخرى لا

الإمدادات <sup>٦</sup> 1997 (2017)	86.3	5.3	8.3	0.1	0.0	100.0
المصارف 2014 (2016)	95.3	2.8	0.8	1.0	0.2	100.0
العمدة <sup>٦</sup> 2010 (2017)	90.8	1.6	3.6	2.4	1.7	100.0

\* الإجمالي قد يكون  $\pm 100$  بسبب تقريب النسب

المصدر: The World Bank Grants and other Revenue % of Revenue Data Washington accessed on 19/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/GR> The World Bank Taxes on Income, Profits and Capital % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX> The World Bank Taxes on Goods and Services % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX> The World Bank Taxes on International Trade % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX> The World Bank Other Taxes % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX>

#### المجدول (14-5)

### هيكلة إيرادات لبلدان العربية في أعوام مختلفة (معدل عام البنك الدولي)

المجموع <sup>٥</sup>	المصارف والإيرادات الأخرى	المصارف على الدخل والأرباح	المساهمات الاجتماعية	مصارف على السلع والخدمات	المصارف على التجارة الخارجية والرسوم	مصارف أخرى	المجموع <sup>٥</sup>
المغرب	15.4	28.4	0.0	43.5	10.9	1.9	100.0
مصر	39.7	19.4	7.0	16.5	12.0	6.8	100.0

يشرح

= توجد فيها بيانات من عام 1972 إلى عام 1989، ومن عام 2012 إلى عام 2015  
 (٥) لا توجد معطيات لمصارف أخرى و لمصارف على الدخل ولا يشرح طوال الفترة الزمنية  
 محددة، ولا توجد بيانات من عام 2000 إلى عام 2010  
 (٦) لا توجد معطيات عن المصارف الأخرى

نونس	17 9	18 0	13 4	28 5	19 0	3 2	100 0
لبنان	25 1	15 9	1 0	36 7	12 7	10 2	100 0
الأردن	36 0	11 0	0 5	34 7	13 7	4 3	100 0
السودان	34 2	7 5	0 0	39 2	18 0	1	100 0
بجرب	75 4	7 3	6 3	3 0	7 6	0 9	100 0
نكوب	91 2	6 8	0 0	2 3	1 6	0 1	100 0
عراق	95 3	2 8	0 0	0 8	1 0	0 2	100 0
بمهورية	90 8	1 6	0 0	3 6	2 4	7	100 0
الإمارات	86 3	0 0	5 3	8 3	0 1	0 0	100 0

\* الإجمالي قد يكون + 00 نسب تقريبي للنسب

(b)(1)

المصدر

في أثناء مقارنه نسبة انصرائب على لدخل في ميرية اندون العربة تتلك العربة يتبين على الفور عارق كبير فهو يروح بين 50 و 70 في مئة من الميرانية، ويهبط إلى ما دون 40 في مئة في دول لعالم ثالث عمومًا، بما في ذلك الهند، وهي دولة ديمقراطية التي سبق أن يثبت أن الديمقراطية فيها تعتمد على انسحاب والخصومات الوسطى، وأن أغلبية شعب الهند يعيش حياته من جهة إلى المحدث خارج ممارسة الديمقراطية فعليًا أما في اندون العربة غير اربعة، سبي من المفترض أن يعتمد ميريتها على انصرائب أساسه من معد نسبة في أعلاه (نونس ومصر) يقل عن 30 في مئة، ويقل عن 15 في مئة في غيرها وتصل النسبة إلى 11 في مئة في الأردن و 7 5 في مئة في السودان، وهي نسب ضئيلة جدًا

صحيح أن نسبة انصرائب على سبع والخدمات يرتفع في الدول الإسكندنافية، لكن يرتفع معها مستوى الخدمات التي تقدم، وشمولتها كما أن هذه الدول تحظى ارتقاء كبير في حجم منطقة الوسطى، وصيقت المصنوع بين العبي والعير، وقبب نسبة انصرائب التي تقل معها نسبة المتضررين من انصرائب القيمة المضافة وانصرائب البراء

هيكمل إيرادات لبلدان لغربية في أهوم محتلفة  
(أحرى جمع المساهمات الاجتماعية مع صرائب الدخل و لأرباح)  
(معدل عام اسك الدولي)

المجموع*	صرائب أحرى	الصرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	صرائب على السلع والخدمات	الصرائب على الدخل و لأرباح والمساهمات الاجتماعية	المسح و إيرادات الأحرى	
00 0	1 2	1 3	3 9	86 4	7 1	أمريكا <sup>1</sup> (1972- (2017
100 0	0 4	0 1	23 1	71 7	5 0	ألمانيا <sup>2</sup> (1972- (2017
100 0	3 4	0	24 8	66 0	6 3	إيطاليا <sup>3</sup> (1973- (2017
100 0	3 2	0 0	2, 6	62 5	7 8	فرنسا <sup>(2,3)</sup> (1972- (2017
100 0	4 5	1 8	2, 8	58 3	8 7	السويد <sup>2</sup> (1972- (2017
100 0	4 3	0 4	40 8	57 3	7 9	بريطانيا <sup>2,4</sup> (1972- 2017)

سبع

(7) الصرة انرميه (1972 1018)

(8) يوجد انقطاع في بيانات الصرائب الأحرى من عام 1981 إلى عام 2017. يوجد انقطاع

في بيانات التجارة الخارجية من عام 1989 إلى عام 2017.

(9) لا يوجد بيانات لجميع صرائب من عام 1990 إلى عام 1994. ولا يوجد بيانات التجارة

الخارجية من عام 1990 إلى عام 2017.

(20) يوجد انقطاع في بيانات سجاد التجارة من عام 1992 إلى عام 1999. يوجد انقطاع

في بيانات المسح و دخول أخرى من عام 1995 إلى عام 2017.

(21) لا يوجد بيانات عن الصرائب الاجتماعية من عام 1992 إلى عام 1993.

(22) ثمة انقطاع في بيانات التجارة الخارجية من عام 1989 إلى عام 1994. ومن عام 1994 إلى عام

2017.



الجدول (14 7)

هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة  
(معدل عام البنك الدولي)

المجموع*	صرائب أخرى	الصبر صب على التجارة الحر حبة الجمرك والرسوم	صرائب على السلع وخدمات	المساهمات الاجتماعية	الضرائب على الدخل و الأرباح	المجموع والإيرادات الأخرى	
00 0	4	8	27 8	0 9	57 4	8 7	بنما
100 0	1 2	3	3 9	33 2	53 2	7 1	بولابا م المتحدة
100 0	2 4	4 7	20 2	0 0	46 9	24 9	ماليزيا
00 0	0 2	0 0	42 3	6 0	40 0	11 5	إسبانيا
00 0	2 9	0 4	4 1	3 3	39 1	13 2	اندانمارك
100 0	4 3	0 4	30 8	19 5	37 8	7 9	بريطانيا
00 0	3 4	0 1	24 8	34 5	31 5	6 3	إيطاليا
100 0	0 4	19 2	32 8	0 1	27 5	20 0	هند
00 0	5 2	8 4	34 8	9 6	27 4	14 6	كوريا جنوبية
100 0	0	0 5	33 7	22 1	23 2	19 7	سروبيج
00 0	8 4	2 0	42 6	6 3	21 2	11 9	بيرو
100 0	5 0	6 0	42 5	8 5	20 8	17 9	تشيلي
00 0	3 2	0 0	27 6	41 8	20 7	7 8	فرنسا
00 0	2 0	2 1	28 5	27 0	19 9	20	بيرويل
100 0	0 4	0 1	23 1	54 7	17 0	5 0	ألمانيا
00 0	4 7	0 7	33 6	29 1	12 9	8 9	لأرجنتين

\* الإجمالي قد يكون  $\pm 100$  بسبب تقريب النسب

bid

المصدر

الموارد و صحته، وتكاد لا تحتاج إلى تعيق ويجدر بنا في هذا السياق  
 أن نشير إلى أن مبدأ التنافس (وقصد مبدأ الصغير على مستوى علاقة  
 الموظفين بموظفي الدولة ومؤسساتها، وليس مبدأ الكبير على مستوى  
 العلاقة بين الدولة والشركات الكبرى المحلية والدولية)، هو نوع من الصرية  
 المباشرة التي يدفعها لمواضع لءاء خدمات عديدة، أو لقاء عدم رعاقة الحصول  
 على خدمات الدولة، يستفيد منها الموظف من دون أن تمر بمبررة الدولة

كتب روستو في عام 1967 أن جميع الدول في عالم أصبحت متنافسة  
 في وجود مهمات كبيرة يصطلح بها، ووجود جهاز بيروقراطي كبير نسبياً  
 و«لغزق الحدي» (كتب في عام 1973) هي قوة الدولة وقوة جهازها ليس  
 من معسكر الاشتراكي ومعسكر الرأسمالي، أي ليس بين شرق وغرب،  
 بل بين الشمال والجنوب، بمعنى أن لغزق لريس هو هي قوة الدولة وفدريتها  
 على سعة سيطرتها على الأرض والسكان<sup>30</sup>

فرصة لأبويي الرئيسة<sup>31</sup> كما يصوغها هي كنهه عن صحيح الدولة  
 العربية بقول إن الدولة العربية، على الرغم من امتلاكها بيروقراطيات ضخمة  
 هائلة، من حيوش وسجون، فإنها ضعيفة في فصيل حوهرية مثل حده  
 انصراث و«لاتصار في الحروب» واهيمنة الأيديولوجية على المجتمع<sup>32</sup>  
 وهو يستخدم كنهه «صحيح الدولة» بمعنيين الأول هو تصحيحها فعلاً من  
 ناحية جهاز بيروقراطي والوطائف والمجالات التي تدخل فيها لدولة، أما  
 الثاني فهو المساعدة في صحيح دورها في اسحوث وثقافة اسيسية بما يتحدور  
 قوتها بحقيقته أما عن أسباب ضعف الدولة على الرغم من اسسها فهي العنف،

Dankwart A. Rustow *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (1967)  
 Washington, DC: The Brookings Institution, 1973, 1967, p. 74

Nazih A. Ayub *Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (1991)  
 London/New York: IB Tauris, 2001

زيد الأبوي، صحيح الدولة العربية والسياسة والمجتمع في الشرق الأوسط - رحمه محمد حسين  
 من رحمه صالح عبد نجار (بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة، 2000)

Ayubi, p. 30

(32) الأبوي ص 25

فهي أولاً، اعتقدت إلى قوة سيطرة حجة التي تمكّنها من تتدخل في المجتمع بشكلٍ فعّال من خلال حجة الصراحت وغيره ثانياً، اعتقدت إلى الهيمنة الأبديولوجية الذي يُمكنها من تشكيل، ما يسميه سعة عرّاشي، كتبه اجتماعية «در حجة» تنقل شرعية طبقة حاكمة<sup>(33)</sup> الموضوع الذي يعالجه لأيوبي هو مساءة قوة الدولة وقوة المجتمع ويرى أن الدولة تتوسع من حجة حجة الحجة البروقراطية هي كلا المصطلح السائد في العالم العربي لأنظمة القوم والديمقراطية والاشعوية وغيره، والأنظمة التقيدية التي تقوم على علاقات القربى لكن بدون أصعب مما تبدو هي الحال، فقدرتها على فرض القبول أصعب من قدرتها على تشريع القوانين، وقدرتها على سعي مشروع التنمية أصعب من قدرتها على وضع هذه الخطط<sup>(34)</sup>، ويقتبس لأيوبي في هذا المجال من وصاح شره<sup>(35)</sup> لكن المؤلفين يلاحظ في مسأله هذه مشقة الدولة باعتبارها سببه حرجه في الدولة العربية شكلت لنفسها مع الزمن قاعدة اجتماعية عبر الوظائف والقطاع العام والتعليم الرسمي والتوحيد وحتى من خلال ولاء الجماعات المختلفة مثل القبائل والطوائف وغيرها ورأينا أن الدولة لا تنهار في الثورات<sup>(36)</sup>، وما حصل في أسوأ الحالات هو انكشاف شروح عميقة وإذا كان المقصود هو النظام السياسي، فقد نسين أن قطاعات اجتماعية معينة تنمهي مع النظام السلطوي القائم، فهو ليس عربياً تماماً عن المجتمع اشتركت الأنظمة المحافظة والجمهوريّة المتعارضة سياسياً في بناء قطاع عام وفي التوسع فيه، ووقع في صوء ديث انتشار وظائفهم في المجتمع واحتراقها له، وتحولت من دولة محدودة الوظائف إلى دولة منشرة الوظائف

سبق أن كتبت ما يأتي «يمكن اعتبار لدولة الأمية لتولية و لحدود

Ayubi, p. 3

(33)

ibid. p. 447

(34)

ibid., pp. 447-448.

(35)

وصاح شره، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين بين ١٩٥٠ - ١٩٨٠ دار سجادة (1980)، ص 228

(36) على لأيوبي يس من دول دعه حرجي كبير حرجات بمصالحه ويدخل عسكري مباشر



المواجهة ضد حوطين العربي نوعاً من ردّه فعل على عدم شرعية لدولة، أو رمتها على الأرض، كما يمكن اعتبارها جزءاً من معادله مجتمع عوي والدولة الضعيفة<sup>١٣</sup>. انطلقت بإسهاب إلى هذا الموضوع وإلى الأخص في اعتبار دولة الضعيفة والمجتمع القوي مؤشراً مصداً، لديمقراطية، واعتبرته بخص عدم تطور مجتمع مدني<sup>١٤</sup>. لكن هذا لا يمنع أن يُصنّف عود دولة أمية خلال هذه الصيرورة فحصيل نظام بحكم أمية، لرحم في الحقيقة عن ضعف مؤسسات الدولة وقصور حدودها عن الامتداد في داخل إلى المجتمع، لا يثبت أن يسي قاعده أمية قوية وشبكة مصالح بونية موالبة للنظام في الدولة

١٣ عومي ب. في المسألة العربية بعده ليدر ديمقراطي عربي ص 4 الدولة بيروت  
مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 240-241. استخدم عبارته المجتمع عوي والدولة الضعيفة ناقلاً من *1988 S. Nigdel, Strong societies and Weak States: State and Relations and State capabilities in the Third World* Princeton N. Princeton University Press, 1988  
١٤ لأيوبي في كتابه تصحيح الدولة العربية بقب إلى كتاب بيدال Nigdel الذي يقترحه دولة بحاجة في تحقيق أهدافها التسمية (في المقدمة) والتصل لأول وهن يور الأيوبي صاحب كتاب حماة العائد من حضرات واحتمالات الحجاب الديمقراطي وتعبير الكاتب إلى أنه العائد الداخلي من حضرات و يده العائدات الخارجية هي عوائق أمام الديمقراطية وسكان صربية بدخل الجزء الأكبر من يور ذات حضرات هي كل من الجزيرة المغرب وبوس و مصر واليمن بعد عام ١98٠، وبعد حضرات الدخول هي كل من مصر واليمن 90 في المئة هي الأولى ٥9 في المئة هي الثانية، تدفع شركات بشكل مكثف كمالاً وبساعات لأيوبي فهد من باب المصادفة بمحصة ١ هذه لأفكار دول السنة أعني بعبارة الدخول إلى إجمالي عدا ب دولة هي في وقد لأول إلى كونها دول فعنه في عالم العربي مصر، بوسر و مصر، هي في الأول (بها هي ح حضرات و بوسر) من الأقطار العمة التي عهده استعادت ديمقراطية حضرة في السد ب الأحياء ١٩٤، يُنظم الأيوبي، ص 883، 890، 893-894 واستخدم ترجمته العربية

١٥ عومي ب. الدولة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ص 6 الدولة بيروت مركز عربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 [1998]، ص 2-40. صرحت بمصداً إلى هذا الموضوع، كتاب كنه تطور مفهوم المجتمع المدني تاريخياً بموراء تطور الدولة الحديثة وهي تعادل مدني منها، وبس كمنهج من دول دولة المجتمع من دول دولة هو اما مجتمع عوي نقدي وفي حاله فوصي وخراب وفوه المجتمع في دولة بلامركية، هي طراف لأعب طور بة عثمانية مثلاً حيث لا بصر أدولة، لا إلى جباية الحضرات والتجديد لا بغير ديلا على، جود مجتمعه مدني عهد مصطفى : مفهوم تاريخي آخر من سياق تاريخي مختلف

تحتاج الديمقراطية إلى دولة مستقرة، و«دولة اقوية واستقرطية المستمرة صواب لا يهترقان، بعكس ما يتوهم بعضهم وعدم نصعب لدولة أو تفقد شئها نفسها، فإن أولى صحابه هي ديمقراطيه»<sup>١٥</sup> ورأى محمد جابر الأنصاري أن الدولة الاستبدادية التي تدعو «قوية» بمر فليس هي حارح، كما بدا الاتحاد السوفيتي، وكما تدعو بصين سبباً حتى الآن، هي في واقع الأمر دور ضعيفة من الدحل لا تتحمل الحار الديمقراطية<sup>١٦</sup> ومع أن كلامه صحيح في المجمل، فإن الصين ليست دولة ضعيفة، وإن كانت دكتاتورية صحيح أنها تعسر ديمقراطية حظراً عليها. لكن هذا لا يعني أنها دولة ضعيفة أو هشة فمؤسسات الدولة قوية لمعانة ومحدرة عبر مجمع بين قاعدة خرسية واسعة ومطامير جماهيرية والثروة الوطنية ليس كل دولة دكتاتورية دولة ضعيفة وثبت أن الدولة المصرية التي لا تسمح بحرية التعبير وتحشد سبب دولة ضعيفة بالضرورة، بل دولة قوية بأحهرتها وبمصلح احرته بها، ولا يمكن أي حركة شعبية مواجعتها من دور التحالف مع جزء منها، وتعبيرها بالتدريج ولا شك في أن الدول الديمقراطية التي لا نحشى حرية التعبير، والتي تحافظ على تماسكها مع تعبير القوى السياسية التي تحكمها بعد الانتخابات هي دولة قوية تتمتع بمؤسساتها بإجماع شعب وقوى سياسية وهذا مجمع بين الشرعية والمادية لمؤسسية عبر موفر حتى في الدول السبوبة الرسحة

بعد أن أكد أن السبب في حد ذاتها ليست ديبلاً على قوة الدولة، بل قد يكون مؤشر ضعف، ينقل إلى لأظمة سلطوية في دول ثورات إن ما ينفذ النظر في دول العربية الرئيسة التي تعجز فيها ثورات هو مؤه «مشو» في عقود ثلاثة لأخيرة وصولاً إلى السبب في مركبات السبب الحكمة فيها، وذلك على رغم من التغيرات في لأديولوجيات واختلاف

٣٩) محمد حاتم الأنصاري، «الديمقراطية والمعوقات النكوير السياسية العربية»، في عبيد حليمه الخواري [واحد]، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب مستقبل عربي ٥ ط 2 (بيروت: مركز دراسات نوحية العربية، 2002)، ص 1٦.

(40) المرجع نفسه، ص 111-112، وأنحيمه أن نصيب دولة قوية وديها ثم عيه تاريخيه ومؤسساته عدا سكه بحكم فعلا وبيس كا نظام سبده هو نظام ضعيف ولا تصفه انشومييه الى سكه هي عاينا دور قويه حلاق لأعليه الدول السطويه

الموقع والاصطفاء في إصدار المحاور الدولية وسارعت هذه لصيرورة بعد تعير نظام صوري وانتهى لمصنوعة الاشتراكية فقد انتهت جميعها إلى نظام سلطوي بيروقراطي متفرد اقتصادي (الحالات كلاسيكية تونس ومصر وسبباً سورية)، أو نظام سلطوي فشل في محاولاته النجوى إلى دولة شمولية، كما هي حاشي سورية وسبباً وراجع فيها دور الحرب الحاكم بعد أن اعتمد عنه نظام بوصفه وعدة شرعية نسبة في حاشي سورية وتونس، وجرى تحصيل الجيش عن السبب بعد أن كان بحكم مشرفاً كما في حالة مصر، يصحح مثل المؤسسات الأخرى تبعاً بمؤسسة برئاسة التي قربت دلائلها من عائلة الرئيس (كما في سورية والنمسا وسبباً إضافة إلى مصر)، ور دامت هذه مؤسسة على وزارة داخلية وأجهزة لأمنه وهذا لا يعني أن الجيش فقد قوته وبمقدوره في حالة مصر في مرحلة مبارك مثلاً، بل أثمرت معه سورية تاريخية تمتع بموجبه بإداره دية وإمبارات اقتصادية، لقاء إبقاء الحكر مؤسسة الرئاسة بسطة السببية وأصبح جميع هذه الأنظمة (بما فيها العراق قبل عام 2003) عبارة عن دكتاتورية فرد تحيط به «أسره حاكمه»، وتنتج له شبكة من الولاءات والعلاقات الرئوسية تمتد إلى دحل نقوات المسلحة وحرب (في حالة وجود حرب حاكم) وهي أوساط رحا الأعمال وحول منصب الرئاسة تجتمع مركبات النظام السلطوي الأخرى وهي

أولاً، أجهزة الأمن المؤلفة من محارب والجيش، مع تفاوت في مياها في دور وأهميه فهي ترس مثلاً، اعتر حهر الأمن (الاستخبارات) أقوى من الجيش وأكثر تدخلاً في السبب (في مصر، كان حهر الأمن أشد فعالية في السبب الداخلية في نهاية فترة سادات وحلاب فترة مبارك عندما جرى حبيب لجيش بسدريج عن السبب ضد حسم صراع عبدالصبر عامر (من مؤسسة الرئاسة والجيش) بمصلحه لأول بعد حرب 1967، وأصبح الجيش تبعاً له نسبة مباشرة، لكنه ظل قويً يحسب له رئيس نف حساب وفي سورية، احترقت أجهزة الأمن المتعددة بحمد مدنية والعسكرية كلها، وهي أجهزة تمتع رئيس بجمهورية مباشرة أما في اليمن، فتودعت رئاسه القوات بحاصه وجهرة لأمن بين أسماء الرئيس اليمني وأسماء إخوانه وهي

سورية ويمنع تسع القوت حصص، أي وحدات النجدة، الرئيس أو أحد أو أساء أو أساء إخوانه (اليس) وهي ليب، خيّد الجيش وأقيم بدلاً منه كائب تابعة مباشرة لقيادة أساء وأساء إخوانه والمقرين منه شخصياً وبقي جهر الأس تاناً الرئيس (سم نسم رئيساً في ليب بل قائداً) مباشرة من خلال مقرس يديرونه وهو كنه لا يمي وجوده نفس مؤسسي ليب لأجهره لأمية، وصراع يوذ يسها ويس اللويات الأخرى حول الرئيس

هذه في واقع هي مكوت النظم الحقيقية، ومن نسيه دستورته التي تشمل مرجحات ومجلس شعب وحكومة وعبرها، والتي قد يضل من يتنى مقدرته المؤسسية و«لتصميم مؤسسي» Institutum Design، وعشر البية مؤسسية دستورته حكمة في تحديد مسار التطور اللاحق، وخريطة المعمارية مصنفة، والساء حقيقي مدولة، حيث مركز القوة والسيطة وحيث يصنع القرار ويتم تحوير الصلاحيات دستورته، موقوف في مكان آخر، ومن نشية ساء وفقاً لتصميم جاهر ساء وهذا يعني مثلاً أن بلدًا مثل سورية لا يُصيح تعديل دستورته، فليسوا لا يعني بكثرة ما دم مركز قوة مدولة الحصري هو منصب الرئيس المجاز لأجهره لأمية ولا بد من تغيير النظم (أو على الأقل برده لمسية، ونموه) قبل تغيير الدستور، لأن تغيير الدستور بوجود نظم لا يحترم نص و كنهه يصبح مسألة شكية، إن لم يكن مدورة وتكتيك

ثابتاً، الحرب لسياسي لذي كد في نص الحالات حرباً أيديولوجياً وقاعدة اجتماعية لنصاء كد في حابة سورية، وهي حابة م بوس، و ليجاب لثورية في لسا<sup>4</sup> وفي زمن كد حرب صالاح مدورة عم ثتلاف مصاصح عشائرية وطمعة وعسكرية (صباط وصباط متفادين)، وفي مصر جرى تأليف رابطة لأصحاب

(4) حرب على عائد القدافي في ليبيا معاد محبته بدوريات في يدو نص لاسبراد محبرات انحصاره نعريه، فهد سقى حرب النظام الوحيد الذي أيجد العبداء والرجال شعبيه ثورية. وشعب الأحرار في ليبيا في عام 1972، عن القدافي يعطين جميع الفوائض المحتوز بها سايك في عمليه تصحير كائمه بدوريات في خطابه بشهير في مدنة :اره في بساب البرية<sup>9</sup> ندي بدأت بعده اندحار الشعبية حميه بهير دمدية ليب من نصح صه وانتمهين النديين

أصبح حول النظام من العمد في الترفيع وحتى موقعي الدولة لكبار ورجال الأعمال في المدن ومثقفى النظام، وشكل النظام من هؤلاء قاعدة اجتماعية ومكانة اجتماعية وفي لحالات جميعها أصبح لحزب الحاكم رابطة مصالح وولاءات وبعد أن كان حزب العث يشمل تيارات متنافسة، من مناصرة علي سلطان، ويقاد بهيئات مركزية قوية وقاعدته مثل الفدائى الفطرية بحزب، تحول إلى ما يمكن تسميته بـ «حزب الرئيس» أما حزب الوطني في مصر قدم بكن من اسدية حزب أباديو وحيث، من كان العظيم السياسي اندي أقامه الرئيس في مصر بشكل قاعدة ولاء له

ثالثاً، طبقة رجال الأعمال المحدد لمرتصون بالنظام بولاء ولمصلحة، وفي الكثير من الحالات عبر القرابة والمصاهرة مع رجال النظام وأصبح أبناء مسؤولين وأفرانهم الذين تحولوا إلى رجال أعمال بطلب رئيس دول هذه طبقة وتحالفوا مع من تبقى من رجال الأعمال التقدمي من عائلات العبد في شبكة من المصالح والولاءات تحيط بالنظام الحاكم، وتقدم بولاء، وبشارت سياسيين في الفساد لقاء لهور بغطاءات ومشروعات بناء وخدمات، ورخص سيرد وغير ذلك وهو ما سماه محمود عبدالمصطفى في مصر بـ «رأسمالية المحاسب»<sup>42</sup>، وسميت في أماكن أخرى برأسمالية «حساب والأفارب» وفي سورية، شجع بشار الأسد بشوء فئة رجال الأعمال المحدد التي لحأت في محاولة حديثة للاستثمارات الحبيحية بعد ارتفاع سعر النفط، إلى محاولة الاندماج بها وبين أبناء مسؤولين وأفرانهم ورأس المال السوري المعرب ورأس المال الخليجي وبميرت شبكة رجال الأعمال المحدد بتعاون الحكومة انام معها

رابعاً، بشوء أسره حذمة، وهذا عنصر مستجد في الجمهوريات العربية، وتعرض هؤلاء الأسرى بسدريج عبر لاسسداد تطويل ممدى حتى كادت تنصهر باقي المكروبات من حيث المكاتب والنفود عشية الثورات وهي لا

(42) محمود عبدالمصطفى، رأسمالية المحاسب دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، القاهرة دار

تدار من طقوس الملكية المعروفة ورخاؤها و«أنبياء»، لكنها ليست أقل منها  
 حيث الملكية والثروة والسرف، ولا أقل منها في تقديس شخصية الحاكم ورفعها  
 فوق النقد، حتى حين يُتاح للنصحافة والجمهور بعد المسؤولين الآخرين مثل  
 الوزراء بعد منحور إعلام النظم حول صناعة صورة رئيس بوصفه مرمو حدة  
 البلد ومرجعيه الشعب حتى بعد مؤسسات نظام وشأت بانرموبالية  
 حديثة. وهي تختلف عن لأبوة الشمبدييه هي أنها أقل احتراماً لرموزات  
 الاجتماعي شمبدييه، وأهل «عظف» على الناس، وأكثر استعداداً عن سي حتمديه  
 تقيديه وسيطة هي العلاقة بالمجتمع، مثل توجيه وقادة لعشائر وبرهماء  
 المحسن على أنواعهم، سي كانت توسط يهود في انصام يديكي وقد حتميه  
 أبصاء ولأه وعندهم بحث مثل هذا انصام «سيوانرموبالي» سي رعمات  
 لكسب ولأه جماعات شمبدييه مثل عشيرة والعدثة، فيه يضبط رعمات كهده  
 من طرفه، ويفرضها على الجماعات، بحث ستمد رعمته منه وبفصده، لا من  
 سلالته

في هذه نظم لا يفصل بين لندسور والمواطن الفرد حاجزاً اجتماعي  
 يشكر حمية الأخير بعد نهمش سي المجتمع التفدييه خلال عملية  
 التحديث، يفص يهود وحده أمام دونه برئيس لأمية بقدرتها غير المحدودة  
 على فمه وقد تقشر حقوة الأخيرة حد أسباب تميز الاحتجاج ضد الأنظمة  
 الجمهوريه محدثها مقربة بالاحتجاج ضد الأنظمة الملكية وهذا يعود إلى  
 انصارق هي اسية وعلاقة بالمجتمع بين الأسره بحكمة حكمة من جهة،  
 و«أسره الحكمة» لمسجده في الجمهوريات من جهة أخرى فسي شمبدييه  
 مراع لبصدمات، وتختلف من وطء انصام كما «تفسر» بقمة والاحتجاج

ثمة تفاوت كبير بين الأنظمة سي تعرض لانصابت شعبية ساحيه ورد  
 المكوثات، المختلفة في معدده بركيب اسسطة، لكن، ثمة تشابه في محورية  
 سلطة الحاكم الفرد، وفي وجود المكوثات نفسها وهذا أمر يفترض أن بلغت  
 نظر أي بحث؛ إذ يبدو أن ثمة منطقاً في تصور نظام الاستبداد في البلدان عبر  
 المتطورة، أو الباميه كما تسمى، التي لا تتمكن من إنشاء نظام شمبوي، سبب

أ ضعف الدولة اسببي راسدي تعوَّض عنه بالقسوة) من ناحية، وعدم تحاسن المجتمع، بحيث لا تمكن أيديولوجيا واحدة من النجول فيه، من ناحية أخرى، ب عجز البيروقراطية عن (إحاطة بجميع جوانب الحياة و سيطرته عليها خلافًا لبدعة الشموي، وعجزها عن تطوير أيديولوجيا شمولية، وذلك على الرغم من توافق الحطاب القومي تحديداً مع مشاعر الشعوب العربية في مرحلة التوق إلى الوحدة و بعد لاستعمار وبعد نكبة فلسطين، إلى سرجه تعبير هذا الحطاب شرعية ثمة الأنظمة وسم تكن تسي الحطاب الإسلامي أوفر حطاً في تطوير أيديولوجيا شمولية تصم بحكم في السوادان منذ السنوات الأخيرة في عهد اسميري، بل أقل حطاً، وذلك بسبب إثارته لانتقادات انتقائية، وتعارضة مع سمط نندين شعبي وأسلوب حياة فثت وسعة من ننديين وغير ننديين، والشروح اديسة العدمية، والحريرية (بين الحركات الإسلامية نفسها، وبينها وبين الحركات الأخرى)

نذلك، بقيت الأنظمة العربية منصوبة مع محاولات معدودة بنحويها إلى شمولية، وتمحصب عن د. حات مخيفة من رثثة بدعة السعوي أو صلاية، ومعها احتمالات تحول النظام السعوي إلى حكم أسره يتهل بتوريث بعد شخصية العدم السعوي، في مقدر ترجع قوة حرب الحكم وترايد قوة الرئيس الذي يحكم بأدراج مختلفة أهمها، الأجهرة الأمية المومنة مباشرة وعندما تشوي المجتمع في نعتهم بدكتاتورد، لا يعود ثمة مرشح طبعي لدراسة من بعده، فلا أحد من المحيطين به يفصل غيره وعنده يصح سورث هو محل اوحيد وكأنه جدالة لعمر الحاكم بعد وفاته، أو اسداد بيويوحي له بالحفظ على حياته

سمح بعض هذه الأنظمة السعوية سريرة قتصادية أعنى وهامش حرية أوسع مما أتاحته أنظمة أخرى ففي تونس، كان ثمة هامش لعمل النقابات، وبعض الأحزاب الشكية التي سُفيت أحزاب الديكور، وعدد من مصمات المجتمع المدني (المصمات غير الحكومية)، وهذا كله كان تحت رقابة أجهرة الأمن المشددة، وسمح أحزاب المعارضة، وفي عتب أي تعددية إعلامية فمما في

مصر فأتيحت درجته من حربه بصحبه في عهد مبارك وبعض البعده الحربه  
التفيسيه، وبت سمح بها بالصوره لانحدت إلا بحصص حده سطره أي  
إيه معاده من أجل أب سفي في المعاصه، ولا يَح بها الوصول إلى حكم،  
الامر الذي أدى إلى حشبه هذه الأخراب وشحوخها بحكوه بقدان مهمه  
السياسيه، ونحوها إلى مؤديه دور مصر النظام بائم في مفاس الأخراب عبر  
الفوسه شي تمتعت بشعه أكبر في شارع لكر هه الهش ففتح المجال  
نفس من انشده في الجمعيات غير الحكوميه وبقارت مع تصويت في درجات  
الجمع بحسب هويه بحركه سياسيه فهد بحرص الحركه الإسلاميه إلى  
قمع أكبر من غيرها

في امير، أتيح العمل الحربي، ودم سظم سفظوي بمردي على أساس  
الحركه المذكوره سابقاً بكر مع تسويه فيها قدر من المشركه في سسطة بين  
المبائل والقوى السياسيه، وبأكب التسويه عبر بزم مع ردياد بقود الرئيس  
وأمره إلى بظب افرادها على رأس لأحهره لأميه والحرس الجمهوري،  
وبهميش باقي أضراف بصفقه باريحه إلى أوصينه إلى الحكم، ولا سيم  
حرب الإصلاح وبعامات في تجمع قنابل حشده، في ترانس مع نعدو اشرح  
بين البطم والحوثيين هي اشمال، وبين البطم وبمحافظات الجبويه أيعب  
فقد بقي اشرح من اشمال والجبوب هثم لأنه بعد فتل اتفاق الواحد لأوب  
ببهم، قامت قوت اشمال عبياً بحتلال بحبوب ببقوه وحرص الواحد،  
وتكرست مشاعر بحسب لدى بحوبيين، وتفاقت مع حسبه بحرب والحصوع  
لشمال وعبات سياسة السماح حكيمه وحاده

أث في سوريه وببها هم بكر متحا على الإطلاق أي نوع من العمل  
السياسي والمدني والقضي والروابط أو لاتحاد فهي سوريه، صفي  
العمل البقبي البصبي، وأعب بء البقات على أساس اعنوي ببايه سياسيه  
مقابل البفده لمصه البفده أي إن البطم البصوي كد معب، يشه في  
الاعلاه الأنظمة البشوره، وإن بدم ببح في أب يصح بظام شمولي وأصح  
الرأي العام البسبب (ynical) تحه أيمو بوح البطم، فلا يؤمن بها حتى وهو



من طقوسها، ويكرر شعاراتها بعمية ساحرة وبقي ضمير شعبي حارح  
سيصرت، بل تعتقت بهو به رين الشعب مع الوهب أكثر فأكثر ولست  
اصطر هذا النوع من الأنظمة إلى الاعتماد على العنف العمي من ناحية وعلى  
الاستبداد من ناحية أخرى، وكذلك أمره على ولاءات غير سياسية من  
حاج مؤسسات الدولة مثل لصدئة والعشيرة والقبيلة، ناحية (وبعد يحدث  
عن سطوته يمكن وصفه شموه رقة، فتبعيت الأهلية الصغيرة ما كنت  
لتحظر في بل هتدر أو سنابن أو موسولسي الذين قادوا أنظمة شمولية فعلاً)، ما  
أدى إلى اعتراب الأكثرية عن النظام ونهايه بصدئية أو بندية هذا شأنه بين  
سبب وسوريه هو الذي يفسر هدوء اسوريين في الثورتين السورية والمصرية،  
وتحرفهم على الحروح لتظهر بعد الثورة البسة وأمام صدرة بس بندية  
فرد كان حتى الشعب الذي قد تحرأ، فهذا يعني أن الأمر بمكم وبفسر أيضاً  
انطاع السورين أن النظام لا يمكن أن سقط من دون دعم أحسي أو حتى  
تدخل عسكري، لأنهم توقعوا أنه سينشأ بحرب على شعبه مثل غداي، ولا  
يمكن وقفه من دون تدخل حاوحي عولت بحب سوريه معارضة وسعة على  
تدخل حاوحي مثل تدخل في ليبيا وسنّى بعض سحاصيين في بحارح،  
ومن صمهم شعور بارروب، صارهم لأوب بالمحس الوصي، تبتاً بالمحس  
الوصي بسبي الذي شكّل عنواناً شرعية جديدة بسيله من النظام يمكنها توير  
التدخل حاوحي بمصلحتها

في نفس هذا تتقارب في تركب بسطة في الأنظمة انحاكمه وتساب  
الحركات ولتحارب، بنت مجتمعات تي حكمتها هذه الأنظمة مختلفة  
في بنيتها لأسباب ناحية، كما أن الأنظمة لم ساهم في عمية بناء الأمة على  
أساس الوطنية بما يتجاوز الجماعات الإثنية والعرقية والطائفية، بل لم تشرع  
فيها أصلاً ولديوه سوريه بقبت نتج تقسم استعماري لسوريه الجغرافية  
والدينية بمجتمعات غير متحدة من ناحية الطائفية والجهوية، ومتدونة  
انتطور بين المراكز والأرياف وغيرها ولم يسحق نظام حكمه في دمج الأمة،  
وإن سحج بديّة في لإصلاح الررعي ومكافحة الأمية وتعميم سحسم وتورع  
لثروة يقوم على سح حاجات أساسية، ولم يكن بناء الأمة هدوه أصلاً

ففي شعارات نظام وأيديولوجية معدة لأمة هي الأمة العربية، ولا وجود لأمة سورية، ولا حتى شعب سوري في مصطلحاته، إلا بمعنى المجموعات الحاصلة بحكمه وينطبق هذا على نظام القذافي أيضاً الذي تعامل مع شعبه بوصفه مجموعة عشائر ورعايا، ولم يعترف أصلاً بوجود شعب ليبي

كما لم يحصل في سورية اندماج قصدي حقيقي بين مناطق البلاد المختلفة وحل التناقضات الجهوي قذماً، ونوسع التناقضات الطيفي بعداً. نشأت طبقة أغنياء من داخل السلطة الحاكمة وحاصلت مع بقايا برجوازية قديمة والأمر الأهم هو أنه على الرغم من الشعارات القومية التي رفعها النظام، ازدادت الانقسامات الطائفية في ظل حكمه ووصفت مرعاه الانقسامات الطائفية إلى درجة الإغناء بها في الحرب والمطامير ومجلس الشعب وغيره من هيئات، بما في ذلك وعلى النظم لتركيبته الضعيف، على الرغم من تكراره ينطبق هذا أيضاً على الحالة الليبية حيث تُحدد نظام الحكم شكل تحالف عشائري عياً بعشائر لأخرى ضده، ودخل نظام في صراع سياسي مع قوى ماهرة اتحدت شكلاً طائفياً في الشمال، وفي الوقت ذاته تعامل مع جنوب اليمن كأنه منطقة محتلة و نشر بين سكان جنوب اليمن شعور بأن النظام يمثل الشمال

أما تونس، وفي ما عدا التحسن لإشفي والسياسي، نشأت أجهزة دولة بيروقراطية قوية وهوية تونسية على دوله نوسية الحديثة حدوداً تاريخية عميقة سيئ مثل المصرية وعلى الرغم من الانتماء العربي لجميع المواطنين وقد عليهم التحصيل مع هذا الانتماء، فإن أيديولوجيا نظام شهدت عبر تحولات الرسمية وبتقوس الوطنية ومذهب التعليم على هوية تونسية وطنية وولاء للدولة، ما ساهم في توفير الشرط الضروري لنمو كور سلف وهو لإجماع على كيان الدولة كسب هذه عميقاً أيديولوجية نظام الحبيب بورقيبة رسمية ومع تنحور تونس التناقضات الجهوي في السمية، بل عتقته الليبرالية الاقتصادية التي عتقها من علي وكان هذا من أهم أسباب اندلاع الثورة

على الرغم من شبهة من مصر: تونس من حيث تحسن المسكن إنشاء

والسبب بوحده الدولة وشرعيته، فإن التمايز الطائفي في مصر ظل قائماً، وساهم في تعميقه نشاط الحركات الإسلامية خصوصاً السلفية أمّا النظام هشّر فكرة حاحه الأقنية لمسححه الكبرية إسه كي بحميه من لأكثرية، وتعاضى معها سياسياً من خلال مؤسسة الكيسه، من دون أن يجري محاولة حقيقية دمج الأقنية والأكثرية من خلال مؤسسة دستورية والاعتراف بدور لأقنات في استكوين التاريخي بمصر، وبأنهم في بحقيقة ليسوا أقيده إلا ديناً، أما وحبب فهم حرء من الأكثرية، كما أن قنادات الحرب الوطني المحلية و لإخوان والسلفية سافسوا في بمواقف سببيه من الأقنات بدخيرة على شعبه في المناطق بمخنفه من مصر ولا شك في أن عصر الدولة بمصريه عن حل «المسألة القبطيه» مدثورة عام 1952، بعد أن حقق انعدام التمكي تقدم كبراً في هذا المجال، تول أثرًا في احياة اسبسية، ولا سيما الاستقطاب مع التيار الإسلامي فيها لكن حينما يصل إلى أسباب تعثر الانتداب الديمقراطي في مصر يركز على دور الجيش، وعلى فشل حزب معارضه في تأجيل مصر عات بحريه والاتحاد في اتحاد المرحه الانتقالية، وإصرار الإخوان لمستمس على حكم مصر بأغلبية صلبة في مرحلة الانتقال، في ظروف معارضة دولة العميلة للانتداب الديمقراطي، ورفض المعارضة بحكمهم، واستعداد كل طرف لتعاون مع الجيش ضد الآخر

في سياق ردها العيف على انشور ب، كان من السهل على الأنظمة الحاكمة في سورية واليمن و جب استحداث جماعات الهوية الطائفية والعشائرية والجهوية في تحويل شوه إلى صراع مسلح، وتحويل الاستقطاب السياسي من لاسداد في مهاد النظام الديمقراطي إلى انقسام ليهواني وسرب على اسقطة سابقة الحفاظ على ولاء جماعات صائفة وقبيلة ترى أن تهديد النظام هو تهديد لها، ويعني في سورية بصدفة العلوية وأنواع الطوائف السنية التي بحج لنظام في إشعارها بالتهديد أُنصت معرراً موقفه باستعلان دعاية طائفية ودينية مرمية بشبه المصائل الإسلامية ونصه إلى «تحالف لأفساد» لاحقاً قسم من العلمانيين من شنه والعلويين و مسيحيين وغيرهم الذين يعارضوا مع انشورة في ما يه، ثم شعرو بالتهديد بعد صعود الحركات الإسلامية المتطرفة

عبر احسنة على لإطلاق روح ثوبه 2011 ومطالبها وفي كثير من بلدان العربية، تحول الاستقطاب بين علماني وغير علماني إلى نوع من الهويات الثقافية متميزة أيضًا بسط الحداثة، كما في حالة الاستقطاب بين الكاثوليك المذكيين والعلمانيين الجمهوريين في مرحلة الثورة الفرنسية، واستمرت بعدها مدة طويلة

هكذا تحول الصراع في دول ثلاث (سورية وليبيا واليمن) إلى صراع مسلح، على نحو جعل العامل الخارجي في هذه دول أشد تأثيرًا منه في تونس ومصر وهو في الحقيقة يدي حسم الصراع على السلطة في حد ذاته (وبسبب ضرورة مسألة الديمقراطية التي كانت غير مطروحة فعليًا في مرحلة السحور إلى حرب أهلية أهلية ليب، حسم تدخل عسكري الخارجي المعركة ضد انقلاب في لأسباب اقتصادية وحيوسراته وأخرى معقدة بعلاقات تاريخية بين دول العربية ونظام اقتصادي وفي اليمن، حسم المبادرة لحيوية الصراع لمصلحة تغيير رئيس وبقاء النظام، ومع ذلك بهار السورية واندلاع حرب أهلية، وتحدث إيران بدعم الميشتات الضمنية التي اعتست على محور «وطني» ولاحد حدث تدخل عسكري حبيبي مباشر من دولتين معاديتين للديمقراطية هما السعودية والإمارات تحت عنوان «تحالف العربي لدعم شرعية» وفي سورية، حسم التدخل الإيراني والروسي، بشكل واضح وحتمي، بحرب ضد فصائل المعارضة المسلحة التي لم تسر حصاد أو بدمية ديمقراطية، واستمرت نشطتي والسعثر طول فترة الحرب مظهرة عجزًا عن تمثيل شعب سوريا بوضعها شعبًا في مقاس نظام الحكم، وعدم أهلية وعجزًا عن تقديم بديل واقعي من النظام

بعد هذا سمير بين اسئلة لإقليمية التي كانت سائدة قبل ثورات وبعد هذا لم يكن التدخل العسكري مع الأنظمة وصدها في ليبيا وسورية واليمن بعد الثورات تاح بهج قائم منذ ما قبل لثورة أو «مؤامرة» منواصده وعمومًا بعد الحرب على العراق، أصبح التعامل لإقليمي وديوي مساهمين للأنظمة، دسهم دوليًا بوجود الفدائي الذي أخذ نظامه يتفرب من ولايات

للمتحده وأوروبا العربية، وحشي إسرائيل، بعد أن حشي مصير النظام العراقي في مرحلة نظام انعطاب الواحد كما جرى التسييم بالنظام السوري بعد عزلته خراء عنيدل رفيق الحريري في عام 2005 وحق النظام بسبب نعتل لمشروع الأميركي في العراق، والتحديات التي واجهها لاختلال، وحاجة ولايات المتحدة إلى استسبق لأمني معه بعد أن سمح بتدفق مسلحين من أرضه إلى العراق وطمح النظام أيضًا إلى تعاون سياسي وأمنيًا مع الولايات المتحدة، وتعاون معها بالفعل، وكاب شرطه لوحيد أن نقل به، كما هو نظام لحكم سورية، وهو حقق مرامه هذا بعد أن هلك عزلته بدولة التي فُرِصت عليه بعد اعيب الحريري وداحيًا، شأ في سورية توق إلى الحفاظ على الاستقرار وبعور شعبي من مصير العراق بعد عام 2003 و الانقسام لطائفي فيه، وكذلك بعود من الوضع خطئتي بسببي اسائم اسير على حافة حرب الأهلية، وحل ما تمده شعب اسوي، في تقديره، هو الإصلاح في حل لاستقرار، وبهذا السعي بحمل البعد برده عنه العنيفة، بل بحشيه، على استعداد درعا وحمص وعوطة دمشق، المسؤوله عن تحويل مصاب الإصلاح إلى ثورة، ثم إلى حرب أهلية ثمة فرق جوهرية ومصيري في نتائج الثورة بس ردة فعل النظامين المصري وتوسعي على الثورة من جهة، وردت أهمل الأنظمة في سورية و يمين و يمين من جهة أخرى، وكذلك ساحة توافر القواعد الاجتماعية التي مسدب بينها الأنظمة الثلاثة الأخيرة في رده فعلها تلك

## الفصل الخامس عشر

### الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن تشيلي ومصر

في أهمية تماسك الجيش وقوى الأمن في مواجهة التغيير، وفي تماسكهما مع النظام واستعدادهما لاستخدام القمع بوصفه من أهم عوامل صمود النظام السلطوي، وفي رفض الجيش قمع الثورة في مصر وتونس حلاً لتعامله في حالات مثل سورية وليبيا وانشقاق الجيش في اليمن، وفي حصول حروب أهلية في الحالة الثانية، وفي الانقلاب العسكري، وفي تشابه حالتي تشيلي ومصر وعهدي أيمندي ومرسي وفي المسؤولية التي تنحملها الأحزاب السياسية المدنية عن الانقلابات العسكرية

بعد موقعة الإصلاحات وتراجعها قبل اشورات بعقدتين، انتقدت إيثار بيبيز حمسة تفسيرات رائعة لمثل التحول الديمقراطي في المنطقة: أولاً، ضعف المجتمع المدني ثانياً، سيطرة الدولة على الاقتصاد. ثالثاً، الفقر والامية رابعاً، بُعد ناصفه عن مراكز التحول الديمقراطي حامساً، الشدة وتحديداً للإسلام. وفي رأيها أن النمر اندي تقدمه دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس فشل ترسيخ الديمقراطية، إنما فشل أعلى هذه الدول في المادرة أصلاً إلى الانتقال إلى الديمقراطية وهذا تكمن استثنائية المنطقة. ولهمهم

يجب أنظر إلى ما وراء غشيل في إطار متطلبات الديمقراطية المسبقة، أو شروطها المسبقة، فغياب ليس سبباً، وهو لا يميز الحضارة<sup>(2)</sup>، لأن ماضي أخرى شهدت انتهاكاً ديموقراطياً مع أن مثل هذه الشروط غير متوافرة فيها.

يفرح بيدين العودة إلى سكوكوب لتفسير ندر، الانتقال إلى منطق العربية، وحتى ندر، ثورات على الرغم من انتشار عدم الرضا (لا شئ في أنها أعدت انظر في موقفها هذا بعد تفحص الثورات في عدة دول عدة منذ نهاية عام 2010، أي بعد منع مسواب من نشرها تلك لمقالة) ويسع التمسك إلى تفسير سكوكوب من اختلاف قدرتها المؤسسية الواقعية عن المصرية بـ كرسية لثورات في أي لا انظر إلى الدولة بوصفها أدلة في صرخ العصبي أو في فومية حمص الانتاح، وإنما هي مؤسسات دائمة بداتها تبصر، أو تحاول أن تسطر، على أرضي وشعب وبذلك على معطل ثورات أن يكتشف بين العلاقات انضغية وحده، بل العلاقات بين الدول والعلاقات بين الدولة وبطرق المسطرة والمساطر عبيد أيضاً<sup>(3)</sup> وفهنا شرعية لعدم، وفق هذه المصرية، هو المفهوم المفسر الرئيس لثورات لكر في نظر كرسية يمكن أن يكون هدف سرعته لعدم عدلاً وسطاً أم الأسباب برئيسه فحده البحث في سه مؤسسات الدولة وكفاءتها التنظيمية، وهذه مرهوبة بالنظريات هي الاقتصاد والسبة انضغية ولتطورات على الساحة الدولية وفي إمكان مؤسسات الدولة أن تنفي راسحة حتى بعد فساد الشرعية لدى قذافي وسعة من الشعب، بد صمدت واستمرت قادراً على لإدارة والتدبير، وفي جهده عملي متماسكاً<sup>(4)</sup>، اختصاراً، فإن قوة الدولة وتماسكها ودعائه جهده العملي لا يحسم نجاح ثورة أو فشله فحسب، بل قد يكون مقررٌ بشأن حدوثها من عدمه، وهذا لا أتفق معه فيعجز الثورات المعهودة بخرج عن نطاق حكمه، أم لتعامل معها فيوقف

(2) Ibid. p. 42

(3) Teda Skocpol, *States and Social Revolution: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 3

(4) Ibid. p. 32

(5) Bellin, p. 43

فعلاً على عزم مثل تماسك جهر الفمع وحش، وعيب ما يقيد أسي  
 الطم ويضعه من استخدام أقصى اعنف وفي رأي، باختصار شديد، وحلاً  
 لفهولة الساسة (عنف لا يفع) التي تستخدم ما لتحتدي، أو لحجم عنف  
 الأنظمة، فإن «عنف الفمع» يخدم في الحالات التي يكون فيها النظام ودراً  
 على ممارسته على نحو مباشر ومبهي في عيب معوقات محليه ودولية وبقى  
 الأسئلة مطروحة في شأن هل كد النظام قدراً على اتخاذ قرارات قاطعة، وهل  
 كد جهر الفمع في دولة مؤيداً على نحو مطلق، وبمقدوره الاستمرار في  
 استخدام القوة على نحو شامل ومثار

يسر، كل مواطن عربي حالم «الفمع العظيم» مسبباً، أن الحوف من قمع  
 أجهزة الأمن التي لا ترتدع عن استخدام أقصى الأساليب وأقصرها يعيق العمل  
 السياسي في الساب العربية ومن العرب ألا شبه عدد غير قليل من الباحثين  
 إلى مسألة وصاه الفمع على الفموس، وحوف من أجهزة الأمن لا يفسر هذه  
 الإشكالية عيب العمل فحسب، بل نفس طبيعة العمل حين وقع أيضاً بوصفه  
 فعلاً عهدي غير منظم ولا محظوظ؛ إذ يكاد يستحيل تنظيمه والتحصن في صفوف  
 الحضور ككي جهر الفمع ولا شك في أن حجم العنف الذي كد أي نظام  
 قدراً على استخدامه، وعيب الروادع لأخلاقية واستسابة والفيود اندوسه،  
 كد من عوامل فشل أي ثورة ومثاقفها في مواجعتها، كما كدنا عدمين مهمين  
 هي حالات أخرى مثل فشل الثورة السلمية والاستفاد إلى العمل بمنهج ولا  
 محور بنفس من أهمه هذا العامل في بلد مثل سورية وسب مثلاً (والعري  
 قبل حرب 2003) مثلاً نكس هذا النموذج به يتوقع تحدي فئات شعبية وسعة  
 لجهر الفمع في خمس دول عربية على الأقل في عام 2011 حينما تعحرت  
 ثورات عشوية، كما به يتوقع استدعاء عنف النظام (في سورية) ردّة فعل شعبية  
 مسيحة مدعومة من دول عديدة بدوافع مختلفة كدت تؤدي به لولا لتدخل  
 الأجنبي لمصلحته

يمكن بحرص ما استتجه نظام الأسد من حثي طخنة من عبي (كسور  
 الثاني يناير 2011، ومبارك (شباط فبراير 2011) في نحيهم الفسوي



عن منصب «رئاسة» في أن الرئيس المذكورين أحط بالمرجع و سوفي عن  
 الموجهة الشاملة ومن منظور هـ ، شجع «صهر نظام الصعقة» الشجع  
 على موصلة الأحكام حتى طاعة الحكم وتوصل إلى قناعة أن استراتيجية  
 الصمود واستخدام أقصى القوة المتاحة هي الأصغر لنظام وكانت النتيجة  
 إنقاذ نفسه وتدمير الشعب و بدوره يكن «نجاح» حظته به يكن نسب قرار هـ  
 من نتيجة نوايا شروط أهمها أولاً، جعل عالمي لاستخدام أقصى درجات  
 العنف ضد الشعب، وهي جرائم الحرب وجرائم إبادة ثانياً، وجود معارضة  
 سياسية من دول برامح ديمقراطي، وفصل من مسحة مشتت لا تتبع لها، وشيء  
 التصرف الإسلامي بمنهج للرأي العام المحلي والعالمي الذي مكّنه  
 من تسيئ استراتيجية الصراط الحرائير في سوت المحنة الحرائيرة ذلك،  
 عدم تبلور إرادة الدول المؤيدة لتغيير في سورته و خوفها من تعبير نفسه  
 رابعاً، صعود حطط لطائفي لدى مكّن النظام من استئثار الأقليات طائفية  
 وأوساط واسعة من المدنيين ضد الفصل بسلحه حامشاً، وخلال  
 اعسكرات الإيراني و روسي بعد أن قصرت العاصر الأربعة الأولى عن بقائه

لا يتعلق لمر لاستثنائية في البلدان العربية بغاب شروط الديمقراطية، إنما  
 بحصور شروط الاستطوية الباطنة، بما في ذلك لاستعداد لاستخدام أقصى  
 القوة، وتعقيدات تداخل العوامل الخارجية والإقليمية فهناك، وفق بيدي، دول  
 أخرى كان لدى النظام فيها هذه القوة والقدرة على القمع، هي كوريا الجنوبية  
 في عام 1987 مثلاً، لكن نظام قرر عدم فعل ذلك أي أن القوة بواخرت،  
 ولم تتوافر لإرادة عمق حركه الشعبية وقد تتوفر لإرادة لا تتوافر القوة  
 والحالات هي أفريقي في جنوب الصحراء بحجم في كثير من الحالات عن  
 صعب ندوة وعدم قدرتها على دفع روتب الحش، ما أدى إلى قصور في  
 تماسك جهاز القمع لديها في حين حافظت دول عربية على تمويل جهاز  
 الأمن و حش ودفع الرواتب حتى في من الأزمات المديّة، ووافرت لديها  
 دائماً القوة الأمنية و لا ردة لاستخدامها، هي مصر، قام النظام إلى لأمره

الاقتصادية برفع اميرالية العسكرية 22 في حنة، مع أنه صضر إلى حمص  
ميزانية دعم السلع الأساسية 14 في المئة في العام ذاته ومع أن الحرب الأهلية  
في الجزائر أصرت بالافتصاد صرراً كبيراً، فإن الجيش ظل يتسلم رواتب أفراد  
سبب استمرار تدفق العار واسقط إن تدفق ربيع في العديد من دور منطقة  
هو أحد أسباب الحفاظ على جدار الأمن بعد أن صار بوتليقة في انتخابات  
عام 2004 سنة 84 99 في المئة من الأصوات، بعد أن رشحه جيش  
عميق برئاسة في عام 1999 واستحب جميع المعارضين من لانتخابات التي  
اعتروها نمثية، ستفاد بوتليقة من مصادر الصدقة لا حتواء استقلاله العسكري،  
لكن من دور زيادة للنفوذ الشعبي في السياسة العامة، فهو لا يستخدم أموال  
الصرايب بل ربيع البصر وفي أي حال، إذا أصبحت الحرائر دولة ديمقراطية  
بعد عرله سيكون لحضرات بوتليقة هذه دور موضوعي مهم في شؤونها، فهو  
رشح مؤسسات مدونه ولا بدري بعد هل سبقي الجيش الذي انحرى إلى  
مطالب الشعب برفض ترشيح بوتليقة لولاية خامسة غير صامح إلى الحكم  
مستقبلاً على نحو مباشر أو غير مباشر

لم تنفع نظامي المصري والتونسي قدرتهما على تمويل أحهرتهما  
الأمية وحشبهما لأب الجيش ثم يحرم نظام في لحظة الحاسمة وعموماً،  
عند وقعت شروح في تماسك بقوة لأمية مع الصدم تراجع الأخير أمام  
الحراك الشعبي وحيث لم تحصل شروح كهذه تراجع الحراك الشعبي،  
ووقعت حروب أهلية أو تدخل خارجي ولا يمكن فهم نجاح الثوارين في  
نوس ومصر في لحظة الرئيس من دور أحد عامل رفض الجيش استخدام  
للمع انوره في اللحظة الحاسمة في الحسب، علاوة على قوة تبعته الشعبية  
ووحدة القوى الشعبية في الميادين خلال ثورتين

تماسك الجيش مع النظام يحاكم في حالات محتمة حين كانت القوة  
القمعية ممأسسة تحكمها قواعد، ويمكن التسو بأفهامها، وتعتمد الكفاءة،  
وعادة ما تتوفر لديها طرائق منظمة للتوحيد وشرقية، وتعتمد الترقية على

لأداء و ليس على اسبسية و كذا في حده لجهز القمعي اعظم ساء على  
لعلات مرموسه الأويه، وادي عبت فيه علاوات القرية أو المحسوبة  
على قواعد الإحرائية، و يحفظ فيه على لأصاط سنعلال اشروح الدائمة  
في مجتمع بين الهويات اصائيه و نفسيه و غيره

بعلق سوك مؤسسة عسكرية عوامل مثل قرار الحنة محكمة،  
والحرف من أن يؤدي الإصلاح ب عدم كله، بما في ذلك مؤسسة عسكريه  
نصي حالي لصين وسورية، على لرعه من عرق كبير في سية لمؤسسة  
عسكرية، و سب ولاء في ذتها، بحربي في حالة الفس، و الصلبي في حده  
لسورية، عثر الحش مصير مرتط بأعدم و كذا لأحير مقتنع بأنه إذا قست  
ي مصاب أو بدأت لأصلاحات مستقصي إلى تدمير، لأنه إما أن تكون  
مطلقة وإما لا تكون

إذا عذرت مرحلة لأصلاح والحمود ما قبل اشورت، أي مرحلة ما  
بعده، أي مرحلة فشل ثورت في بعض لدول، و حدها في مرحلة رأس  
عدم و طلاق مرحلة انتاب في دول أخرى، فبما بعد أن الانتقال الديمقراطي  
لا يحج إذا عارضه بالقوة جيش مماسك، وإذا عثر لجيش التحول مصير به  
بوصفه مؤسسة، أو مصاح قياد هذه المؤسسة، إذا كانت بها مصالح واسعة  
في الدولة و لاقتصاد و هذا يعني أنه لا حاح عمده التحول الديمقراطي إما أن  
بحيد الحش عن الصراع و بما أن يتحد كذا، أو جزء منه على لأف، موقفاً  
مؤيداً للانتقال، بحيث يورب لأصاف لمعدي الانتقال فيه فيجتمع عن التحرك،  
حدها على وحدة الحش أما في حالة اتحاد جيش موقفاً و علا ضد التحول  
لديمقراطي، فقد يؤدي ذلك إلى حاجة لعدم استظوي، أو شوء دكتاتورية  
عسكرية، و شوب حرب أهلية بعد تسبح القوى لثوريه، و يصبح بذلك شروط  
الانتقال قريبة من شروط بحرب الأهلية التي عاكس لا تؤدي إلى الديمقراطية

في حمسي من ست حالات حصل فيها تغيير لعدم بالهزة في دكتاتوريات  
مردية ( لا شواء هو الأرحش)، كذا موقف عسكري اسبي من عدم من  
أهم أسباب سقوطه كذا أن معارضة بحكومة كذا منتشره في جميع هذه

الاحداث، قبل أن يحلّى بعسكر عن حكومة و لا مشاء هو البرتعال حيث  
قام بعسكر نفسه بعير لحكم فيها وحيث وقف العسكر مع حكم، كما في  
سوريا والصين عند فتح الانتفاضات لشعبه، صمد لنظام أم في حنة حروح  
الانتفاضات لشعبه في الفليس وأندلس الشرقية وروما فم تفتق وحدات  
العسكرية البار على المواطين<sup>(8)</sup>، والتبحة معروفة

في سبب كان احش قد فهد قدره لعسكرية حربية ومكانه عدم  
شبه ثورة. هذا حلت عميد كتاب القذافي مكانه، وكانت موالبة فهد في  
شخصه على نحو مطلق، وأداة طبعه في يده بقمع بحراك انشعبي انسي نسج  
بذوره ولم تكن ثمة قيادة مركزية للحرك المسح، بل نشأت عدة مييشيات  
مسحة، كما هي سورة امي سم يتصور عمل المسح فيها عن حركة مسحة  
كس قائمة أصلاً قبل انشور، وبات تشكل قيادة معارضة كما في بعض  
دول أميرك بوسطى شأت بعد قمع الثور بعموية فصائل مسحة متفرقة،  
وبحور قسمه منها لاحقاً إلى مشات بشوده أمرء حرب وأصبح العمل  
الدوي اندي به حر بدعم الهوى لمسحة، وذلك لأهمية ليب الاستراتيجية  
(وين كتاب الفع المعين حميد لمديين)<sup>(9)</sup>، عملاً رئيس في تشر الهوى  
المسحة لأب دولا مختلفة دعمت مييشيات مختلفة وندت دحت سببها  
حرب أهليه هزم فيها نظام بتدحل عسكري حارحي، وتلا دت عميد انتفا  
ديمقراطي غير مستقرة أسفرت عن انتحات ودستور، وسرع ما فشل الانتفا  
تحت وطأة احنلاف بين الفصائل مسحة ولقادات سياسية معارضة، وبين  
الفصائل مسحة نفسها، التي بحت في أعلية لحنلاف طبعاً بقيميّ جهويّ،  
عدا الانقسام سياسي بين لإسلاميين وغير لإسلاميين

بمكن نقول ب حنة شبيهة شأت في سورة سي لم سمع مرحلة الانتفا  
الديمقراطي، حيث كتاب الجيش أداة طبعه بيد نظام، وبعد تردد وزير دوعه

Samuel P. Huntington. «How Countries Democratize», *Political Science Quarterly*, (8  
vol. 106, no. 4 Winter 1991, 1992) p. 604 accessed on 28.12.2020 at <https://doi.org/10.2307/2644242>

(9) سم تدحل هذه الهوى ذاتها بعمية لمديين في سورة

في انقمع، حيث دفع ثمن ذلك إقامته من منصبه، ساهم الجيش، أو بالأحرى  
وحدات شغلها نظام بصورة استثنائية من الجيش النظامي بقائهم، ليس هي قمع  
التظاهرات الشعبية ودخول المدرس في صيف عام 2017 وحسب، بل هي ش  
حرب حقيقية على الانتفاضة السورية أيضاً صحيح أن عددًا كبيرًا من صباط  
والحدود بغير بالآلاف غادروا الجيش فردًا و بصموا، إلى ثورة، لكن قيادة  
الجيش لم تشق، ولم تعدده فرق أو ألوية كاملة كما لم يُبْقِ قادة وحدات أي  
ردة فعل على إقالة وزير الدفاع

تسبح حرك شعبي حداثا بتصميم قوى حديده، عدك من برص، إلى  
الثورة التي أت مدبة ولم يكن التسبح في هذه الحجة أنص فرار مركزية،  
ولم تسع لقوى المسبحة قيده سياسية أو عسكرية وفشل الجيش السوري  
الحزبي في خلق جيش تحرر وطني كنت المبادرة إلى حمل سلاح عدك محبة  
في قرية أو مدينة أو مجموعته قري منشأب قوى محبة تعتمد على نفسها  
سلاح حلفاء، بما في ذلك سادق الصيد المذحة، وكان من غير الممكن حصر  
عدد تلك قوى وشعبانها واشتقاقها، وهذا أهم الدلائل على أن لتسبح بدأ  
محبة عمويًا يدفع عن النفس قبل المسيح من الحارح إلى عدم قدرتها على  
التطعيم هو الدليل الأساسي على أن التسبح لم يكن استراتيجيتها، بل ردة فعل  
دفاعية ضد حرب بني شنها بضم على ثورة سورية وثبت بسرعة فائقة  
أنه بضم عيف، لكنه عاخر عن فرص لسيطرته على بلاده هكذا تحولت ثورة  
السورية إلى حرب أهلية، أصف إلى ذلك عامل الشرح البشري الذي حصل  
والذي سبق أن تطرف إليه وفتح صراع المسبح المحال واسعًا لث نخل قوى  
دولية وإقليمية سبب موقع سورية الاستراتيجي في المشرق العربي وأدوارها  
استعددة، وسرعان ما تولى مدويو تلك الدول قيادة عرفت الحملات العسكرية  
«جوث» و«حزوم»، التي لم يكن لها مدوب سوري واحد وكانت برؤية لدى  
القوى الدولية المؤيدة لنظام أوصح واستراتيجيتها أكثر إحكامًا، فالترمت إبعاد  
النظام الحاكم، في حين أن جمعت الدول المؤيدة بثوره والتعبير في سورية،  
والتي سمحت نفسها تسميات مختلفة، لم يكن لها استراتيجية موحدة ومثلما  
لم تجد الدول الداعمة قيادة عسكرية سورية موحدة تدعمها، كذلك لم تفهم

هي محاولة حقيقية بمساعدة الجيش الأحمر في إقامة جيش وطني راسي أمر الدعم الدولي إلى رده شعور و لموصى في الطرف لمعارض لسطم، وصعود قوى إسلامية نكثيرة مرفوعة إقليمية و دولي

في اليمن، انشعب فرقة عن جيش وسادت ثوره اشباب، ونبت الاشتباكات وكان في لإمكان أن تحول سوة إلى حرب أهلية مدد بها لولا بوصول إلى حر 4 سط حلف على الجيش مؤقتاً، 4 بضمن عملية تحول تدريجي عبر حكومه مشتركة بين حرب لمؤتمر احكام والمعارضة مؤرخه من التجمع يمي للإصلاح وأحزاب أخرى في مرحلة يتقابه نحو الاتحادات ولكن التفتت عدت وانفجرت، وكان من أهم مظهره انشقاق الجيش بين أطراف مؤيدة للحوثيين وأطراف مؤيدة بالحكومة الشرعية، وبالحلف للرئيس السابق وأنمواس به مع حوثيين وندك، كان خروج الحوثيين عن عمسة النحور الديمقراطي والحوار موضوعي نوعاً من لانقلاب عسكري المدعوم بميليشيا مسلحة، لأن جزء كبير من قادة الجيش وقف إلى جانب الرئيس السابق والحوثيين وهكذا، دخل اليمن في أبول حرب أهلية عميق، ما فخر تفتت أخرى كانت محتلة إلى حد ما وتورط ضمن مباشرة في الصراع السعودي لإدارتي ضد بتر و ضد تمند بقوده إلى أسلحة يمنية، من خلال تدخل عسكري سعودي إدارتي مباشر بمشركة بعض دول عربية مثل السودان

في الحالة التونسية، كان جيش لأضعف من بين حيوث الجمهورية العربية، والأقل تسييس والأكثر مهية في الوقت ذنه، وقد حيد نفسه عن الصراع في ثوره 20 0 2011، وهي الهبة احد مؤقتاً إلى جانب قوى التعبير عميق، فرفض خدمة اسطم بإطلاق نار على معتصهين وقمعهم بقوه وكان لهذا القرار العسكري أعصم لأثر في قرار من علي معدره تونس، وفي تصاعد التطهرات الشعبية في اب بعد انتشار الاضطع أن الجيش من بطلو النار وهذا ما رفع معنويات الجمهور ووسع المشركة في مظهرت حيث صدر الدس لا يحتشون الصراع مع القوات المسلحة

في المقاس، بذت الصورة هي مصر أشد تعقيداً، والحيش مؤسسة كبرى مشاركة في لاقتصاد ولها ترويج من المشاركة في حكمه، وتُحدث عنه من خلال صفه مع النظام حصل فيها الحيش على إدارة ذاتية شؤونيه بقيادة وزير الدفاع، وهو عملياً رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة<sup>10</sup> استغل الحيش انتدهرات نصفية الحساب مع عملية بورت السطه من مارك إلى انه حصل رادي حورث اسلحة لأصبح أول رئيس لمصر من خارج مؤسسة العسكرية) حشي الحيش أب يودي الرئيس ان حصل الوارث بمقتدرته ولا سعة قطاعه الإباحي وسحاري مصالحة قضح رحاب الأعمام المحيط به، وأيدي أصبح يسيطر على الحرب الوطني، وورث المحتمل كان بوليسرلًا في ترجمته لاقتصاديه وكان يرفض الحيش مصري فمع لتدهرات شعبيه أثر كبير في توسعها وفي فرد مارك الاستفدة، وبذلك اعتبره كثير من انقلاب غير دموي، أي إن ثورة المصرية بحسب في برحة مارك من خلال قناه لاقلاب عسكري أو ضغط عسكري عنه للاستقالة

بعد سن الحش المصري جيشاً مهيناً وأحد اعتباراتها امتلاكه سمعة مهية معروفة بعلاقاته مع الولايات المتحدة والسرعية الوطية التي يتمتع بها، وعيادته لم تكن مرتبطة بهرانه دم مع عائد مارك فهي رأيه أن المهية والشرعية الشعبية انتصرتا على الولاء لمارك<sup>11</sup> ووفق زاوية نظر هذه في الحيش عدم تدخل فمع تطهورات في ثورة 25 يناير لأن مثل هذه المحظوات تؤثر في شرعيته والأصطاد الداحني فيه، وقد تؤدي إلى تمرد أفراد

10. Ibid. ص 110. ير حش الحش عن انجيم وبي سيراً شياً يبه و - دهايت  
 11. لا بحث في شؤونكم فلا تعشوا في شؤوننا، بذلك نفوذ الحش ويرأى اناب من الإغلا - سسة،  
 12. Rui D. T. «The Military» in Jorge Domínguez & Michael Shifter eds., *Countervailing*  
*Democratic Governance in Latin America* 3rd ed. Baltimore: M. J. Gordon. The Johns Hopkins  
 University Press 2003, p. 44.

Eva Djalil, «Lessons from Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East» *A Middle East Brief* no 50, May 2011, pp. 2-7, accessed on 03/2020, at: <http://buliv38Adylh>

Ibid. p. 4

(12)

من الجيش ' وهو رأي ويسس مستند من حقائق، وهو، في رأي، غير صحيح وقد دحضه بحوادث، إذ تبين أن قيادة الجيش «المهية» طامحة إلى السلطة فلم يكن دافع الجيش الحفاظ على شرعيته وبحسب تأثير فمع ثورة هي لأصطاد دخله، بل ستعلاّل انثوره بصعصع على الرئيس كما أن الجيش لم يمثل حاجاً معتدلاً بل د حل بضم حل به شقاق بموجب مودح دراسات الانتفال ولم يسلق في رأي أن تحوّل إلى جيش مهية خارج السياسة، بل ترك القرار السياسي للرئيس بموجب صيغة تاريخية حفوظت على امباراته لقد كان الرئيس، وهو عسكري، مستعزّ على جيش، من خلال اسرفيت والتعيبات، لم يكن جيش مؤسسة دائمة بدنها مستفده أمام الرئيس وما قوى لجيش بعد انثوره، حوصفه هو، مستفده، هو أن الرئيس المنتخب لم يكن عسكرياً، وقع شرح عميق بين السياسيين لمدنيين أنفسهم على نحو دفع كل طرف إلى صلب التحالف مع الجيش ضد الآخر أما لجيش فستخدم الجميع للوصول إلى الحكم

ربما كان في الإمكان تحييد الجيش في مرحلة الانتفال، لو كانت قوى المعارضة موحدة وفادرة على ستعلاّل شرعية انثوريه التي شأنت، وانتوصل إلى اتفاق أو عقد تفاهم معه يتضمن قواعد السعة الديمقراطية، وربما بعض المبادئ الدستورية حتى لو لم تتفق معه، رصة حتى على التفاوض مع الجيش على قواعد النظام المقص، بل حوار كل طرف على حدة [ص ٥٥] واستفده، إذ، شئت في وجود صيفه به وبين الضرف الآخر

حاول الإخوان المسلمون برصاء الجيش من جهةهم مشاء فعبت المعارضة المدنية ككها لم يتمخ حتى موصلاً من إلى تسوية مع الجيش تضمن عملية الانتفال وهذا ستفاد الجيش من تقرب كل طرف به في حصص تافسي وصراع مع بطرف الآخر، وتهدت الأضراف لمتصارعة على استدعائه لتدخل وقيام بدور الحكم ومسح دستور المرحلة الديمقراطية هي مصر من عام 2012 (الذي وضع في ظل حكم الرئيس مرسي) وبوجود أغلبية إسلامية



في مجلس شعب) مؤسسة عسكرية مرأى عديدة فقد نصت المادة 194 على مجلس أعلى بالقوات المسلحة، وبمادة 195 على أن يتولى منصب وزير الدفاع ضابط في خدمة، أي أن يكون عملاً في خدمة، بمعنى أن ورائه اندفع تشيخ بجيش ويست هيئة مدنية كما منح بجيش بحسب المادة 197 إمكانية تحديد مبرانيته وأحد رأيه في حوسب في جميع القوي المتعلقة به<sup>4</sup> كانت هذه المادة دستورية تمسك وصفاً دحج لجيش بصورة دستورية فصلاً عن تمتعه بصلاحيه الخاص وهو قانون لجيش

بحج الجيش في التحول إلى حكم في العملية السياسية التي بنت ثورة بسب الخلافات بين قوى معارضة ووصل الأمر في النهاية إلى تواطؤ القوى العمالية مع جيش في تحديث شارع للمطالبة بدحج ضد رئيس مجلس العصور في حماه الإحزاب المسلمين وبم يكن الجيش محرر طرف محدد ناشده المعارضة للتدخل، بل كان إلى جانب يروقراطية مدونه و جهرتها الأمية معاً ومساهمة في حلو القوض وعوفه تقديم الخدمات وتحريك الشارع ضد الرئيس المسحب؛ أي في حلو شروط مودحيه لانهالات عسكري في أحواء من القوضي وصرح ونوق ساس إلى الأمن والاستقرار وفي النهاية تُقد الانهالات عسكري الذي تده محررة حليفية في حو مؤيدي الرئيس المعتصمير في أحد مبددين عاهرة في 14 آب أغسطس 2013

لا يمكن فهم الانهالات العسكري من دون صموح سياسي من قدونه لا تتوقف عند مصحح جيش الاقتصادية، بل توعب في توسعها وزيادة امبارته وحكم البلاد أيضاً لأنه الأكثر كفاءة وخوضاً ولأفدر على وقف فوضي مرحجه لانتقال ووجد هذ الصموح دعماً قيباً من دون عريية عليه بحشي الانتفاخ الديمقراطية لكن، في رأي، لم يكن الانقلاب بعد ثورة سابر ممكناً بولا العوامل لأنه لمتعلقة جميعها بالحب سياسي<sup>5</sup> شرح بين الحب السياسي وعجز عن التوفق وتحويل الاستقطاب السياسي إلى شرح

<sup>4</sup> حجب بحج علي حمد، المرحل انهاء ثورات العربية مدحج مؤسسي سياسي<sup>5</sup> في أطور التاريخ الانتقالي تلك الثورات العربية (المدحج بيروت المرحل العربي للأبحاث ودراس سياسيات، 2015)، ص 82

ثقافي هوياتي بين عماليين و إسلاميين 2 بعثة شعبية لا تأخذ في الاعتبار  
 حسبية مرحله لا تقبل 3 صراع على السلطة مع بدء انهيار نظام السطوي،  
 واعتبار السلطة أولوية على أجندة القوى السياسية المتصارعة، ونقص مساهمة  
 الأفراد بالحكم على الالتزام بقاء النظام الديمقراطي الذي قد يتطلب مشاركة  
 هي السلطة، أو حتى مشاركتها بمرء احتمالات حصرية مثل بحرب أهلية  
 والاضطرابات العسكرية 4 ممرسه إحصائية متعددة على قوى سياسية أدت  
 الشكوك في محاولة الأفراد بالسلطة

كان من الممكن لو ساد نظام برلماني أن تضطر الأحزاب إلى مساومات  
 وسويات في داخله، لكن النظام ثاسي، ووجود رئيس إسلامي ذي صلاحيات  
 بضم رئيسي (دسورًا على الأقل) وبرلمان بأغلبية إسلامية أدت إلى حصول  
 استقطاب به تجرب محاولات جديدة لحسمه والصفحة بكرة أن هذا الاستقطاب  
 وقع بوحود جيشات يملك منظومة مصالح و منبذات دته مستقرة،  
 وعلاقات دولية مع مؤسسات عسكرية أخرى أميركية وغيرها، وأدى أدواراً  
 سياسية هي حاصي، ولم يتحلل عن صموجه سياسي الذي كُتبت في بعده  
 مرحلة عبدالناصر وفي مرحلتها السدات ومبارك<sup>5</sup>

بمقارنة، بحسب مثال تشيلي بدي سنو أن ذكره، حيث يقب الجيش  
 على رئيس منتخب بظام برلماني، مع أنه لا تكن بحسب تقبده في الحكم  
 والضموح السياسي وعلى الرغم من وجود تفاليد ديمهراطية صوبية هي تشيلي،  
 فإن هذا سراث به بضمه أمام حالة الاستقطاب السياسي حين فشل مركز  
 الحريضة السياسية هي احتوائه وحسمه. وأكدت حدة تشيلي، وهو فالرويل،  
 أن سلوك القوى المتطرفة من اليسار واليمين ليس هو المسؤول عن بهار

( 5 ) مر الحميد بذكره في بديه لانتفا. الديمقراطية بين برعاز واليوماء المودح  
 بناسي مع حكومه بجاح بي بده البرعاز بي السودج الفرنسي المرفق بكرانيه بعدادت وعداد  
 دسور في عام 1982 ونقص صلاحيات الرئيس، وكندت بعب بدها في عام 1985 بي أصبح  
 نظامين بديين، بظن حربي عاصي، بظريات الانتخاب إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديعم التحول  
 م أنه بومسه بفسطيه بدها الديمقراطية بومس، 106، ص 104

الديمقراطية<sup>11</sup>، بل عجز القوى المركزية من ديمقراطيين من الطرفين، اليسار واليمين، عن رؤية منطق اتصعيدي في الأمة وثقله<sup>12</sup>. والحركات المتطرفة، من يسار ويمين، عالت ما تؤثر في سلوك حركات المركزية شتّى، من المروءة في اندفاع خوف على هذه الأصوات وهو ما سبق أن بيّنه عند معالجة فشل الانتفا في مصر، وتمثل ذلك بين اليساريين والإخوان المسلمين، وحرّ اليساريين بالإخوان المسلمين بذلك إلى موقف أكثر تشدّد خوفاً من استقطاب يساريين قو عدهم الاجتماعيّة و تنهاتهم في سياق لعلاقات التريحية متورّدة بينهم وبين الإخوان، والناشئ أيضاً بين القوى العمالية في موقعها من الإخوان المسلمين<sup>13</sup> (مع تدكير أن حرب مور تسلي توطأ مع الانقلاب العسكري في نهاية سن محاولة الحفظ على مكانه فحسب، بل لتحصن من الإخوان).

تميّز النظام السياسي الحربي في شيلي بالحيوية والاستقطاب، وما حصل بين عامي 1970 و1979 هو استقطاب حقيقي أيديولوجي منعنى النظام الاقتصادي الاجتماعي وقد هدف اسار في نسلي إلى تعير حقيقي في طسعه النظام برأسعالي، وإن كان يماره الرئيس بغير في جراء هذا تعير من خلال الصدام السيمفوني بالاحتجاجات بكر حتى عام 1970 لم يشكّل أي حرب، يساري أو يميني، أعنية في حد ذاته ومن ثم، لم يشكل هذا الاستقطاب خطراً دهنّا على السيمفونية، خلافاً لإيطاليا أو إسبانيا عشية وصول الفاشيين إلى الحكم فكانت الأحزاب في شيلي نصطر إلى تحركات و حراء مساهمت في ما بينها داخل البرلمان الذي شكّل حله نقوض ونسود وتقاسم أوطائف والسطات والمناصب<sup>14</sup> وتميّز تعدديه الحربية بمرجعية الشطة في هذا

Juan Lin. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown and Reconfiguration* Baltimore, MD: London: Johns Hopkins University Press, 978.

Arturo Valenzuela. *The Breakdown of Democratic Regimes: Chile* Baltimore, MD: London: The Johns Hopkins University Press, 978, p. xii.

(18) يُنظر عومي شارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2، اندوخ بيره، الم ك

عربي للأبحاث، ترجمه سياسات، 2016، ص 5 2

Valenzuela, pp. 7-9

(19)

السياسي بالمرئيات، يسود تقسيم المدافع على شكل مكافآت متقابل بدعم وخصص في الودائع والتعبث يكتسب الحرب من قدره على المساواة في داخل برلمان منحها لأعضائه<sup>20</sup> وهو، في أي حال، يقدم واثم في كثير من الدول ذات أنظمة برلمانية التي يحكمها تعددية حزبية شطنة، كما في حالة إسرائيل المشهورة بالصفقات الحزبية البرلمانية حيث ظهر الحرس، والتي لا تعرف حدودًا، وتذكر مقولات شومسر وغيره أن لا علاقة لقرارات الحزب السياسية بما يسمى «حكم الأغلبية»، وأن البيئة البرلمانية في النظام الديمقراطي ليس معها تمثيل رأي صحيح بل اكتساب الشرعية بحكم مدة محددة ولم تشكل السلطة التشريعية في تشيلي قوة موازنة وصيغة سلطات الرئيس والسلطة التنفيذية وحسب، وإنما مساحة مهمة جدًا ومهيدة في نفس الاحتفاد وحل الصراعات في إطار النظام القائم، وقد دامت صلاحيتها بمرور على قرن

نصير أيسدي لمرشحين من حيث عدد الأصوات، ومع ذلك بقي أقدمة في الوقت ذاته، وأصبح محبة ممكنًا بعد دعم الديمقراطية المسيحية له في اسرمان لكن مع تعمق فاعة فئات واسعة من اليسار الثوري أنها فرصه لتحويل دولة إلى الاشتراكية، ردادت قوة اليسار الراديكالي في دول الحرب الاشتراكي من جهة، مثلما ردادت قوة التيارات البمبية لمحافظة في داخل الحرب بديمقراطي المسيحي والتدريج نشأ في مركز خريطة السياسية يارن بفصلا الموقف الأيديولوجي وادفاع عنه على قواعد الدعة الديمقراطية، ويلتزم الأيديولوجي أكثر من التزامهم الديمقراطية وقد تأثرت قيادات الأحزاب بوجود قواعده شعبية معاة

مثل أيسدي في هذا سياق يارًا يمل اوصول إلى تعبير النظام الاجتماعي والاقتصادي لكن من دون عتب، أي بغير ثق ديمقراطية، في حين كتب نبار

(20) Ibid. p. 8.

(21) Ibid. p. 7.

(22) Ibid. pp. 46-47.

بسريرة ثورية أخرى لا تؤمن لا بسسح طبقة بعامية وقبب مؤسسات لنظام  
واسمح لاقتصادى المائم ببقوة<sup>23</sup> وهذا ما يدكر معروف قوى إسلامية برعب  
في الوصوب إلى احكم على بحر تدرجي يأخذ في الاعتد التطورات بحرية  
في لمجمع والدية، بوجود بيار ب إسلامية منطوقه ترى أن دنت يحب ب  
بم بقوه، ودنت في مقابل قوى عثمانية بعصه يسعى إلى طام ديمقرطي،  
وبعصه لأحر يعارض الاستقان لأنه يحشى على طمع بدوة من حكم الاعدية  
إذا فارت الحركة الإسلامية

أدت زيادة الاستعطاب في نشيبي إلى طرح أمة صبة اقترحا بعدين  
دستوري في شسط فبراير 1972 أنصحح الدستور، بحيث تفيد مسطت  
الحكومة في الاقتصاد ووجهت تشيبي أمة دستورية عميقة، حين رفض  
الرئيس هه التعديل<sup>24</sup> وأدت أسباسة الاقتصادية تي تصبّت رفع روت  
العمد إلى تصحّم صبي في روت صبي حطيت فيه ميساب تأميم المباحم  
والصاعدت لكبرى نبيد شعبي، فتعمق شرح لاجمعي والسياسي ركنه  
كر احرفاب الاشتراكي وديمقرطي المسحي يتوصلان إلى سوية ما، كات  
القوى المتطرفة في داخل الحريين قرفصها وتعرفقها، وبحدس في حرب  
الديمقرطيين مسحيين الذين اعتمدوا ب في الإمكان إطاحة تشيبي في  
الاتحادات المقنة وبحوت الأرمه إلى تحليد جمهيري من الأحزاب في  
بظهرات وبظهرات مصدة<sup>25</sup>

أدت الأرمه والاسداد لحربي إلى تكرار بحوء الطرفين إلى ما يمكن  
اعباره مؤسسات محايدة حربًا مثل المسطبات بعصانة والحش (وهذا يشبه  
ما حصل في مصر من تكرار بتوجه إلى اقضاء ص قرارات البرلمان والرئيس  
المسحب في نمرجه الانتقاليه) وكثرت الشكوى البصانة على بحاور  
الرئيس والأحزاب احكمه لدستور، صبة إلى عدم ونوبه الحطوت الي

ibid. p 48

(23)

ibid. p 73

(24)

ibid. pp. 76-78

(25)

يقومون به، ولا سيما في المجال الاقتصادي وكان قصة برصهم قري  
محفلة اجتماعاً يمينياً إلى رأي المعارضة اليمينية فعلى أيدي جريز  
لدى ثمة في عام 1972 كما أن لطرفين أحداً يتملص لحش ويمتدحه  
في خطاهما سياسية<sup>26</sup>، تصاد كما في الحانة المعصرة؛ أي إلى الأحزاب  
السياسية نفسها كتب بوره الحش في صراعها ضد بعضها

ثم تغير الاتحاد البرجاني في عام 1973 انصوره والأخوة، وفقدت  
الاستعداد، لكن محمور قوة معدومة كان يفوق قوة الائتلاف الحاكم  
وداعميه ولم تساهم الاتحاد البرلمانية في حل الاستعداد، بل ساهمت  
في تعميقه، وارتفعت أصوات اعلى في داخل يسار اشوي من خارج حزب  
البعثة إلى تسليح اعلى ودعا عن الإجراءات بطفة العامة هي هذه البدة  
وأثارت هذه اندعوات ضد لدى ذات واسعة في داخل الحش، كما أن حش  
الحل الأوسط من قوى المركزية في مواجهة انتظاف من اليمين ويسار  
واحداً بحش حرييد وتحته تدريجاً عن فكره الجديد حشر لطريق للانقلاب  
العسكري

جرت مفاوضات بعد للاتحاد البرجاني ستوصل إلى حل، وسعى  
أيندي بالفعل إلى قبول معظم اقتراحات الديمقراطيين المسيحيين، لكن  
مساعيه لم تقبل بالمش ويبدو أنه في هذه المرحلة صلب بدعم الأميركي  
موقف الديمقراطيين المسيحيين ضد الرئيس، ويبدو أيضاً بدعم الأميركي  
المالي سوى سيم عمود في نشي ساهم في زيادة تعنتهم بعد رفض  
الديمقراطيين المسيحيين اسودت، توجه أيندي إلى حش بمسرحه وحاله  
بمساهمة معه في تأليف حكومة أمن وطني، ما ساهم في شرعه دور حش  
السياسي وفعلاً، تولى ثلاثة قادة عسكريين من حش مذهب ورجال دفع  
والمدية والأشغال العامة، من فيهم قائد الحش المسموم دستوراً واعتهد  
أيندي أنه بذلك يضمن دعم حش أو على الأقل حياده، في حين رأى

<sup>26</sup> Ibid. p. 82

(26)

<sup>27</sup> Ibid. pp. 93-94

(27)

الديمقراطيون مسيحيون أن جيش سعد انقلاب من أحدهم، أي ب. جيش سينحصر من، لأشركيين ويعبد ديمقراطيين المسيحيين في الحكم<sup>28</sup>، مثلما أمل ناصر نظام القديم والمعارضة العلمانية في مصر أن يعيدهم جيش إلى الحكم بعد منحصر من الإخوان، كأ أن جيش سوف ينقلب على الرئيس المنتخب من أجل أن يحكموا هم

في هذه المرحلة، رددت عناصر غير منظمة بالحدس في الجيش، تأثير الحرب الديمقراطي مسيحي في قتال واسعة النطاق، وتأثير الأميركيين في غيره بداية متود وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر (1979-1977) وصعود أصوات من اليسار تطالب بتسليح مصر<sup>29</sup>، وحين عرّض أيسدي على جيش تأليف حكومة أمن وطني، فقد بدت تأييد أوساط واسعة من الاشتراكيين، وازدادت معارضة الديمقراطيين لمسيحيين له في الوقت ذاته<sup>30</sup>، وأحد صباط من جيش يضعطون على صدام ورأه في الحكومة بالاستبداد، وفي نهاية استقالوا معاً<sup>31</sup>، ووقع لانقلاب الدموي الذي بدت أيضاً لانقلاب في مصر واعتزل أيسدي في أيلول سبتمبر 1973، وادعى الانقلابيون أنه اشترى ويمكن أي في. ن. بيه أن يستخلص الشبهة و لاختلاف بين لجانين

حرب معظم الانقلابات عسكرية بعد اشتباكات في لحظة بمدينة وعدم الهدنة على إداره تتوافق أو جماع أو قبول حكم الأغلبية بين الحزب المدينة العربية، وذلك في حالة سورية لانقلاب حسبي برعيم (1949) الذي دش الانقلاب لأول في سورية، وفي حالة لانقلاب العسكري في مصر أو ثورة 23 يونيو 1952 من حكم ملك ورؤى بني كات هوى منه تدعمه وهي الإخوان من جهة والشبوعيون من جهة أخرى ولمثل الأمر هو الانقلابات المتتالية في السودان في أزمة الحكم لديمقراطي، والتي عتبتا ما يندرج به

<sup>28</sup> Ibid., p. 98

(28)

<sup>29</sup> Ibid., p. 100

(29)

<sup>30</sup> Ibid., p. 104

(30)

<sup>31</sup> Ibid., p. 104

(31)

حرب سياسي فأول انقلاب عسكري في اسودان بعد استقلاله قام به الجنرال إبراهيم عبود في عام 1958 ضد الحكومة المدنية منتحها حديثاً، وكان حرب الأمة دعمه،<sup>١٤٠</sup> و انقلاب مشير جعفر النميري في عام 1969 دعمه. حرب الشيوعي السوداني والناصريون. وكان انقلاب هريق الشير في عام 1989 بمبادرة اللجنة الإسلامية القومية برعاية حسن انريبي والجمعية أنه في كل تاريخ الانقلابات العسكرية العربية لم يحدث قط أن وقع انقلاب عسكري من دون استدعاء سياسي له من حرب أو أكثر.

كتب أودوبيل وشميتز في بلخبيهما لمشروع الانتقال من الحكم النسخي إلى انتقاله السياسي بستان أني فُحصت في هذا مشروع نُكتب، ومرايت نُكتب، سياسة مديين برعصوب لايقسية العملية الديمقراطية، ويدجأون إلى انقوت المسحة، ويسترون مصحهم الفردية والجماعية حيث دعاءات المصلحة الوطنية لم يتدخل عسكري في أي مكان من دور دعم مديي واصح<sup>(١٤٢)</sup> إن أحد أهم أسئلة الانتق هو تعبير الصورة الدالة السائدة بنقوات المسحة بوصفها المحتلص، ومع السياسيين المديين من اعثت بها، وترافق هذه المعصية قضية الديمقراطية في مرحلة الترسيع أيضاً<sup>(١٤٣)</sup> وهذه هي حان الانقلاب العسكري في مصر الذي ما كان يمكن أن يحصل بعد ثورة يناير ولا مقلبه المعاصرة السياسية، ولولا نعتة ملايين المديين لمخروح إلى الشرع، مطالب تدخل الجيش ضد حكم مرسي

بعد أودوبيل وشميتز كتبت بين كراب أن الانقلابات العسكرية تحصل عادة بسبب لحالات بين لأحزاب سياسية وعدم قدرة الأحزاب على إدارة أزمة اقتصادية، أو نشاء قوى معادية بنظم نحشد لعمال أو الملاحين أو المقراء، وتكون بقوى التقيدية الحاكمة عاجزة عن سيطرة عليها وقد تحرك الانقلابات احتمالات استدخل الحارحي أو تهدد المصالح الحيوية للمؤسسة

Gilberto O'Donnell & Philippe C. Schmitter, eds. *Transitions from Authoritarianism* (1986) *Routledge* (now available in paperback). Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986, p. 31.

Ibid.

(133)



العسكرية نفسها، هكذا تختص لين كارر دوافع الانقلابات<sup>٢٩</sup> ومن ثم، فإن مهمتين أساسيتين توحيان من يقوم بعملية التدخل في أميرك اللاتينية هما: الوصول إلى جماع حول قواعد اللعبة بما في ذلك إشكاليات المؤسسة وحماية الأزمات بحيث لا تقوم بحل مهمته ذات وزن يدعو عسكري إلى الانقلاب لحماية مصالح الحيوية<sup>٣٠</sup> تصميم ستر مجتبات واعية لتأسيس علاقات ملزمة عسكرية في النظام انديمقرسي وقد يكون هذا الأمر أسهل في المناطق الأكثر تطوراً في أمريكا، بحسب انكسار في نفس لأهل تطوراً حيث مازال عسكري يثقون بقدرتهم على إدارة الاقتصاد

طبق ذلك، وفق بيبي ويرموو، على معظم الارتدادات عن الديمقراطية في القرون العشرين، فهي بموجب تقديراتهما لم تنجم عن تعبئة شعبية، إنما عن اشفاق نخبة الحاكم أو عجزها، ودخولها عن الأخصاء في رتكسها، ومنها القيم بتحديات انقلابية. وتصيف بيرموو<sup>٣١</sup> اوكست أحضاؤهم متشابهة بما يدعو إلى انهضة، وعلى الرغم من انوع كبير في الحالات فقد شكرا دوناً بحالها انقلابية تشمل تحتاً عسكرية<sup>٣٢</sup> لم تكن هذه هي الحال في مصر، لكن المصنق واحد فقد جرى هو طوق حربي وإعلامي وإقليمي لإحداث الفوضى، ثم تعبئة شعبية على فضاء حيوية بداية، وأخيراً استعالت سبباً من قوى مصممة للمطالبة بتحل الجيش و، معاً، حرج الملايين إلى شوارع لمطالبة بتحل الجيش وهو الذي حكم في مهديه من دون تدخلات

٢٩: Lynn Kar, «Dynamics of Democratization in Latin America», *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 2 accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2P5UvF3>

٣٠: p. 39 Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004)

## الفصل السادس عشر

### التعلم من الفرق: تجربتا مصر وتونس

في تفسير الفرق بين مصر وتونس في نتائج عملية الانتقال، وفي أن مقاربات التحديث تعشل في تفسير الفرق. في أن الفرق في النتائج على الرغم من تشابه الحالات قد يصلح هي التأسيس النظري لبعض قواعد الانتقال عربيًا في الفرق في دور الجيش وعياداته وفي ثقافة النخب السياسية وتوجهاتها في مخاطر العموية ومخاطر انحرار قادة المعارضة إلى الشعبوية في مرحلة الانتقال ومسؤولياتها الحسنة، وفي أهمية وحدة قوى التغيير في مرحلة الشرعية الثورية، ومخاطر الحكم بأغلبية ضئيلة في مرحلة الانتقال قبل ترسيخ النظام الديمقراطي. في ضرورة أن تحسم الحركة الإسلامية التي نرعب في المشاركة في النظام الديمقراطي مسألة أولوية إيجاح الديمقراطية على الرنامح السياسي في الفرق في الوزن الجيوسياسي للبلدين والدور السببي لدعوامل الخارجية في مصر.

إن أول ما يحظر في ما الحائر في نجاح الانتقال في تونس وتشره، ثم فشله المأساوي في مصر، هو التفسير السيوي المتعلق بشروط التحديث في البلدين؛ إذ يشأ الانطباع أول وهبة عن أن تونس كانت، مع بدء عمله الانتقال الديمقراطي أكثر تقدماً من مصر بمعايير بضربات التحديث مثل معدل دخل الفرد، والمدى ومستوى التعليم وحجم الطبقة الوسطى، على نحو قد يدفع لاستخدام شروط بضربة التحديث في تفسير نجاح الانتقال في تونس وتشره في مصر. لكن التدقيق في الأمر يظهر أن الفوراق ليست بحجم يبرز استحد مها لتفسير الفرق في نتائج عملة الانتقال في ضوء مفاهيم مدرسة التحديث وكانت الدولتان مرشحتين لانتقال ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما ران حاريًا في تونس

تُظهر الجدول (16) و(16 2) و(16 3) أن لُغري في مؤشرات التحديث بين البلدين صئيل

### الجدول (16 1)

عدد المقراء الحاليين عدد خطوط الفقر الوطنية (النسبة إلى محمل عدد السكان)

مصر	تونس	
6 7	-	1999
	25 4	2000
3 6		2004
	23 1	2005
21 6		2008
29 2	20 5	2010
26 9		2012
27 8	15 1	2015

المصدر: The World Bank Poverty Handbook, Ratio of National Poverty Line (% of المصدر  
Population, Egypt Arab Rep. Tunisia Data (Washington accessed on 11/2020 at <http://data.worldbank.org>

### الجدول (16 2)

لُغري بين حجم المنطقة الوسطى في مصر وتونس

حصة الدخل لأعلى 20 في المئة		حصة الدخل لرابع 20 في المئة		حصة الدخل لثالث 20 في المئة		حصة الدخل لثاني 20 في المئة		حصة الدخل لأدنى 20 في المئة		
مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	
	49 6		21 0		24 2		9 6		9 5	1985
4 1	46 3	2 4	22 1	16 3	5 1	12 5	10 4	8 7	5 9	1990

سج

(1) فجوة أديم عدد خطوط دعم الوطنية في مؤسسه بعض من خطوط دعم ومع عيار  
غير دعم + يمكن أن يفسر صغره نسبة صغره من خطوط الدعم ويعكس هذا الفرق + عمق الدعم  
مضافة إلى مدى حدته

15 9 47 9	2 2 2 8	6 4	4 7	+ 0	9 9 9 5	5 7	1995
42 1	20 7	4 8		2 5	8 9		999
47 3	21 6		14 9		10 2	6 0	2000
4 4	20 8	6 1		2 7	9 0		2004
44 7	-- 22 1	--	15 6	--	11 2	-- 6 4	2005
40 8	20 8	6 2		13 0	9 2		2008
4 2 42 9	20 8 22 6	6 1	6 1	2 9	6 9 1	6 7	2010
39 8	2 0	6 4		2 3	9 5		2012
41 5 40 9	20 6 22 5	6 0	16 5	12 8	12 3 9 1	7 8	2015

المصدر: The World Bank Income Share Held by Lowest 20% Tunisia Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Second 20% Tunisia Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Third 20% Tunisia Data (Washington accessed on 1.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Fourth 20% Tunisia Data (Washington accessed on 1.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Highest 20% Tunisia Data (Washington accessed on 1.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Lowest 20% Egypt Arab Rep Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Second 20% Egypt Arab Rep Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Third 20% Egypt Arab Rep Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Fourth 20% Egypt Arab Rep Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>). The World Bank Income Share Held by Highest 20% Egypt Arab Rep Data (Washington accessed on 3.2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TKR7Y3>).

### الجدول (3 16)

## نسبة الطبقة الوسطى في مصر وتونس بجمع الخمس الثاني والثالث والرابع بحسب سلم الدخل<sup>2</sup>

مصر	تونس	
	44 8	1985
50 2	47 8	1990

تابع

2- يعتبر 4 عدادات المقياس النسبية 3 طبقة الو سطى مصر من يجمع 4 عدادات من سلم الدخل الثاني و الثالث و الرابع من المقياس الخمسي 20 في المئة من مجموع الدخل 4 عداد من سلم الدخل 4 عداد من سلم الدخل الو سطى ولا يختلف حجم طبقه الو سطى بين 4 عداد مصر عند حساب 5 الخمس الثالث و الرابع

50.6	46.4	1995
49.0	-	1999
-	46.7	2000
49.6	-	2004
	48.9	2005
50.0		2008
49.8	4.3	2010
50		2012
49.4	5.3	2015

المصدر: الأمم المتحدة، لجنة لانتهاية، لاجتماعية عربي، سبب الطبقة الوسطى في البلدان

العربية قياسها ودورها في التطور (بيروت 4 120)، ص 27، نُشر أُنط، William Easterly، «The Middle Class Consensus and Economic Development»، *Journal of Economic Growth* vol. 6 no. 4، December 2000، pp. 37-35.

حتى و اعترف أن سببه طبقة اوسطى هي حاصل جمع حُمتين الثاني والكثف فقط من دور الرابع، في ذلك لا يشكل فرقاً كبيراً

### الشكل (16) (1)

معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018)



المصدر: The World Bank، GNI per capita PPP (current international \$)، Tunisia، Egypt، Arab Rep. Data (Washington)، accessed on 3 2020، at <http://bit.ly/2n7gld>

## الشكل (16 2)

نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس (1971-2016)<sup>3</sup>



المصدر: "The World Bank School Enrollment, Primary (% gross) Tunisia Egypt Arab Rep." Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: <http://bit.ly/3s6MOh3>

## الشكل (16 3)

نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس (1971-2016)<sup>4</sup>



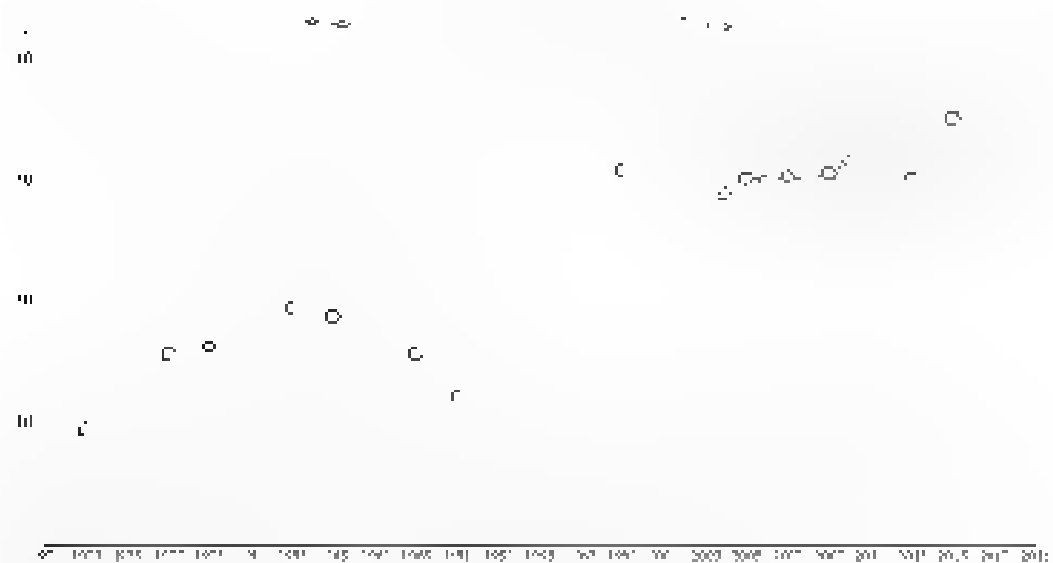
المصدر: "The World Bank School Enrollment, Sec. indur. % gr. Tunisia Egypt Arab Rep." Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: <http://bit.ly/3z2vPM3>

3- النسبة من إجمالي السكان في العمر الرسمي (المتاح يمكن أن تكون نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المئة حسب فئة الألف) يتم تخطيط العمر الرسمي للطفل + لاطفال الذين لم يتجاوزوا العمر الرسمي المقرر في سن متأخرة و متكررة أو بسبب عائلاتهم الضعيف

14- إجمالي انصلاص منسحقير بالانحسار الثانوي، بصرف النظر عن السن، معزً عنه نسبة مئوية من إجمالي السك في سن الرسمية الالتحاق بالانحسار الثانوي ويمكن تجاوز نسبة الالتحاق لاجمالي 100 في المئة بسبب هيد لاطفال الذين يحصلون على التعليم في المنقر، والاطفال الذين لم يتجاوزوا العمر الرسمي المقرر في سن متأخرة أو متكررة أو بسبب عائلاتهم الضعيف

## الشكل (16-4)

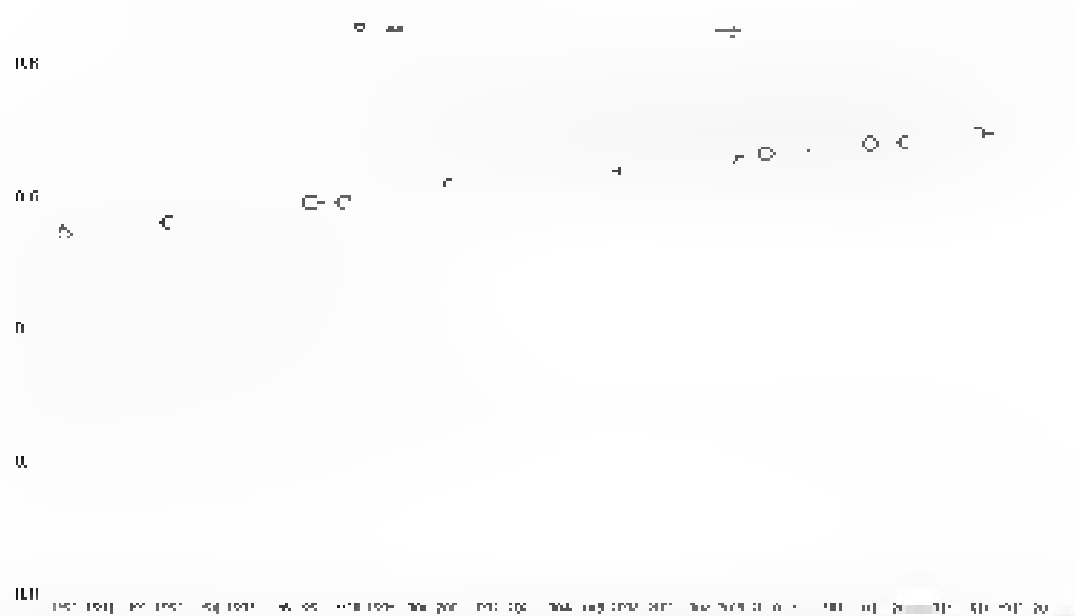
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017)<sup>١٤</sup>



المصدر: The World Bank, *World Development Indicators* (% gross enrollment, Egypt, Arab Rep). Data (Washington), accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/30LbJ8T>

## الشكل (16-5)

مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس في الفترة 1990-2018



المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Indicators*. Human Development Reports, accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/2vBd3uJ>. United Nations Development Programme (UNDP), *Egypt Human Development Indicators*. Human Development Reports, accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/3eTnVA>

<sup>١٤</sup> إجمالي طلاب التعليم العالي بصرف النظر عن السن معبراً عنه كسبه موزعاً من إجمالي السكان في الفئة العمرية المتسككنه مرحلة التعليم الثانوي

نبت في حوالي مصر وتونس دولتان راسحتان بأحقره بىروقراطية عريقة وهوية وصبغة قوية، أي سماء وصبي متمسكت عمل على تكريسها النظام مصطلحات مثل الأمة والعمومية وفي السنين، أسقط الرئيس بعد ثورة شعبية لم يتعاون خلالها بحيث مع مصمم وكنت بدوت مرشحتين لانتخاب ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما زال جاري في تونس لكن المورق في مؤشرات نظريات تحديث صعبة جدًا، ولا تفسر هذا التناقض كما أظهرت يجب البحث في مكان آخر إذ

أعتقد أن التفاوت بين تونس ومصر على المستويات الآتية يعسر الكثير في ما يتعلق بحاج حرية الانتقال في تونس وفشلها في مصر 1 دور الجيش ومدى تسييسه 2 الثقافة السياسية عند السحب الحاكمة والمعارضة، بما في ذلك مدى التزامها النظام الديمقراطي في مرحلة الانتقال، ومدى مساهمتها في منع تحول التنافس السياسي إلى حالة استقطاب تتحول إلى شرح اجتماعي 3. التفاوت في الورن الحيوستراتيحي للسلبين

سم تكعب الانقلاب العسكري في مصر بإعادة إنجاح المؤسسات القديمة وربما وسع، في رأيي، نطاق السبويه متجهلاً دستور ما بعد ثورة في كثير من الإجراءات التي اتحدف لكن الأمر الأساس هو إحصاء بقصة الأسية على البلاد بموقفه برسم حري تحببه في انتخابات صورية بعد قمع لمعارضة، أو ما يمكن أن يسمى "برلمان الرئيس" أنه في تونس فقد نشأت مؤسسات جديدة، ولم يسته المرحلة الانتقالية تشكيل مؤسسات القديمة مع التحولات (بعضها تكلف بالفعل مع واقع ما بعد ثورة) ومرحلة لانتدالية أنتحت مؤسسات جديدة

في تونس، أحد الجيش موقف رافض مع حراد الثوري بقوة، وحراد عميق إلى الشعب، ما اضطر الرئيس إلى لاعتماد على لأجهزة الأسية وحده وفي النهاية، اضطر إلى ترك البلاد والفرار من العدالة بصفحة حرسه الجمهوري كما يبدو وفي مصر أيضاً، تحدد الجيش موقف معارض بقمع لحرك ثوري بالسلاح في 25 كانون شبي 2011، لكنه لم يجرى إلى شعب بل حذر



إلى داته، لأن الفارق بينه وبين نجيش انوسسي أنه عرف أدوراً أفضية وسياسية سابقة، واحتفظ بتموجات سياسية كما يبدو، كما يمكن للحكم مباشرة، فعلى الأقل نسمع تويث منصب برثاسه الذي كان محصلاً به في نظام انوسري. وكذلك للحفاظ على انبساطه لأقتصادية كثيرة من محاصر السركة لأقتصادية وسطقة رحاب الأعمال اسي اردد نهوده في فترة صرث وأحاطت باسمه وورثه المحمّل بعد الم يكتب نجيش بعدة لاتصاع لأو مر صرث، إيماناً بدم بصدار سسسه بيات موجهة إلى الشعب وكانت هذه الخطوط تعني الخروج عن طاعه نظام الحكم قبل الانقلاب عليه<sup>6</sup>، ما جعل نظام المصادرة في يد نجيش وليس في يد الشعب سببسية بحاكمه أو المعارضه وقد استعدها في إدارة

(6) صرث نجيش ياد في 31 كانون الثاني يناير 2011 تعهد فيه لشعب بأن القواب المسفحة أمامه لنحلا لاسمحهم القوة ضد الشعب العظيم، وفي 01 شباط فبراير 2011، أصدرت القواب مسفحة (الـ 1) رقم 1 التي أعلن فيه انضمام الجيش إلى ثورة الشعب، وأن المحمّل لأعلى القواب بمسفحة في حالة تصاعد قائم وبموجب هذه بيان الذي يمكن حذره بأن العلاقات بين الخطر عملاً بحكم اتهامات منظمة الدولة مسافحة إلى المادة 30 من الدستور التي نصت على أن القواب المسفحة مسورة على مر بلاد وحمينها وهذا يعني أنها أصبحت بالتحول برصاص لصور قبل سحي صرث بحكم بيوم واحد ثم بيات قبله في 03 الصادر في 11 شباط فبراير 2011، فدو القواب ما أصبح في حكم الواقع وهو أن سيطرة السياسية بيد سبي الجيش، مع الاشارة إلى سحي ما لا عن أنه شهود بلاد هي بيات رهو 2 الذي صدر قبل سحي ما لا ساعات، على سحي لأعلى بعده بصلان سحيو المطالبات الوطنية بمسروحه بدمتاهرين ما في ذلك لإخراة الانقلاب سشقيه بلارمه ورجعه بصادر بابه حرم وريعه [ ] حتى سم لانتذان السسي سيطرة هوأ بسميح بدمرطي بصر سبي سيطرة به ماء الشعب كذا أصدر الساس رقم بعد دقائق من سحي صرث، وأكد فيه أن المحمّل عسكري ليس ببلاد عن الشاعه في برتصيه شعباً وصدر (الـ 4) رقم 4 في 2 شباط فبراير 2011 مؤيدة البرام لقواب مسفحة بيات مسفحة، وأن حكومه أحمد شفيق مسير سؤوب بعد حشر قائف حكومه جديدة، وأن المحمّل لأعبر بسميح البر بصر سيطرة سمشاً في هذا نظام بدمرطي النحر إلى سيطرة بدمه مسفحة وفي اليوم التالي، أي 13 شباط فبراير 2011، أصدر المحمّل الأعلى إعلاناً دستوريّ حل فيه محملي الشعب وشوياً، فتر عظيم العمل باندستو وبعبه ويرم حجاب مطاب لشعب بصرري ولاشع السبي سيطرة بشكل بدمرطي وآله سدير ببلاد طوال ستة شهور حتى حر 6 بحجاب عمده ذات هذه قرارات قياده صمكت بالسياسة السياسية بيات سحي ما لا قبل سيطرة بلاء شهود البلاد على حد تعبيرة التي حددت هذه بكونت النظام بلاء، في الجيش، بعد عومي بشدة، ثورة مصر من الثورة إلى لانقلاب، ج 2 (الدوحة/بيروت) المركز بحري بلامحات ودراسة السياسات، 2016)، ص 1 - 5. ساستند إلى هذه نكتات بدي صدر في مخلصين في سبب الدال لايح على الثورة انصربه

أخيراً لا بد من ملاحظة الانتقائية على الأقل من جيش البوسني، فم  
يحدود أصلاً إدارة مرحية لانتقائية، ولم يصدر بيانات انتقائية، كما عدد  
إلى الشكايات بعد هرب الرئيس زاميا الكرة في مكتب الحب السياسية المدنية  
الحكمة والمعرفة وفي أحواء من لشرعة ثورية غير المسووفة، ملأت  
البرع انتقائي و حكومي موقف شخصيات من نظام من عني وتحت ضغط  
الشعب تحلت عن حكم، وأحرقت انتحار ورت فيها القوى المتعددة بعد  
حل حرب تتجمع دستوري لديمقراطي لحكم وتشكل من الأعين انتقالات  
موافق على إخراج لمرحلة الانتقائية وعلى إقامة نظام ديمقراطي في البلاد

في مصر، اضطر لجيش إلى تسليم السلطة للمدنيين بتحديد مواعيد  
الانتخابات البرلمانية و برلمانية بعد أن حاول الحفاظ على مبادئه غير صريحة  
للاستثناء في وثيقة أسفطها حرك شعبي وبين أن تتنافس من قوى  
المعارضة دفعها إلى رفض سوية، وهو مؤقتة، مع لجيش تحفظ له مبادئه (مع  
أن كلاً منها على حدة كان يمثل مثل هذه التسيبات في ظل دعم جيش له  
في السلطة) ورأى جيش أنه المؤسسه وحيدة قادرة على ضمان الاستقرار  
في البلاد بوجود حركة احتجاج طلبة بتغيير لحكم، ولم يصرح بدلاً منظم  
لاستلام لحكم فور إصابته مبارك<sup>18</sup>

١٨ في ٥ تشرين الأول أكتوبر 2011 دعا نائب رئيس مجلس الوزراء شؤون السيرة  
ساسة والجنوب ديمقراطي، عني سمي، لأحرار والقوى ساسة ي. ه. فيه الوثيقة إعلان  
مبادئ الأساسية ب سور نبوية الحديثه ومبادئ حصار أعضاء الجمعية الأساسية ووضع دستور  
حزب البلاد، أطلق عليه (الحق الوثيقة سمي)، ورفض معظم القوى والحركات السياسية والشعبية  
والحقوقية هذه الوثيقة احتجاجاً على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة لقرار المساحة في شؤون  
داخلية، ولا سيما وصف "السياسيين فوق الدستور" ادعى القوى المعارضة الوثيقة. فلولها  
يعمل القرب المساحة. ه. وصفي على دعوة المصرية ودعي في 8 تشرين الثاني نوفمبر 2011  
هو نظيره منبوه بمطالبة بحزب العسكري تسليم السلطة للمدنيين. وسفاد الوثيقة وقوة السمي  
وسيد يوم سمي مواجهات دامية بين قوات الأمن والمتظاهرين في شارع محمد محمود سرت عن  
سقوط كثير من القتلى والخراب. مسيرات المواجهاات حتى 25 تشرين الثاني نوفمبر 2011 وهي  
بلا احتجاجات. مجددت موعيد من السلطة من مجلس عسكري يُقصد بشارة ثورة مصر. ح 2  
ص 192 202

(8) يرى الجيش المصري نفسه به "أبو الجمهورية" وهو يسند إليه هذه من تاريخه ويميز

ثمة إشكالية أساسية متعلقة بالحوار و بمسؤولية والاتفاق بين الشعب بعد البدء في عملية التحول لديمقراطي، فما السبب؟

1 ضعف الثقافة الديمقراطية، وضعف تراثها الانتخابي إلى نظام ديمقراطي. فقد ثبت أن حسابات المصالح وحدها لا تكفي من دور الترام الهدف

2. إن الأسلوب الذي تم به إسقاط الحكم أو قبول نظام بلعير تأثير هي سموت الشعب، ولا سيما إذا كانت ضعيفة قليلة بتجربة السياسية، ولم تكن ثقافة ديمقراطية يضاف إلى ذلك شعور دفين، هي حصة التعبير بالثورة، بأن لا فصل لها في استسلام شعبه لسلطة بتعبير، من الفصل كنه لنشاع اندي يأثروا بذلك باستمرار. وحالات ثورات شعبية تنشأ أجواء امتداح العفوية وقصائلها والفتائل من المصالح السياسية، ودم تقادات المنظمة، وانتشكك في أي محاولة تشكيل فيده، وسطيح فكره المساواة وديمقراطية شعوب ليصبح معاه أنه من حق أحد أن يوجه أحد، أو يفقده ويخلق هذا المراح الشعبي المعادي لسياسه في النهاية أجواء من عدم الثقة بالسياسيين، وعدم التمييز بين الديمقراطي وغير الديمقراطي من بينهم

3. إن حصول القوى السياسية على يدات قو عدها المنحرفة في الأجواء الثورية يؤدي إلى الوقوع في فخ شعوبية رارنكب لأحده في حسابات، وذلك برقص تقديم أي نزلات بالأطراف الأخرى، أو اعتداد أحد الأطراف أنه قادر على إداره لئله وحده بمحدد حصوه على أعسة صنية، منوهق أنه يحور التصرف في مراحه الانتخاب كما هو أنه يتصرف في ديمقراطية ر سجه،

= نفسه هو من حكما لآخرى بنظام سياسي كما أن ثقافة السادة عند سجه هو بالمشاحة بضمير الأحرار، سجن من ثبات 120 مندوبين مدونه ويرى بالانجيشر الشد حرمات منها، عهد على وية من سجد ومصاحبه وفي ظل عباد فهو سياسي بصفت المنظمة شرعية ثوره، كان الانجيشر بمبسة إليه حيدته القائمة من العهد السابق، وبقادره على توحيد البلاد في مراحه الانتخابية يُنظم مرجع نفسه، ح 2، ص 55، 9، 82 ونحقيقه أنه حافظ على مياره من أي بدو. يصبح نظام وحفظ رمام بمادته السياسية لأي سجن من

كأن يثق بأنه قادر على أن يحكم، بأغلبية ٩ في المئة، بعد أن تُعسر قصصه بمثل هذا التعقيد، في ظروف وجود معضلة قهويه من أوساط منظمة بقديم وجهه دولة سببي أو معادي للتعبير

في المرحلة التي تلت استقالة هارث، كانت شرعية ثورية ألوى من شرعية محش، وبشأن حرك حقيقي ضد حكم المسكر<sup>9</sup> وعندما عُصبت الاتحادات البرلمانية، فاز مجموع الحركات الإسلامية في الانحداب بالأغلبية<sup>١٠</sup> أما الإحزاب المسلمون وحدهم فلم يحصلوا على الأغلبية (لا هي مصر ولا هي أي دولة حرة فيها أحداث)، مع أنهم كانوا في أوج قوتهم في مرحلة بين فيها أن الأحزاب المعارضة الأخرى كانت ضعيفة معدية وخلال حالة تونس، لم تشكل ائتلاف برلمانية فالرئيس في مصر يُستحب مدشره من الشعب، والنظام رئاسي شكلاً وحوهاً

في تونس، اضطرت حركة النهضة، التي تصدرت القبول السياسية من دور أن تصور أكثرية مقاعد، إلى ائتلاف مع قوى علمانية من معارضة نفسها، يمكن اعتبارها قوى ديموقراطية علمانية، لكن، ليس لها قواعد جماهيرية قوية، ولا بسند إلى أحزاب بعيدة، بما هي عبارة عن أحزاب شهدت طعنه خلال الحراك الثوري وهذا ائتلاف كان، على الأقل، تحالف بين قوى دسة وعدمانيه متفقه على إنشاء عدم ديموقراطي أما في مصر، فلم يبق تحالف من هذا النوع، وإنما اتحد الإحزاب المسلمون مواقف أكثر نشدًا تحاه القوى الاجتماعية مقدرة بسواكهم بوحده في ميدان التحرير، وخلال تأليف قائمتهم البرلمانية التي شملت قوى علمانية ومستقلين، فوحي، لإحزاب كما يبدو بقوة اشتراب لسلطة الإسلامية التي وصلت إلى البرلمان، واحتاربت الشدس معب

9 يُنظر مرجع نفسه، ج 2، ص 84-85، 113، 192، 202، 213

10 لم يحصل حزب الحرية والعدالة على أغلبية المقاعد في البرلمان الذي كان 44 في المئة من المقاعد، بل أنه حزب هو يصف هذه السنة أي أن تحريرين حار سوية بشي مقاعد البرلمان، في حين لم تتجاوز حصص الأحرار البرلمانية وبنسبة 25 في المئة، كان يوجد وحده ثلثها، أي 8 في المئة من المقاعد أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فليس بحسبها (لأنه لم يمكن من تنظيم نفسها وخلق قاعدة شعبية اجتماعية حقيقية بها خارج ميدان التحرير

في حطه الإسلامي خشية حسره قو عده لاسحابه بدلاً من الحالف مع السياسيين الذين عارضوا لتمام وشاركوه ميدان التحرير كما تملك في دحل صنفهم بالتدريج البير الذي يرى ضرورة متعلال الفرصة التي لاحت لحكم البلاد ورافق انحرث السياسي و لاسحابي تحشيداً للإسلامس حلف شعرات إسلاميه، ما أثر مخوف فثت جماعيه وسعه كما رفضت نهوى عمنه القومية والليبراليه المنصمه انشاركه في الحكومه

انحد نظور فكر جماعة لإخوان سياسي منحى تني بعض مبادئ الديمقراطيه ضمن مفاهيمه ومصطلحاته من دون انتحني عن أيديولوجيا الجماعة، فتصوّرت تحتها وتكثفت مفرداتها بتقريب من مصطلحات استقرطية وظهرت حثاً في انحالف سياسي الاسحابي مع قوى مدية عمدية في قواسم مشتركة، أو على لائحة تلك النهوى في سحابت مجلس اشعب لمصري، وفي تكريس لصالق مع بحره انظام بحاص، وعظيعة مع لسطيمات الرديكية جهادة الإسلامية مثل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية، واكتشاف مراب العمل السدي ولخدمي الاثتماعي، وكست هذا المنحى لوثائق الإصلاح والرمع لسياسة و لانتحابه التي أصفقت الجماعة، ولأسبب في عام 1994 و نهاء ببرامح حرب بحرية والعدالة في عام 2011 فهي در مارس 1994، أعست جماعة لإخوان المسلمس ببرامح الإصلاح ضمن اشرفها لدوله مدته «مرحبتها» الإسلام (وهي مصطلحات بيئت اسجارت عموصها: ذا صبح التعبير لكن الجديد فيها انصاحت الدلالي على مفهوم المدينة) وأكدت في هذا الإعلان خرمها مبدأ تناوب السلطة ولتعددية سياسية وحرية لري ولاعتقاد و بمواضة و نرامها حقوق المرأة بالمشاركة لسياسه ونوبي موصف لعمه (عد دراسة مدوة، وهذه دلالة مهمه على رفض مساواة المرأة بالرجل)، وحتها في سبسم

في عام 2011، بعد سخي مارت، أعست جماعة لإخوان المسلمس عن تأسيس حرب بحرية و عدة باعتبارها حرباً سياسياً ذا مرجعية إسلامية يكون مفتوحاً لجميع المصريين، مسلمس ومسحيين، ويعتمد الشورى والديمقراطية

والدول السمي لسلطة كما تسي حرية لاعتقاد والوحدة بوصية واحترام حقوق الإنسان وشرك الحرب في أول انتخابات برلمانية في مصر بعد ثورة 25 مايو وأعلن أنه لا يطمح إلى لحصول على أغلبية برلمانية والهيمنة على مجلس الشعب، وذلك بتزويد شعار «مشاركة لا معالمة»، ويرد ذلك بأن المرحلة المقبلة تقتضي تعاون الأحزاب والقوى لساء مصر بحديثة، ولذلك عمد إلى تكوين تحالف سياسي وتحتوي أسماء «التحالف الديمقراطي» ضم عددًا من القوى السياسية العنصرية كما أكدت الجماعة أنها لن تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية أو الحد من الحقوق والحريات الفردية التي كانت قد أكدتها سابقًا في بيان في عام 1994 وقررت الحركة التدفيس على نحو نصف مقاعد البرلمان<sup>1</sup> لكن التحشيد في الصراع على بحكم بعد الثورة، ولا سيما التدفيس مع السلفيين وتدارع معهم على الشرعية الإسلامية، رافقه تهميش الحداث الديمقراطي للإسلاميين بحصلحة شعاراتهم لقديمة بما في ذلك تكفير الحصوص إذا لم الأمر.

بعد الانتخابات البرلمانية، تدفيس الإخوان مع السلفيين بالتشدد الديني تسي السلفيون خططًا صريحة في رفض مددئ النظم الديمقراطي، وأعلن الإخوان أنهم لن يدفيسوا على منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة نكهم عبروا موقفهم وقرروا في 7 سبب أبريل 2012 الترشح، ولا سيما بعد أن ترشح إسلاميون حرون مدفيسون، منهم من كان في الجماعة سابقًا (مثل الإصلاحى عبد سمعم أبو الفتوح)، فحشوا أن يحسروا قو عدهم الأساحية لمصلحة إسلاميين آخرين مرشحين إذا لم شاركوا في الانتخابات وقر مرشحهم محمد مرسي في الدورة الثانية بأغلبية صئبة وقرروا انحكم بهذه لأغلبية الصئبة، مكرسين في نظر حصوصهم ستعجالهم «لنتمكس»، وستحدم ديمقراطية أدت بدت

هذا أحد الدروس المهمة بلعية التي قدمتها الحدة المصرية، والفائل

<sup>1</sup> Khalid A. Anan, *Inside the Muslim Brotherhood Religion, Ideology and Politics*, New (1 ) York: Oxford University Press, 2016), p. 156

لديمية؛ إذ لا يمكن أن يُحكم بد لا تتوافر فيه تقاليد ديمقراطية راسخة يُحترم بموجبها حكم ممثلي الأغلبية ولو كانت ضئيلة، إذا لم يكن حُمار الدولة دعمًا هذه الحكومة أما إذ اجتمع ضد المستحسين بالأغلبية كل من حُمار الدولة والقوى السياسية التي تشكل أقلية كبيرة ذات وزن اجتماعي واقتصادي، فإنها لا تستطيع أن تحكم بأدوات ديمقراطية، إما أن تحكم بالقوة، أو نسقط، أو تقيم انتلافًا واسعًا وكل من يحج في الاحتفاظ بالحكم من دور انتلاف كهذا فعل ذلك بأدوات غير ديمقراطية، فصلى الحصوصم و«طهر» حُمار الدولة، وأقام نظامًا سلطويًا حديدًا أما إذا كان الهدف هو ترسيخ الديمقراطية في مثل هذه الظروف، فلا بد من وحدة وطنية واسعة تعرض شرعيتها وتهدف إلى إبحاح الانتقال الديمقراطي إلى أن يتم تعبير حُمار الدولة، وكذلك ثقافة الحيش وأجهزة الأمن بالتدريج، وتعود إجراءات الديمقراطية بما فيها تبادل السلطة سلميًا

م يبحث الرئيس لمتحج و حركة الإخوان من حلقه عن وسائل لتتحالف مع قوى الليبرالية و سوريه و انه صبه، كما أن هذه القوى سدرعت أيضًا إلى الاستعداد، فشأ سرعة تحجف بهي يعمل صيد ما أسميه حكم لإخوان وسرعت ما فُشرت كل حصوة يتحدها الرئيس بوصفها خطوة لـ «أخويه دولة» ولجأت معارضه إلى عصء حلق الترميم، وإلى عرونة خطوات الرئيس وكان الفصاء منقسمًا بين قوى مولية لنظام السابق وأخرى غير مولية بحشي، مع ذلك، أثر حكم الإخوان في استقلالية لقضاء

لم توقف المعارضة عمامية يومًا و حذا عن محاولة بحشيد شرع صيد

(2) أصدر مرسى في 22 شرب الكبي نوفمبر 2012 إعلان دستورى مكملًا لغير موجه (إعلان دستورى الصادر في 17 حزيران يونيو 2012) الذي حصر أعضاء مجلس الأعلى لغير، جسدته من غير، غير أي غير في شككته هذا المجلس ومعه سلطة تشريع في البلاد وحاول مرسى بموجب هذا الإعلان أن يصحح بحكمه الدستور من حل الجمعية التأسيسية (لأنه على عداد الدستور، الأمر الذي كان يحج بالنمى في بحكمته، وحل مجلس السبى بعد حل مجلس شعب، على بحج محصرتها ببيئات التسجبه و ث الإعلان حذلاً، سبى وانتقادات بعدد من موده وبوده، في ثر لإعلان دستورى عيب لأحزاب العنانية وشخصيات سياسية، نانية محبته، في يوم نفسه، عن رفضه و شكك كيانًا حامد بحج مسمى حبه لانتفاء الوصي

الرئيس وحمل تعاون في إخراج بحرية، ويرى لاحتف إلى سيق مع جيش  
لقديم - انقلاب عسكري أمة أن يكون على سخط لانتقال لدى لا ثورة يدبر،  
فيستلم السلطة للمدنيين بعد الأسحب، لكن من دون الإحوان، أي، كمناب  
أخرى، أن بسببهم لسلطة بعد وقوع في وهم أن قيده دب صموح سياسي  
مثل قياده الجيش بمصري يمكن أن نظم انقلاب كي يحكم غيره، وكأنه  
يمكن حد وعد قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي بأنه من يرشح نفسه في  
انتخابات<sup>31</sup>

أصبحت كل حصوه يقوم بها ما يمكن اعباره «جهر الدولة العميقة» في  
عرقلة حكم الرئيس المنتخب مرشحاً بها لدى معارضة، وإن كان مصفها  
عرقلة النحور الديمقراطي وإعادة نظم القديم قد شأ تحالف صممي بين  
هذه قوى عديدة معارضة وجهر بدولة صدم في محاربة مؤسسات  
المنتجة، مع أن بعض الشخصيات وحتى لأحزاب لعدمية وصفت إلى  
البرلمان على قائمة لإحوان نفسها بل أكثر من ذلك، نظور تدفق بين  
الإحوان المسلمين والحركات العلمانية معارضة على كسب الجيش إلى  
صفها، ما أعدد إلى الجيش شرعية سببها التي اقتضها في فترة مسمي  
بـ «حكم العسكري» وبدأت أشعرية الثورية تتصاعد وتترجع في مقبل شرعية  
الجيش

تعددت المسؤولية المشتركة في إخراج بحرية الانتقال وأنتج صرع ساء  
من الفوضى لسياسة وتعطيل خدمات دولة حرة هـ في مرحلة ارتداد  
توقعت ساس من الديمقراطية، ولا سيما أن لاحتجاج ضد عدم الساق كان  
مدفوعاً بمطالب اجتماعية لقد اجتماع الخوف من عدم لاستقرار مع حبة أمل  
من عدم التحقق السريع بعض مطالب أساس معيشية على الأقل وكنت

31 (1) انظر بول السبي اسم بأنه مباشر صمخ بي - جـ ولا عه في حكم مصر وبكره  
سوفه<sup>32</sup> «يوتيوب»، 27 14، شوهه في 1 3 2020 في <http://bit.ly/2uicZuK> «المحدث  
عسكري» سبي» من يرشح برناسة - التوقعات مشاعر شعبية لا يمكن معها - المصري اليوم،  
22 9 2013، شوهه في 1 3 2020، في <http://bit.ly/74iMP2z>



حجة عدم الاستقرار هذه شاع الأوب لدراي العام حين دعم جزء كبير من الشعب المصري انقلاب بحيش في عام 2013 وطل نضام الأممي الناشئ بعد الانقلاب وإعلامه يُذكر لمصريين بالقوصى والعدم لأمان، يستخدم مودجي ليب وسوريه تصوير م كان يمكن أن تؤول إله لأمر، والقوصى وعدم الاستقرار قد يكون أسوأ أنواع لاستعداد سسه إلى المواضع العادي

لا يحور حهل ناثير نوع حر من عدم الاستقرار، وهو معوي نحم عن عدم نعود ساس السفس والتعديده، وهو ما كانه بأثير في مصر وم. ال له تأثر حطير في التجربة اتوسيه ولأحزاب لا تأخذ حداثه الساس بالتعددية السيمية في لحسان حين ترشوا نهم الفساد وتآمر وعبره، ونشر الشذعات عن عصبه، أو عندما سقل أسيسوب من حرب إلى آخر ومن قائمة إلى أخرى (سيحة حرسه) بحسب النصحه وسدهم (إعلام سدي يستخدم حرية التعبير سى اتحب به في نهج غير مهني وغير مسؤول لأعرض من الشهير وإث ه، وفي تصحيح حالة عدم الاستقرار، وسهم إعلامير النظام الفريم، وسهم مدفعوع، بتمويل قوى إسيمية معدية سيمه طية تحت مظلة حرية التعبير التي أصبحت «المقدسه» بعد ثورة فشا هو سكر من اعمية الديمنراطيه ومن الأحزاب شكن حاص سدي فئات واسعه، ويشأ مرح مؤده أن لا أحد أفصل من أحد، وأن اساسيين حمنأ يسو أفصل من النظام سادو ويبدو بحيش «قوة بطيعة» في مثل هذه الاحلاب لأنه ليس ضمن السفس، ولأن الإعلام يحرض على عدم العرض له

في تونس، حكم انتخيف ثلاثي المؤلف من حركة النهضة وحريين عديميين البلاد وبدأ بشكر ائتلاف قوى عيمية معارصه بقيب حارج الائتلاف لإفشال حكم الجديد. وكذلك بقبا بحرب بحكم وسحب نضمة التي ححصت من بن عبي، لكنها لم تحصص من لإث البوقبي. فهذه القوى لم نفشع بهد بنحيف الديني عيماني الذي طلث حرحه، وأحدث تحذر من حطر سيطرة حركة النهضة وأسسه بلاد وعبر طسعة ندوه وانمجمع وسط لحاة هه (الأشد عيمية على بحر لا يفر من مصر) وم تكن الأحزاب

الحبيشة حركة النهضة ذات قوعد شعبية واسعة مُقنعة بالأوساط عمانية فقد كانت حركة النهضة الأقوى هي داخل هذا المحيط وصاغت الأمانة مع انتشار الأحبار عن محاولات شطب السفين (ولا سيما في الجمعيات) فرض إملاءات متعقبة بالاحتياط من الحسنيين في المجال العام وتطور التصرف والإرهاب في أطراف المجتمع التونسي، وحدثت عمليتا اعتيال لم تُكشف حلقاتهما لعددين حريين عُمانيين هما شكري سعد ومحمد البراهمي<sup>(4)</sup>، وبشأ خراب وسع كان من الممكن أن يؤدي إلى فوضى أو تشتت حركة النهضة بالحكم بالاعساسة، كما هي حالة الإخوان في مصر، أو حتى انقلاب عسكري لو كان يحجب التوسعي طموح سياسي وبرزت أهميته وجود قوى اجتماعية منظمة وسعة من العهد السابق مثل لاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان قادر على جمع قوى سياسية حرضاً على استقرار البلاد وعدم عودة النظام القديم وبرزت أهميته وعي بحب معارضة سابق (النهضة) وبحب نظام سابقاً (حزب بقاء تونس)، واستعدادهم بمسؤولية وانحياز إلى حلول وسط، وحدث لأ حركة النهضة تفصل نظاماً ديمقراطياً تكون فيه خارج السجون على المحاصرة بالعودة إلى نظام الاستبداد، ولأنها أدركت أن الأعساسة البرعانية لا تكفي وحدها لإعلام مُعدي، وبالأحزاب الاقتصادية وسياسية، ولا تأيد في داخل جهر الدولة لكن لحظ سياسة التوسعية أدركت بشكل عام أن الديمقراطية هي بديل وحيد من النظام القديم وشنت حركة النهضة حملة إعلامية بنقح مجتمع بوسع تأني لثغرات نظام حياه ديمقراطية، وبأنها لن

(4) كانت بداية الاعتقالات ضد شكري سعد في 6 شباط فبراير 2019 وبلغه هو أحد مؤسسي السرايين والأمن العام بحزب الوطنيين بديمقراطيين بمرحبة، وأحد الوجوه البارزة بجهة شعبه هي أهم بكتلة حزبية معارضة في تونس بعد الثورة وكان اعتنايه سباً في تظاهرات معساة عامه، ومن في سنة ط حكومة حمادي بحادي ومع أن ببعثات أعساسة في 27 ب أغسطس 2019 عن بوط بصره البديعة هي لأعساسة، بظب البجهة شعبيه بيه حركة النهضة وكسب كان لأمر بالنسبة إلى أعساسة محمد البراهمي، النائب في المجلس الأساسي ومؤسس بحزب الشعب الشعبي بدي بسمح عن حركة الشعب ببعث (بى بجهة شعبيه ببعث ببعث لأعساسة في 25 بمرور بيو 2013 بوم عيد بجمهورية التوسعية، وبى عيانة إلى عصب شعبى مجدداً، وبثيق ببعثهم النمو بجه بصوصت ضد حركة النهضة، وببى ببعثه عبي البعريض، وبى البحية وأحد ببعثي النهضة

تستخدم الـدولة للإملاء مدني وهذا ما سمّعه الإخوال في مصر مدني أظهر  
حصانهم في محال عدم عكس ذلك<sup>٥</sup>

يقس دي بالما مقولة لأحد قادة الحرب الاشتراكي لإسباني في إقداع  
فواعده بتقدمه من أجل الديمقراطية بقوله «الديمقراطية وترسخها  
أولاً، قبل طرح السياسة» [لأنهم ليسوا إسباني أظهر أنه قادرٌ على العيش  
شكل ممتاز في كل أنظمة الأوتوقراطية والديمقراطية، في حين أن اليسار  
يمكنه أن يعيش في إطار ديمقراطي محسب<sup>٦</sup> هذه هي القضية الجوهرية في  
ما يتعلق بسوء لأحزاب عمومًا في المرحله الانتقالية ربما أن الأوب أن نعبر  
الحركات الإسلامية والعدمية على سبيل هذا السؤال كما طرحه اليسار الإسباني  
وحركة النهضة هل لأولية للديمقراطية أم ساء الديمقراطية؟

بعد سقوط الرئيس موسي لأسبق من عبيد كانت تحت نظام اسبق في  
تونس مستعدة للتوصل إلى حوار وسط إلى حين تسليم السلطة بعد انتخابات  
عامة وكانت المعارضة أيضًا مستعدة للتوصل إلى حوار وسط، وإلى إحصاع  
حلفائها الدخيل قضية إقرار الدستور الديمقراطي، فتداد خلافاتها في ما  
بعد في كل هذا الدستور أما في مصر فتم تكن المعارضة، بعد انشوره، حاضرة  
للقبول بأي إصلاح تدريجي من جهة، ولا بإحصاع حلفائها بمصلحة الانتداب  
إلى النظام الديمقراطي من جهة أخرى، بحيث تتوحد في مواجهة نظام عديم  
الذي ظل مسيطرًا على مؤسسات الدولة وأجهزتها ولم يدفع عجز أي منها عن  
حسم صراع إلى التوفيق بل إلى انخراط عن تحالف مع جيش وبقايا النظام

(5) نظري الأندلي توسع إلى مسألة الثقة بين الجماعات السياسية والقوى من جهة عدم  
تفهم خصوصية الديمقراطية وأنه لا يمكن سحب على نهجها غير التوصل إلى صيغة هيأه  
تسوية قد تكون مديونية للتوصل بحركات الإسلاميه الكبرى إلى صيغة ترضى على مراحله كبرى من  
وضوح وعمل السعي، يُنظر عند هؤلاء الأندلي، «التحولات الديمقراطية» نحو «مجهول  
بمالات في مالات ثورات عربية وهي نظريات لا يمكن الديمقراطية، في أطر التاريخ الانتقالي ما  
الثورات العربية لاند حروب نموذج العلم في الأندلس ودسه السياسات، 15، 2، ص 164

(6) Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* Berkeley, CA: University of California Press 1990) p 60

القديم حول من أن يستمر طرف الآخر بالحكم ونهت أعداد الشرعية بتحشيش  
والنظام القديم

لاحظ سنيان وليبر أهمية توصل الإسلاميين والعمدانيين إلى حل وسط  
في تونس وعجزهم عن ذلك في مصر وفشرا ذلك بوجود تحربة سابقة  
سحالف إسلامي عماني ضد حكم بن علي و مقصود، من دون تصريح  
بذلك، هو لهيته 18 أكتوبر 2005 ويبدو أن الكتائب لم يتعمق في دراسة  
الحبة بما فيه الكفاية و عوى التي حدثت في باب الهبة انمعرضه بعدم بن  
عبي ليست تلك أبي بوصف بنى مسودات وبوافقات مع لهبة بعد ثورة  
والاستقلال الديمقراطي، بل كانت في معصية لقوى يسارية ولعلمانية لر قصة  
لتوصل إلى أي حور وسط مع الهبة هي لاثلاثات التي حكمت تونس بعد  
الثورة قد تحالف مع الهبة حرب ثور بن في لاثلاث الأول، هما حرب  
امؤنمر من أحل جمهوريه وانتكس الديمقراطي من أحل لعمل و حرير،  
ثم اتتف معها بعد الأ ما الحكومة والانتخابات الدسة حرب بدء تونس  
الذي أسسه شخصيات محسوبة تاريخياً على حرب الحاكم ولا شك في أن  
العمل شخصي كان له شأن في ذلك، كما في حالة اساحي قبل اسسي الذي  
كان من أركان نظام بور فينة، وعضش سياسياً في عهد بن عبي

لم يكن اتعدون بين الإسلاميين وقوى عمانية خلال وجوده في المعارضة  
محصولاً في التحربة الموسية فقد تعدون لإسلاميون لمصريون مع بعض  
اقوميين واليساريين في أصر متعدده قبل ثورة مثل «حركة التعبير» ولحاب  
التصميم مع العراق و فلسطين وغيرهما ويبدو لي أن لعلاقات بين هذه القوى  
في مرحلة مع صة نظام الاستبداد تختلف عنها في مرحلة التدفيس في ما بينها  
على لحكم ويست مصادفه أن معارضة العمانية لأيدولوجية لم تتوفق  
مع الهبة على لشارك في حكم تونس. وبعد أزمة الحكومة الستة الأولى  
اتتفت معها معارضة المؤنمر من تحت نظام القديم، فهذه كانت المشاركة هي  
الحكم وليس انقاء في اعمارضة سوافع أيديو وحية وهد م مبرها من القوى  
العمانية الأخرى لمعارضة و تمكن التوصل إلى حلول وسط تمثلت في الية

بحكومة تكوينا، ثم في خلاف حاكم بعد لانتخابات اثنائية بين ثقافة الحور، والتفويض والتمسومة لبرعمانيه التي تتحدى الدحور هي عمة حصيلة صفر، وتفصيل لمشركة في لسلطة عوص الحيار بين ربح كل شيء وحسرة كل شيء، هذا ما مير عقبه بحب نظام عديم التي تثلث مع بخصه (ولا أقول بجانب) لإيجاح لمرحلة الانصية، وهذا موافق مع تصورات دراساب الانتصار

طون فترة سافس ونصرح بين لقون العدمية معارضة والبرويك احكمة، ثم بتوقف البرمانيون انوسون من كوه لأحزاب عن العمل مع على اندسور، على الرغم من الاحلاف، حلاف محصر الي قطب فيها بعض القوى لمدسة عمية صوغ الدستور المصري سبب نوتر حربي، مع أن كناية الدستور حرت بشك ديمقراطي ومن حلال حوارات مفتوحة ومضوء وأجر اسرائيل انوسي دستوراً ديمقراطياً لبرانيه محدوداً به عرف مثله دول العربية سبب هذا التعديت على الرغم من التصديرات المعدسة بحكومة في ايجاح

أحياناً، تأتي إلى العمل لثالث وهو لتصوت في الأهمية ايجوسراتيحية بين مصر ونوس، ولدي سبق أن نظروا به في فصل العمل لدارجي في الانفس الديمقراطية هورب نوس الحيوستريحي أقل كثيراً من ورو مصر، والاهتمام الإقليمي والعالمي بحريتها أقل من مصر لكن كما يقول اسباب نقراني «وعسى أن تكرر هو شيئاً وهو حيّر لكم» (البقرة 216)، فإن صاكة نوزن حيوستريحي لنوس، مقاربة بمصر، وقرت عليها تدخل قوى إقليميه معدنه مديمقر طبة لعرقه لانتقل فقد رأت قوى الإسميه برحيه التي تحشى التحور الديمقرطي في لإقليم، حصراً كبيراً في نهال مصر إلى

( بحسب شيخو سكي قول التمسومة بين طراف من الصدم عديم و معارضة يصح ضرورية في مصر بقوى السياسية بعد وقوع منه نهر الصدم و إصلاح شبهة في منظرهم ومعدنين من البعدين من الصدم و معارضة عدم يمكن خدشها من هزيمة لآخر و منظرين في فوب دانه، وتؤدي الجسومة إلى السوفو على السورب حصاراً تكسك. بختهم بحسرة، مصعة، فيصون حصه من السلطة وحق الوصو. جوتي انتحباب مقبلة وليس من مصر جوتي جبال ميمقر صه Adam Przeworski « Democracy as a contingent outcome of conflict » in Jon Elster & Rune Slagstad eds. *Constitutionalism and Democracy* Cambridge Cambridge University Press 1988, pp. 59-80



تونس عن ساحة مواجهة مع إسرائيل ساهم في استقرار عملية الديمقراطية، وفشل من دعم الدوي لمن يريد الانقلاب عليها. فإسرائيل نفسها واندوب العربية تدعمه، تحشى من أي تطور عبر محسوب ولا يمكن التنبؤ به في مصر بشأن تفاقدت سلام مع إسرائيل وثمة تفصيل أميركي مصر في بعض الحالات، وبعض نصوص في غيرها، يحكم لرحل قوي في مصر وغيرها من اندوب القريبة من إسرائيل، والذي يمكن ندحوب معه في صمقات مع صمد احترامها. وما زال المسؤولون الإسرائيليون يشددون باحترام النظام السوري لانفقدت فصل عوات ووقف إطلاق النار في أحوال منذ حرب 1973، لأن سورية بحكمها رحل قوي صاحب قرر أم في حنة نحدوب دوية حره ونزبهة فلا تُصمد طبيعة قوى سي يصل إلى حكم وهذا كنه من منظور إسرائيل وبعض ندوب العربية تدعمه، خصوصاً الولايات المتحدة وإصافاً إلى اعتبار أمن إسرائيل معياراً للمقاربة أي تطور في ندوب العربية، انتقل العرب من عند الإرهاب متولد من الاستبداد، وشداد لديمقراطية بوصفها حلاً لمسألة الإرهاب في مرحلة المحافظين الحدد، إلى التحالف مع الاستبداد ضد الإرهاب باعتبار القصة الأولى التي تهتم العرب

كمن انهوار في الأساسية بين تونس ومصر في موقف حيش، ووعي اسحب سياسية ودورها، ووحده الوصية لإسحاق الانتقل، وموقع اسجيو سراتيحي، ما يقود إلى الاستحداث الضرورية لآنية 1 لا يسحب الانتقد الديموقراطي إذا عرصة الجيش أو إذا كان جيش طامحاً للحكم، وإذا راهت قوى سياسية رئيسة على حيش بوجود مثل هذا عظموح 2 من الضروري أن نترم القوى سياسية الرئيسية لإجراء الديمقراطية وإحصاع خلافها لمهمة إسحاق المرحلة الانتقالية 3 لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقد بأعباء صئبه بوجود معارضة قوية ومؤسسات دوية من النظام تقديم تعارض الانتقل أو لا تندوب مع الحكم محتجين حدد 4 كلف راد ورن دولة الحيوستراتيحي زاد وزن عوامل الإقليمية والحرية، وإذا كانت هذه العوامل معدية ديمقراطية، فهذا يعني إرديد التأثير لسليبي للعامل الحارحي

## خلاصة

بوجز هذا، على نحو مقتضب، نعرض لاستنتاجات التي توصل إليها هذا الكتاب، ونقسمها إلى جزأين، بحيث نرد الاستنتاجات النظرية من تحيين حالات الانتفاخ العربية، نجدها أو فشيها، في الجزء الثاني من لخلاصة

### أولاً:

أ. 1. ب. لسباق اتريحي مدرسات تحديث هو غير صيو لاقتدل الديمقراطية، فقد ربطت عدنا بمرحلة انصراع مع الشيوعية ومواجهتها في الدول الدمية وحين تعنى الأمر بتحيين نظام الديمقراطية، كمن التحدي في ترسيخ الديمقراطية القائمة في مواجهة خطر الأنظمة استحوئية ولاسيما بعد بهير الديمقراطية في أمدب ويطاب وقصور تفسير مؤسسي لهذا المشكل كما أن بصريات التحديث تعدمت مع بدور لدمية من مطلق الثقة بأن التحديث، إذا توفرت شروطه، يقود إلى أنظمة سياسية شبيهة بتلك القائمة في ولايات المتحدة وأوروبا وأدت بمقدرات التحديثية نشوء شأن ديمقراطية في الدول التي لا تتوفر فيها هذه الشروط، ولاسيما النمو الاقتصادي ونشر التعليم 2 تعرضت نظريات تحديث إلى نقد من اتجاهات عدة وإلى نقد من دحيها أيضاً وقد تبقى اسقد للمحافظ واليساري بهذه المقدرات عند نقطة وجود تلام (مخرج لهذه المقدرات) بين تحديث وشوء لأنظمة السطوية في بدور دمية بوصفها لأجمع في اتحاد الحظوت لارمه لشميه المحتمعات، مع اختلاف على تفسير لأسباب التي أدت إلى ذلك وشدة



استد محافظ على ضروره سوء نظام سياسي في مواجهة انحوس لهدامة  
في عمية التحديث وللمثلة خصوصاً في المعنة اشعة بعد فقد لسي  
التفسيه

ب 1 ان روج مثا بات تحديث في محار دراسات التحول  
الديمقراطي له علاقة بوسط التجربة عربية اندرجية وتتحج على الدول  
الامية على أساس إهمال مديات الديمقراطية حصريه في دول مثلاً و لبي  
لم تتوافر فيها ب نعدّه مقدرات التحديث شروط مسقة بشوء الديمقراطية  
في القسم معصر، وتجاهل تاريخها الإقصي وأنموذج بالدرج  
2 لتحديث في القسم ثا ثا شرح متفصه؛ إذ أدى ذلك لي التكنولوجيا  
وليس إلى الديمقراطية صحيح أن الديمقراطية لا تدو ممكنه تحقيق من  
دول حد أدنى من التحديث، غير أن هذا الحد الأدنى لا يشمل بالضرورة  
المتطلبات التي نطرحها مقربة التحديث عند الانتقال من نظام سطوي  
إلى النظام الديمقراطي فمتطلبات تحديث، ولا سيما العليم وسمية لشرية  
عموماً، تصح أشد أهمية في مرحلة ترسيخ ديمقراطية د هـ يعني أن من  
غير الجائر تجاهل استنتاج بحرية تحديث شأن دول عالم ثا ثا ثا،  
فثمة قصور متعقبة بسوء واتسمه لا بد من أحدها في الحسيان 4 لم يكن  
فقد مقدرات التحديث من منظور مقاربات التبعية (أو نظرية التبعية) مقوفاً  
بفكرة الديمقراطية، و لم يقدم حيو لا مسألة الانتقال الديمقراطي أما دراسات  
الانتقال الديمقراطي، ولا سيما في ثابيات القرب الماضي، فتنصب من نقد  
مقدرات تحديث وسعية على حد سوء، وسعت إلى إدخال عصر الإرادة  
البشرية أو داعل الأساسي في معادل سيويه مقدرات تحديث ووظيفيتها

ح 1 إن عمية شوء الديمقراطية ال نحة متعددة الوجوه، وفردة  
مربطة بطرف كل بد نحة إنكتر، ثي شأ فيها لنظام بالدرج عبر الصراع  
بين الأرستقراطية والرجولية والملك، والرماد والملك، وبعده بالدرج ثا ثا  
حديث بين هذه لقوى بعد كل أزمة، ورسملة العلاقات في ترب والملاحس،  
هي حالة فريدة لم نكره، ولن نكرر بحكم تعريف الفردة وحال بولايات

المتحدة وفربس كذلك ولا شك في أن سرحوارية (المعنى واسع بكلمة) أدت دوراً مهماً في شوء سمووح من خلال الصرع مع مثيرات الطبقات القديمة، لكن من الخطأ اعتبار الديمقراطية نظاماً سياسياً يعبر عن الرأسمالية، وكأنه متطابق مع اقتصاد السوق. فمصلحة رأس المال قد تقتضي دعم الديمقراطية، وحصل ذلك في حالات كثيرة 2 مع أن من الصعب تصور نظام سياسي ديمقراطي نسالي في ظل حتمك ندوة للاقتصاد، أو في ظروف عدم فصل الاقتصاد عن السياسة، إلا أن التعددية الديمقراطية وندفس مريه بتطس توزع مصادر قوه واساثير، ومن صميم المورد لاقتصادية واسمين أن هذه هي حال جميع لدون الديمقراطية السيرالية العائمة كما أظهرت الأنظمة الهجينة ما بعد الشيوعية أن الدولة المفهولة عيدة تقوم على تجمع بين السيطرة على لاقتصاد والدولة، والسياسة والإثراء، ونهيمس فيها شكك يعود ربوية تجمع ثروته إلى نفوذ السياسي. 3 إن الثورة التي قادت إلى النظام الديمقراطي في حالة سمووح عرسي، لم تكن ثورة سرحوارية كما بصوره اسردت انثريحية الكسرى، وم تؤد إلى ديمقراطية السيرالية الراسحة مباشرة، بل إلى ما يقرب من الإصلاحات ولأرمام والاقتصاد الشعبية ولارنداد إلى استنوية وملكية الدستورية ولإمرطورية 4 نشأت الديمقراطية السيرالية السريحية بظهور تسريحي نظام نسالي نسفي، وتوسيع حق لاقرار سسص ونعيره أم الانقلاب بمعاصره فهي تتعالات مباشرة من أنظمة استنوية 5 لكن سمووح الديمقراطية السيرالي شأ وأصح محرر وله مؤسسات (وإن لم يشأ إجماع على مسفته ونطريته ويمكن نسي أنماط حاهرة منه بوصفه نظام حكم يجمع امشاركة السياسية للمواطنين في تقرير مصيرهم، واسحاب محكام غنر محددة، ومع تعسف سلطات وحماية الحقوق والحريات 6 تطورت الديمقراطية سريحية سندريح من خلال توسيع امشاركة السياسية في أنظمة ليبرية قائمة أم موضوع دراسات الانتقاف فهو دراسة لا تتدل من نظام سسطوي إلى ديمقراطية دفعة واحدة. ومن هه تعديدات لعمدة الانتقالية فتفكيك الاستبداد لا يعني شوء الديمقراطية، بل قد نشأ أنظمة هجينة، استنوية نسفيه أو لند إلى الاستبداد

أو غيرها وحتى لو شأ نظام ديمقراطي فإن الحفاظ عليه مهمة معقدة في ظروف انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى التعليم وصالحه احصاء بشيء ثقافة ديمقراطية عامة في ظل النقص السلطوي

د ١ يبدأ الانتصار من صدء السلطوي بحسب دراسات بمانيات غرب الماضي يشفق عدم الحاكم بعد إصلاحات سرأية تتجه بعدم نحو الانفتاح سياسي في مجالات مثل حرية التعبير وحق التجمع وغيرها ونشأ أزمة في دخل النظام قد تنهي إلى انتصار القوى المحافظة والارباب عن الإصلاحات، أو نحو القوى الإصلاحية «معتدلة» إلى التفاهم مع القوى المعتدلة في المعارضة و توافق على الانتقال إلى نظام جديد وقد يصبح ذلك حراك شعبي و مع بسعل الانتاح بمطالبة تعميق الإصلاحات، قد قد سبهم في دعمها فعلاً أو يؤدي إلى رده فعل محافظة عيفة، أو محاصرة المحافظين (الأمر يتوقف على موارد القوى في دخل النظام وفرة المعتدلين من لطرفين على محاصرة المحافظين بالتحالف مع الحراك الشعبي) قد يؤدي التحريات الاستراتيجية بمعارضين سياسيين دوراً رئيساً، فحينئذ نعو من السيولة إلى حد بعيد، كما نهتمش قوى المتطرفة ومن سمودح «الكلاسيكي» عند إجراء الاتفاق لأولي على الانتصار، ويتاح لها أن تشارك في توافق و أو في محاولة في إصدار النظام الديمقراطي نفسه بعد أن عدل مواقفها، فصحص لأندريو وحب سي ساهما بالاسرام بالآخرء ب ديمقراطية، حتى لو طمت تمتسك بهذه الأيديولوجيا 2 يسهل التعريف الإحراي ديمقراطية الذي يسه بعض مطري الانتصار بدلاً عن شومبيت، فصل عملية الانتقال بحد دها عن عملية سوء النظام ديمقراطي وبرسبحة هذا الفصل بسهل دراسة عملية الانتصار باتجاه مافصل بالوعة الانتصارية مقدرة الحديث، لأنه يصبح في الإمكان فصل الانتقال على التوافق بين سحب معتدلة من النظام والمعارضة على لإخرء ت لأسباب محتدلة لا علاقة لها بالاتفاق على مبادئ الديمقراطية 3 المشكلة الأولى سي موحه هذا سوع من سظير أن نعو من السوية والثقافة التي حينها استظير تعود إلى حلال بكنه مهمة في عملية سوء المؤسسات ورسبج ديمقراطية ونحسبها في مفهوم المواطنة وممارستها

ويمكنها أن تُفسر ترسخ الديمقراطية، أو أن تساهم في شوء أنظمة هجينة أم  
المشكلة الدنية فهي عوده خلاف على مدى الديمقراطية إلى البرر إذ سم  
يجر الاتفاق عنها بلحد الأدنى

هـ 1 إن شرط وجود إجماع على الكيان الوطني قائم هو شرط مبدئي  
لأي نوع ديمقراطي، يضاف إليه وجود حزب سياسية قوية للمساومة وتقديم  
تدريبات تعرض لاتفاق على إجراءات النظام الديمقراطي، وحاضرة للالتزام  
بها وإسحاق عمده الانتقال 2 أثبت التجربة في شرق أوروبا والعالم العربي  
وعيرهما، أهمية لعمل الحزبي، وأثبتت تجربته بعرضه وعيرها أهمية دور  
الحزب ونحيده في عملية الاتفاق وهو دور مدت الاتفاق هاتين المسألتين  
أهمية كفية كما هو توب أهمية كفية لتجربته شق النظام بحاكم وفي طلاق عملية  
الإصلاح بعد ثورة

و 1 نقصر بعض مطري الاتفاق من فكرة قائمة إن الديمقراطية بحاجة  
عن عدم القدرة على حسم الصراع في داخل وحدة سياسية متفق عليها  
هي مدونة والوصول إلى اتفاق، وإن هذه عملية حثثة (contingent) وليست  
ختمة ولا قتمه على شروط سيوية، إلى الاستحاح أن لا تقل لا بتطلب وجود  
ديمقراطيين وثمة إشكال في مقولة حوار واللاحتمه المعينة بأن العمل  
الرئيس في الاتفاق إلى ديمقراطيه هو زيادة عناصر استسيين من جهة،  
ومعونه عدم الحاجة إلى ديمقراطيين من جهة أخرى ومعدون يتحركون مع  
الإرادة، ويستثنى منها إرادة ديمقراطية، إذ يكفي أن يتحد الفاعلون قرارهم  
بموجب حسمات مصدحة سياسية أمة أو بروب أمزجة وهذا لا يسح نظام  
ديمقراطي في المدى البعيد، لأن الديمقراطية هذا لا تقوم على تورن حصاح  
وعدم القدرة على حسم الصراع فحسب 2 عبادك النظام الديمقراطي غير  
ممكن في رأي من دور فرض وجود بصورت منحمة للمصداحة العامة،  
وليس للمصداحة الخاصة بكل طرف سياسي وهي حالة الانتقال لديمقراطي  
يجب أن تتوافر إرادة مشتركة في إنجازه، ما يتطلب على الأقل الالتزام  
بالإجراءات وحصاع المصداحة الآتية لها 3 في مدون بامه حيث سم

تشر ثقافة سياسية ديمقراطية في غياب عملية تعويد طويلة المدى على هذه  
المواعد والإجراءات، بحيث أن يكون في أوساط النخبة ديمقراطيون يشدود  
الديمقراطية بوصفها عبء جدد، لا سيما في مرحلة بناء المؤسسات

ر 1 ب. سدرج في شوء النظام الديمقراطي السيرامي من النظم الليبرالية  
الانفصالية لإقصائية طوائف من طرف على الأقل، بما في ذلك من قلائد  
وتورات لم تحل من العنف، سمح بالعود على حريات و الممارسة السياسية،  
كما عمن الثقافة الديمقراطية عبر الأزمات و حلويات وأصبحت بعض نتائج هذه  
العملية المديدة تبدو كأنها من شروط قيام نظام ديمقراطي، وقد نظرنا  
إلى بعضها نكن تشير إلى أن ثقافة سياسية ديمقراطية التي نالت تُصرح  
كأنها شرط مسبق مع أنها نتيجة 2 لا يمكن أن نشأ ثقافة سياسية ديمقراطية  
عمدة في ظل الأنظمة استبدادية 3 لا أساس سليم لدساتير أو ثقافات شعوب  
كامنة بعينها بوصفها مؤتية لشوء ديمقراطية قبل نشوتها عن أخرى متعارضة  
في جوهرها مع النظام الديمقراطي 4 إن دحض فكره ضروره بواقع ثقافته  
ديمقراطية عمدة بوصفها شرط مسبق، ووجه عكسه لأحر وهو وجود ثقافات  
وديات متعارضة مع الثقافة السياسية الديمقراطية، لا يعني أن لا أهمية ثقافة  
الحب السياسية الديمقراطية في مرحلة الانتقال، وذلك تحدياً في ظروف  
عدت ثقافته ديمقراطية سياسية عمدة. 5 لا يجوز إهمال ثقافة الجماهير السياسية  
في ظروف حاد لاقتراع انعدام بعد فترة طويلة من العيش في ظل حكم سلطوي

ح 1 تنقلى لأووية في عمسة الانتقال يدعو من إليه الحية (ع)، ولا سيما  
إذا لم يقع تدخل أحبي عسكري مباشر 2 يصعب على العامل الدولي إحداث  
الانتقال الديمقراطي في حالة ثورة شعبية، إذ ساد توافد عليه بين سحب  
السياسية 3 ثمة فرق بين فعل العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي وفعله  
في ترسيخ الديمقراطية 4 قد يكون العامل الخارجي حاسماً في حالة انهيار  
الاستبداد في لدول لدعة 5 لم يصح الولابات المتحدة دعمه الديمقراطية  
والانتقالات الديمقراطية بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أول أكثر حماية  
حلفائها السلطويين 6 في حالة المنطفة العربية طبت هو عد الحرب باردة

قائمة بنى جديد بعيد في السياسات الأميركية 7 تُعني بدول الحرية مسألة تدفق النفط وبيع الهجرة وحملة أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، ولم نسمع بعد بأهمية الديمقراطية في هذا السياق، نظرًا إلى مخاوفها من نتائج صناديق الاستعداد بحرة على مصالحها ناك 8 ترداد فرص الدولة العربية التي يمر بتحول ديمقراطي في مجييد عرقية من الحارح كما كانت مدونة غير متاحة بنفط وعبدة عن إسرائيل 9 مع استعداده رومب والعصين ذويهم في العالم، فور تأثيرهم يتجه إلى تفصيل أنظمة الاستعداد وفي عداد مودح بتصدر مدتهم، تستخدم هاتب اندوتب حصدًا، يتقاطع مع ثلثه البعير الشعوي في الدول الديمقراطية أو تلك المعنية بالانتقال إلى الديمقراطية

ط يمكن الاستفادة، على مستوى منهج، من دراسات الانتقال (بني بعده مثل جميع علوم الاجتماعية، دراسات إقليمية، أو دراسات مناطق باستنتاجات كونه) في تحليل الانتقال إلى الديمقراطية في بلاد وأهلهم أخرى، شرط عدم التعامل مع استنتاجاتها كأنها براديم أو قووس حاضرة لتنطبق على بلاد أخرى 1 ليس الحبار درست الانتقال إلى الديمقراطية عندئذ أهم موضوعيتها لعدم إمكانية استخدام بحثون ديمقراطيون في العالم العربي من تحليل بحثين ديمقراطيين في مناطق ومناطق أخرى في خدمة الانتقال إلى الديمقراطية 2 فقد نظريه تحديث في مقاربه لا يتناول إلى الديمقراطية لا يعني عدم الاستعداد منها في مرحلة تحرير الديمقراطية

ثانيًا في ما يأتي استنتاجات نظرية عامة من دراسات حالات عربية وهي أيضًا ليست قوانين، ولا تؤلف بر دانيًا

أ 1 معنى مسأله شرعية مدونة وعدم التشكك فيها بوصفها كيانًا منفصلًا عن النظام مطلق مسبقًا للانتقال الديمقراطية 2 إذا كانت أجهزة الجمع والجيش متمسكة وحده لاستخدام أقصى قوة في خدمة النظام، ولم توضع، دوليًا أو محليًا، قيود أو حدود لقدرته على استخدام القوة، سيكون من الصعب التخلص من النظام لسلطوي 3 في حالة وجود شروط اجتماعية ومساوية

عميقة مثل طائفية والقيسية ونُطريق الأكثر أماناً هو الإصلاح التدريجي فثمة محاصرة بالانتقال بواسطة الثورة التي قد تؤدي إلى حياء الشروح العميقة، كما تتحول مخاوف جماعات إلى أذى في يد هذه لسلطوي في التصدي لثورة 4. عصر الأنظمة لسلطوية ترى أب أي نوع من الإصلاح بشكل حصرًا على وجودها، ومن ثم فهي تعلق اعتماد بتعبير «مدرج» أما ثورة فعالمًا ما تشب عموماً بعد خطر أي نوع من التطلم، وتتشأ معها محاطر انتفكث لإثني و قسبي والعدائي في عصر دون وحتى حين لا يتحقق حصر كهـ، ومن بحث النعمل معها بوصفها استر تحية تعبير معكر بها في الطريق إلى أهداف محسونة لأنها عفوية ومهمة تحوسب إلى استر ببحية تعبير منظم هي انتحدي صعب 5. عيب مؤسسات وهشاشتها فلا يحصر عمله الانتقال الديمقراطي بعد التخلص من النظام السلطوي

ب 1. وجود طموح سياسي منحكم لدى الحبش يُفضل الانتقال، ولا يمكن مواجته من دون وحدة وطنية للقرى المعارضة لنحكم العسكري و أو التوصل إلى تسويات موقفة معه ريثما سارل تدريجاً عن امبارنه 2. ثمة أهمية قصوى بوعي الحب سياسي وثقفتها في مرحلة تحول إلى الثقافة الديمقراطية للحب السياسية، أو على الأقل ولبتها للمساومة والتوصل إلى حنون وسط، هي عو من حاسمة في الانتقال 3. لا يمكن حكم دولة في مرحله الانتقال بأفية صئية إذا كان جهاز الدولة مدهصاً لتحوّل الديمقراطية، مع وجود قطعت اجتماعه وإربه معاديه لهذه الأغليه بعددية يحكمه هـ تصبح الوحدة الشراكة هي الحكم ضرورية لإسحاح الانتقال 4. ب تحول استقطاب بين قوى سياسية وأندبوجية (بين معسكر ديني وآخر علماني مثلاً) هي محل الاستقطاب بين اقوى مؤيدة للديمقراطية من جهة، ومعارضة هـ من جهة أخرى، هو تطور معرقل للانتقال الديمقراطي 5. استهداف بين قوى سياسي معارضة ودت أيديولوجيات مختلفة ممكن في ظل الحكم السلطوي أما بعد انتحاص منه فيصبح استهداف بين اقوى البر عدية يحكم اسلاد أكثر احتمالاً 6. ب حدلال توقعات أساس مرتفعه وحالة لموصى واختلاف غير المتصور تؤدي كلها إلى تصور لنس من حية الانتقال، بما فيها من تعددية

وتدفع وبعثة شعبيه، وفي النور إلى الاستقرار الذي ساقص التعددية بموجب  
هذا المرح 7 في ظروف لأقصد ربعي والمشاركات لتعاقبة لإسمية  
يكون لعدم لإقليمي مهمًا لتعبئة في عرقنة عممية الديمقراطية أو مسددي  
8 كلما قلّت أهمية الدولة الجيوسياسية فنت أهمية عامل الخارجي في  
عرقنة التحول الديمقراطي



## المراجع

### 1 - العربية

أرسطوطوليس السياسة ترجمه عن الإغريقية حول بارتلمي - سانتهدير.  
تعريب أحمد لطفي السيد الدوحة بيروت. المركز العربي للأبحاث  
ودراسة السياسات، 2016.

أطوار التاريخ الانتقالي. مآل الثورات العربية الدوحة بيروت المركز العربي  
للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا المنطقة الوسطى في  
البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير (بيروت 2014)

أمير، سمير «قصبة» لديمقراطية في العنم ثالث» الفكر الديمقراطي  
العدد 11 (1990)

الأيوبي، بربه. تصحيح الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.  
ترجمة أمجد حسين مراجعة وسع عبد الجدر بيروت المنظمة العربية  
للترجمة، 2010

شدره، عرمي المجمع المدني. دراسة نقدية ط 6. الدوحة/ بيروت. المركز  
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996]

\_\_\_\_\_ الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ح 1 الدين والتدين لدوحة/  
بيروت المركز العربي للأبحاث، 2013

\_\_\_\_\_ في الثورة والثألية للثورة ط 2 الدوحة، بيروت مركز العربي  
للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

\_\_\_\_\_ الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ح 2، مج 2 العلمية ونظريات  
العلمنة الدوحة، بيروت مركز عربي للأبحاث ودراسة السياسات،  
2015

\_\_\_\_\_ ثورة مصر من جمهوريه يوليو إلى ثورة يناير ح 1 الدوحة، بيروت  
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

\_\_\_\_\_ ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب ح 2 الدوحة، بيروت مركز  
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

\_\_\_\_\_ الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ومصادح عربية الدوحة/ بيروت  
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017

\_\_\_\_\_ الطائفة، لطائفية، لطوائف المتحيلة الدوحة، بيروت المركز العربي  
للأبحاث ودراسة السياسات، 2018

\_\_\_\_\_ في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ط 4 الدوحة  
بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007]

\_\_\_\_\_ في الإجابة عن سؤال ما لشعبوية؟ الدوحة، بيروت مركز العربي  
للأبحاث ودراسة السياسات، 2019

\_\_\_\_\_ تورين، يان مُحدّثات النحور الديمقراطي تفسير تعبّر أنظمة الحكم في العالم  
(1972-2006) رحمه حبل حياح صالح سلسلة ترجمات الدوحة  
بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019

\_\_\_\_\_ جمهورية مصر العربية، وزارة المالية البيان التحليلي عن مشروع المورنة  
العامة بلدرلة لسنة المالية 2018-2019 (بماهرة 2018) في

<http://bit.ly/2T8S27>

\_\_\_\_\_ الحصري، سامح ماهي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث  
والنظريات مسسه التراث القومي لأعمال قومه سامح الحصري  
13 ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985

- الحوري، فؤاد إسحق الذهبية العربية العرب سيد الأحكام بيروت سدن دار الساقى، 1993
- سورس، غيورج الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمور في عالم متغير ترجمة عفاف البطيخ سمسمة ترجمة محمد السدوخ بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
- شرابي، هشام النقد الحصارى للمجتمع العربى في نهاية القرن العشرين بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
- شرارة، وصاح حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين بيروت دار لحدثة، 1980
- صديقي، عروى إعادة التفكير في الديمقراطية العربية نجاحات بدون ديمقراطية ترجمة محمد شيب بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
- صندوق النقد العربى التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2014 في <https://bit.ly/2KJbrKf>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2015 في <https://bit.ly/2KCxQ1A>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2016 في <https://bit.ly/3f4RfAj>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2017 في <https://bit.ly/3aSy6iH>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2018 في <https://bit.ly/3J0H3Y0>
- عاصى، حوى بطريات لانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديعم التحول رام أنه المؤسسة الفلسطينية بدراسة لديمقراطية موصى، 2006
- عبد الفصيل، محمود رأسمالية المحاسيب دراسة في الاقتصاد الاجتماعى القاهرة دار العين، 2011
- العيسوى، براهيم العدالة الاجتماعية والماذح الشموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها السدوخ بيروت مركز عربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

الكوري، عبي حنفة [واخرون] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي  
سلسلة كتب المستقبل العربي 19 ط 2 بيروت مركز دراسات الوحدة  
العربية، 2002

المملكة الأردنية الهاشمية، دثره 'مؤامرة' عامة قانون رقم (1) لسنة 2019  
قانون الموارد العامة للسنة المالية 2019 (عمان 2019) في  
<http://bit.ly/21DizSL>

المملكة العربية، وزيره الاقتصاد وحنفة قانون المالية 2019 (بغداد أبريل  
2019) في <https://bit.ly/3dzzZ0hd>

ووتروري، حور [واخرون] ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح  
في العالم العربي الإسلامي بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد  
الإيطالي «فونداسيوني إيني إيريكو ماتيني» إعداد عيسى سلامة ط 2  
بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

بعقوب، محمد حنفة العطب والدلالة في الثقافة ولانسداد الديمقراطية  
مجموعه المؤسسة عسكسية دراسه لديمقراطية مواطن، 1997

## 2 - الأجنبية

A History of the Force in Canada Ottawa: Chief Electoral Officer of Canada 2007 at:  
<http://bit.ly/2P6r95C>

Ahemethy, David «Education and Politics in a Developing Society: The Nigerian  
Experience» PhD Dissertation Harvard University Cambridge MA  
1965

Acemoglu, Daron & James A. Robinson *Economic Origins of Dictatorship and  
Democracy*, Cambridge MA: Cambridge University Press, 2006

Agh, Atila «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan  
States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization»  
*Communist and Post-Communist Studies* vol. 32 no. 3 (September 1999) at:  
<https://bit.ly/25dQ1ZK>

Ahmed, Amer & Giovanni Capocera «The study of Democratization and the Arab  
Spring» *Middle East Law and Governance* vol. 6, no. 1 (2014) at <http://bit.ly/2w0zb5d>

- Al-Anan, Khalil. *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics*. New York: Oxford University Press, 2016.
- Almond, Gabriel A. & James S. Coleman (eds.). *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.
- & Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989.
- Ambrusio, Thomas. *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union*. London/New York: Routledge, 2009.
- Anderson, Lisa. «Political Parties, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988.» *Government and Opposition*, vol. 26, no. 2 (Spring 1991), at <http://bit.ly/2YU4Mk6>.
- «Arab Democracy: Distant Prospects.» *World Policy Journal*, vol. 18, no. 3 (Fall 2001), at <http://bit.ly/2MJJX0n>.
- «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East.» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006), at <http://bit.ly/2wc7SD>.
- Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London/Brooklyn, NY: Verso, 1979.
- Apter, David E. «Insurrectionism Reconsidered.» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3, August 1991, at <http://bit.ly/2vHp9ao>.
- Annex, Ariel C. *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.
- Ashour, Omar. *Coalition to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt*. Brookings (John March 2015), at <https://brookings2R.3pn4>.
- Atkinson, Neil. «Parliament and the People: Towards Universal Male Suffrage in 19th Century New Zealand.» *New Zealand Journal of Public and International Law*, vol. 3, no. 1, June 2005, at <http://bit.ly/2s7gTcI>.
- Australian Electoral Commission. *History of the Indigenous Vote*. Kingston ACT: 2006.
- Ayubi, Nazim N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London-New York: I. B. Tauris, 2001.
- Banfield, Edward C. *The Moral Basis of a Backward Society*. New York: Free Press, 1967 [1958].
- Barma, Naazneen & F. V. Korten. «China's Liberal Challenge: The Reactions Posed by China's New Economic and Military Ideologies.» *Democracy: A Journal of Ideas*, no. 2 (Fall 2006), at <http://bit.ly/2KhhkKM>.
- Bauman, Zygmunt. *Modernity and the Holocaust*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.

- Beitzinger, Mark & Crawford Young (eds.) *Beyond State Crisis? Post-Colonial Africa and Post-Soviet Eurasia: A Comparative Perspective*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002.
- Beigh, Robert V. «Civil Religion in America» *Daedalus* vol. 96, no. 4 (Winter 1967) at <http://bit.ly/2M1xCo6>
- The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial*. New York: Seabury Press, 1975.
- Bell, M. Eva. «Lessons from Jasmine and Nik: Revolutions, Possibilities of Political Transformation in the Middle East?» *Middle East Brief* no. 50 (May 2011) at <http://bit.ly/18Aqyth>
- «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective» *Comparative Politics* vol. 36, no. 2 (January 2004) at <http://bit.ly/2xBF5zH>
- Bendix, Reinhard. «Tradition and Modernity, Reconsidered» *Comparative Studies in Society and History* vol. 9, no. 3 (April 1967) at <http://bit.ly/2x1Bzif>
- Berger, Morroe. *The Arab World today*. New York: Doubleday, 1964.
- Berg-Schlosser, Dirk (ed.) *Democratization: The State of the Art*. Opaden, Leverkusen: Barbara Budrich Publishers, 2007.
- Berman, Nancy. «Rethinking Regime Change» *Comparative Politics* vol. 22, no. 3 (April 1990) at <http://bit.ly/2nxw9kw>
- «Sacrifice, Sequence, and Strength in Successful Dual Transitions: Lessons from Spain» *The Journal of Politics* vol. 56, no. 3 (August 1994) at <http://bit.ly/2LOSORH>
- Ordinary People in Extraordinary Times: The Civilian and the Breakdown of Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.
- Bernstein, H. (ed.) *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973.
- Binder, Leonard et al. *Crisis and Sequences in Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.
- Black, Lynn E. (ed.) *Comparative Modernization: A Reader*. New York: Free Press, 1976.
- Box, Charles. *Democracy and Redistribution*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003.
- Bollen, Kenneth A. «Political Democracy and the Timing of Development» *American Sociological Review* vol. 44, no. 4 (August 1979) at <http://bit.ly/33GAYvQ>
- «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence» *American Sociological Review* vol. 48, no. 4 (August 1983) at <http://bit.ly/30CpDdY>

- & Robert W. Jackman «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960's» *Research in Political Sociology* no 985, 1985.
- Borrmann, Nils-Christian, Manuel Vogt & Lars Erik Cederman «The Arab Spring and the Forgotten Demos» Center of Comparative and International Studies (CIS) 2011 *Zürich Working Paper* no 52 (February 2012) at <https://bit.ly/3ae8SdX>
- Bratton, Michael & Nicholas van de Walle *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997)
- Bryner, Rex et al (eds) *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012)
- Burne, Peter J. «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation» *Journal of Politics and Law* vol 3 no 2 (2010) at <http://bit.ly/2Q0kni8>
- Butenschøn, Nils, Uri Davis & Manal Hassassan *Citizenship and State in the Middle East: Approaches and Applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000)
- Caramani, Daniele *The Societies of Europe: Elections in Western Europe since 1845: Electoral Results by Constituencies* (Basingstoke/Oxford: Macmillan Reference Ltd, 2000)
- Cardoso, Fernando Henrique & Enzo Faletto *Dependency and Development in Latin America* (Marjory Mattingly (translator), Berkeley, CA: University of California Press, 1979)
- Carothers, Thomas «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* vol 13 no 1 (January 2002) at <https://bit.ly/2vz2Zn5>
- *Revitalizing U.S. Democracy Assistance* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009)
- & Richard Youngs «Democracy is Not Dying» *Foreign Affairs* 11/4/2017 at <https://bit.ly/2GutZyZ>
- & Christopher Carothers «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Tipping Leaders at a Growing Clip. That's a Good Thing for Global Politics» *Foreign Affairs* 24/7/2018 at <https://bit.ly/2mK1gfn>
- Chase-Dunn, Christopher «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study» *American Sociological Review* vol 40 no 6 (December 1975) at <http://bit.ly/2O1Cz11>
- Chobot, Daniel *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977)
- Chomsky, Noam *Deterring Democracy* (New York: Hill and Wang, 1992)
- Clinton, Hillary Rodham *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014)

- Coleman, James S. *Education and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.
- Coleman, David (ed.) *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
- Coleman, Stefan, Donald W. White & John Burrow. *That Noble Science of Politics: A Study in Nineteenth-Century Intellectual History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*. Jonathan Barnes (ed.). Benjamin Sweet trans., vol. 2. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.
- «Constitutional History of India » *Constitution Net* at <https://bit.ly/2S4Sc37>
- Convers, Danielle. «Demoskepticism and Genocide » *Political Studies Review* vol. 4, no. 3 (September 2006), at <https://bit.ly/3dvFvN>
- Cowling, Mark & James Martin (eds.), *Marx's Eighteenth Brumaire: (Post-) Modern Interpretations*. London: Pluto Press, 2002.
- Crick, Bernard. *In Defense of Politics*. London: Penguin Books, 1964.
- Croissant, A. (ed.), Gabriele Bruns & Marek John (eds.) *Directorial Politics in Southeast and East Asia*. Singapore: Friedrich Ebert Foundation, 2002.
- «Crude Oil Prices: 70 Year Historical Chart » *Macrotrends* at <http://bit.ly/2XPaaWx>
- Cright, Phillips. «National Political Development: Measurement and Analysis » *American Sociological Review* vol. 28, no. 2 (April 1963) at <http://bit.ly/2KOUJJ>
- \_\_\_\_\_ & James A. Wey. «Modernization and Political Representation, 1927-1966 » *Studies in Comparative International Development* vol. 5, no. 2 (1969).
- Dahl, Robert A. *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven, CT: Yale University Press, 1967.
- \_\_\_\_\_ *Polarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.
- \_\_\_\_\_ *Democracy and its Critics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.
- \_\_\_\_\_ *In Democracy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1998.
- \_\_\_\_\_ *A Preface to Democratic Theory*. Chicago: University of Chicago Press, 2006 [1956].
- Dahlgren, Aron, John Emerich Edward (Baron) *Essays on Freedom and Power*. London: James and Hudson, 1956.
- «Defence Expenditure of NATO Countries (2011-2018) » Press Release, NATO Public Diplomacy Division, 10.7.2018 at <http://bit.ly/2014C16>
- Di Palma, Giuseppe. *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.
- Diamond, Larry (ed.) *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.
- \_\_\_\_\_ & Marc F. Plattner (eds.) *The Global Resurgence of Democracy*, 2<sup>nd</sup> ed. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996.



Marc F. Plattner & Philip I. Costopoulos (eds.) *Debates on Democratization* Baltimore MD: The Johns Hopkins University Press, 2010 [2002]

et al. «Reconsidering the Transition Paradigm» *Journal of Democracy*, vol. 25, no 1 (January 2014) at <https://bit.ly/2UuQeN>

et al. (eds.) *Democracy in Developing Countries Latin America* 2<sup>nd</sup> ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999

Dominguez Jorge I. & Michael Shifter (eds.) *Constructing Democratic Governance in Latin America* 2<sup>nd</sup> ed. Baltimore, MD/London: The John Hopkins University Press, 2003

Downing, Brian M. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992

Easterly, William. «The Middle Class Consensus and Economic Development» *Journal of Economic Growth*, vol. 6, no 4, December 2001

Eisenstadt, Shmuel Noah. «Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics» *The British Journal of Sociology*, vol. 32, no 2 (June 1981)

Elhadawi Ibrahim & Samir Makdisi (eds.) *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* New York: Routledge, 2011

«Electoral Milestones for Women» *Australian Electoral Commission* Elections 14/4/2015 at <https://bit.ly/2LwCp91>

Lister, Jon & Rune Slagstad (eds.) *Constitutionalism and Democracy* Cambridge: Cambridge University Press, 1988

Limmeria, Norberto. «Access to Electoral Rights: Argentina» *FUDD Citizenship Observations* European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2016), at <https://bit.ly/2JXRvya>

Incarnacion, Omar C. «The Politics of Dual Transitions» *Comparative Politics*, vol. 28, no 4 (July 1996), at <http://bit.ly/2PR0Xxn>

Escobar, Cristina. «Access to Electoral Rights: Colombia» *FUDD Citizenship Observations* Robert Schuman Centre for Advanced Studies (March 2015) at <https://bit.ly/2JZgv9q>

Evans, Peter. *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State and Local Capital in Brazil* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979

Festinger Leon. *A Theory of Cognitive Dissonance* Stanford, CA: Stanford University Press, 1955 [1957]

Foa, Roberto Stefan & Vasilisa Mironk. «The Signs of Deconsolidation» *Journal of Democracy*, vol. 28, no 1 (January 2017) at <https://bit.ly/2YfCvcC>

Frank, Andre Gunder *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press, 1967.

\_\_\_\_\_. *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press, 1969.

«Freedom in the World Data and Resources, Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2018». Excerpted *Freedom House* at <http://bit.ly/2M1xs1X>.

Lukashyna, Francis. «The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?» *Foreign Affairs* vol. 91, no. 1 (January-February 2012) at <http://bit.ly/2YQAuDi>.

Mans-Morse, Jordan. «Searching for Transologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm» *Post-Soviet Affairs* vol. 20, no. 4 (2004) at <http://bit.ly/2KdLdLs>.

Mates, Robert M. *Duty: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Meddes, Barbara. «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?» *Annual Review of Political Science* vol. 2 (1999) at <http://bit.ly/2zblM1f>.

Ge'liner, Ernest. «Civil Society in Historical Context» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 3, August 1991 at <http://bit.ly/2xHr9ar>.

\_\_\_\_\_. *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University, 1983.

McL, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Grlespie, Charles Guy. *Negotiating Democracy: Politicians and Generals in Uruguay*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Goodberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine» *The Atlantic* (Apr. 2016) at <http://bit.ly/2DbyDgY>.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notes*. Quentin Hoare & Geoffrey Nowell Smith (eds. & trans.). New York: Lawrence and Wishart, 1992 [1971].

Guha, Ramachandra. *India After Gandhi: The History of the World's Largest Democracy*. Chippendale: Pan Macmillan, 2017.

Guo, Sujian. «Democratic Transition: A Critical Overview» *Issues & Studies* vol. 35, no. 4 (1999) at <http://bit.ly/2zBdzz>.

Habermas, Jurgen. *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory*. C. Cronin & P. Cronin (eds.). Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998.

Laggard, Stephan & Robert E. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

\_\_\_\_\_. & \_\_\_\_\_. «The Political Economy of Democratic Transitions» *Comparative Politics: Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow* vol. 29, no. 3 (Apr. 1997) at <http://bit.ly/2lWI74s>.

& Steven B. Webb (eds.) *Young for Reform: Democracy, Political Liberalization and Economic Adjustment*. Washington, DC: The World Bank, 1994.

Haliday, Fred & Hamza Alavi (eds.) *State and Ideology in the Middle East and Pakistan*. London: Macmillan Education, 1988.

Hanbarger, Joseph. «James M. Foner Universal Suffrage and the Middle Class.» *The Journal of Politics* vol. 24 no. 1 (February 1962) at <http://bit.ly/2V7G4KE>

Lara Abubakar L. «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia.» *Contemporary Southeast Asia* vol. 23 no. 2, August 2001, at <http://bit.ly/2pgMGhr>

Lied, David (ed.) *Prospects for Democracy: North, South, East, West*. Cambridge: Polity Press, 1993.

Herbst, Jeffrey. «Political Liberalization in Africa after Ten Years.» *Comparative Politics* vol. 33 no. 3 (2001)

Hermassi, Libani. «Changing Patterns in Research on the Third World.» *Annual Review of Sociology* vol. 4 (August 1978) at <http://bit.ly/2RVWekg>

Haydermann, Steven. «Upgrading Authoritarianism in the Arab World.» The Sabar Center for Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC. *Analysis Paper* no. 13 (October 2007) at <https://brookings.edu/wp/13a>

Hirschman, Albert. *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

Lojmes, Stephen. *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Hudson, Rex A. *Chile: A Country Study*. Washington, DC: Library of Congress, 1994.

\_\_\_\_\_. & Sandra W. Meditz. *Uruguay: A Country Study*. Washington, DC: United States Government Publishing Office, 1992.

Huntington, Samuel P. «Will More Countries become Democratic?» *Political Science Quarterly* vol. 99 no. 2 (Summer 1984) at <http://bit.ly/2BT2BFg>

\_\_\_\_\_. «Democracy's Third Wave.» *Journal of Democracy* vol. 2, no. 2 (Spring 1991) at <http://bit.ly/2MeshLm>

\_\_\_\_\_. «How Countries Democratize.» *Political Science Quarterly* vol. 106, no. 4 (Winter 1991, 1992) at <https://bit.ly/2y4hzkr>

\_\_\_\_\_. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* vol. 4. Norman, OK: University of Oklahoma, 1990.

\_\_\_\_\_. *Political Order in Changing Societies*, with a new foreword by Francis Fukuyama. New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968].

ed.) *Changing Patterns of Military Politics*. New York: The Free Press of Glencoe, 1962.

Inkeles, Alex & David H. Smith. *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974.

Jassaw, Charles. *An Economic History of the Middle East and North Africa*. London: Methuen, 1982.

Jennings, Sir Ivor. *The Approach to Self-Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [1958].

Kagan, Robert. *The Return of History and the End of Dreams*. New York: Alfred A. Knopf, 2008.

Kan, K. T. & Donald C. Hodges (eds.) *Reading in the U.S. Imperialism*. Boston: Extending Horizons, 197.

Karl, Terry Lynn. «Dilemmas of Democratization in Latin America.» *Comparative Politics* vol. 23, no. 1 (October 1990) at: <http://br ly/2P5G13i>.

\_\_\_\_\_ & Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe.» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 2 (1991).

Kazancigil, Ali. «Democracy in Muslim Lands: Turkey in Comparative Perspective.» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 2 (1991).

Kelsen, Hans. «Foundations of Democracy.» *Ethics* vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy (October 1955) at: <http://bit.ly/2XhCtH>.

Kennan, George. *Clouds of Danger: Current Realities of American Foreign Policy*. Boston, MA: Little Brown, 1977.

Ketchley, Neil. *Egypt in a Time of Revolution: Contentious Politics and the Arab Spring*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States*. New York: Basic Books, 2009.

Kornhauser, William. *The Politics of Mass Society*. Glencoe, IL: The Free Press, 1959.

Krauthammer, Charles. *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World*. Washington, DC: The AEI Press, 2004 at <http://br ly/2PQ25Av>.

The Kremlin Address by President of the Russian Federation Vladimir Putin Addressed State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin, Moscow, 8-3-2014, at: <https://bit.ly/1U4FWps>.

La Palombara, Joseph. *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

\_\_\_\_\_ & Myron Weiner (eds.) *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Taksonaka Evar A. «The Curious Case of Indonesia's Democracy» • *Foreign Policy* 712, 2009 at <http://bit.ly/2WhXFT0>

Lawson, Mallan L. & Susan Lipsheim. «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance» Congressional Research Service Report 41709 at <http://bit.ly/2v3FiY2>

Lechner, Norberto. «The Search for Lost Community: Challenges to Democracy in Latin America» *International Social Science Journal* vol. 43 no. 3 August 1991) at <http://bit.ly/2y1lp9ao>

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* Garden City, IL: The Free Press, 1958

Levitsky, Steven. «Latin America's Shifting Politics: Democratic Survival and Weakness» *Journal of Democracy* vol. 29 no. 4 October 2008) at <http://bit.ly/21Bb4bY>

& Lucan A. Way. «Elections without Democracy: the Risk of Competitive Authoritarianism» *Journal of Democracy* vol. 3 no. 2 April 2002 at <http://bit.ly/24wKazt>

& . «International Linkage and Democratization» *Journal of Democracy* vol. 16, no. 3 (July 2005) at <http://bit.ly/2yzQ52D>

& . *Compensate Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010

Lewis, Bernard. «Islam and Liberal Democracy» *The Atlantic* vol. 271, no. 2 1993, at <http://bit.ly/2NWeodz>

Lewis, Jone Johnson. «International Woman Suffrage Timeline» *ThoughtCo* 1972019 at <http://bit.ly/3551obk>

Lipman, Arend. *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* Berkeley, CA: University of California Press, 1968

1972 Juan J. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1978

«State Building and Nation Building» *European Review* vol. 1 no. 4 (1993) at <http://bit.ly/2H9L9Vc>

& Alfred Stepan. «Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia» *Daedalus* vol. 121 no. 3 The Exit from Communism (Spring 1992) at <http://bit.ly/2Yff11c>

& . *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996

& «Democratization Theory and the Arab Spring» *Journal of Democracy* vol. 24 no. 2 (2013) at <https://bit.ly/2JkLsZ2>

Lipset Seymour Martin «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 53 no. 1 (March 1959) at <http://bit.ly/2Ml0Lnp>

*Political Man: The Social Bases of Politics* New York Doubleday, 1960

«The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address» *American Sociological Review* vol. 59 no. 1 (February 1994) at <http://bit.ly/2PRL1bz>

Kyoung Ryung Seong & John Charles Torres «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy» *International Social Science Journal* vol. 45 no. 2 (May 1993)

Leideman John B. & Ke J. T. Poole «Does High Income Promote Democracy?» *World Politics* vol. 49 no. 4 (October 1996) at <http://bit.ly/2iPbymi>

Luca Giacomo De «Strategic Registration of Voters: The Chilean Case» Working Paper no. 08-17 Centre for Economic Development and Institutions (CEDI) Bruegel University June 2008) at <http://bit.ly/2YU1ef0>

Madison James «The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments» *The Federalist Papers: The New York Packet* no. 51 8.2 788 at <http://bit.ly/2qyBI7>

Magyar Bálint (ed.) *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post-Communist Regimes* Budapest, New York CEU Press, 2019

& Jilia Vasarhelyi (eds.) *Twenty Five Sides of a Post-Communist Mafia State* Budapest, New York CEU Press and Noran Forum, 2017

Mahoney James «Path Dependence in Historical Sociology» *Theory and Society* vol. 29 no. 4 (August 2000) at <http://bit.ly/2NzFO9H>

«Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective» *Studies in Comparative International Development* vol. 36, no. 1 (March 2001) at <http://bit.ly/2xIgIqp>

Mann Michael «The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing» *New Left Review* vol. 1235 (May-June 1999) at <http://bit.ly/2NTCUg9>

*The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* Cambridge Cambridge University Press, 2005

Mannheim Karl *Man and Society in an Age of Reconstruction* Edward Shils (trans.) London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1940

Margheritis Ana «Access to Electoral Rights: Uruguay» *ETDQ: Citizenship Observatory* Robert Schuman Centre for Advanced Studies June 2015) at <https://bit.ly/2StNCJp>

- Marsh Robert M. «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research* vol. 1, no. 2 (1979)
- Marshall T. H. *Class, Citizenship and Social Development* Garden City F.Doubleday, 1965
- Marshall Monty C. & Donna Ramsey Marshall. «Coups and Events, 1946-2013» Center for Systemic Peace (2016)
- Marx Engels Werke* vol. 1 Berlin Dietz Verlag, 1988.
- Marx Engels Werke* vol. 4 Berlin Dietz Verlag, 1972
- Marx Engels Werke* vol. 17 Berlin Dietz Verlag, 1972
- Marx Engels Werke* vol. 19 Berlin Dietz Verlag, 1987
- McCloskey Herbert. «Consensus and Ideology in American Politics» *American Political Science Review* vol. 58, no. 2 (June 1964)
- McCriffert Carol a. ed. *Chinese Soft Power and its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World* CSIS Report Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009 at <http://bit.ly/2QsYcrd>
- McGowan Patrick. «African Military Coups d'Etat, 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution.» *The Journal of Modern African Studies* vol. 41, no. 3 (2003)
- Meltzer Allan J. & Scott, Richard. «A Rational Theory of the Size of Government» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 5 (October 98) at <http://bit.ly/2Y5ORQx>
- Migdal Joe S. *Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988
- Mill John Stuart. *Three Essays* Richard Wollheim, trans., London/New York: Oxford University Press, 1975
- The Collected Works of John Stuart Mill* vol. XIX: Essays on Politics and Society Part 2 London/New York: Routledge, 1977
- The Miscellaneous Works of the Right Honourable Sir James Mackintosh* vol. 3 London: Longman, Brown, Green, and Longmans, 1854
- Moore Jr. Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott, Boston MA: Beacon Press, 1993 (1966)
- Monroe Wilbert & Robert M. Cook (eds.) *Readings on Social Change* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967
- Mounk, Yascha & Robert Sloman Hua. «The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendancy» *Foreign Affairs* vol. 97, no. 3 (May/June 2018) at <https://am.az2wq4nQw>
- Moynihan Daniel Patrick. «The American Experiment» *The Public Interest* no. 41 (Fall 1975)

- Müller, Edward N. «Dependent Economic Development And Dependence on the United States, and Democratic Broadening in the Third World» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 4, December 1985, at <http://bit.ly/34bVrl>
- Müller, Jan-Werner. «On the Origins of Constitutional Patriotism» *Contemporary Political Theory*, vol. 5, no. 3 (2006), at <http://bit.ly/2ZmpBpX>
- Munck, Gerardo L. «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2, June 2011, at <http://bit.ly/2WGWkcc>
- \_\_\_\_\_. «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2, June 2011, at <http://bit.ly/31o33B9>
- Neumann, Sigismund. *Die Deutschen Parteien: Wesen und Wandel nach dem Kriege*, 2<sup>nd</sup> ed. Berlin: Junker und Dunhaupt, 1932
- Noll, China. «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2014), at <https://bit.ly/2Ljpdcb>
- O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973
- \_\_\_\_\_. «Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State» *Latin American Research Review*, vol. 13, no. 1 (1978), at <http://bit.ly/27eCgQV>
- \_\_\_\_\_. *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent*. Oxford, New York: Oxford University Press, 2010
- \_\_\_\_\_. «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010)
- \_\_\_\_\_. Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe*, vol. 1. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986
- \_\_\_\_\_. \_\_\_\_\_ & \_\_\_\_\_ *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*, vol. 2. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986
- \_\_\_\_\_. \_\_\_\_\_ & \_\_\_\_\_ *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986
- \_\_\_\_\_. \_\_\_\_\_ & Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986
- Oson, Maurice. «Rapid Growth as a Destabilizing Force» *The Journal of Economic History*, vol. 23, no. 4 (December 1963)



- Palmer Robert Roswell *The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760-1800* 2 vols Princeton, NJ Princeton University Press, 1959, 1964
- Panetta Grace & Olivia Reaney «The Evolution of American Voting Rights in 242 Years Shows How Far We've Come – and How Far We Still Have to Go» *Business Insider* at <https://bit.ly/2Y7JXCF>
- Parsons, Talcott *The Social System* New York: The Free Press of Glencoe 1964 [1951]
- Pattnet Marc F. «From Liberalism to Liberal Democracy» *Journal of Democracy* vol. 10, no. 3 (July 1999).
- Posadasney Marsha Pripstein «Multi-Party Elections in the Arab World: Legislative Engineering and Oppositional Strategies» *Studies in Comparative International Development* vol. 36 no. 4 (Winter 2002) at <http://bit.ly/2w83DL>
- Prichard, Geoffrey (ed.). *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* New York: St Martin's, 1999
- Prothro James W. & Charles M. Grigg «Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement» *The Journal of Politics* vol. 22, no. 2 (May 1961) at <https://bit.ly/3azKC8b>
- Pizeworski Adam «Capitalism, Development, and Democracy» *Brazilian Journal of Political Economy* vol. 24 no. 4 (October-December 2004) at <http://bit.ly/2o34pQx>
- «The Last Instance: Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?» *European Journal of Sociology* vol. 45 no. 2 (2004) at <http://bit.ly/2Zd14bo>
- «Self-enforcing Democracy» The New York University Department of Politics 28/6/2005 at <http://bit.ly/340kazg>
- & Fernando Limong «Modernization: Theories and Facts» *World Politics* vol. 49 no. 2 (January 1997) at <http://bit.ly/2Gph1ak>
- Pyne Lucian W. «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review* vol. 84 no. 1 (March 1990) at <http://bit.ly/2weoght>
- (ed.). *Communications and Political Development* Princeton, NJ Princeton University Press, 1963
- & Stanley Verba (eds.). *Political Culture and Political Development* Princeton, NJ Princeton University Press, 1965
- Ramanathan, Swati & Ramesh Ramanathan «The Impact of Instant Universal Suffrage» *Journal of Democracy* vol. 28, no. 3 (July 2017) at <http://bit.ly/2DYrPD>
- Rapoport, David C. «Praetorianism: Government without Consensus» Ph.D. Dissertation, University of California Berkeley, 1960

- Rhodes, Ben. *The World as It Is – A Memoir of the Obama White House*. New York: Random House, 2018.
- Rosenberg, Arthur. *Demokratie und Sozialismus. Zur Politischen Geschichte der letzten 50 Jahre*. Frankfurt am Main: Europäische Verlagsanstalt, 1962.
- Roskin, Michael. «Spain Loses Democracy Again» *Political Science Quarterly* vol. 93, no. 4 (Winter 1978-1979) at <http://bit.ly/274tZv5>
- Rueschmeyer, Dietrich, Evelyn Huber Stephens & John D. Stephens. *Capitals: Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.
- Russett, Bruce M. *Trends in World Politics*. New York: Macmillan, 1965.
- Russett, Dankwar A. «Democracy, Consensus, and the New States» paper presented at the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels, September 1967.
- «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» *Comparative Politics* vol. 2, no. 3 (April 1970) at <http://bit.ly/2nxFeW>
- A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967].
- Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*. New York: Oxford University Press, 2009.
- Sartor, Giovanni. «Rethinking Democracy: Bad Politics and Bad Politics» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 3 (August 99) at <http://bit.ly/2yHh9ao>
- Schnitzer, Philippe C. «Is It Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?» Stanford University (1995), at <https://aws3a6uREU>
- Schock, Karl. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Non-democracies*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.
- Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London, New York: Routledge, 1996 [1942].
- Schweitzer, Karl. *Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities*. New York: Free Press, 1964.
- Shapiro, Ian. *The State of Democratic Theory*. Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003.
- & Casan, Hacker Gordon (eds). *Democracy's Value*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Sils, David L. (ed.). *International Encyclopaedia of the Social Science* vol. 10. New York: Macmillan, 1968.
- Simánd, Iren. «Attempts to Extend the Suffrage in Wartime Hungary 1914-1918» *Central European Papers* vol. 2, no. 2 (2014) at <http://bit.ly/2s5Seft>

Skocpol Theda «A Critical Review of Barrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy» *Politics & Society* vol. 4 no. 1 (Fall 1971)

*States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* Cambridge: Cambridge University Press, 1979

et al. (eds.) *Democracy, Revolution, and History* Ithaca & London: Cornell University Press, 1998

Snyder Richard & James Mahoney «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change» *Comparative Politics* vol. 31 no. 1 (October 1999) at <http://bit.ly/2M1ptsp>

Sol. Arvin Y. *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World-System Theories* Sage Library of Social Research vol. 78 Newbury Park, CA London, New Delhi: Sage Publications, 1990

Stepar Alfred «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a State-Nation Model as well as a Nation-State Model?» *Government and Opposition* vol. 43 no. 1 (Winter 2008) at <http://bit.ly/2KtJL7Z>

(ed.) *Authoritarian Brazil: Origins, Politics and Future* New Haven, CT: Yale University Press, 1973

(ed.) *Democratizing Brazil: Problems of Transition and Consolidation* New York: Oxford University Press, 1989

& Craeme B. Robertson «An Arab more than a Muslim? Electoral Gap» *Journal of Democracy* vol. 4 no. 3 (July 2003) at <https://bit.ly/3eWeb4v>

Stephan Maria J. & Erica Chenoweth «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict» *International Security* vol. 33 no. 1 (Summer 2008) at <https://bit.ly/2CXK5q>

Teorell Jan *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006* Cambridge: Cambridge University Press, 2011

Tocqueville Alexis de *Democracy in America* vol. 1 New York: Schocken Books, 1963

*The Ancien Regime and the French Revolution* Jon Elster (ed.), Arthur Goldhammer trans. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2011

*Democracy in America* Eduardo Nolla (ed.), James I. Scheiber (trans.) vol. 1 Indianapolis: Liberty Fund, 2012

Todorov Tzvetan *The Inner Enemies of Democracy* Cambridge: Polity Press, 2014

Tsuj. Yu chiro «Vote Value Disparity and Judicial Review in Japan» *Revista de Investigações Constitucionais* vol. 5 no. 2 (2018) at <http://bit.ly/2PwG1qQ>

United Nations Development Programme (UNDP) *Education Index* Human Development Reports at <http://bit.ly/2Q72WtM>

*Egypt Human Development Indicators Human Development Reports* at <http://bit.ly/3ic7nYA>

*Human Development Index (HDI) Human Development Reports* at <http://bit.ly/2phwxdz>

*Tunisia Human Development Indicators Human Development Reports* at <http://bit.ly/2VBd3uj>

Valbjørn Mørten. «Reflections in Self-reflections - On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics & Democratization» vol. 12 no. 2, 2015 at <http://bit.ly/2T6GBQy>

Valelouis, Arturo. *The Breakdown of Democratic Regimes*. Chide Baltimore, MD: London: The Johns Hopkins University Press, 1978

vathiotis, panayiotis. *Islam and the State*. London: Croom Helm, 1988

voiten, Peter (ed.) *Bound to Change: Consolidating Democracy in East Central Europe*. New York: Institute for EastWest Studies, 1992

«Voting in South Australia» *State Library South Australia Electoral Rolls History of Voting Eligibility* 4/7/2019 at <https://bit.ly/2LXzUgM>

Weber Max. «Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland» *Beilage Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* vol. 12 no. 1 (1906)

*Essay in Sociology*. H. H. Gerb & Wrigat M. S. (trans. eds. in v.) New York: Oxford University Press, 1946

*Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Gaenther Roth & Klaus Wittich (eds.) Berkeley, CA: University of California Press, 1978

*Weber: Political Writings*. Peter Lasman & Ronald Speers (eds.) Cambridge: Cambridge University Press, 1994

*The Russian Revolutions*. Gordon C. Wells & Peter Bachr (eds. & trans.) Ithaca NY: Cornell University Press Cambridge NY: Pol. y Press, 1995

*The vocation Lectures: Science as a Vocation, Politics as a vocation*. David Owen & Tracy B. Strong (eds.) Rodney Livingstone (trans.) Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004

Weyffert Francisco C. «New Democracies, Which Democracies?» The Woodrow Wilson Center Latin American Program *Working Paper* no. 198 (1992)

Weiner Myron & Samuel P. Huntington (eds.) *Understanding Political Development: An Analytic Study*. Boston: Little Brown, 1987

Weingast Larry R. & Donald A. Wittman (eds.) *The Oxford Handbook of Political Economy*. New York: Oxford University Press, 2006

Weyland, Kurt. «Political Elites in Russia: The Promotion of Regime Change in Latin America» *Journal of Politics in Latin America* vol. 10 no. 3 (2018) at <https://bit.ly/2xkXLlK>

The White House: President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East  
*Remarks by the President at the 20<sup>th</sup> Anniversary of the National Endowment  
for Democracy*. Archives of President George W. Bush to 2003 at <http://bit.ly/2C1CqA>

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford, NY: Oxford University Press, 2001.

Windsor, Jennifer L. «Promoting Democracy Can Combat Terrorism.» *The Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2003).

The World Bank: *GNI per capita, PPP (Current International \$ - Tunisia, Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <http://bit.ly/2nigrNd>

*GNI per capita, PPP (Current International \$ - Data* (Washington) at <http://bit.ly/2LAKLnb>

*Grants and Other Revenue (% of Revenue) Data* (Washington) at <https://bit.ly/2KNRwty>

*Income Share Held by Fourth 20% - Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <https://bit.ly/2YbcjAk>

*Income Share Held by Fourth 20% - Tunisia Data* (Washington) at <https://bit.ly/330wqR>

*Income Share Held by Highest 20% - Tunisia Data* (Washington) at <https://bit.ly/2Qq6FII>

*Income Share Held by Highest 20% - Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <https://bit.ly/2JXFTRe>

*Income Share Held by Lowest 20% - Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <https://bit.ly/317GBLF>

*Income Share Held by Lowest 20% - Tunisia Data* (Washington) at <https://bit.ly/2KsYngt>

*Income Share Held by Second 20% - Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <https://bit.ly/2K9Yrwv>

*Income Share Held by Second 20% - Tunisia Data* (Washington) at <https://bit.ly/2JYWDrd>

*Income Share Held by Third 20% - Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <https://bit.ly/2Cxbqjb>

*Income Share Held by Third 20% - Tunisia Data* (Washington) at <https://bit.ly/2IJ1101>

*Military Expenditure (% of GDP) Data* (Washington) at <http://bit.ly/2MUKORb>

*Gn. Rents (% of GDP)* Data (Washington) at <http://bit.ly/2CtTXxN>

*Other Taxes (% of Revenue)* Data (Washington) at <https://bit.ly/2VNejpl>

*Poverty Headcount Ratio at National Poverty Lines (% of Population)*  
*Egypt Arab Rep. Tunisia* Data (Washington) at <http://bit.ly/2B6eozl>

*School Enrolment Primary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep* Data  
(Washington) at <http://bit.ly/336MOhW>

*School Enrolment Secondary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep* Data  
(Washington) at <http://bit.ly/332vPNB>

*School Enrolment Tertiary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep* Data  
(Washington) at <http://bit.ly/30IhJRT>

*Social Contributions (% of Revenue)* Data (Washington) at <https://bit.ly/2KFXbRe>

*Taxes on Goods and Services (% of Revenue)* Data (Washington) at  
<https://bit.ly/2VNS8W3>

*Taxes on Income Profits and Capital Gains (% of Revenue)* Data  
(Washington) at <https://bit.ly/3eZ3yql>

*Taxes on International Trade (% of Revenue)* Data (Washington) at  
<https://bit.ly/3hWwNQw>

Wright Robin «Islam and Democracy» *Foreign Affairs* vol. 71, no 3 1992 at  
<https://iaa.ag2wLNd6>.

Zakaria Fareed *The Future of Freedom Illiberal Democracy at Home and Abroad*  
New York-London W. W. Norton & Company Inc., 2003

## فهرس عام

أ-١	لائس بقومة 327
امب 177-178، 221، 245، 292، 357	إثيوبيا 357
310، 317، 318، 382، 383	لإجماع على الدولة 30، 172، 243، 280، 286، 329، 336، 399
481، 405	345، 405، 504، 555
أسب النصرى 355	لاحتجاجات 78، 154، 302، 304
أسب الوسطى وسط أسب 221، 323	466
401، 39، 357	لاحتجاجات شعبية 237، 238، 268
اع، أصلا 377، 375	291، 444، 446، 466، 473
أسند، 181	احتجاجات المنطقة الوسطى (كوري، 77 (1987
لأبادة سجماعه 352، 356، 358، 359	حكار الاسخدام الشرعى للعنف 326
512، 380	327، 357
الأارباب (جرب أربق) 905	حكار بحكومته مصدر انقوه 136
أشر، ديفيد، 49	حكار بدولة للاقصد 133، 553
لأنحد الأوروبى 62، 322، 364، 372	حكار انسطة 90
375، 376، 379، 380، 402	حكار وسبل اسعابه 20
اتفاق الصائف بصر وثيقة لرهاق الوطنى	لاحتلال لأجسي 112، 296، 338، 378
اللساني (1989 الصائف)	لاحتلال الأمريكى لأمانسان (2001)
مدقة حقوق الطفل (1989) 214	378
لاتفاقة بدوبة بمصاء على جممع أشكال	لاحتلال لأمركى لعرق (2003) 187
العمير، بصورى (1965) 214	287، 341، 359، 378، 381
مفاهيه ماصفه التعذيب (1984) 214	395، 398، 50

368، 388، 391، 392، 395،  
397، 398، 406، 449، 471،  
545، 550، 557

أيسرا 357

بسات 61، 62، 88، 92، 94، 107،  
179، 181، 211، 2، 3، 219،  
220، 240، 244، 263، 2، 4،  
276، 289، 292، 297، 300،  
331، 344، 348، 351، 372،  
373، 444، 452، 522

لاسيدياد 15، 18، 19، 28، 31، 35،  
61، 82، 86، 90، 96، 99، 100،  
106، 129-130، 156، 161،  
180، 203-204، 210، 224،  
241، 247، 258، 270، 286،  
345، 378، 395، 400، 403،  
405، 407، 410، 419، 418-  
419، 436-435، 446،  
447، 450، 476، 499، 505،  
544، 550، 553، 556

سيدالامير وهر طيه 52

لاسيدياد 293

لاسيدياد من أسير 301، 293

اسير الي 81، 121، 225، 351، 556

مستلأع اعمر ألع عي 151

لاستعمار 19-20، 35، 37-38، 51،  
78، 113، 119، 121-122، 130،  
167، 173، 175-176، 182،  
192، 221، 286، 340، 356،  
365، 447، 481، 501

لاستعمار الاستيطاني 81

لاحتلال لريطاني سهند 181

لاحتلال لصهيوني مستطيل 3 1

الاحتلال العسكري 262

لاحتلال عرسي بحر اتر (1830) 55 -  
156

لاحتلال المباشر 341، 254

الأحزاب لعدرة لبقوميات 348

أحمد، حسن بحاح عي 229

لأحمد، عبد الله حسين 465

أدر بحاح 14

لأرثودكسة 123

لأرحشيل 115، 118، 181، 197، 237،  
244، 251، 266، 267، 292-  
294، 299، 300، 314، 357،  
444، 514

لأردن 121، 289، 293، 388، 392-  
393، 446، 455، 464، 473،  
483، 489

لأرسنر طيه لإقصعية 131

لأرسنر طيه الزراعية 163

لأرسنر طيه لسياسية 130

لأرسنر طيه النطقه الأرسنر طيه 108،  
130، 144، 146، 149، 151،  
192، 194، 196، 199، 413،  
562

أسطو 59-60، 89، 117، 142، 231

أرمب 314، 318، 321، 401، 402،  
468

لإرهاب/مكافحة لإرهاب الحرب عي

الإرهاب 26، 157، 205، 324



لإسلام الأساسي 404، 441، 499،  
540، 509

لاشتركه 126، 172، 234، 353  
324، 338، 377، 430، 523

لإصلاح لاجتماعي 201

لإصلاح الإداري 368

لإصلاح الاقتصادي 80، 229، 231،  
241، 370، 446

لإصلاح الاجتماعي 370، 380، 472

لإصلاح سريحي 110، 147، 446،  
546، 558

لإصلاح البروي 393

لإصلاح الحفوي 368

لإصلاح الدستوري 592، 472

لإصلاح الديمقراطية 372، 391، 393،  
435، 439، 461، 464، 466

لإصلاح الديني 55، 393

لإصلاح التراضي 152، 160-161،  
25، 178، 201، 480، 503

لإصلاح لسبي 172، 180، 231،  
356، 446، 470، 476

لإصلاح النصائي 313، 380

لإصلاح المقطع لأمي 364

لإصلاح المستدام 449

لإصلاح من أعني 21، 30-31، 62،  
76، 243، 245، 248، 265

268، 289، 29، 293، 301

302، 366، 374، 451، 453،  
471، 455

لإصلاح الموجه 449

لاستعمار البريطاني 81، 121، 158،  
233

لاستعمار الفرنسي 161

استقرار الديمقراطية 51، 54، 99، 112،  
183، 194، 213، 216، 227

252، 253، 423، 426، 427

الاستعداد لأيدويوحي - سياسي 51،  
272، 522، 528

الاستعداد الديني / علماني (مدي  
الإسلامي) 204، 274، 460، 506

الاستعداد السياسي 94، 247، 277،  
505، 520، 521

الاستعداد العقلي 57

الاستعداد المعنوي / الإقليمي 192

لاستغلايه بيرة قراطية 53

استغلايه أسوله 102، 233

لاستغلايه لسياسة 53

استغلايه القصاء 542

لاستغلايه لمهنة 53

لاستغلايه المؤسسة 294، 478

إستوب 324، 339

لأسب مشر 133، 298، 367، 446،  
499، 511

لأسب حاص 283، 292، 294

إسرائيل لدولة الصهيونية 81، 83، 113،  
173، 338، 389، 391 -

396، 403، 459، 460، 507

523، 550، 557

لإسلام 14، 26، 31، 120، 123، 183،  
260

- إصلاح المؤسسات 224-225  
 لإعلام البصري 388  
 إعلال صوفي لإسباب و لمواظن (1789)  
 449  
 لإعلان التوالي الحاصل بحقوق الشعوب  
 الأصبه 214  
 لإعلان العنسي بحقوق الأسباب (1948)  
 214  
 إحيال حمد حاشقجي (اسطسور، 2 شهر  
 الأول أكتوبر 8 20 403  
 عشار رفيق الحريري (بيروت، 14 نسط  
 فيرير 2005) 507  
 عتبال سفور أيسني (شيني، ايبو  
 سبتمبر 1973) 526  
 أفترير، ليوناردو 289  
 أفريق جنوب لصحراء 310-311، 314،  
 512، 783  
 لأفندي عدانوهاب 433-434  
 لأقاط 05  
 لأفصاد لريعي 26، 29، 455، 456،  
 559، 459  
 أفصاد سوق 28، 61، 106، 132  
 133، 136، 153، 154، 63،  
 235، 240، 266، 462-463،  
 553، 481  
 لإفصاد انظام الإفصاعي 27-28، 129،  
 133، 136، 150-152، 154،  
 156، 157، 159، 184، 192  
 لأفبات الانية 282، 357  
 لأفبات لدية 95-96  
 لأفبات حاصبه 512  
 لأفبات قومه 258، 331، 332، 377  
 لأفيه الروسيه هي، مسوب 324  
 لأفمة انكرديه هي العراق 341  
 - في سوربه 341  
 لأفيه المسيحيه في مصر 05  
 أكتوب، حول دسرع (اسود) 100  
 لإكيروس 130، 154  
 أكيور، سيو سيحوب 309  
 أكيور، كور، روب 304  
 أنبيا 312، 318، 321، 468  
 أنومير، لوي سير 102  
 إنسلادور 160-161، 244  
 ألفرادو، جوان فيلاسكو 299  
 ألفين سو 36  
 أحاب 92، 94، 112، 114، 118، 134،  
 148، 157، 159، 161، 164،  
 181، 226، 253، 254، 291،  
 331، 335، 337، 351، 352،  
 393، 396، 425، 551  
 أهاب لأحادية (عرب) 353، 359  
 أهاب الشرقيه 181، 245، 245، 378،  
 515  
 ألبود، عابرين 37، 64، 222، 420  
 لإمبرطورية لسططة بدولة عثمانية  
 129، 130، 152، 159، 161،  
 163، 257، 336، 338، 359  
 امواظو به الشر 390  
 لإمبرطوريه المساويه 257

أميرك الوسطى 160، 245، 318، 370	لأمة لإسلامية 347
515، 371	لأمة لعربة 345، 304
أمير، سمير 189، 199، 201	لأمة بقومه 103
أمير، عيدي 296	لأمة قريه ساكنة 333
لانتخابات البرلمانية في الأردن (1989)	الأمم المتحدة القوميات الإثنيات 103،
464	334-333
لانتخابات البرلمانية في شيلي (1973)	لأمة لموصية 258، 341، 343-344،
525	346، 347، 356، 455، 463
لانتخابات البرلمانية في الجزائر (1991)	الأمم المتحدة 56، 191، 337، 346
465، 301	لأمن الاجتماعي 234، 235
لانتخابات البرلمانية في مصر 537، 539،	من إسرائيل 389، 392، 393، 395،
541	460، 550، 557
لانتخابات البرلمانية في المغرب 472	لأمن الاقتصادي 57
لانتخابات البرلمانية في اليمن 1992،	الأمن بعدتي 199
464	الأمن القومي 294، 297
لانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006،	أميرك 118، 132، 137، 155
388	أميرك الحوية 122، 129، 244، 266،
لانتخابات الرئاسية في إسرائيل 1974،	318، 369
264	أميرك الشامية 82، 109، 166، 167،
لانتخابات الرئاسية في الفلبين 1986،	331
304	أميرك اللاتينية 29، 56، 62، 63، 80،
لانتخابات السلطة الفلسطينية 396	110، 122، 124، 126، 177
لانتخابات ضد الاستعمار الصهيوني	8، 18، 186، 191، 193، 195،
لانتخابات فلسطينية 113، 460،	203، 209، 211، 213، 218،
لانتخابات في جنوب أفريقيا (1984)	220، 223، 237، 244، 246،
305 (1985)	251، 253، 269، 276، 279،
نقصه 1968 1975 (إسبانيا) 348	289، 292، 296، 302، 310،
نقصه لخير (لحرانية) (مصر) 1977	313، 316، 344، 349، 369-
445	3، 3، 3، 3، 379، 383، 387،
لانتخابات شعبة في ألمانيا الشرقية	425، 444، 453، 477، 481، 528
245 (1952)	

لأنظمة البرلمانية 15، 23، 96، 24،  
 413، 421، 429  
 لأنظمة البعثية 342  
 لأنظمة تعددية 60، 105، 106، 110،  
 112، 114، 115، 118، 160،  
 366، 469  
 لأنظمة التعددية لاساقية 60، 82، 99  
 أنظمة التعددية الحزبية 314  
 لأنظمة الجمهورية 116، 494، 500  
 أنظمة بحرب الواحد 23، 174، 289،  
 292، 295، 296  
 أنظمة الحزب الواحد والصف 23، 174  
 أنظمة لحكم الفردي 296  
 لأنظمة الدستورية 87  
 لأنظمة الديمقراطية 2، 1، 156، 176،  
 202، 232، 246، 289، 298،  
 391، 461  
 لأنظمة الديمقراطية الوطنية 398  
 لأنظمة الراديكالية 480، 494  
 لأنظمة السبوتية 15، 18-25، 33، 45،  
 60، 63، 64، 68، 76، 80، 86،  
 94، 95، 97، 99، 105، 107،  
 109، 112، 119، 120، 124،  
 130، 133، 135، 137، 142،  
 166-167، 172-173، 177،  
 180، 183، 193، 195، 197،  
 200-201، 204-205، 209،  
 211، 214، 218، 219، 222،  
 227، 230، 232، 236، 241،  
 243، 245، 247، 249، 255،  
 260، 262، 264، 267، 270،

لأنظمة الشعبية في بوسنة (1955) 245  
 لأنظمة شعبه في تشكوسلوفاك  
 (1968) 245  
 لأنظمة شعبية في صغارب (1956) 245  
 أنظمة معن (الأردن، 1989) 392، 464  
 لأنظمة حسب 154، 305  
 لأنظمة إلى الأمة 92، 333  
 لأنظمة إلى جماعه 16، 352، 356  
 لأنظمة إلى بدوله 92، 258، 345، 350  
 لأنظمة إلى الوطن 346  
 لأنظمة ووجوب 26  
 أندرس، سكت 189، 330  
 أندرسون، بيرى 151  
 أندرسون، ليرا 25-26، 339، 394، 470  
 إنديسيا 76، 168، 294  
 أنشفاق في النجبة بحاكمه/ انقسام النجبة  
 النجبة 78، 89، 217، 232،  
 243، 277، 289، 290، 296،  
 300، 302، 303، 311، 441،  
 444، 452، 461، 464، 471،  
 528، 554  
 أنصاري، محمد حابر 496  
 أنظمة الأسناد 21، 24، 90، 96، 285،  
 311، 364، 367، 368، 373،  
 378، 391، 393، 402، 404-  
 406، 410، 430، 424، 435،  
 467، 469، 500، 545، 547،  
 549، 557  
 أنظمة الاشتراكية 200، 219، 358  
 أنظمة الأوتومر عليه 162، 215، 281،  
 321، 546

لأنظمة العنصرية 88، 158، 291، 358، 475	273، 282، 285، 289، 291، 293، 295، 304، 311، 314، 316، 318، 323، 328، 334، 337، 338، 343، 344، 346، 351، 364، 368، 369، 377، 389، 391، 395، 398، 399، 401، 403، 404، 409، 410، 415، 418، 419، 424، 428، 441، 442، 445، 447، 450، 459، 462، 464، 467، 469، 473، 476، 477، 480، 481، 494، 496، 497، 501، 502، 509، 514، 521، 542، 551، 554، 556، 558
لأنظمة هي حنة لانتص 211	
أنظمة لقوة المستطرة 314	
لأنظمة القوم 494	
لأنظمة البيروالة 35، 65، 68، 100، 141، 173، 251، 253، 256،	
أنظمة بمحاصصه الصائفيه 19	
لأنظمة المحافظه 460، 461، 494	
لأنظمة المخصصه 315	
لأنظمة المحيطه شبه السطويه 107	
لأنظمة المنكيه 25، 87، 88، 90، 108، 148، 153، 173، 178، 392، 433، 452، 472-473، 500، 505، 549	
لأنظمة المنكيه لأويه 46	
لأنظمة المنكيه التقيدية 90، 152، 293، لأنظمة المنكيه بعريه 477	
لأنظمة ساريه 145، 148، 291	
لأنظمة الهحيه 6، 3، 317، 323، 404، 442، 462، 550، 555	
إسعر، فريدريث 137، 326	
لأنقسام الجغرافي 465	
لأنقسام السياسي 465، 515	
لأنقسام لطدثي 29، 341، 501، 504، 507	
لأنقسام الفلي 29	
لأنقسام الهوياتي 505	
نقلاب 25 نيسان أبريل 1974 (انترتعال، ثورة الفروفل) 62، 267، 290	
	لأنظمة لسطويه العربيه 20، 21، 17، 287، 339، 443، 445، 454، 459، 469، 477، 501
	لأنظمة السطويه بتعدد الأحراب 297
	لأنظمة السطويه المعده 321
	لأنظمة الشعريه 19، 120، 138، 358، 494، لأنظمة الشمويه 95، 179، 289، 291، 322، 324، 333، 390، 415، 500، 503، 551
	لأنظمة الشيوعه 51، 125-126، 138، 145، 169، 172-173، 229، 322، 373
	لأنظمة عسكريه 148، 161، 174، 176، 193، 289، 292، 293، 295، 299، 444

- انقلاب جعفر النميري (السودان، 1969) 527
- أودوبيل، عيرمو 62، 63، 179، 180، 193، 197، 213، 215، 227، 236، 245، 249، 260، 261، 276، 280، 299-300، 309-310، 314-316، 328-329، 427، 444، 527
- أوروبا 28، 35، 55، 65، 83، 92، 95، 103، 120، 167، 178، 211، 255، 269، 278، 311، 335، 372، 376، 397، 405، 423، 453، 449، 551
- أوروبا شرعية شرق أوروبا 23، 62، 68، 79، 126، 135، 21، 29، 221، 223، 237، 240، 245، 246، 254، 276، 283، 287، 295، 302، 309-310، 316، 318، 324، 331، 333، 335، 357، 373، 380، 383، 389، 398، 405، 443، 467، 555
- أوروبا العربية 276، 324، 507
- جنوب أوروبا 29، 124، 125، 209، 211، 213، 219-220، 244، 246، 267، 276-277، 286، 313، 344، 372، 373، 379، 477
- شمال غرب أوروبا 65، 110، 120-121، 134، 166، 328
- وسط أوروبا 316، 333، 335، 383
- الأوغندي 237-238، 244، 294، 301، 425، 444، 452
- أوريكسان 320
- أوغندا 127، 318
- انقلاب حسني براهيم سور، 949 526
- انقلاب سوهارتو (إندونيسيا، 1967) 168
- الانقلاب العسكري (مصر، 2013) 21، 24، 301، 319، 396، 425، 476، 520، 526-527، 535، 543-544
- الانقلاب العسكري لثابت (تركيا، أيتور ستمبر 1980) 199
- الانقلاب العسكري في تشيلي (1973) 248، 292، 526
- انقلاب عمر حسن البشير (السودان، 1989) 96، 292، 469، 527
- انقلاب محمد بقدر في ليبيا (1969، ثورة الشعب) 292
- أنماط تتدين 123-124
- لتدين الشعبي 501
- لتدين الكلفي 123
- أنهار نهكت لاتحاد سوفياتي (991) 170، 173، 283، 322، 355، 360، 377، 397، 403، 457
- أوب، برنت 389
- الأوتوفاطيه 23، 174، 281، 317، 400
- أوبونوم الإنسان العرود (استقلالية) 46 123

- أوكراين 227، 314، 318، 321، 323، إيريف 330، 336
- 453، 402-401، 399، 379
- لأولغاركي 59، 60، 89، 122، 266
- أورمانيد، حوالب كارموس 299
- لأيدولوجيا الإسلاموية 342
- لأيدولوجيا الإسلاميه 340
- لأيدولوجيا الإسلاميه لسياسية 103
- لأيدولوجيا لأورسية 23
- لأيدولوجيا الترييرة 165، 341، 435، 455
- لأيدولوجيا شورية 448
- أيسو وحي مدعقراطية 113
- لأيدولوجيا الدينية 103
- لأيدولوجيا المصنفه 02، 86
- لأيدولوجيا العرسه 340
- لأيدولوجيا العمليه 480
- لأيدولوجيا العمليه 331، 185، 103، 333، 340، 341، 345
- لأيدولوجيا القوميه العربيه 342
- لأيسو وحي المتوسطه 173
- لأيدولوجيا انوفيه 34
- لأيدولوجيات حديثه 38
- لأيدولوجيات امريكانيه 113
- لأيدولوجيات الشمويه 46، 96، 98، 501، 324
- لأيدولوجيات الماركسيه 178
- ايدولوجيه بصفه العمليه 234
- ايريس 37، 192، 197، 330، 342، 367
- 399، 448، 453، 506، 517
- بيصالب 88، 92، 112، 114، 18، 169، 178، 187، 253، 262، 291، 331، 335، 425، 522، 551
- لأيوبي، نزيه 107، 493-494
- أبيدي، سفيادور 248، 509، 523-526
- ب
- لدموبالية 500
- ب. مور، دانكوت 42
- ب.ك. شويغ هي (رئيس كورن لحيويه) 167
- باركر، إرست. 252
- لدمك (بسات) 344، 349
- ب.كستب 245
- بانج، روبرت، رورويل 109
- باي، بوسان 119، 126-127، 409
- لبخزين 289، 392، 446، 455، 466، 473
- سداي، إي. هم 458
- بروف، مانكن 461
- بردايم الانتغال (موضح لانتقال) 281، 309، 310، 313، 14
- لبرازس 56، 115، 194-195، 197-198
- 198، 244، 263، 264، 267
- 276، 294، 298، 299، 351
- 371، 444، 452-453، 462
- بر مع الإصلاح بيهيكبي 221، 446
- لبرناب 62، 107، 179، 211، 213
- 220، 244، 262، 263، 267
- 271، 290، 292، 297، 330
- 372، 373، 444، 453، 515

- البرجوازية الطمعة البرجوازية 94، 108، 116، 129، 131، 135، 136، 140، 141، 144، 147، 149، 151، 153، 155، 156، 159، 162، 164، 96، 232، 260، 264، 269، 276، 285، 430، 435، 449، 452، 453-553
- البرجوازية سحرية 154
- البرجوازية الصغيرة 158
- البرجوازية الصناعية 51، 149، 154، 196
- البرجوازية بخصصة 180
- البرجوازية الوطنية 196، 285، 365
- البرفرط 46، 46
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 0، 1، 2، 3
- البروتستان 235
- البروتستانتية 123، 231
- بروترو، جيمس 437
- البروتستانت 140، 355
- برومبي، سيمون 480
- بريدس، إمكشر 22، 43، 90-92، 108، 110، 112، 116، 121، 142، 147، 149، 155، 157، 169، 171، 171، 225، 251، 252، 253، 274، 284، 331، 347، 368، 421، 433، 442، 452
- بريدس، أوفوف 336
- لشبير، عمر حسن 292، 295، 469، 527
- بلانر، مارك 204، 405
- بججك 118، 161، 333، 335، 337، 337، 337
- بداي، المعربية 456، 336
- بداي، ديب 219، 257، 331، 352، 375، 377-378
- بداي، الحادلي 297، 301، 462، 465، 477
- بداي، بين الحادلي 297، 367، 447، 453، 462، 470، 474، 504
- بداي، 511، 512، 537، 544، 546-547
- بداي، 245، 314
- بداي، النوبي 221، 473، 482، 483، 486، 490، 492
- بداي، بيتر ويدم 304
- بداي، 318
- بداي، عبد الحريز 278، 321، 454، 466، 469، 513
- بداي، علاء الدين 23، 376، 391، 398-404، 399
- بداي، 176، 188، 292، 301، 515
- بداي، بيتر 40
- بداي، مارك 472
- بوش (الاسم)، جورج 386
- بوش (الاسم)، جورج 383، 384، 390، 395
- بوش، كارل 231-232
- بوش، جان بيدل 296
- بوش، كيث 218
- بوش، بيكوس 102



- نويوس 118، 149، 219، 240، 241،  
245-246، 276-277، 283،  
289، 295، 301، 305، 324،  
330، 331، 377، 378
- نويوس، كينيث أ 80، 196، 197، 235
- سجنون، و سر 252
- سرحر، مو. و 94
- سيرك، إدوارد 18
- سيرميون، ناسي 241، 246، 528
- بيرو 199، 244، 253، 263، 267،  
294، 299، 316، 318، 426، 468
- ليبرفراطيه 36، 37، 52-53، 126،  
129، 134، 150، 161، 169،  
175، 179، 209، 226، 328،  
442، 501
- الليبرفراطيه لأمية ولعسكرية 53، 446
- بيرو، طيه الدوله 45، 63، 135، 151،  
157، 178، 327، 430، 443،  
504، 520
- ليبرفراطيه الشماليه 150
- ليبرستر ويك (عده لساء) 125، 221،  
373
- سسر، مارك 221
- سلاروس 318، 321-322، 401
- بيرو، كامينو (كرست كافور) 333، 336
- بيوشيه، أوغستو 292، 297، 299
- سير 318
- ت
- تالاند 176، 303، 330
- تايلر، جون 116
- نويوس 76، 167، 168، 181، 197،  
245، 249، 300، 311، 318
- بحارب لانتفاس 21، 29-30، 54، 97،  
135، 143
- تجربه أميرك بلاتيبه 233، 246،  
277
- بحرمة أبو روبا لبحرمة 246، 277
- تجربه أوروبا الشرقيه 135، 246،  
302
- البحرمة بتوسيبه 24، 29، 535،  
544، 547
- لبحرمة العربيه 29، 217، 286،  
302، 555
- البحرمة لمصريه 24، 29، 275، 535
- تجمع قتال حاشد (يمين) 502
- تخوف الأيديولوجي 374
- تحالف عربي لدعم انشعاع 506
- لحديث لاجتماعي 167
- لحديث الإداري 250
- لحديث لاقتصادي 167
- لحديث تعليمي 250
- لحديث لثقافي 167
- لحديث السياسي 166، 167، 172،  
174
- لحديث لصاعي 51
- لحديث لعبري قوميات 186
- لحديث لعلمي 51
- لحديث لمكر 429
- لحديث المتأخر 86، 151، 174، 187،  
188

253، 259، 260، 264، 330،

339، 352، 367، 480،

تروحيو، رفائيل 96ء

ش. بر لشي (ميت) 147

شاوشسكو، ميكلوي 292

تشند لديي 541

شومسكي، بوعم 371

تشايغ شيع كز (رئيس تيوان) 68

شكوسلوفسكا 245، 283، 295، 301،

336، 337، 377، 379

شبي 122، 67، 168، 194، 240،

248، 251، 268، 279، 297،

299، 370، 371، 425، 444،

509، 521، 525

صدير لأوتوقراطية 363، 398ء

تصدير الديمقراطية 358، 359، 381،

390، 395، 436

لنصيع 36، 41، 44، 54، 56، 57، 61،

63، 82، 108، 146، 157، 158،

161، 175، 191، 197، 202،

232، 247، 326، 454، 480

تنطع مع سرائل 391

لتصهير الإثني / العرقي 257، 286، 355،

336، 357، 380

لتصهير الطائفي 286، 354

لتصهير المبني 286

لتطور الاجتماعي 61، 81، 84، 106،

129، 145، 202، 287، 299

لتطور الإداري 141

لتطور الاقتصادي 46، 54، 59، 61، 64،

81، 82، 84، 106، 167، 182،

لتحديث المتدرج 47

لتحديث المجتمعات 173، 43

لتحديث من أعلى 156، 158، 185،

188، 202

لتحديث بطريقة مقارنه 17، 20، 29-

31، 35، 50، 56، 57، 59، 61

65، 69، 70، 77، 79، 82، 84

85، 88، 90، 105، 4، 119،

123، 124، 126، 127، 132

133، 144-146، 149-150،

152، 156، 157، 160، 163،

165، 168، 170، 172، 193،

195-198، 200، 202، 204،

209، 210، 213، 215، 219،

222-223، 228، 233، 243،

246، 247، 250، 252، 271،

280، 294، 312، 316، 326،

353، 354، 408، 409، 412،

422، 434، 435، 454، 480،

500، 529-530، 535، 551

552، 554، 557

لتحرك الشعبي 447، 449، 450

لتحركات اشعة في الأرجنتين (1969)

267

التحركات لشعبيه في فرويلا (1998)

267

لتدخل البحري 17، 23، 155، 222،

341، 378، 404، 449، 503،

513، 527

بر صيد، دوبند 376، 380-381، 387،

403، 405

بري 3، 26، 83، 152، 199، 250،

لعددية التعددية السياسية 463، 336، 64	184، 197، 198، 218، 233
لعددية الثقافة 97، 99، 101، 118، 324	5، 2، 299، 311، 510
لعددية الجماعات 100	لتطور الثقافي 409، 141
لعددية الحرب 52، 97، 474، 502، 522، 523	لتطور الدستوري 261
لعددية الديمقرطية 85	لتطور الرأسمالي/تطور للرأسمالية 68، 123، 134، 147، 149، 154، 193، 194، 264
لعددية الديبته 97	لتطور رأسمالية صناعة 132، 134، 150، 181
لعددية السياسية 80، 94، 107، 286، 311، 314، 337، 341، 359، 544، 540، 433	لتطور السياسي 166-167، 169، 218
لعددية الصائغ، الصناعات السياسية 96، 342	لتطور الصناعي، تطور الاقتصاد الصناعي 141، 158
لعددية الفكرية 414	لتطور علمي 141
لعددية القومية 351	لتطور لمكري 102
لعددية المقدمه 445	لتطور قوى الإنتاج 63، 175، 180
لعددية ليمراني 152	لتطور بلامتكافئ 200
لتعبير بالإصلاح 298	لتطور وسائل الاتصال 198
لتعبير بإشريع 326	لتطور وسائل النقل 134
لتعبير بالتثوية 293، 298، 306، 558	لعددية أي.يو.جيه 173
لعددية 2، 44، 200	لعددية السياسية 80، 165، 166، 168، 169، 188
لعددية 35، 38-41، 44، 49، 54، 56-57، 64، 103، 174، 185، 454، 529	لعددية الشعبية/الجماعية 21، 111، 174، 178، 185، 252، 263
لعددية 105-106، 174، 194	لعددية 264، 266، 297، 302، 303، 513، 521، 528، 552، 559
لعددية 3، 8، 121	لعددية صدا الآخر 348، 358
لعددية لافقتصادية 30، 35، 44، 63، 82، 124، 171، 184، 200، 222، 297، 316	لعددية الإثنية لسوع الإثني 96، 97، 101، 174، 233، 33، 357
لعددية لشريه 30، 63، 188، 552	لعددية الإعلامية 501
	لعددية لعدسية 61، 105-106، 116، 325

سيرة مدون الهامش 200

نسمة جمهورية 135

نسمة سياسية. 80، 227، 281 و

نسمة اجتماعات 551

نسمة مستدامة 172

نسمة مستقلة 195، 198-199

نهميش لاجتماعي 201

نهميش بقصة المستطبة 460

لوسني (اقية في رواندا) 357

لورا 120

تور هو، ان روسو حاك 153

توريس، جون شارل 19٠

توزيع مدخل 461، 201

توكفيل، ألكسيس دو 105، 116، 15٥،

184، 213، 407، 412، 416، 417

ويس 9، 21، 22، 133، 135، 175،

202-204، 238، 267، 290،

297، 364، 367، 389، 396،

446، 447، 452، 454-455،

458، 462، 463، 470، 474،

479، 482، 483، 486، 489،

497، 498، 501، 504، 506،

509، 515، 517، 529، 53٥،

539، 544، 546، 550

تومر، فرديساد 35

البراب الريبية المتطرفة 90

سلي، تشاد مر 528

بيوريل، باب 198، 222، 223، 228،

231، 232، 245، 247

ث

ثقافة الإنسية لولة 356

ثقافة لاستهلاكية 399، 46

ثقافة لتصام الأهمية المحلية 23

ثقافة بتسدية 187، 157

ثقافة بجمهورية بة بة الجمهورية 187،

407، 409، 424، 426، 428

لثقافة بجمهورية لديمقراطية 425، 407

ثقافة الجمهورية السياسية 422، 427، 556،

ثقافة لحرار 548

لثقافة الديمقراطية 22، 23، 30، 31،

130، 164، 265، 285، 409،

418، 421، 425، 427، 430

431، 433، 435، 438، 438، 538،

554، 556، 558

ثقافة بديسة 123-124

ثقافة لربعة 455، 291

لثقافة الثالثة 92، 253، 409، 415،

418

لثقافة السياسية 30، 31، 37، 68، 81،

84، 90، 91، 105، 114، 119،

152، 222-223، 252، 278،

285، 316، 399، 407، 410،

416، 418، 420، 424، 429

430، 436، 473، 493، 535

ثقافة استيمية بديمقراطية 409، 419،

434، 556

لثقافة السياسية ببحر 29، 54، 93،

105، 307، 407، 419، 421،

423-424، 426-427، 529،

536

ثورة الشعب 418، 365، 346، 86  
ثقافة العدد 410  
ثقافة طفله بعامه 234  
ثورة عربية 413، 411  
ثقافة عربية 87  
ثقافة بقومه 332  
ثقافة بيبوابه 164  
ثقافة المحله 347، 158  
ثقافة الحدة 420، 285  
ثقافة الحب 424، 419، 407، 365، 31  
42،  
ثقافة بهوانية 58  
ثقافة الوطنية 496، 158، 20  
ثقافة لبين شعوري 557  
ثقافة ليهودية - المسيحية 433  
ثمة ثورة الإصلاح 31  
ثورات الاجماعيه 450، 448 200  
ثورات الاحماده لاقصده الساسيه  
انشائه 448  
ثورات الإصلاحية 31 32، 292، 441،  
474، 471، 446  
ثورات الديمقراطية 110، 95، 389،  
449، 391  
ثورات سباسبه 449  
ثورات انشعبيه 21، 366، 391، 444،  
556، 538، 453  
ثورات بصاعده المعاصره 47  
ثورات العربيه (2011) 14، 19، 21،  
246، 202، 202، 178، 122، 25

ثورة 293 297، 341، 346، 398  
400 442 447-448، 450  
460 462 464 472 473  
479 505 506، 510 511  
ثورات العربيه (2019) 246، 19  
ثورات العمويه 510 511، 115  
ثورات لملاحية 129، 146، 156-158  
ثورات المصداقه 110، 155، 368، 449،  
460  
ثورات لمويه 453، 398  
ثورات لوطيه 448، 112  
ثوره 1830 (فرنسا) 195  
ثورة 1905 (روسيا) 162  
ثوره 1948 (كوسواريك) 109  
ثورة 23 تموز 1952 (مصر) 90،  
176 505، 526  
ثورة 14 تموز 1958 (العراق) 90  
ثوره 25 يناير 2011 (مصر) 301، 255،  
367 368 396، 451 452  
454 474 476 503 507  
509 513 518-520 527  
543 541  
ثورة الاسلاميه في يرب (1979) 388،  
447 448، 453  
ثورة الأميركه 91، 48  
ثورة لإكبيريه 48  
ثوره الب حواريه 147، 154، 158، 553  
ثورة البشميه (1917) 449، 447  
ثورة السوريسيه (برطانيا، 1654) 91،  
158

جبهة لإصلاح والثورة 400، 21	الثورة بتونس (2010 2011) 291،
جبهة تدوية، مجمع 282	368، 389، 451-452، 454،
بحرائر 19، 24، 156، 192، 246، 277،	474، 503، 504، 507، 509،
284، 289، 290، 297، 301،	517، 513
321، 446، 454، 455، 458،	الثورة الديمقراطية لبحر حورية 129، 162،
460-461، 465، 466، 468-	الثورة الرأسمالية 154
469، 471، 471، 477، 486، 513،	الثورة السلفية 511
لجماعات الإثنية 58، 306، 312، 503،	الثورة لسورية (2011) 66، 367،
لجماعات سكانية لأصنة 331	398، 452، 503، 505-507،
لجماعات انطاعية 58، 258، 494،	509، 515، 516
503، 505	الثورة النصيبه 448 449
لجماعات بقية 505	الثورة الطبقية 448
لجماعات السبائح 240، 244، 428،	الثورة لعمدة و صناعة 35 36، 39،
لجماعات يهودية 46، 329، 59،	47، 60، 326
لجماعات الهوية النحوية 505	الثورة الفرنسية (1789) 48، 88، 91،
لجماعات الهوية انطاعية 505	112، 136، 138، 147، 151،
لجماعات الهوية العشائرية 505	153 156، 158، 184، 335،
لجماعة الإسلامية (مصر) 540	431، 447، 449، 506،
لجماعة لأصنة 46، 134، 411،	الثورة الكويتية 371
لجماعة لجماعات بسية 25، 353،	الو د بسية (2011) 397، 454، 503،
لجماعة لجماعات لسياسية 59، 256،	507، 509، 515
258، 339	الثورة من أعين 146، 158، 480،
لجماعة لجماعات المنحبة لإثنية	الثورة النيمية (2011) 509، 517،
187، 327، 330، 357،	ح
لجماعة الجهاد الإسلامي 540،	حاكمات، روبرت 80
لجماعة حركة لإحزاب لمسلمين 97،	الحبهة الإسلامية القومية (السودان) 527
188، 387، 396، 443، 505،	الحبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر) 465
519 520، 522، 526، 539،	الحبهة الديمقراطية الموحدة (جنوب
543، 545، 546	أفريقا) 304
لجماعة السبية 342	حبهة الهوى لاشتركية (الجزائر) 465

الحركة المشيئة 20	الحركة الشيعة 342
الحركة الاشتراكية 76، 174، 41، 19، 183	الحركة العمالية 332، 330، 353، 318، 509، 396
الحركة الاحتجاجية 8	الحركة النضالية 188
الحركة الثورية 347، 446، 473-474، 539، 535	الحركة الوطنية 190
الحركة الثورية (الحزب) 2019 (2019) 24، 466، 454، 290، 278، 246	جمهورية فايمار (1919-1933) 48، 112، 225، 359
الحركة الثورية سودان، 2018-2019، 24، 246، 349	دستور جمهورية مصر 48
الحركة الثورية العراقية (2019) 19، 24، 340، 246	صالح، محمد علي 333
الحركة الثورية (سبيل) 2019 (2019) 19، 24، 246	حبوب سب 253
الحركة الثورية العربية 340	حبوب شرق سب 383
الحركة الديمقراطية 340، 285	الجهاز السبرو غربي / لأجهزة السبرو غربية 45، 168، 153، 170، 180، 326، 328، 493، 535، 504، 494
الحركة السياسية 540	جهاز أجهزة الجمع 112، 237، 480، 557، 514، 512، 510
الحركة الشعبية 78، 141، 237، 268، 451، 444، 303، 284، 282	الجهوية 24، 188، 346
الحركة 463، 464-465، 474، 513، 515، 516، 537، 554	جورجيا 70، 314، 318، 401، 402
الحركة الشعبية (نوبل) 1980 (2019) 246	جوزيف، كين 422
الحركة الشعبية (عيسى) 1986 (1986) 433	جورج، ماريا 218، 295
الحركة الطائفية 41	جورج، إيستو مكنان 298
الحركة المصرية 2011 (الجمهورية) 472	جورج، توماس 116
الحركة المسيحية 15	جورج، إيستو 359
الحركة الأمريكية على أفغانستان (2001) 386	ح
الحركة الأمريكية على العراق (2003) 387، 384، 386، 389-390، 511، 506	الحداثة 27، 3-36، 38، 40-46، 86، 157، 172، 174، 185-186، 191، 326، 327، 332، 353، 354، 418، 412، 359، 434، 463، 435





حرب المجتمع الدستوري الديمقراطي تونس 470-537	تحريرات لجمعية 18 الحريات الخاصة و عامة 96-95
حرب المجتمع اليمني للإصلاح (يمين) 464-465، 502	تحريرات السياسية 58، 120، 202، 274، 443، 434
حرب لنكتل الديمقراطي من أجل العمل والحرية (تونس) 547	تحريرات لغربية 18، 89، 138، 140، 441، 442
حرب جبهة التحرير الوطني الجزائرية 465 466	تحريرات لمدينة 15، 19، 30، 63، 96، 181، 202، 205، 274، 286، 320، 358، 400، 419، 434، 443
لحرب الجمهوري الأمريكي 382	حرية لاحت 65
حرب حركة مجتمع السلم (محسن) الجزائر 465	حرية لاعتقاد 540 541
حرب بحرية والحداد (مصر) 543	حرية لشدة 195
لحرب الديمقراطي الأمريكي 382 389	حرية التعبير 65، 78، 319، 410، 496، 544، 554
لحرب الديمقراطي المسحي (شلي) 523 524	حرية لتنظيم 442
لحرب السوري القومي الاجتماعي 97	حرية للرأي 410، 540
لحرب الشيوعي التونسي 305	حرية لسوق 163
لحرب الشيوعي التونسي 470	حرية الصحافة لإعلام 736، 278، 319، 375، 502
لحرب الشيوعي السوداني 527	حرية لعادة 7 4
لحرب الشيوعي الموفياتي 374، 477	حرية لمعتقدات 109
لحرب الشيوعي انصبي 300	لحرب الاشتراكي الإنساني 274، 546
حرب عمال بريصان، 274	لحرب لاشتراكي هي شيبي 523-524، 526
حرب المؤتمر الشعبي العام (يمن) 464 465، 498، 517	لحرب الاشتراكي يمني 464 465
حرب المؤتمر من أجل الجمهورية (تونس) 547	حرب لأمة (السودان) 527
حرب بقاء تونس 545، 547	حرب البعث العربي الاشتراكي (سورية)، 135، 341، 499
حرب سور (مصر) 522	حرب البعث العربي الاشتراكي (العراق) 341
حرب بوحده لشعبية (تونس) 470	

- لحرب لوصي انديمقراطي (مصر) 474،  
518، 505، 499
- لحرب الوطني لمتحد (سريلانكا) 175
- لحرب الوفد (مصر) 161
- حسين، صدم 467، 292
- حسين، طه 454
- حصري، مصلح 345، 333
- حضر، حبهه 314
- حسن الاقترع 30، 52، 65، 66، 68، 82،  
88، 89، 105، 109، 117، 112،  
129، 130، 136، 140، 146،  
148، 157، 164، 166، 214،  
25، 255، 257، 260، 305،  
324، 354، 358، 407، 418،  
424، 426، 553، 556
- لحقوق لاجتماعية 137، 141، 432
- حقوق لأغريب 96، 258، 337، 375،  
432، 371
- حقوق الإنسان 199، 204، 205، 214،  
282، 369، 368-370، 375-  
376، 380، 382، 384، 388،  
394، 396، 403، 411، 470،  
541، 557
- حقوق لاجتماعية بحقوق انجمنية 100،  
271، 376
- لحقوق سياسييه 15، 18، 30، 63، 69،  
73، 96، 137، 20-202، 248،  
393، 400، 41، 415، 432
- حقوق شعب الفستطيبي 392، 459
- حقوق لعمال 284
- حقوق المرء لحقوق الفردية 100، 154،  
271، 357، 408
- لحقوق السيد 63، 69، 248، 321،  
356، 393، 411، 415، 429-  
430، 432، 435
- لحقوق المرأة السياسية حقوق النساء 139،  
284، 40
- لحقوق لشبكة 139، 225، 269
- لحقوق مواطن والموظفة 18، 21، 65،  
99، 100، 76، 205، 352، 344،  
394، 411، 432، 434، 442
- لحكمه 224، 383
- لحكومة فشي (فرنسا، 1940-1944) 88
- لحوادث 11 أيلول / سبتمبر 2001 393
- لحوثيون (في اليمن) 399، 502، 517
- ح
- لحصصية 203، 358، 435، 474
- لحصصة لاقتصاد 240
- لحصصة الاقتصاد الاسياني (1982)  
240
- لحصصة الر عيه 160
- لحصصة لقرار الديني 46، 124
- لحصصية ال بحه 328
- لحصصية الثقافة 376، 415
- لخطاب السياسي لأبيدورجي 190
- لخطر شيوعه 51، 57، 393
- لخمير الأحمر (كمبود) 199-200
- د
- دل، روبرت 16-17، 60، 81-82، 88،  
99، 101، 107، 109، 110

244، 263، 268، 270، 271،  
273، 275، 282، 287، 298،  
315-316، 321، 339-340،  
349، 352، 354، 356، 372،  
375، 379، 393، 401، 444،  
46، 471، 476، 512، 528

بوركهيم، إميل 35 36

الدول، لإثنية 337

الدول لاسبيدييه 218، 496

الدول لإسكندرياسه 253، 347، 489

الدول لأشراكيه 126، 200، 219

دول، لأشراكيه، مسحه 200

الدول لأفريقيه 257، 4، 3، 318

الدول لأوروبيه 129، 157، 335، 351،  
375، 397

الدول، أنسداد العرسه 13، 14، 19، 25

27، 29، 31، 53، 90، 95، 130،

152، 161، 168، 238، 250،

257، 274، 275، 287، 295،

338، 339، 346، 347، 375،

387، 394، 397، 434، 445،

446، 456، 460-461، 468-

469، 472، 473، 479، 486،

488، 489، 493، 494، 496،

506، 510-512، 517، 520،

548، 550، 55

الدول، أنسداد بغيره 75-76، 82، 124،

167، 182، 280،

الدول، أنسداد لمتحده 63، 205،

الدول، أنسداد مستقدمه 70، 167، 191،

204، 266،

112، 119، 125، 133، 142،

144، 213، 249، 291، 316، 426،

دوسع، نواب 148

دوسوب، لاري 280، 426، 453،

لأستويه لإفريقيه 148، 149

لأكتوريه / لأكتوريات 28، 62، 63،

76، 95، 109، 118، 129، 118،

140، 144-145، 148، 165،

167-168، 172، 175، 179،

181-183، 193، 198، 202،

231-232، 240، 256، 272،

276، 284، 287، 294، 297،

299، 309، 321، 357، 363،

365، 369، 370، 381، 390،

395، 430، 496، 552،

لأحدثه 131

لأقدمه 79

لأكتوريه لأرجويه 430

لأكتوريه لأروليترا 129، 137، 138،

140

لأكتوريه لأحديثه 167، 176، 252،

لأكتوريه لأحريه 289

لأكتوريه لأشعويه 197، 226،

لأكتوريه لأشعويه لأعسكريه 251

لأكتوريه لأشيعويه 177

لأكتوريه لأعسكريه 179، 514،

لأكتوريه لأمرديه 289-290، 292،

294، 296، 298، 497، 514،

لأعقره 18، 68، 77، 80، 97، 109،

111، 155، 161، 171، 236،

لدون السبعة 181 182، 291	لدون سبعة لائمة 13، 30، 58، 63
لدون غير الديمقراطي 16، 50، 69، 71، 120	65، 68، 83، 133، 134، 170، 172، 174، 180، 183، 189
لدون غير مصاعية 69، 82، 134	191، 196، 199، 202، 211
لدون غير المنظور 4، 210	215، 224، 230، 239، 247
لدون الخامسة 177	250، 253، 255، 294، 411
لدون الصبغة 28، 229، 336	500، 551-552، 555
لدون المنظورة 68، 69، 75، 76، 179	دول سبطي 324
479، 436، 209، 205	لدون جديدة 44، 79، 81، 82، 182، 183
لدون المتعدده لإثبات 358	336
لدون المتعددة القوميات 325، 334 - 350، 348، 343، 337، 351، 360	الدون الجمهورية لرادكانية 480
دول المحاصصة الضائية 324	دول الحروب 365
دول المركز 192، 194، 196، 197، 202	دول الخليج العربية دول محسن العادون 189، 299، 367، 464، 549
دول معسكر لاشتراكي 311	لدون امكتانورية 51، 167، 357
لدون الملكية مسنوية 178	لدون الرأسمائية 132، 144، 195، 202، 235
دول سموحة البث 453	لدون المنظورية 61، 69، 70، 107، 177، 181، 299، 3، 8، 391
دول لفظ / اسوله لفظية المصدر لفظ 401، 178، 58	401، 430، 434، 435، 459، 496
دول بهامش 191، 192، 194، 196، 200	الدون السنوية متعددة لإثبات 337
لدون الإسلامية 151	دول لشرق الأوسط وشمال أفريقيا 909
لدونة - الأمة أو أمة انموه 259، 325 - 326، 334، 337، 346، 348، 350، 351، 456	دول شمال 205
دولة الأمة أو الدولة العروبة 259، 325، 327، 329، 348، 350، 351	لدون الشعبية 497
لدون لأميه البوليسيه 494، 495	لدون الشيوعية 65، 223
	لدون مصاعية 103، 191
	لدون لعربية 169، 191، 219، 310، 319، 322، 363، 378، 380
	392، 397، 460، 479، 489
	490، 506، 550، 557

ديمعوجوب 59، 60، 78، 175، 324،  
 347، 404، 429  
 ديمعوجيون 59-60، 138  
 ديمعوطيات التريجة 30، 64، 108،  
 110، 144، 166، 209، 413،  
 552، 553  
 ديمعوطيات الحديثة 65  
 ديمعوطيات الشعبه 23  
 ديمعوطيات انصباعه 253  
 ديمعوطيات المبكرة 64، 81، 88، 90،  
 122  
 ديمعوطيات ساشة 124، 425  
 ديمعوطية لاجتماعية 18، 19  
 ديمعوطية الإحرائيه 419، 429  
 ديمعوطية لإسرائيه 113  
 ديمعوطية الأعبيه 355  
 ديمعوطية الأميركه 213، 417  
 ديمعوطية لاسحابه 306  
 ديمعوطية لإنكبيريه بيريطيه 146  
 147، 155  
 ديمعوطيه الرحواريه 164، 430  
 ديمعوطيه البرسمانيه 146، 147، 158،  
 300  
 ديمعوطيه ششبي 248  
 ديمعوطيه التمشديه 427  
 ديمعوطيه سداسيه 323  
 ديمعوطيه التواخيه 211، 266، 306،  
 342، 376  
 ديمعوطيه سداسه 59-60  
 ديمعوطيه سحيمييه 140

لدولة السريويه 177  
 لدولة أليرو فراطيه 430  
 لدولة السبعه 193  
 لدولة الحديثه 45، 132، 252، 325،  
 328، 353، 357، 409-410، 415  
 دولة نرفه 142، 226  
 الدولة الرابعه 69، 70، 460  
 لدولة السلطانيه 461، 478  
 لدولة النصبيعه 306، 316، 342-343،  
 375، 479، 481، 495، 496  
 لدولة السبعه 53، 443، 505، 543  
 دولة بصل المصري 83  
 لدولة القمعيه 479، 480  
 لدولة النقمويه 152، 331، 333، 336،  
 337، 346، 50، 53  
 لدولة خريه 76، 354، 355، 496  
 دولة لماني 123، 553  
 لدولة السديه 540  
 لدولة الممركه 68، 332، 356  
 لدولة بوطيه 36، 176، 338، 444،  
 551  
 لدولة النوطيه المتبعده يهودت 344  
 لدوبسبك 267، 296، 318، 426  
 دي سامه، حورسي 108، 109، 261،  
 546  
 دي شاميس، كارب 68  
 دي كيرل، فرديث ويسم 304، 305  
 ديينه السديه 50، 91  
 ديينه السوييه 91

برائصة تنويعه سدفاع عن حقوق الإنسان	لديمقرطيه ندسو به 137
470	الديمقرطيه انراكسه 136، 140
رأسمانيه/صفقة انراسمانيه 27، 28،	لديمقرطيه برسميه 147
129، 131-132، 134-136،	لديمقرطيه لرعبه 47
139، 141، 145، 147، 149،	لديمقرطيه انسياسيه 83، 139-140،
154، 156، 158، 163، 164،	1، 8، 235، 270، 272، 430
179، 209، 264، 281، 326-	لديمقرطيه بصاعيه 147
127، 405، 433، 553	لديمقرطيه في الصاب 551
برأسميه الأميركه 132	لديمقرطيه في بطالي 551
برأسميه لإكبييه 132	لديمقرطيه في سرائيل 298-299
برأسميه لناعه 28	لديمقرطيه في سنام عربي 557
برأسماليه التجاريه 131، 150	لديمقرطيه في عواتملا 370
رأسماليه الدوله 28، 430	لديمقرطيه لهدمه 182
برأسماليه لديمقراطيه 480	الديمقرطيه لكلاسيكيه الأثيه 269
برأسمانيه الصاعيه 13-132، 149-	لديمقرطيه نكوربورسه 06
81، 162، 150	لديمقرطيه البيرليه 8، 25، 30، 61،
برأسميه لفرسه 132	68، 90، 91، 99، 100، 108،
برأسميه نكورلاريه 28	126، 132، 55، 286، 353
برأسميه الماليه 1، 162	354، 357، 372، 400، 404
برأسميه الحكمه 59	405، 414، 430، 449، 463، 553
برأسميه المنظمه 28، 92، 144	لديمقرطيه لمتطرفه 59
أسمانيه بمحاسب 28، 113، 180،	لديمقرطيه لمحبه المباشره 415
203، 365، 499	لديمقرطيه المشاركه (او لشركه) 18
برأسماليه المتجدد 28، 365	19
برأسمانيه لوسيطه 365	لديمقرطيه لبحويه 06-
برأسمانيه لوطيه 28	لديمقرطيه انهنديه 158، 181، 423
رسميه روس 60	لديمقرطيه الواعيه 106، 115
روسوب حفس 232	لديمقرطيه ليابانيه 112
روسوب، نكورلاريه 17، 45-46، 50،	ر-
64، 66، 81، 93، 94، 119، 124،	رابطه اسول لمستعمه 318، 403
244، 250، 253، 255، 256،	

- ر.ك.ب.، فريد 171، 167  
 لم عيم الوصي أو لحيامي Patron 323  
 رمسوي 401 322، 318، 202  
 رهو، ربيع (أمين عدم لحرب شيعي  
 النصي) 101 100  
 رمل، حو ح 35  
 رس  
 لسادات، أوبر 294، 297، 393، 445،  
 470، 474، 476، 497، 521  
 سرتوري، حيواني 203، 213  
 سالارار، أنطويو 292  
 سانب، حو.ف 292، 336، 503  
 سنبان، ألفرد 101، 236، 246، 249،  
 299، 298، 315، 334، 338،  
 344، 349، 442، 462، 477، 547  
 سربانكا 175، 188، 197، 253  
 لسعوديه 197، 293، 320، 342، 374،  
 375، 393، 399، 400، 403،  
 464، 473، 486، 506، 549  
 سكوكيو، نيدا 145، 163، 510  
 سلامه عمال 457  
 سبطويه 30، 61-63، 68، 76، 106،  
 11، 137، 169، 179-180،  
 196، 211، 212، 214، 216،  
 218، 247، 258، 261، 266،  
 309، 315، 324، 338، 340،  
 343، 360، 400، 404، 405،  
 408، 415، 425، 429، 461،  
 468، 475، 480، 481، 496،  
 503، 512، 535، 553  
 259، 260، 265، 271، 273،  
 282، 286-287، 316، 33، 3،  
 339، 344، 421، 424، 435،  
 458، 466، 493  
 روسكن، مايكل 61  
 روسو، جان جاك 140  
 روسيا 23، 56، 69، 70، 120، 134،  
 46، 153، 157-159، 162-  
 163، 221، 245، 295، 316،  
 318، 321، 324، 331، 357،  
 367، 376، 379، 383، 398،  
 399، 401-403، 405، 468،  
 557  
 روسر، جون 273  
 روسن 220-221، 292، 318، 322،  
 357، 453، 515  
 روودي وو (رئيس مديون كورن الحويه  
 297  
 روشمير، دسوش 163، 164، 199،  
 232، 255  
 ريش، د. سكوب 212  
 ريم، ر.د. (رولاتب المتحدة لأميركيه،  
 نس) 304، 370، 374، 382،  
 390  
 ريكاردو، يييد 739  
 ر  
 رامي 318، 468  
 ربوبية ارب ثنة شكت علاقات  
 الربوبية 25، 75، 178، 203،  
 266، 285، 291، 324، 435،  
 455، 486، 495، 497، 553

سقطوية لبروقراطية 62، 63، 158، 193، 197، 246	سعيد 64، 92، 112، 116، 149، 252، 253، 260، 331، 396، 421
سقطويه لمدافسه 7، 309، 320، 468	سويسر 118، 130، 333، 337، 344، 351
سقطوية الشموية المنطرة 199	سياسات الإثنية 405
سقطوية الحرية الحديثة 479	سياسات لثقفويه 405
السقطويه المعينه 320	لسياسات القوميه 113، 135
سوفاك 318، 377	سياسات يهويه 58، 78، 96-97، 343، 405
سميث، آدم 153	لسياسة الاقتصادية 199، 231، 232، 236، 524
سميث، ديفيد 58	لسياسة الاميركة الحاحة 25، 170، 295، 342، 368-369، 376، 391، 394، 396، 398، 557
سعمورة 69-70، 167-168، 181، 197	سياسه الانصاح 502
لسعن 318، 411	سياسه الانصاح 374
سوارير، أدورغو 300	سياسة الانصاح المصريه 445
نسودال 19، 24، 96، 246، 287، 338، 349، 469، 489، 501، 517	لسياسة الأوروبية الخارجيه 368، 376، 381، 382، 386، 596
526، 527	سياسة تشافسة 60، 107، 109، 116
سوجيال جيو 222	سياسه الحفصه العنويه 193
سورسن، عيورغ 244، 342	سياسه اندولته 404
سوريه 20، 23، 122، 133، 135، 175، 177، 192، 202، 203، 277	سياسه اندوسيه/ اندرجيه 379، 391
278، 283، 287، 298، 331، 338، 341، 342، 343، 367	لسياسه السويديه 260
379، 380، 393، 397، 398، 400، 445، 446، 452، 462	لسياسه العربيه 394، 397
47، 473، 477، 479، 497	لسياسه الامخيه 412، 423
499، 502، 507، 509، 511	سياسه نشر أن بمراطبه 364، 391
512، 514-516، 526، 544	سبيد، حمد ظلي 434
550	
لسوى لأوروبية مشتركة 199، 272	
سوهدرتو، حاي محمد 168، 294، 391	



- السيبي، عبد الفتاح 22، 168، 193، 394، 400، 443
- الشعرية 18، 42، 142، 226، 358، 405، 538، 529، 426
- شميتز، فيليب 5، 2، 218، 227، 236، 245، 248، 249، 260، 261، 264، 276، 280، 282-284، 286، 287، 299، 300، 306، 309، 373، 444، 460، 477، 527
- لشوري 540
- شومستر، جوزف 31-54، 96، 213، 27، 523، 554
- شيمو، سكي، آدم 41، 5، 6، 8، 131، 18، 183، 185، 198، 218، 224، 26، 27، 273، 274، 276، 277، 286، 290، 300، 458، 466، 477
- لشوعة (أحراب، أنظمة) 20، 48، 49، 9، 137، 140، 146، 56، 158، 163، 172، 183، 240، 275، 342، 354، 370، 398، 430، 55
- شيوعية النضيبه 158
- ص
- صالح، علي عبد الله 295، 298، 469، 498
- لصراع لاجتماعي 214، 239
- لصراع لأبيروحي 94، 96، 102
- لصراع لإبراني السعودي 399
- لصراع بين اليسار واليمين 270، 271، 276
- لصراع السعودي - لإمبراني ضد إيران 517
- ش
- شربلي، هشام 4، 414
- شور، وضوح 494
- نشرعبة الثورية 80، 458، 9، 29، 537، 539، 543
- شرعية الجيش 547، 543، 559
- شرعه الحكم بعدم الحكم 54، 78، 85، 101، 102
- شرعة النبوة 26، 45، 217، 258، 291، 325، 329، 339-340، 352، 463، 486، 495، 557
- سرعته الله به 390، 402
- شروعية الديمقراطية شرعية النظام الديمقراطي 55، 76، 85، 87-88، 90، 92، 101، 118، 124، 190، 426، 427، 453، 455
- شرعه السادسة 44، 83، 543
- نشرعة الشعبية 353، 518
- شرعية لطيفه لحاكمه 494
- نشرعة العقلانية قانونه 86
- شرعة لمؤسسات المنتجة 55
- شرعية النظام السياسي 169، 170، 217
- شرعة الوطنية 518
- شرق سيا 126، 167، 218، 311، 373
- الشرقي الأوسط 25، 37، 41، 259، 310، 373، 383، 392، 398، 409
- شركات الكبرى متعددة لعميات 226

نصر ع سبسي 53، 145، 163، 169، 214، 255، 259، 450، 504	نصر ع سبسي 53، 145، 163، 169، 214، 255، 259، 450، 504
نصر ع الطنقي 51، 57، 163-164، 222، 223، 448، 510	نصر ع الطنقي 51، 57، 163-164، 222، 223، 448، 510
نصر ع لطوائف 359	نصر ع لطوائف 359
نصر ع مصري لإسرائيلي 338، 393، 396	نصر ع مصري لإسرائيلي 338، 393، 396
نصر ع علي أسوله 189	نصر ع علي أسوله 189
نصر ع علي الديمر طة 253	نصر ع علي الديمر طة 253
نصر ع على لسنطه 164، 323، 357، 463، 475، 506، 521	نصر ع على لسنطه 164، 323، 357، 463، 475، 506، 521
نصر ع مسيح 297، 471، 505، 506، 516	نصر ع مسيح 297، 471، 505، 506، 516
نصر ع لهوريت 344، 359	نصر ع لهوريت 344، 359
نصر ع اب الإثنية 258، 344	نصر ع اب الإثنية 258، 344
نصر ع اب ثعافيه 118	نصر ع اب ثعافيه 118
نصر ع اب لغومية 344	نصر ع اب لغومية 344
نصر ع 118، 356، 379، 380، 389، 468	نصر ع 118، 356، 379، 380، 389، 468
نصر ع اسيمصراطيه 108، 261	نصر ع اسيمصراطيه 108، 261
نصر ع القند لدوسي 221، 379، 446، 473	نصر ع القند لدوسي 221، 379، 446، 473
نصر ع نعد العربي 483، 485	نصر ع نعد العربي 483، 485
النصر ع الوطني لديمقراطية (الولايات المتحدة) 382، 385، 386	النصر ع الوطني لديمقراطية (الولايات المتحدة) 382، 385، 386
نصهوية 113	نصهوية 113
نصين 56، 69-70، 75، 132، 146، 153، 157، 159، 163، 172	نصين 56، 69-70، 75، 132، 146، 153، 157، 159، 163، 172
نصية 173، 197، 229، 295، 500، 320، 373، 398، 403، 405، 448، 496، 514، 515، 557	نصية 173، 197، 229، 295، 500، 320، 373، 398، 403، 405، 448، 496، 514، 515، 557
نصائب حبة / مسسات 14، 20، 70، 76، 131، 142، 147، 149، 151	نصائب حبة / مسسات 14، 20، 70، 76، 131، 142، 147، 149، 151
نصية 152، 156، 163، 214، 425، 479، 481-486، 493-494، 513	نصية 152، 156، 163، 214، 425، 479، 481-486، 493-494، 513
نصريه لتصعديه 141، 232	نصريه لتصعديه 141، 232
نصريه المدحل 482، 485، 486، 489، 490	نصريه المدحل 482، 485، 486، 489، 490
نصريه لقسمه لمصافة 482-483، 489، ط	نصريه لقسمه لمصافة 482-483، 489، ط
نصثفه العبريه 505	نصثفه العبريه 505
نصثفيه 161، 168، 338، 346، 347، 503، 528	نصثفيه 161، 168، 338، 346، 347، 503، 528
نصثفيه لسياسة 187، 189، 340، 342، 347	نصثفيه لسياسة 187، 189، 340، 342، 347
نصثفب سحر 117، 372	نصثفب سحر 117، 372
نصثفه لانتصاده 28، 103، 14، 164، 306، 312	نصثفه لانتصاده 28، 103، 14، 164، 306، 312
نصفة بحكمه 137، 158، 234، 311، 459، 494	نصفة بحكمه 137، 158، 234، 311، 459، 494
نصفه بعمله 57، 89، 102، 109، 108، 130، 137، 140، 147، 163	نصفه بعمله 57، 89، 102، 109، 108، 130، 137، 140، 147، 163
نصفه 164، 18، 232-234، 474، 524، 525	نصفه 164، 18، 232-234، 474، 524، 525
نصفه رحل الأعمال الجديد 499، 536	نصفه رحل الأعمال الجديد 499، 536
نصفه ملاك لأرض 147، 149، 156، 232	نصفه ملاك لأرض 147، 149، 156، 232
نصفه متوسطي 57، 61، 65، 76، 77، 81، 83، 94-95، 113، 130- 131، 134، 135، 141، 156	نصفه متوسطي 57، 61، 65، 76، 77، 81، 83، 94-95، 113، 130- 131، 134، 135، 141، 156

4166 4164 165 4161 4157

180-179 176-175 173

.264 .237 .251 .219 .184

416 409 354 335 312

532 529,489,449,425,425

283,184 طوائف المسجونين

2

عبارت به عدد نمره 295

عربي، عبد السلام 294

232 عاصم الأعرجي، د. ب. و. د.

العام الثاني / مبداء حول 20، 23، 27.

.68 .65 .57 .44 43 .37 36

-172 .165 .1 0 .726 .170

.192 .191 .179 .175 .173

250 243 201-200 194

433 437 353 286 252

951,489,447

عبد الباقی، محمود 499

عبد الباقى، حماد 166، 294، 297.

521,497

لعمدة 416,132,28

بعد از 540,535,460,170,48,13

تعداد آن‌ها را 18، 43، 240، 369

4.2

العباده لا ينقصه 264 265

لج و ١٩، ٢٤، ٩٥، ١٢١، ١٦٨، ١٧٣،

1225 1192 1187 1177 1175

1524 1327 1287 1254 1246

378 355 343 340 328

391 389 385 384 380

علم الانتقـ 24، 29، 62، 209، 211،  
443، 244

علم السـسة المقاربـ 24، 47، 193، 213،  
215، 222، 280، 306، 444، 476

علم النفس الاجتماعي 421

علمانيـ 46، 95، 260، 442، 443

علمهـ 16، 44، 46، 90، 123-124،  
266

علوم الأجـماعيـ 26، 28، 31، 145،  
209، 212، 216، 310، 331،  
416، 462، 55

علوم السـاسيـ 24، 26، 35، 37، 48،  
49، 51، 169، 179، 2-2، 213،  
215، 223، 476

عنف 47، 8، 85، 88، 91، 106،  
146، 150، 170، 174، 180،  
277، 278، 284، 318، 326،  
327، 348، 353، 357، 367،  
373، 399، 413، 442، 455،  
479، 493، 503، 511، 512،  
523، 556

عنف الاجتماعي 357

عنف أحـره لأمن 451

عنف لأصـه 21، 511

عنف لسـسي 357

عنف الشرعي 45، 326، 32، 33،  
عونهـ 198

عونهـ لاقتصادـ 467

عونهـ سدبـصـصـ 48

عونهـ وسـلـ الاتصال 20، 69

علاقات لسـبيـ 108، 263، 407، 410

علاقات سـاسـ 77، 79

علاقات انطـقيـ 50

علاقات العربيـ السـيـ 397

علاقات الصـة والإـسـ 25-26

علاقات لقوة 233، 463

علاقات لمنـيـ لعسكريـ 364، 528

علاقـ بـسـرائـ 394

علاقـ بـنـ لإسلام وديمقـاصيـ 120

علاقـ بـنـ لإسلامـ و علمـيـ 459

علاقـ بـنـ الأمة والدولة 339

علاقـ بـنـ لبرجـوريـ والديمقـاصيـ 140

علاقـ بـنـ الجماعة والدولة 35

علاقـ بـنـ لحاكمـ وانـمحكومـ 409

علاقـ بـنـ الدين والدولة 123

علاقـ بـنـ لرأسـانة والديمقـاطـ 129،  
13، 209

علاقـ بـنـ لسلطويـ والتعبـ 165

علاقـ بـنـ النـومة و الدولة والدولة لأمة  
353، 476

علاقـ بـنـ للمجتمع والدولة 463

علاقـ بـنـ لنظام سـسيـ وجيش 307

علاقـ الجماعة بالدولة 329

علاقـ الدين بالديمقـاطـ 123

علاقـ انـمركـ بالأطراف لـمـشـ والمركـ  
191، 194، 195، 202

علم الإجماع 26، 36-47، 46

علم لاجتماع لسـسيـ 37

لعش الحشر 16، 329، 334

ح

نحوت 18، 321

عاريماشي، حوري 336

عاسيري، ليونولد 300

عاسيم (إسبانيا) 349

عاب 5، 1، 318، 468

عادي، أنديرا 126، 292

عز مشي، أبطوبو 101، 102، 234، 494

عربخ، تشارلز 431

علا سوسب (علايه) 125، 221

عو تيملا 160، 161، 244، 314، 370

عورباشوف، ميخائيل 125، 299-300،

374، 469، 477

غوياب 318، 322

لغة 411

غيبر، ريسب 55، 103، 332

عب الحديد 245

ف

لغشيه 20، 48، 49، 91، 146، 156-

158، 164، 183، 354، 358، 45

فالرو بلا، أورو 248، 425، 521

فان دي فان، نيكولاس 461

فرانك، أسيريه غومر 200

فرانكو، فرانسيسكو 6، 62، 40، 292،

300، 348، 450

لغردنيه بروتسمانيه 313

لغردنيه انليز ليه 158، 404

فريدام، جيفري 374

فريدم هومس 70، 71، 73، 75، 223،

400

فسير، بيو 421

فلسطين 113، 121، 388، 393، 447،

460، 447

فست 406

فرحوري، أليو 199، 468

فرصى اليريه 324

فركويا، فرانسيس 46، 167، 171،

422، 452

فبير، ماكس 36، 36، 51، 85، 96، 101،

123، 162، 326

فبرما، سيني 222، 420

فيشنه، يوهان غوتليب 333

فغريديو، جواو 298

فيلاند، كورت 372

فغلي 119، 237-238، 245، 292،

297، 303، 304، 453، 515

فيولا، روبرتو دوردو 300

ق-

قاسم، عبد الكريم 294

قصة 24، 188، 503

قغدي، معمر 283، 292، 295، 297،

340، 396، 397، 503، 504

536، 511

قغصه الفسطينيه 76، 191، 393، 460،

قوب درع الحريره 473

قغوز 22، 357، 379

قغومات انشاهه 332

لقومية 29، 39، 49، 92، 103، 185،

قسم لموطه 420، 400	225 226، 228، 325، 329
- ١١ -	336، 342، 345، 346، 348
كوشيب، خيرفاني 473 474	359، 398، 456
كوتيت، هندسر 234، 163 233، 232	لقوميه للإنسة 258 259، 325، 332،
كوثيكيه 29	342، 355، 357، 411، 535
كارنوا، حيمي 391، 381، 369	لقوميه الإسبانية 339
كاردوسو، فرانسو 194-195، 197،	لقوميه لألمانية 335 336
200	لقوميه لألمانية 333
ك. ب. بيرج بين 193، 218، 236، 278-	لقوميه ألمركبة 334
528 527، 370، 306، 279	لقوميه المتحدة 92، 390
كاريوتر، توماس 1 2، 310-316	لقوميه السياسية 352
كارخسان 320، 314	لقوميه انجليزية 341 342، 45
كك مروب 318، 321	34، 455
ككوب (مسانا) 219، 344، 349	لقوميه الكردية 341
لكمة لتاريخية نكمة لاجتماعيه	لقوميه المنصرفة 38، 97
لاريجيه 01، 494	لقوم لاسبوية 404
كروتهامر، نسار 388، 390	لقوم لأوراسة 398
كروبي 318، 356، 2، 468	لقوم لأجماعيه 410
كريث، بورد 422	لقوم لأخلاق 4، 5، 411
ككيتو قرطبة 323	لقوم لأساسيه 430، 432
كيتوبس 383 389	لقوم نسامح 425
كيسوب، هيلاري 389	لقوم بحديثه جبه الحديثه 44، 174، 185
كمال، مصطفى (أبو ذك) 334	لقوم الديمقراطية 55-56، 424-425،
كسوييا 99، 318، 321	427 429، 435، 437
كد 81، 116، 118، 122، 225، 229،	لقوم اندينيه التقليديه 188
350 351، 356	لقوم بروسة 398
لكيسة 184، 412، 303	لقوم بحريه 398
لكيسة الكاثوليكية 94، 304-305	لقوم لبيبرية 357-358، 398
كوب 172، 295، 320 373	لقوم اممحيه 404

كوريا الجنوبية 76، 77، 118، 167،

239، 241، 441، 445، 476،

لجنة الإصلاحات 270

سيرة التدريبية 155

سيرة الحقوق الفردية والجماعية 27

سيرة مدونة 130

سيرة برنامج 446

لجنة السياسية 110، 209، 239، 240،

441، 444

لجنة مزدوجة (سيرة السياسية

والاقتصادية) 209، 239

سيرة من أعلى 289، 349

سيرة 19، 24، 83، 122، 246، 250،

253، 266، 321، 324، 338،

355، 393، 400، 446

لوفتال، براهم 215

لوسريعات، حور 218

لويس، برنارد 120-121

بي سغ 30

بي كوبو 68

لسمات معدانكوبالفة 126

لسمانية 18، 23، 60، 88، 99، 105،

129، 134، 140، 156، 166،

179، 353، 358، 376، 405،

425، 434، 540

سيرة الإنكسرية 15

لسمانية تنهسية 106

لسمانية لدمتورية 162

لسمانية الديمقراطية 269، 358

لسمانية السياسية 18، 132

كوبا الجنوبية 76، 77، 118، 167،

175-176، 197، 202، 217،

238، 245، 247، 301، 311،

379، 453، 52

كوبا الشمالية 118، 199، 202، 295

كوستاريكا 103، 160، 167، 167،

278، 425

كوفمان، روبرت 218، 231، 235، 236،

238، 244

كوفمان، جيمس 43، 44، 64

لكوموشيه 123

كوبو، 40، 41، 33-332

كينيو، مارسيلو 292

كيمسحر، هيري 426

كيرب، هاس 3، 170، 2

كيس، جورج 120، 121

لكيسره 195

كيس، 12، 318، 321، 468

كيسدي، جوب 381، 390

كيونغ، ريونغ سيونغ 195

س

لاني جوبور، ماريون جاي 43

للامركزية الاقتصادية 179

للامساواة 82، 137، 144، 176

للامساواة الاقتصادية 106

سيرة 18، 111، 130، 229، 243،

261، 264، 268، 271، 287،

290، 298، 303، 314، 393،

444، 446، 465، 469، 476

لجنة اقتصادية 135، 203، 209،

لماركسية، 28، 55، 102، 103، 129	لشريعة العبرة لمحدود 398
لماركسية السرفياتيه 28	لشوربه لفرديسة 162
لماركسية معانم انشائت 191	لشريه لفرقة 154
لماركوس، فرديناند، 83، 238، 292، 297،	لشيسب، سمور ماريس 49-52، 54، 60،
303، 304، 391	64، 69، 75، 79، 80، 82، 83،
لماكسويل، كيث 262	87، 90، 94، 96، 98، 99، 119،
لماكشوش، حبس 138	120، 122، 125، 178، 179،
ملاولي 318	82، 183، 185، 195، 213،
مبي 318، 280	215، 222، 223، 249، 250،
مسير 168، 18، 322، 408	252، 253، 271
مديلا، بيسوب 304، 305	لبيهرت، أوب 100، 101
مديبيب، كارب 77	ليبيا 20، 23، 178، 203، 283، 287،
لمبادرة الشعبية في اليمن 399، 606	297، 312-314، 364، 366-
لمبادرة الديمقراطية (الولايات المتحدة،	367، 397، 400، 452، 454،
1990) 383	462، 47، 478-479، 486،
لمدوره لسلام العربيه (2002) 393	497، 498، 502، 503، 505،
لمارث، حسي 22، 294، 297، 320،	507، 509، 511، 515، 544،
367، 389، 391، 443، 453،	ليبيا، دانيال 33، 42، 47، 50، 57، 69،
469، 474، 478، 497، 502،	27
511، 518، 521، 536، 537،	لشرب، موبيرنو 186، 187، 189، 190،
547، 539	لشيسكي، ستيفن 317، 318، 372،
لمجتمع الأسوي 58	ليمونجي، فرنيسو 75، 78، 182، 183،
لمجتمع الإسلامي 58	85
لمجتمع لاشراكي 58	لير، حوان 101، 227، 236، 246-
لمجتمع الأفريقي 58	249، 259، 261، 291، 293،
لمجمع لألماني 90	344، 348، 349، 442، 462،
لمجمع لأميركي انورعي 105-106	477، 477
لمجتمع الإيكبري 91	-م-
لمجمع لأوروبي 58	ماديسو، حبس 158، 171،
	ماركس، كارب 28، 35، 36، 57، 103،
	29، 136، 14، 149، 275،
	326



مجتمع مسيحي العابر للحدود 282	مجتمع بروجوري 462
مجتمع المستوطنين 83، 81	مجتمع النصارى الأمبركيين 432
مجتمع لمشرك 40-41، 50	المجتمع القبطي 27، 35-36، 40، 42، 46
مجتمع لمهاجرين 82	46، 47، 136، 174، 26، 177، 186، 188، 191، 198
مجتمع انطاكي لمتناسك 342	لمجتمع نوتوسي 545
مجتمع النورث 181	مجتمع حداثي / حديث 27، 35، 39
مجموعات لاستهلاكية بحمد هيري المجتمع	39، 40، 42، 43، 56، 77، 81، 86، 177، 185، 219
لاستهلاكي 405، 142، 60	لمجتمع الديمقراطية / مجموعات
لمجتمعات الأهلية 100	الديبر طلبه انليز له 7، 463
مجموعات اميركا لانيه 186	لمجتمع لرأسه لي 37، 58
مجموعات ثورده بصاعيه المجتمع	لمجتمع سوداني 170
الصناعي 166، 142، 60	مجتمع لئاسي 462، 442، 463
مجموعات الجنوب 431	مجتمع بعضوي 97
لمجموعات بررعيه انوراغيه الحره	لمجتمع عساي 58
173، 117، 186	لمجتمع العبيبي 227، 230
لمجموعات العربيه 21، 22، 173، 186	مجتمع بوسني 88
187، 347، 411، 413، 44	لمجتمع لفروي 412
لمجتمعات غير الحديثه 43	لمجتمع لهومي انتركي 259
لمجتمعات غير المنجاسه 503، 343	لمجتمع لفروي 495
لمجتمعات لمنجاسه 99، 100	لمجتمع مافيل بصاعي 81، 82
لمجتمعات المتعدده الثقافات 101	لمجتمع لمصالح 187، 188، 412
لمجتمعات المتقدمه 412	لمجتمع المتعدد الجماعات التعددي
لمجتمعات المحبته 480	100
لمجتمعات المدينه الصناعيه 106	لمجتمع لمسي 223، 233، 282-284
لمجتمعات المركبة 58	365، 384، 415، 441، 442
مجلس أوروبا 375	444-445، 461-463، 474
مخاضيه صناعيه 19، 24، 246، 266	499، 509
287، 324، 367	لمجتمع لمسي السوري 283
مدغشقر 318، 321	

مركز دراسات الوحدة العربية 434  
 مركز البحوث الطبية والحكمية مكتب 384  
 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 14  
 مسألة عدم دولة 15  
 مسألة بدولة 24، 161، 331، 344، 494  
 مسألة الدولة الحديثة 132  
 المسألة الديمقراطية الديمقراطية 13، 161،  
 183، 195، 2، 3، 344، 499،  
 5، 463، 408  
 المسألة التراجعية/علاجية 113، 145-  
 146، 152، 158، 173، 393، 447  
 مسألة تشريعية شرعية الدولة 93، 463،  
 557  
 المسألة العربية مسألة الدولة العربية 29،  
 291، 348، 399، 446، 455  
 المسألة القسرية 505  
 المسألة القومية 152، 330  
 مسألة انهوية بوطنة 85، 113  
 مسألة وحدة الدولة 344  
 المساواة 5، 43، 60، 106، 109، 130،  
 136، 137، 142، 144، 171،  
 174، 176، 210، 214، 226،  
 2، 280، 347، 348، 414،  
 429، 431، 538  
 المساواة الاجتماعية 137، 351  
 المساواة الأخلاقية 429  
 المساواة الاقتصادية 295، 430  
 المساواة الحرفية 137  
 المساواة السياسية 233، 222

مساواة المرحض 43  
 لمساواة في الدخل 239  
 مسألة الديمقراطية 43، 6، 4  
 لمسألة الحديثة 250  
 مساواة المرأة بالرجل 130، 540  
 مشاركة سياسية 15، 17، 38، 40، 65،  
 77، 80، 81، 91، 93، 96، 106،  
 110-111، 129، 166، 174،  
 177، 213، 217، 354، 358،  
 410، 423، 425، 540، 553  
 مشاركة شعبية 43، 64، 111، 130،  
 140، 175، 352، 353، 357  
 558  
 مشاركة في السلطة 142، 271، 279،  
 502، 548  
 مشاركة في إنشاء العمومي 168، 169،  
 207  
 مشاركة بملكية 167، 299  
 مصر 21، 24، 56، 90، 18، 122-  
 123، 133، 135، 61، 68،  
 175-176، 178، 188، 92،  
 202-204، 238، 259، 267،  
 289، 293، 297، 30، 319،  
 320، 338، 349، 364، 36  
 368، 387، 89، 392، 39،  
 445-446، 450-451، 454  
 455، 458، 460، 462، 464،  
 468، 473، 476، 479، 482،  
 483، 486، 489، 497، 499،  
 502، 504، 506، 509، 512،  
 513، 518، 519، 522، 524،

- 526، 529، 535، 53، 339،  
541، 544-550
- مدير كونسيل بلانصم إلى الاتحاد  
الأوروبي (حزيران يونيو 1993)  
376
- معهد المدونة لدراسات علي 14  
لمقدسي، سمير 458  
مقبوب 319 322  
مكلو سكي، هريوت. 426  
لمكسيك 181، 250، 300، 311، 318،  
426، 468، 471  
من، جون سيورب 100، 329 330،  
357  
من، حمس 139  
ملاوي 92  
مسي انعام كاث. 200  
لمنظمات لدوية 122، 198، 282،  
309، 380، 411  
لمنظمات غير لحكومة 282، 309،  
384، 441، 462، 471، 501  
منظمات المجتمع المدني 462، 501  
منظمة الامن والتعاون في أوروبا 575،  
401  
منظمة حلف شمال لأطلسي (ناتو) 398  
منظمة تجارة لعالمية 202  
منظمة الدول الأميركية 199، 387  
منظمة شعهاي لتعاون 403  
مغوبا 245، 312  
لمو ثيق المنعقة مسو ه المره (1979-  
1999) 214
- لمواطنة الديمقراطية 16، 400، 411  
لمواطنة المتساوية 338، 505  
لمواطنة المشر 340  
لمواطنة المعاصرة 16  
لمواطنة المنفحة 190  
لمواطنة الوطنية 16، 29، 30، 43،  
91، 92، 100، 159، 174، 176،  
257، 258، 260، 266، 270،  
286، 325، 326، 333، 334،  
340، 343، 345، 347، 348،  
351، 352، 356، 404، 419  
420، 429، 456، 479، 503،  
54، 554  
مؤتمر فرسي (1919) 359  
مؤتمر مدومي شعب الاتحاد السوفياتي  
(1989) 349  
مؤتمر الوحي الأفريقي (حزب، حزب  
أفريقا) 304 305  
لمواحدة الثالثة سديمقرطية 220 221،  
227، 293، 297، 298، 312،  
444، 453، 457، 469  
مور باربعون 28، 91، 129، 132،  
144-146، 148-149، 151،  
153، 157، 160، 162، 164،  
184، 185، 215، 222، 234،  
277، 415-418، 480  
موريني 378، 427  
لمؤسسات الاجتماعية 14، 225، 328،  
408  
لمؤسسات الاقتصادية 143، 224، 327  
لمؤسسات الترقية 127، 263

المؤسسات المتنبئة 425، 264	موسيهال، دانيال باتريث 126
المؤسسات الدستورية 260، 87	ميثاق العمل الوطني (لبحوب، 2001)
المؤسسات الديمقراطية 25، 46، 48، 119، 122، 167، 224، 227، 240، 263، 271، 273، 275، 31، 39، 320، 324، 348، 351، 376، 382، 387، 404، 409، 412، 419-420، 423، 427، 431، 468	ميثاق مونكنو (إسبانيا) 470 ميثاق الوطني (تونس، 1988) 470 لميثاقية 236، 243، 260 ميدان تيانانمن (تسعين) 301 ميدوتشي، ألبرتو 283
المؤسعات الحديثة 321	ب
المؤسسات الدستورية 22	دبيور بونابرت 305
المؤسسات السياسية 64، 143، 169، 170، 229، 351، 408، 420	دبيور لثالث 139 د. ه. و. ك. سوس ريس 300
المؤسسات العسكرية 321، 521	لبحس، مصطفى 61
المؤسسات القانونية 224	لبحب لأحلافية 411
المؤسسة الحديثة/ القديمة 25، 47-49، 169، 219، 222، 228، 230، 248	لبحب للإسلامية 460 لبحب الأصرف 196 لبحب لحرية 158 لبحب لشدة 414 لبحب براذيكانيه 13 لبحب السطة 458
المؤسسيو المجدد بعدى 48، 224-227	لبحب لسطوية 467
موسو نبي بييتو 503	لبحب انسياسيه 17، 18، 23، 24، 30، 45، 52، 54، 58، 62، 77، 79، 81، 84، 93، 105، 107، 108، 117، 119، 122، 129-130، 243-244، 247، 249، 251، 255، 259، 262، 277، 282، 283، 286، 303، 307، 323، 341، 349
مؤشر التعيم 75، 73، 75	
مؤشر مؤشرات لسمية لشرية 70، 71، 73، 75، 734	
مؤشر الحريات والحقوقي السياسية 73	
مؤشر الديمقراطية 115، 56	
المؤشر بحري 14	
مؤشر ب لتحديث 56، 530، 535	
مولداف 378، 402	

النجبة المدنية: 526	366-367، 369، 374، 407
النجوبة: 306، 358	411، 414، 418-420، 423-
النرويج: 116، 181، 331	428، 458، 463، 520، 523
الترعة الانفصالية: 151	529، 536-537، 545، 550
الترعة القومية الإقصائية: 336	555-556، 558
الترعة القومية الانفصالية: 258	النجب الصناعية: 158
الترعة الوحشية القومية: 258، 335	النجب العسكرية/ الجيش: 247، 449
النصوص الدينية المسيحية: 120	528
النظام الأبوي: 413	النجب العلمانية: 460
النظام الاجتماعي: 82، 130، 449	نجب المركز: 196
النظام الاجتماعي الاقتصادي: 106، 274	نجب المعارضة: 30، 78، 219، 261
523-522	267، 271، 451-452، 458
النظام الاقتصادي: 87، 93، 193، 200	505، 536-537، 545
221	نجب النظام القديم: 219-220، 454
نظام الإمارات العربية المتحدة: 399	545-548، 476
النظام الإمبراطوري العثماني: 150	النجب اليسارية: 394
نظام الامتيازات: 129، 153	النجبة الاقتصادية/ الاجتماعية: 82، 404
النظام الأوتوقراطي القيصري (روسيا): 162	545
النظام البولياريكي: 106، 114-115، 118	النجبة الأمية: 404
النظام التسلسلي: 111، 133	النجبة البيروقراطية: 54، 149، 247
النظام التونسي: 507، 513	النجبة الحاكمة: 30، 48، 175، 209
النظام الثوري: 295	217، 237، 243، 260-261
نظام الحزبين: 99	267، 271، 277-279، 290-
نظام الحكم الإسلامي: 95	291، 296، 300، 302-303
النظام الدولي: 379، 497	311-312، 319، 377، 424
النظام الرأسمالي: 129، 131-132	441، 444-445، 452، 455
141-142، 155، 158، 163	461، 463-466، 469، 471
186، 190، 276، 326، 522	473، 477، 514، 528، 535-538
النظام الرئاسي: 15، 25، 521، 539	النجبة الديمقراطية: 429، 433، 435
	458، 466
	النجب القومية: 394

- النظام الريعي: 20  
النظام السعودي: 399، 393  
النظام السلطاني: 443-442، 478-477  
النظام السوري: 199، 303، 367، 397، 402، 445، 471، 507، 550  
النظام السوفياتي: 125، 254  
نظام العبودية: 416  
النظام العراقي: 178، 507  
النظام في روسيا: 398  
النظام في الصين: 398  
نظام القطب الواحد: 507  
نظام القطبين: 378  
النظام الليبي: 367، 396-397  
النظام المافوي: 324  
النظام المصري: 368، 393، 400، 442-443  
النظام الملكي في المغرب: 452، 472  
النظام الناصري: 342  
النظام النيوفاثرمونيالي: 500  
نظرية التبعية: 165، 190-193، 195، 198، 203، 228، 552  
النظرية الليبرالية الكلاسيكية: 100  
نظرية الليبرالية الديمقراطية: 269  
نظرية النظام العالمي: 198  
نكبة فلسطين: 295، 501  
النمسا: 92، 118، 181، 351  
النمو الاجتماعي: 84  
النمو الاقتصادي: 49، 54-57، 61-62، 64-65، 68، 75-77، 79-80  
84، 86-87، 93، 126، 165، 167، 173، 181-183، 197-198، 198، 202، 224، 278، 285، 329، 364، 374، 423، 447، 551، 554  
النمو الاقتصادي السريع: 183، 185  
النمو الرأسمالي: 163  
نمو الصناعة: 40، 132  
التمور الآسيوية: 197-198  
النميري، جعفر: 295، 501، 527  
نوريغ، مانويل: 297  
نويمان، سيغمووند: 98  
نبيال: 245، 303، 314  
نيكاراغوا: 244، 318  
نيوزيلندا: 81، 116، 225، 356  
النيوليبرالية: 358  
النيوليبرالية الاقتصادية: 476  
-ج-  
هاغرد، ستيفان: 218، 231، 235-236، 244، 238  
هايتي: 118، 197، 318، 370، 468  
هيرماس، يورغن: 283  
هتلر، أدولف: 503  
الهجرة الريفية إلى المدن: 161، 184  
الهجرة غير الشرعية: 205، 397  
هنتنغتون، صامويل: 46، 63-65، 82، 115، 125، 165-172، 174، 177، 179، 181، 183-184، 188-189، 220-221، 236، 249، 252، 292-295، 297-299

- الهوية القومية: 44، 92، 103، 258، 260،  
337، 342، 345، 347، 356
- الهوية القومية الإثنية: 337
- الهوية القومية العربية: 345
- الهوية القومية الفرنسية: 92
- الهوية الكردية: 260
- الهوية اللغوية: 330
- هوية المستعمر: 121-122
- الهوية المشتركة: 252، 343
- الهوية المواطنة: 103، 347
- الهوية الوطنية: 19، 85، 91-92، 103،  
113، 256، 262، 287، 295،  
337-338، 340، 342، 344،  
432، 456، 470، 535
- هبريست، جيفري: 318
- هيرنانديز، خوان أورلاندو: 387
- هيجل، غيورغ فيلهلم فريدريش: 140، 408
- الهيمنة: 85-86، 101-102
- هيمنة الأبوية: 414
- الهيمنة الاجتماعية: 146
- الهيمنة الإعلامية: 388
- الهيمنة الأيديولوجية: 493-494
- الهيمنة الثقافية: 102-103، 146، 234
- الهيمنة السياسية: 195
- الهيمنة الليبرالية الغربية: 467
- هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات (تونس):  
547
- و-
- الواقعية الديمقراطية/ الديمقراطية الواقعية:  
106، 115، 386، 388-389
- 298، 301-302، 304-305،  
315، 317، 370، 412
- الهند: 56، 83، 118-119، 121، 126،  
153، 158-159، 172، 181،  
197، 250، 292، 297، 333،  
337، 350-351، 423، 489
- هنتاريا: 219، 245، 298، 300، 324،  
330، 335، 357، 376-377، 379
- الهوتو (مجموعة عرقية في رواندا): 357
- الهوية الإثنية: 98، 258، 260، 346، 356
- الهوية الإثنية التركية: 260
- الهوية الإثنية القومية: 341، 356
- الهوية الإنكليزية/ البريطانية: 92
- الهوية التاريخية: 342
- الهوية التونسية: 504
- الهوية الثقافية: 96، 341-342، 506
- الهوية الجغرافية: 252
- الهوية الجماعية: 329
- الهوية الجهوية: 505
- هوية الدولة: 348-349
- هوية الدين: 124
- الهوية السياسية: 262، 338
- الهوية الطائفية: 98، 337، 342، 505،  
514
- الهوية الطائفية السياسية: 342
- الهوية الطبقية: 103
- الهوية العربية: 341، 455
- الهوية العرقية: 330، 342
- الهوية العشائرية/ القبلية: 505، 514

193-194، 225، 229، 253،  
255، 284، 303، 305، 310،  
322، 338-339، 347، 351،  
356، 363، 367، 369-372،  
376، 378-379، 381-383،  
387-388، 390، 392-398،  
405، 416، 431، 433، 442-  
443، 459، 506-507، 518،  
550-551، 556

ولاية الليبرالية: 435

ولاية الفقيه: 435

ويلسون، وودرو: 390

-ي-

اليابان: 83، 112، 118، 157، 162-  
164، 254، 317، 330، 359، 390

يلتسين، بوريس: 300

اليمن: 20، 23، 118، 178، 287، 298،  
338، 364، 366-367، 392،  
399-400، 446، 452، 455،  
462، 464، 469-471، 473،  
478-479، 497-498، 502،  
505-507، 509، 517

يوغوسلافيا: 257، 287، 336-337،  
349-350، 355-357

اليونان: 107، 179، 211، 244، 263،  
271، 293-294، 335، 339،  
372-373، 444، 453

يونغ، كروغورد: 221

الواقعية السياسية: 389

واي، لوكان: 317-318، 372

وايلي، جيمس: 234

وايتهيد، لورانس: 245، 260-261، 300،  
379

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (1989):  
الطائف: 266

الوحدة الإسلامية: 338

الوحدة الألمانية: 147

وحدة الأمة: 337

وحدة الأمة والقومية: 346

وحدة التراب الوطني: 345، 456

وحدة الدولة: 334، 344، 505

الوحدة السياسية: 94، 286، 358، 421

الوحدة العربية: 295، 338

الوحدة القومية: 174، 258، 286، 346

وحدة الكيان السياسي: 344

الوحدة الوطنية: 97، 255-258، 260،  
286، 344، 352، 475، 479

541-542، 550، 558

الوحدة اليمنية: 464-465

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: 381-386

الولايات المتحدة الأميركية: 28، 35، 37،  
51، 57، 64-65، 81، 90-92،

108-110، 116، 121-122،

132، 134، 143، 145، 157،

166، 169-172، 177، 191،